

مختصر

سُنَنِ الْحَنَابِلِ

لِلْحَافِظِ الْمُنْزِيِّ

وَمَعَالِمُ السُّنَنِ لِلْأَبِيِّ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحِبَّانٍ

و

تَحْذِيرُ الْأَمَامِ الْقِيَمِ الْجُزْيَةِ

الجزء الثالث

تحقيق

أحمد محمد شاكر و محمد منير الفقيه

الناشر

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب النكاح

باب التحريض على النكاح [ ٢ : ١٧٣ ]

١٩٦٢ - عن علقمة قال : « إني لأمشي مع عبد الله بن مسعود بمَنَى ، إذ لَقِيَهُ عُثْمَانُ ، فاستَخْلَاهُ ، فلما رأى عبد الله أن ليست له حاجة قال لي : تعال يا علقمة فجلست ، فقال له عثمان : ألا تزوجك يا أبا عبد الرحمن جارية بكرًا ، لعله يرجع إليك من نفسك ما كنت تعهد ؟ فقال عبد الله : لئن قلت ذلك لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من استَطَاعَ منكم البَاءَةَ (١) فليتزوج ، فإنه أغضُّ للبصر ، وأَحْسَنُ للفرج ، ومن لم يستطع منكم فعله بالصوم ، فإنه له وجاء » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي (٢) .

١٩٦٢ - قال الشيخ : الباءة : كناية عن النكاح ، وأصل الباءة : الموضع الذي يأوى إليه الإنسان ، ومنه اشتق مباءة الغنم ، وهو المراح الذي تأوى إليه عند الليل ، والوجاء : رَضُّ الأنثيين ، والخصاء : نزعهما .

وفيه من الفقه استحباب النكاح لمن تأقت إليه نفسه .

وفيه دليل على أن النكاح غير واجب . ويحكي عن بعض أهل الظاهر أنه كان يراه على الوجوب .

وفيه دليل على جواز التعالج لقطع الباءة بالأدوية ونحوها .

وفيه دليل على أن المقصود في النكاح الوطء ، وأن الخيار في العنة واجب .

(١) فيها أربع لغات : إحداها بالمد وآخرها تاء . مثال الباءة . والثانية بالمد بلا تاء . والثالثة مقصورة وبمد الألف هاء . والرابعة بهاء فقط دون مد ، وأصل الباءة في المني : اللز ، لأن من تزوج امرأة بواها منزلاً . وقيل : لأن الرجل يستمكن منها كما يستمكن من داره ، وقد يسمى النكاح فلسة باء .

(٢) رواه أحمد في المسند مطولاً ومختصراً ٣٥٩٢ ، ٥٠٢٣ ، ٤٠٠٥ ، ٤١١٢ .

## باب ما يؤمر به من تزويج ذات الدين [ ٢ : ١٧٤ ]

١٩٦٣ - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تُفكحُ النساءُ لأربع : لملها ولحسبها ، ولجلها ، ولدينها ، فافطر بذات الدين تربت يداك » .  
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

١٩٦٣ - قال الشيخ : فيه من الفقه مراعاة الكفاة في المناكح ، وأن الدين أولى ما اعتبر فيها .

وقوله « تربت يداك » كلمة معناها الخت والتحريض ، وأصل ذلك في الدعاء على الإنسان ، يقال : ترب الرجل ، إذا افتقر ، وأترب ، إذا أثرى وأيسر ، والعرب تطلق ذلك في كلامها ، ولا يقصد بها وقوع الأمر .

وزعم بعض أهل العلم أن القصد به في هذا الحديث وقوع الأمر وتحقيق الدعاء . وأخبرني بعض أصحابنا عن ابن الأنباري أحسبه رواه عن الزهري أنه قال : إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم له ذلك لأنه رأى أن الفقر خير من الفنى .

واختلف العلماء في تحديد الكفاة ، فقال مالك بن أنس : الكفاة في الدين ، وأهل الإسلام كلهم بعضهم لبعض أكفاء ، وهو غالب مذهب الشافعي ، وقد اعتبر فيها أيضاً الحرية ، وربما اعتبر غير ذلك أيضاً .

وقد روي معنى قول مالك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبيد بن عمير وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين وابن عون وحماد بن أبي سليمان .

وقال سفيان الثوري : الكفاة الدين والحسب ، وكان يرى التفريق إذا تكح المولى عرية ، وكذلك قال أحمد بن حنبل .

وقال أصحاب الرأي : قرئ بعضهم لبعض أكفاء ، وكل من كان من الموالى له أبوان أو ثلاثة في الإسلام ، فبعضهم لبعض أكفاء ، وإذا أعتق عبد أو أسلم ذمي فإنه ليس بكفاء .



## باب في تزويج الأبكار [٢ : ١٧٥]

١٩٦٤ - عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال : « قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتزوجت ؟ قلت : نعم ، قال : بكر أم ثيب ؟ فقلت : ثيباً ، قال : أفلا يبكر تلاحظيها وتلاحظيك ؟ » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي من حديث عمرو بن دينار عن جابر .  
وأخرجه ابن ماجه من حديث عطاء بن أبي رباح عن جابر .

[ باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء ] <sup>(١)</sup> [ ٢ : ١٨٥ ]

١٩٦٥ - وعن عكرمة عن ابن عباس قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن امرأتى لا تمنع يد لامس ؟ قال : غريبها ، قال : أخاف أن تقبّعها ، نفسي ! قال : فاستمتع بها » .

لأمرأة لها أبوان أو ثلاثة في الإسلام من المولى ، وإذا تزوجت المرأة غير كف ، فسلم أحد من الأولياء فليس لمن بقي من الأولياء أن يفرقوا بينها .

وروي عن ابن عباس أنه لم ير المولى كفراً للعربية ، وروي مثل ذلك عن سلمان الفارسي .

١٩٦٥ - قال الشيخ : قوله « لا تمنع يد لامس » معناه : الريبة ، وأنها مطاوعة لمن أَرادها ، لا تردّ يده . وقوله « غريبها » معناه : أبعدُها ، يريد الطلاق ، وأصل الغرب البعد . وفيه دليل على جواز نكاح الفاجرة ، ، وإن كان الاختيار غير ذلك .

وأما قوله ( ٢٤ : ٣ ) والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين ) فأنما نزلت في امرأة من الكفار خاصة ، وهي بني كانت بمكة يقال لها عناق ، فأما الزانية المسلمة فإن العقد عليها لا يفسخ .

وأخرجه النسائي، ورجال إسناده محتج بهم في الصحيحين على الاتفاق والانفراد،  
 وذكر الدارقطني أن الحسين بن واقد تفرد به عن عمارة بن أبي حفصة، وأن الفضل بن  
 موسى السيناني تفرد به عن الحسين بن واقد. وأخرجه النسائي من حديث عبد الله بن عبيد  
 بن عمير الليثي عن ابن عباس، وبوب عليه في سننه: تزويج الزانية. وقال: هذا الحديث  
 ليس بثابت، وذكر أن المرسل فيه أولى بالصواب. وقال الإمام أحمد: «لا تمنع يد لأمس»  
 تعطى من ماله، قلت: فإن أبا عبيد يقول: من الفجور؟ قال: ليس هو عندنا إلا أنها تعطى  
 من ماله، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يأمره بإمسأها وهي تفجر. وسئل عنه ابن الأعرابي؟  
 فقال: من الفجور. وقال الخطابي: ومعناه الزينة، وأنها مطاوعة لمن أرادها لا ترد يده.

١٩٦٦ - وعن معقل بن يسار قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني  
 أصبت امرأة ذات حسب وجمال، وإنها لا تلد، أفأتزوجها؟ قال: لا، ثم أتاه الثانية،  
 فنهاه، ثم أتاه الثالثة، فقال: تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم [الأمم]»<sup>(١)</sup>.  
 وأخرجه النسائي.

باب في قوله تعالى (٣: ٢٤) الزاني لا ينكح إلا زانية (١٧٦: ٢)

١٩٦٧ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أن مرثد بن أبي مرثد الفزاري كان  
 يجعل الأسارى بمكة، وكان بمكة بنفي يقال لها عناق، وكانت صديقه، قال: جئت  
 النبي صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله، أنكح عناق؟ قال: فسكت عني، فبرزت.  
 (٣: ٢٤) والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك، فدعاني فقرأها علي، وقال: لا تنكحها».

ومعنى قوله «فاستمع منها» أي لا تمسها إلا بقدر ما تنقضي متعة النفس منها ومن وطئها:  
 والاستمتاع من الشيء: الانتفاع به إلى مدة، ومن هذا نكاح المتعة الذي حرمه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم، ومنه قوله تعالى ٤٠: ٣٩ هذه الحياة الدنيا متاع (أي متعة إلى حين ثم  
 تنقطع).

وقد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب . وأخرجه الترمذى والنسائى من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الترمذى : حسن غريب لا يعرفه إلا من هذا الوجه . هذا آخر كلامه . ومرشد : بفتح الميم وسكون الراء المهملة ، وفتح التاء المثناة وبعدها دال مهملة ، وتقييد كنية أبيه كذلك ، والغنوى : بفتح الغين للمعجمة وبعدها نون مفتوحة ، نسبة إلى غَنَى ، بفتح الغين وكسر النون ، وهو غنى بن يعصر ، ويقال أعصر بن سعد بن قيس عيلان بن مضر .

١٩٦٨ - وعن عمرو بن شعيب عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يَنْسِكِحُ الزانى المجلودُ إلا مثله » .

باب فى الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها [ ٢ : ١٧٧ ]

١٩٦٩ - عن أبى موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أعتقَ جاريته وتزوجها ، كان له أجران » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى مختصراً ومطولاً .

١٩٧٠ - وعن أنس : « أن النبى صلى الله عليه وسلم أعتق صبيّةً وجعل عتقها صدقاً » .

١٩٧٠ - قال الشيخ : قد ذهب غير واحد من العلماء إلى ظاهر هذا الحديث ، ورأوا أن من أعتق أمة كان له أن يتزوجها ، بأن يجعل عتقها عوضاً عن بعضها ، ومن قال ذلك سعيد بن المسيب والحسن البصرى وإبرهيم النخعى والزهرى ، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه ويحكى ذلك أيضاً عن الأوزاعي .

وكره ذلك مالك بن أنس ، وقال : هذا لا يصلح ، وكذلك قال أصحاب الرأى .

وقال الشافعى : إذا قالت الأمة : أعتقنى على أن أنكحك وصدائق عتقى ، فأعتقها على ذلك ، فلها الخيار فى أن تنكح أو تدع ، ويرجع عليها بقيمتها فإن نكحته ورضيت بالقيمة التى له عليها فلا بأس .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

وتأول هذا الحديث من لم يجز النكاح على أنه خاص للنبي صلى الله عليه وسلم ، إذ كانت له خصائص فى النكاح ليست لغيره .

وقال بعضهم : معناه أنه لم يتحمل لها صداقاً ، وإنما كانت فى معنى الموهوبة التى كان النبي صلى الله عليه وسلم مخصوصاً بها ، إلا أنها لما استبيح نكاحها بالعتق صار العتق كالصداق لها ، وهذا كقول الشاعر :

وأمهرون أرماعاً من الحظ ذبلاً

أى استبحن بالرماح ، فصرن كالمهيرات ، وكقول الفرزدق :

وذات حليل أنكحتنا رماحنا حلالاً لمن بينى بها لم تطلق

واحتج أهل المقالة الأولى بأنها لو قالت طلقنى على أنى أخيط لك ثوباً لزمها ذلك إذا طلقها ، فكذلك إذا قالت أعتقنى على أن أنكحك .

وحكوا عن أحمد بن حنبل أنه قال : لا خلاف أن صفيه كانت زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم ينقل من نكاحها غير هذه اللفظة ، فدل أنها سبب النكاح .

قال الشيخ : وأجاب عن الفصل الأول بعض من خالفهم فقال : إنما صح هذا فى الثوب لأنه فعل ، والفعل يثبت فى الذمة كالعين ، والنكاح عقد ، والمقد لا يثبت فى الذمة ، والعتق على النكاح كالسلم فيه ، ولو أسلم رجل امرأة عشرة دراهم على أن يزوج بها لم يصح ، كذلك هذا .

فأما الفصل الآخر ، وهو ما حكى عن أحمد ، فقد يحتمل أن يكون ذلك خصوصاً للنبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قد استأنف عقد النكاح عليها ولم ينقل ذلك مقروناً بالحديث ، لأن من سنته صلى الله عليه وسلم أن النكاح لا ينعقد إلا بالكلام أو بما يقوم مقامه من الإيماء فى الأخرس ونحوه ، ويحمل ماخف من ذلك على حكم ما ظهر ، ورؤى أنه نكحها وجعل عتقها صداقها ، فإن ثبت ذلك فلا حاجة بنا معه إلى التأويل ، والله أعلم .

## باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب [ ٢ : ١٧٧ ]

١٩٧١ - عن سليمان بن يسار عن عمروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة » .  
وأخرجه الترمذى والنسائى بمعناه ، وقال الترمذى : حسن صحيح . وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث عمروة عن عائشة .

١٩٧٢ - وعن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة : « أن أم حبيبة قالت : يا رسول الله ، هل لك فى أختى ؟ قال : فأقول ماذا ؟ قالت : فتكحها ، قال : أختك ؟ قالت : نعم ، قال : أو تحبين ذلك ؟ ! قالت : لست بمخلية بك ، وأحب من شركى فى خير أختى ، قال : فإنها لا تحمل لى ، قالت : فوالله لقد أخبرت أنك تخطب ذرة ، أو ذرة - شك رهيز -

١٩٧١ - وفى هذا الحديث بيان أن حرمة الرضاع فى المناكح كحرمة الأنساب ، وأن المرتضعين من الرجال والنساء باللبن الواحد كالمعتنسين منهم إلى النسب الواحد . وهذا قد يجرى على عموميه فى تحريم المرمضة وذوى أرحامها على الرضع يجرى النسب ، وذلك أنه إذا أرضعته صارت أمًا له ، فحرم عليه نكاحها ونكاح ذات محارمها ، وهي لا تحرم على أبيه ولا على أخيه ، ولا على ذوى أنسابه ، غير أولاده وأولاد أولاده .

وفيه دليل على أن الرضاع بلبن السفاح لا يقع الحرمة بين الرضيع وبين المسافح وأولاده ، كما تقع الحرمة بولادته ، ولا يثبت به النسب .

وفيه أن ما يلحق به النسب من نكاح صحيح أو نكاح بشبهة من مسلمة أو ذمية فإنه يحرم بالرضاع فيه النكاح .

وفيه أن الجمع بين الأختين من الرضاع محرم ، وكذلك بين المرأة وعمتها أو خالتها من الرضاع .

وفيه أن لبن الضرار محرم ، كغيره من اللبن الذى ليس بضرار ، وكان ابن أبى ذئب يقول : لبن الضرار لا يحرم من النكاح ، وعامة أهل العلم على خلافه .

بنت أبي سلمة ، قال : بنت أم سلمة ؟ قالت : نعم ، قال : أما والله لو لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لى ، إنها ابنة أخى من الرضاعة ، أرضعتى وأباها نوبة ، فلا تغرطن على بناتكن ولا أخواتكن .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه ، من حديث زينب بنت أبي سلمة عن أم حبيبة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم المحفوظ أنها دوة ، بالدال المعجمة .

### باب فى لبن الفحل [ ١٧٩ : ٢ ]

١٧٧٣ - عن عائشة قالت : « دخل على أفلح بن أبي القعيس ، فاستترت منه ، قال : تستترين منى ، وأنا معك ؟ قالت : قلت : من أين ؟ قال : أرضعتك امرأة أخى ، قالت : إنما أرضعتنى المرأة ، ولم يرضعنى الرجل ، فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحدثته ، فقال : إنه معك ، فليج عليك . »

### باب فى رضاعة الكبير [ ١٨٠ : ٢ ]

١٧٧٤ - عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل ، قال

١٧٧٣ - قال الشيخ : تنزيل هذا الباب أن يجعل الموضع بمنزلة الولد من روج الموضع ، وهو لو كان ولد من مائه حرم على أخيه ، إذ كان له عمًا ، فكذلك إذا رضع من لبن كان حدوته بفعله ، لأن النبی صلى الله عليه وسلم جعل الرضاع فى التحريم كالولادة . وقد قال عامة الفقهاء بتحريم لبن الفحل وانتشار الحرمة به ، إلا نفر يسير ، منهم إسماعيل بن عليه الأصغر ، وقد روى ذلك عن ابن المسيب .

١٧٧٤ - قال الشيخ : معناه أن الرضاعة التى تقع بها الحرمة هي ما كان فى الصغر والرضيع طفل يقوته اللبن ويسد جوعه ، وأما ما كان منه بعد ذلك فى الحال التى لا يسد جوعه اللبن ولا يشبعه إلا الخبز واللحم وما فى معناهما من الثقل ، فلا حرمة له .

وقد اختلف العلماء فى تحديد مدة الرضاع : فقالت طائفة منهم : إنها حولان ، وإليه ذهب سفیان الثورى والأوزاعى والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه ، واحتجوا بقوله تعالى ( ٢ : ٢٣٣ ) والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم

حفص : فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَتَغَيَّرَ وَجْهَهُ - ثُمَّ انْتَقَا - قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ أَخَى مِنَ الرضاعة ، قَالَ : أُنْظُرَنَّ مَنْ إِخْوَانُكَنَّ ، فَإِنَّمَا الرضاعة مِنَ الْمَجَاعَةِ .  
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

١٩٧٥ - [ وعن أبي موسى - وهو الهلالي - عن أبيه عن ابن عبد الله بن مسعود عن ابن مسعود قال : « لا رضاع إلا ما شدَّ العظم وأثبتَّ اللحم ، فقال أبو موسى : لا تسألونا وهذا الخبر فيكم » (١) ] .

١٩٧٦ - وعن أبي موسى الهلالي عن أبيه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه ، وقال : « أَنْشَرَ الْعَظْمَ » .

سئل أبو حاتم الرازي عن أبي موسى الهلالي ؟ فقال : هو مجهول ، وأبوه مجهول (٢)  
باب من حرم به [ ٢ : ١٨٠ ]

١٩٧٧ - عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأم سلمة : « أن أبا حذيفة بن عتبة بن الرضاعة ) ، قالوا : فدل أن مدة الحولين إذا انقضت فقد انقطع حكمها ، ولا عبرة لما زاد بعد تمام المدة .

وقال أبو حذيفة : حولان وستة أشهر . وخالفه أصحابه ، وقال زفر بن الهذيل ثلاث سنين . ويحكى عن مالك أنه جعل حكم الزيادة على الحولين ، إذا كانت يسيراً ، حكم الحولين .

١٩٧٦ - قال الشيخ : أنشر العظم ، معناه : ما شدَّ العظم وقواه ، والإنشاز بمعنى الإحياء ، في قوله تعالى ( ثم إذا شاء أنشره ) . ويروى « أنشر العظم » بالزاي معجمة ، ومعناه : زاد في حنجه فَنَشَرَ .

١٩٧٧ - قال الشيخ : ذهب عامة أهل العلم في هذا إلى قول أم سلمة ، وحملوا الأمر في ذلك على أخذ الوجهين : إما على الخصوص ، وإما على النسخ ، ولم يروا العمل به .

١٩٧٧ - قال ابن القيم : وقد قال بقول عائشة في رضاع الكبير الليث بن سعد وعطاء وأهل الظاهر .

(١) زيادة من السنن .

(٢) رواه أحمد في المسند ٤١١٤ وينت علته وضعفه هناك . أحمد مجد شاكر

رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ كَانَ تَبَنَّى سَلَمًا ، وَأَتَكَحَهُ ابْنَةُ أَخِيهِ هِنْدَ بِنْتُ الْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ ، وَهُوَ مَوْلَى لَامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، كَمَا تَبَنَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَيْدًا ، وَكَانَ مِنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَوُورِثَ مِيرَاثَهُ ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي ذَلِكَ ( ٣٣ : ٥ ) ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ - إِلَى قَوْلِهِ - فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ) ، فَرُدُّوْا إِلَى آبَائِهِمْ . قَدْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَبٌ كَانَ مَوْلَى وَأَخًا فِي الدِّينِ ، فَجَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهِيلِ بْنِ عَمْرِو الْقُرَشِيِّ بِمِ الْعَامِرِيِّ ، وَهِيَ امْرَأَةٌ أَبِي حَذِيفَةَ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا كُنَّا نَرَى سَلَمًا وَلَدًا ، وَكَانَ يَأْوِي مَعِيَ وَمَعَ أَبِي حَذِيفَةَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ ، وَيَرَانِي فَضَلًا <sup>(١)</sup> ، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ مَا قَدْ عَلِمْتُ ، فَكَيْفَ تَرَى فِيهِ ؟ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرْضِعِيهِ ، فَأَرْضَعَتْهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ ، فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَأْمُرُ بَنَاتِ أَخَوَاتِهَا وَبَنَاتِ إِخْوَتِهَا أَنْ يُرْضِعْنَ مِنْ أَحَبَّتْ عَائِشَةُ أَنْ يَرَاهَا وَيَدْخُلَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا - خَمْسَ رَضَعَاتٍ ، ثُمَّ يَدْخُلَ عَلَيْهَا ، وَأَبَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَ بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ ، حَتَّى يُرْضِعَ فِي الْمَهْدِ ، وَقَدْ لَمْ تَأْكُلْ لِعَائِشَةَ : وَاللَّهِ مَا نَدْرِي ، لَعَلَّهَا كَانَتْ رَخِصَةً مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِسَالِمٍ ، دُونَ النَّاسِ . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

وَقَدْ اسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْعَدَدَ الَّذِي يَقَعُ بِهِ حُرْمَةُ الرِّضَاعِ هُوَ الْخَمْسُ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَا يَقُولُ بِرِضَاعِ الْكَبِيرِ ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : إِنْ الْخَبَرُ تَضَمَّنَ أَمْرَيْنِ : رِضَاعَ الْكَبِيرِ ، وَتَعْلِيقَ الْحُكْمِ عَلَى عَدَدِ الْخَمْسِ ، فَإِذَا جَرَى النِّسْخُ فِي أَحَدِهِمَا لَمَعْنَى ، لَمْ يَوْجِبْ نِسْخُ الْآخَرِ مَعَ عَدَمِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَقَدْ يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ لِلْوَاجِبِ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ . أَلَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ سَرَّ بِهِ الرَّجُلَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَبُولُ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ حَتَّى

وَالْأَكْثَرُونَ حَمَلُوا الْحَدِيثَ إِمَّا عَلَى الْخُصُوصِ ، وَإِمَّا عَلَى النَّسْخِ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى النَّسْخِ بِأَنَّ قِصَّةَ سَالِمٍ كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْهِجْرَةِ ، لِأَنَّهَا هَاجَرَتْ عَقِبَ نَزُولِ آيَةِ ، وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي أَوَائِلِ الْهِجْرَةِ .

وَأَمَّا أَحَادِيثُ الْحُكْمِ بِأَنَّ التَّحْرِيمَ يَخْتَصُّ بِالصَّغَرِ ، فَروَاهَا مِنْ تَأْخُرِ إِسْلَامِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ ، نَحْوُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ ، فَتَكُونُ أُولَى .



باب ، هل يحرم مادون خمس رضعات [ ٢ : ١٨٢ ] .

١٩٧٨ - عن عائشة أنها قالت : « كان فيما أنزل الله عز وجل من القرآن عشر رضعات يُحَرِّمُ ، ثم نسخن بخمس معلومات يحرم من ، فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهُنَّ ما يُقْرَأُ من القرآن » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

١٩٧٩ - وعنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تُحَرِّمُ المصَّة ولا المصتان » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى . وابن ماجه .

تيمم بالتراب فضرب كفيه فمسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح بها ذراعيه ، فأخذته العلماء أصلاً فى إيجاب الضربتين فى التيمم ومسح الذراعين ، وإن كان ذلك منه فى غير موضع الوجوب .

وقولها « ويرانى فضلاً » أى يرانى متبذلة فى ثياب مهنتى ، يقال : تفضلت المرأة : إذا تبتذلت فى ثياب مهنتها .

١٩٧٨ ، ١٩٧٩ - قال الشيخ : وهذا يؤيد ماذهب إليه الشافعى ، من اعتبار عدد الخمس فى التحريم ، إلا أن أكثر الفقهاء قد ذهبوا إلى أن القليل من الرضاع وكثيره محرم ، وهو قول سفيان الثورى ومالك والأوزاعى ، وإليه ذهب أصحاب الرأى .

وقال أبو عبيد : لا يحرم أقل من ثلاث رضعات ، كأنه ذهب إلى استعمال دلائل الخطاب من قوله « لا يحرم المصاة والمصتان » ، فكان ما زاد على المصتين - وهو الثلاث - بخلاف حكم مادومها ، وهو قول أبى ثور ودادود .

وقد حكى عن بعضهم أن التحريم لا يقع بأقل من عشر رضعات ! وهو قول شاذ لا اعتبار به .

وأما قوله « فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مما يقرأ من القرآن » فإنها تريد بذلك قرب عهد النسخ من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى صار بعض من لم يبلغه النسخ يقرؤه على الرسم الأول .

## باب في الرَضُخ عند الفِصَال [ ٢ : ١٨٣ ]

١٩٨٠ - عن حجاج بن حجاج عن أبيه قال : « قلت : يا رسول الله ما يُذهِبُ عَنِّي مَذْمَةُ الرَضَاعَةِ ؟ قال : الْفُرَّةُ : الْعَبْدُ أَوْ الْأُمَةُ » .

وأخرجه للترمذى والنسائى ، وقال الترمذى : حديث حسن صحيح . هذا آخر كلامه .  
وأبوه : هو الحجاج بن مالك الأسلمى ، سكن المدينة ، وقيل : كان ينزل العَرَجَ ، ذكره أبو القاسم البغوى ، وقال : لا أعلم للحجاج بن مالك غير هذا الحديث ، وقال الترمذى : له حديث واحد .

## باب ما يكره أن يجمع بينهما من النساء [ ٢ : ١٨٣ ]

١٩٨١ - عن عامر - وهو الشعبي - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا ، وَلَا الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا ، وَلَا الْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا ، وَلَا الْخَالَةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا ، وَلَا تُنْكَحُ الْكَبِيرَى عَلَى الصَّغِيرَى ، وَلَا الصَّغِيرَى عَلَى الْكَبِيرَى »  
وأخرجه البخارى تعليقا . وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى : حسن صحيح .

وفيه دليل على جواز نسخ رسم التلاوة وبقاء الحسب ، ونظيره نسخ التلاوة في الرجم وبقاء حكمه ، إلا أن القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد ، فلم يجوز أن يثبت ذلك بين الدفتين ، والأحكام تثبت بأخبار الآحاد . فجاز أن يقع العمل بها . والله أعلم .  
١٩٨٠ - قوله « مذمة الرضاع » يريد ذمام الرضاع وحقه ، وفيه « مذمة » ، ومذمة « بكسر الذال وفتحها » تقول : إنها قد خدمتك ، وأنت طفل ، وحضنتك وأنت صغير ، فكافئها بخادم تحبها ، تكفيها المهنة ، قضاء لذمامها وجزاء لها على إحسانها .

١٩٨١ - قال الشيخ : يشبه أن يكون المعنى في ذلك ما يخاف من وقوع العداوة بينهما ، لأن المشاركة في الحظ من الزوج توقع المنافسة بينهما ، فيكون منها قطعة الرحم . وعلى هذا المعنى تحریم الجمع بين الأختين المملوكتين في الوطء ، وهو أكثر قول أهل العلم .  
وقياسه أن لا يجمع بين الأمة وبين عمتها أو خالتها في الوطء .

١٩٨٢ - وعن قبيصة بن ذؤيب أنه سمع أبا هريرة يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجتمع بين المرأة وخالتها ، وبين المرأة وعمتها » .  
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

١٩٨٣ - وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كره أن يجتمع بين العمة والخالة ، وبين الخالتين والعمتين » .

في إسناده خفيف بن عبد الرحمن أبو عون الحراني ، وقد ضعفه غير واحد من الحفاظ (١) .

١٩٨٤ - وعن عمرو بن الزبير : « أنه سأل عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن قول الله تعالى ( ٤ : ٣ ) : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » قالت : يا ابن أختي ، هي اليتيمة تكون في حِجْرٍ وَلَيْلِيهَا ، فتشاركه في ماله ، فيعجبه مالها وجملها ، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره ، فذهبوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ، ويبلغوا بهن أعلى سننهن من الصداق ، وأمرؤا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن ، قال عمرو : قالت عائشة : ثم إن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فيهن ، فأنزل الله عز وجل ( ١٢٧ : ٤ ) يستفتونك في النساء ، قل : الله يفتيك فيهن وما يتأتى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي

١٩٨٤ - قوله « بغير أن يقسط في صداقها » معناه : بغير أن يعدل فيه فيبلغ به سنة مهر مثلها ، يقال : أقسط الرجل في الحكم ، إذا عدل ، وقسط : إذا جار . قال الله تعالى ( ٤٩ : ٩ ) وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ) ، وقال ( ٧٢ : ١٥ ) وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً ) ، قال : وتاويل الآية وبيان معناها : أن الله تعالى خاطب أولياء اليتامى فقال : وإن خفتم من

(١) الحق أن خفيفاً ثقة ، وأن ما أنكر عليه من الخطأ إنما هو من الرواة عنه ، ولذلك ترجحه البخاري في الكبير ( ج ٢ ص ١٢٠٨ ) فلم يذكر فيه جرحاً ، ولم يذكره في الضعفاء .  
والحديث رواه أحمد في المسند ١٨٧٨ من طريق خفيف عن عكرمة . ورواه أيضاً ٣٥٣٠ من طريق أبي حريز عن عكرمة ، وكذلك رواه الترمذي من طريق أبي حريز ( ج ٢ ص ١٨٨ ) من نسخة الأحوذى ( وصححه .  
أحمد محمد شاكر

لا تؤمنون . كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ) قالت : والذي ذكر الله أنه يُتَمَنَّى عليهم في الكتاب الآية الأولى التي قال الله سبحانه فيها ( وإن خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ) ، قالت عائشة : وقول الله عز وجل في الآية الآخرة ( وتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ) هي رغبة أحدكم عن يمينته التي تكون في حِجْرِهِ . حين تكون قليلة المال والجمال ، فَنَمُّوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا رَغِبُوا فِي مَاذَا وَجَّاهُهَا مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ إِلَّا بِالْقِسْطِ ، مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُمْ ، قال يونس - وهو ابن يزيد - : وقال ربعة في قول الله عز وجل ( وإن خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى ) قال : يقول : أتركوهن إن خِفْتُمْ ، فقد أحلت الله لكم أربعاً .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

١٩٨٥ - وعن علي بن حسين : « أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مَقْتَلِ الحسين بن علي رضي الله عنهما ، لقيه المِسُورُ بن مَخْرَمَةَ ، فقال له : هل لك إلى من حاجة تأمرني بها ؟ قال : قلت له : لا ، قال : هل أنت مُعْطَى سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَغْلِبَكَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ ؟ وَأَيْمُ اللَّهِ لَنْ أُعْطِيَنِيهِ لَا يُخْلَصُ إِلَيْهِ أَبَدًا حَتَّى يُبَلِّغَ إِلَى نَفْسِي ، إِنْ عَلِيَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خُطِبَ بِنْتُ أَبِي جَهْلٍ عَلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُخْطِبُ النَّاسَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْبَرِهِ هَذَا ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ مُجْتَمِلٌ ، فَقَالَ : إِنْ فَاطِمَةُ مِنِّي ، وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفَنِّ فِي دِينِهَا ، قَالَ : ثُمَّ ذَكَرَ

أَنْفُسَكُمْ الْمَشَاحَةَ فِي صَدَقَاتِهِمْ ، وَأَنْ لَا تَعْدِلُوا فْتَلْبِغُوا بِهِمْ صَدَاقَ أَمْثَلِهِمْ ، فَلَا تَنْكِحُوهُنَّ ، وَانكِحُوا غَيْرَهُنَّ مِنَ الْغَرَائِبِ اللَّوَاتِي أَحَلَّ لَكُمْ خُطْبَتَهُنَّ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى أَرْبَعٍ ، وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ تَجُورُوا إِذَا نَكَحْتُمْ مِنَ الْغَرَائِبِ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ ، فَانكِحُوا مِنْهُنَّ وَاحِدَةً ، أَوْ مَا مَلَكَتْ مِنْهُنَّ الْإِمَاءُ .

١٩٨٥ - قال ابن القيم : وفي الاستدلال بهذا نظر ، فإن هذا حكم من النبي صلى الله عليه وسلم مؤيد مؤكد بالقسم ، ولكن حلف المسور بن مخرمة أنه لا يوصل إليه أبداً ، ظاهر فيه ثقته بالله في إبراره .

صُهِراً له من بنى عبد شمس ، فأتى عليه في مصاهرته إياه ، فأحسن ، قال : حَدَّثَنِي فَصَدَقَنِي ،  
ووعدني فوفى لي ، وإنى لست أحرّم حلالاً ولا أحل حراماً ، ولكن والله لا تجتمع بنتُ  
رسول الله وبنت عدو الله مكاناً واحداً أبداً »

١٩٨٦ - وفي رواية : « فسكت عليّ عن ذلك النكاح » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه ، مختصراً ومطولاً .

١٩٨٧ - وعن عبد الله بن أبي مليكة أن السور بن مخرمة حدثه أنه سمع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على المنبر يقول : « إن بني هشام بن المغيرة استأذوني أن يُنكِحُوا ابنتهم من

وفيه رد على من يقول : إن السور ولد بمكة في السنة الثانية من الهجرة ، وكان له يوم  
موت النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين ، هذا قول أكثرهم . وقوله « وأنا يومئذ محتمل »  
هذه السكاهه ثابتة في الصحيحين

وفيه تحريم أذى النبي صلى الله عليه وسلم بكل وجه من الوجوه ، وإن كان بفعل مباح ،  
فإذا تأذى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز فعله ، لقوله تعالى (٥٣:٣٣) وما كان لكم أن  
تؤذوا رسول الله ) .

وفيه غيرة الرجل وغضبه لابنته وحرمة .

وفيه بقاء عار الآباء في الأعقاب ، لقوله « بنت عدو الله » ، فدل على أن لهذا الوصف  
تأثيراً في المنع ، وإلا لم يذكره مع كونها مسلمة ، وعليه بقاء أثر صلاح الآباء في الأعقاب ، لقوله  
تعالى (٨٢:١٨) وكان أبوها صالحاً ) .

وفيه أوضح دليل على فضل فاطمة ، وأنها سيدة نساء هذه الأمة ، لكونها بضعة من النبي  
صلى الله عليه وسلم

وفيه ثناء الرجل على زوج ابنته بحميل أوصافه ومحاسن أفعاله

وفيه أن أذى أهل بيته صلى الله عليه وسلم وإرابتهم أذى له .

وقوله « يريبنى ما أرابها » يقول : رابنى فلان إذا رأيت منه ما يريبك ، وتكرهه ،  
وأرابنى أيضاً ، قال الفراء : هما بمعنى واحد . وفرق آخرون بينهما بأن « رابنى » : تحققت منه  
الريبة ، و« أرابنى » : إذا ظننت ذلك به ، كأنه أوقعك فيها .

والصهر انتهى ذكره النبي صلى الله عليه وسلم هو أبو العاص بن الربيع ، وزوجته زينب  
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبنت أبي جهل هذه المخطوبة ، قال عبد الغنى بن سعيد وغيره : اسمها العوراء . وهذه  
العبارة ذكر بعضها المنذرى بمنعها .

على بن أبي طالب ، فلا آذن ، ثم لا آذن ، ثم لا آذن ، إلا أن يريد ابنُ أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم ، فإنما ابنتي بَضْعَةٌ مِنِّي ، يُرِينِي مَا أَرَاهَا ، ويؤذِنِي مَا آذَاهَا .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة ، مختصراً ومطولاً .

### باب فى نكاح المتعة [ ٢ : ١٨٦ ]

١٩٨٨ - عن الزهري قال : « كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَذَا كَرْنَا مُتَعَةَ النِّسَاءِ ، فَقَالَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ رَيْعُ بْنُ سَبْرَةَ : أَشْهَدُ عَلَى أَبِي أَنَّهُ حَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ » <sup>(١)</sup> .  
وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجة بنحوه أتم منه .

١٩٨٨ - قال الشيخ : تحريم نكاح المتعة كالإجماع بين المسلمين ، وقد كان ذلك مباحاً فى صدر الإسلام ، ثم حرمه الله فى حجة الوداع ، وذلك فى آخر أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يبق اليوم فيه خلاف بين الأئمة ، إلا شيئاً ذهب إليه بعض الروافض .  
وكان ابن عباس يتأول فى إباحته للمضطر إليه بطول العزبة ، وقلة اليسار والجدة ، ثم توقف عنه ، وأمسك عن الفتوى به . حدثنا ابن السكك قال حدثنا الحسن بن سلام السواقى قال حدثنا الفضل بن دكين قال حدثنا عبد السلام عن الحجاج عن أبي خالد عن المنهال عن سعيد بن جبير قال : « قلت لابن عباس : هل تدرى ما صنعت ، وبما أفتيت ؟ قد سارت بفنيائك الركبان ، وقالت فيه الشعراء ، قال : وما قالت ؟ قلت : قالوا :

قد قلت للشيخ لما طال محبسهُ يا صاح هل لك فى فتيا ابن عباس ؟

هل لك فى رخصة الأطراف آسة تكون مثواك حتى يصدر الناس ؟

فقال ابن عباس : إنا لله وإنا إليه راجعون ! والله ما بهذا أفتيت ، ولا هذا أردت ، ولا أحللت إلا مثل ما أحل الله من الميتة والدم ولحم الخنزير ، وما تحل إلا للمضطر ، وما هي إلا كلميتة والدم ولحم الخنزير .

١٩٨٩ - وعنه عن ربيع بن سبرة عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم متعة النساء » (١) .

قال الشيخ : فهذا يبين لك أنه إنما سلك فيه مذهب القياس ، وشبهه بالمضطر إلى الطعام ، وهو قياس غير صحيح ، لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق كهي في باب الطعام ، الذي به قوام الأنفس ، وبعدهم يكون التلف ، وإما هذا من باب غلبة الشهوة ، ومصابرتها ممكنة ، وقد تُخسَم مادتها بالصوم والعلاج ، فليس أحدهما في حكم الضرورة كالآخر .

١٩٨٩ - قال ابن القيم رحمه الله : وأما ابن عباس ، فإنه سلك هذا المسلك في إباحتها عند الحاجة والضرورة ، ولم يبيحها مطلقاً ، فلما بلغه إكثار الناس منها رجع ، وكان يعمل التحريم على من لم يحتج إليها . قال الخطابي : حدثنا ابن السماك ، حدثنا الحسن بن سلام حدثنا الفضل بن دكين حدثنا عبد السلام عن الحجاج عن أبي خالد عن المنهال عن ابن جبير قال : « قلت لابن عباس : هل تدري ما صنعت ، وبما أفتيت ؟ قد سارت بفتياك الركبان ، وقالت فيه الشعراء . قال : وما قالوا ؟ قلت : قالوا :

قد قلت للشيخ لما طال محبسه      يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس ؟  
هل لك في رخصة الأطراف آتية      تكون مشواك حتى رجعة الناس ؟

فقال ابن عباس : إنا لله وإنا إليه راجعون ! والله ما بهذا أفتيت ، ولا هذا أردت ، ولا أحللت إلا مثل ما أحل الله الميتة والدم ولحم الخنزير ، وما تحل إلا للمضطر ، وما هي إلا كائيتة والدم ولحم الخنزير » .

وقال إسحق بن راهويه : حدثنا روح بن عباد حدثنا موسى بن عبيدة سمعت محمد بن كعب القرظي يحدث عن ابن عباس قال : « كانت المتعة في أول الإسلام ، متعة النساء ، فكان الرجل يقدم بسلعته البلد ، ليس له من يحفظ عليه شيء ويضم إليه متاعه ، فيتزوج المرأة إلى قدر ما يرى أنه يقضى حاجته ، وقد كانت تقرأ ( فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن ) حتى نزلت ( حرمت عليكم أمهاتكم - إلى قوله - محصنين غير مسافحين ) فترك المتعة وكان الإحصان ، إذا شاء طلق ، وإذا شاء أمسك ، ويتوارثان ، وليس لهما من الأمر شيء » .

فهاتان الروايتان المقيدتان عن ابن عباس تفسران مراده من الرواية اللطافة المقيدة ، والله أعلم .

## باب في الشغار [ ٢ : ١٨٧ ]

١٩٩٠ - عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار » . زاد مسدود في حديثه : قلت لنافع : « ما الشغار ؟ قال : يَنْكَحُ ابنةَ الرجل وَيُنْكَحُ ابنته بغير صداق ، وَيَنْكَحُ أختَ الرجل فيُنْكَحُ أخته بغير صداق » .  
وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى وابن ماجه .

١٩٩٠ - قال الشيخ : تفسير الشغار ما يَبْنَى نافع ، وقد روى أبو داود أيضاً في هذا الباب بإسناده عن الأعمش : « أن العباس بن عبد الله بن العباس أنكح عبد الرحمن الحنكلى ابنته وأنكح عبد الرحمن ابنته ، وكانا جعلاه صداقاً ، فأمر معاوية بالتفرقة بينهما ، وقال : هذا الشغار الذى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه » .

قال الشيخ : فإذا وقع النكاح على هذه الصفة كان باطلاً ، لأن النى صلى الله عليه وسلم نهى عنه ، وأصل الفروج على الحظر ، والحظر لا يرتفع بالحظر ، وإما يرتفع بالإباحة . ولم يختلف الفقهاء أن نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن نكاح المرأة على عمتها أو سالتها على التحريم ، وكذلك نهى عن نكاح الممتعة ، فكذلك هذا .  
ومن أبطل هذا النكاح مالك والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وأبو عبيد .

وقال أصحاب الرأى وسفيان الثورى : النكاح جائز ، ولكل واحدة منها مهر مثلها ، ومعنى النهى فى هذا عندهم أن يستحل الفرج بغير مهر .

وقال بعضهم : أصل الشجر فى اللغة : الرفع ، يقال : شجر السكب برجله : إذا رفعها عند البول ، قال : فإنما يسمى هذا النكاح شغاراً لأنها رفعاً للمهر بينهما .

قال الشيخ : وهذا القائل لا ينفصل من قال بل سعى شغاراً لأنه رفع العقد من أصله ، فارتفع النكاح والمهر معاً ، ويبين لك أن النهى قد انطوى على الأمرين معاً ، أن البذل ههنا ليس شيئاً غير العقد ، ولا العقد شيئاً غير البذل ، فهو إذا فسد مهراً فسد عقداً ، وإذا



١٩٩١ - وعن عبد الرحمن بن هُرْمُزٍ الأعرج : « أن العباس بن عبد الله بن العباس أنكح عبد الرحمن بن الحَكَمِ ابنته ، وأنكحه عبد الرحمن ابنته ، وكانا جَعَلَا صَدَاقًا ، فَكَتَبَ معاوية إلى مروان يأمره بالتفريق بينهما ، وقال في كتابه : هذا الشَّاذِلُ الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم » .  
في إسناده محمد بن إسحاق <sup>(١)</sup> .

### باب في التحليل [ ٢ : ١٨٨ ]

١٩٩٢ - عن الحرث عن علي رضي الله عنه ، قال إسماعيل : وأراه قد رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَعَنَ اللَّهُ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ » .

أبطلته الشريعة فإنما أفسدته على الجهة التي كانوا يوقعونه ، وكانوا يوقعونه مَهْرًا وعقدًا ، فوجب أن يفسد مَعًا .

وكان ابن أبي هريرة يشبهه رجل تزوج امرأة واستثنى عضواً من أعضائها ، وهو مالا خلاف في فساده .

قال : فكذلك الشغار ، لأن كل واحد منهما قد زوج وليته واستثنى بعضه ، حتى جعله مَهْرًا لصاحبتها .

وعليه بعضهم فقال : لأن العقود له معقود به ، وذلك لأن العقد لها وبها ، فصار كالعبد تزوج على أن تكون رقبته صداقاً للزوجة .

١٩٩٢ - قال الشيخ : أما إذا كان ذلك عن شرط بينهما ؛ فالنكاح فاسد ، لأنه عقد تنأى إلى مدة ، كنكاح المتعة ، وإذا لم يكن ذلك شرطاً ، وكان فيه وعقيدة ، فهو مكروه ، فإن أصابها الزوج ثم طلقها وانقضت العدة ، فقد حلت للزوج الأول .

١٩٩١ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد روى ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الرزاق عن معمر عن ثابت عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا شغار في الإسلام » ، ومن حديث حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا جلب ، ولا جنب ، ولا شغار ، ومن اتهم به فليس منا »

١٩٩٣ - وعن الحرث الأعور عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
فرأينا أنه عليّ ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بمعناه .

وأخرجه الترمذى وابن ماجة . وقال الترمذى : حديث على وجابر - يعنى ابن عبد الله -  
حديث معلول . هذا آخر كلامه . والحرث - هذا - هو ابن عبد الله الأعور الكوفى كنيته :  
أبو زهير ، وكان كذاباً . وقد روى هُزَيْل بن شُرَحْبِيل عن عبد الله بن مسعود قال : « لعن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم المحل والمحلل له » ، أخرجه الترمذى ، وقال الترمذى : حديث  
حسن صحيح <sup>(١)</sup> .

وقد كره غير واحد من العلماء أن يضمرا أو ينويا أو أحدهما ، التحليل ، وإن لم  
يشرطاه .

وقال إبراهيم النخعى : لا يحللها لزوجها الأول ، إلا أن يكون نكاح رغبة ، فإن  
كان نية أحد الثلاثة : الزوج الأول ، أو الثانى ، أو المرأة ، أنه محلل ، فالنكاح باطل ، ولا  
تحل للأول .

وقال سفيان الثورى : إذا تزوجها وهو يريد أن يحلها لزوجها ، ثم بدا له أن يمسخها ،  
لا يعجبني إلا أن يفارقها ، ويستأنف نكاحاً جديداً . وكذلك قال أحمد بن حنبل .  
وقال مالك بن أنس : يفرق بينهما على كل حال .

١٩٩٣ - قال ابن القيم رحمه الله : وحديث جابر الذى أشار إليه رواه الترمذى من  
حديث مجاهد عن الشعبي عن جابر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن المحل والمحلل  
له » ، قال : هكذا روى أشعث بن عبد الرحمن عن مجاهد عن عامر عن جابر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم ، وهذا حديث ليس إسناده بالقائم ، لأن مجاهد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل  
العلم ، منهم أحمد بن حنبل ، وروى عبد الله بن نمير هذا الحديث عن مجاهد عن عامر عن  
جابر عن على ، وهذا وهم ، وهم فيه ابن نمير ، والحديث الأول أصح ، قال : وقد روى  
الحديث عن على من غير وجه ، قال : فى الباب عن أبى هريرة ، وعقبة بن عامر ، وابن عباس ،  
قال : والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم عمر  
بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر ، وغيرهم ، وهو قول الفقهاء من التابعين ،  
وبه يقول سفيان الثورى ، وابن المبارك ، والشافعى ، وأحمد ، وإسحق ، قال : وسمعت الجارود

## باب فى نكاح العبد بغير إذن مولاه [ ١٨٨ : ٢ ]

١٩٩٤ - عن جابر - وهو ابن عبد الله - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بغير إذن مولاه فهو عَاهِرٌ » .

وأخرجه الترمذى ، وقال : حديث حسن . هذا آخر كلامه . وفى إسناده عبد الله بن محمد بن عقيل ، وقد احتج به غير واحد من الأئمة ، وتكلم فيه غير واحد من الأئمة .

١٩٩٥ - وعن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه باطل » .

قال أبو داود : هذا الحديث ضعيف ، وهو موقوف ، وهو قول ابن عمر .

١٩٩٤ - قال الشيخ : « العاهر » الزانى ، والعهر : الزنى . وإنما بطل نكاح العبد من أجل أن رقبته ومنفعته مملوكتان لسيده ، وهو إذا اشتغل بحق الزوجة لم يتفرغ لخدمة سيده ، وكان فى ذلك ذهاب حقه ، فأبطل النكاح إبقاءً لمنفعته على صاحبه . ومن أبطل عقد هذا النكاح الأوزاعى والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه .

وقال مالك وأصحاب الرأى : إن أجازه السيد جاز ، وإن أبطله بطل ، وعند الشافعى يثبت النكاح وإن أجازه السيد ، لأن عقد النكاح لا يقع عنده موقوفاً على إجازة الولى .

يذكر عن وكيع أنه قال بهذا ، وقال : ينبغى أن يرمى بهذا الباب من قول أصحاب الرأى ، قال وكيع : وقال سفيان : إذا تزوج الرجل المرأة ليحلها ثم بدا له أن يسكها فلا يحل له أن يسكها حتى يتزوجها بنكاح جديد . تم كلامه .

وقال إبراهيم النخعى : لا يحلها لتزوجها الأول إلا بنكاح رغبة ، فإن كانت نية أحد الثلاثة : تزوج الأول ، أو الثانى ، أو المرأة ، أن تحلل ، فالنكاح باطل ، ولا تحل للأول .

وحديث أبى هريرة الذى أشار إليه الترمذى رواه الإمام أحمد فى مسنده : « أن النبى صلى الله عليه وسلم لعل المحل والمحلل له » ، قال الترمذى فى كتاب العلل : سألت مجد بن إسماعيل عن هذا الحديث ؟ فقال : هو حديث حسن ، وعبد الله بن جعفر الحر مى صدوق ثقة ، وعثمان بن محمد الأحنسى ثقة ، وكنت أظن أن عثمان لم يسمع من سعيد القبرى .

باب في كراهية أن يخطب الرجل على خطبة أخيه [ ١٨٩ : ٢ ]

١٩٩٦ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

١٩٩٧ - قال الشيخ : نهى عن ذلك نهى تأديب ، وليس بهى تحريم يبطل العقد ، وهو قول أكثر العلماء ، إلا أن مالك بن أنس قال : إن خطبها على خطبة أخيه فملكها فرفق بينهما ، إلا أن يكون قد دخل بها ، فلا يفرق بينهما .

وقال داود : إن خطبها رجل بعد الأول وعقد عليها فالنكاح باطل .

وفي قوله « على خطبة أخيه » دليل على أن ذلك إنما نهى عنه إذا كان الخطاب الأول مسلماً ، ولا يضيق ذلك إذا كان الخطاب الأول يهودياً أو نصرانياً ، لقطع الله الأخوة بين المسلمين وبين الكفار .

وقال الشافعي : إنما نهى عن ذلك في حال دون حال ، وهو أن تأذن الخطوبة في إنكاح رجل بعينه ، فلا يحل لأحد أن يخطبها في تلك الحال حتى يأذن الخطاب له ، واحتج بحديث فاطمة بنت قيس : حدثنا الأصم حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها في عديتها من طلاق زوجها : إذا حلت فأذيني ، قالت : فلما حلت أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما معاوية فصعلوك ، لا مال له ، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، انكحى نسامة ، قالت : ففعلت ، فاغتبطت به » .

قال الشيخ : فخطبته إياها لأنسامة على خطبة معاوية وأبي جهم تدل على جواز ذلك ، فلم يكن وقع الركون منها إلى الخطاب الأول ، أو الإذن منها فيه .

وفي هذا الحديث أنواع من الققه ، منها جواز التعريض للمرأة بالخطبة في عديتها . وفيه أن المال معتبر في بعض أنواع المسكافة .

١٩٩٧ - وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ، ولا يبيع على بيع أخيه ، إلا بإذنه » .  
وأخرجه مسلم وابن ماجة .

باب الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها [ ٢ : ١٩٠ ]

١٩٩٨ - عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا خطب

وفيه دليل على جواز نكاح المولى القرشية .

وفيه دليل على جواز تأديب الرجل امرأته .

وفيه دليل على أن المستشار إذا ذكر الخاطب عند الخطوبة ببعض ما فيه من العيوب على وجه النصيحة لها والإرشاد إلى ما فيه حظها لم يكن ذلك غيبة يأثم فيها .

وقوله « لا يضع عصاه عن عاتقه » يتأول على وجهين : أحدهما : التأديب والضرب لها ، والآخر أن يكون معناه الأسفار والظعن عن وطنه ، يقال : رفع الرجل عصاه ، إذا سار ، ووضع عصاه ، إذا نزل وأقام .

١٩٩٨ - قال الشيخ : إنما أبيع له النظر إلى وجهها وكفيها فقط ، ولا ينظر إليها حاسراً ، ولا

١٩٩٧ - قال ابن القيم رحمه الله : وذكر الطبري أن بعضهم قال : نهيه أن يخطب الرجل على خطبة أخيه منسوخ بخطبة صلى الله عليه وسلم لأسامة فاطمة بنت قيس .

قال الشيخ ابن قيم الجوزية : يعنى بعد أن خطبها معاوية وأبو جهم . قال : وهذا غلط ، فإن فاطمة لم تكن إلى واحد منها ، وإنما جاءت مستشارة للنبي صلى الله عليه وسلم ، فأشار عليها بما هو الأصح لها ، والأرضى لله ولرسوله ، ولم يخطبها لنفسه ، ومورد النهي إنما هو خطبة الرجل لنفسه على خطبة أخيه ، فأما إشارته على المرأة إذا استشارته بالكف الصالح فأين ذلك من الخطبة على خطبة أخيه ؟ فقد تبين غلط القائل ، والحمد لله .

وأيضاً فإن هذا من الأحكام للمتنع نسخها ، فإن صاحب الشرع عاله بالأخوة ، وهى علة مطلوبة البقاء والدوام ، لا يلحقها نسخ ولا إبطال .

١٩٩٨ - قال ابن القيم : قال الشافعى : ينظر إلى وجهها وكفيها وهى متغطية ، ولا ينظر إلى ما وراء ذلك . وقال داود : ينظر إلى سائر جسدها .

أحدكم المرأة ، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل ، فخطبتُ جارية ، فكنتُ أنخبأُ لها ، حتى رأيتُ منها مادعاني إلى نكاحها وتزويجها .

في إسناده محمد بن إسحق ، وقد تقدم الكلام عليه . وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث أبي حازم عن أبي هريرة قال : « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنظرتُ إليها ؟ قال : لا ، قال : فاذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئاً » .

### باب في الولي [ ٢ : ١٩٠ ]

١٩٩٩ - عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَيْمًا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ

يطلع علي شيء من عورتها ، وسواء كانت أذنت له في ذلك أو لم تأذن ، وإلى هذه الجملة ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل . وإلى نحو هذا أشار سفيان الثوري .

١٩٩٩ - قوله « أَيْمًا امْرَأَةٌ » كلمة استيفاء واستيعاب . وفيه إثبات الولاية على النساء كلهن ، ويدخل فيها البكر والثيب ، والشريفة والوضيعة . والولي ههنا : العصبية .

قال الشيخ ابن القيم : وعن أحمد ثلاث روايات : إحداهن : ينظر إلى وجهها ويديها ، والثانية : ينظر ما يظهر غالباً ، كالرقبة والساقين ونحوهما . والثالثة : ينظر إليها كلها ، عورة وغيرها ، فإنه نص على أنه يجوز أن ينظر إليها متجردة ! واللفظ الذي ذكره مسلم ليس بصريح في نظر الخاطب ، وقد رواه النسائي : « خطب رجل امرأة من الأنصار ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل نظرتُ إليها ؟ قال : لا ، فأمره أن ينظر إليها » ، رواه من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة . قال مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد : « خطب رجل امرأة » ، وقال سفيان عن يزيد عن أبي حازم عن أبي هريرة : « أن رجلاً أراد أن يزوج امرأة » ، وهذا مفسر لحديث مسلم « أنه أخبره أنه تزوج امرأة » ، وقد روى من حديث بكر بن عبد الله المزني عن المغيرة بن شعبه قال : « خطبت امرأة عن عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أنظرتُ إليها ؟ قلت : لا ، قال : فانظر ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » .

١٩٩٩ - قال ابن القيم رحمه الله : قال الترمذي - وذكر سليمان بن موسى ، راويه عن الزهري

بغير إذن وليها<sup>(١)</sup> فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ - ثلاث مرات - فإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها ، فإن تشاجروا فالسلطان وليٌّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث حسن . وقال فى موضع آخر : وحديث عائشة فى هذا الباب عن النبى صلى الله عليه وسلم « لا نكاح إلا بولى » هو عندى حسن . ولم يؤثر عند الترمذى إنكار الزهرى له ، فإن الحسكية فى ذلك عن الزهرى

وفيه بيان أن المرأة لا تكون ولية نفسها .

وفيه دليل على أن ابنها ليس من أوليائها ، إذا لم يكن عصبة لها<sup>(٢)</sup> .

وفيه بيان أن العقد إذا وقع لا يابذ الأولياء كان باطلاً ، وإذا وقع باطلاً لم يصححه إجازة الأولياء

وفى إبطاله هذا النكاح وتكراره القول ثلاثاً تأكيداً لفسخه ورفع من أصله .

وفيه إبطال الخيار فى النكاح .

وفيه دليل على أن وطء الشبهة يوجب المهر ، وينجاب المهر بإيجاب درء الحدود ، وإثبات النسب : ونشر الحرمة .

وفى قوله « فالمهر لها بما أصاب منها » دليل على أن المهر إنما يجب بالإصابة ، فإن الدخول إنما هو كناية عنها .

عن عروة عن عائشة - : سليمان بن موسى ثقة عند أهل الحديث ، لم يتكلم فيه أحد من المتقدمين ، إلا البخارى وحده ، فإنه تكلم فيه من أجل أحاديث انفرد بها ، وذكره دحيم ، فقال : فى حديثه بعض اضطراب ، وقال : لم يكن فى أصحاب مكحول أثبت منه ، وقال النسائى : فى حديثه شئ ، وقال البزار : سليمان بن موسى أجل من ابن جريج ، وقال الزهرى : سليمان بن موسى أحفظ من مكحول ، وقال البيهقى : مع ما فى مذهب أهل العلم بالحديث من وجوب قبول خبر لصديق ، وإن نسى من أخبره عنه . قال الترمذى : ورواه الحجاج بن أرطاة وجعفر بن

(١) هكذا فى المنذرى . والذى فى كل نسخ أبى داود « بغير إذن موائها »

(٢) أنى يؤخذ هذا الحكم من لفظ الحديث أو دلالة ؟ ! . أحمد محمد شاكر

قد وقفها بعض الأئمة . قال البيهقي : مع مافي مذهب أهل العلم بالحديث من وجوب قبول خبر الصادق ، وإن نسيه من أخبره عنه . وقال علي بن الدببي : حديث إسرائيل صحيح في « لا نكاح إلا بولي » . وسئل عنه البخاري ؟ فقال : الزيادة من الثقة مقبولة ، وإسرائيل ثقة ، فإن كان شعبة والثوري أرسلاه ، فإن ذلك لا يضر الحديث

وقوله « فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لاوولى له » يريد به تشاجر العضل والمناعة في العقد ، دون تشاجر المشاحة في السبق إلى العقد ، فأما إذا تشاجروا في العقد ومراتبهم في الولاية سواء ، فالعقد لمن سبق إليه منهم ، إذا كان ما فعل من ذلك نظراً لها . ومعنى قوله « بغير إذن مواليها » هو أن يلى العقد الولي ، أو يوكل بتزويجها غيره ، فيأذن له في العقد عليها .

وزعم أبو ثور أن الولي إذا أذن للمرأة في أن تعتقد على نفسها صح عقد النكاح على نفسها ، واستدل بهذه اللفظة في الحديث ، ومعناه التوكيل ، بدليل ما روى « إن النساء لا يابن عقد النكاح » .

وقد تكلم بعض أهل العلم في إسناد هذا الحديث ، وضعفه بشيء حدثني الحسن بن يحيى بن حمويه عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد ، قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج عن سليمان بن موسى . وذكر الحديث . قال : وزاد في آخره شيئاً ما أرى أحداً يذكره غيره ، قال ابن جريج : ثم لقيت الزهري ، فذكرت ذلك له ، فلم يعرفه .

أبي ربيعة عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن جريج : ثم لقيت الزهري فأسأله ، فأكثره ، فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا ، وذكر عن يحيى بن معين أنه قال : لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم ، قال يحيى بن معين : وسماه إسماعيل بن إبراهيم من ابن جريج ليس بذلك ، إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد فيما سمع من ابن جريج ، وضعف يحيى رواية إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج . قال الترمذي : والعمل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب « لا نكاح إلا بولي » عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ،



٢٠٠٠ - وعن أبي موسى - وهو الأشعري - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح إلا بولي » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : وحديث أبي موسى حديث فيه

قال الشيخ : ذكر أبو عيسى الترمذى عن يحيى بن معين أنه قال : لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن علية ، قال يحيى : وسماع إسماعيل من ابن جريج ليس بذلك ، إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد فيما سمع من ابن جريج ، وضعف يحيى رواية إسماعيل عن ابن جريج .

قال أبو عيسى : وحديث عائشة هذا عندى حديث حسن صحيح ، وقد رواه الحجاج بن أرطاة وجعفر بن ربيعة عن الزهري عن عمرو عن عائشة . ورواه هشام بن عمرو أيضاً .  
٢٠٠٠ - قال الشيخ : قوله « لا نكاح إلا بولي » فيه نفي ثبوت النكاح على معيومه ومخصوصه إلا بولي .

وقد تأوله بعضهم على نفي الفضيله والكمال ! وهذا تأويل فاسد ، لأن العموم يأتي على أصله جازماً أو كمالاً ، والنفي في المعاملات يوجب الفساد ، لأنه ليس لها إلا جهة واحدة ، وليس كالعبادات والقرب التي لها جهتان من جواز ناقص وكامل ، وكذلك تأويل من زعم

وعبد الله بن عباس ، وأبو هريرة ، وغيرهم . وهكذا روي عن فقهاء التابعين أنهم قالوا : « لا نكاح إلا بولي » ، منهم سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، وشريح ، وإبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم . وبهذا يقول سفيان الثوري ، والأوزاعي ، وعبد الله بن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق .

٢٠٠٠ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم : قال الترمذى : وحديث أبي موسى حديث فيه اختلاف ، رواه إسرائيل وشريك بن عبد الله وأبو عوانة وزهير بن معاوية وقيس بن الربيع عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه أسباط بن محمد وزيد بن حبان عن يونس بن أبي إسحق عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، [وروى أبو عبيدة الحداد عن يونس بن أبي إسحق عن أبي

اختلاف ، وذكر أن بعضهم رواه مرسلًا ، وقال - بعد ذكر الاختلاف - : ورواية هؤلاء الذين رواوا عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح إلا بولي » - عندي أصح .

أنها ولاية نفسها ، وتأول معنى الحديث على أنها عقدت على نفسها ، فقد حصل نكاحها بولي ، وذلك أن الولي هو الذي يلي على غيره ، ولو جاز هذا في الولاية لجاز مثله في الشهادة ، فتكون هي الشاهدة على نفسها ! فلما كان في الشاهد فاسدًا كان في الولي مثله .

بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه <sup>(١)</sup> ، ولم يذكر فيه عن أبي إسحاق ، وقد روي عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، [ وروى شعبة والثوري عن أبي إسحاق عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ] <sup>(٢)</sup> « لا نكاح إلا بولي » وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن سفيان [ عن أبي إسحاق عن أبي بردة ] <sup>(٣)</sup> عن أبي موسى ، ولا يصح ، ورواية هؤلاء الذين رواوا عن أبي إسحاق عن أبي بردة [ عن أبي موسى ] <sup>(٤)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا نكاح إلا بولي » عندي أصح ، لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة ، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رواوا عن أبي إسحاق هذا الحديث ، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه [ وأصح ] <sup>(٥)</sup> ، لأن شعبة والثوري سماعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد ، وما يدل على ذلك ما حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود حدثنا شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق : أسمعتم أبا بردة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح إلا بولي » ؟ فقال : نعم ، فدل هذا [ الحديث على ] <sup>(٦)</sup> أن سماع شعبة والثوري هذا الحديث في وقت واحد ، وإسرائيل هو ثبت في أبي إسحاق ، سمعت محمد بن المثنى يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلا لما اتكلت به على إسرائيل ، لأنه كان يأتي به أتم . هذا آخر كلام الترمذي .

وقال علي بن المديني : حديث إسرائيل صحيح في « لا نكاح إلا بولي » . وسئل عنه البخاري ؟ فقال : الزيادة من الثقة مقبولة ، وإسرائيل ثقة ، فإن كان شعبة والثوري أرسلاه فإن ذلك لا يضر الحديث . وقال قبيصة بن عقبة : جاءني علي بن المديني فسألني عن هذا الحديث ؟

(١) الزيادة في هذه المواضع سقطت من نسخة ابن القيم ، وزدناها من الترمذي ، إذ هي تمام الكلام على محنته ( ج ٢ ص ١٧٦ من تحفة الأحوف ) . أحمد محمد شاكر

٢٠٠١ - وعن أم حبيبة : « أنها كانت عند ابن جحش فهاك عنها ، وكان فيمن هاجر

٢٠٠١ - قال الشيخ : إنما ساق النجاشي المهر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأضيف

خبره به عن يونس بن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبي موسى ، لم يذكر فيه أبا إسحق .  
فقال : استرحنا من خلاف أبي إسحق .

قلت : وكذلك رواه الحسن بن محمد بن الصباح عن أسباط بن محمد عن يونس عن أبي بردة  
عن أبي موسى ، ذكره الحاكم في المستدرک ، فهذا وجه .

( الثاني ) : رواية عيسى ابنه وحجاج بن محمد المصيصي والحسن بن قتيبة <sup>(١)</sup> وغيرهم عن  
أبي إسحق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

( الثالث ) : رواية شعبة والثوري عن أبي إسحق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
مرسلًا . هذه رواية أكثر الأثبات عنهما .

( الرابع ) : رواية يزيد بن زريع عن شعبة ، ورواية مؤمل بن إسماعيل وبشر بن منصور  
عن الثوري ، كليهما عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبيه موصولًا . فهذه أربعة أوجه .

والترجيح لحديث إسرائيل في وصله من وجوه عديدة :

أحدها : تصحيح من تقدم من الأئمة له ، وحكمهم لروايته بالصحة ، كالبخاري ، وعلي بن  
الديني ، والترمذي ، وبعدهم الحاكم ، وابن حبان ، وابن خزيمة .

الثاني : ترجيح إسرائيل في حفظه وإتقانه لحديث أبي إسحق ، وهذا شهادة الأئمة له ، وإن  
كان شعبة والثوري أجل منه ، ولكنه لحديث أبي إسحق أتمن ، وبه أعرف .

الثالث : متابعة من وافق إسرائيل على وصله ، كشريك ، ويونس بن أبي إسحق . قال  
عُلمت الدارمي : سألت يحيى بن معين : شريك أحب إليك في أبي إسحق أو إسرائيل ؟  
فقال : شريك أحب إلي ، وهو أقدم ، وإسرائيل صدوق ، قلت : يونس بن أبي إسحق أحب  
إليك أو إسرائيل ؟ فقال : كل ثقة .

الرابع : ما ذكره الترمذي ، وهو أن سماعة الدين وصلوه عن أبي إسحق كان في أوقات  
مختلفة ، وشعبة والثوري سمعاه منه في مجلس واحد .

الخامس : أن وصله زيادة من ثقة ليس دون من أرسله ، والزيادة إذا كان هذا حالها فهي  
مقبولة ، كما أشار إليه البخاري ، والله أعلم .

٢٠٠١ - قال ابن القيم رحمه الله : هذا هو المعروف للمعوم عند أهل العلم ، أن الذي زوج

(١) الحسن بن قتيبة هذا : هو الخزازي للدائمي ، وهو ضعيف جدا ، بل هالك ، انظر ترجمته  
في إسان الميزان ( ج ٢ ص ٢٤٦ ) ، وروايته ليست عن أبي إسحق ، بل هي عن يونس بن  
أبي إسحق عن أبي إسحق ، كما في السنن الكبرى للبيهقي ( ج ٧ ص ١٠٩ ) . أحمد محمد شاكر

إلى أرض الحبشة ، فزوجها النجاشي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي عندهم .  
وأخرجه النسائي بنحوه .

التزويج إليه ، وكان الذي عقد عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري ،  
ووكله بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبعث به إلى الحبشة في ذلك ، وقد روى أن  
الذي ولي تزويجها والعقد عليها خالد بن سعيد بن العاص ، وهو ابن عم أبي سفيان ، إذ كان  
أبوها أبا سفيان كافراً ، لا ولاية له على مسلمة .

أم حبيبة للنبي صلى الله عليه وسلم هو النجاشي في أرض الحبشة ، وأمهرها من عنده ، وزوجها  
الأول التي كانت معه في الحبشة هو عبيد الله بن جحش بن رثاب ، أخو زينب بنت جحش زوج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تنصر بأرض الحبشة ، ومات بها نصرانياً ، فزوج امرأته  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي اسمها قولان : أحدهما : رملة ، وهو الأشهر . والثاني :  
هند ، وتزويج النجاشي لها حقيقة ، فإنه كان مسلماً ، وهو أمير البلد وسلطانه .

وقد تأوله بعض المتكلفين على أنه ساق المهر من سنده ، فأضيف التزويج إليه ! وتأوله  
بعضهم على أنه كان هو الخاطب ، والذي ولي العقد عثمان بن عفان ، وقيل : عمرو بن أمية  
الضمري . والصحيح أن عمرو بن أمية كان وكيل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ،  
بعث به إلى النجاشي يزوجها إياها ، وقيل : الذي ولي العقد عليها خالد بن سعيد بن العاص .  
ابن عم أبيها . وقد روى مسلم في الصحيح من حديث عكرمة بن عمار عن ابن عباس قال :  
« كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه ، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم :  
يا نبي الله ، ثلاث أعطينهن ؟ قال : نعم ، قال : عندى أحسن العرب وأجملها ، أم حبيبة بنت  
أبي سفيان ، أزوجكها ؟ قال : نعم ، قال : ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك ؟ قال : نعم ، قال :  
وتأمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين ؟ قال : نعم » ، وقد رد هذا الحديث جماعة  
من الحفاظ ، وعدوه من الأغلاط في كتاب مسلم ، قال ابن حزم : هذا حديث موضوع لاشك  
في وضعه ، والآفة فيه من عكرمة بن عمار ، فإنه لم يختلف في أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم تزوجها قبل الفتح بدهر وأبوها كافر ، وقال أبو الفرج بن الجوزي في كتاب الكشف  
له : هذا الحديث وهم من بعض الرواة ، لاشك فيه ولا تردد ، وقد اتهموا به عكرمة بن عمار  
راويه ، وقد ضعف أحاديثه يحيى بن سعيد الأنصاري ، وقال : ليست بصحاح ، وكذلك قال  
أحمد بن حنبل : هي أحاديث ضعاف ، وكذلك لم يخرج عنه البخاري ، إنما أخرج عنه مسلم  
لقول يحيى بن معين : ثقة .

## باب في العَصْلِ [ ٢ : ١٩٢ ]

٢٠٠٢ - عن مَعْقِل بن يَسَار قال : « كانت لي أخت تُخْطَبُ إليَّ ، فأتاني ابن عَمِّ لي ، فأنكحنيها إياه ، ثم طلقها طلاقاً له رَجعة ، ثم تركها حتى انقضت عدتها ، فلما خُطِيتُ إليَّ

وقد يجتمل أيضاً أن يكون النجاشي قد عقد أولاً ، فكان ذلك بمعنى التسمية ، فلم يعتبر صحته . ثم أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري ، فاستأنف العقد والزَّمة والله أعلم .

٢٠٠٣ - قال الشيخ : هذا أدل آية في كتاب الله تعالى على أن النكاح لا يصح إلا بعقد ولَّى ، ولو كان لها سبيل إلى أن تنكح نفسها لم يكن للعصل معنى ، ولا كان المنع يتحقق من جهة الولي ، ولو كان عقد المرأة على نفسها يصح إذا تزوجها كفاء لم يتعذر عليها أن تفعل ذلك ،

قال : وإنما قلنا إن هذا وهم ، لأن أهل التاريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت عبيد الله بن جحش ، وولدت له ، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة ، ثم تنصر ، وثبتت أم حبيبة على دينها ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي يخطبها عليه ، فزوجه إياها ، وأصدقها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف درهم ، وذلك سنة سبع من الهجرة ، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة ، فدخل عليها ، فنجحت بساط رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لا يجلس عليه ، ولا خلاف أن أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان ، ولا يعرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبا سفيان . وقد تكلف أقوام تأويلات فاسدة لتصحيح الحديث كقول بعضهم : إنه سأله تجديد النكاح عليها ! وقول بعضهم : إنه ظن أن النكاح بغير إذنه وتزويجه غير تام ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزوجه إياها نكاحاً تاماً ، فسلم له النبي صلى الله عليه وسلم حاله ، وطيب قلبه بإجابته ! وقول بعضهم : إنه ظن أن التخيير كان طلاقاً ، فسأل رجعتها وابتداء النكاح عليها ! وقول بعضهم : إنه استشعر كراهة النبي صلى الله عليه وسلم لها ، وأراد بلفظ التزويج استدامة نكاحها لا ابتداء ! وقول بعضهم : يجتمل أن يكون وقع طلاق ، فسأل تجديد النكاح ! وقول بعضهم : يجتمل أن يكون أبو سفيان قال ذلك قبل إسلامه ، كالمشترط له في إسلامه ، ويكون التقدير : ثلاث إن أسلمت تعطينيهن !

وعنى هذا اعتمد المحب الطبري في جواباته للسائل الواردة عليه ، وطول في تقريره .

وقال بعضهم : إنما سأله أن يزوجه ابنته الأخرى ، وهي أختها ، وخفى عليه تحريم الجمع

أتاني بخطبها ، قلت : لا والله لا أنكحها أبداً ، قال : ففي نزلة هذه الآية ( ٢ : ٢٣٢ )  
وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ( الآية ) ، قال : فكفرت  
عن يميني ، فأنكحها إياه .

وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى . وقال الشافعى : وهذا أبين ما فى القرآن ، من  
أن للولى مع المرأة فى نفسها حقاً ، وأن على الولى أن لا يعضلها ، إذا رضيت أن تنكح  
بالمعروف ، قال : وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله عز وجل .

وقد كان الذى خطبها إنما هو ابن عمها المكافى لها فى النسب ، المتقدم لها فى الصحبة ، فبذل  
ماقلناه على صحة ماذهبنا إليه . والله أعلم .

وقد اختلف الناس فى عقد النكاح بغير ولى ، فقال بظاهر الحديث جماعة ، منهم سفيان  
الثورى ، وابن أبى ليلى ، وابن شبرمة ، والشافعى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه ،  
وأبو عبيد ، وروى هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبى طالب ، وعبد الله بن مسعود ،  
وابن عباس ، وأبى هريرة رضى الله عنهم ، وبه قال ابن المسيب ، والحسن البصرى ، وعمر  
بن عبد العزيز ، وقتادة .

وفرق مالك بن أنس بين المرأة الشريفة والدينئة ، فقال : لا بأس أن تستخلف المرأة  
الدينئة على نفسها من زوجها ، فأما على امرأة لها قدر وغنى ، فإن تلك لا ينبغي أن يزوجه  
إلا الأولياء أو السلطان .

بين الأخنين لقرب عهده بالإسلام ، فقد خفي ذلك على ابنته أم حبيبة ، حتى سألت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ذلك ، وغلط الراوى فى اسمها .

وهذه التأويلات فى غاية الفساد والبطلان ، وأئمة الحديث والعلم لا يرضون بأمانتها . ولا  
يصححون أغلاط الرواة بمثل هذه الخيالات الفاسدة ، والتأويلات الباردة ، التى يكفى فى العلم بفسادها  
تصورها ، وتأمل الحديث . وهذا التأويل الأخير — وإن كان فى الظاهر أقل فساداً — فهو  
أكذبها وأبطلها ، وصريح الحديث برده ، فإنه قال « أم حبيبة أزوجكها ؟ » قال : نعم . « فغير  
كان المسؤول تزويج أختها لما أنعم له بذلك صلى الله عليه وسلم ، فالحديث غلط لا ينبغي التردد  
فيه . والله أعلم .

## باب إذا أنكح الوليان [ ٢ : ١٩٣ ]

٢٠٠٣ عن الحسن - وهو البصري - عن سَمُرَةَ ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أَيْمًا امرأة زَوْجَهَا وَلَيَّانٍ فَهِيَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا ، وَأَيْمًا رَجُلٌ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا » .  
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة . وقال الترمذى : هذا حديث حسن . هذا آخر كلامه . وقد قيل : إن الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً ، وقيل : إنه سمع منه حديث المقيمة .

## باب فى قوله تعالى

[ ١٩ : ٤ ] لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهًا ولا تعضلوهن [ ٢ : ١٩٣ ]

٢٠٠٤ - عن عكرمة عن ابن عباس - قال الشيبانى : وذكره عطاء أبو الحسن السوائى ،

وقال أبو حنيفة : إذا زوجت المرأة نفسها بشاهدين من كفء فهو جائز .  
وقال يعقوب ومحمد : موقوف ، حتى يميزه الولي والحاكم .

٢٠٠٣ - قال الشيخ : اتفق أهل العلم على هذا ما لم يقع الدخول من الثانى بها ، فإن وقع الدخول بها ، فإن مالكا زعم أنه لا يفرق بينهما ، وكذلك روى عن عطاء ، وهذا إذا كان قد علم نكاح المتقدم منها من المتأخر ، فإن زوجها معا ، هذا من زيد وهذا من عمرو ، ولا يعلم أيهما المتقدم ، فالنكاح مفسوخ فى قول أكثر الفقهاء .

وزعم بعضهم أنه يفرق بينهما ، ويقال لهما : طلقاها جميعاً ، حتى تبين ممن كانت زوجة له ، وهو قول أبى ثور .

٢٠٠٤ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد استشكل بعض المفسرين معنى وراثتهم النسياء المنهى عنها ، حتى قل : المعنى لا يحل لكم أن ترثوا نكاحهن ، لترثوا أموالهن كرهًا . قال : وفى المراد بغيرهن وجهان :

ولا أظنه إلا عن ابن عباس - في هذه الآية : « ( ١٩:٤ ) لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا (ولا تَعْضُلُوهُنَّ) قال : كان الرجل إذا مات كان أولياؤه أحقَّ بأمرائه من ولى نفسها ، إن شاء بعضهم زوجها أو زَوْجوها ، وإن شاؤا لم يزوجوها ، فنزلت هذه الآية في ذلك » .

٢٠٠٥ - وعنه عن ابن عباس قال : « ( لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ) ولا تَعْضُلُوهُنَّ لتذهبوا ببعض ما آتیتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ) وذلك أن الرجل كان يرث امرأة ذی قرابته فَيَعْضُلُهَا حتى تموت ، أو تَرَدُّ إِلَيْهِ صَدَاقُهَا ، فَأَحْكَمَ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ ، وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ » .  
وأخرجه البخارى والنسائى

٢٠٠٦ - وفي رواية : قال « فوعظ الله ذلك » .

٢٠٠٥ - قال الشيخ : قوله « أحكم الله » معناه منع ، قال جرير بن الخطفي :  
أبى حنيفة أحكموا سفهاءكم      إلى أخاف عليكم أن أغضبها

أحدهما : ما يصل إلى الأزواج من أموالهن بالموت دون الحياة ، على ما يقتضيه الظاهر من لفظ الميراث .

الثاني : الوصول إلى أموالهن في الحياة وبعدها ، وقد يسمى ما وصل في الحياة ميراثاً ، كما قال تعالى ( ٢٣ : ١١ ) الذين يرثون الفردوس ) .

وهذا تكلف وخروج عن مقتضى الآية ، بل الذى منعوا منه أن يجعلوا حق الزوجية حقاً موروثاً ينتقل إلى الوارث كسائر حقوقه ، وهذه كانت شبهتهم أن حق الزوجية ينتقل إليهم من مورثهم ، فأبطل الله ذلك ، وحكم بأن الزوجية لا تنتقل بالميراث إلى الوارث ، بل إذا مات الزوج كانت المرأة أحق بنفسها ، ولم يرث بضعها أحد ، وليس البضع كالمال ، فينتقل بالميراث .  
وقوله « فوعظ الله ذلك » فيه وجهان :

أحدهما : أن يقدر فيه حرف جر ، أى في ذلك .

والثاني : أن يضمن وعظ معنى منع وحذر ونحوه .

واستنبط بعضهم من الآية أنه لا يحل للرجل أن يمسك امرأته ولا أرب له فيها، طمعاً أن تموت فيرث مالها ، وفيه نظر . والله أعلم .



## باب في الاستئثار [ ٢ : ١٩٤ ]

٢٠٠٧ - عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تُنْكَحُ الثَّيْبُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ ، وَلَا الْبَكْرُ إِلَّا بِإِذْنِهَا ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا إِذْنُهَا ؟ قَالَ أَنْ تَسْكُتَ » .  
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٢٠٠٨ - وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تُسْتَأْمَرُ الْيَقِيمَةُ فِي نَفْسِهَا ، فَإِنْ سَكَتَتْ فَهِيَ إِذْنُهَا ، وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا » . والإخبار في حديث يزيد <sup>(١)</sup> ، قال أبو داود : وكذلك رواه أبو خالد سايمان بن حيان ومعاذ بن معاذ ، عن محمد بن عمرو .

٢٠٠٧ - قال : ظاهر الحديث يدل على أن البكر إذا أنكحت قبل أن تستأذن فتصمت أن النكاح باطل ، كما يبطل نكاح الثيب قبل أن تستأمر ، فتأذن بالتقول  
وإلى هذا ذهب الأوزاعي ، وسفيان الثوري . وهو قول أصحاب الرأي .

وقال مالك بن أنس ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه إنكاح الأب البكر البالغ جائز ، وإن لم تستأذن ، ومعنى استئذانها عندهم إنما هو على استطابة النفس ، دون الوجوب ، كما جاء الحديث باستئثار أمهاتهم ، وليس ذلك بشرط في صحة العقد .

٢٠٠٨ - قال الشيخ : فيه دليل على أن الصغيرة لا يزوجه غير الأب ، وذلك لأنها لا تستأمر إلا بعد البلوغ ، إذ لا معنى لإذنها ، ولا عبرة لإبائها قبل ذلك . فثبت أنها لا تزوج حتى تبلغ الوقت الذي يصح منها الإذن أو الامتناع . واليقيمة ههنا : هي البكر البالغ التي مات أبوها قبل بلوغها ، فلزمها اسم اليتم ، فدعيت به وهي بالغ ، والعرب ربما دعت الشيء بالاسم الأول الذي إنما سمي به لمعنى متقدم ، ثم ينقطع ذلك المعنى ، ولا ينزل الاسم ، من ذلك أنهم

(١) قوله « والإخبار في حديث يزيد » : هذا من الاختصار المحل الذي وقع فيه للندري كثيراً . فان أبا داود روى الحديث عن يزيد بن زريع وموسى بن إسميل ، كلاهما عن حماد قال « حدثني محمد بن عمرو » ، فأبو داود يريد أن قول حماد « حدثني » إنما هو في رواية يزيد ، وأن رواية موسى ليس فيها تصريح بالإخبار ، بل روى عن حماد عن محمد بن عمرو . ولم يكن للندري حاجة في ذكر هذا إذ حذف الاسناد !! . وكتبه أحمد محمد شاكر

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حديث حسن ، هذا آخر كلامه .

٢٠٠٩ - وفى رواية قال : « فإن بكت أو سكنت » ، زاد « بكت » .

قال أبو داود : وليس « بكت » بمحفوظ ، وهو وهم فى الحديث ، الوهم من ابن إدريس - يريد عبد الله بن إدريس الأودى الكوفى - قال أبو داود : ورواه أبو عمرو ذكوان عن عائشة : قلت : « يا رسول الله ، إن البكر تستحي أن تتكلم ؟ قال : سكتها إقرارها » .

يسمون الرجل المستجمع السنّ « غلاماً » وحدّ الغلومة ما بين أيام الصبي إلى أوقات الشباب .

وقد روى عن ابن عباس أنه قال : « كان الغلام الذى قتله الخضر رجلاً مستجمع السنّ » وقالت لى الأخيلية :

إذا ورد الحجاج أرضاً مريضة      تتبّع أقصىّ دأبها فشفها  
شفاهامن الداء المقام الذى بها      غلامٌ إذا هزّ القناة سقاها

فجعلته غلاماً ، وهو رجل محتك السن ، وكذلك مذهبهم فى نسبة الشيء وإضافته إلى من كان مرّةً يملكه ، كقولهم : دار عمرو بن حرث ، وبستان ابن عامر ، وقصر أوس ، وقبة الحجاج ، وقد يلى الرجل الإمارة والقضاء زماناً ، ثم يعزل ، فيدعى أميراً أو قاضياً ، ومثل هذا كثير فى كلامهم ، وكذلك القيمة المذكورة فى هذا الحديث هى التى قد لزمها اسم اليتيم فى صغرها موت أبيها ، فأشهرت به ، ثم دعيت بذلك فى الكبر على هذا المعنى الذى وصفناه ، بدليل ما تقدم ذكره من الكلام فى أول الفصل . والله أعلم .

وقد اختلف أهل العلم فى جواز نكاح غير الأب الصغيرة : فقال الشافعى : لا يزوجه غير الأب والجد ، ولا يزوجه الأخ ، ولا الوصى .

وقال الثورى : لا يزوجه الوصى . وقال حماد بن أبى سليمان ، ومالك بن أنس : للوصى أن يزوج اليتيمة قبل البلوغ ، وروى ذلك عن شريح .

وقال أصحاب الرأى : لا يزوجه الوصى حتى يكون ولياً لها ، وللولى أن يزوجه وإن لم يكن وصياً ، إلا أن لها الخيار إذا بلغت .

هكذا ذكره معلقاً ، وقد أخرجه البخاري ومسلم والنسائي مستنداً بمعناه .

٢٠١٠- وعن الثقة عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « آمروا النساء في بناتهن » .

فيه رجل مجهول . قال الشافعي : ولا يختلف الناس أن ليس لأُمها فيها أمر ، ولكن على معنى الاستطابة للنفس . وقال غيره : ولأن ذلك أبقى للصحة ، وأدعى إلى الألفة بين البنات وأزواجهن إذا كان مبدأ العقد برضى من الأمهات ، ورغبة منهن ، وإذا كان بخلاف ذلك لم يؤمن تضريرهن <sup>(١)</sup> ووقوع الفساد من قبلهن . والبنات إلى الأمهات أميل ، ولقولهن أقبل ، فمن أجل هذه الأمور استحب مؤامرتهن في العقد على بناتهن . وقال : إن المرأة ربما علمت من خاص أمر ابنتها ومن سر حديثها أمراً لا تستصلح لها معه عقد النكاح ، وذلك مثل العلة تكون بها ، وإلا قد تمنع من إيفاء حقوق النكاح ، وعلى نحو من هذا يتأول قوله « ولا تزوج البكر إلا بإذنها ، وإذنها سكوتها » ، وذلك أنها قد تستحي أن تفصح

٢٠١٠- قال الشيخ : مؤامرة الأمهات في بُضع البنات ليس من أجل أنهن يملكن من عقد النكاح شيئاً ، ولكن من جهة استطابة أنفسهن ، وحسن العشرة معهن ، ولأن ذلك أبقى للصحة ، وأدعى إلى الألفة بين البنات وأزواجهن ، إذا كان مبدأ العقد برضاء من الأمهات ، ورغبة منهن ، وإذا كان بخلاف ذلك لم يؤمن تضريرتهن <sup>(١)</sup> ، ووقوع الفساد من قبلهن ، والبنات إلى الأمهات أميل ، ولقولهن أقبل ، فمن أجل هذه الأمور يستحب مؤامرتهن في العقد على بناتهن . والله أعلم .

وقد يحتمل أن يكون ذلك لعلة أخرى ، غير ما ذكرناه ، وذلك أن المرأة ربما علمت من خاص أمر ابنتها ، ومن سر حديثها أمراً لا يستصلح لها معه عقد النكاح ، وذلك مثل العلة تكون بها ، والآفة تمنع من إيفاء حقوق النكاح . وعلى نحو هذا يتأول قوله « ولا تزوج البكر إلا بإذنها وإذنها سكوتها » ، وذلك أنها قد تستحي من أن تفصح بالإذن ، وأن تظهر الرغبة في النكاح ، فيستدل بسكوتها على سلامتها من آفة تمنع الجماع ، أو سبب لا يصلح معه النكاح لا يصلح غيرها . والله أعلم .

بالإذن ، وأن تظهر الرغبة في النكاح ، فيستدل بسكوتها على سلامتها من آفة تمنع الجماع ، أو سبب لا يصلح معه النكاح ، لا يعلمه غيرها .

باب في البكر يزوجه أبوها ولا يستأمرها [ ٢ : ١٩٥ ]

٢٠١١ - عن ابن عباس : « أن جارية بكرة أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت أن أباهاً زوجها وهي كارهة ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم » .

٢٠١١ - قال الشيخ : ففي هذا الحديث حجة لمن لم ينسكح الأب ابنته جائزاً إلا بإذنها . وفيه أيضاً حجة لمن رأى عقد النكاح يثبت مع الخيار ، غير أن أبداود ذكر على أثره في

٢٠١١ - قال ابن القيم رحمه الله : وعلى طريقة البيهقي وأكثر الفقهاء وجميع أهل الأصول . هذا حديث صحيح ، لأن جرير بن حازم ثقة ثبت ، وقد وصله ، وهم يقولون : زيادة الثقة مقبولة ، فما بالها تقبل في موضع ، بل في أكثر المواضع التي توافق مذهب القلدة ، وترد في موضع يخالف مذهبه ؟! وقد قبلوا زيادة الثقة في أكثر من مائتين من الأحاديث رفعاً ووصلاً ، وزيادة لفظ ونحوه ، هذا لو انفرد به جرير ، فكيف وقد تابعه على رفعه عن أيوب : زيد بن حبان ، ذكره ابن ماجة في سننه .

وأما حديث جابر فهو حديث يرويه شعيب بن إسحق عن الأوزاعي عن عطاء عن جابر : « أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم ، ففرق بينهما » ، رواه النسائي ، ورواه أيضاً من حديث أبي حفص التميمي : سمعت الأوزاعي قال : حدثني إبراهيم بن مرة ، عن عطاء بن أبي رباح قال : « زوج رجل ابنته وهي بكر » وساق الحديث ، وهذا الإرسال لا يدل على أن الموصول خطأ بمجرد .

وأما حديث جرير الذي أشار البيهقي إلى أنه أخطأ فيه على أيوب ، فرواه النسائي أيضاً من حديث جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس : « أن جارية بكرة أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : إن أبي زوجني ، وهي كارهة ، فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها » ، ورجاله محتج بهم في الصحيح . وقد تقدم قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح البكر إلا بإذنها » ، وهذا نهى صريح في المنع ، فحمل على الاستحباب بعيد جداً . وفي حديث ابن عباس : « والبكر يستأمرها أبوها » رواه مسلم وسيأتي ، فهذا خبر في معنى الأمر على إحدى الطريقتين ، أو خبر محض ، ويكون خبراً عن حكم الشرع ، لا خبراً عن الواقع ، وهي طريقة المحققين .

وأخرجه ابن ماجه ، وأخرجه أبو داود أيضاً مرسلًا . وقال : وكذا رواه الناس مرسلًا معروف . وقال البيهقي : فهذا حديث أخطأ فيه جرير بن حازم على أيوب السخيتي ، والمحفوظ عن عكرمة « أن النبي صلى الله عليه وسلم » مرسلًا . وقال أيضاً : وقد روي من أوجه أخرى عن عكرمة موصولاً ، وهو أيضاً خطأ ، وذكره عن عطاء عن جابر . وقال : هذا وهم ، والصواب مرسل ، وقال : وإن صح ذلك فسكانه كان وضعها في غير كف ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم .<sup>(١)</sup>

هذا الباب أن المعروف من هذا الحديث أنه مرسل غير متصل ، كذا رواه حماد بن زيد عن أيوب عن أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ليس فيه « ابن عباس »

فقد توافق أمره صلى الله عليه وسلم وخبره ونهيه على أن البكر لا تزوج إلا بإذنها ، ومثل هذا يقرب من القاطع ، ويعد كل البعد حمله على الاستحباب . وروى النسائي من حديث عكرمة عن ابن عباس قال : « أنكح رجل من بني النذر ابنته وهي كارهة ، فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها » ، وروى أيضاً من حديث عبدالله بن بريدة عن عائشة : « أن فتاة دخلت عليها ، فقالت : إن أبي زوجني ابن أخيه ، ليرفع بي خسيسته ، وأنا كارهة ، قالت : اجلسي حتى يأتي النبي صلى الله عليه وسلم ، فإني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته ، فأرسل إلى أبيها فدعاه ، فجعل الأمر إليها ، فقالت : يارسول الله قد اخترت ما صنع أبي ، ولكني أردت أن أعلم أن للنساء من الأمر شيء ؟ » وروى أيضاً عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة قال : « أنكح رجل من بني النذر ابنته وهي كارهة ، فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها » . وحمل هذه القضايا وأشباهها على الثيب دون البكر خلاف مقتضاها . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل عن ذلك ، ولا استفصل ، ولو كان الحكم يختلف بذلك لاستفصل وسأل عنه ، والشافعي ينزل هذا منزلة العموم ، ويحتج به كثيراً .

وذكر أبو محمد بن حزم من طريق قاسم بن أصبغ عن ابن عمر : « أن رجلاً زوج ابنته بكراً ، فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها » . وذكر الدارقطني ، هذا الحديث في

(١) الحديث رواه الامام أحمد في المسند ٢٤٦٩ ، وقد بينت صحته هناك ، ورددت على من عله بالمرسل . وكتب أحمد مجد شاكر

## باب في الثيب [٢ : ١٩٦]

٢٠١٢ - عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تُستأذن في نفسها ، وإذنها صماتها » . وهذا لفظ القعنبي .  
وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه

٢٠١٣ - وفي رواية : « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر يستأمرها أبوها » .  
قال أبو داود : « أبوها » ليس بمحفوظ . هذا آخر كلامه . وقد أخرج هذه الزيادة مسلم في صحيحه ، والنسائي في سننه .

٢٠١٢ - قال الشيخ : قد استدلل أصحاب الشافعي بقوله « الأيم أحق بنفسها من وليها » على أن وفي البكر أحق بها من نفسها ، وذلك من طريق دلالة المفهوم ، لأن الشيء إذ قيد بأخصر أوصافه دل على أن ماعده بخلافه ، وقالوا : والأسماء للتعريف ، والأوصاف للتعليل .

قالوا : والمراد بالأيم ههنا الثيب ، لأنه قابلها بالبكر . فدل على أنه أراد بالأيم الثيب .  
٢٠١٣ - وقد جاء ذكر الثيب في هذا الحديث من رواية زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل بإسناده ، قال : « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر يستأمرها أبوها » .  
قالوا : فقوله « الثيب أحق بنفسها من وليها » يجمع نصاً ودلالة ، والعمل واجب بالدلالة وجوبه بالنص ، ودلالته أن غير الثيب - وهي البكر - حكمها خلاف حكم الثيب في كونها أحق بنفسها ، وتأولوا استثمار البكر على معنى استطابة النفس ، دون الوجوب .  
قالوا : ومعنى قوله « أحق بنفسها » أي في اختيار الغير ، لا في العقد ، بدليل أنها لو عقدت على نفسها لغير كف رُدَّ النكاح ، من غير خلاف فيه .

سننه وفي كتاب العلل ، وأعله برواية من روى « أن عمها زوجها بعد وفاة أبيها ، وزوجها من عبيد الله بن عمر ، وهي بنت عثمان بن مظعون ، وعمها قدامة ، فكرهته ، ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ، فزوجها المغيرة بن شعبة » ، قال : وهذا أصح من قول من قال زوجها أبوها ، والله أعلم .

٢٠١٤ - وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس للولى مع الثيب أمر ، واليتيمة تُستأمر ، وصمَّتْها إقرارها » .  
وأخرجه النسائى .

٢٠١٥ - وعن خنساء بنت خِدام الأنصارية : « أن أباهَا زَوَّجَهَا وَهَى ثَيْبٌ ، فكَرِهَتْ ذَلِكَ ، فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ، فرد نكاحها » .  
وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجه .

---

وقد استدلل به أصحاب أبى حنيفة فى أن للمرأة أن تعقد على نفسها بغير إذن الولى ، إلا أنهم لم يفرقوا بين البكر البالغ والثيب فى ذلك ، وقد دل الحديث على التفرقة .  
وقد يحتج به أصحاب داود أيضاً لمذهبهم أن البكر لا يزوجهَا غير الولى ، وأن للثيب أن تعقد على نفسها .

وفيه حجة لمن رأى الإشارة والإيماء من الصحيح الناطق يقوم مقام الكلام .  
وعند الشافعى أن إذن البكر والاستدلال بصماتها على رضاها إنما هو بمعنى الاستحباب دون الوجوب ، وذلك خاص فى الأب والجد ، فإن زوجها غير أبيها فإنه لا يرى صماتها إذناً فى النكاح .

٢٠١٥ - قال الشيخ : ذكرها الثبوت فى هذا الحديث يدل على أن حكم البكر بخلاف ذلك ، والأوصاف إنما تذكر تعليلاً .

---

٢٠١٥ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد اختلف فى خنساء هذه ، هل كانت بكراً أو ثيباً ؟ فقال مالك : وهى ثيب ، وكذلك ذكره البخارى فى صحيحه ، من حديث مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف عن ابن عمر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنكحني أبى وأنا كارهة » ، وأنا بكر ، فشكوت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا تنكحها وهى كارهة » ، رواه النسائى من حديث ابن المبارك عن سفيان .

وخالف مالك سفيان الثورى ، فرواه عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن يزيد عن خنساء قالت : « أنكحني أبى وأنا كارهة » ، وأنا بكر ، فشكوت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا تنكحها وهى كارهة » ، رواه النسائى من حديث ابن المبارك عن سفيان .  
قال عبد الحق : روى أنها كانت بكراً ، ووقع ذلك فى كتاب أبى داود والنسائى ، والصحيح أنها كانت ثيباً .

## باب في الأكلفاء [ ١٩٧ : ٢ ]

٢٠١٦ - عن أبي هريرة : « أن أباهند حَجَمَ النبي صلى الله عليه وسلم في اليافوخ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا بني بَيَاضَةٌ ، أنكحوا أباهند ، وأنكحوا إليه ، قال : وإن كان في شيء مما تَدَاوُونَ به خيرٌ فالجامة » .

## باب في تزويج من لم يولد [ ١٩٨ : ٢ ]

٢٠١٧ - عن ميمونة بنت كَرْدِم قالت : « خَرَجْتُ مع أبي في حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم [ فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ] <sup>(١)</sup> فدنا إليهِ أبي ، وهو على ناقه له ، معه دِرَّةٌ كدِرَّةِ السكَّاب ، فسمعت الأعراب والناس وهم يقولون : الطَّبْطِيبَةُ <sup>(٢)</sup> ! الطَّبْطِيبَةُ !

وأما خبر عكرمة « أن جارية بكرأ أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم » ، فقد ذكر أبو داود أنه خبر مرسل .

وإسناد حديث خنساء بنت خِذَام إسناد جيد متصل ، وقد قيل إنه كان نكاح عتقار ، ورووا فيه سبباً لم يحضرنه إسناده .

٢٠١٦ - قال الشيخ : في هذا الحديث حجة لمالك ولمن ذهب مذهبه في أن الكفاءة بالدين وحده ، دون غيره . وأبو هند : مولى بني بياضة ليس من أنفسهم .

والكفاءة معتبرة في قول أكثر العلماء بأربعة أشياء : بالدين ، والحرية ، والنسب ، والصناعة ، ومنهم من اعتبر فيها السلامة من العيوب واليسار . فيكون جماعهم ست خصال .

٢٠١٧ - قال الشيخ : قولها « يقولون الطَّبْطِيبَةُ » يحتمل وجهين : أحدهما : أن تكون أرادت بها حكاية وقع الأقدام ، أي يقولون بأرجلهم : طَبْ طَبْ .

(١) زيادة من السنن .

(٢) « الطَّبْطِيبَةُ » قيل : أرادت بها حكاية وقع الأقدام ، أي : يقولون بأرجلهم : طَبْ طَبْ ، وقيل : هي كناية عن الدرة ، لأنه إذا ضرب بها حُكَّت صوتاً يشبه طَبْ طَبْ ، ونصها على التحذير .



الطبطبية ! فدنا إليه أبى ، وأخذ بقدمه ، فأقرَّ له ، ووقف عليه ، واستمع منه ، فقال : إني حضرت جيش عَثْران ، قال ابن المثنى : جيش عَثْران ، فقال طارق بن المرقع : من يعطيني رجلاً بَنَوَابَه قلتُ : وما بَنَوَابُهُ ؟ قال : أزوجه أول بنت تكون لي ، فأعطيته رجلي ، ثم غبت عنه ، حتى علمت أنه قد ولد له جارية وبلّغت ، ثم جئته فقلت له : أهلي ، جهزهنَّ إليَّ ، لحلف أن لا يفعل حتى أصدق صدقاً جديداً ، غير الذي كان بيني وبينه ، وحلفت أن لا أصدق غير الذي أعطيته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وبقرن أي النساء هي اليوم ؟ قال : قد رأيت القتيير ، قال : أرى أن تتركها قال : فراعني ذلك ، ونظرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى ذلك مني قال : « لا تأتم ولا ياتم صاحبك » . قال أبو داود : القتيير : الشيب .

اختلف في إسناد هذا الحديث ، وفي إسناده : من لا يعرف . وكردم : بفتح الكاف وسكون الراء المهملة وبعدها دال مهملة مفتوحة وميم .

٢٠١٨ - وعن إبراهيم بن ميسرة أن خالته أخبرته عن امرأة ، قالت : هي مُصَدِّقَةٌ ، امرأة صديق ، قالت : بينا أبى في غزاة في الجاهلية ، إذ رمضوا ، فقال رجل : من يعطيني نعليه وأنسكه أول بنت تولد لي ؟ فخلع أبى نعليه ، فألقاهما إليه ، فولدت له جارية فبلغت وذكر نحوه ، لم يذكر قصة القتيير .

والوجه الآخر : أن يكون كناية عن الدرة ، يريد صوتها إذا خفقت .  
وقوله « بقرن أي النساء » يريد سن أي النساء هي ؟ والقرن بنو سن واحد ، يقال : هؤلاء قرن زمان كذا ، وأنشدني أبو عمر قال أنشدنا أبو العباس أحمد بن يحيى :  
إذا مضى القرن الذي أنت فيهم وخُلِّقَتْ في قرن ، فأنت غريب  
و « القتيير » الشيب ، ويشبه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم إنما أشار عليه بتركها ، لأن عقد النكاح على معدوم العين فاسد ، وإنما كان ذلك منه موعداً له ، فلما رأى أن ذلك لا يفي بما وعد ، وأن هذا لا يقطع عما طلب ، أشار عليه بتركها والإعراض عنها ، لما خاف عليها من الإنم إذا تنازعا وتخاصما ، إذ كان كل واحد منهما قد حلف أن يفعل غير ما حلف عليه صاحبه ، وتلطّف صلى الله عليه وسلم في صرفه عنها بالمسئلة عن سنّها ، حتى قرر عنده أنها

## باب الصداق [ ٢ : ١٩٨ ]

٢٠١٩ - عن أنى سلمة قال : « سألت عائشة عن صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت : ثنتا عشرة أوقية ونش ، فقلت : وما نش ؟ قالت : نصف أوقية » .

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

٢٠٢٠ - وعن أبي العجفاء السلمي قال : « خَطَبَنَا عُمَرُ قَالَ : أَلَا تَقَالُوا بِصُدُقِ النِّسَاءِ فَإِنَّهَا لَوَكَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا ، أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ ، كَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَا أَصْدَقَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ ، وَلَا أَصْدَقَتْ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَنِي عَشْرَةَ أَوْقِيَةً » .

أبو العجفاء : اسمه هَرَم بن نَسِيب ، قال يحيى بن معين : بصرى ثقة ، وقال البخاري : وفي حديثه نظر ، وقال أبو أحمد الكرايسي : حديثه ليس بالقائم <sup>(١)</sup> .

٢٠٢١ - وعن أم حبيبة : « أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ ، فَاتَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ ، فَزَوَّجَهَا النَّجَاشِيُّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَمْرَهَا عَنْهُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ ، وَبَعَثَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ شَرَحْبِيلَ بْنِ حَسَنَةَ » .

قال أبو داود : حسنة هي أمه . هذا آخر كلامه . وأبو عبد الله بن المطاع . وشرحبيلى : بضم الشين المعجمة وفتح الراء المهملة وسكون الحاء المهملة وبعدها باء موحدة مكسورة وياء آخر الحروف ساكنة ولام .

قد رأت القتيير ، أى الشيب ، وكبرت ، وأنه لاحظَّ له فى نكاحها .

وفيه دليل على أن للحاكم أن يشير على أحد الخصمين بما هو ادعى إلى الصلاح وأقرب إلى التقوى .

٢٠١٩ - قال الشيخ : « الأوقية » أربعون درهماً ، و « النش » عشرون درهماً ، وهو سم موضوع لهذا القدر من الدراهم ، غير مشتق من شيء سواه ، والله أعلم .

٢٠٢١ - قال الشيخ : معنى قوله « زوجها النجاشي » أى ساق إليها المهر ، فأضيف عقد النكاح إليه ، لوجود سببه منه ، وهو المهر .

(١) الحديث رواه أحمد فى للسند مطولاً ومختصراً ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣٤٠ وقد بينت الدلائل هناك على صحته ووصله . وكتب أحمد محمد شاكر

٢٠٢٢ - وعن الزهري : « أن النجاشي زَوَّجَ أُمَّ حَبِيبَةَ بنت أبي سفيان من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على صداق أربعة آلاف درهم ، وكتب بذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فَقَبِلَ » .

هذا مرسل . وقد قيل : إنه أصدقها أربعة مائة دينار ، وقيل : مائتي دينار .

### باب قلة المهر [٢٠٠ : ٢٠٢]

٢٠٢٣ - عن أنس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى عبد الرحمن بن عوف وعُتَيْبَةَ رَدَّعَ من زعفران ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مَهْمٌ ؟ فقال : يا رسول الله ، تزوجت امرأة ، قال : ما أصدقتَها ؟ قال : وَزَنَ نَوَاقَةَ من ذهب ، قال : أَوَلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ » . وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٢٠٢٤ - وعن جابر بن عبد الله : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أعطى في صداق امرأة مِلًّا ، كَفَيْهِ سَوِيْقًا أَوْ تَمْرًا فَقَدْ اسْتَحَلَّ » .

وقد روى أصحاب السير أن الذي عقد النكاح عليها خالد بن سعيد بن العاص ، وهو ابن ابن عم أبي سفيان ، وأبو سفيان إذ ذاك مشرك ، وَقَبِلَ نِكَاحَهَا عمرو بن أمية الضمري ، وكَلَّه رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، وقد ذكرنا هذا فيما تقدم .

٢٠٢٣ - قال الشيخ : ردع الزعفران : أثرونه وخضابه . وقوله « مهم » كلمة يمانية ، معناه : مالك ؟ وما شأنك ؟ ويشبه أن تكون المسألة إنما عرضت من حاله من أجل الصفرة التي رآها عليه من ردع الزعفران ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزعفر الرجل ، فأنكرها ، ويشبه أن يكون ذلك شيئاً يسيراً ، فرخص له فيه لقلته .

ووزن نواة من ذهب ، فسروها خمسة دراهم من ذهب ، وهو اسم معروف لمقدار معلوم .

وقوله « أولم ولو بشاة » من الولية ، وهو طعام الإملاك .

٢٠٢٤ - قال الشيخ : فيه دليل على أن أقل المهر غير موقت بشئ ، معلوم ، وإنما هو على ما تراعى به المتناكحان .

في إسناده موسى بن مسلم ، وهو ضعيف <sup>(١)</sup> . وذكر أبو داود أن بعضهم رواه موقوفاً ، وقال رواه أبو عاصم عن صالح بن رومان عن أبي الزبير عن جابر قال : « كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نستمع بالقبضة من الطعام على معنى المتعة » . قال أبو داود : رواه ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ، على معنى أبي عاصم .

وهذا الذي ذكره أبو داود معلقاً قد أخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابن جريج عن أبي الزبير قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : « كنا نستمع بالقبضة من التمر والدقيق ، الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقال أبو بكر البيهقي : وهذا وإن كان في نكاح المتعة ، ونكاح المتعة صار منسوخاً ، فإنما نسخ منه شرط الأجل ، فأما ما يجعلونه صداقاً فإنه لم يرد فيه النسخ . والله أعلم .

### باب في التزويج على العمل [ ٢ : ٢٠١ ]

٢٠٢٥ - عن سهل بن سعد الساعدي : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله ، إني قد وهبت نفسي لك ، فقامت قياماً طويلاً ، فقام رجل ، فقال :

وقد اختلف الفقهاء في ذلك : فقال سفيان الثوري والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه : لا توقيت في أقل المهر ، وأدناه هو ما تراضوا به ، قال سعيد بن المسيب : لو أصدقها سوطاً خلعت له ، وقال مالك : أقل المهر ربع دينار .

وقال أصحاب الرأي : أقله عشرة داهم ، وقدروه بما يقطع فيه يد السارق عندهم ، وزعموا أن كل واحد منهما إتلاف عضو !!

٢٠٢٥ - قال الشيخ : فيه من الفقه أن منافع الحر قد يجوز أن تكون صداقاً ، كأعيان الأموال ، ويدخل فيه الإجارة وما كان في معناها ، من خياطه ثوب ، ونقل متاع ، ونحو ذلك من الأمور .

٢٠٢٥ - قال ابن القيم رحمه الله : وادعى بعضهم أن هذا الحديث منسوخ بقوله « لانكاح

(١) هكذا أخطأ أحد رواة أبي داود في اسمه ، فسماه « موسى بن مسلم بن رومان » وصحة اسمه « صالح بن مسلم بن رومان » وقد رواه أحمد في المسند على الصواب ١٤٨٨٠ وحققنا صحة ذلك وصحة الحديث هناك . وكتب أحمد عهد شاكر

يارسول الله زوجتيها ، إن لم يكن لك بها حاجة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل عندك شيء تصدقها إياه ؟ فقال : ما عندي إلا إزارى هذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنك إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك ، فالتمس شيئاً ، قال : لا أجد شيئاً ، قال : فالتمس ولو خاتماً من حديد ، فالتمس فلم يجد شيئاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل معك من القرآن شيء ؟ قال : نعم ، سورة كذا وسورة كذا ، لسور سمّاها ،

وفيه دليل على جواز الأجرة على تعليم القرآن . والباء في قوله « بما معك » باء التعويض كما نقول : بعنك هذا الثوب بدينار ، أو بعشرة دراهم ، ولو كان معناها ما تأوله بعض أهل العلم ، من أنه إنما زوجه إياها لحفظه القرآن ، تفضيلاً له ، لجعلت المرأة موهوبة بلا مهر . وهذه خصوصية ليست لغير النبي صلى الله عليه وسلم ، ولولا أنه أراد به معنى المهر لم يكن لسؤاله إياه « هل معك من القرآن شيء ؟ » معنى . لأن التزويج ممن لا يحسن القرآن جائز ، جوازه ممن يحسنه . وليس في الحديث أنه جعل المهر ديناً عليه إلى أجل ، فكان الظاهر أنه جعل تعليمه القرآن إياها مهراً لها .

إلا بولى » ولا يصح ذلك ، فإن الموهوبة كانت تحل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد جعلت أمرها إليه ، فزوجها بالولاية .

وأما دعوى الخصوص في الحديث ، فإنها من وجه دون وجه ، فالخصوص به صلى الله عليه وسلم : هو نكاحه بالهبة ، لقوله تعالى ( ٣٣ : ٥٠ ) وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي - إلى قوله - خالصة لك من دون المؤمنين ) .

وأما تزويج المرأة على تعليم القرآن ، فكثير من أهل العلم يجيزه ، كالشافعي وأحمد وأصحابهما ، وكثير يمنعها ، كأبي حنيفة ومالك . وفيه جواز نكاح المعدم الذي لا مال له .

وفيه الرد على من قال بتقدير أقل الصداق ، إما بخمسة دراهم ، كقول ابن شبرمة ، أو بعشرة ، كقول أبي حنيفة ، أو بأربعين درهماً . كقول النخعي ، أو بخمسين ، كقول سعيد بن جبير ، أو ثلاثة دراهم ، أو ربع دينار ، كقول مالك ، وليس لشيء من هذه الأقوال حجة يجب التصير إليها ، وليس بعضها بأولى من بعض .

قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد زَوَّجْتُكُمْ بِمَا مَلَكَ مِنَ الْقُرْآنِ .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

وفى الخبر دليل على أن المكافأة إنما هى فى حق الدين والحرية ، دون النسب والمال ، ألا ترى أنه لم يسأل هل هو كفء لها أم لا ؟ وقد علم من حاله أنه لا مال له .

وفيه دليل على أنه لا حد لأقل المهر . وفيه أنه لم يسألها : هل أنت فى عدة من زوج ، أو وطء شبهة ، أو نحو ذلك ، أم لا ؟ وهذا شئ يفعله الحكام احتياطاً . فلو تركه تارك ، وحمل الأمر على ظاهر الحال ، وصدقها على قولها ، كان ذلك جائزاً ، ما لم يعلم خلافه .

وقد اختلف الناس فى جواز النكاح على تعلم القرآن : فقال الشافعى يجوز على ظاهر الحديث ، وقال مالك : لا يجوز . وهو قول أصحاب رأى .

وقال أحمد بن حنبل : أكرهه . وكان مكحول يقول : ليس لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفعله .

وقال الشافعى ، فيمن نكح هذا النكاح : إذا طلقها قبل أن يدخل بها ففيه قولان : أحدهما : أن لها نصف المثل ، والآخر : أن لها نصف أجر التعليم .

وغاية ما ذكره المقردون : قياس استباحة البضع على قطع يد السارق ، وهذا القياس - مع مخالفته للنص - فاسد ، إذ ليس بين البابين علة مشتركة ، توجب إلحاق أحدهما بالآخر ، وأين قطع يد السارق من باب الصداق ؟ وهذا هو الوصف الطردى المحض ، الذى لا أثر له فى تعليق الأحكام به .

وفيه جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح .

وفيه جواز كون الولى هو الخاطب . وترجم عليه البخارى فى صحيحه كذلك ، وذكر الحديث .

وفيه جواز سكوت العالم ومن سئل شيئاً لم يرد قضاءه ولا الجواب عنه ، وذلك ألين فى صرف السائل ، وأجل من جهة الرد ، وهو من مكارم الأخلاق .

وفيه دليل على جواز أن تكون منافع الحر صداقاً ، وفيه نظر . والله أعلم .

٢٠٢٦ - وفي رواية : « يقال : ما حفظ من القرآن ؟ قال : سورة البقرة والتي نلبيها ، قال : فم تعلمها عشرين آية ، وهي امرأتك » .

في إسناده : عِسل بن سفيان . وهو ضعيف <sup>(١)</sup> .

٢٠٢٧ - وفي رواية [ محمد بن راشد عن مكحول ، نحو خبر سهل ] قال : « وقد كان مكحول يقول : ليس ذاك لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات [ ٢ : ٢٠٢ ]

٢٠٢٨ - عن عبد الله - وهو ابن مسعود - في رجل تزوج امرأة ، فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها ، فقال : « لها الصداق كاملاً ، وعليها العدة ، ولها الميراث . قال معقل بن سنان : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به في برؤع بنت واشق » .

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

٢٠٢٩ - وعن عبد الله بن عتبة بن مسعود : « أن عبد الله بن مسعود أتى في رجل - بهذا

٢٠٢٩ - قال الشيخ : قوله « لا وكس ولا شطط » : الوكس : النقصان ، والشطط : العدوان ،

٢٠٢٩ - قال الشيخ ثمس الدين : وفيه أن الصواب في قول واحد . ولا يكون القولان للتضادان صواباً معاً . وهو منصوص الأئمة الأربعة والسلف ، وأكثر الخلف .

وفيه أن الله تعالى هو الموفق للصواب ، اللهم له بتوفيقه وإعانتة ، وأن الخطأ من النفس والشیطان ، ولا يضاف إلى الله ، ولا إلى رسوله . ولا حاجة فيه للتدريية الجوسية ، إذ إضافته إلى النفس والشیطان إضافة إلى محله ومصدره ، وهو النفس وشبهها ، وهو الشيطان وتبليسه الحق

(١) هذا من قصير التذري بالإيجاز المختل . فإن هذه الرواية ليست رواية في حديث سهل بن سعد الماضي قبل هذا ، بل هو حديث آخر عن أبي هريرة بمعناه ، وهو الذي في إسناده : عِسل بن سفيان ، فهذا حديث ضعيف ، أما حديث سهل بن سعد فصحيح .

الخبير - قال : فاختلفوا إليه شهراً ، أو قال : مرّات - قال : فإني أقول فيها : إن لها صداقاً كصداق نساها ، لا وكس ولا شطط ، فإن <sup>(١)</sup> لها الميراث ، وعليها العدة ، فإن يك صواباً فمن الله ، وإن يك خطأ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله بريتان ، فقام ناس من أشجع ، فيهم الجراح وأبو سنان ، فقالوا : يا ابن مسعود ، نحن نشهد أن رسول الله صلى

وهو الزيادة على قدر الحق ، يقال : أشطَّ الرجل في الحكم : إذا تعدى الحق وجاوزه .  
قال الشاعر :

ألا يالْقَوْمى ، قد أَشَطَّتْ عَوائلى      فيزعمن أن أودى بحقى باطل

وفيه من الفقه جواز الاجتهاد في الحوادث من الأحكام فيما لم يوجد فيه نص ، مع إمكان أن يكون فيها نص وتوقيف .

وقوله « فإن يك صواباً فمن الله » أى من توفيق الله . وإن يكن خطأ فمني ومن تسويل الشيطان وتليسه على وجه الحق فيه .

وقوله « والله ورسوله بريتان » يريد أن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لم يتركا شيئاً لم يبيناه في الكتاب أو في السنة ، ولم يرشدا إلى صواب الحق فيه ، إما نصاً وإما دلالة . فها بريتان من أن يضاف إليهما الخطأ الذي يؤتى المرء فيه من جهة عجزه وتقصيره .

بالباطل ، بل فيه رد على القدرة الجبرية الذين يرثون النفس والشيطان من الأفعال البتة ، ولا يرون للمكلف فعلاً اختيارياً يكون صواباً أو خطأ . والذي دل عليه قول ابن مسعود ، وهو قول الصحابة كلهم ، وأئمة السنة من التابعين ومن بعدهم : هو إثبات القدر ، الذى هو نظام التوحيد ، وإثبات فعل العبد الاختيارى ، الذى هو نظام الأمر والنهى ، وهو متعلق للروح والدم والثواب والعقاب ، والله أعلم .



الله عليه وسلم قضاها فينا ، في بَرَّوَعَ بنت واشق ، وإن زوجها هلال بن مرّة الأشجعي ، كما قضيت ، قال : فترح عبد الله بن مسعود فرحاً شديداً ، حين وافق قضاؤه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> .

٢٠٣٠- وعن عقبة بن عامر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : أترضى أن أزوجه فلانة ؟ قال : نعم ، وقال للمرأة : ترضين أن أزوجه فلاناً ؟ قالت : نعم ، فزوج أحدهما صاحبه ، فدخل بها الرجل ، ولم يفرض لها صداقاً ، ولم يعطها شيئاً ، وكان من شهد الحديبية . وكان من شهد الحديبية له سهم بخير ، فلما حضرته الوفاة قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجني فلانة ، ولم أفرض لها صداقاً ، ولم أعطها شيئاً ، وإني أشهدكم أني أعطيتها من صداقها سهمي بخير ، فأخذت سهماً فباعته بمائة ألف » .

قال أبو داود : وزاد عمر - يعني ابن الخطاب السجستاني شيخه - في أول الحديث : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خَيْرُ النِّكَاحِ أَيْسَرُهُ » .

### باب في خطبة النكاح [ ٢٠٣ : ٢ ]

٢٠٣١- عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود ، في خطبة الحاجة في النكاح وغيره .

وأخرجه النسائي . وأبو عبيدة : هو ابن عبد الله بن مسعود ، ولم يسمع من أبيه .

٢٠٣٢- وعن أبي الأخص وأبي عبيدة عن عبد الله قال : « علمنا رسول الله صلى الله

فيه بيان أن المفوضة إذا مات عنها زوجها قبل الدخول بها كان لها مهر المثل . وإليه ذهب أصحاب الرأي . وهو أصح قولين للشافعي . فإن طلقها قبل الدخول فلها المنة ، ولها نصف مهر ، واعتبر الشافعي مهر المثل بنساء عصبتها : أختها ، وعمتها ، وبنات أعمامها ، وليست أمها ولا خالتها من نسائها .

٢٠٣٢- قال الشيخ شمس الدين : وقد روى النسائي في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن

عليه وسلم خطبة الحاجة : « أن الحمد لله <sup>(١)</sup> ، نستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، يا أيها الذين آمنوا ( ٤ : ١ ) اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيباً ( ٣ : ١٠٢ ) يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ( ٣٣ : ٧٠ ، ٧١ ) يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً ، يصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً <sup>(٢)</sup> » .  
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة . وقال الترمذى : حديث حسن . ومنهم من أخرجه عن أبي الأحوص وحده ، ومنهم من أخرجه عنهما .

سعيد بن جبير عن ابن عباس : « أن رجلاً كلم النبي صلى الله عليه وسلم في شيء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أما بعد . والأحاديث كلها متفقة على أن « نستعينه ونستغفره ونعوذ به » بالنون ، والشهادتان بالافراد ، « وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : لما كانت كلمة الشهادة لا يتحملها أحد عن أحد ، ولا تقبل النيابة بحال أفرد الشهادة بها . ولما كانت الاستعانة والاستعاذة والاستغفار يقبل ذلك ، فيستغفر الرجل لغيره ، ويستعين الله له ، ويستعذ بالله له ، أتى فيها بلفظ الجمع ، ولهذا يقول : اللهم أعنا ، وأعذنا ، واغفر لنا . قال ذلك في حديث ابن مسعود ، وليس فيه « نحمده » ، وفي حديث ابن عباس « نحمده » بالنون ، مع أن الحمد لا يتحملها أحد عن أحد ، ولا يقبل النيابة ، فإن كانت هذه اللفظة محفوفة فيه <sup>(٣)</sup> إلى ألفاظ الحمد والاستعانة على نسق واحد .

وفيه معنى آخر ، وهو أن الاستعانة والاستعاذة والاستغفار طلب وإنشاء ، فيستحب للطلاب أن يطلبه لنفسه ولإخوانه المؤمنين ، وأما الشهادة فهي إخبار عن شهادته لله بالوحدانية ولنبيه بالرسالة ، وهي خبر يطابق عقد القلب وتصديقه ، وهذا إنما يخبر به الإنسان عن نفسه لعلمه بحاله ، بخلاف إخباره عن غيره ، فإنه إنما يخبر عن قوله ونطقه ، لا عن عقد قلبه . والله أعلم

(١) قال الجزرى في تصحيح المصاييح : يجوز تخفيف « أن » وتشديدها . ومع التشديد يجوز رفع « الحمد » ونصبه . وقال الفارى فى المرقاة : رفع « الحمد » مع التشديد على الحكاية . ١ هـ من عون المعبود

(٢) رواه أحمد فى المسند ٣٧٢٠ ، ٣٧٢١ ، ٤١١٥ ، ٤١١٦ .

(٣) كذا يباين بالأصل . ونعنه « جاءت على شأ ألفاظ الحمد » إلخ .

٢٠٣٣ - وعن أبي عياض ، عن ابن مسعود : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا تشهد ، ذكر نحوه ، وقال بعد قوله « ورسوله » : « أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ، مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَدْ رَشَدَ ، ومن يعصمها فإنه لا يُضُرُّ إلا نفسه ، ولا يضر الله شيئاً » .

في إسناده عمران بن ذأور القظان ، وفيه مقال <sup>(١)</sup> .

٢٠٣٤ - وعن إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سليم قال : « خَطَبْتُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم أُمَامَةَ بِنْتَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، فَأَنكَحَنِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَشَهَّدَ » .

وأخرجه البخاري في تاريخه الكبير ، وذكر الاختلاف فيه ، وذكر في بعضها : « خَطَبْتُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم عَمَتَهُ ، وَلَمْ يَتَشَهَّدَ » . وفي بعضها : « أَلَا أُنَكِّحُكَ أُمَامَةَ بِنْتَ رِبْعَةَ بْنِ الْحَارِثِ » . وقال البخاري : إسناده مجهول <sup>(٢)</sup> .

### باب في تزويج الصغار [ ٢٠٥ : ٢ ]

٢٠٣٥ - عن عائشة قالت : « تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا بنتُ سَنَعٍ ، قال

٢٠٣٥ - قال الشيخ : في هذا دلالة على أن البكر التي أمر باستئذانها في النكاح إنما هي

٢٠٣٣ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقد روى النسائي وغيره من حديث عدى بن حاتم قال : « تشهد رجلان عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال أحدهما : من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصمها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بئس الخطيب أنت » ، فإن صح حديث عمران بن داور ، فلعله رواه بعضهم بائعياً ، فظن أن اللفظين سواء ، ولم يبلغه حديث « بئس الخطيب أنت » وليس عمران بذلك الحافظ .

٢٠٣٥ - قال الحافظ ابن القيم : وروى النسائي من حديث هشام بن عروة عن أبيه عنها :

(١) عمران القظان ، أبو زريم : ثقة ، كما أوضحناه في شرح المسند ٣٨١٨ ، وكان من أخص الناس بقتادة ، وهذا الحديث من روايته عن قتادة .

(٢) أنطال البخاري في الكبير في طرقة وتعليقه ج ١ ق ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٥ . وأما مصححه أنه في السنن الكبرى للبيهقي ٧ : ١٤٧ ، وأما أيضاً أن أُمَامَةَ هي بنت ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب ، فنسبت في بعض الروايات إلى جدّها . أحمد محمد شاكر

سليمان - وهو ابن حرب - أوست ، ودخل بي ، وأنا بنت تسع .  
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

### باب فى المقام عند البكر [ ٢٠٥ : ٢ ]

٢٠٣٦ - عن أم سلمة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً ، ثم قال : لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ ، إِنَّ شَيْئَ سَبْعَتُكَ لَكَ ، وَإِنْ سَبْعَتُكَ لَسَبْعَتُ نِسَائِي » .

البالغ ، دون الصغيرة التى لم تبلغ . لأنه لا معنى لإذن من لم تكن بالغاً ، ولا اعتبار برضاها ولا بسخطها .

وكان أحمد بن حنبل يجعل هذا حداً فى تزويج الأبكار اقبير الآباء والأجداد ، ويقول : لا أرى للولئ ولا للقاضى أن يزوج اليتيمة حتى تبلغ تسع سنين ، فإذا بلغت تسع سنين فرضيت ، فلا خيار لها .

قال الشيخ : وامله قد بلغه أن نساء العرب ، أو أكثرهن ، يدركن إذا بلغن هذا السن . والله أعلم .

٢٠٣٦ - قال الشيخ : اختلف العلماء فى تأويل ذلك : فقال بعضهم : الثلاث تخصيص للثيب لا يحاسب بها عليها ، ويسأنف القسم فيما يستقبل ، وكذلك السبع للبكر . وإلى

« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها لسبع سنين ، ودخل عليها لتسع سنين » ، ثم روى من حديث الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهى بنت تسع ، ومات عنها وهى بنت ثمان عشرة » ، ثم روى من حديث مطرف بن طريف عن أبى إسحق عن أبى عبيدة قال : قالت عائشة : « تزوجنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسع سنين ، وصحبته تسعاً » وليس شيء من هذا بمختلف ، فإن عقده صلى الله عليه وسلم عليها كان وقد استكملت ست سنين ، ودخلت فى السابعة ، وبنائها بها كان لتسع سنين من مولدها ، فعبر عن العقد بالتزويج ، وكان لست سنين ، وعبر عن البناء بها بالتزويج ، وكان لتسع . فالروايتان حق .

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

٢٠٣٧ - وعن محمد بن أنس بن مالك قال : « لما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم صَفِيَّةَ أَقام عندها ثلاثاً - زاد عثمان - وهو ابن أبي شيبة - : وكانت ثيباً » .

وأخرجه النسائي .

٢٠٣٨ - وعن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : « إذا تزوج البكر على الثيب أَقام عندها سبعا ، وإذا تزوج الثيب أَقام عندها ثلاثاً ، ولو قلتُ : إنه رفعه لصدقتُ ، ولكنه قال : السنة كذلك » .

هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه ، وقد روى ذلك عن الشعبي

وقال أصحاب الرأي : البكر والثيب في القسم سواء . وهو قول الحكم وحماد .

وقال الأزواجي : إذا تزوج البكر على الثيب مكث ثلاثاً ، وإذا تزوج الثيب على البكر

يمكث يومين .

قال الشيخ : السبع في البكر ، والثلاث في الثيب ، حق العقد خصوصاً ، لا يحاسبان على ذلك . ولكن يكون لها عفواً بلا قصاص .

وقوله « إن شئت سبعت لك ، وإن سبعت لك سبعت لنسائي » ليس فيه دليل على سقوط حقها الواجب لها إذا لم يسع لها . وهو الثلاث ، التي هي بمعنى التسوية لها ، ولو كان ذلك بمعنى التبدلة ثم يحاسب عليها ، لم يكن للتخيير معنى . لأن الإنسان لا يخير بين جميع الحق وبين بعضه . فدل على أنه بمعنى التخصيص .

قال الشيخ : ويشبه أن يكون هذا من المعروف الذي أمر الله تعالى به في قوله ( ٤ : ١٩ ) وعاشروهن بالمعروف ) وذلك أن البكر ، لما فيها من الخفر والحياء ، تحتاج إلى فضل إسهال وصبر ، وحسن تأني ورفق ، ليتوصل الزوج إلى الأرب منها ، والثيب قد جربت الأزواج ، وارتاضت بصحبة الرجال . فالحاجة إلى ذلك في أمرها أقل ، إلا أنها تُنَحَّصُ بالثلاث تكرامة لها ، وتأسيساً للألفة فيما بينه وبينها . والله أعلم .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى .

باب فى الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها [ ٢٠٦ : ٢ ]

٢٠٣٩ - عن ابن عباس قال : « لما تزوج على فاطمة ، قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعطها شيئاً ، قال : ما عندى شيء ، قال : أين درعك الحطمية ؟ »  
وأخرجه النسائى .

٢٠٤٠ - وعن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم : « أن علياً لما تزوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورضى الله عنها ، أراد أن يدخل بها ، فنعى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئاً ، فقال : يا رسول الله ، ليس لى شيء ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : أعطها درعك ، فأعطاه درعه ، ثم دخل بها . »

٢٠٤١ - وعن عائشة قالت : « أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدخل امرأة على زوجها ، قبل أن يعطيها شيئاً . »

٢٠٣٩ - قال الشيخ : « الحطمية » منسوبة إلى حطمة ، بطن من عبد القيس ، كانوا يعملون الدروع . ويقال : إنها الدرع السابعة التى تحطم السلاح .

وقد اختلف الناس فى الدخول قبل أن يعطى من المهر شيئاً : فكان ابن عمر يقول : « لا يحل لمسلم أن يدخل على امرأته حتى يقدم إليها ما قل أو كثر . »

وروى عن ابن عباس الكراهية فى ذلك وكفلك عن قتادة والزهرى .

وقال مالك بن أنس : لا يدخل حتى يقدم شيئاً من صداقها ، أدناه ربع دينار ، أو دراهم ، سواء فرض لها أو لم يكن قد فرض .

كان الشافعى يقول فى القديم : إن لم يسم لها مهراً كرهت أن يطأها قبل أن يسميها شيئاً ، وقول سفيان الثورى قريب من هذا ، ورخص فى ذلك سعيد بن المسيب وسنن البهري والنخعي . وهو قول أحمد وإسحق .

وأخرجه ابن ماجه (١)

٢٠٤٢ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حِيَاءٍ أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ ، فَبُوهَا ، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ ، وَأَحَقُّ مَا أُكْرِمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ » .  
وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقد تقدم الكلام على اختلاف الحفاظ في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب .

### باب ما يقال للمزوج [ ٢٠٤٢ : ٢ ]

٢٠٤٣ - عن أبي هريرة : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَفَأَ الْإِنْسَانَ إِذَا تَزَوَّجَ

٢٠٤٢ - قال الشيخ : وهذا يُتَأَوَّلُ على ما يشترطه الولي لنفسه سوى المهر ، وقد اختلف الناس في وجوبه : فقال سفيان الثوري ومالك بن أنس ، في الرجل ينكح المرأة على أن لا يسأها كذا وكذا شيئاً ، انتفقا عليه سوى المهر : أن ذلك كله للمرأة ، دون الأب . وكذلك روى عن عطاء وطاوس ، وقال أحمد : هو للأب ، ولا يكون ذلك لغيره من الأولياء ، لأن يد الأب مبسوطة في مال الولد .

وروى عن علي بن الحسين : أنه زوج ابنته رجلاً ، واشترط لنفسه مالا . وعن مسروق أنه زوج ابنته رجلاً ، واشترط لنفسه عشرة آلاف درهم ، يجعلها في الحج والمساكين .  
وقال الشافعي : إذا فعل ذلك فلها مهر المثل ، ولا شيء للولي .

٢٠٤٣ - قال الشيخ : قوله « رفأ » يريد هنأه ، ودعا له . وكان من عادتهم أن يقولوا : بالرفاء .

٢٠٤٣ - قال الشيخ شمس الدين رحمه الله ، على قول الخطابي في معنى « رفأ » : فعلى

(١) في هذا الحديث تعليل لأبي داود ، إذ قال : « خيشمة لم يسمع من عائشة » . ولم أجده هذا عن أحد غير أبي داود وغير قول ابن القطان في التهذيب : « ينظر في سماعه من عائشة » وهو تعليل غير جيد ، وخيشمة : هو ابن عبد الرحمن الجعفي ، وقد ترجمه البخاري في الكبير ج ٢ ص ١٩٧ وروى عنه بإسناده قال : « كنت مع علي بن أبي طالب » ، فمن سمع علياً وكان معه لا يبعد سماعه من عائشة ، والمعاصرة في هذا كافية ، إذا كان الراوي ثقة ، كما هو معروف عند علماء هذا الشأن . وكان علي المنذرى أن يذكر تعليل أبي داود ، ويقول فيه رأيه ، ولسكنه قصر . أحمد محمد شاكر

قال : بَارَكَ اللهُ لَكَ ، وبارك عليك ، وجمع بينكما في خير » .

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن صحيح .

باب في الرجل يتزوج المرأة فيجدها حبلً [ ٢٠٧ : ٢ ]

٢٠٤٤ - عن سعيد بن السيب عن رجل من الأنصار ، قال ابن أبي السري -

والبنين . وأصله من الرفء ، وهو على معنيين : أحدهما : التسكين ، يقال : رفوت الرجل ، إذا سكنت مابه من روع ، قال الشاعر [ هو أبو خراش الهذلي ] :

رَفَوْنِي ، وقالوا : يا خويلد لم تُرْعَ فقلت ، وأنكرت الوجوه : هم هم

والآخر : أن يكون بمعنى الموافقة والملازمة . ومنه : رفوت الثوب ، وفيه لغتان ، يقال : رفوت الثوب ، ورفأته ، وأنشد أبو زيد :

عمامة غير جد واسعة أخيطها تارة وأرفؤها

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهي أن يقال للمتزوج : بالرفاء والبنين » .

٢٠٤٤ - قال الشيخ : هذا الحديث لأعلم أحداً من الفقهاء قال به ، وهو مرسل . ولا أعلم

الأول أصله رفأً ، بالهمز ، ثم خفف ، فقيل : رفاً ، وعلى الثاني : أصله الواو ، فهو من المعتل . قال الجوهرى : رفوت الرجل ، سكنته من الرعب - ثم ذكر بيت أبي خراش الهذلي - والمرافاة : الاتفاق . قال :

ولما أن رأيت أبا رويم يرافيني ويكره أن يلاما

والرفا : الالتحام والاتفاق ، ويقال : رفته ترفية ، إذا قلت للمتزوج : بالرفاء والبنين ، قال ابن السكيت : وإن شئت كان معناه بالسكون والطمأنينة ، من رفوت الرجل إذا سكنته . ثم كلامه ثم ذكر المنذرى حديث عقيل <sup>(١)</sup> . قال ابن القيم رحمه الله بعده : وقد رواه النسائي في سننه عن الحسن قال : « تزوج عقيل بن أبي طالب امرأة من بني خنم ، فقيل : له بالرفاء والبنين . فقال : قولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بَارَكَ اللهُ فِيكُمْ ، وبارك لكم » .

٢٠٤٤ - قال ابن القيم رحمه الله : هذا الحديث قد اضطرب في سنده وحكمه ، واسم

(١) ليس في نسخة المنذرى التي بأيدينا حديث عقيل هذا . وهو في السند ١٧٣٦ عن الحسن ، وفيه أيضاً معناه عن عبد الله بن محمد بن عقيل ١٧٣٨ .



وهو محمد - : من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يقل : من الأنصار - ثم اتفقوا -  
يقال له : بَصْرَة ، قال : « تزوجتُ امرأة بَكَراً في سِتْرِها ، فدخلتُ عليها ، فإذا هي حُبلى ، فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم : لها الصداق بما استحلَّت من فرجها ، وأولدتُ عبدك لك ، فإذا ولدتُ

أحداً من العلماء اختلف في أن ولد الزنا حر ، إذا كان من حرة . فكيف يستعبده ؟ ويشبه  
أن يكون معناه - إن ثبت الخبر - أنه أوصاه به خيراً ، أو أمره باصطناعه وتربيته واقتنائه ،  
لينتفع بخدمته إذا بلغ ، فيكون كالعبد له في الطاعة ، مكافأة له على إحسانه ، وجزاء  
لمروئه .

وفيه حجة - إن ثبت الحديث - لمن رأى الحمل من الفجور بمنع عقد النكاح . وهو قول  
سنيان الثوري وأبي يوسف وأحمد بن حنبل وإسحق .

الصحابي راويه . فقيل : بصره ، بالباء الموحدة والصاد المهملة ، وقيل : نضرة ، بالنون  
الفتوحة والصاد المعجمة ، وقيل : فضلة ، بالنون والصاد المعجمة واللام ، وقيل : بسرة  
بالباء الموحدة والسين المهملة ، وقيل : نضرة بن أكرم الخزاعي ، وقيل : الأنصاري ، وذكر  
بعضهم : أنه بصره بن أبي بصره الغفاري ، وهم قائله . وقيل : بصره هذا مجهول ، وله علة  
عجيبة ، وهي أنه حديث يرويه ابن جريج عن صفوان بن سليم عن سعيد بن ناسيب عن رجل  
من الأنصار . وابن جريج لم يسمعه من صفوان ، إنما رواه عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى  
الأسدي عن صفوان ، وإبراهيم هذا متروك الحديث ، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين  
وابن المبارك ، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وغيرهم ، وسئل عنه مالك بن أنس : أكان  
ثقة ؟ فقال : لا ، ولا في دينه .

وله علة أخرى : وهي أن المعروف أنه إنما يروى مرسلًا عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ، كذا رواه قتادة ويزيد بن نعيم وعطاء الخراساني ، كلهم عن سعيد عن النبي  
صلى الله عليه وسلم . ذكر عبد الحق هذين التعليقين ، ثم قال : والإرسال هو الصحيح .  
وقد اشتمل على أربعة أحكام :

أحدها : وجوب الصداق عليه بما استحل من فرجها ؛ وهو ظاهر ، لأن الوطء فيه غايته أن  
يكون وطء شبهة ، إن لم يصح النكاح .

الثاني : بطلان نكاح الحامل من الزنا . وقد اختلف في نكاح الزانية : فذهب الإمام

قال الحسن - وهو ابن علي - : فاجلدها - وقال ابن أبي السرى - : فاجلدها ، أو قال : فجلدها . وذكروا أن منهم من رواه مرسلًا .

وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : النكاح جائز ، وهو قول الشافعى . والوطء على مذهبه مكروه ، ولا عدة عليها فى قول أبى يوسف . وكانت عند الشافعى .

قال الشيخ : ويشبه أن يكون إنما جعل لها صداق المثل دون المسمى ، لأن فى هذا الحديث من رواية زيد بن نعيم عن ابن المسيب « أنه فرق بينهما » ولو كان النكاح وقع صحيحًا لم يجب التفريق ، لأن حدوث الزنا بالمنكوح لا يفسخ النكاح ، ولا يوجب الزوج الخلع .

ويحتمل أن يكون الحديث - إن كان له أصل - منسوخًا . والله أعلم .

أحمد بن حنبل : أنه لا يجوز تزوجها حتى تتوب ، وتتقضى عدتها ، ففى تزوجها قبل التوبة ، أو قبل انقضاء عدتها كان النكاح فاسدًا ، ويفرق بينهما ، وهل عدتها ثلاث حيض ، أو حيضة ؟ على روايتين عنه . ومذهب الثلاثة : أنه يجوز أن يتزوجها قبل توبتها ، والزنا لا يمنع عندهم صحة العقد ، كما لم يوجب طريانه فسخه .

ثم اختلف هؤلاء فى نكاحها فى عدتها : فمنهم مالك ، احترامًا لماء الزوج ، وصيانة لاختلاط النسب الصريح بولد الزنا ، وذهب أبو حنيفة والشافعى إلى أنه يجوز العقد عليها من غير انقضاء عدة . ثم اختلفا ، فقال الشافعى : يجوز العقد عليها وإن كانت حاملا ، لأنه لا حرمة لهذا الحمل ، وقال أبو يوسف وأبو حنيفة فى إحدى الروايتين عنه : لا يجوز العقد عليها حتى تضع الحمل ، لأن يكون الزوج قد سقى ماءه زرع غيره ، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم « أن توطأ المسبية الحامل حتى تضع » مع أن حملها مملوك له ، فالحامل من الزنا أولى أن لا توطأ حتى تضع ، ولأن ماء الزانى ، وإن لم يكن له حرمة ، فماء الزوج محترم ، فكيف يسوغ له أن يخلطه بماء الفجور ؟ ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلعن الذى يريد أن يطأ أمته الحامل من غيره ، وكانت مسبية ، مع انقطاع الولد عن أبيه ، وكونه مملوكًا له . وقال أبو حنيفة فى الرواية الأخرى : يصح العقد عليها ، ولكن لا توطأ حتى تضع .

الثالث : وجوب الحد بالحبل ، وهذا مذهب مالك وأحمد فى إحدى الروايتين ، وحجتهم : قول عمر رضى الله عنه : « الرجم حق على من زنى من الرجال والنساء ، إذا كان محصنًا إذا قامت

٢٠٤٥ - وفي رواية عن ابن المسيب : « أن رجلاً ، يقال له : بَصْرَةَ بن أَكْثَم ، نكح امرأة ، فذكر معناه - زاد : وفرق بينهما » .

### باب في انقسام بين النساء [٢٠٨ : ٢]

٢٠٤٦ - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كانت له امرأتان فال إلى إحداها ، جاء يوم القيامة وشقّه مائل » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : ولا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث هام - يعنى ابن يحيى .

٢٠٤٧ - وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم ، فيعدل ، ويقول :

٢٠٤٦ - قال الشيخ : في هذا دلالة على تأكيد وجوب القسم بين الضرائر الحرائر . وإنما المكروه من الليل هو ميل العشرة ، الذى يكون معه بخس الحق ، دون ميل القلوب ، فإن للقلوب لامتلاك ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في القسم بين نسائه ويقول : اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تؤاخذني فيما لا أملك . وفي هذا قول تعالى ( ٤ : ١٢٩ ) ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل ، فتدروها كالمعلقة ) .

البينة ، أو كان حمل ، أو اعتراف « متفق عليه : ولأن وجود الحمل أمانة ظاهرة على الزنا أظهر من دلالة البينة ، وما يتطرق إلى دلالة الحمل يتطرق مثله إلى دلالة البينة وأكثر . وحديث بصرة هذا فيه أنه أمره بملئها بمجرد الحمل ، من غير اعتبار بينة ولا إقرار . ونظير هذا : حد الصحابة في الجر بالرائحة والقي .

الحكم الرابع : إرقاق ولد الزنا ، وهو موضع الإشكال في الحديث ، وبعض الرواة لم يذكره في حديثه ، كذلك رواه سعيد وغيره ، وإنما قالوا : « وفرق بينهما ، وجعل لها الصداق وجعلها مائة » ، وعلى هذا فلا يشك في الحديث . وإن ثبتت هذه اللفظة فقد قيل : إن هذا لعله كان في أول الإسلام ، حين كان الرق يثبت على الحر للدين ثم نسخ ، وقيل : إن هذا مجاز ، والمراد به استخدامه .

اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تُلْهُنِي فيما تملك ولا أملك [تال أبو داود<sup>(١)</sup>] : يعني القلب .  
وأخرجه الترمذی والنسائي وابن ماجه . وذكر الترمذی والنسائي أنه روى مرسلًا .  
وذكر الترمذی أن المرسل أصح .

٢٠٤٨ - وعن عروة قال : قالت عائشة : « يا ابن أختي ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يُفَضِّلُ بعضنا على بعض في القسم من مكنه عندنا ، وكان قلَّ يومٌ إلا وهو يطوف علينا جميعاً ، فيدنو من كل امرأة ، من غير ميسر ، حتى يبلغ إلى التي هو يومها ، فيميتُ عندها ، ولقد قالت سودة بنت زُمَعة ، حين أسنت ، وفِرقتُ أن يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، يومى لعائشة ، قبيل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ، قالت : نقول : في ذلك أنزل الله تعالى وفي أشباهها ، أراه قال : ( ٤ : ١٣٨ ) وإن امرأة خافت من بَلْغا نشوئاً ) .

في إسناده : عبد الرحمن بن أبي الزناد . وقد تكلم فيه غير واحد ، ووثقه الإمام مالك بن أنس ، واستشهد به البخاري . وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما : « أن سودة بنت زُمَعة وهبت يومها لعائشة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة » .

٢٠٤٩ - وعن معاذة عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستأذنا إذا كان في يوم المرأة منا ، بعد ما نزلت ( ٣٣ : ٥١ ) تُرْجى من تشاء مِنْهُنَّ وتُؤْوَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاء ) قالت معاذة : قتلت لها : ما كنتِ تقولين لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : أقول : إن كان ذلك إلى لم أوتر أحدًا على نفسي » .  
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٢٠٥٠ - وعن يزيد بن بابتوس عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى النساء ، تعني في مرضه ، فاجتمعن ، فقال : إني لا أستطيع أن أدور بينكن ، فإن رأيتم أن تأذن لي فأكون عند عائشة ، فعلن ؟ فأذن له » .

ذكر بعضهم عن أبي حاتم الرازي أنه قال : يزيد بن بابنوس مجهول <sup>(١)</sup> ، ولم أر ذلك فيما شاهدته من كتاب أبي حاتم . فقلعه ذكره في غيره . وذكر البخاري أنه سمع من عائشة ، وأنه من السبعة الذين قاتلوا علياً رضي الله عنه .

٢٠٥١ - وعن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه ، فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه ، وكان يقسم لكل امرأة منهن يوماً ولياتها ، غير أن سودة بنت زمعة وهبت يوماً لعائشة » .  
وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه ، مختصراً ومطولاً .

باب في الرجل يشترط لها دارها [ ٢٠٩ : ٢ ]

٢٠٥٢ - عن عقبة بن عامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج » .

٢٠٥١ - قال الشيخ : فيه إثبات القرعة . وفيه أن القسم قد يكون بالنهار ، كما يكون بالليل . وفيه أن الهبة قد تجرى في حقوق عشرة الزوجية ، كما تجرى في حقوق الأموال .

واتفق أكثر أهل العلم على أن المرأة التي يخرج بها في السفر لا يمتنع عليها بتلك المدة للبواق ، ولا تقاص بما فاتهن في أيام الغيبة ، إذا كان خروجها بقرعة .

وزعم بعض أهل العلم أن عليه أن يوفى للبواق ما فاتهن أيام غيبته . حتى يساو بينها في الحظ .

والقول الأول أولى . لاجتماع عامة أهل العلم عليه ، ولأنها إنما أُرقت بزيادة الحظ بما يلحقها من مشقة السفر وتعب السير ، والتقواعد خليات من ذلك ، فهو سوى بينها وبينهن لكان في ذلك العدول عن الإنصاف . والله أعلم .

٢٠٥٢ - قال الشيخ : كان أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه يريان أن من تزوج امرأة على

(١) ترجمه البخاري في الكبير ٤ - ٢ - ٣٢٣ فلم يذكر فيه جرحاً . وفي التهذيب عن ابن عدى : « أحاديثه مشاهير » وأنه ذكره ابن حبان في الثقات .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

## باب فى حق الزوج على المرأة [ ٢٠٩ : ٢ ]

٢٠٥٣ - عن قيس بن سعد : قال « أتيت الحيرة ، فرأيتهم يسجدون لمزد بن لهم ، فقلت : رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن يسجد له ! قال : فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إني أتيت الحيرة ، فرأيتهم يسجدون لمزبان لهم ، فأنت يا رسول الله أحق أن

أن لا يخرجها من دارها ، أو لا يخرج بها إلى البلد ، أو ما أشبه ذلك ، أن عليه الوفاء بذلك . وهو قول الأوزاعي ، وقد روى معناه عن عمر رضى الله عنه .

وقال سفيان وأصحاب الرأى : إن شاء نقلها عن دارها كان له ، وكذلك قال الشافعى ومالك ، وقال النخعى : كل شرط فى نكاح فبن النكاح يهدمه إلا الطلاق . وهو مذهب عطاء والشعبي والزهرى وقتادة وابن المسيب والحسن وابن سيرين .

قال : وتأويل الحديث على مذهب هؤلاء : أن يكون ما يشترطه من ذلك خاصاً فى المهر ، والحقوق الواجبة ، التى هى مقتضى العقد ، دون غيرها مما لا يقتضيه . والله أعلم .

٢٠٥٣ — قال ابن القيم رحمه الله : وقد أخرج الترمذى من حديث أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » . قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب صحيح ، قال : وفى الباب عن معاذ بن جبل ، وسرافقة بن مالك . وعائشة ، وابن عباس ، وعبد الله بن أبى أوفى ، وطابق بن على ، وأُم سلمة ، وأنس وابن عمر . فهذه أحد عشر حديثاً . فحديث ابن أبى أوفى رواه أحمد فى مسنده قال : « لما قدم معاذ من الشام سجد لاني صلى الله عليه وسلم ! فقال : ما هذا يا معاذ ؟ قال : أتيت الشام فوافيتهم يسجدون لأسافقتهم وبطارقتهم ، فوددت فى نفسى أن تفعل ذلك بك ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلا تفعلوا ، فلو كنت آمراً أحداً أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، والذى نفس محمد بيده لا تؤدى المرأة حق ربها حتى تؤدى حق زوجها ، ولو سألتها نفسها وهى على قتب لم تمنعه » ورواه ابن ماجه . وروى النسائى من حديث حفص بن أخى أنس عن أنس ، وفعه : « لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ، ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها » ، ورواه أحمد ، وفيه زيادة : « والذى نفسى بيده ، لو كان من قدمه

يسجد لك ! قال : أرايتَ لو مررتَ بقبري أكنتَ تسجد له ؟ قال : قلت : لا ، قال : فلا تفعلوا ، لو كنتُ أمراً أحداً أن يسجد لأحدٍ لأمرتُ النساء أن يسجدن لأرواجهن ، لما جعله <sup>(١)</sup> لهم عليهن من الحق .

في إسناده : شريك بن عبد الله القاضي ، وقد تكلم فيه غير واحد ، وأخرج له مسلم في المتابعات .

٢٠٥٤ - وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأتته ، فبات غضبانَ عليها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » .  
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

### باب في حق المرأة على زوجها <sup>(٢)</sup> [ ٢١٠ : ٢ ]

٢٠٥٥ - عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال : قالت : « يا رسول الله ، ما حق

٢٠٥٥ - قال الشيخ : في هذا إيجاب النفقة والكسوة لها ، وليس في ذلك حد معلوم ، وإنما

إلى مفرق رأسه قرحة تنجس بالقيح والصدید ، ثم استقبلته تلحسه ، ما أدت حقه » <sup>(٣)</sup> . وروى النسائي أيضاً من حديث أبي عتبة عن عائشة قالت : « سألت النبي صلى الله عليه وسلم : أي الناس أعظم حقاً على المرأة ؟ قال : زوجها ، قلت : فأى الناس أعظم حقاً على الرجل ؟ قال أمه » . وروى النسائي وابن حبان من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر زوجها ، وهي لا تستغفر عنه » . وقد روى الترمذي وابن ماجه من حديث أم سنان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة » ، قال الترمذي : حسن غريب . وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دعا الرجل امرأته لفراشه ، فأبت أن تجيء ، فبات غضباناً عليها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » .

(١) في أبي داود « لما جعل الله لهم »

(٢) هذا الباب عند الحنابلة بعد باب ضرب النساء .

(٣) وفيه قصة جل أهل بيت من الأنصار ، استصعب عليهم ، و« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل عليه المناط أقبل نحر ساجداً » الحديث . قال المنذرى في الترغيب والترهيب : رواه أحمد بإسناد جيد ، رواه مؤلفون مشهورون ، ورواه البزار نحوه . ورواه النسائي مختصراً ، وابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة نحوه .

زوجة أحدنا عليه ؟ قال : أن تُطعمَهَا إذا طَعِمْتَ ، وتكسِرَهَا إذا اكتسيت ، أو اكتسبت .  
ولا تضرب الوجه ولا تُقَبِّحَ ، ولا تَهْجُرْ إلا في البيت .  
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٢٠٥٦ - وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت : « يا رسول الله ، نساؤنا ، ما نأتى منهن وما نذر ؟ قال : أنتِ حرٌّ لك أنى شئت ، وأطعمها إذا طعمت ، واكسها إذا اكتسيت ، ولا تقبّح الوجه ، ولا تضرب » .  
وأخرجه النسائي .

٢٠٥٧ - وعن سعيد بن حكيم عن أبيه عن جده معاوية التميمي قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فقال : ما تقول في نساؤنا ؟ قال : أطعموهن مما تأكلون ، واكسوهن مما تكسونهن ، ولا تضربوهن ، ولا تُقَبِّحوهن » .  
وأخرجه النسائي . اختلف الأئمة في الاحتجاج بهذه النسخة ، فمنهم من احتج بها ، ومنهم من أبى ذلك ، وخرّج الترمذي منها شيئاً وصححه .

#### باب في ضرب النساء [ ٢ : ٢١١ ]

٢٠٥٨ - عن علي بن زيد عن أبي حُرّة الرقاشي عن عمه أن النبي صلى الله عليه وسلم

هو على المعروف ، وعلى قدر وسع الزوج وجِدته . وإذا جمعه النبي صلى الله عليه وسلم حقاً لها فهو لازم للزوج ، حضر أو غاب ، وإن لم يجده في وقته كان ديناً عليه إلى أن يؤديه إليها ، كسائر الحقوق الواجبة ، وسواء فرض لها القاضي عليه أيام غيبته أو لم يفرض .

وفي قوله « ولا تضرب أنوجه » دلالة على جواز الضرب على غير الوجه ، إلا أنه ضرب غير مبرح ، وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن ضرب الوجه نهياً عاماً « لا تضرب آدمياً ولا بهيمة على الوجه » .

وقوله « ولا تقبّح » معناه لا يسمعها المكروه . ولا يشتمها ، بأن يقول : قبّحتك الله . وما أشبهه من الكلام .



قال : « فَإِنْ خِفْتُمْ نُسُوزَهُنَّ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ » قال حماد - وهو ابن سلمة - : « يعنى النكاح » .

أبو حرة الرقاشي : اسمه حنيفة ، وقال أبو الفضل محمد بن طاهر : عمه حنيفة ، ويقال : حكيم بن أبي زيد ، وقيل : عامر بن عبدة الرقاشي ، وقال عبد الله بن محمد البغوي : عم أبي حرة الرقاشي : بلغني أن اسمه حَدْلَمُ بن حنيفة . وعلى بن زيد ، هذا ، هو ابن جُدعان المكي ، نزل البصرة ، ولا يُحتج بحديثه <sup>(١)</sup> .

٢٠٥٩ - وعن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ ، فَجَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : ذَرْنِ النَّسَاءَ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ ، فَوَحَّصَ فِي ضَرْبِهِنَّ ، فَأُطَافَ بِأَلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءً كَثِيرًا ، يَشْكُونُ أَزْوَاجَهُنَّ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَقَدْ طَافَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرًا بِشْكُونِ أَزْوَاجِهِنَّ ، لَيْسَ أَوْلَئِكَ بِخِيَارِكُمْ » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقال أبو القاسم البغوي : ولا أعلم روى إياس بن عبد الله غير هذا الحديث . وذكر البخاري هذا الحديث في تاريخه ، وقال : ولا نعرف لإياس صحة <sup>(٢)</sup> . وقال ابن أبي حاتم : إياس بن عبد الله بن أبي ذباب الدؤسي : مدني له صحبة ، سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك .

وقوله « لا تهجر إلا في البيت » أي لا تهجرها إلا في المضجع ، ولا تتحول عنه أو تحولها إلى دار أخرى .

٢٠٥٩ - قوله « ذرن » معناه سوء الخلق والجراة على الأزواج . والذاثر : المتناظر على خصمه ، المستعد للشر ، ويقال : أذارت الرجل بالشر : إذا أغريته به . فيكون معناه على هذا أنهم أغرين بأزواجهن ، واستخفن بمقوقهم .

(١) علي بن زيد : اختلف فيه ، والراجح عندنا أنه ثقة ، ومن فقه ترجمته أيمن أن كلام من تكلم فيه لا يقهر .

(٢) التاريخ الكبير للبخاري ١ - ١ - ٤٤ وذكر الحديث وعلاه . أحمد محمد شاكر

٢٠٦٠ - وعن عمر بن الخطاب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا يُسَالُ الرَّجُلُ فِيمَا ضَرَبَ امْرَأَتُهُ » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه <sup>(١)</sup> .

باب مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنْ غَضِّ الْبَصَرِ [ ٢ : ٢١١ ]

٢٠٦١ - عن جرير - وهو ابن عبد الله - قال : « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَظَرَةِ الْفَجَاءَةِ ؟ فَقَالَ : اصْرِفْ بَصْرَكَ » .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

٢٠٦٢ - وعن ابن بريدة عن أبيه قال : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَلِّي : يَا عَلِيُّ ، لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ ، فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى ، وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ » .

وفي الحديث من الفقه أن ضرب النساء في منع حقوق النكاح مباح ، إلا أنه ضرب غير مبرح .

وفيه بيان أن الصبر على سوء أخلاقهن والتجافي عما يكون مبهين أفضل .

٢٠٦١ - قال الشيخ : ويروى « أطرق بصرك » . حدثنا ابن الأعرابي قال حدثنا علي بن عبد العزيز قال حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن يونس بن عبيد عن عمر بن سعيد عن أبي وُرعة عن جرير قال : « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَظَرَةِ الْفَجَاءَةِ ؟ فَقَالَ : أطرق بصرك » .

قال الشيخ : الإطراق : أن يقبل ببصره إلى صدره ، والصرف : أن يقبل به إلى الشق الآخر أو الناحية الأخرى .

٢٠٦٢ - قال الشيخ : النظرة الأولى إنما تكون له لا عليه إذا كانت فجأة ، من غير قصد أو تعمد . وليس له أن يكرر النظر ثانية ، ولا له أن يتعمده ، بدءاً كان أو عوداً .

(١) رواه أحمد في المسند ١٢٢ مطولاً ، وإسناده ضعيف ، لضعف راويه داود بن عبد الله الأودي ، فكون التدرى عنه قصير أحمد محمد شاكر

وأخرجه الترمذى . وقال : حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث شريك ،  
 ٢٠٦٣ - وعن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبأشر المرأة  
 المرأة لتتبعها لزوجها ، كأنما ينظر إليها <sup>(١)</sup> » .  
 وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى .

٢٠٦٤ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله - : « أن النبى صلى الله عليه وسلم رأى امرأة ،  
 فدخل على زينب بنت جحش ، فقضى حاجته منها ، ثم خرج إلى أصحابه ، فقال لهم : إن  
 المرأة ثقيلٌ فى صورة شيطان ، فمن وجد من ذلك فليأت أهله ، فإنه يُضْمِرُ <sup>(٢)</sup> ما فى  
 نفسه » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى بنحوه .

٢٠٦٥ - وعن ابن عباس قال : « ما رأيت شيئاً أشبه باللحم مما قال أبو هريرة عن النبى  
 صلى الله عليه وسلم : إن الله كتب على ابن آدم حظّه من الزنى ، أدرك ذلك لا محالة ، فزنى

٢٠٦٣ - قال الشيخ : فيه دلالة على أن الحيوان قد يضبط بالصنعة ضبط حصرو وإحاطة .  
 واستدلوا به على جواز السلم فى الحيوان .

٢٠٦٥ - قال الشيخ : قوله « أشبه باللحم » يريد بذلك ما عفا الله عنه من صفات الذنوب ،  
 وهو معنى قوله تعالى ( ٥٣ : ٣٢ ) الذى يحتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللجم ) وهو ما يلج  
 به الإنسان من صفات الذنوب التى لا يكاد يسلم منها ، إلا من عصمه الله تعالى وحفظه <sup>(٣)</sup> .

٢٠٦٣ - [ ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله هنا كلام الخطائى بالنص ، فحذفناه تفادياً  
 من التكرار ] .

(١) رواه أحمد فى المسند ٣٦٠٩ ، ٣٦٦٨ ورواه أيضاً ضمن ٤١٧٥ .

(٢) يضمر : أى يضيفه ويقلله ، من الضمور ، وهو الهزال والضعف .

(٣) أصل « اللجم » فى اللغة : عدم إطالة المكث والاقامة ، ومنه قولهم : زار لماماً . فعنى الآية  
 - والله أعلم - كما فى قوله تعالى ( ٧ : ٢٧ ) إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا ، فإذا هم  
 مبصرون ) .

للعينين النظر ، وزنى اللسان المنطق ، والنفس تَمَنَّى [ وَتَشْتَهَى ] ، والفرج يُعَدِّقُ ذلك ويكذبه .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٢٠٦٦ - وعن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لكل ابن آدم حظُّه من الزنى - بهذه القصة - قال : واليدان تزنيان ، فزناها البطش ، والرجلان تزنيان ، فزناها المشى ، والقَمُ يزنى ، فزناه القَبْلُ » .

٢٠٦٧ - وفى رواية : « والأذن زناها الاستماع » .

وأخرجه مسلم .

### باب فى وطء السبايا [ ٢ : ٢١٣ ]

٢٠٦٨ - عن أبى سعيد الخدرى : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بَعَثَ يَوْمَ حَنْزِينَ بُعْثًا إِلَى أوطاس ، فَلقُوا عَدُوَّهُمْ ، فقاتلوهم ، فظهروا عليهم ، وأصابوا لهم سبائًا ، فكانَ أُناسًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تَحَرَّجُوا من غَشِيَانِهِنَّ ، من أجل أزواجهن

وإنما سمى النظر زناً ، والقول زناً ، لأنهما مقدمتان للزنا ، فإن البصر رائد ، واللسان خاطب ، والفرج مصدق للزنا ، ومحقق له بالفعل .

وفى قوله « والفرج يصدق ذلك ويكذبه » مستدل لمن جعل المتلوط زانياً يجلد ويرجم ، كسائر الزناة . وذلك أنه قد واقع الفرج بفرجه ، وهو صورة الزنا حقيقة .

٢٠٦٨ - قال الشيخ : « المحصنات من النساء » معناه : المتزوجات وفيه بيان أن الزوجين إذا سبايا معاً ، فقد وقعت البقرة بينهما ، كما لو سبي أحدهما دون الآخر .

وإلى هذا ذهب مالك والشافعى وأبو ثور . واحتجوا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم السبي ، وأمر أن لاتوطأ حامل حتى تضع ، ولا حائض حتى تحيض ، ولم يسأل عن ذات زوج وغيرها ، ولا عمن كانت سبيت منهن مع الزوج أو وحدها ، فدل أن الحكم فى ذلك واحد .

من المشركين ، فأنزل الله تعالى في ذلك ( ٤ : ٢٤ ) والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ) أى فهنَّ لهم حلال ، إذا انقضت عدتهن .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

٢٠٦٩ - وعن أبى الدرداء : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فى غزوة ، فرأى امرأة

وقال أبو حنيفة : إذا سُيَا جميعاً فهما على نكاحهما الأول .

وقال الأوزاعى : ما كانا فى المقام فهما على نكاحهما ، فإن اشتراهما رجل فشاء أن يجمع بينهما جمع ، وإن شاء فرق بينهما ، واتخذها لنفسه ، بعد أن يستبرئها بجمضة .

وفى قوله « إذا انقضت عدتهن » دليل على ثبوت أنكحة أهل الشرك ، ولولا ذلك لم يكن للعدة معنى .

وقد تأول ابن عباس الآية فى الأمة يشترىها ولها زوج ، فقال : يبيعها طلاقها . والمشتري اتخذها لنفسه . وهو خلاف أقاويل عامة العلماء ، وحديث بريرة يدل على خلاف قوله .

٢٠٦٩ - قال الشيخ : « المجروح » الحامل المُقَرَّب . وفيه بيان أن وطء الحبالى من النساء لا يجوز حتى يضعن حملهن .

٢٠٦٩ - قال ابن القيم رحمه الله : فى قوله صلى الله عليه وسلم « كيف يورثه وهو لا يحل له » قولان :

أحدهما : أن ذلك الحمل قد يكون من زوجها المشرك ، فلا يحل له استلحاقه وتوريثه . وقد يكون إذا وطئها تنفس ما كان فى الظاهر حملاً ، وتعلق منه فيظنه عبده ، وهو ولده فيستخدمه استخدام العبد ، وينفيه عنه .

وهذان الوجهان ذكر معناهما المنذرى .

قال ابن القيم : وهذا القول ضعيف ، فإن النبى صلى الله عليه وسلم جمع بين إنكار الأمرين : استخدامه ، واستلحاقه ، وقد جاء « كيف يستعبده ويورثه » ؟ ومعلوم أن استلحاقه واستعباده جمع بين المتناقضين . وكذا إذا تنشى الذى هو حمل فى الظاهر وعلمت منه لا يتصور فيه الاستلحاق والاستعباد .

فالصواب القول الثانى ، وهو أنه إذا وطئها حاملاً صار فى الحمل جزء منه . فإن الوطء يزيد

مُحَجَّجًا<sup>(١)</sup> ، فقال : لعل صاحبها أَلَمَّ بها ؟ قالوا : نعم ، فقال : لقد هَمَّمتُ أن أَلْعَنَهُ لَعْنَةً تَدْخُلُ مَعَهُ فِي قَبْرِهِ ، كَيْفَ يُوَرِّثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ وَكَيْفَ يَسْتَعْدِمُهُ ، وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ .  
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِنَحْوِهِ .

٢٠٧٠ - وعن أبي سعيد الخدري - ورفعه - أنه قال في سَبَا أوطاس : « لَا تُوطَأُ حَامِلٌ

وقوله « كَيْفَ يُوَرِّثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ أَمْ كَيْفَ يَسْتَعْدِمُهُ ، وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ » يريد أن ذلك الحمل قد يكون من زوجها المشرك ، فلا يحلُّ له استلحاقه وتوريثه ، وقد يكون منه إذا وطئها أن ينفس ما كان في الظاهر حملاً . وتعلق من وطئه ، فلا يجوز له فيه واستخدامه .

وفي هذا دليل على أنه لا يجوز استرقاق الولد بعد الوطء ، إذا كان وضع الحمل بعده بمدة تبلغ أدنى مدة الحمل . وهو ستة أشهر .

٢٠٧٠ - قال الشيخ : فيه من الثقة أن السبي ينقض الملك المتقدم ، وينسخ النكاح .

في تخليفه ، وهو قد علم أنه عبد له ، فهو باق على أن يستعبده ، ويعمله كالنعال الموروث عنه ، فيورثه ، أى يجعله مالا موروثاً عنه . وقد صار فيه جزء من الأب . قال الإمام أحمد : الوطء يزيد في ممعه وبصره . وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم بهذا المعنى في قوله « لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَسْقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ » ، ومعلوم أن الماء الذى يسقى به الزرع يزيد فيه ، ويتكون الزرع منه ، وقد شبه وطء الحامل بساقى الزرع الماء ، وقد جعل الله تبارك وتعالى محل الوطء حرماً ، وشبه النبي صلى الله عليه وسلم الحمل بالزرع ، ووطء الحامل بسقى الزرع . وهذا دليل ظاهر جداً على أنه لا يجوز نكاح الزانية حتى تعلم براءة رحمها . إما بثلاث حيض ، أو بخيضة ، والحيضة أقوى ، لأن الماء الذى من الزنا والحمل : وإن يكن له حرمة فلما الزوج حرمة ، وهو لا يحلُّ له أن ينشئ عنه ما قد يكون من مائه ووطئه . وقد صار فيه جزء منه ، كما لا يحلُّ لوأطى ، النسبية الحامل ذلك ، ولا فرق بينهما . فلهذا قال الإمام أحمد في إحدى الروايات عنه : إنه إذا تزوج الأمة وأحبلها ثم ملكها حاملاً ، أنه إن وطئها صارت أم ولد له ، تعتق بموته ، لأن الولد قد يلحق من مائه الأول والثاني . والله أعلم .

(١) « مجعاً » اسم فاعل من « أجمعت المرأة » أى قربت ولادتها « وألمَّ بها » أى نال منها وقربها .

حتى تَضَعَ ، ولا غَيْرُ ذاتِ حملٍ حتى تحيضَ حَيْضَةً » .

في إسناده : شريك القاضي ، وقد تقدم الكلام عليه

٢٠٧١ - وعن حَمَّانِ الصنعاني عن رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتِ الأنصاري قال : « قام فينا خطيباً ، قال : أما إني لا أقول لكم إلا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم حُذِنَ ،

وفيه دليل على أن استحداث الملك يوجب الاستبراء في الإماء ، فلا توطأ ثيب ولا عذراء حتى تستبرأ بحیضة ، ويدخل في ذلك المكاتبه إذا عجزت فعادت إلى الملك المطلق ، وكذلك من رجعت إلى ملكه بإتالة بعد البيع ، وسواء كانت الأمة مشتراة من رجل أو امرأة ، لأن العموم يأتي على ذلك أجمع .

وفي قوله « حتى تحيض » دليل على أنه إذا اشتراها وهي حائض ، فإنه لا يعتد بتلك الحيضة ، حتى تستبرئ بحیضة مستأنفة .

وقد يستدل بهذا الحديث من يرى أن الحامل لا تحيض ، وأن الدم الذي تراه أيام حملها غير محكوم له بحكم الحيض في ترك الصلاة والصيام ، قال : وذلك لأنه جعل الحيض دليل برائة الرحم ، فلو صح وجوده مع الحمل لا تنقض دلالته في الاستبراء ، ولم يكن للفرق الذي جاء في هذا الحديث بينهما معنى ، وإلى هذا ذهب أصحاب الرأي .

وقال الشافعي : الحامل تحيض . وإذا رأت الدم المعتاد أسكت عن الصلاة ، وإنما جعل الحيض في الحامل علماً لبرائة الرحم من طريق الظاهر ، فإذا جاء ما هو أظهر منه وأقوى في الدلالة سقط اعتباره ، ويأمرها بأن تمسك عن الصلاة ، ولا تنقض عتبتها إلا بوضع الحمل . وذهب إلى أن وجود الدم لا يمنع من وجود الاعتداد بالحمل ، كما لم يمنع وجوده في المتوفى عنها زوجها من الاعتداد بالأربعة الأشهر والعشر .

٢٠٧١ - قال الشيخ : شبه صلى الله عليه وسلم الولد - إذا علق بالرحم - بالزرع إذا نبت ، ورسخ في الأرض .

وفيه كراهة وط الخليل إذا كان الحمل من غير الواطئ على الوجه كمالها ، وقد يستدل به من يرى إلحاق الولد بالواطن ، إذا كان ذلك منهما ، وقالوا : قد شبه النبي صلى الله عليه وسلم الولد بالزرع ، أي كما يزيد الماء في الزرع ، كذلك يزيد المني في الولد .

قال : لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره ، يعني إتيان الحلبالي ، ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها ، ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيع مفعماً حتى يُقسَم .

٢٠٧٢ - وفي رواية : « حتى يستبرئها بحیضة » ، زاد : « ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابةً من فئ المسلمين ، حتى إذا أعجمها ردّها فيه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس ثوباً من فئ المسلمين ، حتى إذا أخلقه رده فيه » .  
قال أبو داود : الحیضة ليست بمحفوظة .

وأخرجه الترمذی مختصراً ، وقال : حديث حسن .

### باب في جامع النكاح [ ٢ : ٢١٤ ]

٢٠٧٣ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا تزوج أحدكم امرأة ، أو اشترى خادماً ، فليقل : اللهم إني أسألك خيرها ، وخير ما جبلتها عليه ، وأعوذ بك من شرها ، وشر ما جبلتها عليه . وإذا اشترى بعبيراً فليأخذ بذروة سنّاه وليفعل مثل ذلك » .

٢٠٧٤ - وفي رواية : « ثم ليأخذ بناصيتها وليدع بالبركة في المرأة والخادم » .  
وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقد تقدم الكلام على اختلاف الأئمة في حديث عمرو بن شعيب .

٢٠٧٥ - وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو أن أحدكم ، إذا أراد أن يأتي أهله ، قال : بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ، ثم قدّر أن يكون بينهما ولد في ذلك ، لم يضره شيطان أبداً » .

قال الشيخ : وهذا تشبيه على معنى التقريب ، وهو في قوله « زرع غيره » قطع إضافة ملك الزرع عن الساق ، وإثباته لرب الزرع . وهو الزارع ، فقياسه في التشبيه به أن لا يكون الولد لهما جميعاً ، وإنما يكون لأحدهما .



وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه <sup>(١)</sup>.

٢٠٧٦ - وعن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى

٢٠٧٦ — قال ابن القيم رحمه الله : هذا الذى أخرجه أبو داود فى هذا الباب ، وقد بقى فى الباب أحاديث أخرجهما النسائى ، ونحن نذكرها .

الأول : عن خزيمة بن ثابت أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إِنْ أَتَى اللَّهُ لَاسْتَحْيَ مِنَ الْحَقِّ ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ » .

الثاني : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أَنْ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا ؟ قَالَ : تِلْكَ اللُّوْطِيَّةُ الصَّغْرَى » ، رفعه همام عن قتادة عن عمرو ، ووقفه سفيان عن حميد الأعرج عن عمرو ، وتابعه مطر الوراق عن عمرو بن شعيب موقوفاً .

الثالث : عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا » . هذا حديث اختلف فيه : فرواه الضحاك بن عثمان عن مخزومة بن سليمان عن كريب عن ابن عباس ، ورواه وكيع عن الضحاك موقوفاً ، ورواه أبو خالد عنه مرفوعاً ، وصحح البسقي رفعه ، وأبو خالد هو الآخر .

الرابع : عن ابن الهاد عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ » .

الخامس : حديث أبى هريرة ، وقد تقدم . وله عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا » .

السادس : عن علي بن طلق قال : « جَاءَ أَعْرَابِي ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أُنْكَرَ فِي الْبَادِيَةِ فَيَكُونُ مِنْ أَحَدِنَا الرُّوَيْحَةَ ، فَقَالَ : إِنْ اللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ » .  
السابع : عن ابن عباس قال : « جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلْ كُنْتَ ؟ قَالَ : وَمَا الَّذِي أَهْلَكَكَ ؟ قَالَ : حَوْلَتْ رِحْلِي اللَّيْلَةَ ، فَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ شَيْئًا . فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْآيَةُ ( ٢٣٣ : ٢ ) نَسَؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ فَاتُّوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ ) يَقُولُ : أَقْبَلْ وَأُدْبِرْ ، وَلَتَقِ الدُّبْرَ وَالْحِيْضَةَ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِي : وَتَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ .

## امراته في دبرها .

الثامن : عن أبي تيمعة المجعفي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أتى حائضاً ، أو امرأة في دبرها ، أو كاهناً ، فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم » . ثم ذكر أبو داود تفسير ابن عباس لقول الله تعالى ( فاتوا حرثكم ) .

ثم قال الشيخ شمس الدين : وهذا الذي فسر به ابن عباس فسر به ابن عمر . وإنما وهو عليه ، لم يهمل هو . فروى النسائي عن أبي أنضر أنه قال لنافع : « قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر : إنه أفتى بأن يؤتى النساء في أدبارهن . قال نافع : لقد كذبوا علي ، ولكن سأخبرك ، كيف كان الأمر ؟ إن ابن عمر عرض المصحف يوماً ، وأنا عنده ، حتى بلغ ( نسائكم حرث لكم فاتوا حرثكم أني شئتم ) قال : يا نافع ، هل تعلم ما أمر هذه الآية ؟ إنما كنا معشر قريش نجبي النساء ، فلما دخلنا المدينة ونسكنا نساء الأنصار أردنا منهن مثل ما كنا نريد من سائنا ، فإذا هن قد كرهن ذلك وأعظمته ، وكانت نساء الأنصار إنما يؤتين على جنوبهن ، فأنزل الله عز وجل ( نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم أني شئتم ) . فهذا هو النابت عن ابن عمر ، ولم يفهم عنه من قل عنه غير ذلك .

ويدل عليه أيضاً ما روى النسائي عن عبد الرحمن بن القاسم قال : قلت لمالك : « إن عندنا بمصر الليث بن سعد يحدث عن الحرث بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال : قلت لابن عمر : إنما نشتري الجوارى فنحمض لهن ، قال : وما التحميض ؟ قال نأتيهن في أدبارهن ، قال أف ! أو يعمل هذا مسلم ؟ ! فقال لي مالك : فأشهد على ربيعة أنه يحدثني عن سعيد بن يسار أنه سأل ابن عمر عنه ؟ فقال : لا بأس به » . فقد صح عن ابن عمر أنه فسر الآية بالإتيان في الفرج من ناحية الدبر ، وهو الذي رواه عنه نافع ، وأخطأ من أخطأ على نافع ، فتوهم أن الدبر محل الوطء لا طريق إلى وطء الفرج ، فكذبهم نافع . وكذلك مسألة الجوارى ، إن كان قد حفظ عن ابن عمر أنه رخص في الإحماض لهن ، فإنما مراده إتيانهن من طريق الدبر ، فإنه قد صرح في الرواية الأخرى بالانكار على من وطئن في الدبر ، وقال « أو يفعل هذا مسلم ؟ ! فهذا يبين تصادق الروايات وتوافقها عنه .

فإن قيل : فما تصنعون بما رواه النسائي من حديث سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر : « أن رجلاً أتى امرأته في دبرها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجد من ذلك وجداً شديداً ، فأنزل الله عز وجل ( نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم أني شئتم ) ؟ قيل : هذا غلط بلا شك ، غلط فيه سليمان بن بلال ، أو ابن أبي أويس راويه عنه ، وانقلب عليه لفظة « من » بلفظة « في » ، وإنما هو « أتى امرأة من دبرها » ، ولعل هذه

## وأخرجه النسائي وابن ماجة .

هي قصة عمر بن الخطاب بعينها ، لما حول رحله ، ووجد من ذلك وجداً شديداً ، فقبل لرسول الله صلى الله عليه وسلم «هلكت» ، وقد تقدمت ، أو يكون بعض الرواة ظن أن ذلك هو الوطء في الدبر ، فرواه بالنعني الثني ظنه ، مع أن هشام بن سعد قد خالف سليمان في هذا ، فرواه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسل .

والذي يبين هذا ويزيده وضوحاً : أن هذا الغلط قد عرض مثله لبعض الصحابة حين أفتاه النبي صلى الله عليه وسلم بجواز الوطء في قبلها من دبرها ، حتى بين له صلى الله عليه وسلم ذلك بياناً شافياً ، قال الشافعي : أخبرني عمي قال أخبرني عبد الله بن علي بن السائب عن عمرو بن أحيحة بن الجلاح ، أو عن عمرو بن فلان بن أحيحة - قال الشافعي : أنا شككت - عن خزيمة بن ثابت : « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن إنسان النساء في أدبارهن ، أو إتيان الرجل امرأته في دبرها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : حلال ، فلما ولي الرجل دعاه ، أو أمر به فدعى ، فقال : كيف قلت ؟ في أي الحربتين ، أو في أي الخريزتين ، أو في أي الخصفتين ؟ أمن دبرها في قبلها ؟ فنعم ، أم من دبرها في دبرها ؟ فلا ، إن الله لا يستحي من الحق ، لاتأتوا النساء في أدبارهن » . قال الشافعي : عمي ثقة ، وعبد الله بن علي ثقة ، وقد أخبرني محمد - وهو عمه محمد بن علي - عن الأنصاري المحدث به أنه أثنى عليه خيراً ، وخزيمة ممن لا يشك عالم في ثقته ، والأنصاري الذي أشار إليه : هو عمرو بن أحيحة .

فوقع الاشتباه في كون الدبر طريقاً إلى موضع الوطء ، أو هو مأتى . واشتبه على من اشتبه عليه معنى « من » بمعنى « في » ، فوقع الوهم .

فإن قيل : فما تقولون فيما رواه البيهقي عن الحاكم : حدثنا الأصم قال سمعت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم يقول : سمعت الشافعي يقول : ليس فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التحريم والتحليل حديث ثابت ، والقياس أنه حلال ، وقد غلط سفيان في حديث ابن الهاد - يريد حديثه عن عمارة بن خزيمة عن أبيه يرفعه « إن الله لا يستحي من الحق ، لاتأتوا النساء في أدبارهن » ، ويريد بغلظه أن ابن الهاد قال فيه مرة : عن عبيد الله بن عبد الله بن حصين عن هرمي بن عبد الله الواقفي عن خزيمة ، ثم اختلف فيه عن عبيد الله . فقبل عنه عن عبد الملك بن عمرو بن قيس الخطمي عن هرمي عن خزيمة ، وقيل : عن عبد الله بن هرمي ، فمداره على هرمي بن عبد الله عن خزيمة ، وليس لعمار بن خزيمة فيه أصل ، إلا من حديث ابن عينة . وأهل العلم بالحديث يرونه خطأ . هذا كلام البيهقي .

قيل : هذه الحكاية مختصرة من مناظرة حكاها الشافعي ، جرت بينه وبين محمد بن الحسن .

٢٠٧٧ - وعن محمد بن المنكدر قال : سمعت جابراً يقول : « إن اليهود يقولون : إذا جامع الرجل أهله في فرجها من ورائها ، كان الولد أخول ، فأمر الله سبحانه وتعالى : ( ٢ : ٢٢٣ ) نَسَآؤُكُمْ حَرْثُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ . »  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٢٠٧٨ - وعن ابن عباس قال : « إن ابن عمر - والله يفتره - أوهم ، إنما كان هذا الحى من الأنصار ، وهم أهل وئى ، مع هذا الحى من يهود ، وهم أهل كتاب ، وكانوا يرون لهم فضلاً عليهم فى العلم ، فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم ، وكان من أمر أهل

٢٠٧٨ - قال الشيخ : قوله « أوهم ابن عمر » هكذا وقع فى الرواية ، والصواب « وهم » بغير ألف ، يقال : وهم الرجل : إذا غلط فى الشيء ، وهم مفتوحة الهاء - إذا ذهب وجهه إلى الشيء ، وأوهم - بالألف - إذا أسقط من قرأته أو كلامه شيئاً .

يكون منه تحريم إتيان غيره ، فالإتيان فى الدبر حتى يبلغ منه مبلغ الإتيان فى القبل محرم ، بدلالة الكتاب ثم السنة ، فذكر حديث عمه ، ثم قال : ولست أرخص به ، أنهى عنه .

فلعل الشافعى رحمه الله توقف فيه أولاً ، ثم لما تبين له التحريم وثبت الحديث فيه رجع إليه ، وهو أولى بجلالته ومنصبه وإمامته من أن يناظر على مسئلة يعتد بطلانها ، يذب بها عن أهل المدينة جدلاً ، ثم يقول : والقياس حله ، ويقول : ليس فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التحريم والتحليل حديث ثابت ، على طريق الجدل ، بل إن كان ابن عبد الحكم حفظ ذلك عن الشافعى فهو مما قد رجع عنه ، لما تبين له صريح التحريم . والله أعلم .

وفى سياقها دلالة على أنه إنما قصد الدب عن أهل المدينة على طريق الجدل ، فأما هو فقد نص فى كتاب عشرة النساء على تحريمه . هذا جواب البهي .

والشافعى رحمه الله قد صرح فى كتبه للصرية بالتحريم ، واحتج بحديث خزيمه ، ووثق رواته ، كما ذكرنا . وقال فى الجديد : قال الله تعالى ( ٢ : ٢٢٣ ) نَسَآؤُكُمْ حَرْثُكُمْ فَاَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ) ، وبين أن موضع الحرث هو موضع الولد ، وأن الله تعالى أباح الإتيان فيه إلا فى وقت الحيض ، « وأنى شئتم » بمعنى من أين شئتم ؟ قال : وإباحة الإتيان فى موضع الحرث يشبه أن

الكتاب أن لا يأتوا النساء إلا على حَرْفٍ ، وذلك أَسْتَرُ ما تكون المرأة ، فكان هذا الحى من الأنصار قد أخذوا بذلك من فعلهم ، وكان هذا الحى من قریش يَشْرَحون النساء شَرْحاً مُنْكَراً ، ويتلذذون منهنَّ مُقْبِلَاتٍ ، ومُذْبِرَاتٍ ، ومُسْتَلْقِيَاتٍ ، فلما قدم المهاجرون للدينة تزوج رجل منهم امرأة من الأنصار ، فذهب يصنع بها ذلك ، فأنكرته عليه ، وقالت : إنما كُنَّا نُوْتِي على حرف ، فاصنع ذلك ، وإِلَّا فَأَجْتَنِبْنِي ، حتى شَرِيَّ أَمْرُهَا ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأَنزل الله تعالى ( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أَنى شئتم ) أى مقبلات ومذبرات ومستلقيات ، يعنى بذلك موضع الولد .

### باب فى إتيان الحائض ومباشرتها [ ٢١٦ : ٢ ]

٢٠٧٩ - عن أنس بن مالك : « أن اليهود كانت إذا حاضت منهم امرأة أخرجوها من البيت ، ولم يُؤاكلوها ، ولم يُشاربوها ، ولم يجامعوها فى البيت ، فُسِّلَ رسول الله صلى الله

ويشبه أن يكون قد بلغ ابن عباس عن ابن عمر فى تأويل الآية شيء خلاف ما كان يذهب إليه ابن عباس .

وقوله « يشرحون النساء » أصل الشرح فى اللغة : البسط ، ومنه انشراح الصدر بالأمر ، وهو اشتاحه ، ومن هذا قولهم : شرحت المسئلة ، إذا فتحت المتعلق منها ، وبيئت المشكل من معناها .

وقوله « حتى شرى أمرها » أى ارتفع وعظم ، وأصله من قولك : شرى البرق : إذا لج فى اللعان ، واستشرى الرجل : إذا لج فى الأمر .

وفيه بيان تحريم إتيان النساء فى أدبارهن ، مع ما جاء فى النهى فى ذلك فى سائر الأخبار .

٢٠٧٩ - معناه : غلبنا <sup>(١)</sup> ، وذلك أنه لا يدعوها إلى مجالسته ومواكلته إلا وهو غير واحد عليهما .

(١) يزيد قول أنس « فظننا أنه لم يجد عليهما » .

عليه وسلم عن ذلك ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ( ٢ : ٢٢٢ ) يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ ، قُل : هُوَ أَذَى ، فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ ) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : جَامِعُهُمْ فِي الْبُيُوتِ ، وَاصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرِ النِّسْكَاحِ ، فَقَالَتِ الْيَهُودُ : مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدْعَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِنَا إِلَّا خَالَفَنَا فِيهِ ، فَجَاءَ أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَادُ بْنُ بَشِيرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا ، أَفَلَا تَنْكَحُنَّ فِي الْحَيْضِ ؟! فَتَمَعَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَتَّى ظَنَّنَا أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا ، فَخَرَجَا ، فَاسْتَقْبَلَتْهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ لَبَنٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمَا ، فَظَنَّنَا أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

٢٠٨٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « كُنْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيتُ فِي الشَّعَارِ الْوَاحِدِ ، وَأَنَا حَائِضٌ طَائِثٌ ، فَإِنْ أَصَابَهُ مِنْ شَيْءٍ غَسَلَ مَكَانَهُ ، لَمْ يَعُدَّهُ ، وَإِنْ أَصَابَ ، تَعْنَى ثَوْبَهُ ، مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَ مَكَانَهُ ، لَمْ يَعُدَّهُ ، وَصَلَى فِيهِ » .  
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

٢٠٨١ - وَعَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَرِثِ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ

وَالظَّنُّ يَكُونُ بِمَعْنَيْنِ : أَحَدُهُمَا : بِمَعْنَى الْحِسَابِ ، وَالْآخَرُ : بِمَعْنَى الْيَقِينِ . فَكَانَ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ مُنْصَرَفًا إِلَى الْحِسَابِ ، وَالْآخَرُ إِلَى الْعِلْمِ وَزَوَالِ الشَّكِّ ، كَقَوْلِ دُرَيْدِ بْنِ النُّصَيْمَةِ :

فَقُلْتُ لَهُمْ : ظَنُّوا بَأَنِّي مُدَجِّجٌ سَرَاتِهِمْ بِالْقَارِئِ الْمُرْدَدِ

٢٠٨١ - قَالَ الشَّيْخُ : فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا تَحْتَ الْإِزَارِ مِنَ الْحَيْضِ حَمَى لَا يَقْرُبُ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَشَرِيحٍ وَعَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَقَتَادَةَ .

٢٠٨١ - قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الصَّحِيحَيْنِ حَدِيثُ عَائِشَةَ : « كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا

يُبَاشِرُ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ ، وَهِيَ حَائِضٌ ، أَمْرُهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ مِنْ يَبَاشِرِهَا .  
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

### باب في كفارة من أتى حائضاً [ ٢ : ٢١٧ ]

٢٠٨٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ،  
قَالَ : « يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ » .

وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي إِتْيَانِهَا دُونَ الْفَرْجِ ، وَهُوَ قَوْلُ عِكْرَمَةَ . وَإِلَى نَعْوٍ مِنْ هَذَا أَشَارَ  
الشَّافِعِيُّ .

وَقَالَ إِسْحَقُ : إِنْ جَامَعَهَا دُونَ الْفَرْجِ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ . وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ قَرِيبٌ  
مِنْ ذَلِكَ .

وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٌ ، كَلَانَا جَنْبٌ ، وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَزَوَّجُ ، فَيَبَاشِرُنِي وَأَنَا  
حَائِضٌ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( ٢ : ٢٢٢ ) فَاعْتَزَلُوا  
النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ ) يَعْنِي فِي مَوْضِعِ الْحَيْضِ . وَكَانَتْ آيَةُ مُحْتَمَلَةً لِمَا قَالَ ، وَمُحْتَمَلَةً اعْتَزَالِ جَمِيعِ  
أَبْدَانِهِمْ ، فَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اعْتَزَالِ مَا تَحْتَ الْإِزَارِ مِنْهَا ، وَإِبَاحَةِ  
مَا فَوْقَهُ . وَحَدِيثُ أَنَسٍ هَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ التَّحْرِيمَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى مَوْضِعِ الْحَيْضِ خَاصَّةً ، وَهُوَ  
النِّسْكَاحُ ، وَأَبَاحُ كُلِّ مَا دُونَهُ . وَأَحَادِيثُ الْإِزَارِ لَا تَنَاقُضُهُ . لِأَنَّ ذَلِكَ أُبْلِغَ فِي اجْتِنَابِ الْأَذَى ،  
وَهُوَ أَوْلَى .

وَأَمَّا حَدِيثُ مُعَاذٍ قَالَ : « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ  
وَهِيَ حَائِضٌ ؟ فَقَالَ : مَا فَوْقَ الْإِزَارِ ، وَالتَّعَفُّفُ عَنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ » ، فَقِيهِ بَقِيَّةٌ عَنْ سَعْدِ  
الْأَغَطَشِ <sup>(١)</sup> ، وَهِيَ ضَعِيفَان . قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ : رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، ثُمَّ قَالَ : وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ  
حِزَامِ بْنِ حَكِيمٍ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، عَنْ عَمِّهِ : « أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا يَحِلُّ لِي  
مِنْ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ ؟ فَقَالَ : لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ » ، قَالَ : وَيُرْوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ .

(١) سَعْدُ الْأَغَطَشِ - بِالْعَيْنِ وَالثَّوَيْنِ الْمُعْجَمَتَيْنِ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيُّ مَوْلَاهُ ، الشَّافِعِيُّ .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه .

٢٠٨٣ — وعن ابن عباس قال : « إذا أصابها في الدم فدينار ، وإذا أصابها في انقطاع الدم فنصف دينار » .

وأخرجه النسائى . وهذا الحديث قد اضطرب الرواة فيه اضطراباً كثيراً ، في إسناده ، وفي متنه ، فروى تارة مرفوعاً ، وتارة موقوفاً ، وتارة مرسلأً عن مِقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتارة معضلاً عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتارة على الشك « دينار ، أو نصف دينار » ، وتارة على التفرقة بين أول الدم وآخره . وقال الإمام الشافعى : فإن أتى رجل امرأته خائضاً ، أو بعد تولية الدم ، ولم تغتسل ، فليستغفر الله ولا يُمَد ، وقد روى فيه شيء لو كان ثابتاً أخذنا به ، ولكن لا يثبت مثله . هذا آخر كلامه وقيل لشعبة : كنت ترفعه ؟ قال : إني كنت مجنوناً فصحت ، فرجع عن رفعه بعد ما كان يرفعه <sup>(١)</sup> .

٢٠٨٣ — قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : هذا الحديث قد رواه عفان وجماعة عن شعبة موقوفاً ، وكذلك رواه عبد الرحمن بن مهدي عنه موقوفاً ، ثم قال : قيل لشعبة : إنك كنت ترفعه ؟ فذكر ماتقدم . وقال النسائى بعد ما رواه عن شعبة موقوفاً : قال شعبة : أنا حفطي مرفوع ، وقال فلان وفلان : إنه كان لا يرفعه ، فقال بعض القوم : يا أبا بسطام ، حدثنا بحفظك ، ودعنا من فلان ، فقال : والله ما أحب أني حدثت بهنما أو سكنت عن هذا ، وأنى عمرت في الدنيا عمر نوح في قومه .

وقد روى النسائى من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن رجلاً أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه أصاب امرأته وهي حائض ، فأمره أن يعتق نسمة » ، وله علتان أشار إليهما النسائى :

إحداها : أن هذا الحديث يرويه الوليد بن مسلم عن ابن جابر عن علي بن بذيمة عن ابن جبير عن ابن عباس ، واختلف على الوليد ، فرواه عنه موسى بن أيوب كذلك ، وخالفه محمود

(١) الحديث رواه أحمد في المسند مراراً منها ٢٠٣٢ وأشرنا هنالك إلى سائر طرقه فيه ، ورجعنا صحتة . وقد فصلت القول فيه وفي علله وطرقه في شرحى على الترمذى ١ : ٢٤٤ — ٣٥٤ .  
أحمد محمد شاكر



## باب ما جاء في العزل [ ٢ : ٢١٨ ]

٢٠٨٤ - عن قَرَعَةَ - وهو مولى زياد - عن أبي سعيد قال: « ذُكِرَ ذلك عند النبي صلى الله عليه وسلم ، يعني العزل ، قال : قَلِمَ يفعل أحدكم ؟ ، ولم يقل : فلا يفعل أحدكم ، فإنه ليست من نفس مخلوقة إلا الله خالقها » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

٢٠٨٥ - وعن رِفَاعَةَ عن أبي سعيد الخدرى : « أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إن لى جارية ، وأنا أعزل عنها ، وأنا أكره أن تحمل ، وأنا أريد ما يريد الرجال ، وإن اليهود

بن خالد ، فرواه عن الوليد عن عبد الرحمن بن يزيد السلى ، قال النسائى : هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، ضعيف .

العله الثانية : الوقف على ابن عباس ، ذكره النسائى .

وقال عبد الحق : حديث الكفارة فى إتيان الحائض لا يروى باسناد يحتج به ، ولا يصح فى إتيان الحائض إلا التحريم .

٢٠٨٥ - قال ابن القيم رحمه الله : فاليهود ظنت أن العزل بمنزلة الوأد فى إعدام ما انعقد بسبب خلقه ، فكذبهم فى ذلك ، وأخبر أنه لو أراد الله خلقه ماصرفه أحد . وأما تسميته وأدأ خفيا فلأن الرجل إنما يعزل عن امرأته هرباً من الولد ، وحرصاً على أن لا يكون ، فجرى قصده ونيته وحرصه على ذلك مجرى من أعدم الولد بوأده ، لكن ذلك وأد ظاهر من العبد فعلاً وقصداً . وهذا وأد خفى له ، إنما أرادته ونواه عزماً ونية ، فكان خفياً .

وقد روى الشافعى تعليقاً عن سليمان التيمى عن أبي عمرو الشيبانى عن ابن مسعود فى العزل ، قال : « هو الوأد الخفى » .

وقد اختلف السلف والخلف فى العزل : فقال الشافعى وغيره : يروى عن عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم رخصوا فى ذلك ولم يروا به بأساً . قال البيهقى : وروينا الرخصة فيه من الصحابة عن سعد بن أبى وقاص ، وأبى أيوب الأنصارى ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وغيرهم . وذكر غيره : أنه روى عن على ، وخباب بن الأرت ، وجابر بن عبد الله . والمعروف عن على وابن مسعود كراهته . قال البيهقى : ورويت عنهما الرخصة ، ورويت الرخصة من التابعين عن سعيد بن المسيب وطاوس ، وبه قال مالك والشافعى ، وأبو حنيفة وأصحابه .

تُحَدِّثُ أَنَّ الْعِزْلَ مَرْوُودَةٌ الصَّغْرَى ؟ قَالَ : كَذَبَتْ يَهُودٌ ، لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ مَا اسْتَطَعَتْ أَنْ تَصْرِفَهُ .

اختلف على يحيى بن أبي كثير فيه : قيل فيه : عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله ، مختصراً بمعناه ، وأخرجه الترمذى والنسائى من حديثه . وقيل فيه : عن رفاعه ، كما ذكرناه . وقيل : عن أبي مُطِيع عن رفاعه . وقيل فيه : عن أبي رفاعه .

وألزمهم الشافعى المنع منه ، فروى عن علي وعبد الله بن مسعود المنع منه ، ثم قال : وليسوا يأخذون بهذا ، ولا يرون بالعزل بأساً ، ذكر ذلك فيما خالف فيه العراقيون علياً وعبد الله . وأما قول الإمام أحمد فيه فأكثر نصوصه أن له أن يعزل عن سريته ، وأما زوجته فإن كانت حرة لم يعزل عنها إلا بإذنها ، وإن كانت أمة لم يعزل إلا بإذن سيدها . ورويت كراهة العزل عن عمر بن الخطاب ، ورويت عن أبي بكر الصديق . وعن علي وابن مسعود في انشهور عنهما ، وعن ابن عمر .

وقالت طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم : يحرم كل عزل . وقال بعض أصحابه : يباح مطلقاً . وقد روى مسلم في صحيحه عن سعد بن أبي وقاص : « أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أعزل عن امرأتى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لم تفعل ذلك ؟ فقال الرجل : أشفق على ولدها ، أو على أولادها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو كان ذلك ضاراً أحداً ضر فارس والروم . » وفي الصحيحين من حديث جابر : « كنا نعزل والقرآن ينزل ، فلو كان شيء ينهى عنه لنهى عنه القرآن . » وفي صحيح مسلم عنه في هذا الحديث : « كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم ينهنا . » وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد قال : « ذكر العزل عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : وما ذاكم ؟ قالوا : الرجل تكون له المرأة ترضع ، فيصيب منها ، ويكره أن تحمل منه ؟ قال : فلا عليكم أن لاتفعلوا ذلك ، فإنما هو القدر . » قال ابن عون : خدثت به الحسن فقال : والله لكان هذا زجر . وفي لفظ في الصحيحين : قال محمد بن سيرين : قوله « لا عليكم » أقرب إلى النهي .

وجه ذلك - والله أعلم - أنه إنما نفي الحرج عن عدم الفعل . فقال « لا عليكم أن لاتفعلوا » يعنى في أن لاتفعلوا ، وهو يدل بمفهومه على ثبوت الحرج في الفعل ، فإنه لو أراد نفي الحرج عن الفعل لقال : لا عليكم أن تفعلوا . والحكم بزيادة « لا » خلاف الأصل ، فهذا فهم الحسن وابن سيرين من الحديث الزجر . والله أعلم .

٢٠٨٦ - وعن ابن مُحَيْرِيز قال : « دخلت المسجد ، فرأيت أبا سعيد الخدري ، فجلست إليه فسألته عن العَزَل ؟ فقال أبو سعيد : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَرِقِ ، فأُصْبِنَا سَبَايَا من سَبَى الْعَرَبِ ، فاشْتَبَيْنَا النِّسَاءَ ، وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ ، وَأَحْبَبْنَا الْفِدَاءَ ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَعَزَلَ ، ثُمَّ قُلْنَا : نَعَزَلَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ [ فسألناه عن ذلك ] ؟ فقال : ما عليكم أن لا تفعلوا ، ما من نَسَمَةٍ كائنة إلى يوم القيامة إلا وهى كائنة .  
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٢٠٨٧ - وعن جابر — وهو ابن عبد الله الأنصارى — قال : « جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن لى جارية أطوف عليها ، وأنا أكره أن تحمل ،

٢٠٨٧ - قال : فى هذا الحديث من العلم إباحتُ العزل عن الجوارى ، وقد رخص فيه غير واحد من الصحابة والتابعين ، وكرهه بعض الصحابة .  
وروى عن ابن عباس أنه قال : تستأمر الحرة فى العزل ، ولا تستأمر الجارية . وإليه ذهب أحمد بن حنبل .

٢٠٨٦ - قال ابن القيم رحمه الله : وفيه دليل على جواز استرقاق العرب ووطء سبائهم ، وكن كتابات . وقد تقدم حديث أبى سعيد فى سبأيا أوطاس ، وإباحتُ وطئهن ، وهن من العرب . وحديثه الآخر : « لا توطأ حامل حتى تضع » . وكان أكثر سبأيا الصحابة فى عصر النبي صلى الله عليه وسلم من العرب ، وكانوا يطؤوهن بإذن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يشترط فى الوطء غير استبرائهن ، لم يشترط إسلامهن ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . وقد دفع أبو بكر إلى سلمة بن الأكوع امرأة من السبي ، فله إباحتها من العرب . وأخذ عمرو بن أمية من سبي بنى حنيفة . وأخذ الصحابة من سبي المجوس ، ولم ينقل أنهم اجتنبوهن .

قال ابن عبد البر : إباحتُ وطئهن منسوخ بقوله ( ٢ : ٢٢١ ) ولا تسكحوا الشركات حتى يؤمن ) وهذا فى غاية الضعف ، لأنه فى النكاح ، وسأل محمد بن الحكم أحمد عن ذلك ؟ فقال : لا أدري ، أكانوا أسلموا أم لا ؟ .

قال : اعزل عنها ، إن شئت ، فإنه سيأتيها ما قَدِرَ لها ، قال : فلبث الرجل ، ثم أماء فقال :  
إن الجارية قد حملت ، قال : قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قَدِرَ لها .  
وأخرجه مسلم .

باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من إصابته أهله [ ٢٠٨٨ : ٢ ]

٢٠٨٨ - عن أبي نضرة قل : حدثني شيخ من مُصَاوَةِ قُل : « ثَبُوتُ أبا هريرة بالمدينة ،  
فلم أر رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أشدَّ تَشْمِيرًا ، ولا أقومَ على ضيفٍ منه ،  
فيينا أنا عنده يوماً ، وهو على سرير له ، معه كيس فيه حصى ، أو نوى ، وأسفل منه جارية  
له سَوْدَاءُ ، وهو يُسَبِّحُ بها ، حتى إذا أنفَذَ ما في الكيس ألقاه إليها ، فجمعته فأعادته في  
الكيس ، فدفعته إليه ، فقال : ألا أحدثك عنى وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال :  
قلت : بلى ، قال : بينا أنا أوعكُ في المسجد ، إذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى

وقال مالك : لا يعزل عن الحرة إلا بإذنها ، ولا يعزل عن الجارية إذا كانت زوجة إلا  
بإذن أهلها ، ويعزل عن أمته بغير إذن .

وفي الحديث دلالة على أنه إذا أقر بوطء أمته وادعى العزل فإن الولد لاحق به ، إلا  
أن يدعى الاستبراء . وهذا على قول من يرى الأمة فراشاً . وإليه ذهب الشافعى .

٢٠٨٨ - قوله « ثبوت أبا هريرة » معناه : جنته ضيفاً ، والثبوت : معناه الضيف ، وهذا كما  
تقول : تصيفته ، إذا ضيفته .

٢٠٨٨ - قال الشيخ ابن القيم : قوله في الحديث « وليصفق النساء » دليل على أن قوله في  
حديث سهل بن سعد المتفق عليه « التصفيق للنساء » أنه إذن وإباحة لهن في التصفيق في  
الصلاة عند نأبة تنوب ، لا أنه عيب وذم . قل الشافعى : حكم النساء التصفيق ، وكذا قاله  
أحمد . وذهب مالك إلى أن المرأة لا تهفق ، وأنها تسبح . واحتج له الباجى وغيره بقوله  
صلى الله عليه وسلم : « من نأبه شئ في صلاته فليسبح » قالوا : وهذا عام في الرجال والنساء ،  
قالوا : وقوله « التصفيق للنساء » هو على طريق التلميح والعيب لهن ، كما يقال : كفران العشيرة  
من فعل النساء .

دخل المسجد ، فقال : مَنْ أَحْسَ (١) الْفَتَى النَّوْصِيَّ ؟ ثلاث مرات ، فقال رجل :  
يا رسول الله ، هُوَ ذَا يُوعَكُ في جانب المسجد ، فأقبل يمشي ، حتى انتهى إلى ، فوضع يده  
على ، فقال لي معروفاً ، فهَضْتُ ، فانطلق يمشي ، حتى أتى مقامه الذي يصلي فيه ، فأقبل  
عليهم ، ومعه صَفَّانِ من رجال وصفَّ من نساء ، أو صَفَّانِ من نساء وصفَّ من رجال ،  
فقال : إِنَّ نَسَائِي الشَّيْطَانُ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِي فَلْيُسَبِّحِ الْقَوْمُ ، وَلْيُصَفِّقِ النِّسَاءُ ، قال : فصلَّى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يَنْسَ مِنْ صَلَاتِهِ شَيْئًا ، فقال : مَجَالِسُكُمْ ، مَجَالِسُكُمْ ،  
زاد موسى — وهو ابن إسماعيل ههنا — ثم حمد الله تعالى وأثنى عليه ، ثم قال : أما بعد ،  
ثم اتفقوا — : ثم أقبل على الرجال فقال : هل منكم الرجلُ إذا أتى أهله فأغلق عليه  
بابه ، وألقى عليه سِتْرَهُ ، واستتر بستر الله ؟ قالوا : نعم ، قال : ثم يجلس بعد ذلك فيقول :  
فعلت كذا ، فعلت كذا ؟ قال : فسكتوا ، قال : فأقبل على النساء فقال : هل منكن من  
تَحْدِثُ ؟ فسكتن ، فَجَعَلَتْ فِتْنَةً عَلَى إِحْدَى رَكْبَتَيْهَا ، وَتَطَاوَلَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
لِبَرَاهَا وَيَسْمَعُ كَلَامَهَا ، فقالت : يا رسول الله ، إِنْهُمْ لَيَتَحَدَّثُونَ ، وَإِنَّهُنَّ لَيَتَحَدَّثُنَّهُ ،  
فقال : هل تدرون ما مَثَلُ ذَلِكَ ؟ فقال : إِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مِثْلُ شَيْطَانَةٍ لَقِيتُ شَيْطَانًا فِي السِّكَّةِ .  
فَقَضَى مِنْهَا حَاجَتَهُ وَالنَّاسُ يُنْظَرُونَ إِلَيْهِ ، أَلَا إِنَّ طِيبَ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَلَمْ يَظْهَرْ لَوْنُهُ ،  
أَلَا إِنَّ طِيبَ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَلَمْ يَظْهَرْ رِيحُهُ . قال أبو داود : ومن ههنا حفظته عن  
مُؤَمِّلٍ وَمُوسَى ، « أَلَا لَا يُفْضِيَنَّ رَجُلٌ إِلَى رَجُلٍ ، وَلَا امْرَأَةٌ إِلَى امْرَأَةٍ ، إِلَّا إِلَى وَلَدٍ أَوْ  
وَالِدٍ ، وَذَكَرَ ثَلَاثَةَ ، فَنَسِيْتُهَا » .

---

وقوله « فليسبح القوم » يريد الرجال ، دون النساء . ومرسل اسم « القوم » في اللغة إنما  
ينطلق على الرجال ، دون النساء ، قال زهير :

---

وهذا باطل من ثلاثة أوجه :  
أحدها : أن في نفس الحديث تقسيم التنبيه بين الرجال والنساء ، وإنما ساقه في معرض  
التقسيم ، ويان اختصاص كل نوع بما يصلح له ، فالمرأة لما كان صوتها عورة منعت من التسبيح ،  
وجعل لها التصفيق ، والرجل لما خالفها في ذلك ، شرع له التسبيح .

وأخرجه الترمذى والنسائى مختصراً بقصة الطيب . وقال الترمذى : هذا حديث حسن ، إلا  
 أن الطفاوى لا نعرفه إلا فى هذا الحديث ، ولا يعرف اسمه . وقال أبو الفضل محمد بن طاهر :  
 والطفاوى مجهول . هذا آخر كلامه . وذكر أبو موسى الأصبهانى أنه مرسل ، وفيما قاله نظر ،  
 وإنما هى رواية مجهول . وقد سى الحاكم أبو عبد الله وغيره رواية المجهول منقطعة ، فيحتمل  
 أن يكون أبو موسى سلك طريقهم ، وخالفهم غيره فى ذلك . وقد أخرج مسلم فى صحيحه  
 من حديث أنى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشر الناس  
 عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضى إلى امرأته ، وتفضى إليه ، ثم ينشر سرها » . وسيجيء  
 فى كتاب الأدب ، إن شاء الله .

### آخر كتاب النكاح

---

وما أدرى وسوف إخال أدرى أقوم آل حِصْن أم نساء ؟

ويدل على ذلك قوله « وليصنف النساء » ، تقابل النساء ، فدل أنهن لم يدخلن فيهن .

---

الثانى : أن فى الصحيحين من حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء » ، فهذا التقسيم والتنويع صريح فى أن حكم كل نوع ماخذه  
 به . وخرجه مسلم بهذا اللفظ ، وقال فى آخره : « فى الصلاة » .

الثالث : أنه أمر به فى قوله « وليصنف النساء » ولو كان قوله « التصفيق للنساء » على  
 جهة الدم والعيب لم يأذن فيه . والله أعلم .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## أول كتاب الطلاق

[ تفريع أبواب الطلاق ]

باب فيمن خَبَّ امرأَةً على زوجها [ ٢ : ٢٢٠ ]

٢٠٨٩ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَبَّ امرأَةً على زوجها ، أو عَبْدًا عَلَى سَيِّدِهِ » .  
وأخرجه النسائي .

باب في المرأة تسأل زوجها طلاق امرأة له [ ٢ : ٢٢٠ ]

٢٠٩٠ - عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَسْأَلِ المرأة طلاقَ أختها ، لَتَسْتَفْرِغَ صَفْحَتَهَا وَلَتَنْكَحَ ، فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُورِلَ لَهَا » .  
وأخرجه البخاري والنسائي . وأخرجه مسلم من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة  
وأخرجه الترمذي والنسائي من حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة .

باب في كراهية الطلاق [ ٢ : ٢٢٠ ]

٢٠٩١ - عن محارب - وهو ابن دثار - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« مَا أَحَلَّ اللَّهُ شَيْئًا أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ » .  
هذا مرسل .

٢٠٩٠ - قال الشيخ : قوله « لَتَسْتَفْرِغَ صَفْحَتَهَا » مَثَلٌ ، يريد بذلك الاستئثار عليها محظها ، فتكون كمن أفرغ صفحة غيره ، فكفأ ما في إنائه ، فقلبه في إناء نفسه .

٢٠٩١ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد روى الدارقطني من حديث معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم : « مَا أَحَلَّ اللَّهُ شَيْئًا أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ » ، وفيه حميد بن مالك ، وهو

٢٠٩٢ - وعن محارب بن دثار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أُنْقَضُ الحلال إلى الله عز وجل الطَّلَاقُ » .

وأخرجه ابن ماجه . والمشهور فيه المرسل . وهو غريب . وقال البيهقي : وفي رواية ابن أبي شيبة — يعنى محمد بن عثمان — عن عبد الله بن عمر موصولاً ، ولا أراه يحفظه

### باب في طلاق السنة [ ٢ : ٢٢١ ]

٢٠٩٣ - عن نافع عن عبد الله بن عمر : « أنه طَلَّقَ امرأته وهي حائض ، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمرُ بن الخطاب رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال

٢٠٩٢ - قال الشيخ : المشهور في هذا عن محارب بن دثار مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ليس فيه ابن عمر .

ومعنى الكراهة فيه منصرف إلى السبب الجالب للطلاق ، وهو سوء العشرة ، وفلة الموافقة ، لا إلى نفس الطلاق ، فقد أباح الله الطلاق ، وثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه طلق بعض نسائه ثم راجعها » ، وكانت لابن عمر امرأة يحبها ، وكان عمر رضى الله عنه يكره صحبتة إياها ، فشكاه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا به وقال : « يا عبد الله طلق امرأتك ، فطلقها » ، وهو لا يأمر بأمر يكرهه الله .

٢٠٩٣ - قال الشيخ : قوله « فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء » فيه بيان أن الأقراء التي تعتمد بها هي الأطهار ، دون الحيض ، وذلك أن قوله « فتلك » إشارة إلى مادل عليه الكلام المتقدم ، وقد تقدم ذكر الحيض قبل ذلك ، فلم يعلق الحكم عليه ، ثم أتبعه ذكر الطهر ، وقال عند ذلك : « فتلك العدة التي أمر الله » ، فلم أنه وقت العدة وزمانه

ومعنى الكلام في قوله « لها » معنى « في » يريد أنهاء العدة التي يطلق فيها النساء ، كما يقول القائل : كتبت لخمس خلون من الشهر ، أى وقت خلا فيه من الشهر خمس ليال .

ضعيف . وفي مسند البزار من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تطلق النساء إلا من رية ، إن الله لا يحب التواقين ولا التواقات » .



رسول الله صلى الله عليه وسلم : مُرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا ، ثُمَّ لْيَمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ ، ثُمَّ تَحِيضُ ،

وإذا كان وقت الطلاق الطهر ثبت أنه محل العدة ، وهو معنى قوله ( ٦٥ : ١ فطلقوهن لعدتهن ) أى فى وقت فى عدتهن ، وبيان ذلك قوله ( وأحصوا العدة ) ، فلم أن العدة التى أمر أن يطلق لها هى التى تحيضها .

ومما يؤكد ذلك قوله « ثم إن شاء أمسك بعد ذلك ، وإن شاء طلق » ، فدل أن الطهر هو المعتد به فى الأقراء ، ولولا أنه كذلك لأمره بأن يمهل حتى يكون آخر وقت الطهر ، وتشارف الحيض ، فيقول له حينئذ : طلق ، لأنه إنما نهى عن الطلاق فى الحيض ، لئلا يطول عليها العدة . فلم يكن ليحوزه فى هذا وذلك المعنى بعينه موجود .

وفى الحديث دليل على أن الطلاق فى الحيض بدعة ، وأن من طلق فى الحيض ، وكانت المرأة مدخولاً بها ، وقد بقى من طلاقها شيء ، فإن عليه أن يراجعها .

وفى قوله « وإن شاء طلق قبل أن يمس » دليل على أن من طلق امرأته فى طهر كان أصابها فيه ، فإن عليه مراجعتها ، لأن كل واحد منهما مطلق لغير السنة ، وإذا اجتمعا فى هذه العلة وجب أن يجتمعا فى وجوب حكم الرجعة . وهذا على معنى وجوب استعمال حكم السنة فيه .

وقال مالك بن أنس : يلزمه لزوماً ، لا يسعه غير ذلك .

وفيه دليل على أن طلاق البدعة يقع ، كوقوعه للسنة ، إذ لو لم يكن واقعاً لم يكن لمراجعتها إياها معنى .

وقالت الخوارج والروافض : إذا طلق فى وقت الحيض لم تطلق .

وفيه دلالة على أنه لا يحتاج فى مراجعتها إلى إذن الولي ، أو رضا المرأة ، لأنه أمره بمراجعتها ، وأطلق فعلها له من غير شرط قرنه به .

وفيه مستدل لمن ذهب إلى أن السنة أن لا يطلق أكثر من واحدة ، فإن جمع بين التطليقتين أو الثلاث فهو بدعة ، وهو قول مالك وأصحاب الرأى .

ووجه الاستدلال منه أنه لما أمره أن لا يطلق فى الطهر الذى يلى الحيض . علم أنه ليس له أن يطلقها بعد الطلقة الأولى ، حتى يستبرئها بحيضة ، فيخرج من هذا أن ليس للرجل إيقاع تطليقتين فى قرء واحد .

ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فذلك المدة التي أمر الله سبحانه أن تطلق لها النساء .

٢٠٩٤ - وفي رواية : « أن ابن عمر طلق امرأة له وهي حائض تطليقة ، فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : « مره فليراجعها ، ثم ليطلقها إذا طهرت ، أو وهي حامل » .

وقال الشافعي : السنة إنما هي في الوقت دون العدد ، وله أن يطلقها واحدة وثلثين وثلاثاً .

وتأول أصحابه الخبر على أنه إنما منعه من طلاقها في ذلك الطهر ، لثلاث تطول عليها العدة ، لأن المراجعة لم تكن تنفعها حينئذ ، فإذا كان كذلك كان يجب عليه أن يجامعها في الطهر ، ليتحقق معنى المراجعة ، وإذا جامعها لم يكن له أن يطلق ، لأن الطلاق السني هو الذي يقع في طهر لم يجامع فيه . على أن أكثر الروايات أنه قال : « مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ، ثم إن شاء أمسك ، وإن شاء طلق » ، هكذا رواية يونس بن جبير عن ابن عمر ، وكذلك رواية أنس بن سيرين ، وزيد بن أسلم ، وأبو وائل ، وكذلك رواه سالم عن ابن عمر من طريق محمد بن عبد الرحمن عن سالم ، وإنما روى هذه الزيادة نافع عنه ، وقدرى أيضاً عن سالم من طريق الزهري .

وقد زعم بعض أهل العلم أن من قال لزوجته وهي حائض : إذا طهرت فأنت طالق ، فإنه غير مطلق للسنة ، واستدل بقوله « ثم إن شاء أمسك ، وإن شاء طلق » قال : فالمطلق للسنة هو الذي يكون مخيراً في وقت طلاقه بين إيقاع الطلاق وتركه ، ومن سبق منه هذا القول في وقت الحيض زائل عنه الخيار في وقت الطهر .

٢٠٩٥ - قال الشيخ : في هذا بيان أنه إذ طلقها وهي حامل ، فهو مطلق للسنة ، ويطلقها أي وقت شاء في الحمل . وهو قول عامة العلماء ، إلا أن أصحاب الرأي اختلفوا فيها : فقال أبو حنيفة وأبو يوسف : يجعل بين وقوع التطليقتين شهراً ، حتى يستوفي الطلقات الثلاث . وقال محمد بن الحسن وزفر : لا يوقع عليها وهي حامل أكثر من تطليقة واحدة ، ويتركها حتى تضع حملها ، ثم يوقع سائر التطليقات .

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

٢٠٩٥ - وعن سالم بن عبد الله عن أبيه : « أنه طلق امرأته وهي حائض ، فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتعَيَّظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : مُرّه فليُراجِعها ، ثم ليُمسِكها حتى تطهر ، ثم تحيض فتطهر ، ثم إن شاء طلقها طاهراً قبل أن يمس ، فذلك الطلاق للعدّة ، كما أمر الله تعالى » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائي

٢٠٩٦ - وعن يونس بن جُبَيْر : « أنه سأل ابن عمر فقال : كم طلقت امرأتك ؟ فقال : واحدة » .

٢٠٩٧ وعنه قال : « سألت عبد الله بن عمر قال : قلت : رَجُلٌ طَلَّقَ امرأته وهي حائض ؟ قال : تعرف عبد الله بن عمر ؟ قلت : نعم ، قال : فإن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فأتى عمرُ النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ؟ فقال : مُرّه فليُراجِعها ، ثم يطلقها في قُبُلِ عدتها ، قال : قلت : فيعتدُّ بها ؟ قال : فنه ؟ ! أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ ؟ ! » .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائي وابن ماجه .

٢٠٩٨ - وعن أبي الزبير : « أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل ابن عمر ،

٢٠٩٧ - قال الشيخ : فيه بيان أن الطلاق في الحيض واقع ، ولولا أنه قد وقع لم يكن لأمره بالمراجعة معنى .

وفى قوله « أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ » حذف وإضمار ، كأنه يقول : أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ ، أسقط عنه الطلاق حقه ، أو يبطله عجزه ؟

وفى قوله « ثم ليطلقها في قبل عدتها » بيان أنها تستقبل عدتها ، وتنشئها من لدن وقت وقوع الطلاق ، وهي حال الطهر .

٢٠٩٨ - قال الشيخ : حديث يونس بن جبير أثبت من هذا ، وقال أبو داود : جاءت الأحاديث

٢٠٩٨ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد أخرج مسلم في صحيحه حديث أبي الزبير هذا بحرفه ،

وأبو الزبير يسمع ، قال : كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً ؟ قال : طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض ، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر رسول الله

كلها بخلاف ما رواه أبو الزبير ، وقال أهل الحديث : لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا . وقد يحتمل أن يكون معناه أنه لم يره شيئاً ، إما يحرم معه المراجعة ولا تحمل له

إلا أنه لم يقل « ولم يرها شيئاً » بل قال : « فردها » ، وقال : « إذا طهرت » إلى آخره . وقد دل حديث ابن عمر هذا على أمور :

منها : تحريم الطلاق في الحيض .

ومنها : أنه حجة لمن قال بوقوعه ، قالوا : لأن الرجعة إنما تكون بعد الطلاق ، ونازعهم في ذلك آخرون .

وقالوا : لا معنى لوقوع الطلاق ، والأمر بالمراجعة ، فإنه لو لم يعد الطلاق لم يكن لأمره بالمراجعة معنى ، بل أمره بارتجاعها ، وهو ردها إلى حالها الأولى قبل تطليقها ، دليل على أن الطلاق لم يقع .

قالوا : وقد صرح بهذا في حديث أبي الزبير المذكور آنفاً .

قالوا : وأبو الزبير ثقة في نفسه صدوق حافظ ، إنما تسكّم في بعض ما رواه عن جابر معنعناً لم يصرح بسامعه منه ، وقد صرح في هذا الحديث بسامعه من ابن عمر ، فلا وجه لرده . قالوا : ولا يناقض حديثه ما تقدم من قول ابن عمر فيه : « أ رأيت إن عجز واستحسق » وقوله « غسبت من طلاقها » ، لأنه ليس في ذلك لفظ مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقوله « ولم يرها شيئاً » مرفوع صريح في عدم الوقوع .

قالوا : وهذا مقتضى قواعد الشريعة . فإن الطلاق لما كان منقصباً إلى حلال وحرام ، كان قياس قواعد الشرع أن حرامه باطل غير معتد به ، كالنكاح وسائر العقود التي تنقسم إلى حلال وحرام ، ولا يرد على ذلك الظاهر ، فإنه لا يكون قط إلا حراماً ، لأنه منكر من القول وزور ، فلو قيل لا يصح ، لم يكن للظاهر حكم أصلاً .

قالوا : وكذا أن قواعد الشريعة أن النهي يقتضي التحريم ، فكذلك يقتضي الفساد ، وليس معنا ما يستدل به على فساد العقد إلا النهي عنه .

قالوا : ولأن هذا طلاق منع منه صاحب الشرع ، وحجر على العبد في اتباعه ، فكما أفاد منه وحجره عدم جواز الإيقاع أفاد عدم نفوذه ، وإلا لم يكن للحجر فائدة ، وإنما فائدة الحجر عدم صحة ما حجر على المكلف فيه .

صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ؟ قال عبد الله : فردّها عليّ ، ولم يرها شيئاً ، وقال : إذا طهرت فليطلق أو ليمنسك ، قال ابن عمر : وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم : ( ٦٥ : ١ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن ) في قبْلِ عِدَّتِهِنَّ . وأخرجه النسائي .

وقال أبو داود : الأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير .

وقال الإمام الشافعي : ونافع أثبت عن ابن عمر من أبي الزبير . والأثبت من الحديثين أولى أن يقال به ، إذا خالقه . وقال أبو سليمان الخطابي : حديث يونس بن جبير أثبت من هذا . وقال أهل الحديث : لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا . وقال أبو عمر النعمري : ولم يقله عنه أحد غير أبي الزبير . وقد رواه عنه جماعة جُلَّة ، فلم يقل ذلك واحد منهم . وأبو الزبير ليس بحجة فيما خالقه فيه مثله ، فكيف بخلاف من هو أثبت منه ؟ وقد يحتمل أن يكون معناه أنه لم يره شيئاً باتاً يحرم معه المراجعة ، ولا تحل له إلا بعد زوج ، أو لم يره شيئاً جائزاً في السنة قاضياً في حكم الاختيار ، وإن كان لازماً له على سبيل الكراهة ، والله أعلم .

إلا بعد زوج ، أو لم يره شيئاً جائزاً في السنة ماضياً في حكم الاختيار ، وإن كان لازماً له على سبيل الكراهة . والله أعلم .

قالوا : ولأن الزوج لو أذن له رجل بطريق الوكالة أن يطلق امرأته طلاقاً معيناً ، فطلق غير ما أذن له فيه ، لم ينفذ ، لعدم إذنه . والله سبحانه إنما أذن للعبد في الطلاق المباح ، ولم يأذن له في المحرم ، فكيف تصححون ما لم يأذن به ، وتوقعونه ، وتجعلونه من صحيح أحكام الشرع ؟ ! قالوا : ولأنه لو كان الطلاق نافذاً في الحيض لكان الأمر بالمراجعة والتطبيق بعده تكثريراً من الطلاق البغيض إلى الله ، وتقليلاً لما بقي من عدده الذي يتمكن من المراجعة معه . ومعلوم أنه لاصلاحه في ذلك .

قالوا : وإن مفسدة الطلاق الواقع في الحيض ، لو كان واقعاً ، لا يرتفع بالرجعة والطلاق بعدها ، بل إنما يرتفع بالرجعة المستمرة التي تلم شعث النكاح ، وترقع خرقه . فأما رجعة يعقبها طلاق ، فلا تزيل مفسدة الطلاق الأول ، لو كان واقعاً .

قالوا : وأيضاً فما حرمة الله سبحانه من العقود ، فهو مطلوب الإعدام بكل طريق ، حتى يجعل وجوده كعدمه في حكم الشرع ، ولهذا كان ممنوعاً من فعله ، باطلاً في حكم الشرع ، والباطل شرعاً كالعدم . ومعلوم أن هذا هو مقصود الشارع مما حرمه ونهى عنه ، فالحكم بطلان ما حرمه ومنع منه أدنى إلى تحصيل هذا المطلوب وأقرب ، بخلاف ما إذا صحح ، فإنه يثبت له حكم الوجود .

قالوا : ولأنه إذا صحح استوى هو والحلال في الحكم الشرعى ، وهو الصحة . وإنما يفرقان في موجب ذلك من الإثم والتم . ومعلوم أن الحلال المأذون فيه لا يساوي المحرم للمنع منه البتة .

قالوا : وأيضاً فإنما حرم كلاً ينفذ ولا يصح ، فإذا نفذ وصح ، وترتب عليه حكم الصحيح ، كان ذلك عائداً على مقتضى النعى بالابطال .

قالوا : وأيضاً فالشارع إنما حرمه ونهى عنه لأجل الفسدة التي تنشأ من وقوعه ، فإن مانهى عنه الشرع وحرمه لا يكون قط إلا مشتملاً على مفسدة خالصة أو راجعة ، فهي عنه قصداً لإعدام تلك الفسدة . فلو حكم بصحته ونفوذه لكان ذلك تحصيلاً للفسدة التي قصد الشارع إعدامها ، وإثباتاً لها .

قالوا : وأيضاً فالعقد الصحيح هو الذي يترتب عليه أثره ، ويحصل منه مقصوده . وهذا إنما يكون في العقود التي أذن فيها الشارع ، وجعلها أسباباً لترتب آثارها عليها ، فما لم يأذن فيه ولم يشرعه كيف يكون سبباً لترتب آثاره عليه ، ويجعل كالشروع المأذون فيه ؟

قالوا : وأيضاً فالشارع إنما جعل للسبب مباشرة الأسباب فقط ، وأما أحكامها المترتبة عليها فليست إلى المكلف ، وإنما هي إلى الشارع ، فهو قد نصب الأسباب وجعلها مقتضيات لأحكامها ، وجعل السبب مقدوراً للبعد ، فإذا باشره رتب عليه الشارع أحكامه . فإذا كان السبب محرماً كان ممنوعاً منه ، ولم ينصبه الشارع مقتضياً لآثار السبب المأذون فيه ، والحكم ليس إلى المكلف ، حتى يكون إيقاعه إليه ، والسبب الذي إليه غير مأذون فيه ، ولا ينصب الشارع لترتب الآثار عليه ، فترتيبها عليه إنما هو بالقياس على السبب المباح المأذون فيه ! وهو قياس في غاية الفساد ، إذ هو قياس أحد التقيضين على الآخر في التسوية بينهما في الحكم ! ولا يخفى فساد .

قالوا : وأيضاً فصحة العقد هو عبارة عن ترتب أثره للتقصود للسبب عليه ، وهذا الترتب نعمة من الشارع ، أنعم بها على العبد ، وجعل له طريقاً إلى حصولها مباشرة الأسباب التي أذن له فيها ، فإذا كان السبب محرماً منها كانت مباشرته معصية ، فكيف تكون المعصية سبباً لترتب النعمة التي قصد المكلف حصولها ؟ !

قالوا : وقد علل من أوقع الطلاق ، وأوجب الرجعة ، بإيجاب الرجعة بهذه العلة بعينها وقالوا : أوجبنا عليه الرجعة معاملة له بنقيض قصده ، فانه ارتكب أمراً محرماً ، يقصد به الخلاص من الزوجة ، فعمول بنقيض قصده ، فأمر برجعته .

قالوا : فما جعلتموه أتم علة لإيجاب الرجعة ، فهو بعينه علة لعدم وقوع الطلاق الذي قصده المكلف بارتكابه ما حرم الله عليه . ولا ريب أن دفع وقوع الطلاق أسهل من دفعه بالرجعة ، فإذا اقتضت هذه العلة دفع أثر الطلاق بالرجعة ، فلأن تقتضى دفع وقوعه أولى وأحرى .

قالوا : وأيضاً فله تعالى في الطلاق مباح حكمان : أحدهما : إباحته والإذن فيه ، والثاني : جعله سبباً للتخلص من الزوجة . فإذا لم يكن الطلاق مأذوناً فيه انتهى الحكم الأول ، وهو الإباحة ، فما الموجب لبقاء الحكم الثاني ، وقد ارتفع سببه ؟ ومعلوم أن بقاء الحكم بدون سببه ممتنع ، ولا تصح دعوى أن الطلاق المحرم سبب ، لما تقدم .

قالوا : وأيضاً فليس في لفظ الشارع « يصح كذا ولا يصح » ، وإنما يستفاد ذلك من إطلاقه ومنعه ، فما أطلقه وأباحه فباشره للمكلف حكم بصحته ، بمعنى أنه وافق أمر الشارع . فصح ، وما لم يأذن فيه ولم يطلقه فباشره للمكلف حكم بعدم صحته ، بمعنى أنه خالف أمر الشارع وحكمه . وليس معنا ما يستدل به على الصحة والفساد إلا موافقة الأمر والإذن ، وعدم موافقتهما . فإذا حكمت بالصحة مع مخالفة أمر الشارع وإباحته ، لم يبق طريق إلى معرفة الصحيح من الفاسد ، إذ لم يأت من الشرع إخبار بأن هذا صحيح وهذا فاسد غير الإباحة والتجريم ، فإذا جوزتم ثبوت الصحة مع التجريم ، فبأي شيء تستدلون بعد ذلك على فساد العقد وبطلانه ؟

قالوا : وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وفي لفظ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ، والرد فعل بمعنى المفعول ، أي فهو مردود ، وعبر عن المفعول بالمصدر مبالغة ، حتى كأنه نفس الرد ، وهذا تصریح بإبطال كل عمل على خلاف أمره ورده ، وعدم اعتباره في حكمه القبول ، ومعلوم أن الردود هو الباطل بعينه ، بل كونه رداً أبلغ من كونه باطلاً ، إذ الباطل قد يقال لما لا نفع فيه أو لما منفعتة قليلة جداً ، وقد يقال لما ينتفع به ثم يبطل نفعه ، وأما الردود فهو الذي لم يجعله شيئاً ولم يترتب عليه مقصوده أصلاً .

قالوا : فالملطوق في الحيز قد طلق طلاقاً ليس عليه أمر الشارع ، فيكون مردوداً ، فلو صح وزم لكان مقبولاً منه ، وهو خلاف النص .

قالوا : وأيضاً فالشارع أباح للمكلف من الطلاق قدر ما معلوماً في زمن مخصوص ، ولم يملكه أن يتعدى القدر الذي حد له ، ولا الزمن الذي عين له ، فإذا تعدى ما حد له من العدد

كان لغوياً باطلاً ، فكذلك إذا تعدى ما حد له من الزمان يكون لغوياً باطلاً ، فكيف يكون عدوانه في الوقت صحيحاً معتبراً لازماً ، وعدوانه في العدد لغوياً باطلاً ؟

قالوا : وهذا كما أن الشارع حد له عدداً من النساء معيناً في وقت معين ، فلو تعدى ما حد له من العدد كان لغوياً وبطلاً . وكذلك لو تعدى ما حد له من الوقت ، بأن ينكحها قبل انقضاء العدة مثلاً ، أو في وقت الإحرام ، فإنه يكون لغوياً باطلاً . فقد شمل البطلان نوعي التعدى عدداً أو وقتاً .

قالوا : وأيضاً فالصحة إما أن تفسر بموافقة أمر الشارع ، وإما أن تفسر بترتب أثر الفعل عليه ، فإن فسرت بالأول لم يكن تصحيح هذا الطلاق ممكناً ، وإن فسرت بالثاني وجب أيضاً أن لا يكون العقد المحرم صحيحاً ، لأن ترتب الثمرة على العقد إنما هو يجعل الشارع العقد كذلك ، ومعلوم أنه لم يعتبر العقد المحرم ، ولم يجعله مشعراً لمقصوده ، كما مر تقريره .

قالوا : وأيضاً فوصف العقد المحرم بالصحة ، مع كونه منشأً للفسدة ومشتبهاً على الوصف للقتضي لتحريمه وفساده ، جمع بين النقيضين . فإن الصحة إنما تنشأ عن المصلحة ، والعقد المحرم لامصلحة فيه ، بل هو منشأ لمفسدة خالصة أو راجحة . فكيف تنشأ الصحة من شيء هو منشأ للفسدة .

قالوا : وأيضاً فوصف العقد المحرم بالصحة إما أن يعلم بنص من الشارع ، أو من قياسه ، أو من توارده عرفه في محال حكمه بالصحة ، أو من إجماع الأمة . ولا يمكن إثبات شيء من ذلك في محل النزاع ، بل نصوص الشرع تقتضي رده وبطلانه ، كما تقدم ، وكذلك قياس الشريعة كما ذكرناه ، وكذلك استقراء موارد عرف الشرع في مجال الحكم بالصحة ، إنما يقتضي البطلان في العقد المحرم لا الصحة ، وكذلك الإجماع ، فإن الأمة لم تجمع قط ، والله الحمد ، على صحة شيء حرمه الله ورسوله ، لا في هذه المسئلة ولا في غيرها ، فالحكم بالصحة فيها إلى أي دليل يستند ؟

قالوا : وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم : « مره فليراجعها » فهذا حجة لنا على عدم الوقوع ، لأنه لماطلقها ، والرجل من عادته إذا طلق امرأته أن يخرجها عنه ، أمره بأن يراجعها ويمسكها ، فإن هذا الطلاق الذي أوقعه ليس بمعتبر شرعاً ، ولا تخرج المرأة عن الزوجية بسببه ، فهو كقوله صلى الله عليه وسلم أبشر بن سعد في قصة نخله ابنه النعمان غلاماً « رده » ، ولا يدل أمره بإياه برده على أن الولد قد ملك الغلام ، وأن الرد إنما يكون بعد الملك ، فكذلك أمره برد المرأة ورجعتها لا يدل على أنه لا يكون إلا بعد نفوذ الطلاق ، بل لما ظن ابن عمر جواز هذا الطلاق فأقدم عليه قاصداً لوقوعه ، رد إليه النبي صلى الله عليه وسلم امرأته ، وأمره أن يردّها ، ورد الشيء إلى ملك من أخرجه لا يستلزم خروجه عن ملكه شرعاً ، كما ترد



العين المنصوبة إلى مالسها ، ويقال للغاصب : ردها إليه ، ولا يدل ذلك على زوال ملك صاحبها عنها ، وكذلك إذا قيل : رد على فلان ضالته ، ولما باع علي أحد الغلامين الأخوين قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « رده ، رده » وهذا أمر بالرد حقيقة .

قالوا : فقد وفينا اللفظ حقيقته التي وضع لها .

قالوا : وأيضاً فقد صرح ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها عليه ولم يرها شيئاً » وتعلقكم على أبي الزبير بما لا متعلق فيه ، فإن أبا الزبير إنما يخاف من تدليسه . وقد صرح هنا بالمعاصاة كما تقدم ، فدل على أن الأمر بمراجعتها لا يستلزم نفوذ الطلاق .

قالوا : والذي يدل عليه أن ابن عمر قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض : « لا يعتد بذلك » ، ذكره الإشبيلي في الأحكام من طريق محمد بن عبد السلام الحشني قال : حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ، في الرجل يطلق امرأته وهي حائض ، قال ابن عمر : « لا يعتد بذلك » ، وذكره ابن حزم في كتاب المحلى بإسناده من طريق الحشني . وهذا إسناد صحيح .

قالوا : وقد روى الدارقطني في سننه بإسناد شيعي عن أبي الزبير قال : « سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً ، وهي حائض ؟ فقال لي : أتعرف عبد الله بن عمر ؟ قلت : نعم ، قال : طلق امرأتى ثلاثاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السنة » ، قال الدارقطني : كلهم شيعة ، ولم يزد على هذا . ولكن هذا الحديث باطل قطعاً ، ولا يحتاج به ، وإنما ذكرناه للتعريف بحاله ، ولو كان إسناده ثقات لكان غلطاً ، فإن المعروف من رواية الأئمة عن ابن عمر أنه إنما طلق تطليقة واحدة ، كما رواه مسلم في الصحيح من حديث يونس بن جبير ، ولكن لو حاكمتنا منازعينا إلى ما يقرون به من أن رواية أهل البدع مقبولة ، فكيف في الصحيح من رواية الشيعة الغلاة ، والقدرية ، والخوارج والمرجئة ، وغيرهم ، لم يتمكنوا من الطعن في هذا الحديث بأن رواه شيعة ، إذ مجرد كونهم شيعة لا يوجب رد حديثهم .

وبعد ففي معارضته بحديث يونس بن جبير « أنه طلقها تطليقة » كلام ليس هذا موضعه ، فن من جعل الثلاث واحدة قال هي ثلاث في اللفظ ، وهي واحدة في الحكم ، على ما في حديث أبي الصهباء عن ابن عباس . والله أعلم .

قالوا : وأما قولكم إن نافعاً أثبت في ابن عمر وأولى به من أبي الزبير وأخص ، فروايته أولى أن نأخذ بها ، فهذا إنما يحتاج إليه عند التعارض ، فكيف ولا تعارض بينهما ؟ فإن رواية أبي الزبير صريحة في أنها لم تحسب عليه ، وأما نافع فرواياته ليس فيها شيء صريح قط ، أن النبي

صلى الله عليه وسلم حسبها عليه ، بل مرة قال «فه» أى فما يكون ؟ وهذا ليس بإخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حسبها ، ومرة قال «أرأيت إن عجز واستحمق ؟» وهذا رأى محض ، ومعناه أنه ركب خطه عجز ، واستحمق ، أى ركب أحقوة وجهالة ، فطلق في زمن لم يؤذن له في الطلاق فيه ، ومعلوم أنه لو كان عند ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم حسبها عليه لم يحتج أن يقول للسائل «أرأيت إن عجز واستحمق ؟» ، فإن هذا ليس بدليل على وقوع الطلاق ، فإن من عجز واستحمق يرد إلى العلم والسنة التى سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف يظن بابن عمر أنه يكتم نسا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاعتداد بتلك الطلقة ، ثم يحتج بقوله «أرأيت إن عجز واستحمق ؟» ، وقد سأله مرة رجل عن شيء فأجابته بالنص ، فقال السائل : أرأيت إن كان كذا وكذا ؟ قال : «اجعل أرأيت باليمن» ، ومرة قال «تحسب من طلاقها» ، وهذا قول نافع ، ليس قول ابن عمر ، كذلك جاء مصرحاً به في هذا الحديث في الصحيحين ، قال عبد الله لنافع «ما فعلت التغطية ؟ قال : واحدة ، اعتد بها» ، وفي بعض ألفاظه : «غسبت تغطية» ، وفي لفظ للبخارى عن سعيد بن جبير عن ابن عمر : «غسبت على بتغطية» ، ولكن هذه اللفظة انفرد بها سعيد بن جبير عنه ، وخالف نافع وأنس بن سيرين ويونس بن جبير وسائر الرواة عن ابن عمر ، فلم يذكروا «غسبت على» ، وانفراد ابن جبير بها ، كانفراد أبى الزبير بقوله «ولم يرها شيئاً» ، فإن تساقطت الروايتان لم يكن في سائر الألفاظ دليل على الوقوع ، وإن رجح إحداهما على الأخرى فرواية أبى الزبير صريحة في الرفع ، ورواية سعيد بن جبير غير صريحة في الرفع ، فإنه لم يذكر فاعل الحساب ، فلعل أباه رضي الله عنه حسبها عليه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم في الوقت الذى أئزم الناس فيه بالطلاق الثلاث ، وحسبه عليهم ، اجتهداً منه ، ومصلحة رآها للأمة ، لئلا يتابعوا في الطلاق المحرم ، فإذا علموا أنه يلزمهم وينفذ عليهم أمسكوا عنه ، وقد كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحتسب عليهم به ثلاثاً في لفظ واحد ، فلما رأى عمر الناس قد أكثروا منه رأى إلزامهم به ، والاحتساب عليهم به .

قالوا : وبهذا تأتلف الأحاديث الواردة في هذا الباب ، ويتبين وجهها ، ويحول عنها التناقض والاضطراب ، ويستغنى عن تكلف التأويلات المستكرهة لها ، ويتبين موافقتها لقواعد الشرع وأصوله .

قالوا : وهذا الظن بعمر رضي الله عنه أنه إذا احتسب على الناس بالطلاق الثلاث احتسب على ابنه بتطليقه التى طلقها في الحيض ، وكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يرها شيئاً مثل كون الطلاق الثلاث على عهده كان واحدة ، وإلزام عمر الناس بذلك ، كالإزام له بهذا ، وأداء اجتهد رضي الله عنه إلى أن ذلك كان تخفيفاً ورققاً بالأمة ، لعله إيقاعهم الطلاق وعدم متابعتهم فيه ،

فلما أكثروا منه وتناهبوا فيه ألزمهم بالتزموه ، وهذا كما أداه اجتهاده في الجلد في الحزب ثمانين ، وحلق الرأس فيه ، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما جلد فيه أربعين ، ولم يخلق فيه رأساً ، ولم يغرب ، فلما رأى الناس قد أكثروا منه واستهانوا بالأربعين ضاعفها عليهم ، وحلق ونقى . ولهذا نظائر كثيرة ستذكر في موضع آخر إن شاء الله .

قالوا : وتوهم من توهم أنا خالفنا الإجماع في هذه المسئلة غلط ، فإن الخلاف فيها أشهر من أن يحسد ، وأظهر من أن يستر . وإذا كانت المسئلة من موارد النزاع فالواجب فيها امتثال ما أمر الله به ورسوله ، من رد ما تنازع فيه العلماء إلى الله ورسوله ، وتحكيم الله ورسوله ، دون تحكيم أحد من الخلق ، قال تعالى ( ٤ : ٥٩ ) فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول . إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً . فهذه بعض كلمات المائتين من الوقوع . ولو استوفينا الكلام في المسئلة لاحتملت سفرأ كبيراً ، فلنقتصر على فوائد الحديث :

قال الموقعون : وفيه دليل على أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولى ورضا المرأة ، لأنه جعل ذلك إليه ، دون غيره ، ودلالة القرآن على هذا أظهر من هذه الدلالة . قال تعالى ( ٢ : ٢٢٨ ) وبعلتهن أحق بردهن في ذلك ( لجعل الأزواج أحق بالرجعة من المرأة والولى . واختلفوا في قوله « مره فليرجعها » : هل الأمر بالرجعة على الوجوب أو الاستحباب ؟ فقال الشافعى وأبو حنيفة والأوزاعى وابن أبى ليلى وسفيان الثورى وأحمد في إحدى الروايتين ، بل أشهرها عنه : الأمر بالرجعة استحباب . قال بعضهم : لأن ابتداء النكاح إذا لم يكن واجباً فاستدامته كذلك ، وقال مالك في الأشهر عنه ، وداود وأحمد في الرواية الأخرى : الرجعة واجبة للأمر بها ، ولأن الطلاق لما كان محرماً في هذا الزمن كان بقاء النكاح واستدامته فيه واجباً ، وبهذا يبطل قولهم إذا لم يجب ابتداء النكاح لم يجب استدامته ، فإن الاستدامة نهنا واجبة لأجل الوقت ، فإنه لا يجوز فيه الطلاق .

قالوا : ولأن الرجعة إمساك ، بدليل قوله ( ٢ : ٢٢٩ ) الطلاق مرثان فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان . فالامساك مراجعتها في العدة ، والتسريح تركها حتى تنقضي عدتها . وإذا كانت الرجعة إمساكاً ، فلا ريب في وجوب إمساكها في زمن الحيض ، وتحريم طلاقها ، فتكون واجبة .

ثم اختلف الوجوب للرجعة في علة ذلك : فقالت طائفة : إنما أمره برجعتها ليقع الطلاق الذى أراده في زمن الإباحة ، وهو الطهر الذى لم يمسه فيه ، فلو لم يرجعها لكان الطلاق الذى ترتبت عليه الأحكام هو الطلاق المحرم ، والشارع لا يرتب الأحكام على طلاق محرم ، فأمر برجعتها ، ليطلقها طلاقاً مباحاً ، يترتب عليه أحكام الطلاق .

وقالت طائفة : بل أمره برجعها عقوبة له على طلاقها في زمن الحيض ، فعاقبه بنقيض قصده ، وأمره بارتجاعها ، عكس مقصوده .

وقالت طائفة : بل العلة في ذلك أن تحريم الطلاق في زمن الحيض معلل بتطويل العدة فأمره برجعها ليزول المعنى الذي حرم الطلاق في الحيض لأجله .

وقال بعض الموجبين : إن أبي رجعتها أجبر عليها ، فإن امتنع ضرب وحبس ، فإن أصر حكم عليه برجعها وأشهد أنه قد ردها عليه ، فتكون امرأته ، يتوارثان ، ويلزمه جميع حقوقها ، حتى يفارقها فراقاً ثانياً ، قاله أصبغ وغيره من المالكية . ثم اختلفوا :

فقال مالك : يجبر على الرجعة ، وإن طهرت ، مادامت في العدة ، لأنه وقت للرجعة .

وقال أشهب : إذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت لم تجب رجعتها في هذه الحال ، وإن كانت في العدة ، لأنه لا يجب عليه إمساكها في هذه الحال لجواز طلاقها فيه ، فلا يجب عليه رجعتها فيه ، إذ لو وجبت الرجعة في هذا الوقت لحرم الطلاق فيه . وقوله صلى الله عليه وسلم « حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق » قال البيهقي : أكثر الروايات عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يراجعها حتى تطهر ، ثم إن شاء طلق وإن شاء أمسك » فإن كانت الرواية عن سالم ونافع وابن دينار في أمره « بأن يراجعها ، حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر » ، محفوفة ، فقد قال الشافعي : يحتمل أن يكون إنما أراد بذلك الاستبراء ، أن يستبرئها بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ، ثم حيض تام ، ليكون تطليقها وهي تعلم عدتها ، أبالحمل هي أم بالحيض ؟ أو ليكون تطليقها بعد علمه بالحمل ، وهو غير جاهل ماصنع ، أو يرغب فيمسك للحمل ، أو ليكون إن كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه حاملاً . آخر كلامه .

وأكثر الروايات في حديث ابن عمر مصرحة بأنه إنما أذن في طلاقها بعد أن تطهر من تلك الحيضة ، ثم تحيض ثم تطهر ، هكذا أخرجاه في الصحيحين من رواية نافع عنه ، ومن رواية ابنه سالم عنه . وفي لفظ متفق عليه : « ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض عنده حيضة أخرى ، ثم يمسكها حتى تطهر من حيضها » ، وفي لفظ آخر متفق عليه : « مرة فليراجعها حتى تحيض حيضة مستقبلة سوى حيضتها التي طلقها فيها » ، ففي تعدد الحيض والطهر ثلاثة ألفاظ محفوفة متفق عليها ، من رواية ابنه سالم ومولاه نافع وعبد الله بن دينار وغيرهم ، والذين زادوا قد حفظوا ما لم يحفظه هؤلاء . ولو قدر التعارض فالزائدون أكثر وأثبت في ابن عمر وأخص به ، فروايتهم أولى ، لأن نافعاً مولاه أعلم الناس بحديثه ، وسالم ابنه كذلك ، وعبد الله بن دينار من أثبت الناس فيه ، وأرواهم عنه ، فكيف يقدم اختصار أبي الزبير ، ويونس بن جبير على هؤلاء ؟ .

ومن العجب تعليل حديث أبي الزبير في ردها عليه من غير احتساب بالطلقة بمخالفة غيره له ، ثم تقدم روايته التي سكت فيها عن تعدد الحيض والظهر على رواية نافع وابن دينار وسلم ! فالصواب الذي لا يشك فيه أن هذه الرواية ثابتة محفوظة ، ولذلك أخرجها أصحاب الصحيحين .

واختلف في جواز طلاقها في الظهر المتعقب للحيضة التي طلق فيها على قولين : هما روايتان عن أحمد ومالك . أشهرها عند أصحاب مالك : المنع حتى تحيض حيضة مستقبلة سوى تلك الحيضة ، ثم تطهر ، كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم .

والثاني : يجوز طلاقها في الظهر المتعقب لتلك الحيضة وهو قول الشافعي وأبي حنيفة ؛ وأحمد في الرواية الأخرى . وجهه أن التحريم إنما كان لأجل الحيض ، فإذا طهرت زال موجب التحريم ، فجاز طلاقها في هذا الظهر كما يجوز في الظهر الذي بعده ، وكما يجوز أيضاً طلاقها فيه ، لو لم يتقدم طلاق في الحيض ، ولأن في بعض طرق حديث ابن عمر في الصحيح « ثم ليطلقها طاهراً ، أو حاملاً » وفي لفظ « ثم ليطلقها طاهراً من غير جماع في قبل عدتها » وفي لفظ « فإذا طهرت فليطلقها لظهرها ، قال : فراجعها ثم طلقها لظهرها » وفي حديث أبي الزبير وقال « إذا طهرت فليطلق أو ليمسك » وكل هذه الألفاظ في الصحيح .

وأما أصحاب القول الثاني فاحتجوا بما تقدم من أمره صلى الله عليه وسلم بإمسكها حتى تحيض ، ثم تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر . وقد تقدم .

قالوا : وحكمة ذلك من وجوه :

أحدها : أنه لو طلقها عقب تلك الحيضة كان قد راجعها ليطلقها . وهذا عكس مقصود الرجعة ، فإن الله سبحانه إنما شرع الرجعة لإمسك المرأة وإيوائها ، ولم شعث النكاح ، وقطع سبب الفرقه ، ولهذا سماه إمساكاً ، فأمره الشارع أن يمسكها في ذلك الظهر ، وأن لا يطلق فيه حتى تحيض حيضة أخرى ، ثم تطهر ، لتكون الرجعة للإمسك لا للطلاق .

قالوا : وقد أكد الشارع هذا المعنى ، حتى إنه أمر في بعض طرق هذا الحديث بأن يمسها في الظهر المتعقب لتلك الحيضة ، فإذا حاضت بعده وطهرت ، فإن شاء طلقها قبل أن يمسها ، فإنه قال « مره فليراجعها ، فإذا طهرت مسها ، حتى إذا طهرت أخرى ، فإن شاء طلقها ، وإن شاء أمسكها » ذكره ابن عبد البر ، وقال : الرجعة لا تسكاد تعلم صحتها إلا بالوطء ، لأنه المبتغى من النكاح ، ولا يحصل الوطء إلا في الظهر ، فإذا وطئها حرم طلاقها فيه ، حتى تحيض ، ثم تطهر ، فاعتبرنا مظنة الوطء وعمله ، ولم يجعله محلاً للطلاق .

الثاني : أن الطلاق حرم في الحيض لتطويل العدة عليها ، فلو طلقها عقب الرجعة من غير وطء لم تكن قد استفادت بالرجعة فائدة ، فإن تلك الحيضة التي طلق فيها لم تكن تحتسب عليها

من العدة ، وإنما تستقبل العدة من الطهر الذى يليها ، أو من الحيضة الأخرى ، على الاختلاف في الأقراء ، فإذا طلقها عقب تلك الحيضة كانت في معنى من طلقت ثم راجعها ، ولم يمسه حتى طلقها ، فإنها تبنى على عدتها في أحد القولين ، لأنها لم تنقطع بوطء ، فالمنى المقصود إعدامه من تطويل العدة موجود بينه هنا ، لم يزل بطلاقها عقب الحيضة ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع حكم الطلاق جملة بالوطء ، فاعتبر الطهر الذى هو موضع الوطء ، فإذا وطئ حرم طلاقها ، حتى تحيض ، ثم تطهر .

ومنها : أنها ربما كانت حاملا ، وهو لا يشعر ، فإن الحامل قد ترى الدم بلا ريب ، وهل حكمه حكم الحيض ، أو دم فساد ؟ على الخلاف فيه ؛ فأراد الشارع أن يستبرئها بعد تلك الحيضة بطهر تام ، ثم يحيض تام ، فيثبت تعلم هل هي حامل أو حائل ؟ فانه ربما يمسه إذا علم أنها حامل منه ، وربما تكف هي عن الرغبة في الطلاق إذا علمت أنها حامل ، وربما يزول الشر الموجب للطلاق بظهور الحمل ، فأراد الشارع تحقيق علمها بذلك ، نظراً للزوجين ، ومراعاة لمصلحتهما ، وحسباً لباب الندم . وهذا من أحسن محاسن الشريعة .

وقيل : الحكمة فيه أنه عاقبه بأمره بتأخير الطلاق جزاء له على ما فعله من إيقاعه على الوجه المحرم .

ورد هذا بأن ابن عمر لم يكن يعلم التحريم ،

وأجيب عنه بأن هذا حكم شامل له ولغيره من الأمة ، وكونه رضى الله عنه لم يكن عالماً بالتحريم يفيد نفي الإثم ، لعدم ترتب هذه المصلحة على الطلاق المحرم في نفسه .

وقيل : حكته أن الطهر الذى بعد تلك الحيضة هو من حريم تلك الحيضة ، فعما كالقرء الواحد ، فلو شرع الطلاق فيه لصار كموقع طلقتين في قرء واحد ، وليس هذا بطلاق السنة .

وقيل : حكته أنه نهى عن الطلاق في الطهر ، ليطول مقامه معها ، ولعله تدعوه نفسه إلى وطئها ، وذهاب ما في نفسه من الكراهة لها ، فيكون ذلك حرصاً على ارتفاع الطلاق البغيض إلى الله ، المحبوب إلى الشيطان ، وحضاً على بقاء النكاح ، ودوام المودة والرحمة . والله أعلم .

وقوله صلى الله عليه وسلم « ثم ليطلقها طاهراً » وفي اللفظ الآخر « فإذا طهرت فليطلقها إن شاء » ، هل المراد به انقطاع الدم ، أو التطهر بالفسل ، أو ما يقوم مقامه من التيمم ؟ على قولين ، هما روايتان عن أحمد :

إحداها : أنه انقطاع الدم ، وهو قول الشافعى .

والثانية : أنه الاعتسال ، وقال أبو حنيفة : إن طهرت لأكثر الحيض حل طلاقها بانقطاع الدم ، وإن طهرت لدون أكثره لم يحل طلاقها حتى تصير في حكم الطاهرات بأحد ثلاثة أشياء ،

إما أن تغتسل ، وإما أن تقيم عند العجز وتصلى ، وإما أن يخرج عنها وقت صلاة ، لأنه متى وجد أحد هذه الأشياء حكنا بانقطاع حيضها .

وسر المسألة أن الأحكام للترتبة على الحيض نوعان : منها ما يزول بنفس انقطاعه ، كصحة الغسل والصوم ، ووجوب الصلاة في ذمتها .

ومنها ما لا يزول إلا بالغسل ، كحل الوطء وصحة الصلاة ، وجواز البث في المسجد ، وصحة الطواف ، وقراءة القرآن على أحد الأقوال ، فهل يقال الطلاق من النوع الأول ، أو من الثاني ؟

ولمن رجح إباحته قبل الغسل أن يقول : الحائض إذا انقطع دمها صارت كالجنب ، يحرم عليها ما يحرم عليه ، ويصح منها ما يصح منه ، ومعلوم أن المرأة الجنب لا يحرم طلاقها .

ولمن رجح الثاني أن يجب عن هذا بأنها لو كانت كالجنب لحل وطؤها ، ويحتج بما رواه النسائي في سننه من حديث المعتمر بن سليمان قال : سمعت عبيد الله عن نافع عن عبد الله : « أنه طلق امرأته وهي حائض تطليقة ، فانطلق عمر فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مر عبد الله فليراجعها ، فإذا اغتسلت من حيضتها الأخرى فلا يمسه حتى يطلقها ، فإن شاء أن يمسه فليمسكها . فإنها العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » . وهذا على شرط الصحيحين ، وهو مفسر لقوله « فإذا طهرت » فيجب حمله عليه .

وتمام هذه المسألة : أن العدة هل تنقضي بنفس انقطاع الدم وتنقطع الرجعة ، أم لا تنقطع إلا بالغسل ؟ وفيه خلاف بين السلف والخلف ، يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى .

وقوله صلى الله عليه وسلم « ثم ليطلقها طاهراً قبل أن يمسه » ، دليل على أن طلاقها في الطهر الذي مس فيه ممنوع منه ، وهو طلاق بدعة ، وهذا متفق عليه . فلو طلق فيه ، قالوا : لم يجب عليه رجعتها ، قال ابن عبد البر : أجمعوا على أن الرجعة لا تجب في هذه الصورة ، وليس هذا الإجماع ثابتاً ، وإن كان قد حكاه صاحب المغنى أيضاً ، فإن أحد الوجهين في مذهب أحمد وجوب الرجعة في هذا الطلاق ، حكاه في الرعاية ، وهو القياس ، لأنه طلاق محرم ، فتجب الرجعة فيه ، كما تجب في الطلاق في زمن الحيض .

ولمن فرق بينهما أن يقول : زمن الطهر وقت للوطء وللطلاق ، وزمن الحيض ليس وقتاً لواحد منهما ، فظهر الفرق بينهما ، فلا يلزم من الأمر بالرجعة في غير زمن الطلاق الأمر بها في زمنه ، ولكن هذا الفرق ضعيف جداً ، فإن زمن الطهر متى اتصل به المسيس صار كزمن الحيض في تحريم الطلاق سواء ، ولا فرق بينهما ، بل الفرق للمؤثر عند الناس أن المغنى الذي وجبت لأجله الرجعة إذا طلقها حائضاً متنف في صورة الطلاق في الطهر الذي مسها فيه ، فإنها إنما حرم طلاقها في زمن الحيض لتطويل العدة عليها ، فإنها لا تحتسب بقية الحيضة قرءاً اتفاقاً .

فتحتاج إلى استئناف ثلاثة قروء كوامل ، وأما الطهر فإنها تعتد بما بقي منه قرءاً ، ولو كان لحظة ، فلا حاجة بها إلى أن يراجعها ، فإن من قال الأقراء الأطهار كانت أول عدتها عنده عقب طلاقها ، ومن قال هي الحيض استأنف بها بعد الطهر ، وهو لو راجعها ثم أراد أن يطلقها لم يطلقها إلا في طهر ، فلا فائدة في الرجعة . هذا هو الفرق للمؤثر بين الصورتين .

وبعد ، ففيه إشكال لا ينتبه له إلا من له خبرة بما أخذ الشرع وأسراره ، وجمعه وفرقه . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يطلقها إذا شاء قبل أن يمسه ، وقال : « فذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » ، وهذا ظاهر في أن العدة إنما يكون استقبالها من طهر لم يمسه فيه ، إن دل على أنها بالاتهار ، وأما طهر قد أصابها فيه فلم يجعله النبي صلى الله عليه وسلم من العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء ، فكما لا تكون عدتها متصلة بالحيضة التي طلق فيها ينبغي أن لا تكون متصلة بالطهر الذي مسها فيه . لأن النبي صلى الله عليه وسلم سوى بينهما في المنع من الطلاق فيهما ، وأخبر أن العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء هي من وقت الطهر الذي لم يمسه فيه ، فمن أين لنا أن الطهر الذي مسها فيه هو أول العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء ؟ وهذا مذهب أبي عبيد ، وهو في الظهور والحجة كما ترى ، وقال الإمام أحمد والشافعي ومالك وأصحابهم : لو بقي من الطهر لحظة حسبت لها قرءاً . وإن كان قد جامع فيه ، إذا قلنا : الأقراء الأطهار .

قال المتصرون لهذا القول : إنما حرم الطلاق في زمن الحيض دفعا لضرر تطويل العدة عليها ، فلو لم تحتسب بيقية الطهر قرءاً كان الطلاق في زمن الطهر أضر بها وأطول عليها . وهذا ضعيف جداً ، فإنها إذا طلقت فيه قبل المسيس احتسب به ، وأما إذا طلقت بعد المسيس كان حكمها حكم المطلقة في زمن الحيض ، فكما لا تحتسب بيقية الحيضة لا تحتسب بيقية هذا الطهر الممسوسة فيه . قالوا : ولم يحرم الطلاق في الطهر لأجل التطويل للوجود في الحيض ، بل إنما حرم لكونها مرتابة ، فاعلمنا قد جملت من ذلك الوطء ، فيشتد ندمه إذا تحقق الحمل ، ويكثر الضرر . فإذا أراد أن يطلقها طلقها طاهراً من غير جماع ، لأنهما قد تيقنا عدم الرتبة ، وأما إذا ظهر الحمل فقد دخل على بصيرة وأقدم على فراقها حاملاً

قالوا : فهذا الفرق بين الطلاق في الحيض والطهر المجامع فيه ،

قالوا : وسر ذلك أن المرأة إن كانت حاملاً من هذا الوطء فعدتها بوضع الحمل ، وإن لم تكن قد حملت منه فهو قرء صحيح ، فلا ضرر عليها في طلاقها فيه .

وإن نصر قول أبي عبيد أن يقول : الشارع إنما جعل استقبال عدة المطلقة من طهر لم يمسه فيه ، ليكون المطلق على بصيرة من أمره ، والمطلقة على بصيرة من عدتها أنها بالأقراء . فأما إذا مسها في الطهر ثم طلقها ، لم يدر أحاملاً أم حائلاً ؟ ولم تدر المرأة : أعدتها بالحمل أم بالأقراء ؟



فكان الضرر عليهما في هذا الطلاق أشد من الضرر في طلاقها وهي حائض ، فلا تحتسب بيقية ذلك الطهر قرءاً ، كما لم يحتسب الشارع به في جواز إيقاع الطلاق فيه . وهذا التفريع كله على أقوال الأئمة والجمهور .

وأما من لم يوقع الطلاق البدعي فلا يحتاج إلى شيء من هذا .

وقوله « ليطلقها طاهراً أو حاملاً » دليل على أن الحامل طلاقها سني ، قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أن الحامل طلاقها للسنة ، قال الإمام أحمد : أذهب إلى حديث سالم عن أبيه « ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً » وعن أحمد رواية أخرى ، أن طلاق الحامل ليس بسني ولا بدعي ، وإنما يثبت لها ذلك من جهة العدد ، لامن جهة الوقت ، ولقظة « الحمل » في حديث ابن عمر انفرد بها مسلم وحده في بعض طرق الحديث . ولم يذكرها البخاري . فذلك لم يكن طلاقاً سنياً ولا بدعياً ، لأن الشارع لم يمنع منه .

فان قيل : إذا لم يكن سنياً كان طلاقاً بدعياً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أباح طلاقها في طهر لم يمسه فيه ، فإذا مسها في الطهر وحملت واستمر حملها ، استمر المنع من الإطلاق ، فكيف يبيحه بتحدد ظهور الحمل ، فإذا لم يثبتوا هذه اللفظة لم يكن طلاق الحامل جائزاً ؟

فالجواب : أن المعنى الذي لأجله حرم الطلاق بعد المسيس معدوم عند ظهور الحمل ، لأن المطلق عند ظهور الحمل قد دخل على بصيرة ، فلا يخاف ظهور أمر يتجدد به الندم ، وليست المرأة مرتابة لعدم اشتباه الأمر عليها ، بخلاف طلاقها مع الشك في حملها . والله أعلم .

وقوله « طاهراً أو حاملاً » ، احتج به من قال الحامل لا تحيض ، لأنه صلى الله عليه وسلم حرم الطلاق في زمن الحيض ، وأباحه في وقت الطهر والحمل ، فلو كانت الحامل تحيض لم يبح طلاقها حاملاً إذا رأت الدم ، وهو خلاف الحديث .

ولأصحاب القول الآخر أن يجيبوا عن ذلك ، بأن حيض الحامل لما لم يكن له تأثير في العدة بحال ، لا في تطويلها ولا تخفيفها ، إذ عدتها بوضع الحمل ، أباح الشارع طلاقها حاملاً مطلقاً ، وغير الحامل لم يبح طلاقها إلا إذا لم تكن حائضاً ، لأن الحيض يؤثر في العدة ، لأن عدتها بالأقراء ، فالحديث دل على أن المرأة لها حالتان ، أحدهما : أن تكون حائلاً ، فلا تطلق إلا في طهر لم يمسه فيه ، والثانية : أن تكون حاملاً ، فيجوز طلاقها . والفرق بين الحامل وغيرها في الطلاق إنما هو بسبب الحمل وعدمه ، لا بسبب حيض ولا طهر ولهذا يجوز طلاق الحامل بعد المسيس ، دون الحائض ، وهذا جواب شديد . والله أعلم .

وقد أفردت لمسألة الحامل هل تحيض أم لا ؟ مصنفاً مفرداً .

وقد احتج بالحديث من يرى أن السنة تفريق الطلقات على الأقراء ، فيطلق لكل قرء طلقاً ، وهذا قول أبي حنيفة وسائر الكوفيين ، وعن أحمد رواية كقولهم .

قالوا : وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمره بإمسأ كها في الطهر المتعقب للحيض ، لأنه لم يفصل بينه وبين الطلاق طهر كامل ، والسنة أن يفصل بين الطلقة والطلقة قرء كامل ، فإذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت . طلقها طلقة بائنة ، لحصول الفصل بين الطلقتين بطهر كامل ، قالوا : فلهذا المعنى اعتبر الشارع الفصل بين الطلاق الأول والثاني .

قالوا : وفي بعض حديث ابن عمر « السنة أن يستقبل الطهر ، فيطلق لكل قرء » وروى النسائي في سننه عن ابن مسعود قال : « طلاق السنة أن يطلقها تطليقة وهي طاهر في غير جماع ، فإذا حاضت فطهرت طلقها أخرى ، فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ، ثم تعتد بعد ذلك بحضة » ، وهذا الاستدلال ضعيف ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بإمسأ كها في الطهر الثاني ، ليفرق الطلقات الثلاث على الأقراء ، ولا في الحديث ما يدل على ذلك ، وإنما أمره بطلاقها طاهراً قبل أن يمسا ، وقد ذكرنا حكمة إمسا كها في الطهر الأول .

وأما قوله « والسنة أن يستقبل الطهر فيطلق لكل قرء » ، فهو حديث قد تكلم الناس فيه وأنكروه على عطاء الخراساني ، فإنه انفرد بهذه اللفظة دون سائر الرواة ، قال البيهقي : وأما الحديث الذي رواه عطاء الخراساني عن ابن عمر في هذه القصة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « السنة أن يستقبل الطهر فيطلق لكل قرء » ، فإنه أتى في هذا الحديث زيادات لم يتابع عليها ، وهو ضعيف في الحديث لا يقبل منه ما انفرد به .

وأما حديث ابن مسعود فمع أنه موقوف عليه ، فهو حديث يرويه أبو إسحق عن أبي الأحوص عن عبد الله ، واختلف على أبي إسحق فيه ، فقال الأعمش عنه كما تقدم ، وقال سفيان الثوري عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عنه : « طلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع » ، ولعل هذا حديثان ، والذي يدل عليه أن الأعمش قال . سألت إبراهيم ، فقال لي مثل ذلك . وبالجمل فهاذا غايته أن يكون قول ابن مسعود ، وقد خالفه على غيره . وقد روي عن ابن مسعود روايتان : إحداهما : التفريق ، والثانية : إفراد الطلقة ، وتركها حتى تنقضي عدتها . قال : « طلاق السنة أن يطلقها وهي طاهر ، ثم يدعها حتى تنقضي عدتها ، أو يرجعها إن شاء » ، ذكره ابن عبد البر عنه . ولأن هذا أراد طلاقاً لأنه طلاق من غير حاجة إليه ، وتعريضاً لتحريم المرأة عليه إلا بعد زوج وإصابة ، والشارع لا غرض له في ذلك ولا مصلحة للمطلق ، فكان بدعياً . والله أعلم .

وقوله « فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » ، احتج به من يرى الأقراء هي الأطهار . قالوا : واللام بمعنى الوقت ، كقوله تعالى ( ١٧ : ١٧٨ ) أقم الصلاة لئلا تكون الشمس ) وقول العرب : كتب ثلاث مضيئ ، وثلاث بقين . وفي الحديث « فليصلها حين ذكرها ، ومن الغد للوقت » ، قالوا : فهذه اللام الوقتية بمعنى « في » .

وأجاب الآخرون عن هذا بأن اللام في قوله تعالى (٦٥ : ١) فمطلقوهن لعدتهن (هى اللام المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم « أن تطلق لها النساء »)، ولا يصح أن تكون وقتية ، ولا ذكر أحد من أهل العربية أن اللام تأتي بمعنى « في » أصلاً . ولا يصح أن تكون هنا بمعنى « في » ، ولو صح في غير هذا الموضع ، لأن الطلاق لا يكون في نفس العدة ، ولا تكون عدة الطلاق ظرفاً له قط ، وإنما اللام هنا على بابها للاختصاص . والمعنى فطلقوهن مستقبلاً . وعدتهن ، ويفسر هذا قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر : « فطلقوهن في قبل عدتهن » ، أى في الوقت الذى تستقبل فيه العدة . وعلى هذا فإذا طلقها في طهرها استقبلت العدة . من الحيضة التى تليه ، فقد طلقها في قبل عدتها ، بخلاف ما إذا طلقها حائضاً ، فإنها لا تعتد بتلك الحيضة ، وينتظر فراغها وانقضاء الطهر الذى يلها ، ثم تشرع في العدة ، فلا يكون طلاقها حائضاً طلاقاً في قبل عدتها ، وقد أفردت لهذه المسألة مصنفاً مستقلاً ، ذكرت فيه مذاهب الناس وما أخذهم ، وترجيح القول الراجح ، والجواب عما احتج به أصحاب القول الآخر .

وقوله « مره فليراجعها » دليل على أن الأمر بالأمر بالشيء أمر به .

وقد اختلف الناس في ذلك ، وفصل النزاع أن المأمور الأول إن كان مبلغاً محضاً كأمر النبي صلى الله عليه وسلم آحاد الصحابة أن يأمر الغائب عنه بأمره ، فهذا أمر به من جهة الشارع قطعاً ، ولا يقبل ذلك نزاعاً أصلاً ، ومنه قوله « مرها فلتصبر ولتحتسب » وقوله « مروهم بصلاة كذا في حين كذا » ونظائره ، فهذا الثانى مأمور به من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإذا عصاه المبلغ إليه فقد عصى أمر الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، والمأمور الأول مبلغ محض ، وإن كان الأمر متوجهاً إلى المأمور الأول توجه التكليف ، والثانى غير مكلف ، لم يكن أمراً للثانى من جهة الشارع ، كقوله صلى الله عليه وسلم « مروهم بالصلاة لسبع » ، فهذا الأمر خطاب للأولياء بأمر الصبيان بالصلاة ، فهذا فصل الخطاب في هذا الباب . والله أعلم بالصواب .

فهذه كلمات نهى بها على بعض فوائد حديث ابن عمر ، فلا تستطليها ، فانها مشتملة على فوائد حجة ، وقواعد مهمة ، ومباحث ، لمن قصد الظفر بالحق وإعطاء كل ذى حق حقه ، من غير ميل مع ذى مذهبه ، ولا خدمة لإمامه وأصحابه ، بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل تابع للدليل حريص على الظفر بالسنة والسبيل ، يدور مع الحق أنى توجهت ركائبه ، ويستقر معه حيث استقرت مضاربه ، ولا يعرف قدر هذا السير إلا من علت همته ، وتطلعت نوازع قلبه ، واستشرفت نفسه إلى الارتضاع من تدى الرسالة ، والورود من عين حوض النبوة ، والخلاص من شباك الأقوال المتعارضة ، والآراء للتناقضة ، إلى قضاء العلم الموروث ، عمن لا ينطق عن الهوى ، ولا يتجاوز نطقه البيان والرشاد والهدى ، ويبدأ اليقين التى من حلها حشد في زمرة العلماء ،

## باب الرجل يراجع ولا يشهد<sup>(١)</sup> [ ٢ : ٢٢٣ ]

٢٠٩٩ - عن مُطَرِّف بن عبدالله : « أن عمران بن حصين سئل عن الرجل يطلق امرأته ، ثم يقع بها ، ولم يشهد على طلاقها ، ولا على رجعتها ؟ فقال : طَلَّقْتَ لغير سنة ، وَرَاجَعْتَ لغير سنة ، أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا وَعَلَى رَجْعَتِهَا ، وَلَا تَعُدُّ » .  
وأخرجه ابن ماجه .

## باب في سنة طلاق العبد<sup>(٢)</sup> [ ٢ : ٢٢٣ ]

٢١٠٠ - عن أبي حسن مولى بنى نوفل : « أنه استفتى ابن عباس في مملوك كانت تحته مملوكة ، فطلقها طلقتين ، ثم عَتَقَ بعد ذلك ، هل يصلح له أن يخطبها ؟ قال : نعم ، قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم »<sup>(٣)</sup> .  
٢١٠١ - وفي رواية : قال ابن عباس : « بقيت لك واحدة ، قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

٢١٠٠ - قال الشيخ : لم يذهب إلى هذا أحد من العلماء ، فيما أعلم ، وفي إسناده مقال ، وقد ذكر أبو داود عن أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق أن ابن المبارك قال لمعمر : من أبو الحسن هذا ؟ قال : لقد تحمل صخرة عظيمة .

قال الشيخ : يريد بذلك إنكار ما جاء به من الحديث ، ومذهب عامة الفقهاء أن المملوكة إذا كانت تحت مملوك فطلقها تطليقتين ، أنها لا تحل له إلا بعد زوج .

وعد من ورثة الأنبياء ، وما هي إلا أوقات محدودة ، وأنفاس على العبد معدودة ، فلينفقها فيما شاء .

أنت القاتل لكل من أحببته فانظر لنفسك في الهوى من تصطفى

(١) بوب النذرى عليه « باب في نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث » وهذا الباب سيأتي بعد أربعة أبواب . وذكر فيه هنا حديث ابن عباس الذي سيأتي رقم ٢١٠٨ ، ويبدو لي أن هذا التصرف خطأ والله أعلم .  
(٢) هذا الباب عند الخطابي مؤخر .  
(٣) رواه أحمد في المسند ٢٠٣١ ، ٣٠٨٨ ، وأثبتنا في الموضع الأول أن إسناده حسن .

وأخرجه النسائي وابن ماجة . قال الخطابي : لم يذهب إلى هذا أحد من العلماء فيما أعلم . وفي إسناده مقال .

وقد ذكر أبو داود عن أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق : أن ابن المبارك قال لمعمر : مَنْ أبو الحسن هذا ؟ قَالَ : لَقَدْ تَحَمَّلَ صَخْرَةً عَظِيمَةً !!!

قال الشيخ : يريد بذلك إنكار ما جاء به من الحديث . هذا آخر كلامه . وأبو الحسن هذا قد ذكر بغير صلاح ، وقد وثقه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، غير أن الراوى عنه عمر بن معتب ، وقد قال على بن المديني : عمر بن معتب منكر الحديث ، وسئل أيضاً عنه ؟ فقال : مجهول ، لم يرو عنه غير يحيى — ، يعني ابن أبي كثير . وقال أبو عبد الرحمن النسائي : عمر بن معتب ليس بالقوى . وقال الأمير أبو نصر بن ماكولا : منكر الحديث (\*) ، هذا آخر كلامه . ومعتب : بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد التاء ثالث الحروف وكسرها وبعدها باء بواحدة .

٢١٠٢- وعن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « طَلَقُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ ، وَقُرْؤُهَا

٢١٠٢ - قال الشيخ : اختلف العلماء في هذا : فقالت طائفة : الطلاق بالرجال ، والعدة

(\*) قال ابن القيم : وليس في المسألة إجماع ، فإن إحدى الروايتين عن الإمام أحمد القول بهذا الحديث ، قال : ولا أرى شيئاً يدفعه وغير واحد يقول به : أبو سلمة وجابر وسعيد بن المسيب . هذا آخر كلامه . وقال مرة : حديث عثمان وزيد في تحريمها عليه جيد ، وحديث ابن عباس يرويه عمر بن معتب ، ولا أعرفه ، ثم ذكر كلام ابن المبارك . قال أحمد : أما أبو حسن فهو عندي معروف ، ولكن لا أعرف عمر بن معتب . وقال الإمام أحمد في رواية ابن منصور ، في عبد تحتة مملوكة ، وطلقها بتطليقتين ثم عتقا : يتزوجها وتكون على واحدة ، على حديث عمر بن معتب . وقال في رواية أبي طالب في هذه المسألة : يتزوجها ، ولا يبالي عتقا ، أو بعد العدة ، وهو قول ابن عباس وجابر بن عبد الله وأبي سلمة وقتادة . قال أبو بكر عبد العزيز : إن صح الحديث فالعمل عليه ، وإن لم يصح فالعمل على حديث عثمان وزيد .

وحديث عثمان وزيد الذي أشار إليه : هو ما رواه الأثرم في سننه عن سليمان بن يسار : « أن قضيعة مكاتب أم سلمة طلق امرأته حرة بتطليقتين ، فسأل عثمان وزيد بن ثابت عن ذلك ؟ فقالا : حرمت عليك » .

٢١٠٣- قال ابن القيم : وللحديث بعد علة عجبية ، ذكرها البخاري في تاريخه الكبير ، قال مظاهي

حَيْضَتَانِ .

وفي رواية : « وَعِدَّتْهَا حَيْضَتَانِ » .

بالنساء ، روى ذلك عن ابن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس . وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد ، وإسحاق .  
وإذا كانت أمةٌ تحت حُرٍّ ، فطلاقها ثلاث ، وعدتها قرءان ، وإن كانت حرة تحت عبد ، فطلاقها اثنتان ، وعدتها ثلاثة أقراء ، في قول هؤلاء .

بن أسلم عن القاسم عن عائشة رفعه « طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيزتان » قال أبو عاصم : حدثنا ابن جريج عن مظاهر ، ثم لقيت مظاهراً فحدثنا به وكان أبو عاصم يضعف مظاهراً ، وقال يحيى بن سليمان : حدثنا ابن وهب قال : حدثني أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه : « أنه كان جالساً عند أبيه ، فأتاه رسول الأمير ، فقال : إن الأمير يقول لك : كم عدة الأمة ؟ قال : عدة الأمة حيزتان ، وطلاق الحر الأمة ثلاث ، وطلاق العبد الحررة تطليقتان ، وعدة الحررة ثلاث حيز ، ثم قال للرسول : أين تذهب ؟ قال : أمرني أن أسأل القاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، قال فأقسم عليك إلا رجعت إلى فأخبرتني مايقولان ، فذهب ورجع إلى أبي ، فأخبره أنهما قالا كما قال ، وقال له : قل : إن هذا ليس في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله ، ولكن عمل به المسلمون <sup>(١)</sup> .

(١) لست أدري من أين قل ابن القيم كلام البخاري هذا ، الذي ينسبه للتاريخ الكبير ، فإن البخاري ترجم مظاهر فيه مرتين ( ج ٤ ق ٢ ص ٦٨ و ٧٣ ) قال في الأولى : « مظاهر بن أسلم الخزومي » سمع سعيداً القبري ، روى عنه سليمان بن موسى الزهراني ، وقال في الثانية : « مظاهر بن أسلم عن القاسم عن عائشة رفعه ، ( في طلاق الأمة ) ، كان أبو عاصم يصفه » . وترجمه أيضاً في التاريخ الصغير ١٧٣ قال : « حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم عن عائشة ، رفعه : « طلاق الأمة تطليقتان ، وعدتها حيزتان » ، قال أبو عاصم : ثم لقيت مظاهراً فحدثني به . وكان أبو عاصم يضعف مظاهراً . [ قال البخاري ] : قال يحيى بن سليمان ، قال حدثنا ابن وهب قال حدثني أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه عن القاسم وسالم « عدة الأمة حيزتان ، وطلاق الحر الأمة ثلاث ، وطلاق العبد الحررة تطليقتان » وقال : ليس هذا في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن عمل به المسلمون . وهذا يرد حديث مظاهر » .

فهذا كلام البخاري في التاريخ الصغير ، شبه بما قل ابن القيم عن التاريخ الكبير ، ومختصر منه ، ولكنه ليس به . فلعل البخاري ذكر ما قل ابن القيم في موضع آخر من الكبير ، أو في التاريخ الأوسط .

وأخرجه الترمذى وابن ماجة . وقال أبو داود : هو حديث مجهول . وقال الترمذى : حديث غريب ، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم ، ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث . هذا آخر كلامه . وقد ذكر له أبو أحمد بن عدى حديثاً آخر ، رواه عن أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ عشر آيات من آخر آل عمران كل ليلة » .

قلت : ومظاهر ، هذا ، مخزومى مكى ، ضعفه أبو عاصم النبيل ، وقال يحيى بن معين : ليس بشئ مع أنه لا يعرف . وقال أبو حاتم الرازى : منكر الحديث . وقال الخطابى : والحديث حجة لأهل العراق ، إن ثبت ، ولكن أهل الحديث ضعفوه ، ومنهم من تأوله على أن يكون الزوج عبداً . وقال البيهقى : ولو كان ثابتاً قلنا به ، إلا أننا لا نثبت حديثاً يرويه من نهج عدالته . وبالله التوفيق . هذا آخر كلامه .

ومظاهر : بضم الميم وفتح الفاء المعجمة وبعداً ألف هاء مكسورة وراء مهملة .

### باب فى الطلاق قبل النكاح [ ٢ : ٢٢٤ ]

٢١٠٣ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثورى : الحرة تعتد ثلاثة أقراء ، كانت تحت حر أو عبد ، وطلاقها ثلاث كالعدة ، والأمة تعتد قرأين ، وتطلق بطلقتين ، سواء كانت تحت حر أو عبد .

قال الشيخ : والحديث حجة لأهل العراق ، إن ثبت ، ولكن أهل الحديث ضعفوه ، ومنهم من تأوله على أن يكون الزوج عبداً .

٢١٠٣ - قال الشيخ : قوله « لا طلاق » ومعناه نفى حكم الطلاق المرسل على المرأة قبل أن

وذكر الدارقطنى حديث مظاهر ، ثم قال : والصحيح عن القاسم خلاف هذا ، وذكر عن القاسم أنه قيل له : بلغك فى هذا عن النبى صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا . وذكره الدارقطنى أيضاً من حديث ابن عمر مرفوعاً ، وقال : تفرد به عمر بن شبيب والصحيح أنه من قول ابن عمر .

« لا طلاقَ إلا فيما تملك ، ولا عتيق إلا فيما تملك ، ولا بيع إلا فيما تملك »

٢١٠٤ - وفي رواية : « ولا وفاء نذر إلا فيما تملك » .

تملك بمقد النكاح ، وهو يقتضى نفى وقوعه على العموم ، سواء كان فى امرأة بعينها أو فى نساء لا بأعيانهن .

وقد اختلف الناس فى هذا : فروى عن على وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم أنهم لم يروا طلاقاً إلا بعد النكاح ، وروى ذلك عن شريح وابن المسيب وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير وعروة وعكرمة وقتادة . وإليه ذهب الشافعى .

وروى عن ابن مسعود إيقاع الطلاق قبل النكاح ، وبه قال الزهرى ، وإليه ذهب أصحاب الرأى .

وقال مالك والأوزاعى وابن أبى لىلى : إن خص امرأة بعينها ، أو قال : من قبيلة أو بلد بعينه ، جاز ، وإن عم فليس بشيء ، وكذلك قال ربيعة بن أبى عبد الرحمن ، وقال سفيان الثورى نحواً من ذلك إذا قال : إلى سنة ، أو وقت معلوم .

وقال أحمد بن حنبل وأبو عبيد : إن كان نكح لم يؤمر بالفراق ، وإن لم يكن نكح لم يؤمر بالتزويج . وقد روى نحو من هذا عن الأوزاعى .

قال الشيخ : وأسعد الناس بهذا الحديث من قال بظاهره وأجراه على عمومه . إذ لا حجة مع من فرق بين حال وحال . والحديث حديث حسن .

وقال أبو عيسى الترمذى : سألت محمد بن إسماعيل ، قلت : أى شيء أصبح فى الطلاق قبل النكاح ؟ فقال : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وسئل ابن عباس عن هذا ؟ قرأ قوله عز وجل ( ٣٣ : ٤٩ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن ) الآية .

وقوله « ولا بيع إلا فيما تملك » لا أعلم خلافاً أنه لو باع سلعة لا يملكها ثم ملكها أن البيع لا يصح فيها ، فكذلك إذا طلق امرأة لم يملكها ثم ملكها ، وكذلك هذا فى النذر . وسنذكر الخلاف فيه فى موضعه إن شاء الله .



٢١٠٥ - وفي رواية : « مَنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ فَلَا يَمِينَ لَهُ ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى قِطْعَةٍ رَحِمَ فَلَا يَمِينُ لَهُ » .

٢١٠٦ - وفي رواية : « وَلَا نَذَرَ إِلَّا فِيمَا أَبْتَغَى وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه بنحوه . وقد روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الترمذى : حديث حسن ، وهو أحسن شيء روى في هذا الباب ، وقال أيضاً : سألت محمد بن إسماعيل ، فقلت : أى شيء أصح في الطلاق قبل النكاح ؟ فقال : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وقال الخطابى : وأسعد الناس بهذا الحديث من قال بظاهره ، وأجراه على عمومه ، إذ لا حجة مع من فرق بين حال وحال . والحديث حسن .

#### باب فى الطلاق على غلط [ ٢ : ٢٢٤ ]

٢١٠٧ - عن عائشة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لَا طَلَاقَ وَلَا

٢١٠٥ - قال الشيخ : هذا يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون أراد به اليمين المطلقة من الإيمان ، فيكون معنى قوله « لَا يَمِينُ لَهُ » ، أى لا يبر فى يمينه ، ولكنه يحنث ويكفر ، كما روى أنه قال : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ » .

والوجه الآخر : أن يكون أراد به النذر الذى يخرج مخرج اليمين ، كقوله : إن فعلت كذا فله على أن أذبح ولدى ، فإن هذه يمين باطلة ، لا يلزم الوفاء بها ، ولا يلزم فيها كفارة ولا فدية ، وكذلك هذا فيمن نذر أن يذبح ولده على سبيل التبرر والتقرب ، فالنذر لا ينعقد فيه ، والوفاء لا يلزم به ، وليس فيه كفارة . والله أعلم .

٢١٠٧ - قال الشيخ : معنى « الإغلاق » <sup>(١)</sup> الإكراه . وكان عمر بن الخطاب وعلى بن

٢١٠٧ - قال ابن القيم : قال شيخنا : والإغلاق اسداد باب العلم والقصد عليه ، فيدخل فيه

(١) بعض نسخ أبى داود « إغلاق » ، بكسر الهمزة ، وهى التى شرحها الخطابى ، وبعضها « غلاق » بغير همزة ، بفتح الغين ، وهى التى عليها رواية الترمذى . « الإغلاق » المصدر ، و « الغلاق » الاسم منه . أحمد محمد شاكر

صَتَّقَ فِي غَلَاقٍ .

قال أبو داود : الغلاق أظنه في الغضب .

وأخرجه ابن ماجة . وفي إسناده محمد بن عبيد بن أبي صالح المكي ، وهو ضعيف . والمخفوظ فيه «إغلاق» ، وفسروه بالإكراه ، لأن المكره يفلق عليه أمره وتصرفه . وقيل : كأن يفلق عليه الباب ويحبس ويضيق عليه حتى يطلق . وقيل : الإغلاق ههنا : الغضب ، كما ذكره أبو داود . وقيل : معناه : النهي عن إيقاع الطلاق الثلاث كله في دفعة واحدة حتى لا يبقى منه شيء ، ولكن ليطلق للسنة كما أمر .

باب في الطلاق على الهزل [ ٢ : ٢٢٥ ]

٢١٠٨ - عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ

أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا يَرُونَ طَلَاقَ الْمَكْرَهِ طَلَاقًا .

وهو قول شريح وعطاء وطاوس وجابر بن زيد والحسن وعمر بن عبد العزيز والقاسم وسالم ، وإليه ذهب مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه .

وكان الشعبي والنخعي والزهرى وقتادة يرون طلاق المكره جائزاً وإليه ذهب أصحاب الرأي . وقالوا في بيع المكره : إنه غير جائز .

وقال شريح : القيد كره ، والوعيد كره . وقال أحمد بن حنبل : الكره إذا كان القتل أو الضرب الشديد .

وقال أصحاب الشافعي في المكره : إنما لا يمضي طلاقه إذا ورى عنه شيء ، مثل أن ينوى طلاقاً من وثاق أو نحوه ، كما يكره على الكفر ، فيورى وهو يعتقد بقلبه الإيمان . ٢١٠٨ - قال الشيخ : اتفق عامة أهل العلم على أن صريح لفظ الطلاق إذا جرى على لسان

طلاق للمعتوه والمجنون والسكران والمكره والغضبان الذي لا يعقل ما يقول ، لأن كلا من هؤلاء قد أغلق عليه باب العلم والقصد ، والطلاق إنما يقع من قاصد له ، عالم به . والله أعلم ٢١٠٨ - قال : وقد احتج به من يرى طلاق المكره لازماً ، قال : لأنه أكثر ما فيه أنه

وَهَزَلُهُنَّ جِدُّ : النكاح ، والطلاق ، والرَّجْعَةُ » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجة . وقال الترمذى : حديث حسن غريب . هذا آخر كلامه . وقال أبو بكر المعافى : روى « والعق » ولم يصح شيء منه . فإن كان أراد ليس منه شيء على شرط الصحيح ، فلا كلام ، وإن أراد أنه ضعيف ، فقيه نظر ، فإنه حسن ، كما قال الترمذى .

البالغ العاقل فإنه مؤاخذ به ، ولا ينفعه أن يقول : كنت لاعباً أو هازلاً ، أو لم أنو به طلاقاً ، أو ما أشبه ذلك من الأمور .

واحتج بعض العلماء فى ذلك بقول الله تعالى ( ٢ : ٢٣١ ) ولا تتخذوا آيات الله هزواً . وقال : لو أطلق للناس ذلك لتعطلت الأحكام ، ولم يشأ مطلق أو ناكح أو معتق أن يقول : كنت فى قولى هازلاً [إلا قال] <sup>(١)</sup> فيكون فى ذلك إبطال أحكام الله سبحانه وتعالى ، وذلك جائز . فكل من تكلم بشيء مما جاء ذكره فى هذا الحديث لزمه حكمه ، ولم يقبل منه أن يدعى خلافه . وذلك تأكيد لأمر الفروج واحتياط له <sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

لم يقصده ، والقصد لايعتبر فى الصريح ، بدليل وقوعه من الهازل واللاعب ، وهذا قياس فاسد . فإن المكره غير قاصد للقول ، ولا لموجبه ، وإنما حمل عليه وأكره على التكلم به ، ولم يكره على القصد . وأما الهازل فإنه تكلم باللفظ اختياراً وقصد به غير موجب ، وهذا ليس إليه ، بل إلى الشارع ، فهو أراد اللفظ الذى إليه ، وأراد أن لا يكون موجب ، وليس إليه ، فإن من باشر سبب الحكم باختياره لزمه مسيئه ومقتضاه ، وإن لم يرد <sup>(٣)</sup> . وأما المكره فإنه لم يرد لاهذا ولا هذا ، فقياسه على الهازل غير صحيح .

(١) زيادة ضرورية لتام الكلام على وجهه .

(٢) لعل الاحتياط لأمر الفروج أدعى أن لا يقع طلاق الهازل ، لأنه مع تضعيف الامام أبى بكر المعافى للحديث - فالقواعد الشرعية فى المقود تقتضى ان لا يقام لكلام الهازل وزن إلا التأديب . وقد حقق أخونا الشيخ أحمد شاكر ذلك فى كتابه نظام الطلاق . وكلام الخطاين على الحديث ( ٢١١٣ ) يرد عليه قوله هنا . فتأمل .

(٣) ولكن كيف يصنع فى قوله فى الباب قبله : والطلاق إنما يقع من قاصد له عالم به ، على أن الحديث ضعيف ، كما قال أبو بكر المعافى : لم يصح شيء منه . والله أعلم . محمد حامد الفقى .

## باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث [ ٢ : ٢٢٥ ]

٢١٠٩ - عن ابن عباس قال : ( ٢ : ٢٣٨ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ) الآية ، وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعها ، وإن طلقها ثلاثاً ، فنسخ ذلك ، وقال ( ٢ : ٢٢٩ الطلاق مرتان ) . [ الآية ] .

وأخرجه النسائي . وفي إسناده على بن الحسين بن واقد ، وفيه مقال .

٢١١٠ - وعن ابن عباس قال « طَلَّقَ عَبْدُ يَزِيدَ ، أَبُو رُكَّانَةَ وَإِخْوَتَهُ ، أُمَّ رُكَّانَةَ ، وَنَكَحَ

وَاخْتَلَفُوا فِي الْخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ فِي الطَّلَاقِ : فَقَالَ عَطَاءٌ وَعُمَرُ بْنُ دِينَارٍ ، فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى أَمْرٍ لَا يَفْعَلُهُ بِالطَّلَاقِ ، فَعَمِلَهُ نَاسِيًا : أَنَّهُ لَا يَحْثُ .  
وقال الزهري ومكحول وقسادة : يَحْثُ . وإليه ذهب مالك وأصحاب الرأي . وهو قول الأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى .  
وقال الشافعي : يَحْثُ فِي الْحَكْمِ . وكان أحمد بن حنبل يَحْثُهُ فِي الطَّلَاقِ ، وَيَقِفُ عِنْدَ إِجْبَابِ الْحَثِّ فِي سَائِرِ الْأَيْمَانِ إِذَا كَانَ نَاسِيًا .

٢١١٠ - قال الشيخ : في إسناده هذا الحديث مقال ، لأن ابن جريج إنما رواه عن بعض بني

٢١٠٩ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله : لم يذكر أبو داود في النسخ غير هذين . وفيه أحاديث أصح وأصح منها :

منها حديث مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال : « كان الرجل إذا طلق امرأته ، ثم ارتجعها قبل أن تنقضي عدتها ، كان ذلك له ، وإن طلقها ألف مرة ، فعمد رجل إلى امرأة له فطلقها ثم أمهلها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ، ثم طلقها ، وقال : والله لا آويك إلى : ولا تحلين أبداً ، فأنزل الله عز وجل ( ٢ : ٢٢٩ الطلاق مرتان ، فإمساك بمعروف ، أو تسريح بإحسان ) » . فاستقبل الناس الطلاق جديداً من يومئذ من كان منهم طلق أو لم يطلق » ورواه الترمذي متصلاً عن عائشة ، ثم قال : والمرسل أصح .

وفيه حديث عائشة في امرأة رفاعه ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا ، حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك » وهو في الصحيحين ، وهو صريح في تحریمها عليه بعد الطلقة الثالثة .  
٢١١٠ - قال ابن القيم : والحديث الذي رجعه أبو داود هو حديث نافع بن عجير : « أن

امراً من مُزَيْنَةَ ، فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : ما يُغْنِي عَنِّي إِلَّا كَمَا تَفْعَلُ  
هذه الشعرة ، لشعرة أخذتها من رأسها ، ففَرَّقَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، فأخذت النبي صلى الله عليه  
وسلم حِمِيَّةً ، فدعا بِرُكَانَةَ وإخوته ، ثم قال لجلسائه : أَتَرَوْنَ فَلَانًا يَشْبَهُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا ،  
من عبد يزيد ، وفلاناً منه كَذَا وَكَذَا ؟ قالوا : نعم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد :  
طَلِّقْهَا ، ففعل ، ثم قال : راجع امرأتك أُمَّ رُكَانَةَ وإخوته ، فقال : إني طلقها ثلاثاً  
يا رسول الله ، قال : قَدْ عَلِمْتُ ، رَاجِعِهَا « وتلا ( ٦٥ : ١ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء  
فطلقوهن لعدتهن ) .

أبي رافع ، ولم يسمه ، والمجهول لا يقوم به الحجة .

وقد روى أبو داود هذا الحديث بإسناد أجود منه : « أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ ،  
فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا أَرَدْتَ إِلَّا  
وَاحِدَةً ؟ فَقَالَ رُكَانَةُ : وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً ، فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،  
فَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُمَرَ ، وَالثَّلَاثَةَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا » .

[ ثم ساق الخطابي حديث نافع بن عجير - الآتي ٢١٢٠ ] .

رُكَانَةُ بْنُ عُبَيْدٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سَهْمَةَ الْبَتَّةَ ، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : وَاللَّهِ  
مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَاللَّهِ مَا أَرَدْتَ إِلَّا وَاحِدَةً ؟ فَقَالَ رُكَانَةُ :  
وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً ، فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَنِ  
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَالثَّلَاثَةَ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ  
حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، يَعْنِي الْحَدِيثَ الَّذِي قَبْلَ هَذَا . ثُمَّ كَلَامُهُ . وَهَذَا هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي ضَعَفَهُ  
الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَالنَّاسُ ، فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ السَّائِبِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَجِيرٍ عَنْ رُكَانَةَ ،  
وَمِنْ رِوَايَةِ الزُّبَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ، وَكُلُّهُمُ  
ضَعْفَاءُ ، وَالزُّبَيْرُ أَوْفَعُهُمْ ، وَضَعَفَ الْبُخَارِيُّ أَيْضاً هَذَا الْحَدِيثَ ، قَالَ : عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ عَنْ  
أَبِيهِ : لَمْ يَصَحَّ حَدِيثُهُ .

وأما قول أبي داود إنه أصح من حديث ابن جريج ، فلأن ابن جريج رواه عن بعض بني رافع  
مولي النبي صلى الله عليه وسلم عن عكرمة عن ابن عباس ، ولأبي رافع بنون ليس فيهم من يحتج

قال أبو داود : وحديث نافع بن عُبَيْر ، وعبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده : « أن ركانة طلق امرأته ، فردها إليه النبي صلى الله عليه وسلم » أصح ، لأنهم ولد الرجل ، وأهله أعلم به ، أن ركانة إنما طلق امرأته ألبتة ، فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم واحدة <sup>(١)</sup> .

وقال الخطابي : في إسناد هذا الحديث مقال ، لأن ابن جريج إنما رواه عن بعض بني أبي رافع ، ولم يسمه ، والمجهول لا تقوم به الحجة . وحكى أيضاً أن الإمام أحمد بن حنبل كان يضعف طرق هذا الحديث كلها .

قال الشيخ : قد يَحْتَمَلُ أن يكون حديث ابن جريج إنما رواه الراوى على المعنى دون اللفظ ، وذلك أن الناس قد اختلفوا في « البتة » ، فقال بعضهم : هي ثلاثة ، وقال بعضهم : هي واحدة . وكأن الراوى له ممن يذهب مذهب الثلاث ، فحكى أنه قال « إني طلقها ثلاثاً » يريد البتة ، التي حكها عنده حكم الثلاث . والله أعلم . وكان أحمد بن حنبل يضعف طرق هذه الأحاديث كلها .

به إلا عبيد الله بن رافع ، ولا نعلم هل هو هذا أو غيره ؟ ولهذا — والله أعلم — رجح أبو داود حديث نافع بن عُبَيْر عليه ، ولكن قد رواه الإمام أحمد في مسنده ، من حديث ابن إسحق حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس . وهذا أصح من حديث نافع بن عُبَيْر ، ومن حديث ابن جريج . وقد صحح الإمام أحمد هذا السند في قصة رد زينب ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي العاص بن الربيع ، وقال : الصحيح . حديث ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردّها على أبي العاص بالنكاح الأول » ، وهو بهذا الإسناد بعينه من رواية ابن إسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس . وهكذا ذكر الثوري والدارقطني أن رواية ابن إسحق هي الصواب ، وحكموا له على رواية حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن النبي صلى الله عليه وسلم ردّها عليه بنكاح جديد » ، وحجاج بن أرطاة أعرف من نافع بن عُبَيْر ومن معه . وبالمجمل فابن داود لم يتعرض لحديث محمد بن إسحق ولا ذكره . والله أعلم .

(١) أبو داود روى أصل الحديث من طريق فيه راو مبهم « بعض بني أبي رافع عن عكرمة » ، ثم رجح عليه ما ذكره هنا . ولكن الحديث رواه أحمد في السند ٢٣٨٧ بإسناد آخر صحيح متصل ، من طريق داود بن الحصين عن عكرمة . أحمد محمد شاكر

٢١١١- وعن مجاهد قال : « كنتُ عند ابن عباس فخره رجل فقال : إنه طلق امرأته ثلاثاً ؟ قال : فسكت ، حتى ظننتُ أنه رادُّها إليه ، ثم قال : ينطلق أحدكم فَيَرْكَبُ الحَمَوقَةَ<sup>(١)</sup> ثم يقول : يا ابن عباس ، يا ابن عباس !! وإن الله قال (٦٥) : ٣ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ) وإنك لم تَتَّقِ اللَّهَ ، فلا أجد لك مخرجًا ، عصيت ربك ، وبانت منك امرأتك ، وإن الله قال (٦٦) : ١ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قَبْلِ عَدَّتِهِنَّ » .

هكذا وقع في رواية أبي داود ، وقد روى عن مجاهد عن ابن عباس : « أنه سئل عن رجل طلق امرأته مائة تطليقة ؟ قال : عصيت ربك ، وبانت منك امرأتك ، لم تتق الله فيجعل لك مخرجًا ، ثم قرأ (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) » . وروى عن سعيد عن ابن عباس : « في رجل طلق امرأته ألفاً ؟ قال : أما ثلاث فتحرم عليك امرأتك ، وبقيتين عليك وزر ، اتخذت آيات الله هزواً » . قال البيهقي : ففي هذا دلالة على أنه جعل الوزر فيما فوق الثلاثة . والله أعلم . وذكر أن الإمام الشافعي رواه من حديث عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس في مائة ، قال : « وسبع وتسعون اتخذت آيات الله هزواً » . وقال : قال الشافعي : فعاب عليه ابن عباس كل ما زاد في عدد الطلاق الذي لم يجعله الله إليه ، ولم يعب ما جعله الله إليه من الثلاث .

وساق أبو داود عدة طرق عن ابن عباس في الطلاق الثلاث أنه أجازها ، قال : « وبانت منك » ، وذكر عن ابن عباس : « إذا قال : أنت طالق ثلاثاً بغير واحد ، فهي واحدة » وذكر أنه روى عن عكرمة قوله . لم يذكر ابن عباس .

٢١١٢- وعن محمد بن إياس : أن ابن عباس وأبا هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص سئلوا عن البكر يطلقها زوجها ثلاثاً ؟ فكلهم قال : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

٢١١٣- وعن طاوس : « أن رجلاً يقال له أبو الصَّهَاء كان كثير السؤال لابن عباس ، قال :

٢١١٣- قال الشيخ : وهذا تأويل ثالث ، وهو أن ذلك إنما جاء في طلاق غير المدخول

(١) الحموقة ، بفتح الحاء ، قال ابن الأثير : « هي فعولة من الحق ، أي ذات حق . وحقيقة الحق : وضع الشيء في غير موضعه ، مع العلم بقبجه » .

أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ، جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرًا من إمارة عمر ؟ قال ابن عباس : بلى ، كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرًا من إمارة عمر ، فلما رأى الناس — يعنى عمر — قد تتابعوا فيها قال : **أَجِيزُوهُمْ عَلَيْهِم** .

الرواة عن طاوس مجاهيل .

٢١١٤ - وعن طاوس : « أن أبا الصهباء قال لابن عباس : أتعلم إنما كانت الثلاث

بها ، وقد ذهب إلى هذا رأى جماعة من أصحاب ابن عباس ، منهم سعيد بن جبير وطاوس وأبو الشعثاء وعطاء وعمر بن دينار ، وقالوا : من طلق البكر ثلاثاً فهي واحدة . وعامة أهل العلم على خلاف قولهم .

وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن وابن أبي ليلى والأوزاعي والليث بن سعد ومالك بن أنس ، فيمن تابع بين كلامه ، فقال لامرأته التي لم يدخل بها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، ثلاثاً : لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، غير أن مالكاً قال : إذا لم يكن له نية ، وقال سفيان الثوري وأصحاب الرأي والشافعي وأحمد وإسحق : تبين بالأولى ، ولا حكم لما بعدها .

٢١١٤ - قال الشيخ : اختلف الناس في تأويل ما روى من هذا عن ابن عباس .

فقال بعضهم : قد كان هذا في الصدر الأول ثم نسخ .

قال الشيخ : وهذا لا وجه له ، لأن النسخ إنما يكون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم

٢١١٤ - قال الشيخ الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : قال البيهقي : هذا الحديث أحد ما اختلف فيه البخاري ومسلم ، فأخرجه مسلم وتركه البخاري ، وأظنه إنما تركه لخالفته سائر الروايات عن ابن عباس - وساق الروايات عنه - ثم قال : فهذه رواية سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وعكرمة وعمر بن دينار ومالك بن الحارث ومحمد بن إياس بن البكير ، ورويناها



تجعل واحدة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، وثلاثاً من إمارة عمر ؟ قال

والوحي غير منقطع . فأما في زمان عمر رضى الله عنه فلا معنى للنسخ ، وقد استقرت أحكام الشريعة وانقطع الوحي ، وإنما هو زمان الاجتهاد والرأى فيما لم يبلغهم عن النبي صلى الله عليه وسلم نص وتوقيف ، وحدثني الحسن بن يحيى عن ابن المنذر ، وروى هذا الحديث ، ثم روى عن ابن عبد الحكم عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أنه قال لرجل طلق امرأته ثلاثاً : حرمت عليك » قال ابن المنذر : فغير جائز أن يظن بابن عباس أن يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم يفتى بخلافه .

عن معاوية بن أبي عياش الانصاري ، كلهم عن ابن عباس ، أنه أجاز الثلاث وأمضاهن : قال ابن المنذر : فغير جائز أن يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ، ثم يفتى بخلافه<sup>(١)</sup> .

وقال الشافعى : فإن كان ، يعنى قول ابن عباس « إن الثلاث كانت تحتسب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة » ، يعنى أنه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالذى يشبه — والله أعلم — أن يكون ابن عباس قد علم أن كان شىء ففسخ .

(١) كلام البيهقى هو في السنن الكبرى ٧ : ٣٣٧ — ٣٣٨ ، وهذا نوع عجيب من التعليل والاستدلال !! فان حديثاً يخرجه مسلم ولا يخرجه البخارى ، لا يجعل أنه من الأحاديث التى اختلف فيها الشيخان ، فما زعم أحد قط أن كلا منهما عرض صحيحه على صاحبه ، ثم اختلفا أو اتفقا فيما أخرجا !! بل ألف كل منهما صحيحه ، وما ألزم واحد منهما أن يخرج كل الصحيح عنده وفي رأيه ، حتى يظن أن عدم إخراج واحد منهما حديثاً بعينه تعليل له . وما أظن أن أحداً يفقه الحديث وأسانيده وعمله مستطيع أن يدعى هذا !! وكثير من التراجم ، أى الأحاديث التى رويت بإسناد واحد ، كصحيفة همام بن منبه مثلاً ، أخرج كل واحد منهما أحاديث منها ، وترك كل واحد منهما أحاديث ، وتركها معاً أحاديث ، ولم يكن هذا سبباً — عند أهل المعرفة بالأسانيد والعلم — سبباً لتعليل ما تركا ، أو ترك أحدهما . وأظن أن هذا يدهى لا يخالف فيه أهل العلم بالسنة ، بل هو متصوص بعناه في كتب علوم الحديث ( المصطلح ) . وأما أنه « غير جائز أن يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً وفتى بخلافه » فانها دعوى عريضة ، يستدل بها كثيراً أهل الرأى ، حين يريدون أن يخرجوا على الحديث الصحيح الثابت ، ويردوه ويعرضوا عنه . وهذا الذى يرى البيهقى أنه غير جائز أن يظنه بابن عباس ، شىء ثابت عن ابن عباس وعن غيره من الصحابة في مسائل كثيرة ، وقد حققه علماء الحديث وعلماء الأصول ، واختلفوا فيه . والراجع عند أهل العلم ، وعند متبعي الحديث : ترجيح رواية الصحابي أو التابعي على رأيه ، لأننا أمرنا أن نتبع رواية الثقة وتأخذ بها . وما أمرنا قط أن قلد الثقة في رأيه ، أيا كان ، صحابياً أو غيره . وهذا عندنا شىء يدهى ، لا يصلح أن يكون موضع خلاف . والله أعلم .

ابن عباس : نعم .

قال الشيخ : ويشبه أن يكون معنى الحديث منصراً إلى طلاق البتة ، لأنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ركاة « أنه جعل البتة واحدة » ، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يراها واحدة ، ثم تتابع الناس في ذلك ، فألزمهم الثلاث ، وإليه ذهب غير واحد من الصحابة رضى الله عنهم ، روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه جعلها ثلاثاً ، وكذلك روى عن ابن عمر ، وكان يقول « أبت الطلاق طلاق البتة ؟ » وإليه ذهب سعيد بن المسيب ، وعروة ، وعمر بن عبد العزيز ، والزهرى ، وبه قال مالك ، والأوزاعي ، وابن أبي ليلى ، وأحمد بن حنبل ، وهذا كصنيعه بشارب الخمر ، فإن الحد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر أربعين ، ثم إن عمر لما رأى الناس تتابعوا<sup>(١)</sup> في الخمر واستخفوا بالعقوبة فيها ، قال : « أرى أن تبلغ فيها حد المفتري . لأنه إذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري » وكان ذلك عن ملأ من الصحابة ، فلا ينكر أن يكون الأمر في طلاق البتة على شاكلة .

قال البيهقي : ورواية عكرمة عن ابن عباس فيها تأكيد لصحة هذا التأويل . يريد البيهقي الحديث الذي ذكره أبو داود في باب نسخ المراجعة ، وقد تقدم .

وقال أبو العباس بن سريج : يمكن أن يكون ذلك إنما جاء في نوع خاص من الطلاق الثلاث ، وهو أن يفرق بين اللفظ ، كأن يقول : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، وكان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وعهد أبي بكر والناس على صدقهم وسلامتهم ، لم يكن يظهر فيهم الحب والحداع ، فكانوا يصدقون أنهم أرادوا به التوكيد ، ولا يريدون الثلاث . ولما رأى عمر رضى الله عنه في زمانه أموراً ظهرت وأحوالاً تغيرت منع من حمل اللفظ على التكرار ، فألزمهم الثلاث .

وقال بعضهم : إن ذلك إنما جاء في غير المدخول بها ، وذهب إلى هذا جماعة من أصحاب ابن عباس ، ورووا أن الثلاث لا تقع على غير المدخول بها ، لأنها بالواحدة تبين ، فإذا ذل

(١) التتابع ، بإيلاء المثانة التحية : الوقوع في الشر من غير فكرة ولا روية ، والمتابعة عليه : ولا يكون في الخير .

وأخرجه مسلم والنسائي .

وفيه وجه آخر ، ذهب إليه أبو العباس ابن سريج ، قال : يمكن أن يكون ذلك إنما جاء في نوع خاص من الطلاق الثلاث ، وهو أن يفرق بين اللفظ ، كأنه يقول : أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، فكان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر ، والناس على صدقهم وسلامتهم ، ولم يكن يظهر فيهم الخبث والخداع ، فكانوا يُصدّقون أنهم أرادوا به التوكيد ، ولا يريدون الثلاث ، فلما رأى عمر رضي الله عنه في زمانه أموراً ظهرت وأحوالاً تغيرت ، منع من حمل اللفظ على التكرار ، وألزمهم الثلاث .

أنت طالق بانت ، وقوله « ثلاثا » وقع بعد اليئونة ، ولا يعتد به ، وهذا مذهب إسحق بن راهويه .

وقال بعضهم : قد ثبت عن فاطمة بنت قيس « أن أبا حفص بن المغيرة طلقها ثلاثاً ؛ فأباناها النبي صلى الله عليه وسلم منه ، ولم يجعل لها نفقة ، ولا سكنى » وفي حديث ابن عمر : أنه قال : يارسول الله ، أ رأيت لو طلقها ثلاثاً ؟ قال : إذن عصيت ربك وبانت منك امرأتك ، رواه الدارقطني . وعن علي رضي الله عنه أنه قال « سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً طلق امرأته البتة ، فغضب وقال : يتخذون آيات الله هزواً ؟ أو دين الله هزواً ولعباً ؟ من طلق البتة ألزمناه ثلاثاً ، لا تعلق له حتى تنكح زوجاً غيره » ، رواه الدارقطني أيضاً . قالوا : وعنده الأحاديث أكثر وأشهر من حديث أبي الصهباء ، وقد عمل بها الأئمة ، فالأخذ بها أولى .

وقال بعضهم المراد : أنه كان المعتاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم تطليقة واحدة ، وقد اعتاد الناس الآن التطليقات الثلاث ، وللعنى كان الطلاق الموقع الآن ثلاثاً موقفاً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر واحدة .

وقال بعضهم : ليس في هذا الحديث أن ذلك كان بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ، فيقر عليه ، والحجة إنما هي في إقراره بعد بلوغه ، ولما بلغه طلاق ركانة امرأته البتة استخلفه : ما أردت بها إلا واحدة ؟ ولو كان الثلاث واحدة لم يكن لاستخلافه معنى ، وأنها واحدة ، سواء أراد بها الثلاث أو الواحدة .

وقال بعضهم : الإجماع منعقد على خلاف هذا الحديث ، والإجماع مفصوم من الغلط والخطأ ، دون خبر الواحد .

وقال بعضهم : إنما هذا في طلاق السنة ، فانها كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يراد بها الواحدة ، كما أراد بها ركعة ، ثم تتابع الناس فيها ، فأرادوا بها الثلاث ، فألزمهم عمر إياها .

فهذه عشرة مسالك للناس في رد هذا الحديث .

وقال أبو بكر بن العربي للمعافى في كتابه الناسخ والنسخ : ( غائلة ) قال تعالى ( الطلاق مرتان ) : زل قوم في آخر الزمان ، فقالوا : إن الطلاق الثلاث في كلمة لا يلزم ، وجعلوه واحدة ، ونسبوه إلى السلف الأول ، فحكوه عن علي والزيير وعبد الرحمن بن عوف وابن مسعود وابن عباس ، وعزوه إلى الحجاج بن أرطاة الضعيف المنزلة ، المغموز المرتبة ، ورووا في ذلك حديثاً ليس له أصل ، وغوى قوم من أهل المسائل ، ففتبعوا الأهواء المبتدعة فيه ، وقالوا إن قوله : أنت طالق ثلاثا كذب ، لأنه لم يطلق ثلاثاً ، كما لو قال : طلقت ثلاثاً ، ولم يطلق إلا واحدة ، وكما لو قال : أحلف ثلاثاً ، كانت يمينا واحدة .

( منبهة ) لقد طوفت في الآفاق ، ولقيت من علماء الإسلام وأرباب المذاهب كل صادق ، فما سمعت لهذه المقالة غبر ، ولا أحسست لها بأثر ، إلا الشيعة الذين يرون نكاح المتعة جائزاً ، ولا يرون الطلاق واقعاً ، ولذلك قال فيهم ابن سكرة الهاشمي :

يا من يري المتعة في دينه هـ حلا ، وإن كانت بلا مهر  
ولا يرى تسعين تطليقة \* تبين منه ربة الحدر  
من ههنا طابت مواليدكم \* فاغتنموها يا بني الفطر

وقد اتفق علماء الإسلام ، وأرباب الحل والعقد في الأحكام ، على أن الطلاق الثلاث في كلمة ، وإن كان حراماً في قول بعضهم ، وبدعة في قول الآخرين ، لازم ، وأين هؤلاء البؤساء من عالم الدين ، وعلم الإسلام مجد بن اسمعيل البخارى ، وقد قال في صحيحه : باب جواز الثلاث ، لقوله تعالى ( ٢ : ٢٢٨ الطلاق مرتان ) وذكر حديث اللعان « فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، ولم يغير عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يقر على الباطل ، ولأنه جمع ما فسخ له في تفريقه ، فألزمته الشريعة حكمه . وما نسبوه إلى الصحابة كذب بحت لا أصل له في كتاب ، ولا رواية له عن أحد . وقد أدخل مالك في موطنه عن علي « أن الحرام ثلاث لازمة في كلمة » ، فهذا في معناها . فكيف إذا صرح بها ؟ وأما حديث الحجاج بن أرطاة فقير مقبول في اللغة ، ولا عند أحد من الأئمة .

فان قيل : ففي صحيح مسلم عن ابن عباس - وذكر حديث أبي الصهباء هذا . قلنا : هذا لا متعلق فيه من خمسة أوجه :

## باب فيما غنى به الطلاق والنيات [ ٢ : ٢٣٠ ]

٢١١٥ - عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال

٢١١٥ - قال الشيخ : قوله « إنما الأعمال بالنيات » ، معناه أن صحة الأعمال ووجوب أحكامها

الأول : أنه حديث مختلف في صحته ، فكيف يقدم على إجماع الأمة ؟ ولم يعرف لها في هذه المسألة خلاف ، إلا عن قوم انحطوا عن رتبة التابعين ، وقد سبق العصران الكريمان والاتفاق على لزوم الثلاث ، فإن رويوا ذلك عن أحد منهم فلا تقبلوا منهم إلا ما يقبلون منكم ، نقل العدل عن العدل ، ولا تجدد هذه المسألة منسوبة إلى أحد من السلف أبداً .

الثاني : أن هذا الحديث لم يرو إلا عن ابن عباس ، ولم يرو عنه إلا من طريق طاوس . فكيف يقبل ما لم يروه من الصحابة إلا واحد ، وما لم يروه عن ذلك الصحابي إلا واحد ؟ وكيف خفي على جميع الصحابة وسكتوا عنه إلا ابن عباس ؟ وكيف خفي على أصحاب ابن عباس إلا طاوس ؟

الثالث : يحتمل أن يراد به قبل الدخول . وكذلك تأوله النسائي ، فقال : باب طلاق الثلاث للفرقة قبل الدخول بالزوجة . وذكر هذا الحديث بنصه .

الرابع : أنه يعارضه حديث محمود بن ليد ، قال : « أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً ، فقام غضبان ، ثم قال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ حتى قام رجل ، فقال : يا رسول الله ألا أقتله ؟ » ، رواه النسائي . فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم بل أمضاه ، وكما في حديث عويمر العجلاني في اللعان حيث أمضى طلاقه الثلاث ولم يرد . الخامس : وهو قوى في النظر والتأويل ، أنه قال : « كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة » ، يحتمل أن يريد به كان حكم الثلاث إذا وقعت أن تحمل واحدة وأن يريد به : كانت عبارة الثلاث على عهده أن تذكر واحدة ، فلما تتابع الناس في الطلاق وذكروا الثلاث بدل الواحدة أمضى ذلك عمر ، كما أمضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم على عويمر حين طلق ثلاثاً . فلا يبق في المسألة إشكال . فهذا أقصى ما يرد به هذا الحديث (١) .

(١) غريب جداً من الشيخ ابن القيم أنه ترك كلام القاضي أبي بكر بن العربي هذا من غير أن يجيب عنه ، مع أنه تكلم في إغانة اللهفان من مصادد الشيطان كلاماً طويلاً جداً ، حقق فيه بالحجج القوية والبراهين القاطعة : أن الثلاث بلفظ واحد طلقة واحدة . ولقد كانت هذه المسألة هي منار الفتنة عليه وعلى شيوخه ابن تيمية رحمهما الله ، فلمله اكتفى بما حقق هناك ، وبما حقق في مواضع أخر من كتبه . وانظر إغانة اللهفان ص ١٥٣ - ١٨٣ من طبعة الحلبي سنة ١٣٢٠ و ح ١ ص ٢٨٣ - ٣٣٨ من طبعة الحلبي سنة ١٣٥٧ بتحقيق محمد حامد الفقي ، وكتاب نظام الطلاق في الإسلام تأليف أحمد محمد شاكر .

بالنية ، وإنما لامرئ ما نوى ، فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها ، أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه .  
أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

إنما يكون بالنية ، فإن النية هى المصرفة لها إلى جهاتها ، ولم يرد به أعيان الأعمال ، لأن أعيانها حاصلة بغير نية ، ولو كان المراد به أعيانها لكان خلُقاً من القول . وكلمة « إنما » مرصدة لإثبات الشيء ونفى ما عداه .

وفى الحديث دليل على أن المطلق إذا طلق بصريح لفظ الطلاق ، أو ببعض المكافئ التى يطلق بها ، ونوى عدداً من أعداد الطلاق ، كان ما نواه من العدد واقعاً ، واحدة أو اثنتين ، أو ثلاثاً ، وإلى هذه الجملة ذهب الشافعى ، وصرف الألفاظ على مصارف النيات ، وقال فى الرجل يقول لامرأته أنت طالق ، ونوى به ثلاثاً : إنما تطلق ثلاثاً ، وكذلك قال مالك بن أنس وإسحق بن راهويه وأبو عبيد ، وقد روى ذلك عن عروة بن الزبير .  
وقال أصحاب الرأى : واحدة ، وهو أحق بها ، وكذلك قال سفيان الثورى والأوزاعى وأحمد بن حنبل .

وقال أصحاب الرأى فى المكافئ ، مثل قوله «أنت بائن» أو «بته» ، فإنه يسأل عن نيته ؟ فإن لم ينو الطلاق ، لم يقع عليها طلاق ، وإن نوى الطلاق فهو ما نوى ، إن أراد واحدة فواحدة ، وإن نوى اثنتين فهى واحدة بائنة ، لأنها كلمة واحدة ، ولا يقع على اثنتين . وإن نوى ثلاثاً فهو ثلاث ، وإن نوى الطلاق ولم ينو عدداً منه ، فهى واحدة بائنة ، وكذلك كل كلام يشبه التفرقة مما أراد به الطلاق ، فهو مثل هذا ، كقوله : حبلك على غار بك ، أو قد خليت سبيلك ، ولا ملك لى عليك ، والحقى بأهلك ، واستبرئى ، واعتدى .  
قال الشيخ : وهذا كله عند الشافعى سواء .

فإن كان لم يرد به طلاقاً فليس بطلاق ، وإن أراد طلاقاً ولم ينو عدداً ، فهو تطليقة واحدة ، يملك فيها الرجعة ، وإن نوى اثنتين فهو ثنتان ، وإن نوى ثلاثاً فهو ثلاث . وهذا أشبه بمعنى الحديث . والله أعلم .

٢١١٦ - وعن كعب بن مالك - فساق قصته في تبوك - قال : « حتى إذا مضت أربعمائة من الحسين ، إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرك أن تَعَزِّلَ امرأتك ، قال : قتل : أَطْلَقُهَا ، أم ماذا أفعل ؟ قال : لا ، بل اعزلها ، فلا تَقْرُبَنَّهَا ، قتل لامرأتي : الحق بأهلك ، فكوني عندهم ، حتى يقضى الله تعالى في هذا الأمر » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي مطولاً ومختصراً .

### باب في الخيار [ ٢ : ٢٣٠ ]

٢١١٧ - عن عائشة قالت : « خَيْرَنَا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه ، فلم يَعُدْ ذلك شيئاً » .

٢١١٦ - قال الشيخ : في هذا دلالة على أنه إذا قال لها : الحق بأهلك ، ولم يرد به طلاقاً ، فإنه لا يكون طلاقاً . والكنائيات كلها على قياسه . وقال أبو عبيد ، في قوله : الحق بأهلك : هو تطليقة ، يكون فيها البعل مالكا للرجعة ، إلا أن يكون أراد ثلاثاً .

٢١١٧ - قال الشيخ : فيه دلالة على أنهم لو كن اخترن أنفسهن كان ذلك طلاقاً .

وقد اختلف أهل العلم فيمن يَخَيَّرُ امرأته : فقال أكثر الفقهاء : أمرها بيدها ، ما لم تقم من محلها ، فإن قامت ولم تطلق نفسها ، فقد خرج الأمر من يدها فيما بعد . وإلى هذا ذهب مالك والثوري والأوزاعي وأصحاب الرأي ، وهو قول الشافعي ، وقد روى ذلك عن شريح ومسروق وعطاء ومجاهد والشعبي والنخعي .

وقال الزهري وقتادة والحسن : أمرها بيدها في ذلك المجلس وفي غيره ، ولا يبطل خيارها بقيامها من المجلس .

واختلفوا فيه إذا اختارت نفسها : فروى عن عمر وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم أنهم قالوا : هي واحدة ، وهي أحق بها ، وهو قول عمر بن عبدالعزيز وابن أبي ليلى وسفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحق .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة . ولفظ البخارى ومسلم : « خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أفكان طلاقاً ؟ » وفى لفظ لمسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نساءه ، فلم يكن طلاقاً » .

### باب فى أمرك بيدك [ ٢ : ٣٣١ ]

٢١١٨ - عن حماد بن زيد قال : « قلت لأيوب : هل تعلم أحداً قال بقول الحسن فى « أمرك بيدك » ؟ قال : لا ، إلا شئ حدثناه قتادة ، عن كثير مولى ابن سمرة عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنحوه ، قال أيوب : تقدم علينا كثير ، فسألته ؟ فقال : ما حدثت بهذا قط ، فذكرته لقتادة ؟ فقال : بلى ، ولكنه نسي » .  
وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : لا نعرفه إلا من حديث سليمان بن حرب ، وذكر [ عن ] البخارى أنه قال : إنما هو عن أبي هريرة موقوف ، ولم يعرف حديث أبي هريرة مرفوعاً . وقال النسائى : هذا حديث منكر .  
٢١١٩ - وعن الحسن فى : « أمرك بيدك » قال : « ثلاث » .

وروى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال : هى واحدة بائنة ، وبه قال أصحاب الرأى .  
وقال مالك بن أنس : إذا اختارت نفسها فهى ثلاث ، وإن اختارت زوجها يكون واحدة ، وهو أحق بها ، وروى ذلك عن الحسن البصرى .

٢١١٨ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم : هكذا وقع فى السنن لأبى داود ، ولم يفسر قول الحسن فى حديثه . ورواه الترمذى مفسراً عن حماد بن زيد ، قال : « قلت لأيوب : هل علمت أحداً قال : أمرك بيدك ثلاثاً إلا الحسن ؟ قال : لا ، ثم قال : اللهم غفرأ ، إلا ما حدثنى قتادة عن كثير مولى بنى سمرة عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث » ثم ذكر الترمذى عن البخارى أنما هو موقوف .  
قال أبو محمد بن حزم : وكثير مولى بنى سلمة مجهول . وعن الحسن فى « أمرك بيدك » قال : ثلاث



باب في البتة [ ٢ : ٢٣١ ]

٢١٢٠ - عن نافع بن عُمير بن عبد يزيد بن رُكانة : « أن رُكانة بن عبد يزيد طَلَّقَ امرأته سُبَيْمَةَ أَلْبَتَةَ ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ، وَقَالَ : وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَاللَّهِ مَا أَرَدْتَ إِلَّا وَاحِدَةً ؟ فَقَالَ رُكَانَةُ : وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً ، فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُمَرَ ، وَالثَّلَاثَةَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ . »

٢١٢٠ - قال الشيخ : فيه بيان أن طلاق البتة واحدة ، إذا لم يرد بها أكثر من واحدة ، وأنها رجعية غير بائن .

وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حلفه في الطلاق ، فدل أن للأيمان مدخلاً في الأنكحة وأحكام الفروج ، كهو في الأموال .

وفيه أن يمين الحكم إنما تصح إذا كان باستحلاف من الحاكم ، دون ما كان تبرعاً منها من قبل الخالف .

وفيه أن اليمين باسم النساء كاف على التجريد ، وإن لم يصلها بالتغليظ ، مثل أن يقول : بالله العظيم ، أو بالله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ، الطالب الغالب ، مع سائر ما يقرن به من الألفاظ التي قد جرت به عادة بعض الحكام .

وقد اختلف الناس في « البتة » : فذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أنها واحدة يملك الرجعة فيها ، وروى نحوه عن سعيد بن جبير .

وقال غطاء : يُدَيَّنْ ، فإن أراد واحدة فهي واحدة ، وإن أراد ثلاثاً فثلاث ، وهو قول الشافعي ، وقال في البتة : إنها ثلاث ، وروى ذلك عن ابن عمر أيضاً ، وهو قول ابن المسيب وعروة بن الزبير والزهري ، وبه قال مالك وابن أبي ليلى والأوزاعي .

وقال أحمد بن حنبل : أخشى أن يكون ثلاثاً ، ولا أجترئ على أقبي به .

وقال أصحاب الرأي : هي واحدة بائنة ، إن لم يكن له نية ، وإن نوى ثلاثاً فهو ثلاث.

٢١٢١ - وعن عبد الله بن علي بن يزيد بن رُكّانة عن أبيه عن جده : « أنه طَلَّقَ امرأته البتة ، فأتى رسول الله صل الله عليه وسلم فقال : ما أردتُ إلا واحدة ، قال : آله ؟ قال : آله ، قال : هُوَ عَلَيَّ ما أَرَدْتُ » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجة . وقال الترمذى : لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وسألت محمداً — يعني البخارى — عن هذا الحديث ؟ فقال : فيه اضطراب . وذكر الترمذى أيضاً عن البخارى أنه مضطرب فيه : تارة قيل فيه : ثلاثاً ، وتارة قيل فيه : واحدة . وأصحّه : أنه طلقها البتة ، وأن الثلاث ذُكرت فيه على المعنى . وقال أبو داود : حديث نافع بن عجير حديث صحيح . وفيما قاله نظر ، فقد تقدم عن الإمام أحمد أن طريقه ضعيف ، وضعفه أيضاً البخارى وقد وقع الاضطراب في إسناده ومتمنه .

### باب في الوسوسة بالطلاق [ ٢ : ٢٣٢ ]

٢١٢٢ - عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأَمْرِي عَمَّا

٢١٢٣ - قال الشيخ : في هذا الحديث من الفقه أن حديث النفس وما يوسوس به قلب الإنسان لا حكم له في شيء من أمور الدين .

٢١٢٤ - قال ابن القيم : وفي تاريخ البخارى : على بن يزيد بن رُكّانة القرشي عن أبيه ، لم يصح حديثه ، هذا لفظه . وقال عبد الحق الاشيلي في سنده : كلهم ضعيف ، والزبير أضعفهم . وذكر الترمذى في كتاب العلل عن البخارى أنه مضطرب فيه ، تارة قيل فيه « ثلاثاً » ، وتارة قيل فيه « واحدة » .

ثم ذكر الشيخ ابن القيم كلام الحافظ المنذرى واعتراضه على أبي داود في تصحيحه — ثم قال الشيخ : وفيما قاله المنذرى نظر ، فإن أبا داود لم يحكم بصحته ، وإنما قال بعد روايته : هذا أصح من حديث ابن جريج « أنه طلق امرأته ثلاثاً » لأنهم أهل بيته ، وهم أعلم بقصيتهم وحديثهم ، وهذا لا يدل على أن الحديث عنده صحيح ، فإن حديث ابن جريج ضعيف ، وهذا ضعيف أيضاً ، فهو أصح الضعيفين عنده ، وكثيراً ما يطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين ، وهو كثير في كلام المتقدمين ، ولو لم يكن اصطلاحاً لهم لم تدل اللغة على إطلاق الصحة عليه ، فإنك تقول لأحد المريضين : هذا أصح من هذا ، ولا يدل على أنه صحيح مطلقاً . والله أعلم .

لَمْ تَتَّكَلَّمْ بِهِ ، أَوْ تَعْمَلْ بِهِ ، وَبِمَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا » .

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

باب فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ : يَا أَخْتِي [ ٢ : ٢٣٢ ]

٢١٢٣ - عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهُجَمِيِّ - وَهُوَ طَرِيفُ بْنُ مَجَالِدٍ الْبَصْرِيُّ - : « أَنْ رَجُلًا قَالَ

وَفِيهِ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ بِقَلْبِهِ ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ بِلِسَانِهِ ، فَإِنَّ الطَّلَاقَ غَيْرُ وَاقِعٍ . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ عِظَامُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَقَتَادَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

وَقَالَ الزَّهْرِيُّ : إِذَا عَزَمَ عَلَى ذَلِكَ وَقَعَ الطَّلَاقُ ، لَقِظَ بِهِ أَوْ لَمْ يَلْفِظْ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ .

وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ عَزَمَ عَلَى الظَّهَارِ لَمْ يَلْزِمِهِ حَتَّى يَلْفِظْ بِهِ ، وَهُوَ بِمَعْنَى الطَّلَاقِ . وَكَذَلِكَ لَوْ حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالْقَذْفِ لَمْ يَكُنْ قَازِفًا ، وَلَوْ حَدَّثَ نَفْسَهُ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ ، وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْكَلَامَ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَوْ كَانَ حَدِيثُ النَّفْسِ بِمَعْنَى الْكَلَامِ لَكُنَتْ صَلَاتُهُ تَبْطُلُ .

وَأَمَّا إِذَا كَتَبَ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ ، فَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ طَلَاقًا ، لِأَنَّهُ قَالَ « مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ » وَالْكِتَابَةُ نَوْعٌ مِنَ الْعَمَلِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ : فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : إِذَا كَتَبَ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ ، فَقَدْ لَزِمَهُ الطَّلَاقُ ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ : إِذَا كَتَبَ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَا لَمْ يُوْجِهْ الْكِتَابَ ، وَإِذَا وَجِهَ الْكِتَابَ إِلَيْهَا فَقَدْ وَقَعَ الطَّلَاقُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، وَإِذَا كَتَبَ وَلَمْ يَرِدْ بِهِ طَلَاقًا لَمْ يَقَعْ .

وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ أَنْ يَكْتُبَهُ فِي بَيَاضٍ ، وَيَبِينُ أَنْ يَكْتُبَهُ عَلَى الْأَرْضِ ، فَأَوْقَعَهُ إِذَا كَتَبَ فِيهَا يَكْتُبُ فِيهِ مِنْ وَرَقٍ أَوْ لَوْحٍ وَنَحْوِهَا ، وَأَبْطَلَهُ إِذَا كَتَبَ عَلَى الْأَرْضِ .

٢١٢٣ - قَالَ الشَّيْخُ : إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مِثْلُ التَّحْرِيمِ ، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ كَأَخْتِي ، وَأَرَادَ بِهِ الظَّهَارَ ، كَانَ ظَهَارًا ، كَمَا يَقُولُ : أَنْتِ كَأُمِّي ، وَكَذَلِكَ هَذَا فِي كُلِّ

لامرأته : يا أُخْتَيْه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخذك هي ! ففكره ذلك ونهى عنه .

هذا مرسل .

٢١٢٤ - وعن أبي تيمية عن رجل من قومه : « أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لامرأته : يا أُخْتَيْه ، فنهاه » .

وذكر أبو داود ما يدل على اضطرابه .

٢١٢٥ - وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن إبراهيم عليه السلام لم يكذب قط إلا ثلاث كذبات <sup>(١)</sup> : ثنتان في ذات الله تعالى : قوله ( ١٨٩:٣٧ ) إني سقيم ، وقوله ( ٦٣:٢١ ) بل فعله كبيرهم هذا ) ، وثالثا هو يسير في أرض جبار من الجبابرة ، إذ نزل منزلاً ، فأتى الجبار ، فقيل له : إنه نزل ههنا رجل معه امرأة ، هي أحسن الناس ، قال : فأرسل إليه ، فسأله عنها ؟ فقال : إنها أختي ، فلما رجع إليها قال : إن هذا سألني عنك ،

امرأة من ذوات المحارم ، وعامة أهل العلم ، أو أكثرهم ، متفقون على هذا ، إلا أن ينوى بهذا الكلام الكرامة ، فلا يلزمه الظهار ، وإنما اختلفوا فيه إذا لم يكن له نية ، فقال كثير منهم : لا يلزمه شيء .

وقال أبو يوسف : إذا لم يكن له نية فهو تحريم . وقال محمد بن الحسن : هو ظهار إذا لم يكن له نية .

فكره له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا القول ، لئلا يلحقه بذلك ضرر في أهل ، أو يلزمه كفارة في مال .

٢١٢٥ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم : وفيه دليل على أن من قال لامرأته : إنها أختي ، أو أمي ، على سبيل الكرامة والتوقير ، لا يكون مظاهراً . وعلى هذا فإذا قال لعبده : هو حر ، يعني أنه ليس بفاجر ، لم يعتق ، وهذا هو الصواب الذي لا ينبغي أن يفتر بخلافه ، فإن السيد إذا قيل

فَأَنبَأَنَّهُ أَنَّكَ أُخْتِي ، وَإِنَّهُ لَيْسَ الْيَوْمَ مُسْلِمٌ غَيْرِي وَغَيْرِكَ ، وَإِنَّكَ أُخْتِي فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَلَا تُكَذِّبْنِي عِنْدَهُ — وَسَاقُ الْحَدِيثِ » .

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ .

### باب في الظهار [ ٢ : ٢٣٣ ]

١١٢٦ — عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ الْبَيَاضِيِّ ، قَالَ : « كُنْتُ أَمْرًا أُصِيبُ مِنَ النِّسَاءِ مَا لَا يُصِيبُ غَيْرِي ، فَلَمَّا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ خِفْتُ أَنْ أُصِيبَ مِنْ أَمْرَاتِي شَيْئًا يُتَابَعُ<sup>(١)</sup> بِي حَتَّى أَصْبِحَ ، فَظَاهَرْتُ مِنْهَا حَتَّى يَنْسَلَخَ شَهْرُ رَمَضَانَ ، فَبَيْنَا هِيَ تَخْدُمُنِي ذَاتَ

٢١٢٦ — قَالَ الشَّيْخُ : قَوْلُهُ « أَنْتَ بِذَلِكَ يَا سَلَمَةُ ؟ » مَعْنَاهُ : أَنْتَ الْمَلَمُ بِذَلِكَ وَالْمُرْتَكِبُ لَهُ<sup>(٢)</sup> . وَقَوْلُهُ « بَيْنَا وَحَشِينَ » مَعْنَاهُ : بَيْنَا مُقْفَرِينَ لِأَطْعَامِ لَنَا ، يُقَالُ : رَجُلٌ وَحْشٌ ، وَقَوْمٌ أَوْحَاشٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لَهُ : عَبْدُكَ فَاجِرُ زَانٍ ، فَقَالَ : مَا هُوَ إِلَّا حُرٌّ ، قَطَعَ سَامِعُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الصِّفَةَ ، لَا الْعَيْنَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ لَهُ : جَارِيَتُكَ تَبْغِي ، فَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ حُرَّةٌ .

وَمِثْلُ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ هَذَا كَذِبٌ لِأَنَّهَا تَوْرِيَةٌ .

وَقَدْ أَشْكَلَ عَلَى النَّاسِ تَسْمِيَتُهَا كَذِبَةً ، لَكُنْ الْمَتَكَلِّمُ إِنَّمَا أَرَادَ بِاللَّفْظِ الْمَعْنَى الَّتِي قَصَدَهُ ، فَكَيْفَ يَكُونُ كَذِبًا ؟

وَالْتَحْقِيقُ فِي ذَلِكَ : أَنَّهَا كَذِبٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِفْهَامِ الْمُخَاطَبِ ، لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَايَةِ الْمَتَكَلِّمِ ، فَإِنَّ الْكَلَامَ لَهُ نِسْبَتَانِ ، نِسْبَةٌ إِلَى الْمَتَكَلِّمِ ، وَنِسْبَةٌ إِلَى الْمُخَاطَبِ ، فَلَمَّا أَرَادَ الْمَوْرُى أَنْ يَفْهَمَ الْمُخَاطَبُ خِلَافَ مَا قَصَدَهُ بِلَفْظِهِ ، أَطْلَقَ الْكَذِبَ عَلَيْهِ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَتَكَلِّمُ صَادِقًا بِإِعْتِبَارِ قَصْدِهِ وَمُرَادِهِ .

٢١٢٦ — قَالَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : قَدْ وَرَدَ فِي هَذِهِ الْكُفَّارَةِ « أَنَّهُ أَمْرٌ بِأَطْعَامِ وَسُقٍ ، وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا » وَهُوَ أَكْثَرُ مَا قِيلَ فِيهِ ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ

(١) أُمِّي : يَلَازِمُنِي ، فَلَا أُسْتَطِيعُ الْفِكَاكُ مِنْهُ ..

(٢) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْنَى : الْعَجَبُ مِنْ حَالَتِهِ فِي الْجَمَاعِ وَشِدَّتِهِ فِيهِ .

ليلة ، إذ تَكشَّفَ لى منها شيء ، فلم أثبت أن نَزَوْتُ عليها ، فلما أصبحتُ خرجت إلى قومي ، فأخبرتهم الخبر ، وقلت : امشوا معى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالوا : لا والله ، فانطلقت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته ، فقال : أنت بذلك يا سلمة ؟ قلت : أنا بذلك يا رسول الله ، مرتين ، وأنا صابر لأمر الله عز وجل ، فاحكم فى ما أراك الله ، قال : حرِّرْ رَقَبَةً ، قلت : والذي بعثك بالحق ما أملك رَقَبَةً غيرها ، وضربتُ سَفْحَةَ رَقَبَتِي ، قال : فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، قال : وهل أصبتُ الذى أصبتُ إلا من الصيام ؟ قال : فَأَطْعِمْ وَسَقِّمْ مِنْ تَمَرَيْنِ بَيْنَ سِتِّينَ مَسْكِينًا ، قلت : والذي بعثك بالحق لقد بنتا وَحْشَيْنِ مَالَنَا طَعَامَ ، قال : فَأَنْطَلِقْ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ ، فليدفعها إليك ، فأطعم ستين مسكينًا

وإن بات وحشًا ليلة لم يضق بها ذراعًا ، ولم يصيح لها وهو خاشع

ويقال لصاحب الداء : تَوَحَّشْ ، أى اَحْتَمِ .

وفيه دليل على أن الظهار الموقت ظهار كالمطلق منه . وهو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة ثم أصابها قبل انقضاء تلك المدة .

واختلفوا فيه إذا برَّ فلم يحنث : فقال مالك بن أنس وابن أبي ليلي : إذا قال لامرأته : أنت علىَّ كظهر أمي إلى الليل ، لزمته الكفارة ، وإن لم يقربها .

وقال أكثر أهل العلم : لا شيء عليه ، إذا لم يقربها . وللشافعي في الظهار الموقت قولان : أحدهما : أنه ليس بظهار .

وفيه دليل على أن معنى العود لما قال في الظهار ليس بأن يكرر اللفظ ، فيظاهر منها مرتين ، كما ذهب إليه بعض أهل الظاهر .

وأصحاب الرأي ، مع قولهم إن الصاع ثمانية أرطال بالعراق ، وورد فيها : أنه أمر امرأة أوس بن الصامت أن تكفر عنه بالعرق الذى دفعه إليها ، والعرق الذى أعانته به .

واختلف في مقدار ذلك العرق : فقيل : ستون صاعاً ، وهو وهم ، وقيل : ثلاثون ، وهو الذى رجحه أبو داود ، على حديث يحيى بن آدم ، وقيل : خمسة عشر ، فيكون العرقان ثلاثين صاعاً ، لكل مسكين نصف صاع ، وإلى هذا ذهب الإمام أحمد ومالك .

وَسَقًا مِنْ تَرٍّ ، وَكُلُّ أَنْتَ وَعِيَالُكَ بِقِيَّتِهَا ، فَرَجَعْتُ إِلَى قَوْمِي ، فَقُلْتُ : وَجَدْتُ عِنْدَكُمْ الضِّيقَ وَسُوءَ الرَّأْيِ ، وَوَجَدْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّعَةَ وَحَسَنَ الرَّأْيِ ، وَقَدْ أَمَرَنِي ، أَوْ أَمَرُنِي ، بِصَدَقَتِكُمْ <sup>(١)</sup> » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : وهذا حديث حسن ، وقال محمد - يعنى البخارى - : سليمان بن يسار لم يسمع عندى من سلمة بن صخر . وقال البخارى أيضاً : هو مرسل ، سليمان بن يسار لم يدرك سلمة بن صخر . هذا آخر كلامه . وفى إسناده محمد بن إسحق ، وقد تقدم الكلام عليه .

وفيه حجة لمن ذهب إلى جواز أن يضع الرجل صدقته فى صنف واحد من الأصناف الستة ، ولا يفرقها على السهام .

وفى قوله «أعتق رقبة» دليل على أنه إذا أعتق رقبة ما ، كانت من صغير أو كبير ، أعور كان أو أعرج ، فإنها تجزئ ، إلا ما منع دليل الإجماع منه ، وهو الزمى الذى لأحرار به . وفيه حجة لأبى حنيفة فى أن خمس عشرة صاعاً لا يجزئ عن الكفارة فى الظهار ، غير أنه قال : يجزئ ثلاثون صاعاً من البر ، لكل مسكين نصف صاع .

وفى الرواية الأخرى : أن التمر الذى أمره أن يتصدق به كان قريباً من خمسة عشر صاعاً ، وإلى هذا ذهب الشافعى وعطاء والأوزاعى ، وروى عن أبى هريرة ، فيكون لكل مسكين مد ، وهو مقدار لاشيء بالنسبة إلى ما يوجبه أهل الرأى ، فإنهم يوجبون صاعاً ، وهو ثمانية أرطال ، فيوجبون زيادة على ما يوجبه هؤلاء ست مرات . وأخذ الشافعى ذلك من حديث المجامع فى رمضان ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعرق فيه خمسة عشر صاعاً ، فقال : « خذه وتصدق به » ، وسيأتى إن شاء الله تعالى .

ثم اختلفوا فى البر : هل هو على النصف من ذلك أم هو وغيره سواء ؟ فقال الشافعى : مد من الجميع ، وقال مالك : مدان من الجميع ، وقال أحمد وأبو حنيفة : البر على النصف من غيره ، على أصلهما ، فعند أحمد مد من بر ، أو نصف صاع من غيره ، وعند أبى حنيفة مدان من بر ، أو نصف صاع من غيره ، على اختلافهما فى الصاع .

(١) فى السنن : قال ابن إدريس : « ويأخذ بطن من بنى زريق » .

٢١٢٧ - وعن خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت : « ظَاهَرَ مِنِّي زَوْجِي أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْكُو إِلَيْهِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجَادِلُنِي فِيهِ وَيَقُولُ : اتَّقِ اللَّهَ ، فَإِنَّهُ ابْنُ عَمِّكَ ، فَمَا بَرَحْتُ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ ( ٥٨ : ١ ) قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ) إِلَى الْقُرْضِ <sup>(١)</sup> فَقَالَ : يَعْتَقُ رَقَبَةً ، قَالَتْ : لَا يَجِدُ ، قَالَ : فَيَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ ، مَا بِهِ مِنْ صِيَامٍ ، قَالَ : فَلْيُطْعِمْ سِتِينَ مَسْكِينًا ، قَالَتْ : مَا عِنْدَهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ ، قَالَتْ : فَأَتَيْتُ سَاعَتُنْذِرَ بَرَقَ <sup>(٢)</sup> مِنْ تَمَرٍ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنِّي أُعِينُهُ بِبَرَقٍ آخَرَ ، قَالَ : قَدْ أَحْسَنْتِ ، اذْهَبِي فَأُطْعِمِي بِهَا عَنْهُ سِتِينَ مَسْكِينًا ، وَارْجِعِي إِلَى ابْنِ عَمِّكَ ، قَالَتْ <sup>(٣)</sup> : وَالْعَرَقُ سِتُونَ صَاعًا .

٢١٢٧ - قَالَ الشَّيْخُ : أَصْلُ الْعَرَقِ السَّفِيْفَةُ الَّتِي تَنْسَجُ مِنَ الْخُوصِ ، فَتَتَّخِذُ مِنْهَا الْمَكَاتِلَ وَالرُّبُلَ ، وَقَدْ جَاءَ تَفْسِيرُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ « أَنَّهُ سِتُونَ صَاعًا » .

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ : أَنَّ الْعَرَقَ مَكْتَلٌ يَسَعُ ثَلَاثِينَ صَاعًا . وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ الْعَرَقَ زَنْبِيلٌ يَسَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا .  
فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْعَرَقَ قَدْ يَخْتَلِفُ فِي السَّعَةِ وَالضَّيْقِ ، فَيَكُونُ بَعْضُ الْأَعْرَاقِ أَكْبَرَ وَبَعْضُهَا أَصْغَرَ . فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ مِنْهَا إِلَى التَّقْدِيرِ الَّذِي جَاءَ فِي خَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ ، وَهُوَ خَمْسَةُ عَشَرَ صَاعًا فِي كَفَّارَةِ الْجَمَاعِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدٌّ ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : بِمَدِّ هَشَامٍ ، وَهُوَ مَدٌّ ثَلَاثٌ .

وَذَهَبَ سَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ إِلَى حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ ، وَهُوَ أَحْوَطُ الْأَمْرَيْنِ . وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ سِتِينَ صَاعًا ، ثُمَّ يُؤْتَى بِخَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا فَيَقُولُ لَهُ :

(١) أَيْ إِلَى مَا فَرَضَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ مِنْ كَفَّارَةِ الظَّاهِرِ .  
(٢) الْعَرَقُ - يَكُونُ الرِّاءُ - : مَكْتَلٌ ، وَهُوَ زَنْبِيلٌ يَسَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا ، كَمَا يَأْتِي فِي الْحَدِيثِ ( ٢١٢٨ ) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَمَا سَيَأْتِي فِي الْمَنْ مِنْ تَفْسِيرِهِ بِمَا يَسَعُ سِتِينَ أَوْ ثَلَاثِينَ ، هُوَ مَا أَنْكَرَهُ الْعُلَمَاءُ ، وَتَفَرَّدَ بِالْأَوَّلِ مَعمرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حِظْلَةَ ١٥٠ مِنْ هَامِشِ الْمَنْذَرِ  
(٣) فِي السَّنَنِ « قَالَ » .



قال أبو داود : هذا إنما كفرت عنه من غير أن تستأمره .

وفي رواية : « والعرقُ مكمل يسع ثلاثين صاعاً » .

قال أبو داود : وهذا أصح من حديث يحيى بن آدم — يعني الحديث الذي قبله .

وذكر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : يعني بالعرق زبيلاً<sup>(١)</sup> يأخذ خمسة عشر صاعاً .

٢١٢٨ — وفي رواية : « فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَمْرٍ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشْرَ صَاعًا ، قَالَ : تَصَدَّقْ بِهِ هَذَا ، قَالَ : فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عَلَى أَفْقَرٍ مِنِّي وَمِنْ أَهْلِي ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُلْهُ أَنْتَ وَأَهْلُكَ » .

٢١٢٩ — وعن عطاء — وهو ابن يسار — عن أوس أخى عبادة بن الصامت : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه خمسة عشر صاعاً من شعير ، إطعام ستين مسكيناً » .

تصدق بها ، ولا يدل ذلك على أنها تجزيه عن جميع الكفارة ، ولكنه يتصدق بها في الوقت ، ويكون الباقي ديناً عليه حتى يحده ، كما يكون للرجل على صاحبه ستون صاعاً ، فيجيبه بخمسة عشر صاعاً ، فإنه يأخذها منه ، ويطالبه بخمسة وأربعين ، إلا أن إسناده حديث أبي هريرة أجود وأحسن اتصالاً من حديث سلمة بن صخر .

وقال أبو عيسى : سألت محمد بن إسماعيل عن حديث محمد بن إسحق عن سليمان بن يسار ؟ فقال : هو مرسل ، سليمان بن يسار لم يدرك سلمة بن صخر .

وقد روى أبو داود حديث سلمة بن صخر من غير طريق ابن إسحق ، وذكر فيه العرق مقداراً لنحو خمسة عشر صاعاً ، على وفاق حديث أبي هريرة ، ورواه أبو داود في هذا الباب .

٢١٢٨ — قال الشيخ : وقد ذكرت معنى قوله « كله أنت وأهلك » في كتاب الصيام ، وكرهت إعادته هنا .

(١) في السنن « زبيلا » وهو بكسر الزاي . والزبيل ، بفتح الزاي من غيرنون : هو الزنيل ، بكسرها مع زيادة النون . وقيل : إن زيادة النون خطأ . وانظر نسان العرب .

قال أبوداود: وعطاء لم يدرك أوساً ، وهو من أهل بدر ، قديم الموت ، والحديث مرسل .  
 ٢١٣٠ - وعن هشام بن عروة : « أن جميلة كانت تحت أوس بن الصامت ، وكان رجلاً به  
 لمٌ ، فكان إذا اشتدَّ كَمُّهُ ظاهرَ من امرأته ، فأَنزل الله عز وجل فيه كفارة الظهار » .  
 ٢١٣١ - وأخرجه من حديث هشام بن عروة عن عروة بن عائشة ، مثله .

٢١٣٢ - وعن عكرمة: « أن رجلاً ظاهرَ من امرأته ، ثم واقعها قبل أن يُكفِّرَ ، فاتى النبي  
 صلى الله عليه وسلم فأخبره ؟ فقال : ما حملك على ما صنعت ؟ قال : رأيت بياض ساقها في  
 القمر ، قال : فَأَعْتَزِلْهَا حَتَّى تُكْفِرَ عَنْكَ » .

٢١٣٣ - وأخرجه أيضاً عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم .  
 وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن غريب صحيح .  
 وقال النسائى : المرسل أولى بالصواب من المسند .

### باب فى الخلع [ ٢ : ٢٣٥ ]

٢١٣٤ - عن ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا  
 طَلَاقًا مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسَ ، خَرَامٌ عَلَيْهَا رَأْحَةُ الْجَنَّةِ » .  
 وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن . وذكر أن بعضهم  
 رواه ولم يرفعه .

٢١٣٠ - قال الشيخ : معنى « اللم » ههنا ، الإلزام بالنساء وشدة الحرص والتوقان إليهن .  
 يدل على ذلك قوله فى هذا الحديث من الرواية الأولى « كنت امرأةً أُصيب من النساء  
 ما لا يصيب غيرى » ، وليس معنى اللم ههنا الخبل والجنون<sup>(١)</sup> ، ولو كان به ذلك ثم ظاهر  
 فى تلك الحالة لم يكن يلزمه شىء من كفارة ولا غيرها . والله أعلم .

(١) لعل الأظهر : أن يكون معنى « اللم » هنا : الحق وسوء الرأى .

٢١٣٥ - وعن حبيبة بنت سهل الأنصارية: « أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرَّجَ إلى الصبح، فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه في الغلس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مَنْ هَذِهِ؟ قالت: أنا حبيبة بنت سهل، قال: ما شأنك؟ قالت: لا أنا ولا ثابت بن قيس، لزوجها، فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: هَذِهِ حبيبة بنت سهل، فذكرت ما شاء الله أن تذكر، وقالت حبيبة: يا رسول الله كلُّ ما أعطاني عندي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت بن قيس: خُذْ مِنْهَا، فَأَخَذَ مِنْهَا، وجلس في أهلها ».

٢١٣٥ - قال الشيخ: في هذا الحديث دليل على أن الخلع فسخ، وليس بطلاق، ولو كان طلاقاً لاقتضى فيه شرائط الطلاق: من وقوعه في طهر لم تمس فيه المطلقة، ومن كونه صادراً من قبل الزوج وحده من غير مرضاة المرأة، فلما لم يتعرف النبي صلى الله عليه وسلم الحال في ذلك، فأذن له في مخالعتها في مجلسه ذلك، دل على أن الخلع فسخ وليس بطلاق، ألا ترى أنه لما طلق ابن عمر زوجته وهي حائض أنكر عليه ذلك، وأمره بمراجعتها وإمسائها حتى تطهر، فيطلقها طاهراً قبل أن يمسا؟

وإلى هذا ذهب ابن عباس، واحتج بقول الله تعالى (٢: ٢٢٩) الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان قال: ثم ذكر الخلع فقال (٢: ٢٢٨) فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ثم ذكر الطلاق فقال (٢: ٢٣٠) فإن طلقها فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (فلو كان الخلع طلاقاً لكان الطلاق أربعاً، وإلى هذا ذهب طاووس وعكرمة، وهو أحد قولي الشافعي، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وأبو ثور).

وروى عن علي وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم: أن الخلع تطايقة بائنة، وبه قال الحسن وإبراهيم النخعي وعطاء وابن المسيب وشريح والشعبي ومجاهد ومكحول والزهري، وهو قول سفيان وأصحاب الرأي، وكذلك قال مالك والأوزاعي والشافعي في أحد قوليه، وهو أصحهما. والله أعلم.

وأخرجه النسائي .

٢١٣٦ - وعن عائشة : « أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن شماس ، فضربها فكسر بعضهما ، فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الصبح ، [ فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ثابتاً <sup>(١)</sup> ] ، فقال : خُذْ بَعْضَ مَا لَهَا وَفَارِقْهَا ، فقال : وَيَصْلُحُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قال : نعم ، قال : فَإِنِّي أَصْدَقْتُهَا حَدِيثَيْنِ ، وهما بيدها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : خُذْهُمَا وَفَارِقْهَا ، فعزل . »

٢١٣٧ - وعن ابن عباس : « أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عِدَّتَهَا حِيْضَةً . »

وذكر أنه روى مرسلًا . وأخرجه الترمذي مسندًا . وقال هذا حديث حسن غريب .

وفي الخبر دليل على أن الخلع جائز على أثر الضرب . وإن كان مكروهاً مع الأذى . وفيه أنه قد أخذ منها جميع ما كان أعطاها . وقد اختلف الناس في هذا : فكان سعيد بن المسيب يقول : يأخذ منها جميع ما أعطاها ، ولا يزيد على ما ساق إليها شيئاً ، وذهب أكثر الفقهاء إلى أن ذلك جائز على ما تراضيا عليه ، قل ذلك أو أكثر . وفيه دليل على أنه لا سكتى للمختلعة على الزوج .

٢١٣٧ - قال الشيخ : هذا أدل شيء على أن الخلع فسخ ، وليس بطلاق ، وذلك أن الله تعالى قال ( ٢٢٨:٢ ) والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) ، فلو كانت مطلقة لم يقتصر لها على قرء واحد .

٢١٣٧ - قال الشيخ ابن القيم : وروى النسائي حديث امرأة ثابت بن قيس موصولا مطولا عن الربيع بنت معوذ : « أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته ، فكسر يدها ، وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي ، وآتى أخوها يشتكيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ثابت ، فقال له : خذ الذي لها عليك ، وخل سبيلها . قال : نعم ، فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تربص حيضة واحدة ، وتلحق بأهلها . »

٢١٣٨ - وعن ابن عمر قال : « عدة المختلعة حيضة <sup>(١)</sup> » .

قال : واختلف أهل العلم في عدة المختلعة : فقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : إن عدة المختلعة عدة المطلقة ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة ، وبه يقول أحد وإسحق . وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : عدة المختلعة حيضة ، قال إسحق : وإن ذهب ذاهب إلى هذا فهو مذهب قوي . وذكر غيره : أنه أدل شيء على أن الخلع فسخ ، وليس بطلاق ، وذلك أن الله سبحانه قال ( ٢ : ٢٢٨ ) والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ( فلو كانت هذه مطلقة لم يقتصر لها على حيضة واحدة .

قال الترمذي في جامعه : الصحيح في حديث الربيع : « أنها أمرت أن تعتد » ، وهذا مرفوع ، وقد صرح في الرواية الأخرى : « أن الذي أمرها بذلك هو رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، ثم ذكر الترمذي حديث ابن عباس : « أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة » ، وقال : هذا حديث حسن غريب . والمعروف عن إسحق : أن عدتها حيضة ، وهي إحدى الروایتين عن الإمام أحمد ، نقلها عنه أبو القاسم ، وهو قول عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس ، وعن ابن عمر روايتان : إحداها : أن عدتها عدة المطلقة ، ذكره مالك في الموطأ عن نافع عنه . والثانية : حيضة ، نقلها ابن النذر عنه ، وهي رواية القعنبي عنه . قال أبو داود عن القعنبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « عدة المختلعة حيضة » ، واختار ابن النذر أن عدتها حيضة .

وقد ذكر الله تعالى في آية الطلاق ثلاثة أحكام : أحدها : أن التربص فيه ثلاثة قروء ، الثاني : أنه مرتان ، الثالث : أن الزوج أحق برد امرأته في المرتين .

فالخلع ليس بداخل في الحكم الثالث اتفاقاً ، وقد دلت السنة أنه ليس داخلاً في الحكم الأول ، وذلك يدل على عدم دخوله في حكم العدد ، فيكون فسخاً . وهذا من أحسن ما يحتاج به على ذلك .

(١) حديث ابن عباس والسلام عليه وأمر ابن عمر وسياق الخلاف في عدة المختلعة ، كل ذلك عند اللنذري في آخر باب الرجل يقول لامرأته : يا أختي ، وهذا خطأ ، أعدناه إلى هنا ، وهو موضعه اللائق به .  
م ١٠ - مختصر السنن

باب في المملوكة تعتق وهي تحت حر أو عبد [ ٢ : ٢٣٧ ]

٢١٣٩ - عن عكرمة عن ابن عباس : « أن مُغيثاً كان عبداً فقال : يا رسول الله ، اشفع إليها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بَريرة ، اتقي الله ، فإنه زوجك وأبو ولدك ، » فقالت : يا رسول الله ، تأمرني بذلك ؟ قال : لا ، إنما أنا شافع ، فكان دموعه تسيل على خده ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس : ألا تعجب من حُبِّ مُغيثِ بَريرة ، وبغضها إياه ؟ » .

وأخرجه البخاري بمعناه .

٢١٣٩ - قال الشيخ : كان الشافعي يقول : حديث بَريرة هو الأصل في باب المكافأة في النكاح ، ولا أعلم خلافاً أن الأمة إذا كانت تحت عبد فعتقت أن لها الخيار ، وإنما اختلفوا فيها إذا كانت تحت حر : فقال مالك والشافعي والأوزاعي وابن أبي ليلى وأحمد وإسحق : لا خيار لها ، وقال الشعبي والنخعي وحماد وأصحاب الرأي وسفيان الثوري : لها الخيار .

وأصل هذا الباب ، حديث بَريرة . وقد اختلفت الروايات فيه عن عائشة رضي الله عنها : فروى عنها أهل الحجاز أنها قالت : « كان زوج بَريرة عبداً » ، كذلك رواه عروة بن الزبير والقاسم بن محمد ، وروى أهل الكوفة « أن زوجها كان حراً » ، كذلك رواه الأسود بن يزيد عنها .

وقد ذكر أبو داود هذه الأحاديث في هذا الباب . فكانت رواية أهل الحجاز أولى ، لأن عائشة رضي الله عنها عمة القاسم وخالة عروة ، وكانا يدخلان عليها بلا حجاب ، والأسود يسمع كلامها من وراء حجاب .

وقد قيل : إن قوله « كان زوجها حراً » إنما هو من كلام الأسود ، لا من قول عائشة ، وحديث ابن عباس هذا لم يعارضه شيء ، وهو يخبر أنه كان عبداً ، وقد ذكر اسمه ، وأثبت صفته ، فدل ذلك على صحة رواية أهل الحجاز .

وفي قولها « تأمرني بذلك ؟ » دليل على أن أصل أمره صلى الله عليه وسلم على الحتم والوجوب .

٢١٤٠ - وعن ابن عباس : « أن زوج بريرة كان عبداً أسود ، يسمى مُعَيْثاً ، فَخَيَّرَهَا - يعني النبي صلى الله عليه وسلم - وأمرها أن تَعْتَدَّ » .

وأخرجه البخارى مختصراً . وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة بمعناه .

٢١٤١ - وعن عروة عن عائشة ، فى قصة بريرة ، قالت : « كان زوجها عبداً ، فَخَيَّرَهَا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاخترت نفسها ، ولو كان حراً لم يُخَيِّرَهَا » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

٢١٤٠ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : هكذا الرواية « وأمرها أن تعتد » وزاد الدارقطنى : « عدة الحرة » ولعله مدرج من تفسير بعض الرواة . وقد روى ابن ماجة فى سننه : أخبرنا على بن محمد حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : « أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض » ، وهذا مع أنه إسناد الصحيحين ، فلم يروه أحد من أهل الكتب الستة إلا ابن ماجة ، ويبعد أن تكون الثلاث حيض محفوظة ، فإن مذهب عائشة : أن الأقراء الأطهار ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم المختلعة أن تستبرى ، بحيضة كاتقدم ، فهذه أولى ، ولأن الأقراء الثلاث إنما جعلت فى حق المطلقة ليطول زمن الرجعة ، فيتمكن زوجها من رجعتها متى شاء ، ثم أجرى الطلاق كله مجرى واحداً .

وطرد هذا : أن المزمى بها تستبرأ بحيضة ، وقد نص عليه أحمد .

وبالجملة : فالأمر بالترvis ثلاثة قروء إنما هو للمطلقة ، والعتقة إذا فسخت فعى بالمختلعة والأمة المستبرأة أشبه ، إذ المقصود براءة رحمها ، فالاستدلال على تعدد الأقراء فى حقها بالآية غير صحيح ، لأنها ليست مطلقة ، ولو كانت مطلقة لثبت لزوجها عليها الرجعة .

وأما الأحاديث فى هذه اللفظة فى صحتها نظر ، وحديث الدارقطنى ، المعروف أن الحسن رواه مرسل « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بريرة أن تعتد عدة الحرة » ، ورواه البيهقى فى سننه من حديث عكرمة عن ابن عباس .

وفيه وجه رابع : وهو أنه جعل عدتها عدة المطلقة ، رواه البيهقى من حديث أبى معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ورواه أبو يعلى الموصلى عن محمد بن بكر عن أبى معشر .

فهذه أربعة أوجه . أحدها : أن تعتد . الثانى : عدة الحرة . الثالث : عدة المطلقة . الرابع : بثلاث حيض (١) .

(١) هكذا فى الأصل . وبعض هذه الأوجه متداخل فى بعض .

٢١٤٢ - وعن القاسم - وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق - عن عائشة : « أن بريرة خيّرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان زوجها عبداً » .  
وأخرجه مسلم والنسائي .

### باب من قال كان حراً [ ٢ : ٢٣٧ ]

٢١٤٣ - عن الأسود عن عائشة : « أن زوج بريرة كان حراً حين أُعْتِقَتْ ، وأنها خُيِّرَتْ قَالَتْ : ما أحبُّ أن أكون معه وأن لي كذا وكذا » .

وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه . وقوله « كان حراً » هو من كلام الأسود بن يزيد ، جاء ذلك مفسراً ، وإنما وقع مدرجاً في الحديث . وقال البخاري : قول الأسود منقطع . وقول ابن عباس « رأيتُه عبداً » أصح . هذا آخر كلامه . وقد روى عن الأسود عن عائشة « أن زوجها كان عبداً » ، فاختلفت الرواية عن الأسود ، ولم تختلف عن ابن عباس وغيره ممن قال « كان عبداً » . وقد جاء عن بعضهم أنه من قول إبراهيم النخعي ، وعن بعضهم أنه من قول الحكم بن عتيبة . قال البخاري : وقول الحكم مرسل . هذا آخر كلامه . وروى القاسم بن محمد وعروة بن الزبير ومجاهد وعمرة بنت عبد الرحمن ، كلهم عن عائشة « أن زوج بريرة كان عبداً » ، والقاسم هو ابن أخي عائشة ، وعروة هو ابن أختها ، وكانا يدخلان عليها بلا حجاب ، وعمرة كانت في حجر عائشة . وهؤلاء أخص الناس بها . وأيضاً فإن عائشة رضى الله عنها كانت تذهب إلى خلاف ما روى عنها ، وكان رأيها : أنه لا يثبت لها الخيار تحت الحر . وروى نافع عن صفية بنت أبي عبيد : « أن زوج بريرة كان عبداً » ، قال البيهقي : إسناده صحيح . وقال إبراهيم بن أبي طالب : خالف الأسود بن يزيد الناس في زوج بريرة ، فقال : إنه حر ، وقال الناس : إنه عبد ، والأسود : هو أبو عمرو ، ويقال أبو عبد الرحمن ، النخعي ، من تابعي أهل الكوفة .

### باب حتى متى يكون لها الخيار ؟ [ ٢ : ٢٣٨ ]

٢١٤٤ - عن عائشة : « أن بريرة أُعْتِقَتْ وهي عند مغيث ، عبد لآل أبي أحمد ، فقُيِّرَها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال لها : إن قَرَبَكَ فلا خيارَ لك » .



في إسناده محمد بن إسحق ، وقد تقدم الكلام عليه .

باب في المملوكين يعتقان معاً ، هل تُخَيَّر امرأته ؟ [ ٢ : ٢٣٨ ]

٢١٤٥- عن عائشة : « أنها أرادت أن تعتق مملوكين لها ، زوجٌ ، قال : فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فأمرها أن تبدأ بالرجل قبل المرأة » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وفي إسناده عبد الله بن عبد الرحمن بن موهب ، وقد ضعفه يحيى بن معين ، وقال مرة : ثقة . وقال النسائي : ليس بذلك القوى .

باب إذا أسلم أحد الزوجين [ ١ : ٢٣٨ ]

٢١٤٦- عن ابن عباس : « أن رجلاً جاء مسلماً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم جاءت امرأته مسلمة بعده ، فقال : يا رسول الله ، إنها [ قد ] <sup>(١)</sup> كانت أسلمت معي ، فَرَدَّهَا عليه » .

وأخرجه الترمذي ، وقال : حسن صحيح .

٢١٤٧- وعن ابن عباس قال : « أسلمت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

٢١٤٥- قال الشيخ : وفي هذا دلالة على أن الخيار بالعتق إنما يكون للأمة ، إذا كانت تحت عبد ، ولو كان لها خيار ، إذا كانت تحت حر ، لم يكن لتقديم عتق الزوج عليها معنى ، ولا فيه فائدة .

٢١٤٧- قال الشيخ : وفي هذا دليل على أن النكاح متى علم بين زوجين فادعت المرأة

٢١٤٥- قال الشيخ ابن القيم : واستدل به من يقول : إن التخيير إنما يكون للمعتقة تحت عبد ، ولو كان لها خيار إذا كانت تحت حر لم يكن لتقديم عتق الزوج عليها معنى ولا فائدة . وفيه نظر .

فَتَزَوَّجَتْ ، فجاء زوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، إني قد كنت أسلمتُ ، وَعَلِمْتُ يَاسْلَامِي ، فانتزعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر ، وَرَدَّهَا إلى زوجها الأول .

وأخرجه ابن ماجه .

باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها ؟ [ ٢ : ٢٣٩ ]

٢١٤٨ - عن ابن عباس قال : « رَدَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته زينبَ على

الفرقة ، فإن القول في ذلك قول الزوج ، وأن قولها في إبطال النكاح غير مقبول . والشك لا يزحم اليقين . ولا أعلم خلافاً أنه إذا لم يتقدم إسلام أحد الزوجين لإسلام الآخر ، وكانت المرأة مدخولاً بها ، ثم أسلم الآخر قبل انقضاء العدة ، فها على الزوجية ، في قول الزهري والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه .

وقال مالك بن أنس : إذا أسلم الرجل قبل امرأته وقعت الفرقة ، إذا عرض عليها الإسلام فلم تقبل .

وقال سفيان الثوري ، في المرأة إذا أسلمت : عرض على زوجها الإسلام ، فإن أسلم فها على نكاحها ، وإن أبي أن يسلم فرق بينهما . وكذلك قال أصحاب الرأي ، إذا كان في دار الإسلام ، وإن أسلمت المرأة ثم لحق الزوج بدار الكفر فقد بانت منه ، لافتراق الدين ، فإن أسلمت ، وهما في دار الحرب ولم يخرجوا أو واحد منهما إلى دار الإسلام ، فهو أحق بها إن أسلم قبل أن تنقضي العدة ، فإذا انقضت العدة فلا سبيل له عليها .

وقال ابن شبرمة : تبين منه ، كما تسلم ، ولا سبيل له عليها إلا بخطبة ، وبه قال أبو ثور . وروى ذلك عن الحسن وعكرمة وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاوس .

٢١٤٨ - قال الشيخ : وهذا ، إن صح ، فإنه يحتمل أن يكون لأن عدتها قد تناولت لاعتراض

٢١٤٨ - قال الشيخ ابن القيم : وقال الإمام أحمد : حديث ابن عباس في هذا أصح ،

أبي العاصي بالنكاح الأول ، لم يُحدث شيئاً - قال محمد بن عمرو في حديثه : بعد ست سنين ، وقال الحسن بن علي : بعد سنتين .

وأخرجه الترمذی وابن ماجه . وفي حديث الترمذی : « بعد ست سنين » . وفي حديث ابن ماجه : « بعد سنتين » . وقال الترمذی : ليس بإسناده بأس ، ولكن لا يعرف وجه هذا الحديث ، ولعله قد جاء هذا من قبل داود بن الحصين ، من قبل حفظه . وحكى عن يزيد بن هرون أنه ذكر حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن النبي صلى الله عليه

---

سبب ، حتى بلغت المدة المذكورة في الحديث ، إما الطولى منهما وإما القصرى ، إلا أن حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخة ، وقد ضعف أمره على بن المدينى وغيره من علماء الحديث . وقد حدثونا عن محمد بن إسماعيل الصائغ قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا أبو معاوية قال حدثنا الحجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بنكاح جديد » ، فقد عارض هذه الرواية رواية داود بن الحصين ، وفيها زيادة ليست في رواية داود بن الحصين . والمثبت أولى من النافى ، غير أن محمد بن إسماعيل قال : حديث ابن عباس أصح

---

قيل له : أليس يروى « أنه ردها بنكاح مستأنف ؟ » قال : ليس لذلك أصل . وقال ابن عبد البر : قصة أبي العاص مع امرأته لا تخلو من أن تكون قبل نزول تحریم المسلمات على الكفار ، فتكون منسوخة بما جاء بعدها ، أو تكون حاملا ، واستمر حملها حتى أسلم زوجها ، أو مريضة لم تحض ثلاث حيضات حتى أسلم ، أو تكون ردت إليه بنكاح جديد - ثم ذكر حديث عمرو بن شعيب - تم كلامه .

وللناس في حديث ابن عباس عدة طرق :

أحدها : رده باستمرار العمل على خلافه ، قال الترمذی : سمعت عبد بن حميد يقول : سمعت يزيد بن هرون يقول : حديث ابن عباس أجود إسناداً ، والعمل على حديث عمرو بن شعيب . وقال ابن عبد البر : لم يختلف العلماء أن بانقضاء العدة ينفسخ النكاح إلا تنهى روى عن النخعي ، شذ فيه عن جماعة العلماء ، فلم يتبعه عليه أحد ، زعم أنهم ترد إلى زوجها ، وإن طالت المدة .

وسلم ردَّ ابنته على أبي العاص بن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد ، وقال : حديث ابن عباس أجود إسناداً ، والعمل على حديث عمرو بن شعيب . وقال الخطابي : وهذا ، إن صح ، فإنه يحتمل أن يكون عدتها قد تطاوت ، لاعتراض سبب ، حتى بلغت المدة المذكورة في الحديث ، إما الطولى منها وإما القصرى ، إلا أن حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخة ، وقد ضعف أمره على بن المدينى وغيره من علماء الحديث . وقال بعضهم :

في هذا الباب من حديث عمرو بن شعيب ، وقال أبو عيسى الترمذى : قال يزيد بن هرون : .  
العمل في هذا على حديث عمرو بن شعيب ، وإن كان إسناد حديث ابن عباس أجود .  
قال الشيخ : وإنما ضعفوا حديث عمرو بن شعيب من قبل الحجاج بن أرطاة ، لأنه معروف بالتدليس .

وحكى عن محمد بن عقيل أن يحيى بن سعيد قال : لم يسمعه حجاج من عمرو .  
قال الشيخ : وفي الحديث دليل أن افتراق الدارين لا تأثير له في إيقاع الفرقه ، .  
وذلك أن أبا العاص كان بمكة بعد أن أطلق عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفكه من

الثانى : معارضته بحديث عمرو بن شعيب .

الثالث : تضعيف داود بن الحصين عن عكرمة .

الرابع : حمله على ردها بنكاح مثل الأول ، لم يحدث فيه شيئاً .

الخامس : حمله على تطاول زمن العدة .

السادس : القول بموجبه ، وروى عن على بن أبي طالب وإبراهيم النخعى وغيرهما .

السابع : أن تحريم نكاح الكفار إنما كان في سورة المتحنة ، وهى نزلت بعد الحديبية .  
فلم يكن نكاح الكافر المسلمة قبل ذلك حراماً ، ولهذا في قصة المتحنة : « لما نزلت ( ٦٠ : ١٠ ) ولا تمسكوا بعصم الكوافر » عمد عمر إلى امرأتين له فطلقهما ، ذكره البخاري . فدل على أن التحريم كان من يومئذ .

وإذا ثبت هذا فأبو العاص بن الربيع إنما أسلم في زمن الهدنة بعد ما أخذت سرية زيد بن حارثة ما معه ، فأتى المدينة فأجارته زينب ، فأنفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم أجوارها ، ودخل عليها فقال : « أي بنية ، أكرمى مثواه ، ولا يخلص إليك ، فانك لا تحلين له » وكان هذا بعد

معناه ردّها عليه على النكاح الأول ، أى على مثل النكاح الأول فى الصداق والحباء ، لم يحدث زيادة على ذلك من شرط ولا غيره . وقال البخارى : حديث ابن عباس أصح فى

أسره ، وكان قد أخذ عليه أن يجهز زينب إليه ، ففعل ذلك ، وقدمت زينب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقامت بها .

وقد روى أن جماعة من النساء ردهن النبي صلى الله عليه وسلم على أزواجهن بالنكاح الأول ، منهن امرأة عكرمة بن أبي جهل ، وكان خرج إلى الين ، وهند بنت عتبة ، أسلم

نزول آية التحريم فى المتحنة ، ثم إن أبا العاص رجع إلى مكة ، فأدى ما كان عنده من بضائع أهل مكة ، ثم أسلم ، وخرج إلى المدينة ، فلم يطل الزمان بين إسلامه ونزول آية التحريم ، فردّها عليه بالنكاح الأول .

الثامن : أن حديث ابن عباس فى قصته منسوخ ، وسلك ذلك الطحاوى ، وادعى أن النبي صلى الله عليه وسلم ردّها إليه بعد رجوعه من بدر حين أسر ، وروى فى ذلك عن الزهرى « أنه أخذ أسيراً يوم بدر فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم ، فردّ عليه ابنته » ، ثم إن الله سبحانه حرم نكاح الكفار فى قضية المتحنة .

التاسع : ما حكاه عن بعض أصحابهم فى الجمع بين الحديثين بأن عبد الله بن عمرو علم تحريم نكاح الكافر ، فلم يكن ذلك عنده إلا بنكاح جديد ، فقال « ردّها عليه بنكاح جديد » ، ولم يعلم ابن عباس بالتحريم ، فقال « ردّها بالنكاح الأول » ، لأنه لم يكن عنده بينهما فسخ نكاح .

فهذه مجامع طرق الناس فى هذا الحديث . أفسدها هذان الآخران ، فإنهما غلط محض ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم ردّها على أبي العاص يوم بدر قط ، وإنما الحديث فى قصة بدر : أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلقه ، وشرط عليه أن يرده عليه ابنته ، لأنها كانت بمكة ، فلما أسر أبو العاص أطلقه بشرط أن يرسلها إلى أبيها ، ففعل ، ثم أسلم بعد ذلك بزمان فى الهدنة . هذا هو المعروف الذى لا يشك فيه من له علم بالمغازى والسير ، وما ذكروه عن الزهرى وقناعة فمقطع لا يثبت .

وأما المسالك التاسع ، فمعاذ الله أن يظن بالصحابه أنهم يروون أخباراً عن النشء الواقع والأمر بخلافه ، بظنهم واعتقادهم ، وهذا لا يدخله إلا الصدق والكذب ، فإنه إخبار عن أمر واقع مشاهد ، هذا يقول : ردّها بنكاح جديد ، فهل يسوغ أن يخبر بذلك بناء على اعتقاده

هذا الباب من حديث عمرو بن شعيب . وقال الدارقطني في حديث عمرو بن شعيب هذا : لا يثبت ، والصواب حديث ابن عباس . وقال الخطابي : وإنما ضَعَّفوا حديث عمرو بن

أبو سفيان خارج الحرم ، وهي مقيمة بمكة ، وهي دار حرب ، لم يستول عليها النبي صلى الله عليه وسلم بعدُ ، فلما عاد إليها وأسلمت هند كانا على نسكاحهما .

وقد تكلم الناس في تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب من أبي العاص ، ومعلوم أنها لم تزل مسلمة ، وكان أبو العاص كافراً .

من غير أن يشهد القصة ، أو تروى له ؟ وكذا من قال « ردها بالنكاح الأول » . وكيف يظن بعبد الله بن عمرو أنه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم عقد نكاح لم يثبته ، ولم يشهده ، ولا حكى له ؟ وكيف يظن بابن عباس أن يقول « ردها بالنكاح الأول » ، ولم يحدث شيئاً وهو لا يحيط علماً بذلك ؟ ثم كيف يشتبه على مثله نزول آية الممتحنة ، وما تضمنته من التحريم قبل رد زينب على أبي العاص ، ولو قدر اشتباهه عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لحدائنه سنه ، أفترى دام هذا الاشتباه عليه ، واستمر حتى يرويه كيراً ، وهو شيخ الإسلام !

ومثل هذه الطرق لا يسلكها الأئمة ، ولا يرضى بها الخذاق <sup>(١)</sup> .

وأما تضعيف حديث داود بن الحصين عن عكرمة ، فما لا يلتفت إليه ، فإن هذه الترجمة صحيحة عند أئمة الحديث لا مطعن فيها ، وقد صحح الإمام أحمد والبخاري والناس حديث ابن عباس ، وحكموا له على حديث عمرو بن شعيب .

وأما حملها على تناول العدة فلا يخفى بعده .

وأما حمله على أنه ردها بنكاح جديد . مثل الأول ، ففي غاية البعد ، واللفظ ينبوعه .

وأما رده بكونه خلاف الإجماع ففساد ، إذ ليس في المسألة إجماع ، والخلاف فيها أشهر ، والحجة تفصل بين الناس .

(١) بل هذه من تشقيقات أهل الرأي ، الذين يلعبون بالأحاديث ما شاءوا ، ويؤولونها على الوجه الذي يوافق هواهم ، لا يبالون في سبيل ذلك أن يتناقضوا ، وأن يأتوا بما لا يدخل في عقل ، ولا يبالون أن يكون فيما يقولون ما يجعل الصحابة والتابعين غير متحررين للصدق ، جريئين على النقل . وقد برأ الله حملة العلم من أهل الرواية ، من الصحابة والتابعين وغيرهم ، مما يوهمه كلام هؤلاء . أحمد محمد شاكر

شعيب من قبل الحجاج بن أرطاة ، لأنه معروف بالتدليس ، وحكى محمد بن عقيل أن يحيى بن سعيد قال : لم يسمعه حجاج من عمرو .

باب فيمن أسلم وعنده نساء أكثر من أربع [ أو أُخْتَانِ ] [ ٢ : ٢٣٩ ]

٢١٤٩ - عن الحرث بن قيس الأسدي قال : « أسلمت وعندي ثمان نسوة ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اختر منهن أربعاً » .

ووجه ذلك : أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما زوجها منه قبل نزول قوله عز وجل ( ٢ : ٢٢١ ) ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ثم أسلم أبو العاص ، فردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاجتمعا في الإسلام والنكاح معاً .

٢١٤٩ - قال الشيخ : قوله « اختر منهن أربعاً » ظاهره يدل على أن الاختيار في ذلك إليه ، يمسك من شاء منهن ، سواء كان عقد عليهن في عقد واحد أو متفرقات ، لا يعتبر المتقدمة

وليس القول في الحديث إلا أحد قولين : إما قول إبراهيم النخعي ، وإما قول من يقول : إن التحريم لم يكن ثابتاً إلى حين زول المنة ، فكانت الزوجة مستمرة قبل ذلك . فهذان المسلكان أجود ماسلك في الحديث . والله أعلم .

٢١٤٩ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله : وقد اختصر كلام البخاري ، ونحن نذكره لكمال الفائدة :

قال البخاري : حديث غيلان بن سلمة ، يعني من حديث عبد الله بن عمر ، غير محفوظ ، والصحيح ما رواه شعيب وغيره عن الزهري عن محمد بن سويد الثقفي « أن غيلان أسلم » قال البخاري : وأما حديث الزهري ، عن سالم ، عن أبيه « أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه ، فقال عمر رضي الله عنه : لتراجعن نساءك ، أولأرجعن قبرك ، كما رجم قبر أبي رغال » (١) .

(١) لم يذكر ابن القيم كلام البخاري كاملاً ، بل أدخل به ، وكلامه ثابت بنصه في كتاب التاريخ الصغير ( ص ١٣٧ ) ، واختصره الترمذي اختصاراً واحداً ( ٣ : ١٩٠ ) . وستأتي لإشارتنا إلى تحقيقنا صحة هذا الحديث ، بعد صفتين .

وفي رواية : « قيس بن الحرث » ، وصوّبه بعضهم .

وأخرجه ابن ماجه . وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وقد ضعفه غير واحد من الأئمة . وقال أبو القاسم البغوي : ولا أعلم للحرث بن قيس حديثاً غير هذا . وقال أبو عمر النمرى : ليس له إلا حديث واحد ، ولم يأت من وجه صحيح . وقد أخرج الترمذى وابن ماجه من حديث عبدالله بن عمر : « أن غيلان بن سلمة الثقفى أسلم وله عشر

فى العقد ولا التأخرة منهم ، لأن الأمر قد قُوض إليه فى الاختيار من غير استئصال . وإلى هذا ذهب مالك والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه ، وأراه قول محمد بن الحسن ، وقد روى ذلك عن الحسن البصرى . وقال أبو حنيفة وسفيان الثورى : إن نكحهن فى عقد واحد فرق بينه وبينهن ،

وقال ابن عبد البر : الأحاديث فى تحريم ما زاد على الأربع كلها معلولة .

وقال ابن القطان : هذا حديث مختلف فيه على الزهرى ، ومالك ومعمّر يقولان عنه : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف ، ويونس فى روايته عنه يقول : عن الزهرى عن عثمان بن محمد بن أبي سويد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لغيلان حين أسلم » ، ذكره ابن وهب عن يونس ، وروى الليث عن يونس عن ابن شهاب : بلغنى عن عثمان بن أبي سويد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث . وروى شعيب بن أبى حمزة وغير واحد عن الزهرى : حدثت عن محمد بن سويد الثقفى : « أن غيلان أسلم » ، ذكره البخارى والناس ، وقال معمّر عن الزهرى عن سالم عن أبيه : « أن غيلان أسلم » ، ذكره الإمام أحمد بن حنبل وغيره . فهذه خمس وجوه . آخر كلامه .

وقد رواه الدارقطنى من حديث سيف بن عبد الله الجرمى أخبرنا سرار بن مجشّر عن أيوب عن نافع وسالم عن ابن عمر : « أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يمسك منهن أربعاً ، فلما كان زمن عمر طلقهن ، فقال له عمر : راجعهن ، وإلا ورثنهن مالك ، وأمرت بقبرك يرحم » <sup>(١)</sup> . ولكن سيف وسرار ليسا بمعروفين بحمل

(١) هو فى الدارقطنى ص ٤٠٤ بلفظ « فأمره عمر أن يرتجعهن ، وقال : لو مت لورثنهن منسك ، ولأمرت بقبرك يرحم كما رجم قبر أبي ذئال » .



نسوة في الجاهلية ، فأسلمن معه ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخيرأربعاً منهن . قال البخارى : هذا حديث غير محفوظ ، يعنى أن الصحيح إرساله ، وقد ذكر ذلك ويته . وقال مسلم بن الحجاج : أهل اليمن أعرف بحديث معمر ، فإن حدث به ثقة من غير أهل البصرة صار الحديث حديثاً ، وإلا فالإرسال أولى ، يعنى أن أهل البصرة تفردوا بإسناده . وقد روى الحديث عن غير أهل البصرة موصولاً <sup>(١)</sup> . وأخرجه الدارقطنى من حديث عبد الله بن عباس ، وإسناده ضعيف .

وإن كان نكح واحدة بعد الأخرى حبس أربعاً منهن ، الأولى ، فالأولى ، وترك سائرهن . قال الشيخ : معنى الاختيار المذكور في الحديث يبطل ، إذا لم يكن له إلا حبس الأوليات . فدل ذلك على أنه يختار من شاء منهن ، الأولى والأخرى في ذلك سواء . ومن اعتبر فيهن هذا المعنى لزمه أن يعتبر أوصاف عقودهن فيما مضى ، فلا يميز منها العقود التي خلت عن الشهود والأولياء ، ولا العقود التي وقعت في أيام العدة من الزوج الأول ، فإذا لم يكن هذا معتبراً فيها ، لأنه حكم ثابت من أحكام الجاهلية ، وقد لقيه الإسلام بالعمو ، فكذلك التقديم والتأخير ، لا فرق بين الأمرين في ذلك ، فأما الأعيان فإنها قائمة غير فائتة ، وليست كالأوصاف التي قد فابت بفوات الزمان الذى قد وقع فيه العقد ، فلا يقر الزوج على نكاح امرأة من ذوات المحارم اللاتي لو أراد ابتداء العقد عليهن في حال الإسلام لم يحللن له .

الحديث وحفظه ، وقال الدارقطنى في كتاب اللعل - وقد ذكر هذا الحديث - : تفرد به سيف بن عبد الله الجرمى عن سرار ، وسرار ثقة من أهل البصرة . ومعلوم أن تفرد سيف بهذا مانع من الحكم بصحته ، بل لو تفرد به من هو أجل من سيف لكان تفرد علة . والله أعلم .

(١) حديث ابن عمر ، في قصة غيلان بن سلمة التفتى ، رواه أحمد في المسند مختصراً ومطولاً ٤٦٠٩ ، ٤٦٢١ من طريق معمر عن الزهرى . وقد بينت في شرحى هناك صحته ، ورددت على من أعله ، والحمد لله . أحمد محمد شاكر

٢١٥٠ - وعن الضحاك بن فيروز عن أبيه قال : « قلت : يا رسول الله ، إني أسلمت وتحتي أختان ؟ قال : طَلَقَ أَيْتَهُمَا شَتَبَ » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن . وفى لفظ الترمذى : « اخْتَرْتُ أَيْتَهُمَا شَتَبْتُ » . ولفظ ابن ماجه : « طَلَقَ » ، كما ذكره أبو داود .

٢١٥٠ - قال الشيخ : فى هذا بيان أن الاختيار إليه فى إمساك من شاء منهم ، من المتقدمة والمتأخرة .

وفيه حجة لمن ذهب إلى أن اختياره إحداها لا يكون فسخاً لنكاح الأخرى ، حتى يطلقها .

٢١٥٠ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : هذا الحديث يرويه أبو وهب الجিশانى عن الضحاك بن فيروز عن أبيه . قال البخارى : فى إسناده هذا الحديث نظر . ووجه قوله : أن أبا وهب والضحاك مجهول حالهما ، وفیه يحيى بن أيوب ، ضعيف .

وقوله « طَلَقَ أَيْتَهُمَا شَتَبْتُ » دليل على أنه إذا طلق واحدة لم يكن اختياراً لها ، كما قال أصحابنا وأصحاب الشافعى ، قالوا : لأن الطلاق إنما يكون للزوجة لا للأجنبية ، فإذا طلقها كان دليلاً على استبقاء نكاحها ، وهذا ضعيف جداً ، فإن طلاقها إنما هو رغبة عنها ، وقطع لنكاحها ، فكيف يكون اختياراً لها ؟ وهو لو قال : طَلَقْتُ هَذِهِ وَأَمْسَكْتُ هَذِهِ ، أو اخْتَرْتُ هَذِهِ : جعلتم التى اختار إمساكها مفارقة ، والتى اختار طلاقها مختارة !! وهذا معلوم أنه ضميمصوده . وأقصى ما فى الباب أنه استعمل لفظ الطلاق فى مفارقتها ، والنبي صلى الله عليه وسلم قال له « فارق سائرهن » ، والمفارقة أيضاً من صرائح الطلاق عندكم ، فإذا قال : فارت هذِهِ ، كان اختياراً لها ! وهذا أحد الوجهين لهم ، وإنما يكون مفارقاً لها إذا قال : فسخت نكاح هؤلاء ، أو اخترت هؤلاء ، ونحوه ، وصاحب الشرع قد أمره بالفراق ، وإذا أتى باللفظ الذى أمره به ، كان ذلك فراغاً لا اختياراً .

وأما قولهم : إن الطلاق لا يكون إلا فى زوجة .

قلنا : هذا ينتقض بالفسخ ، وإنكم قد قلتم : لو فسخ نكاح إحداهن كان اختياراً للباقيات ، ومعلوم أن الفسخ لا يكون إلا فى زوجة ، فما هو جوابكم فى الفسخ هو الجواب فى الطلاق .

باب إذا أسلم أحد الأبوين ، مع مَنْ يكون الولد ؟ [ ٢ : ٢٤٠ ]

٢١٥١ - عن رافع بن سنان : « أنه أسلم ، وأبَتِ امرأته أن تُسلم ، فأَتَت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : ابنتي ، وهى فَطِيم ، أو شبهه <sup>(١)</sup> ، وقال رافع : ابنتي ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : اقعدى ناحيةً ، وقال لها : اقعدى ناحيةً ، وأَقْعَدَ الصَّبِيَّةَ بينهما ، ثم قال : ادْعُواهَا ، فالت الصَّبِيَّةُ إلى أمها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللَّهُمَّ اهْدِهَا ، فالت إلى أبيها ، فأخذها » .  
وأخرجه النسائي .

باب في اللعان [ ٢ : ٢٤٠ ]

٢١٥٢ - عن ابن شهاب الزهري عن سهل بن سعد الساعدي : « أن عُويم بن أشقر

٢٦٥١ - قال الشيخ : في هذا بيان أن الولد الصغير إذا كان بين المسلم والكافر ، فإن المسلم أحق به ، وإلى هذا ذهب الشافعي .

وقال أصحاب الرأي في الزوجين يفترقان بالطلاق والزوجة ذمية : إن الأم أحق بأولادها ما لم تزوج ، ولا فرق في ذلك بين الذمية والمسلمة .

٢١٥٢ - قال الشيخ : قوله « كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل ، وعابها » يريد به

وأيضاً ، فالطلاق جعل عبارة عن الفسخ ، وإخراجاً للمطلقة ، واستبقاءً للأخرى ، فكأنه قال : أرسلت هذه وسيبتها ونحوه ، وأمسكت هذه .

وأيضاً ، فإن النكاح لم تزل أحكامه كلها بالإسلام ، ولهذا قاتم : إن عدة الفارقت من حين الاختيار ، لامن حين الإسلام على الصحيح ، وعلامة ذلك بأنهن إنما بن منه بالاختيار لا بالإسلام ، فالطلاق أثر في قطع أحكام النكاح وإزالتها .

وأيضاً ، فإن العبرة بالقصد والنية ، وهو لم يرد قط بقوله « طلقت هذه » اختيارها ، بل هذا قلب للحقائق !!

وأيضاً ، فإن لفظ الطلاق لم يوضع للاختيار لغة ، ولا شرعاً ، ولا عرفاً ، ولا هو اصطلاح خاص له يريد به بكلامه ، فعمله على الاختيار ممتنع .

(١) عند اللزوم « أى شبهه » .

العَجَلَانِي جاء إلى عاصم بن عَدِيّ فقال له : يا عاصم ، أَرَأَيْتَ رجلاً وجدَ معَ امرأته رجلاً ، أَيْقَتَلَهُ ففَتَقَتَلُونَهُ ، أم كيف يفعل ؟ سَلَّ لِي يا عاصمُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فسأل عاصم رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ؟ فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل ، وعابها ، حتَّى كَبُرَ على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رجع عاصم إلى أهله ، جاءه عُويمِر ، فقال له : يا عاصم ، ماذا قال لك رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال عاصم : لم تأتني بخير ، قَدْ كَرِهَ رسول الله صلى الله عليه وسلم المسألة التي سألتُه عنها ، فقال عُويمِر : والله لا أُنْهِي حتَّى أسأله عنها ، فأقبل عُويمِر حتَّى أتَى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو وَسَطُ الناس ، فقال : يا رسول الله ، أَرَأَيْتَ رجلاً وجدَ معَ امرأته رجلاً ، أَيْقَتَلَهُ ففَتَقَتَلُونَهُ ، أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد أُنْزِلَ فيكَ وفي صاحبِكَ

المسألة عما لا حاجة بالسائل إليه ، دون ما به إليه الحاجة . وذلك أن عاصماً إنما كان يسأل لغيره لا لنفسه ، فأظهر رسول الله صل الله عليه وسلم الكراهة في ذلك ، إشاراً لستر العورات ، وكراهة لهتك الحرمت .

وقد وجدنا المسألة في كتاب الله عز وجل على وجهين :

أحدهما : ما كان على وجه التبيين والتعلم فيما يلزم الحاجة إليه من أمر الدين .

والآخر : ما كان على طريق التكلف والتعنت .

فأباح النوع الأول وأمر به ، وأجاب عنه . فقال تعالى ( ١٦ : ٤٣ و ٢١ : ٧ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ) وقال ( ١٠ : ٩٤ فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك ) وقال في قصة موسى والخضر ( ١٨ : ٧١ فلا تسألني عن شيء حتَّى أحدث لك منه ذكراً ) وقال ( ٣ : ١٨٧ لَتُبَيِّنَنَّ للناس ولا تكتُمونه ) ، فأوجب على من يُسأل عن علم أن يجيب عنه ، وأن يبين ولا يكتُم ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار » ، وقال عز وجل ( ٢ : ١٨٩ يسألونك عن الأهلة ؟ قل : هي مواقيت للناس والحج ) ( ٢ : ٢٢٢ يسألونك عن الحيض ؟ قل : هو أذى ) ( ٨ : ١ يسألونك عن الأنفال ؟ قل : الأنفال لله والرسول ) .

قرآن ، فاذهب فانتِ بها ، قال سهل : فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما قرعنا قال عويمر : كذبتُ عليها يا رسول الله إن أمسكتها ، فطلقها عويمر ثلاثاً ، قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم - قال ابن شهاب : فكانت تلك سنة المتلاعنين .

وقال في النوع الآخر ( ١٧ : ٨٥ ويسألونك عن الروح ؟ قل : الروح من أمر ربي ) ( ٧٩ : ٤٢ - ٤٤ يسألونك عن الساعة : أيان مرساها ؟ فيم أنت من ذكرها ؟ إلى ربك منتهاها ) وعاب مسألة بنى إسرائيل في قصة البقرة لما كان على سبيل التكلف ، لما لا حاجة بهم إليه ، وقد كانت الغنية وقعت بالبيان المتقدم فيها . وكل ما كان من المسائل على هذا الوجه فهو مكروه ، فإذا وقع السكوت عن جوابه ، فإنما هو زجر وردع للسائل ، وإذا وقع الجواب فهو عقوبة وتغليظ .

وفي قوله « هي طالق ثلاثاً » دليل على أن إيقاع التطليقات الثلاث مباح ، ولو كان محرماً ، لأشبه أن يرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله في ذلك ، ويبين بطلانه لمن بحضرته ، لأنه لا يجوز عليه أن يجري بحضرته باطل ، فلا ينكره ولا يرده .

وقد يحتاج به من يرى أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان ، حتى يفرق بينهما الحكام ، وذلك أن الفرقة لو كانت واقعة بينهما لم يكن للتطليقات الثلاث معنى .

وقد يحتاج بذلك أيضاً من يرى الفرقة بنفس اللعان على وجه آخر ، وذلك أن الفرقة لو لم تكن واقعة باللعان لكانت المرأة في حكم المطلقات ثلاثاً .

وقد أجمعوا على أنها ليست في حكم المطلقات ثلاثاً ، تحمل له بعد زوج ، فدل على أن الفرقة واقعة قبل . ويشبه أن يكون إنما دعاه إلى هذا القول أنه لما قيل له « لا سبيل لك عليها » ، وجد من ذلك في نفسه فقال : « كذبتُ عليها إن أمسكتها ، هي طالق ثلاثاً » ، يريد بذلك تحقيق ما مضى من الفرقة وتوكيده .

وقوله « فكانت سنة المتلاعنين » يريد التفريق بينهما .

وقد اختلف في الوقت الذي يزول فيه فراش المرأة ، وتقع فيه الفرقة ، فقال مالك والأوزاعي : إذا التعن الرجل والمرأة جميعاً وقعت الفرقة ، وروى ذلك عن ابن عباس .

وأخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه .

٢١٥٣ - وعن عباس بن سهل عن أبيه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعاصم بن عدي : أمسك المرأة عندك حتى تلد » .

في إسناده محمد بن إسحق ، وقد تقدم الكلام عليه .

٢١٥٤ - وعن ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي قال : « حضرت لعانها عند النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنا ابن خمس عشرة سنة ، وساق الحديث ، قال فيه : ثم خرجت حاملاً ، فكان الولد يدعى إلى أمه » .

٢١٥٥ - وعن الزهري عن سهل بن سعد ، في خبر المتلاعنين ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أبصرُوها ، فإن جاءت به أذعج العينين ، عظيم الألتين ، فلا أراه إلا قد صدق ، وإن جاءت به أخميم كأنه وَحَرَةٌ <sup>(١)</sup> ، فلا أراه إلا كاذباً ، قال : فجاءت به على النعت المكروه » .

٢١٥٦ - وعنه عن سهل بن سعد ، في هذا الخبر ، قال : « فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ما صنع عند

وقال الشافعي : إذا تعن الرجل وقعت الفرقة ، وإن لم تكن المرأة التعنت بعد .

وقال أصحاب الرأي : الفرقة إنما تقع بتفريق الحاكم بينهما ، بعد أن يتلاعنا معاً .

٢١٥٥ - قال الشيخ « الوحرة » دوية ، وجمعها وَحَرٌ ، ومنه قيل : فلان وَحِرُ الصدر ، إذا دبت العداوة في قلبه ، كدبيب الوحر .

٢١٥٦ - قوله « فأنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم » يحتمل وجهين :

أحدهما : إيقاع الطلاق وإنفاذه ، وهذا على قول من زعم أن اللعان لا يوجب الفرقة .  
وأن فراق العجلاني امرأته إنما كان بالطلاق ، وهو قول عثمان البتي .

النبي صلى الله عليه وسلم سنةً ، قال سهل : حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ، ثم لا يجتمعان أبداً .

٢١٥٧ - وعنه عن سهل بن سعد ، قال مسدد : قال : « شهدت المتلاعنين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا ابن خمس عشرة ، ففرق بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تلاعنا ، وتم حديث مسدد ، وقال الآخرون : إنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم فرّق بين المتلاعنين ، فقال الرجل : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها . »  
قال أبو داود : لم يتابع ابن عينة أحد على أنه فرق بين المتلاعنين .

[ قال البيهقي : ويعنى بذلك : في حديث الزهري عن سهل بن سعد ، لا ما رويناها عن الزبيدي عن الزهري . يريد : أن ابن عينة لم ينفرد بها . وقد تابعه عليها الزبيدي .

والوجه الآخر : أن يكون معناه : إفاذ الفرقة الدائمة المتأبدة ، وهذا على قول من لا يراها تصلح للزوج بحال ، وإن أكذب نفسه فيما رماها به . وإلى هذا ذهب الشافعي ومالك والأوزاعي والثوري ويعقوب وأحمد وإسحق ، وشهد لذلك قوله « ولا يجتمعان أبداً » .

وقال الشافعي : إن كانت زوجته أمةً فلاعنها ، ثم اشتراها ، لم تحل له إصابتها ، لأن الفرقة وقعت متأبدة ، فصارت كحرمة الرضاع .

ومذهب أبي حنيفة ومحمد بن الحسن : أنه إذا أكذب نفسه ثبت النسب ، ولحقه الولد . وفيه دليل على أن الزوج إذا طلقها قبل اللعان لم يكن ذلك مانعاً من وجوب اللعان عليه . وقال الحسن والشعبي والقاسم بن محمد ، في الرجل يقذف زوجته ثم يطلقها ثلاثاً : أن يلاعنها ، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل ، وذلك أن القذف كان وهي زوجة .

وقال أصحاب الرأي : لا حد ، ولا لعان في ذلك ، وهو قول حماد بن أبي سليمان ، وحكى عن الثوري .

وذكر البيهقي بعد هذا حديث ابن عمر : « فرَّق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوى بنى عجلان » . والمراد من هذا : أن الفرقة لم تقع بالطلاق . ومعنى التفريق تبينه صلى الله عليه وسلم الحكم لايقاع الفرقة ، بدليل قوله « قبل أن يأمره صلى الله عليه وسلم بذلك » <sup>(١)</sup> .

٢١٥٨ - وعنه عن سهل بن سعد ، في هذا الحديث : « وكانت حاملاً ، فأنكر حملها ، فكان ابنها يدعى إليها ، ثم جرت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض الله عز وجل لها » .

٢١٥٩ - وعن عبد الله - وهو ابن مسعود - قال : « إِنَّا لَلَّيْمَةَ مُجْمَعَةٍ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ الْمَسْجِدَ ، فَقَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، فَتَكَلَّمَ بِهِ جَلْدَتُمُوهُ ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ ، وَإِنْ <sup>(٢)</sup> سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ ، وَاللَّهِ لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ بِهِ جَلْدَتُمُوهُ ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ ، أَوْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ ؟ فَقَالَ : اللَّهُمَّ افْتَحْ ، وَجَعَلَ يَدْعُو ، فَنَزَلَتْ آيَةُ اللَّعَانِ ( ٢٤ : ٦ ) وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ ) هَذِهِ الْآيَةُ ، فَابْتُلِيَ بِهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ ، خِجَاءً هُوَ وَامْرَأَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَلَاعَنَّا : فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، ثُمَّ لَعَنَ الْخَامِسَةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، قَالَ : فَذَهَبْتُ لَتَلْتَعَنَ ، فَقَالَ لَهَا

٢١٥٩ - قوله « اللهم افتح » معناه : اللهم احكم ، أو بين الحكم فيه ، والفتح : الحاكم ، ومنه قوله تعالى ( ٣٤ : ٢٦ ) ثم يفتح بيننا بالحق ، وهو الفتح العليم ) .

وفي قوله « لعلها أن تجي » به أسود جداً « دليل على أن المرأة كانت حاملاً ، وأن اللعان وقع على الحمل » .

(١) هذه الزيادة من عون المعبود ، قلها عن النسفي على قوله : « لم يتابع ابن عينة » . وليست موجودة بنسختنا ، ولا بد منها فزادناها .

(٢) في السنن « فإن » .



النبي صلى الله عليه وسلم : مَهْ ، فَأَبَتْ ، فَعَمَلْتُ ، فَلَمَّا أَدْبَرَ قَالَ : لَعَلَّهَا أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا ، فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدُ جَعْدًا .  
وأخرجه مسلم وابن ماجه .

٢١٦٠ - وعن عكرمة عن ابن عباس : « أَنْ هَلَالَ بْنِ أُمِيَّةٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْبَيِّنَةُ ، أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا رَجُلًا عَلَى امْرَأَتِهِ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ ؟ فَيُجْعَلُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : الْبَيِّنَةُ ، وَإِلَّا فَحَدٌّ فِي ظَهْرِكَ ، فَقَالَ هَلَالٌ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ ، وَلَكَيْنَ لَنْ أَلَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَمْرِي مَا يُبْرِي ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ ، فَزَلْتُ ( ٢٤ : ٩-٦ ) وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ - قَرَأْتُ حَتَّى بَلَغَ - مِنَ الصَّادِقِينَ ) ، فَانصَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمَا ، فَجَاءَا ، فَقَامَ هَلَالُ بْنُ أُمِيَّةٍ ، فَشَهِدَ ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ ، فَهَلْ مِنْكُمْ مَنْ تَائِبٌ ؟ ثُمَّ

وَمَنْ رَأَى اللَّعَانَ عَلَى نَفْسِ الْحُلِّ : مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالشَّافِعِيُّ .  
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَلَاعِنُ بِالْحُلِّ ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي ، لَعَنَهُ رِيحٌ .

٢١٦٠ - قَالَ الشَّيْخُ : فِيهِ مِنَ الْقَهْرِ أَنْ الزَّوْجَ إِذَا قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِرَجُلٍ بَعِيْنِهِ ثُمَّ تَلَاعَنَا ، فَإِنَّ اللَّعَانَ يَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ ، فَيَصِيرُ فِي التَّقْدِيرِ ذِكْرُهُ الْمَقْذُوفِ بِهِ تَبَعًا لَا يَعْتَبَرُ حُكْمُهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهْلَالُ بْنُ أُمِيَّةٍ : « الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ » ، فَلَمَّا تَلَاعَنَا لَمْ يُعْرَضْ لَهْلَالُ بِالْحَدِّ ، وَلَا رَوَى فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّ شَرِيكًَا بْنُ سَحْمَاءَ عَفَا عَنْهُ ، فَعَلِمَ أَنَّ الْحَدَّ الَّذِي كَانَ يُلْزَمُهُ بِالْقَذْفِ سَقَطَ عَنْهُ بِاللَّعَانِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى ذِكْرِ مَا يَقْذِفُهَا بِهِ ، لِإِزَالَةِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَحْمِلْ أَمْرَهُ عَلَى الْقَصْدِ لَهُ بِالْقَذْفِ وَإِدْخَالِ الضَّرَرِ عَلَيْهِ .  
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : وَإِنَّمَا يَسْقُطُ الْحَدُّ عَنْهُ إِذَا ذَكَرَ الرَّجُلَ وَسَمَاهُ فِي اللَّعَانِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ حُدَّ لَهُ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الْحَدُّ لَا زَمَ لَهُ ، وَلِلرَّجُلِ مَطَالَبَتُهُ بِهِ .  
وَقَالَ مَالِكٌ : يَحْدُ لِلرَّجُلِ وَيَلَاعِنُ لِلزَّوْجَةِ .

قامت فشهدت ، فلما كان عند الخامسة : أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، وقالوا لها : إنها موجبة ، قال ابن عباس : فتلكأت ، ونكصت ، حتى ظننا أنها سترجع ، فقالت : لا أفصح قومي سائر اليوم ، فمضت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أبصروها ، فإن جاءت به أحل العينين ، سابغ الأليتين ، خدلج الساقين . فهو لشريك بن سحاء ، فجاءت به كذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن .

قال أبو داود : وهذا مما تفرد به أهل المدينة .

وأخرجه البخارى والترمذى وابن ماجة .

٢١٦١ - وعن كليب - وهو ابن شهاب - عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً ، حين أمر المتلاعنين أن يتلاعنا ، أن يضع يده على فيه عند الخامسة ، يقول : إنها موجبة . »

وأخرجه النسائى .

وفى قوله « البينة وإلا حد فى ظهرك » : دليل على أنه إذا قذف زوجته ثم لم يأت بالبينة ولم يلاعن ، كان عليه الحد . وقال أبو حنيفة : إذا لم يلتعن الزوج فلا شيء عليه .

وفى قوله عند الخامسة « إنها موجبة » : دليل على أن اللعان لا يتم إلا باستيفاء عدد الخمس ، وإليه ذهب الشافعى .

وقال أبو حنيفة : إذا جاء بأكثر العدد ناب عن الجميع .

وقوله « الله يعلم أن أحداً كاذب ، فهل من تائب ؟ » فيه دليل على أن البيتين إذا تعارضتا تهاترتا وسقطتا .

وفيه دليل على أن الإمام إنما عليه أن يحكم بالظاهر ، وإن كانت هناك شبهة تعترض وأمور تبدل على خلافه ، ألا تراه يقول « لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن ؟ » .

« والخلج الساقين » هو الغليظهما .

٢١٦٢ - وعن عكرمة عن ابن عباس قال : « جاء هلال بن أمية ، وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم ، فجاء من أرضه عشاء ، فوجد عند أهله رجلاً ، فرأى بعينه ، وسمع بأذنيه ، فلم يهتج حتى أصبح ، ثم غدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، إني جئت أهلى عشاء ، فوجدت عندهم رجلاً ، فرأيت بعينى ، وسمعت بأذنى ، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء به ، واشتد عليه ، فنزلت ( ٢٤ : ٦ ) والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهادة إلا أنفسهن فشهادة أحدهم ) الآيتين كليهما ، فسرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أبشروا هلال ، قد جعل الله عز وجل لك فرجاً ومخرجاً ، قال هلال : قد كنت أرجو ذلك من ربى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرسلوا إليها ، فجاءت ، فتلا عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكرهما ، وأخبرها أن عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا ، فقال هلال : والله لقد صدقتُ عليها ، فقالت : كذب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لاعنوا بينهما ، فليل هلال : اشهد ، فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، فلما كانت الخامسة قيل [له] <sup>(١)</sup> : يا هلال ، اتق الله ، فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وإن هذه الموجبة التي توجب العذاب ، فقال : والله لا يُعَذِّبُنِي الله عليها ، كما لم يُجْلِدْنِي عليها ، فشهد الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ثم قيل لها : اشهدى ، فشهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ،

٢١٦٣ - قال الشيخ : وفيه من الفقه بيان أن اللعان فسخ ، وليس بطلاق ، وأنه ليس للملاعة على زوجها سكنى ولا نفقة . وإليه ذهب الشافعى .

وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : اللعان تطليقة بائة ، ولها السكنى والنفقة فى العدة . قال الشيخ : وفيه بيان أن من رمى الملاعة أو ولدها ، فإن عليه الحد . وهو قول أكثر العلماء .

وقال أصحاب الرأى : إن كان جرى اللعان بينهما بالتذف لا على نفى الولد ، فإن قاذفها محم ، وإن كان لا عنها على ولد نفاه لم يكن على الذى يقذفها حد .

فلما كانت الخامسة قيل لها : اتقى الله ، فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب ، فلككأت ساعة ، ثم قالت : والله لأفضح قومي ، فشهدت الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، فترق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ، وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ، ولا ترعى ولا يرعى ولدها ، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد ، وقضى أن لا بيت لها عليه ، ولا قوت ، من أجل أنها يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها ، وقال : إن جاءت به أصنهب ، أرصيح أنبيج ، حش الساقين ، فهو لهلال ، وإن جاءت به أورك جعداً ، جُماليّاً ، خدلج الساقين ، سابغ الأليتين ، فهو للذي رُميت به ، فجاءت به أورك جعداً جُماليّاً ، خدلج الساقين ، سابغ الأليتين ، فقال

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام ، بعد أن حكى هذا المذهب عنهم : وحجتهم فيه أن قالوا : معها ولد لأب له ، قالوا : فإن مات ذلك الولد كانت على من يرميها بعمد الحد ، وتعجب أبو عبيد من سقوط الحد وثبوته لحياة رجل ووفاته !! وقال : لا يصح في رأى ولا نظر .

وفيه دلالة على جواز الاستدلال بالشبه .

وفيه بيان أن ما لا يجوز الاستدلال به لا يحكم به ، إذا كان هناك ما هو أقوى منه . في الدلالة على ضد موجهه ، ولو كان للشبه ههنا حكم لوجب عليها الحد إذا جاءت به على النعت المكرره .

وفيه من العلم أن التحلية بالنعوت المعيبة إذا أريد بها التعريف لم تكن غيبة يأنم بها قائلها .

و« الأصيب » تصغير الأصهب ، وهو الذي يعلوه صُهبه ، وهى كالشقرة . و« الأرصح » تصغير الأرصح ، وهو خفيف الأليتين ، أبدلت السين منه صاداً ، وقد يكون أيضاً تصغير الأرصع ، أبدلت عينه حاء . قال الأصمى : الأرصع الأرسح .

و « الأنبيج » تصغير الأنبيج ، وهو الناقى التبيج . والتبيج : ما بين الكاهل ووسط الظهر . و « الحش » الدقيق الساقين . و « الخدلج » العظيم الساقين . و « الجمالى » العظيم

رسول الله صلى الله عليه وسلم : لولا الإيمان لكان لى ولها شأن . قال عكرمة : فكان بعد ذلك أميراً على مصر<sup>(١)</sup> ، وما يدعى لأب .

فى إسناده عباد ، وقد تكلم فيه غير واحد ، وكان قد رياً داعية<sup>(٢)</sup> .

٢١٦٣ - وعن سعيد بن جبیر قال : سمعت ابن عمر يقول : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين : حسابكما على الله ، أحكما كاذب ، لاسبيل لك عليها ، قال : يا رسول الله ،

الخلق ، شبه خلقه بخلق الجبل ، يقال : ناقة جالية ، إذا شبهت بالفحل من الإبل فى عظم الخلق .

٢١٦٣ - قال الشيخ : قوله « لا سبيل لك عليها » ، فيه بيان وقوع الفرقة بينهما باللعان ، خلاف قول عثمان البتي أن اللعان لا يوجب الفرقة .

وفيه دلالة على أن الفرقة باللعان متأبدة ، ولو كان له عليها سبيل إذا كذب نفسه لاستثنائه ، فقال : إلا أن تكذب نفسك ، فيكون لك عليها حينئذ سبيل ، لما أطلق الكلام دل على تأييد الفرقة .

وفيه بيان أن زوج للملاعة لا يرجع عليها بالمهر وإن أقرت المرأة بالزنا أو قامت عليها البينة بذلك .

قال الشيخ : وهذا فى المدخول بها ، ألا تراه يقول « فهو بما استحلت من فرجها » ؟

(١) فى السنن والمنذرى « مضر » بالضاد المعجمة . وأنا أرجح أنه تصحيف ، لأن رواية الطيالسى : « لقد رأيته أمير مصر من الأمصار » .

(٢) الحديث رواه أحمد فى المسند ٢١٣١ عن يزيد بن هرون عن عباد بن منصور . ويزيد شيخ شيخ أبى داود فى هذا الاسناد . وفى أوله عن أحمد زيادة ليست هنا . وقد حققت فى شرح المسند صحة إسناده ، وبينت أن عباد بن منصور ثقة ، لقول يحيى بن سعيد : « عباد ثقة ، لا يلغى أن يترك حديثه لرأى أخطأ فيه » . يعنى القدر . وبينت أيضاً أنه صرح بسماحه من عكرمة ، فى رواية الطيالسى فى مسنده ( رقم ٢٦٦٧ ) . ثم بينت فى شرح الحديث ٣٣١٦ من مسند أحمد أن عباداً لم يكن مدلساً ، وأن ما قل عنه أنه سمع هذا الحديث « من ابن أبى يحيى عن داود بن حصين عن عكرمة » خطأ فى النقل ، بتفصيل يرجع إليه هناك . وانظر أيضاً روايات آخر فى المسند ٢٢٩٩ ، ٢٤٦٨ ، ٣١٠٦ ، ٣١٠٧ ، ٤٠٠١ . أحمد محمد شاكر

مالى؟ قال : لا مال لك ، إن كنت صدقت عليها ، فهو بما استحلتت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها ، فذلك أبعْدُ لك » <sup>(١)</sup> .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٢١٦٤ - وعنه قال : قلت لابن عمر : « رجلٌ قذف امرأته ؟ قال : فرَّق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوى بنى العجلان ، وقال : الله يعلم أن أحداً كاذبٌ ، فهل منكم تائب ؟ يرددها ثلاث مرات ، فأبىا ، ففرق بينهما » <sup>(٢)</sup> .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى بنحوه .

٢١٦٥ - وعن نافع عن ابن عمر : « أن رجلاً لاعَنَ امرأته فى زمن رسول الله صلى الله

فأما غير المدخول بها فقد اختلف الناس فيها ، فقال الحسن وقتادة وسعيد بن جبير : يلاعنها ولها نصف الصداق . وإليه ذهب مالك والأوزاعى .

وقال الحكم وحماد : لها الصداق كاملاً ، وقال الزهرى : يتلاعنان ولا صداق لها .

٢١٦٥ - قال الشيخ : يحتاج به من لا يرى البيئونة تقع بين المتلاعنين إلا بتفريق الحاكم ، وذلك لإضافة التفريق بينهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد استشهدوا فى ذلك أيضاً بالفسوخ التى يحتاج فيها إلى حضرة الحكام ، فإنها لا تقع إلا بهم .

وذهب الشافعى إلى أن التفريق بينهما واقع بنفس اللعان ، أو بنفس اللعن ، إلا أنه لما جرى التلاعن بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أضيف إليه التفريق ، ونسب إلى فعله ، كما تقوم البيئنة إما بالشهادة أو بإقرار المدعى عليه ، فيثبت الحق بهما عليه ، ثم يضاف الأمر فى ذلك إلى قضاء القاضى . ولو وجب أن لا تكون التفرقة إلا بأمر الحاكم لوجب أن لا يُنفى الولد عن الزوج إلا بحكم الحاكم ، لأنه قد نسق عليه فى الذكر ، فقيل : فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين ، « وألحق الولد بالأُم ، فإذا جاز أن يلحق الولد بالأُم ،

(١) رواه أبو داود هنا عن أحمد بن حنبل ، وهو فى المسند ٤٠٨٧ . أحمد محمد شاكر

(٢) وكذلك رواه أبو داود عن أحمد ، وهو فى المسند ٤٤٧٧ . أحمد محمد شاكر

عليه وسلم ، وانتفى من ولدها ، ففرّق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ، وألحق الولد بالمرأة <sup>(١)</sup> .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

### باب إذا شك فى الولد [ ٢ : ٢٤٥ ]

٢١٦٦ - عن أبى هريرة قال : « جاء رجل إلى النبی صلى الله عليه وسلم ، من بنى فزارة ، فقال : إن امرأتى جاءت بولد أسود ، فقال : هل لك من إبل ؟ قال : نعم ، قال : ما ألوانها ؟ قال : حمراء ، قال : فهل فيها من أوزق ؟ قال : إن فيها كوزقاً ، قال : فأنتى تراه ؟ قال : عسى أن يكون نزع عرق ، قال : وهذا عسى أن يكون نزع عرق » .

وينقطع نسبه عن الأب من غير صنع للحاكم فيه ، جاز أن تقع الفرقة بينهما من غير صنع له فيه . والله أعلم .

قال : وإنما معنى قوله « فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين » أى بين أن الفرقة وقعت بينهما باللعان .

٢١٦٦ - قال الشيخ : هذا القول من السائل تعريض بالريبة ، كأنه يريد نفي الولد بحكم النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن الولد للفراش ، ولم يجعل خلاف الشبه واللون دلالة يجب الحكم بها . وضرب له المثل بما يوجد من اختلاف الألوان فى الإبل ، وفحلها ولقاحها واحد .

وفى هذا إثبات القياس ، وبيان أن المتشابهين حكمهما من حيث اشتبهوا واحد .

وفيه دليل على أن الرجل إذا ولدت له امرأته ولداً ، فقال : ليس منى ، لم يصير قاذفاً لها بنفس هذا القول ، لجواز أن يكون ليس منه ، لكن لغيره بوطء شبهة ، أو من زوج متقدم .

وفيه دليل على أن الحد لا يجب فى المكافئ <sup>(٢)</sup> ، وإنما يجب بالقذف الصريح .

(١) رواه أبو داود عن القعني عن مالك عن نافع ، ورواه أحمد ٤٥٢٧ عن عبد الرحمن بن مهدى عن مالك ، وهو فى اللوطاً ٢ : ٩٠ .

(٢) جمع مكنية ، من الكناية .

٢١٦٧ - وفي رواية: « وهو حينئذ يُعَرِّضُ بَأْنَ يَنْفِيهِ » .

٢١٦٨ - وفي رواية: « إن امرأتى ولدت غلاماً أسود ، وإني أنكره » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . وهذا الرجل هو ضمضم بن قتادة ، ذكره عبد الغنى بن سعيد فى كتاب الغوامض ، وقال فيه : ولد له مولود من امرأة من بنى عجل ، وقال فيه أيضاً : فقدم محباً من بنى عجل ، فأخبر أنه كان للمرأة جدة سوداء . وإسناده غريب جداً .

### باب التمليط فى الانتفاء [ ٢ : ٢٤٦ ]

٢١٦٩ - عن عبد الله بن يونس عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، حين نزلت آية المتلاعنين : « أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم ، فليست من الله فى شيء ، ولن يدخلها الله جنته ، وأيما رجل جحد ولده ، وهو ينظر إليه ، احتجب الله تعالى منه ، وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين » .

وأخرجه النسائى وابن ماجه . وقال البخارى : وعبد الله بن يونس ، عن سعيد المقبرى ، وروى عنه يزيد بن الهاد : يعرف بحديث واحد . وقال ابن أبى حاتم : عبد الله بن يونس يعرف بحديث واحد عن سعيد عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وذكر هذا الحديث . روى عنه يزيد بن عبد الله بن الهاد ، سمعت أبى يقول ذلك .

### باب فى ادعاء ولد الزنا [ ٢ : ٢٤٦ ]

٢١٧٠ - عن ابن عباس أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا مُسَاعَاةَ فى الإسلام ، من ساعى فى الجاهلية فقد لَحِقَ بِعَصَبَتِهِ ، ومن ادَّعى ولداً من غير رِشْدَةٍ . فلا يَرِثُ ولا يُورَثُ » <sup>(١)</sup> .

٢١٧٠ - قال الشيخ : « المساعاة » الزنا ، وكان الأصمعى يجعل المساعاة فى الإماء ، دون الحرائر ، وذلك لأنهن يسمين لمواليهن ، فيكتسبن لهم بضرائب كانت عليهن ، فأبطل صلى الله عليه وسلم



في إسناده رجل مجهول .

٢١٧١ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قَضَى أَنَّ كُلَّ مُسْتَلْحَقٍ اسْتَلْحَقَ بَعْدَ أَبِيهِ الَّذِي يُدْعَى لَهُ ادْعَاؤُهُ وَرِثَتُهُ ، فَقَضَى أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ مِنْ أُمَّةٍ يَمْلِكُهَا يَوْمَ أَصَابَهَا ، فَقَدْ لَحِقَ بِمَنِ اسْتَلْحَقَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ مِمَّا قُسِمَ قَبْلَهُ مِنْ

وسلم المساعدة في الإسلام ، ولم يلحق النسب بها ، وعفا عما كان منها في الجاهلية ، وألحق النسب به ، ويقال : هذا ولد رِشْدَةٍ وَرِشْدَةٍ ، لغتان .

٢١٧١ - قال الشيخ : هذه أحكام وقعت في أول زمان الشريعة ، وكان حدوثها ما بين الجاهلية وبين قيام الإسلام ، وفي ظاهر هذا الكلام تمقّد وإشكال ، وتحريم ذلك وبيان : أن أهل الجاهلية كانت لهم إماء تساعين ، وهن البغايا اللواتي ذكرهن الله تعالى في قوله (٣٣:٢٤) وَلَا تُكْرِهُوا فَتِياتِكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ ( إذ كان ساداتهن يملون بهن ، ولا يجتنبوهن ، فإذا جاءت الواحدة منهن بولد ، وكان سيدها يطؤها ، وقد وطئها غيره بالزنا ، فرما ادعاء الزاني وادعاء السيد ، فحكم صلى الله عليه وسلم بالولد لسيدها ، لأن الأمة فراش له كالحرّة ، ونفاه عن الزاني . فإن دُعي للزاني مدة ، وبقي على ذلك إلى أن مات السيد ، ولم يكن ادعاء

٢١٧١ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم : قال بعضهم : هذه أحكام وقعت في أول زمن الشريعة - إلى أن قال - ثم ذكر الاستلحاق - قال الشيخ شمس الدين : وليس كما قال ، فإن هذا القضاء إنما وقع بالمدينة المنورة بعد قيام الإسلام ومصيرها دار هجرة . وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم على صور :

الصورة الأولى : أن يكون الولد من أمته التي في ملكه وقت الإصابة ، فإذا استلحقه لحق به من حين استلحقه ، وما قسم من ميراثه قبل استلحاقه لم يتقضى ، ويورث من المستلحق ، وما كان بعد استلحاقه من ميراث لم يقسم ورث منه نصيبه ، فإنه إنما تثبت بنوته من حين استلحقه ، فلا تنعطف على ما تقدم من قسمة الميراث ، وإن أنكره لم يلحق به ، وسماه أباه على كونه يدعى له ويقال إنه منه ، لا أنه أبوه في حكم الشرع ، إذ لو كان أباه حاكماً لم يقبل إنكاره ولحق به .  
الصورة الثانية : أن يكون الولد من أمة لم تكن في ملكه وقت الإصابة ، فهذا ولد زنا ، لا يلحق به ولا يرثه ، بل نسبه منقطع منه . وكذلك إذا كان من حرّة قد زنى بها ، فالولد غير

الميراث ، وما أدرك من ميراث لم يقسم فله نصيبه ، ولا يلحق إذا كان أبوه الذى يدعى له أنكره ، وإن كان من أمة لم يملكها ، أو من حُرّة عاھر بها ، فإنه لا يلحق به ولا يرث ، وإن كان الذى يدعى له هو ادّعاء ، فهو ولد زنيّة ، من حُرّة كان أو أمة .

في حياته ولا أنكره ، ثم ادّعاء ورثته بعد موته واستلحقوه فإنه يلحق به ، ولا يرث أباه ، ولا يشارك إخوته الذين استلحقوه في ميراثهم من أبيهم ، إذا كانت القسمة قد مضت قبل أن يستلحقه الورثة . وجعل حكم ذلك حكم مامضى في الجاهلية ، فغنا عنه ، ولم يردّ إلى حكم الإسلام . فإن أدرك ميراثاً لم يكن قد قسم إلى أن ثبت نسبه باستلحاق الورثة إياه ، كان شريكهم فيه ، أسوة من يساويه في النسب منهم ، فإن مات من إخوته بعد ذلك أحد ، ولم يخلف من يحجبه عن الميراث ، ورثه . فإن كان سيد الأمة أنكر الحمل وكان لم يدّعه ، فإنه لا يلحق به ، وليس لورثته أن يستلحقوه بعد موته . وهذا شبيه بقصة عبد بن زُمّة وسعد بن مالك ودعواهما في ابن أمة زمعة ، فقال سعد : ابن أخي عهد إلىّ فيه أخي ، وقال عبد بن زمعة : أخي ، ولّد على فراش أبي ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش ، فصار ابناً لزمعة . وسنذكر هذا الحديث في موضعه من هذا الكتاب ، ونورده هناك شرحاً وبياناً ، إن شاء الله تعالى .

لاحق به ، ولا يرث منه ، وإن كان هذا الزاني الذى يدعى الولد له ، يعنى أنه منه ، قد ادّعاء لم تفد دعواه شيئاً ، بل الولد ولد زنا ، وهو لأهل أمه ، إن كانت أمة فمملوكة لمالكها ، وإن كانت حرة فنسبه إلى أمه وأهلها ، دون هذا الزانى الذى هو منه .

وقوله في أول الحديث « استلحق بعد أبيه الذى يدعى له » ادّعاء ورثة الأب ههنا ، هو الزانى الذى منه الولد ، وسماه أباً تسمية مقيدة بكون الولد منه ، ولهذا قل « الذى يدعى له » ، يعنى يقال : إنه منه ويدعى له في الجاهلية أنه أبوه ، فإذا ادّعاء ورثة هذا الزانى فالحكم ماذكر . ونظير هذا القضاء : قصة سعد بن أبي وقاص ، وعبد بن زمعة في ابن أمة زمعة ، فإن ورثة عتبة وهو سعد ، ادعى الولد أنه من أخيه ، وادعى عبد أنه أخوه ، ولّد على فراش أبيه ، فألحقه النبي صلى الله عليه وسلم بمالك الأمة ، دون عتبة . وهو تفسير قوله « وإن كان من أمة لم يملكها أو من حرة عاھر بها فإنه لا يلحق به ولا يرث » وسيأتى بعد هذا إن شاء الله تعالى .

٢١٧٢ - وفي رواية : « وهو ولد زنا لأهل أمته من كانوا ، حرة أو أمة ، وذلك فيما استلحق في أول الإسلام ، فما اقتسم من مال قبل الإسلام فقد مضى » .

وقد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب . وروى عن عمرو هذا الحديث محمد بن راشد المكحولى ، وفيه مقال <sup>(١)</sup> .

### باب في القافة [ ٢ : ٢٤٧ ]

٢٢٧٣ - عن عائشة قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال مسدد ، وابن

٢١٧٣ - قال الشيخ : فيه دليل على ثبوت أمر القافة ، وصحة لقولهم في إلحاق الولد . وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يظهر السرور إلا بما هو حق عنده ، وكان الناس قد ارتابوا بأمر زيد بن حارثة وابنه أسامة ، وكان زيد أبيض ، وجاء أسامة أسود ، فلما رأى الناس في ذلك وتكلموا بقول كان يسوء رسول الله صلى الله عليه وسلم سماعه ، فلما سمع هذا القول من مجز فرج به وسري عنه .

ومن أثبت الحكم بالقافة : عمر بن الخطاب وابن عباس وعطاء ومالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وعامة أهل الحديث .

وقد يتمسك به من يقول : الأمة لا تكون فراشاً ، وإنما يلحق الولد للسيد بالدعوى ، لا بالفراش ، كقول أبي حنيفة ، لقوله « من كان من أمة يملكها يوم أصابها فقد لحق بمن استلحقه » وإنما جعله لاحقاً به بالاستلحاق ، لا بالإصابة ، ولكن قصة عبد بن زمعة أصح من هذا وأصرح ، في كون الأمة تصير فراشاً ، كما تكون الحررة ، يلحق الولد بسيدها بحكم الفراش ، كما يلحق بالحررة ، كما سيأتي . وليس في حديث عمرو بن شعيب أنه لا يلحق ولده من أمته إلا بالاستلحاق ، وإنما فيه أنه عند تنازع سيدها والزاني في ولدها ، يلحق بسيدها الذى استلحقه دون الزاني ، وهذا مما لا نزاع فيه ، فالحديثان متفقان . والله أعلم .

(١) محمد بن راشد المكحولى : ثقة ، ومن تكلم فيه تكلم من أجل رأيه . والخيارى ترجمه في الكبير ج ١ ق ١ ص ٨١ ولم يذكر فيه جرحاً . وعمرو بن شعيب صحيح الحديث . فهذا الاسناد صحيح .  
أحمد محمد شاكر

السرّح : يوماً مسروراً ، وقال عثمان : تُعرّف أسارى وجهه - فقال : أى عائشة ، ألم ترى أن مجزراً المدبجى رأى زيداً وأسامة قد غطيا رؤوسهما بقطيفة ، وبدت أقدامهما ، فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض ؟ » .

٢١٧٤ - وفي رواية : « تبرق أسارى وجهه » :

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

قال أبو داود : كان أسامة أسود ، وكان زيد أبيض .

باب من قال بالقرعة إذا تنازعا في الولد [ ٢ : ٢٤٨ ]

٢١٧٥ - عن عبد الله بن الخليل عن زيد بن أرقم قال : « كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل من أهل اليمن ، فقال : إن ثلاثة نفر من أهل اليمن أتوا علياً يختصمون إليه في ولد ، وقد وقعوا على امرأة في طهر واحد ، فقال لاثنين : طيبا بالولد لهذا ، فغلبا <sup>(١)</sup> ، ثم قال لاثنين : طيبا بالولد لهذا ، فغلبا ، ثم قال لاثنين : طيبا بالولد لهذا ، فغلبا ،

وقال أهل الرأى في الولد المشكل يدعيه اثنان : يقضى به لهما . وأبطلوا الحكم بالثقافة .

واختلفت أقاويلهم في ذلك . فقال أبو حنيفة : يلحق الولد برجلين ، وكذلك بامراتين . وقال أبو يوسف : يلحق برجلين ، ولا يلحق بامراتين . وقال محمد : يلحق بالآباء وإن كثروا ، ولا يلحق إلا بأب وأخذة . واختلف القائلون بالثقافة إذا قالت إن الولد منهما جميعاً .

قال الشافعى : إذا كان الولد كبيراً قيل له : انتسب إلى أيهما شئت . وقال أبو ثور : يلحق بهما ، يرثهما ويرثانه ، وقاله عمر .

وقوله « تعرف أسارى وجهه » قال أبو عبيد : الأسارى الخطوط في الوجه والجبهة .

٢١٧٥ - قال الشيخ : فيه دليل على أن الولد لا يلحق بأكثر من أب واحد .

(١) بالثمانية ، من غلا القدر غلياناً ، أى صاح . وفي بعض النسخ « غلبا » بالباء الموحدة .

قَالَ : أَنْتُمْ شُرَكَاءُ مَتَشَاكِسُونَ ، لِمَ تَقْرَعُونَ بَيْنَكُمْ ، فَمَنْ قَرَعَ فَلَهُ الْوَلَدُ <sup>(١)</sup> ، وَعَلَيْهِ لَصَاحِبِيهِ ثَلَاثَا الْدِيَّةِ ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ ، فَجَعَلَهُ لِمَنْ قَرَعَ ، فَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ أَضْرَاسُهُ ، أَوْ نَوَاجِذُهُ .

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ . وَفِي إِسْنَادِهِ الْأَجْلَحُ ، وَاسْمُهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكَنْدِيُّ ، وَلَا يَحْتَاجُ بِحَدِيثِهِ <sup>(٢)</sup> .

٢١٧٦ - وَعَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ : « أَتَى عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَلَاثَةً ، وَهُوَ بِالْبَيْتِ ، وَقَعُوا عَلَى امْرَأَةٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ ، فَسَأَلَ اثْنَيْنِ : أَتَقَرَّانَ لِهَذَا ؟ قَالَا : لَا ، حَتَّى سَأَلَهُمُ

وَفِيهِ إِثْبَاتُ الْقَرَعَةِ فِي أَمْرِ الْوَلَدِ ، وَإِحْقَاقُ الْقَارِعِ . وَلِلْقَرَعَةِ مَوَاضِعٌ غَيْرُ هَذَا : فِي الْعَتَقِ ، وَتَسَاوَى الْبَيْتَيْنِ فِي الشَّيْءِ يَتَدَاعَاهُ اثْنَانِ فَصَاعِدًا ، وَفِي الْخُرُوجِ بِالنِّسَاءِ فِي الْأَسْفَارِ ، وَفِي قَسَمِ الْمَوَارِيثِ وَإِفْرَازِ الْحَصَصِ بِهَا . وَقَدْ قَالَ بِجَمِيعِ وَجُوهِهَا نَفَرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِهَا فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَلَمْ يَقُلْ بِهَا فِي بَعْضٍ .

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى ظَاهِرِهِ إِسْحَقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ ، وَقَالَ : هُوَ السَّنَةُ فِي دَعْوَى الْوَلَدِ ، وَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ قَدِيمًا . وَقِيلَ لِأَحْمَدَ فِي حَدِيثِ زَيْدٍ هَذَا ؟ فَقَالَ : حَدِيثُ الْقَافَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي إِسْنَادِهِ .

٢١٧٧ - قَالَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الْقِيمِ : وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزَمٍ : هَذَا الْحَدِيثُ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، كُلُّهُمُ ثَقَاتٌ ، قَالَ : فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ خَبَرٌ قَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ ، فَأَرْسَلَهُ شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَجْهُولٍ ، وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَقَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ حَضَرِ مَوْتَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ ؟ قُلْنَا : قَدْ وَصَلَهُ سَفِيَانٌ ، وَلَيْسَ هُوَ بِدُونَ شُعْبَةَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ ، وَهُوَ ثِقَةٌ ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ ، وَهُوَ ثِقَةٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ . هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ .

(١) قَرَعَ ، بِالْبَاءِ لِلْفَاعِلِ : أَيُ كَانَتْ لَهُ الْقَرَعَةُ ، يُقَالُ : فَارَعَهُ قَرَعُهُ ، أَيُ أَصَابَتْهُ الْقَرَعَةُ دُونَهُ .

(٢) هَكَذَا جَزَمَ الْمُنْذَرِيُّ فِي شَأْنِ الْأَجْلَحِ ، وَهُوَ تَمَرَعٌ أَوْ تَهْجَمٌ ، فَلِأَجْلَحِ الْكَنْدِيُّ ثَقَّةٌ ، وَتَكَلَّمُوا فِي حِفْظِهِ ، وَتَرَجَمَهُ الْبُخَارِيُّ فِي السَّكْبَرِ ج ١ ص ٢ ق ٦٨ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا ، ثُمَّ هُوَ لَمْ يَنْفَرِدْ بِرَوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِي عَقِبَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، فَكُلٌّ مِنْهَا يَقْوَى الْآخَرُ . أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرُ

جميعاً ، فجعل كلما سأل اثنين قالوا : لا ، فأقرع بينهم ، فألقى الولد بالذى صارت عليه القرعة ، وجعل عليه ثلثي الدية ، قال : فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فضحك حتى بدت نواجذه .

وأخرجه النسائي وابن ماجه . ورواه بعضهم مرسلًا . وقال النسائي : هذا صواب . وقال الخطابي : وقد تكلم بعضهم في إسناد حديث زيد بن أرقم . هذا آخر كلامه . ويشبه أن يكون المراد بذلك الحديث المتقدم ، فأما حديث عبد خير فرجال إسناده ثقات ، غير أن الصواب فيه : الإرسال . والله عز وجل أعلم <sup>(١)</sup> .

وهذا الحديث قد اشتمل على أمرين :

أحدهما : إلحاق المتنازع فيه بالقرعة ، وهو مذهب إسحق بن راهويه ، قال : هو السنة في دعوى الولد ، وكان الشافعي يقول به في القديم . وذهب أحمد ومالك إلى تقديم حديث القافة عليه ، فقيل لأحمد في حديث زيد هذا ؟ فقال : حديث القافة أحب إلى . ولم يقل أبو حنيفة بواحد من الحديتين ، لا بالقرعة ولا بالقافة .

الأمر الثاني : جعله ثلثي الدية على من وقعت له القرعة ، وهذا مما أشكل على الناس ، ولم يعرف له وجه . وسألت عنه شيخنا ؟ فقال : له وجه ، ولم يزد .

ولكن قد رواه الحميدي في مسنده بلفظ آخر ، يدفع الإشكال جملة ، قال : « وأغرمه ثلثي قيمة الجارية لصاحبه » ، وهذا لأن الولد لما لحق به صارت أم ولد ، وله فيها ثلثها ، فغرمه قيمة ثلثها للذين أفسدهما على الشريكين بالاستيلاء ، فلعل هذا هو المحفوظ ، وذكر ثلثي دية الولد وهم ، أو يكون عبر عن قيمة الجارية بالدية ، لأنها هي التي يودى بها ، فلا يكون بينهما تناقض . والله أعلم <sup>(٢)</sup> .

(١) إسناد هذا الحديث صحيح رجاله ثقات ، وإدعاء أن المرسل أرجح ، دعوى لا دليل عليها . والرفع زيادة ثقة . بل إن التذري لم يذكر إسناد المرسل ، حتى ترى أي الإسنادين أرجح . ثم إن الحديث من هذا الطريق يؤيد الطريق الذي قبله ، وكفى بكل منهما متابعة للآخر . أحمد محمد شاكر

(٢) هذا تكلف ، ورواية الحميدي ، التي أشار إليها ابن القيم ، لم تر إسناده . ولا معنى لرد الحديث الصحيح بكلف معنى من رواية تافيه . والظاهر أن الوجه فيه : أن إلزام من خرجت له قرعة الولد بثلثي الدية ، لأن الولد لم يثبت نسبه من واحد منهم بدليل صحيح أو راجح ، والقرعة في ذاتها ليست دليلاً على صحة النسب ، وإنما هي تقطع النزاع في خصوصية لا يملك أحد الخصمين فيها دليلاً . فعلى من استعاد بالقرعة لحوق الولد به أن يعرض الآخرين ماخسراً ، وأقرب تعويض أن يقدر بالدية الكاملة ، فعليه ثلثها لزمكليه . وأظن أن هذا تعليل جيد أو قريب من الجيد . وأياً ما كان فعلينا أن نقبل الحكم الثابت بالسنة الصحيحة . وإن عجزنا عن فهم الوجه الذي يوجه به .

## باب في وجوه النكاح التي كان يتناكح بها أهل الجاهلية [ ٢ : ٢٤٩ ]

٢١٧٧ - عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : « أن النكاح كان في الجاهلية على أربعة أنحاء : فنكاح منها نكاحُ الناس اليوم : يخطب الرجل إلى الرجل وليَّته ، فيصدقها ، ثم ينكحها . ونكاح آخر : كان الرجل يقول لامرأته ، إذا طهرت من طهرها : أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه ، ويعتزلها زوجها ، ولا يمسه أبداً ، حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه ، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إن أحب ، وإنما يفعل ذلك رغبةً في نجابة الولد ، فكان هذا النكاح يُسمى نكاح الاستبضاع . ونكاح آخر : يجتمع الرَّهط دون العشرة ، فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها ، فإذا حملت ووضعت ومَرَّ ليل بعد أن تضع حملها ، أرسلت إليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع ، حتى يجتمعوا عندها ، فتقول لهم : قد عرفتم الذي كان من أمركم ، وقد ولدت ، وهو ابنك يا فلان ، فتسمى من أحبَّت منهم باسمه ، فيلحق به ولدها . ونكاح رابع : يجتمع الناس الكثير ، فيدخلون على المرأة ، لا تمتنع ممن جاءها ، وهنَّ البغايا ، كنَّ ينصبن على أبوابهن رايات ، يكنَّ علماً لمن أرادهن دخل عليهن ، فإذا حملت ووضعت حملها ، جمعوا لها ، ودَعَوْا لهم القافة ، ثم ألقوا ولدها بالذي يرون ، فالتأطه ، ودعى ابنه ، لا يمتنع من ذلك ، فلما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم هدم نكاح أهل الجاهلية كله ، إلا نكاح أهل الإسلام اليوم . » وأخرجه البخاري .

## باب الولد للفراس [ ٢ : ٢٤٩ ]

٢١٧٨ - عن عائشة قالت : « اختصم سعد بن أبي وقاص وعبدُ بنُ رَمَعَة إلى رسول الله

٢١٧٧ - قال الشيخ : الطمث دم الحيض . وقولها «التايطه» معناه : استلحقته ، وأصل اللوط : الإصاق .

٢١٧٨ - قال الشيخ : قد ذكرنا أن أهل الجاهلية كانوا يقتنون الولائد ، ويضربون عليهن

٢١٧٨ - قال ابن القيم : وقد أشكل هذا الحديث على كثير من الناس ، من حيث إن النبي

صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمعة ، فقال سعد : أوصاني أخى عتبة إذا قدمت مكة أن أنظر إلى ابن أمة زمعة فأقبضه ، فإنه ابنه ، وقال عبد بن زمعة : أخى ، ابن أمة أبى ، ولله

الضرائب ، فيكتسبن بالفجور ، وكان من سيرتهم إلحاق النسب بالزناة إذا ادعوا الولد ، كهو في النكاح ، وكانت زمعة أمة كان يلم بها ، وكانت له عليها ضريبة ، فظهر بها حمل كان يظن أنه من عتبة بن أبى وقاص ، وهلك عتبة كافراً لم يسلم ، فهدى إلى سعد أخيه أن يستلحق الحمل الذى بان في زمعة ، وكان لزمعة ابن يقال له : عبد ، فخاصم سعد عبد بن زمعة في العلام الذى ولدته الأمة ، فقال سعد : هو ابن أخى ، على ما كان عليه الأمر في الجاهلية ، وقال عبد بن زمعة : بل هو أخى ، ولد على فراش أبى ، على ما استقر حكم الإسلام ، ففضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد بن زمعة ، وأبطل دعوى الجاهلية .

قال الشيخ : فيه إثبات الدعوى في الولد ، كهى في الأملاك والأموال ، وأن الأمة فراش كالخرة ، وأن للورثة أن يقرؤا بوارث لم يكن ، وأنهم إذا اجتمعوا على ذلك ثبت نسبه ، ولحق بأبيهم .

صلى الله عليه وسلم أمر سودة بالاحتجاب منه ، وقد ألحقه بزمعة ، فهو أخوها ، ولهذا قال «الولد للفراش» ، قالوا : فكيف يكون أخاها في الحكم وتؤمر بالاحتجاب منه ؟ فقال بعضهم : هذا على سبيل الورع لأجل الشبه الذى رآه بعينه ، وقال بعضهم : إنما جعله عبداً لزمعة ، قال : والرواية «هو لك عبد» ، وإنما جعله عبداً لعبد بن زمعة ، لكونه رأى شبهه بعتبة ، فيكون منه غير لاحق . بواحد منهما ، فيكون عبداً لعبد بن زمعة ، إذ هو ولد زنا من جارية زمعة . وهذا تصحيف منه ، وغلط في الرواية والمعنى ، فإن الرواية الصحيحة «هو لك يا عبد بن زمعة» ولو صحت رواية «هو لك عبد» ، فإنما هى على إسقاط حرف النداء ، كقوله تعالى ( ١٢ : ٢٩ يوسف ، أعرض عن هذا ) ولا يتصور أن يجعله عبداً له ، وقد أخبره أنه ولد على فراش أبيه ، ويحكم النبي صلى الله عليه وسلم بأن الولد للفراش . وهذه الزيادة التى ذكرها أبو داود ، وهى قوله «هو أخوك يا عبد» ترفع الإشكال ، ورجال إسناده ثقات . ولو لم تأت فالحديث إنما يدل على إلحاقه بعبد أخا له .

وأما أمره سودة ، وهى أخته ، بالاحتجاب منه ، فهذا يدل على أصل ، وهو تبعض أحكام



على فراش أبي ، فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم شبهاً بيداً بعتبة ، فقال : الولد للفراش ، [ وللعاهر الحجر ] <sup>(١)</sup> ، واحتججى منه يا سودة .

وفي رواية قال : « هُوَ أَخُوكَ يَا عَبْدُ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه . وهذه الزيادة رجال إسنادها ثقات .

فإن قيل : جميعُ ورثة زمة لم يقرؤا بأن هذا الغلام ابن لزمة ، وإنما جرى في هذه القصة ذكر عبد بن زمة ؟ فقد قيل : قد روى أنه لم يكن لزمة معه يوم مات وارث غير عبد بن زمة ، وكان عبدٌ بمنزلة جميع الورثة ، وقد لا ينكر أنه إن ثبت كون سودة من الورثة أن تكون قد وكلت أخاها بالدعوى ، أو تكون قد أقرت بذلك عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن لم تذكر في القصة .

قال الشيخ : والاعتبار في هذا إنما هو بقول من استحق المال بالإرث ، سواء كان ذلك من نسب أو زوجية . فلو كان له ابن واحد فادعى أخاً ، ألحق به ، لأنه جميع الورثة ، وإن كانت معه زوجة فأنكرت ، لم يثبت النسب . ولو كان الوارث بنتاً واحدة ، فأقرت به لم تلحق ، لأنها لا ترث جميع المال ، إلا أن تكون معتقة فتأحق ، لأنها ترث جميع المال ، نصف بالنسب ، والباقي بالولاء ، كل هذا على مذهب الشافعى .

النسب ، فيكون أخاها في التحريم والميراث وغيره ، ولا يكون أخاها في المحرمية والحلوة والنظر إليها ، لمعارضة الشبه للفراش ، فأعطى الفراش حكمه من ثبوت الحرمة وغيرها ، وأعطى الشبه حكمه من عدم ثبوت المحرمية لسودة . وهذا باب من دقيق العلم وسره ، لا يلحظه إلا الأئمة المطلعون على أغواره ، العيون بالنظر في مأخذ الشرع وأسواره ، ومن نبا فهمه عن هذا وغلظ عنه طبعه ، فلينظر إلى الولد من الرضاعة ، كيف هو ابن في التحريم ، لا في الميراث ، ولا في النفقة ، ولا في الولاية ؟ وهذا ينفع في مسألة البنت المخلوقة من ماء الزانى ، فإنها بنته في تحريم النكاح عليه عند الجمهور ، وليست بنته في الميراث ، ولا في النفقة ، ولا في المحرمية . وبالمجمل : فهذا من أسرار الفقه ، ومراعاة الأوصاف التى ترتب عليها الأحكام ، وترتيب

(١) الزيادة من السنن ، وهى ثابتة فى كل نسخها .

وفيهما ما يرفع الإشكال . وقال بعضهم : الرواية فيه : « هو لك عبد » بإسقاط حرف النداء الذى هو « يا » أى هو وأرثه . فيرث هذا الولد وأمه . وهذه الرواية غير صحيحة ، ولو صحت جمع بينها وبين الرواية المشهورة بأن يكون المراد : يا عبد ، لحذف حرف النداء ، كما قال

وفى قوله « احتجى منه ياسودة » حجة لمن ذهب إلى أن من فجر بامرأة حرمت على أولاده ، وإليه ذهب أهل الرأى وسفيان الثورى والأوزاعى وأحمد ، لأنه لما رأى الشبه بعتبة علم أنه من مائه ، فأجراه فى التحريم مجرى النسب ، وأمرها بالاحتجاب منه .

وقال مالك والشافعى وأبو ثور : لا تحرم عليه ، وتأولوا قوله لسودة « احتجى منه » على معنى الاستحباب . والاستظهار بالتزهر عن الشبه ، وقد كان جائزاً أن لا يراها ، لو كان أخاً لها ثابت النسب ، ولأزواج النبى صلى الله عليه وسلم فى هذا الباب ما ليس لغيرهن من النساء ، لقوله تعالى ( ٣٣ : ٣٢ ) يانساء النبي لستن كأحد من النساء ( الآية .

ويستدل بالشبه فى بعض الأمور لنوع من الاعتبار ، ثم لا يقطع الحكم به ، ألا ترى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى قصة الملائنة : « إن جاءت به كذا وكذا فما أراه إلا كذب عليها ، وإن جاءت به كذا وكذا فما أراه إلا صدق عليها ، فجاءت به على النعت المكروه » ، ثم لم يحكم به ، وإنما يحكم بالشبه فى موضع لم يوجد منه شيء أقوى منه ،

مقتضى كل وصف عليه . ومن تأمل الشريعة أطلعت من ذلك على أسرار وحكم تهر الناظر فيها . ونظير هذا : مالو أقام شاهداً واحداً ، وحلف معه على سارق أنه سرق متاعه ، ثبت حكم السرقة فى ضمان المال على الصحيح ، ولم يثبت حكمها فى وجوب القطع اتفاقاً ، فهذا سارق من وجه دون وجه . ونظائره كثيرة .

فإن قيل : فكيف تصنعون فى الرواية التى جاءت فى هذا الحديث « واحتجى منه ياسودة » فإنه ليس لك بأخ ؟

قيل : هذه الزيادة لا نعلم ثبوتها ولا صحتها ، ولا يعارض بها ما قد علمت صحته . ولو صحت لكان وجهها ما ذكرناه : أنه ليس لها بأخ فى الخلوة والنظر ، وتكون مفسرة لقوله : « واحتجى منه » ، والله أعلم .

(١٢ : ٢٩ يوسف ، أعرض عن هذا ) . وجاء في بعض الطرق « ليس لك بأخ » وهذه الزيادة لا تثبت .

٢١٧٩- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « قام رجل ، فقال : يا رسول الله ، إن فلاناً ابني ، عاهرتُ بأمة في الجاهلية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا دَعْوَةَ في الإسلام ، ذهب أمر الجاهلية ، الولد للفراس ، وللعاهر الحجر » .

كالحكم بالقافة ، وأبطل معنى الشبه في الملاعنة لأن وجود الفراس أقوى منه ، وهذا كما يحكم في الحادثة بالقياس ، إذا لم يكن فيها نص في هذا الباب ، فإذا وجد فيها [ نص ] ظاهر ترك له القياس . وفي قوله « هو أخوك يا عبد بن زمعة » ماقطع الشبه ، ورفع الإشكال .

وفي بعض الروايات : « احتجبي منه ، فإنه ليس لك بأخ » ، وليس بالثابت .

٢١٧٩- قال الشيخ : الدعوة - بكسر الدال - ادعاء الولد<sup>(١)</sup> . وقوله « الولد للفراس » يريد لصاحب الفراس . وقوله « وللعاهر الحجر » يحسب أكثر الناس أن معنى الحجر هنا الرجم بالحجارة ، وليس الأمر كذلك ، لأنه ليس كل زان يرم ، وإنما يرم بعض الزناة وهو المحصن ، ومعنى الحجر هنا : الحرمان والخبية ، كقولك إذا خيبت الرجل وآيسته من الشيء : مالك غير التراب ، وما في يدك غير الحجر ، ونحوه ، وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا جاءك صاحب الكلب يطلب ثمنه فاملاً كفه

وهذا الولد الذي وقع فيه الاختصاص ، هو عبد الرحمن بن زمعة ، المذكور في كتاب الصحابة .

وهو حجة على من يقول : إن الأمة لا تكون فراشاً . ويحمل قوله : « الولد للفراس » على الحرة ، فإن سبب الحديث في الأمة ، فلا يتطرق إليه تخصيص ، لأن محل السبب فيه كالنص ، وما عدها في حكم الظاهر . والله أعلم .

(١) الدعوة - بالفتح - الطعام المدعو إليه . وفي النسب : الدعوة ، بالكسر ، عند أكثر العرب ، إلا عند بني الرباب ، فانهم يقلبون اه من هاشم المنذرى .

قد تقديم الكلام في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب .

٢١٨٠ - وعن رَبَّاح قال : « زَوَّجَنِي أَهْلَى أُمَةٍ لَمْ رُومِيَّة ، فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا ، فَوَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ مِثْلِي ، فَسَمَيْتُهُ عَبْدَ اللَّهِ ، ثُمَّ وَقَعْتُ عَلَيْهَا ، فَوَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ مِثْلِي ، فَسَمَيْتُهُ عبيد الله ، ثُمَّ طَبَنَ لَهَا غُلَامٌ لِأَهْلِ رُومِيَّة ، يُقَالُ لَهُ : يُوْحَنَّة ، فَرَأَوْهَا بِلِسَانِهِ ، فَوَلَدَتْ غُلَامًا كَأَنَّهُ وَزْغَةٌ مِنَ الْوَزْغَاتِ ، قُتِلَتْ لَهَا : مَا هَذَا ؟ قَالَتْ : هُوَ لِيُوْحَنَّة ، فَرُفِعْنَا إِلَى عُثْمَانَ - أَحْسَبُهُ ، قَالَ مَهْدِيٌّ : قَالَ : فَسَأَلُهَا ، فَأَعْتَرَفَا ، فَقَالَ لَهَا : أَتَرْضِيَانِ أَنْ أَقْضِيَ بَيْنَكُمَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفَرَّاشِ - وَأَحْسَبُهُ قَالَ : لِحُلْدَاهَا وَجِلْدُهُ ، وَكَأَنَّا مَمْلُوكَيْنِ » <sup>(١)</sup> .

ومهدي : هو ابن ميمون أبو يحيى الأزدي البصري ، أحد الثقات .

تراباً <sup>(٢)</sup> ، يريد أن الكلب لا تمن له ، فضرب المثل بالتراب الذي ليست له قيمة ، ومثله قول الشاعر :

تراب لأهلي لا ، ولا نعمة لهم لَشَدَّ إِذْنِ مَاقِدِ تَعَبَّدَنِي أَهْلِي

أى لاطاعة لهم ، ولا قبول لقولهم ؛ ولذلك عطف عليه بلا ، ولو كان معناه الإثبات لم يُنْسَقَ عليه <sup>(٣)</sup> بحرف النفي .

٢١٨٠ - قال الشيخ : قوله « طبن » معناه فطن ، يقال : طبن الرجل للشيء وتبن ، طبناً وطبانه إذا فطن له <sup>(٤)</sup> . ومعناه : أنه فطن للشر وخشها ، قال كثير :

\* طبن العدو لها فغير حالها \*

(١) رواه أحمد في المسند من طريق مهدي بن ميمون عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٥٠٢ . ورواه أيضاً من طريق جرير بن حازم عن محمد بن عبد الله ٤٦٧ . ورواه بنحوه من طريق الحسن بن سعد عن أبيه ٨٢٠ وفيه : أنهما اختصما إلى عثمان فرفعهما إلى علي ، ففضى في شأنهما بذلك .

(٢) رواه أحمد في المسند ٢٥١٢ من حديث ابن عباس بإسناد صحيح . ورواه أيضاً أبو داود ، كما سيأتي في عون المعبود ٣ : ٢٩٧ .

(٣) لم ينسق عليه ، أى لم يعطف عليه .

(٤) وعند غير الخطابي : طبن : أى هجم عليها وخبرها ، وعلم أنها من يوانيه على الراودة . وهذا إذا روى بكسر الباء ، فإن روى بالفتح كان معناه : خيها وأفسدها . اهـ من هامش النذرى .

## باب من أحق بالولد [ ٢ : ٢٥١ ]

٢١٨١ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو : « أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، ونظني له سقاء ، وحجري له حواء ، وإن أباه بطني ، وأراد أن ينزعه مني ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنتِ أحقُّ به ما لم تنكحي . »

٢١٨٢ - وعن أبي ميمونة سلمى ، مولى من أهل المدينة ، رجل صدق ، قال : « بينما أنا جالس مع أبي هريرة ، جاءته امرأة فارسية معها ابن لها ، فادعياه ، وقد طلقها زوجها ، فقالت : يا أبا هريرة - رطنت بالفارسية - زوجي يريد أن يذهب بابني ، فقال أبو هريرة : استمما عليه ، ووطن لها بذلك ، فجاء زوجها فقال : من يحافني في ولدي ؟ فقال أبو هريرة : اللهم إني لا أقول هذا إلا أني سمعت امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا

٢١٨١ - قال الشيخ : « الحواء » اسم للمكان الذي يحوى الشيء ، والحواء أيضاً : أخبية تضرب ويداني بينها ، يقال : هؤلاء أهل حواء واحدة ، ومعنى هذا الكلام معنى الإذلاء بزيادة الحرمة ، وذلك أنها شاركت الأب في الولادة ، ثم استبدت بهذه الأمور خصوصاً ، وهي معاني الحضانة من حيث لا شركة للأب فيها ، فاستحقت التقدم عند المنازعة في أمر الولد .

ولم يحتفلوا أن الأم أحق بالولد الطفل من الأب ، ما لم تتزوج ، فإذا تزوجت فلا حق لها في حضنته . فإن كانت لها أم فأما تقوم مقامها ، ثم الجدات من قبل الأم أحق به ، ما بقيت منهن واحدة .

٢١٨٢ - قال الشيخ : وهذا في الغلام الذي قد عقل واستغنى عن الحضانة . فإذا كان كذلك خيّر بين أبيه .

واختلف فيه : فقال الشافعي : إذا صار ابن سبع ، أو ثمان سنين ، خير . وقال أحمد : يخير إذا كبر . وقال أهل الرأي والثوري : الأم أحق بالغلام ، حتى يأكل وحده ، ويلبس وحده ، والجارية حتى تحيض ، ثم الأب أحق بالوالدين .

قاعده عنده ، فقالت : يا رسول الله ، إن زوجي يريد أن يذهب بابني ، وقد سقاني من بئر أبي عتبة ، وقد نفعتني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : استهما عليه ، فقال زوجها : من يحاقني في ولدي ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هذا أبوك ، وهذه أهلك ، فخذ بيد أتيهما شئت ، فأخذ بيد أمه ، فانطلقت به .

وأخرجه الترمذی والنسائي وابن ماجه ، مختصراً ومطولاً . وقال الترمذی : حسن صحيح . وذكر أن أبا ميمونة اسمه « سليم » . وقال غيره : اسمه « سلمان » . ووقع في سماعنا « سلمي » ، كما ذكرناه .

٢١٨٣ - وعن علي قال : « خرج زيد بن حارثة إلى مكة ، فقدم بابتة حمزة ، فقال جعفر : أنا آخذها ، أنا أحقُّ بها ، ابنة عمي ، وعندى خالتها ، وإنما الخالة أم ، فقال علي : أنا أحقُّ بها ، ابنة عمي ، وعندى ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي أحقُّ بها ، فقال زيد : أنا أحقُّ بها ، أنا خرجتُ إليها ، وسافرت ، وقدمتُ بها ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم - فذكر حديثاً - قال : وأما الجارية فأقضى بها لجعفر ، وتكون مع خالتها ، وإنما الخالة أم » .

٢١٨٤ - وفي رواية : « وقضى بها لجعفر ، لأن خالتها عنده » .

وأخرجه الترمذی من حديث البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « الخالة بمنزلة الأم » ، وفي الحديث قصة طويلة ، وقال : هذا حديث صحيح . هذا آخر كلامه . وبنْتُ حمزة هذه هي عُمارة ، وقيل : هي أمامة ، وتكنى أم الفضل . وأخرجه البخاري من حديث البراء بن عازب في أثناء الحديث الطويل في قصة الحديبية .

وقال مالك : الأم أحقُّ بالجوارى وإن حِضَنَ ، حتى ينكحن ، والعلمان فهي أحقُّ بهن حتى يحتلوا .

ويشبه أن يكون من ترك التخيير وصار إلى أن الأب أحقُّ به ، إذا استغنى عن الحضانة ، إنما ذهب إلى أن الأم إنما حظها الحضانة ، لأنها أرفق به ، فإذا جاوز الولد حق الحضانة فإنه إلى الأب أحوج ، للمعاش والأدب ، والأب أبصر بأسبابها ، وأوفى له من الأم ، ولو ترك الصبي واختياره مال إلى البطالة .

٢١٨٥ - وعن علي قال : « لما خرجنا من مكة تبعتنا بنت حمزة ، تنادى : يا عمُّ ، يا عمُّ ، فتناولها علي ، فأخذ بيدها ، وقال : دونك بنت عمك ، فحملتها <sup>(١)</sup> — فقص الخبر — قال : وقال جعفر : ابنة عمي ، وخالها تحتي ، فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها ، وقال : الخالة بمنزلة الأم » .

### باب في عدة المطلقة [ ٢ : ٢٥٢ ]

٢١٨٦ - عن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية <sup>(٢)</sup> : « أنها طُفِّقَت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن للمطلقة عِدَّةٌ ، فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل حين طُفِّقَت أسماءُ بِالْعِدَّةِ لِلطَّلَاقِ ، فَكَانَتْ أَوَّلَ مَنْ أُنْزِلَتْ فِيهَا الْعِدَّةُ لِلْمُطَلَّقاتِ » .  
في إسناده إسماعيل بن عياش ، وقد تكلم فيه غير واحد .

### باب في نسخ ما استثنى به من عدة المطلقات [ ٢ : ٢٥٢ ]

٢١٨٧ - عن ابن عباس قال : ( ٢ : ٢٢٨ والمطلقات يترَبَّصْنَ بأنفسهن ثلاثة قُرُوءَ ) وقال ( ٦٥ : ٤ ) وَاللَّائِي يَتَّبِعْنَ مِنَ الْحَيْضِ مَنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَعْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَنَسَخَ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ : وَإِنْ ( ٣٣ : ٤٩ ) طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ) .

وأخرجه النسائي . وفي إسناده علي بن الحسين بن واقد ، وهو ضعيف .

### باب في المراجعة [ ٢ : ٢٥٣ ]

٢١٨٨ - عن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق حَفْصَةَ ثُمَّ رَاجَعَهَا » .  
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

(١) يريد أن علياً أخذ بيدها فدفعها إلى فاطمة زوجته ، وقال لها « دونك بنت عمك » ، كما أوضحته رواية أحمد في المسند لهذا الحديث مطولاً ٧٢٠ ، ٩٣١ من الوجه الذي رواه منه أبو داود . ورواه أيضاً البيهقي في السنن الكبرى ٨ : ٦ . ورواه أيضاً أحمد بمعناه من حديث ابن عباس ٢٠٤٠ . أحمد محمد شاكر

(٢) هي من بني عبد الأشهل ، وهي ابنة عمة معاذ بن جبل ، وكانت من المبايعات ، وكانت رسول النساء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قتلت تسعة من الروم يوم اليرموك بعمود فسطاطها .

باب في نفقة المبتوتة [ ٢ : ٢٥٣ ]

٢١٨٩- عن أبي سَلَمَةَ بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس : « أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة ، وهو غائب ، فأرسل إليها وكيله بشعير ، فسَخَطَته <sup>(١)</sup> ، فقال : والله مالك علينا من شيء ، فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكرت ذلك له ، فقال لها : ليس لك عليه نفقة ، وأمرها أن تعتدَّ في بيت أمِّ شريك ، ثم قال : إن تلك امرأة يغشاها أصحابي ، اعتدِّي في بيت ابن أم مكتوم ، فإنه رجل أعمى ، تضعين ثيابك ، وإذا حلتِ فأذنيني ، قالت : فلما حلتُ ذكرتُ له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني ، فقال رسول الله

٢١٨٩ - قال الشيخ : معنى « البتة » هنا الطلاق ، وقد روى أنها كانت آخر تطليقة بقيت لها من الثلاث .

وفيه دليل أن المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها .

واختلف فيها : فقالت طائفة : لا نفقة لها ولا سكنى ، إلا أن تكون حاملاً ، وروى ذلك عن ابن عباس وأحمد ، وروى عن فاطمة أنها قالت : « لم يجعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة » .

وقالت طائفة : لها السكنى والنفقة ، حاملاً كانت أو غير حامل . وقاله عمر وسفيان وأهل الرأي .

وقالت طائفة : لها السكنى ولا نفقة لها . قاله مالك والأوزاعي وابن أبي ليلى والشافعي وابن المسيَّب والحسن وعطاء والشعبي ، واحتجوا بقوله ( ٦٥ : ٦٦ أسكنوهن ) الآية ، فأوجب السكنى عاماً .

وأما نقل النبي صلى الله عليه وسلم إياها من بيت أحمائها إلى بيت ابن أم مكتوم ، فليس فيه إبطال السكنى ، بل فيه إثباته ، وإنما هو اختيار لموضع السكنى .

واختلف في سبب ذلك : فقالت عائشة : « كانت فاطمة في مكان وحش ، خيف عليها ، فرخص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الانتقال » .

(١) في نسخ أبي داود « فتسخطه » وأفاد شارحه أن « تسخطه رواية مسلم .



صلى الله عليه وسلم : أما أبو جهيم فلا يَضْعُ عَصَاهُ عَنْقَهُ ، وأما معاوية فَصُلُوكُ لَا مَالَ لَهُ ، أُنْكَحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، قَالَتْ : فَكْرَهْتُهُ ، ثُمَّ قَالَ : أُنْكَحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، فَنَكَحْتُهُ ، فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ خَيْرًا ، وَاعْتَبَطْتُ » .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

٢١٩٠ - وَعَنْهَا : « أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا - وَسَاقَ الْحَدِيثَ - فِيهِ : أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَنَفَرًا مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنْ أَمَا حَفْصُ بْنُ الْمُغِيرَةِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، وَإِنَّهُ تَرَكَ لَهَا نَفَقَةَ سِيرَةٍ ؟ فَقَالَ : لَا نَفَقَةَ لَهَا » .

٢١٩١ - وَفِي رِوَايَةٍ : « فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ وَلَا مَسْكَنٌ - قَالَ فِيهِ : وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْ لَا تَسْبِقَنِي بِنَفْسِكَ » .

٢١٩٢ - وَفِي رِوَايَةٍ : « وَلَا تَقْوَتَنِي بِنَفْسِكَ » .

٢١٩٣ - وَعَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ : « أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَقَةَ وَلَا سَكْنَى » .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ ، مُخْتَصَرًا وَمَطُولًا .

٢١٩٤ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ : « أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ أَبِي حَفْصٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، وَأَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنَ الْمُغِيرَةِ طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ ، فَزَعَمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَاسْتَفْتَتْهُ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى ، فَأَبَى مَرْوَانُ أَنْ يَصْدُقَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ فِي خُرُوجِ الْمَطْلُوقَةِ مِنْ بَيْتِهَا ، قَالَ عُرْوَةُ : وَأُنْكَرْتُ عَائِشَةُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ » .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

٢١٩٥ - وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ - قَالَ : « أَرْسَلَ مَرْوَانُ إِلَى فَاطِمَةَ

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ : إِنَّمَا ثَقُلْتُ عَنْ بَيْتِ أَهْمَائِهَا لَطُولِ لِسَانِهَا ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ ( وَلَا يُخْرِجُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ ) الْآيَةِ ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ .

فسألها ؟ فأخبرته أنها كانت عند أبي حفص ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم أمرَ علي بن أبي طالب - يعني علي بعض المين - فخرج معه زوجها ، فبعث إليها بتطبيقه ، كانت بقيت لها ، وأمر عيَّاش بن أبي ربيعة والحارث بن هشام أن يُنفقا عليها ، فقالا : والله ما لها نفقة ، إلا أن تكون حاملاً ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا نفقة لك ، إلا أن تكوني حاملاً ، واستأذنته في الانتقال ، فأذن لها ، فقالت : أين أتعزل يارسول الله ؟ قال : عند ابن أم مكتوم ، وكان أعمى ، تَصَع ثيابها عنده ولا يُبصرها ، فلم تزل هناك حتى مضت عِدَّتُهَا ، فأنكحها النبي صلى الله عليه وسلم أسامة ، فرجع قبيصة إلى مروان ، فأخبره بذلك ، فقال مروان : لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة ، فسنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها ، فقالت فاطمة حين بلغها ذلك : بيني وبينكم كتاب الله ، قال الله تعالى : ( ٦٥ : ١ ) فطلقوهن لعدتهن - حتى - لا تدري لَعَلَّ الله يُحدث بعد ذلك أمراً ) قالت : فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ » .

وأخرجه مسلم والنسائي . وذكر أبو مسعود الدمشقي أن حديث عبيد الله هذا مرسل .

### باب من أنكر ذلك على فاطمة [ ٢ : ٢٥٦ ]

٢١٩٦ - عن أبي إسحق - وهو السَّيِّعِي - قال : « كنتُ في المسجد الجامع مع الأسود ،

٢١٩٦ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : قال أبو داود في المسائل (١) : سمعت أحمد بن حنبل ، وذكر له قول عمر « لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة » ، فلم يصحح هذا عن عمر وقال الدارقطني : هذا الكلام لا يثبت عن عمر ، يعني قوله « سنة نبينا » ، ثم ذكر أحاديث الباب ، ثم قال بعد انتهاء آخر الباب : اختلف الناس في المبتوتة ، هل لها نفقة ، أو سكنى ؟ على ثلاثة مذاهب ، وعلى ثلاث روايات عن أحمد .

أحدها : أنه لا سكنى لها ولا نفقة ، وهو ظاهر مذهبه . وهذا قول علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وجابر ، وعطاء ، وطاوس ، والحسن ، وعكرمة ، وميمون بن مهران ، وإسحق بن راهويه ، وداود بن علي ، وأكثر فقهاء الحديث ، وهو مذهب صاحبة القصة فاطمة بنت قيس ، وكانت تناظر عليه .

فقال: أتت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب، فقال: ما كنتُ لندع كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة، لا ندرى أحفظت أم لا؟». .

والثاني: وروى عن عمر وعبد الله بن مسعود: أن لها السكنى والنفقة. وهو قول أكثر أهل العراق، وقول ابن شبرمة، وابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، والحسن بن صالح، وأبي حنيفة وأصحابه، وعثمان البقي، والعنبري. وحكاه أبو يعلى القاضى في مفرداته رواية عن أحمد، وهي غريبة جداً.

والثالث: أن لها السكنى دون النفقة. وهذا قول مالك والشافعى وفقهاء المدينة السبعة، وهو مذهب عائشة أم المؤمنين.

وأسعد الناس بهذا الخبر من قال به، وأنه لا نفقة لها، ولا سكنى. وليس مع من رده حجة تقاومه، ولا تناربه.

قال ابن عبد البر: أما من طريق الحجة وما يانزم منها، فقول أحمد بن حنبل ومن تابعه أصح وأرجح، لأنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم نصاً صريحاً، فأى شيء يعارض هذا إلا مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم، الذى هو البين عن الله مراده؟ ولا شيء يدفع ذلك، ومعلوم أنه أعلم بتأويل قول الله تعالى (٦٥: ٦) أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم).

وأما قول عمر ومن وافقه، فقد خالفه على وابن عباس ومن وافقهما. والحجة معهم، ولو لم يخالفهم أحد منهم لما قبل قول المخالف لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، فان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة على عمر وعلى غيره. ولم يصح عن عمر أنه قال: «لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة»، فان أحمد أنكره، وقال: أما هذا فلا. ولكن قال: «لا تقبل في ديننا قول امرأة» وهذا أمر يرده الإجماع على قبول قول المرأة في الرواية، فأى حجة في شيء يخالفه الإجماع؟ وترده السنة، ويخالفه فيه علماء الصحابة؟

وقال إسماعيل بن إسحاق: نحن نعلم أن عمر لا يقول «لا ندع كتاب ربنا» إلا لما هو موجود في كتاب الله تعالى، والذى في الكتاب أن لها النفقة إذا كانت حاملاً، لقوله تعالى (٦٥: ٦) وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن، وأما غير ذوات الحمل فلا يدل الكتاب إلا على أنهن لا نفقة لهن، لا شرائه الحمل في الأمر بالإنفاق. آخر كلامه.

والذين ردوا خير فاطمة هذا ظنوه معارضاً للقرآن، فان الله تعالى قال (٦٥: ٦) أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) وقال (٦٥: ١) لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن، وهذا لو كان كما ظنوه لكان في السكنى خاصة، وأما إيجاب النفقة لها فليس في القرآن إلا ما يدل

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى ، مختصراً ومطولاً .

علي أنه لا نفقة لمن ، كما قال القاضى إسماعيل ، لأن الله سبحانه وتعالى شرط فى وجوب الاتفاق أن يكن من أولات الحمل ، وهو يدل على أنها إذا كانت حاملاً فلا نفقة لها ، كيف وإن القرآن لا يدل على وجوب السكنى للبتونة بوجه ما ؟ فان انسياق كله إنما هو فى الرجعية .

يبين ذلك قوله تعالى ( ٦٥ : ١ ) لا تدرى ، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ) وقوله ( فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف ؛ أو فارقهن بمعروف ) وهذا فى البائن مستحيل ، ثم قال ( أسكنوهن ) واللاتى قال فيهن ( فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقهن بمعروف ) قال فيهن ( أسكنوهن ) و ( لا تخرجوهن من بيوتهن ) ، وهذا ظاهر جداً .

وشبهه من ظن أن الآية فى البائن قوله تعالى ( وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ) .

قالوا : ومعلوم أن الرجعية لها النفقة ؛ حاملاً كانت أو حائلاً . وهذا لاحجة فيه ، فإنه إذا أوجب نفقتها حاملاً لم يدل ذلك على أنه لا نفقة لها إذا كانت حائلاً ، بل فائدة التقييد بالحمل التنبيه على اختلاف جهة الاتفاق بسبب الحمل قبل الوضع وبعده ، فقبل الوضع لها النفقة حتى تضعه ، فإذا وضعته صارت النفقة بحكم الإجارة ورضاعة الولد ، وهذه قد يقوم غيرها مقامها فيه فلا تستحقها ، لقوله تعالى ( فإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ) ، وأما النفقة حال الحمل فلا يقوم غيرها مقامها فيه ، بل هى مستمرة حتى تضعه ، فجهة الاتفاق مختلفة . وأما الحائلات فنفقتهن معلومة من نفقة الزوجات ، فإنها زوجة مادامت فى العدة ، فلا حاجة إلى بيان وجوب نفقتها .

وأما الحامل فلما اختلفت جهة النفقة عليهما قبل الوضع وبعده ، ذكر سبحانه الجہتين والسببين . وهذا من أسرار القرآن ومعانيه التى يختص الله بفهمها من يشاء .

وأيضاً فلو كان قوله تعالى ( وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ) فى البوائن لكان دليلاً ظاهراً على أن الحائلات البائنة لا نفقة لها ، لا اشتراط الحمل فى وجوب الإنفاق ، والحكم للعلق بالشرط بعدم عند عدمه ، وأما آية السكنى ، فلا يقول أحد إنها مختصة بالبائن . لأن السياق يخالفه ، ويبين أن الرجعية مرادة منها ، فإما أن يقال : هى مختصة بالرجعية كما يدل عليه سياق الكلام ، وتتجد الضمائر ، ولا تختلف مفسراتها ، بل يكون مفسر قوله ( فأمسكوهن ) هو مفسر قوله ( أسكنوهن ) ، وعلى هذا فلا حجة فى سكنى البائن . وإما أن يقال : هى عامة للبائنة والرجعية ، وعلى هذا فلا يكون حديث فاطمة منافية للقرآن ، بل غاية : أن يكون مخصوصاً لعمومه ، وتخصيص القرآن بالسنة جائز واقع ، هذا لو كان قوله ( أسكنوهن ) عاماً ،

تسكين ولا يصح فيه العموم ، لما ذكرناه ؟ وقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا نفقة لك ولا سكنى » وقوله في اللفظ الآخر « إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان زوجها عليها الرجعة » رواه الإمام أحمد والنسائي ، وإسناده صحيح ، وفي لفظ لأحمد « إنما النفقة والسكنى للمرأة على زوجها ما كانت له عليها الرجعة ، فإذا لم يكن له عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى » ، وهذا يبطل كل ما تأولوا به حديث فاطمة ، فإن هذا فتوى عامة ، وقضاء عام في حق كل مطلقة ، فلو لم يكن لشأن فاطمة ذكر في الميكن لكان هذا اللفظ العام مستقلاً بالحكم ، لا معارض له بوجه من الوجوه . فقد تبين أن القرآن لا يدل على خلاف هذا الحديث ، بل إنما يدل على موافقته ، كما قالت فاطمة « بيني وبينكم القرآن » .

ولما ذكر لأحمد قول عمر « لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة » تبسم أحمد وقال : أى شيء في القرآن خلاف هذا ؟

وأما قوله في الحديث « وسنة نبينا » فإن هذه اللفظة ، وإن كان مسلم رواها ، فقد طعن فيها الأئمة ، كالإمام أحمد وغيره .

قال أبو داود ، في كتاب المسائل : سمعت أحمد بن حنبل - وذكر له قول عمر « لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة » - قلت : أبصح هذا عن عمر ؟ قال : لا . وروى هذه الحكاية البيهقي في السنن والآثار عن الحاكم عن ابن بطة عن أبي حامد الأشعري<sup>(١)</sup> عن أبي داود . وقال الدارقطني : هذا اللفظ لا يثبت ، يعنى قوله « وسنة نبينا » ، ويحيى بن آدم أحفظ من أبي أحمد التزيرى وأثبت منه ، وقد تابعه قيس بن عتبة ، فرواه عن عمار بن رزيق ، مثل قول يحيى بن آدم سواء ، والحسن بن عمار متروك ، وأشعث بن سوار ضعيف ، ورواه الأعمش عن إبراهيم ، دون قوله « وسنة نبينا » والأعمش أثبت من أشعث وأحفظ . وقال البيهقي : هذه اللفظة أخرجه مسلم في صحيحه . وذهب غيره من الحفاظ إلى أن قوله « وسنة نبينا » غير محفوظ في هذا الحديث ، فقد رواه يحيى بن آدم وغيره عن عمار بن رزيق في السكنى دون هذه اللفظة ، وكذلك رواه الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عمر ، دون قوله « وسنة نبينا » ، وإنما ذكره أبو أحمد عن عمار وأشعث عن الحكم ، وحماد عن إبراهيم عن الأسود عن عمر ،

(١) هكذا في الأصل ، ولا أدري من أبو حامد الأشعري هذا ؟ ! وصححت النسخة في الأصل من كانت عنده ( الإسفرائي ) وهذا مشكل أيضاً ، فإن أبا حامد الإسفرائي الفقيه الشافعي المشهور لم يدرك أبا داود ، لأنه ولد سنة ٣٤٤ وأبو داود مات سنة ٢٧٥ . والمذكور في الرواية عن أبي داود في تراجمه « أبو حامد أحمد بن جعفر الأنصاري » ، و « أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائي » ، فإدري هل الراوي عنه هنا أحدهما أو شخص آخر ؟ ولعلنا نوفق نحن أو غيرنا لتحقيق هذا ، إن شاء الله .

والحسن بن عماره عن سلمة بن كهيل عن عبدالله بن الحليل الحضرمي عن عمر ، ثم ذكر كلام الدارقطني أنها لا تثبت .

فقد تبين أنه ليس في السنة ما يعارض حديث فاطمة ، كما أنه ليس في الكتاب ما يعارضه . وفاطمة امرأة جلييلة من فقهاء الصحابة ، غير متهمة في الرواية .

وما يرويه بعض الأصوليين « لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة ، لا ندرى أصدقت أم كذبت ؟ » ، غلط ليس في الحديث ، وإنما الذي في الحديث « حفظت أم نسيت ؟ » هذا لفظ مسلم . قال هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد : أنه ذكر عند الشعبي قول عمر هذا « حفظت أم نسيت ؟ » ، فقال الشعبي : امرأة من قريش ذات عقل ورأى ، تنسى قضاء قضي به عليها ؟ قال : وكان الشعبي يأخذ بقولها . وقال ميمون بن مهران لسعيد بن المسيب : تلك امرأة فتنت الناس ، لئن كانت إنما أخذت بما أفتاها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فتنت الناس ، وإن لنا في رسول الله أسوة حسنة . ثم رد خبرها بأنها امرأة مما لا يقول به أحد ، وقد أخذ الناس برواية من هو دون فاطمة ، وبغير القرعة ، وهي امرأة ، وبحديث النساء ، كأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهن من الصحابات ، بل قد احتج العلماء بحديث فاطمة هذا بعينه في أحكام كثيرة : منها : نظر المرأة إلى الرجل ، ووضعها ثيابها في الخلاء ، وجواز الخطبة على خطبة الغير ، إذا لم تجبه المرأة ولم يسكن إليها ، وجواز نكاح القرشية لغير القرشي ، ونصيحة الرجل لمن استشاره في أمر يربح من استشاره فيه ، وأن ذلك ليس بغيبة .

ومنها : الإرسال بالطلاق في الغيبة .

ومنها : التعريض بخطبة المعتدة البائن بقوله « لا تفوتيني بنفسك » .

ومنها : احتجاج الأكرمين به على سقوط النفقة للبتوة التي ليست بحامل .

فما بال حديثها محتجاً به في هذه الأحكام ، دون سقوط السكى ؟ فإن حفظته فهو حجة في الجميع ، وإن لم يكن محفوظاً لم يجز أن يحتج به في شيء . والله أعلم .

وقال الشافعي في القديم : فإن قال قائل : فإن عمر بن الخطاب اتهم حديث فاطمة بنت قيس وقال « لاندع كتاب ربنا لقول امرأة » ؟ قلنا : لا نعرف أن عمر اتهمها ، وما كان في حديثها ما تهم له ، ما حدثت إلا بما يجب ، وهي امرأة من المهاجرين ، لها شرف وعقل وفضل ، ولو رد شيء من حديثها كان إنما يرد منه أنه أمرها بالخروج من بيت زوجها ، فلم تذكر هي : لم أمرت بذلك ؟ وإنما أمرت به لأنها استطلت على أحمائها ، فأمرت بالتحول عنهم لاشربيتهم وبينهم ، فكأنهم أجوا لها ذكر السبب الذي له أخرجت ، فلا يذهب ذاهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن تعد البتوة حيث شاءت في غير بيت زوجها .

٢١٩٧ - وعن هشام بن عروة عن أبيه قال : « لقد عابت ذلك عائشة رضي الله عنها أشد »

وهذا الذي ذكره الشافعي هو تأويل عائشة بعينه ، وبه أجاب مروان لما احتج عليها بالحديث كما تقدم .

ولكن هذا التأويل مما لا يصلح دفع الحديث به من وجوه .

أحدها : أنه ليس بمذكور في القصة ، ولا علق عليه الحكم قط ، لا باللفظ ولا بالمفهوم ، وإن كان واقعاً ، فتعلق الحكم به تعليق على وصف لم يعتبره النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا في لفظه قط ما يدل على إسقاط السكنى به ، وترك لتعلق الحكم بالوصف الذي اعتبره ، وعلق به الحكم وهو عدم ثبوت الرجعة .

الثاني : أنكم لا تقولون به ، فإن المرأة ، ولو استطالت ، ولو عصت بما عسى أن تعصى به ، لا يسقط حقها من السكنى ، كما لو كانت حاملاً ، بل كان يستكرى لها من حقها في مال زوجها وتسكن ناحية . وقد أعاد الله فاطمة بنت قيس من ظلمها وتعديها إلى هذا الحد ، كيف والنبي صلى الله عليه وسلم لم يعنفها بذلك ، ولا نهاها عنه ، ولا قال لها : إنما أخرجت من بيتك بظلمك لأحمائك ؟ بل قال لها : « إنما السكنى والنفقة للمرأة إذا كان لزوجها عليها رجعة » ، وهذا هو الوجه الثالث ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر لها السبب الذي من أجله سقط حقها من السكنى ، وهو سقوط حق الزوج من الرجعة ، وجعل هذا قضاء عاماً لها ولغيرها ، فكيف يعدل عن هذا الوصف إلى وصف لو كان واقعاً لم يكن له تأثير في الحكم أصلاً ؟ وقد روى الحميدي في مسنده هذا الحديث وقال فيه : « يا ابنة قيس ، إنما لك السكنى والنفقة ، ما كان لزوجك عليك الرجعة » ، ورواه الأثرم . فأين التعليل بسلطة السنن ، مع هذا البيان ؟ ثم لو كان ذلك صحيحاً لما احتج عمر في رده إلى قوله « لا ندع كتاب ربنا نقول امرأة » بل كان يقول : لم يخرجها من السكنى إلا بذاتها وسلطانها ، ولم يعالها بانفراد المرأة به ، وقد كان عمر رضي الله عنه يقف أحياناً في انفراد بعض الصحابة ، كما طلب من أبي موسى شاهداً على روايته وغيره . وقد أنكرت فاطمة على من أنكروا عليها ، وردت على من رد عليها ، واتصرت لروايتها ومذهبها . رضي الله عنهم أجمعين .

وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين « أن لا يبيت لها عليه ، ولا قوت » ولو لم يكن في المسألة نص لكان القياس يقتضي سقوط النفقة والسكنى ، لأنها إنما تجب في مقابلة التمكن من الاستمتاع ، والبائن قد فقد في حقها ذلك ، ولهذا وجبت للرجعية لتمكنه من الاستمتاع بها ، وأما البائن فلا سبيل له إلى الاستمتاع بها إلا بما يصل به إلى الأجنبية ، وجبها لعدته لا يوجب نفقة ، كما لو وطئها بشبهة ، وكالملاعنة والتوفى عنها زوجها . والله أعلم

العيب — . يعنى حديث فاطمة بنت قيس — وقالت : إن فاطمة كانت فى مكان وَحْش<sup>(١)</sup> ، فخيف على ناحيتها ، فلذلك أرخص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وأخرجه ابن ماجه . وأخرجه البخارى تعليقا .

٢١٩٨ - وعن عروة بن الزبير : « أنه قيل لعائشة : ألم ترى إلى قول فاطمة ؟ قالت : أما إنه لا خير لها فى ذكر ذلك » .

وأخرجه البخارى ومسلم بنحوه .

٢١٩٩ - وعن سليمان بن يسار ، فى خروج فاطمة — قال : « إنما كان من سوء الخلق » .  
هذا مرسل . واختلف فى سبب انتقالها . فقالت عائشة : « كانت فاطمة فى مكان وَحْش ، فخيف عليها ، فرخص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الانتقال » . وقال سعيد بن المسيب : « إنما نقلت عن بيت أحماها لطول لسانها » . وروى عنه أيضاً : « تلك امرأة استطالت على أحماها بلسانها ، فأمرها عليه الصلاة والسلام أن تنتقل » .

٢٢٠٠ - وعن القاسم بن محمد وسليمان بن يسار : « أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة ، فانتقلها عبد الرحمن ، فأرسلت عائشة رضى الله عنها إلى مروان بن الحكم ، وهو أمير المدينة . فقالت له : اتق الله ، واردد المرأة إلى بيتها ، فقال مروان — فى حديث سليمان — : إن عبد الرحمن غلبنى ، وقال مروان — فى حديث القاسم — : أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس ؟ فقالت عائشة : لا يضرُّك أن لا تذكر حديث فاطمة ، فقال مروان : إن كان بك الشرُّ فحسبك ما كان بين هذين من الشر » .  
وأخرجه مسلم بمعناه مختصراً .

٢٢٠١ - وعن ميمون بن مهران قال : « قدمت المدينة ، فدَقَعْتُ<sup>(٢)</sup> إلى سعيد بن المسيب ، فقلت : فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها ، فقال سعيد : تلك امرأة فتنت الناس ، إنها كانت لَسِيَنَةً ، فوَضَعْتُ على يدي ابن أم مكتوم الأعشى » .

(١) وحش ، بفتح الواو وسكون الهاء : أى خلا لا ساكن به .

(٢) دفع ، بالبناء للفاعل . وفى اللسان : « دفع فلان إلى فلان ، أى انتهى إليه » .



### باب في المبتوتة تخرج بالنهار [ ٢ : ٢٥٧ ]

٢٢٠٢ - عن جابر - وهو ابن عبد الله - قال : « طَلَقَتْ خالتي ثلاثاً ، فخرجتْ تَجِدُ نَحْلًا لها ، فلقِيها رجل ، فنهاها ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت ذلك له ، فقال لها : اخرجي فَجِدِي نَحْلَكَ ، لعلك أن تصدقي منه ، أو تعلي خيراً » .  
وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

### باب نسخ متاع المتوفى عنها بما فرض لها من الميراث [ ٢ : ٢٥٧ ]

٢٢٠٣ - عن ابن عباس : « ( ٢ : ٢٤٠ ) والذين يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج ) ، فنسخ ذلك بآية الميراث ، بما فُرضَ لهن من الربع والثلث ، ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشراً » .  
وأخرجه النسائي . وأخرجه أيضاً من قول عكرمة ، وفي إسناده على بن حسين بن واقد ، وفيه مقال .

### باب إحداد المتوفى عنها زوجها [ ٢ : ٢٥٧ ]

٢٢٠٤ - عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذه الأحاديث الثلاثة ، قالت زينب : « دخلت على أم حبيبة ، حين توفى أبوها أوسفيان ، فدعت بطيب فيه صفرة ، خلوق أو غيره ، فدهنت منه جارية ، ثم مسّت بعارضيه ، ثم قالت : والله مالى بالطيب من

٢٢٠٢ - قال الشيخ : وجه استدلال أبي داود منه ، في أن للمعتدة من الطلاق أن تخرج بالنهار ، هو أن النخل لا يجذ عادة إلا نهاراً ، وقد نُهى عن جِداد الليل ، ونخل الأنصار قريب من دورهم ، فهي إذا خرجت بُكرة للحداد رجعت إلى بيتها للمبيت ، وهذا في المعتدة من التطليقات الثلاث ، فأما الرجعية فإنها لا تخرج ليلاً ولا نهاراً .  
وقال أبو حنيفة : لا تخرج المبتوتة ليلاً ولا نهاراً ، كالرجعية . وقال الشافعي : تخرج نهاراً لا ليلاً ، على ظاهر الحديث .

٢٢٠٤ - قال الشيخ : قال القَعْنَبِيُّ « تَقْضُ » ، هو من فضضت الشيء إذا كسرتة ، أو فرقته

حاجة ، غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحِدَّ على ميت فوق ثلاث ليال ، إلا على زوج ، أربعة أشهر وعشرًا . قالت زينب : ودخلت على زينب بنت جَحْش حين تُوفى أخوها ، فدعت بطيب فمسَّت منه ، ثم قالت : والله مالى بالطيب من حاجة ، غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، وهو على المنبر : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحِدَّ على ميت فوق ثلاث ليال ، إلا على زوج ، أربعة أشهر وعشرًا . قالت زينب : وسمعت أمى أم سلمة تقول : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتى توفى عنها زوجها ، وقد اشتكت عينها ، فنكحُها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ، مرتين أو ثلاثًا ، كل ذلك يقول : لا ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما هي أربعة أشهر وعشرًا ، وقد كانت إحداكن فى الجاهلية ترمى بالبعرة على رأس الحول - قال حميد : فقلت لزينب : وما ترمى بالبعرة على رأس الحول ؟ فقالت زينب : كانت المرأة إذا توفى عنها زوجها دخلت حِفْشًا ، وليست شرَّ ثيابها ، ولم تمسَّ طيبًا ولا شيئًا حتى تمرَّ بها سنة ، ثم توفى بدابة ، حمار ، أو شاة ، أو طائر - ففتضُّ به ، فقلما تفتض بشيء إلا مات ، ثم تخرج فتعطى برة فترى بها ، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره .

قال أبو داود : الحِفْش : بيت صغير .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

### باب فى المتوفى عنها تنتقل [ ٢٥٩ : ٢ ]

٢٢٠٥ - عن القرَيعَة بنت مالك بن سنان - وهى أخت أبى سعيد الخدرى : « أنها

ومنه فض خاتم الكتاب ( ٣ : ١٥٩ ) لَا تَقْضُوا مِنْ حَوْلِكَ ، أى تكسِر ما كانت فيه من العدة وتخرج منه بالدابة .

« والحِفْش » البيت الصغير . ومعنى « رميها بالبرة » أى كأنها تقول : كان جلوسها بالبيت وحبسها نفسها سنة كالرمية بالبر فى جنب ما كان يجب فى حق الزوج .

٢٢٠٥ - قال الشيخ : فيه أن للمتوفى عنها زوجها السكنى ، وأنها لا تعتد إلا فى بيت زوجها .

جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خُدْرة ، فإن زوجها خرج في طلب أعْبَدٍ له أبْقوا ، حتى إذا كانوا بطرف القُدُوم <sup>(١)</sup> لحقهم فقتلوه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي ، فإني لم يتركني في مسكن يملكه ولا ضقة ، قالت : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم ، قالت : فخرجت ، حتى إذا كنت في الهجرة ، أو في المسجد ، دعاني ، أو أمر بي فدُعيت له ، فقال : كيف قلت ؟ فرددت عليه القصة التي ذكرتُ من شأن زوجي ، قالت : فقال : امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرًا ، قالت : فلما كان عثمان بن عفان أرسل إلى قسأني عن ذلك ، فأخبرته ، فأتبعه وقضى به .

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . قال الترمذي : حسن صحيح .

### باب من رأى التحول [ ٢ : ٢٥٩ ]

٢٢٠٦ - عن ابن عباس قال : « نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها ، فبعثت حيث شئت ، وهو قول الله تعالى ( ٢ : ٢٤٠ غير إخراج ) ، قال عطاء : إن شئت اعتدت عند أهلها وسكنت

وقال أبو حنيفة : لها السكنى ، ولا تبيت إلا في بيتها ، وتخرج نهاراً إذا شئت . وبه قال مالك والثوري والشافعي وأحمد .

وقال محمد بن الحسن : المتوفى عنها لا تخرج في العدة .

وعن عطاء وجابر والحسن وعلي وابن عباس وعائشة : تعتد حيث شئت .

وفي قوله « لا ، حتى يبلغ الكتاب أجله » بعد إذنه لها في الانتقال : دليل على جواز وقوع نسخ النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يفعل .

٢٢٠٦ - قال الشيخ : اختلف السلف في وجوب اعتداد المتوفى عنها في منزلها : فأوجب عمر وعثمان ، وروى عن ابن مسعود وابن عمر وأم سلمة ، وبه يقول الثوري والأوزاعي وإسحق والأئمة الأربعة . قال ابن عبد البر : وهو قول جماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق ومصر . وروى عن علي وابن عباس وجابر وعائشة : تعتد حيث شئت ، وقال به حابر بن زيد والحسن وعطاء .

(١) القُدوم بفتح القاف ودال مهملة مضبومة ، تشدد وتخفف - موضع على ستة أميال من المدينة .

في وصيتها ، وإن شئت خرجت ، تقول الله تعالى ( ٢ : ٢٤٠ ) فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن ) ، قال عطاء : ثم جاء الميراث فنسخ السكنى ، تعتد حيث شئت .  
وأخرجه البخارى والنسائى . وعطاء - هذا - هو عطاء بن أبى رباح .  
باب فيما تجتنبه المعتدة فى عدتها [ ٢ : ٢٦٠ ] .

٢٢٠٧ - عن أم عطية أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحيض المرأة فوق ثلاث ، إلا على زوج ، فإنها تحيض عليه أربعة أشهر وعشرًا ، ولا تلبس ثوبًا مصبوغًا إلا ثوب عَصَبٍ ، ولا تكتحل ، ولا تمس طيبًا ، إلا أدنى طهرتها إذا طهرت من حيضها ، نبذة من قسط أو أظفار » .

٢٢٠٧ - « العصب » من الثياب : ماعصب غزله فصنع قبل أن ينسج ، كالبرود والحبر ونحوه .  
« والمشق » : ماصبغ بالمشق ، وهو يشبه الغرة .  
وقوله « نبذة من قسط » يريد اليسير منه ، والنبذ : القليل من الشيء ، والنبذة : تصغيره ، وظهور الماء فيه لأنه نوى بها القطعة منه .

واختلف فيما تجتنبه المَحْض من الثياب . فقال الشافعى : كل صِغ كانت زينة أو وثقى كان لزينة فى ثوب أو يلع ، كان من العصب والحبرة ، فلا تلبسه الحادى ، غليظًا كان أو رقيقًا .

ثم اختلف الموجبون للامزمة المنزل فيما إذا جاءها خبر وفاته فى غير منزلها . فقال الاكثرون : تعتد فى منزلها . وقال إبراهيم النخعى وسعيد بن المسيب : لا تبرح من مكانها الذى أتاها فيه نى زوجها . وحديث القرية حجة ظاهرة لامعارض لها . وأما قوله تعالى ( ٢ : ٢٤٠ ) فإن خرجن فلا جناح عليكم ) فإنها نسخت الاعتداد فى منزل الزوج ، فالمسوخ حكم آخر ، غير الاعتداد فى المنزل ، وهو استحقاقها للسكنى فى بيت الزوج الذى صار للورثة سنة ، وصية أوصى الله بها الأزواج ، تقدم به على الورثة ، ثم نسخ ذلك بالميراث ، ولم يبق لها استحقاق فى السكنى المذكورة . فإن كان المنزل الذى توفى فيه الزوج لها ، أو بذل الورثة لها السكنى ، لزمها الاعتداد فيه ، وهذا ليس بمسوخ ، فالواجب عليها فعل السكنى ، لا تحصيل السكن . فالذى نسخ إنما هو اختصاصها بسكنى السنة دون الورثة ، والذى أمرت به أن تمكث فى بيتها حتى تنقضي عدتها ، ولا تنافى بين الحكيمين . والله أعلم .

قال يعقوب : - وهو الدورق - مكان « عصب » : « إلا مغسولاً » ، وزاد يعقوب :  
« ولا تختضب »

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

٢٢٠٨ - وعن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
« المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ، ولا الممشقة ، ولا الحلي ، ولا تختضب ،  
ولا تكتحل » .

وأخرجه النسائي .

٢٢٠٩ - وعن أم حكيم بنت أسيد عن أمها : « أن زوجها توفي ، وكانت تشتكي عينيها ،  
فتكتحل بالجلاء ، قال أحمد - وهو ابن صالح : الصواب : بكحل الجلاء - فأرسلت  
مولاه لها إلى أم سلمة ، فسألتها عن كحل الجلاء ؟ فقالت : لا تكتحلي به إلا من أمر  
لابد منه يشتد عليك ، فتكتحلي بالليل وتمسحينه بالنهار ، ثم قالت عند ذلك أم سلمة :  
دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حين توفي أبو سلمة ، وقد جعلت على [عيني]  
صبراً ، فقال : ما هذا يا أم سلمة ؟ فقلت : إنما هو صبر يارسول الله ، ليس فيه طيب ،

وقال مالك : لا تلبس مصبوغاً بعصر أو ورس أو زعفران .

قال الشيخ : ويشبه أن لا يكره على مذهبهم لبس العصب والجبر ونحوه . وهو أشبه  
بالحديث من قول من منع منه .

وقالوا : لا تلبس شيئاً من الحلي . وقال مالك : لا خاتماً ولا حلة . والخضاب مكروه في  
قول الأكثر .

٢٢٠٩ - قال الشيخ « كحل الجلاء » هو الإيتمد ، جلوه البصر . ومعنى « يشب الوجه » أي  
يوقد اللون وأصله من شَبَبَتُ النارَ أَشْبَهَتْهَا إِذَا أَوْقَدْتَهَا . واختاف في الكحل . فقال الشافعي :  
كل كحل كان زينة لاخير فيها ، كالإيتمد ونحوه مما يحسن موقعه في عينيها ، فأما الكحل

قال : إنه يَشُبُّ الوجه ، فلا تجعليه إلا بالليل وتنزيعه بالنهار ، ولا تمتشطى بالطيب ولا بالخناء ، فإنه خضاب ، قالت : قلت : بأى شيء أمشط يا رسول الله ؟ قال : بالتِّدْرِ ، تُغْلِقِينَ به رأسك » .

وأخرجه النسائي . وأما مجهولة .

### باب في عدة الحامل [ ٢ : ٢٦٢ ]

٢٢١٠ - عن سُبَيْعة - وهى بنت الحرث الأسلمية - : « أنها كانت تحت سعد بن خَوْلَةَ ، وهو من بني عامر بن لُؤَى ، وهو ممن شهد بدرًا ، فَتَوُفِّيَ عنها في حَجَّةِ الوداع ، وهى حامل ، فلم تَنَشَبُ أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تَعَلَّتْ من نفاسها تَجَمَّلَتْ للخطَّاب ، فدخل عليها أبو السَّنابل بن بَعْكُك ، رجلٌ من بني عبد الدار ، فقال لها : مالى أراك مُتَجَمِّلَةً ؟ لعلك ترجين النكاح ؟ إنك والله ما أنتِ بنا كح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشرًا ، قالت سُبَيْعة : فلما قال لى ذلك جَمَعْتُ عَلَى ثِيَابِي حين أمسيتُ ، فأتيته رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسألته عن ذلك ؟ فأفئاني بأنى قد حَلَلْتُ حين وضعت حملي ، وأمرنى بالتزويج إن بدا لى ، قال ابن شهاب : ولا أرى بأسًا أن تزوج حين وضعت ، وإن كانت فى دمها ، غير أنه لا يَقْرُبُهَا زوجها حتى تطهر » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه . وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائي من حديث أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

الفارسى ونحوه إذا احتاجت إليه فلا بأس ، إذ ليس فيه زينة ، بل يزيد العين مَرَهًا وقبحًا .  
ورخص فى الكحل عند الضرورة أهل الرأى ، ومالك بالكحل الأسود ، ونحوه عن عطاء والنخعي .

٢٢١٠ - قال الشيخ : « تعالت من نفاسها » أى طهرت دمها .

واختلف العلماء فيه : فقال على وابن عباس : تنتظر المتوفى عنها آخر الأجلين ، ومعناه : أن تمكث حتى تضع حملها ، فإن كانت مدة الحمل من وقت وفاة زوجها أربعة أشهر وعشرًا ، فقد حلت ، وإن وضعت قبل ذلك تربصت إلى أن تستوفى المدة .

٢٢١١ - وعن عبد الله - وهو ابن مسعود - قال : « من شاء لاعنته ، لَآتَزَلَتْ سورة النساءُ القُصْرَى بعد الأربعة الأشهر وعشراً » .  
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

### باب في عدة أم الولد [ ٢ : ٢٦٣ ]

٢٢١٢ - عن عمرو بن العاص قال : « لا تلبسوا علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم ، عدة

---

وقال عامة العلماء : انقضاء عدتها بوضع الحمل ، طالبت المدة أو قصرت ، وهو قول عمر وابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة ، ومالك والأوزاعي والثوري وأهل الرأي والشافعي .

٢٢١١ - قال الشيخ : يريد سورة الطلاق ، إذ أن نزول هذه السورة كان بعد نزول البقرة ، فقال في الطلاق : ( ٦٥ : ٤ وأولاتُ الأحمالِ أجلهن أن يضعن حملهن ) ، وفي البقرة : ( ٢ : ٢٣٤ ، ٢٤٠ ) والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ) الآية ، فظاهر كلامه يدل على أنه حمله على النسخ ، فذهب إلى أن مافي سورة الطلاق ناسخ لما في سورة البقرة . وعامة العلماء لا يحملونه على النسخ ، بل يرتبون إحدى الآيتين على الأخرى ، فيجعلون التي في سورة البقرة في عدد الحوائل ، وهذه في الحوامل .

٢٢١٣ - قال الشيخ : « لا تلبسوا علينا سنة نبينا » يحتمل وجهين :

---

٢٢١١ - قال ابن القيم رحمه الله : وهذا يدل على أن ابن مسعود يرى نسخ الآية في البقرة بهذه الآية ، التي في الطلاق ، وهي قوله ( وأولاتُ الأحمالِ أجلهن أن يضعن حملهن ) ، وهذا على عرف السلف في النسخ ، فإنهم يسمون التخصيص والتقييد نسخاً ، وفي القرآن ما يدل على تقديم آية الطلاق في العمل بها ، وهو أن قوله تعالى ( أجلهن ) مضاف ومضاف إليه ، وهو يفيد العموم ، أي هذا مجموع أجلهن ، لا أجل لمن غيره ، وأما قوله ( يترصن بأنفسهن ) فهو فعل مطلق لا عموم له ، فإذا عمل به في غير الحامل كان تقييداً لمطلقه بآية الطلاق ، فالحديث مطابق للمفهوم من دلالة القرآن . والله أعلم

٢٢١٢ - قال الشيخ شمس الدين : هذا الحديث يرويه قبيصة بن ذؤيب عن عمرو . وقال الدارقطني :

التوفى عنها أربعة أشهر وعشراً ، يعنى أم الولد » .

أحدهما : أن يريد بذلك سنة كان يرويها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصاً .  
والآخر : أن يكون ذلك منه على معنى السنة فى الحرائر ، ولو كانت معنى السنة  
التوفى لأشبه أن يصرح به .

وأيضاً فإن التليس لا يقع فى النصوص ، إنما يكون غالباً فى رأى .

وتأوله بعضهم على أنه إنما جاء فى أم ولد بعينها ، كان أعتقها صاحبها ثم تزوجها . وهذه  
إذا مات عنها مولها الذى هو زوجها ، كانت عدتها أربعة أشهر وعشراً ، إن لم تكن  
حاملأ ، بلا خلاف بين العلماء .

واختلف فى عدة أم الولد : فذهب الأوزاعى وإسحق فى ذلك إلى حديث عمرو بن  
العاص ، وقالوا : تعتد أم الولد أربعة أشهر وعشراً ، كالحرة ، وقاله ابن المسيب وابن جبير  
والحسن وابن سيرين .

قصة لم يسمع من عمرو ، والصواب «لاتلبسوا علينا» موقوف ، يعنى لم يذكر فيه «سنة نيينا» ،  
وقال الإمام أحمد : هذا حديث منكر . آخر كلامه . وقد رواه سليمان بن موسى عن رجاء  
بن حيوة عن قبيصة عن عمرو قوله ، «عدة أم الولد عدة الحرة» ، وهذا الذى أشار إليه  
الدارقطنى أنه الصواب . وقال ابن المنذر : ضعف أحمد وأبو عبيد حديث عمرو بن العاص .  
وقال محمد بن موسى : سألت أبا عبد الله عن حديث عمرو بن العاص ؟ فقال : لا يصح . وقال  
الميمونى : رأيت أبا عبد الله يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ، ثم قال : ابن سنة  
النبي صلى الله عليه وسلم فى هذا ؟ وقال : أربعة أشهر وعشراً ، إنما هى عدة الحرة من النكاح ،  
وإنما هذه أمة خرجت من الرق إلى الحرية . وقد روى مالك فى الموطأ عن نافع عن ابن عمر  
أنه قال فى أم الولد يتوفى عنها سيدها «تعتد بحضة» . واختلف الفقهاء فى عدتها : فالصحيح أنه  
حضة ، وهو المشهور عن أحمد ، وقول ابن عمر وعثمان وعائشة ، وإليه ذهب مالك والشافعى  
وأبو عبيد وأبو نور ، وغيرهم . وعن أحمد رواية أخرى : تعتد أربعة أشهر وعشراً ، وهو  
قول سعيد بن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبير ومجاهد وخلاس بن عمرو وعمر بن عبد العزيز  
والزهري والأوزاعى وإسحق . وعن أحمد رواية ثالثة : تعتد شهرين وخمسة أيام ، حكاه



وأخرجه ابن ماجه . وفي إسناده مطر بن طهمان أبو رجاء الوراق ، وقد ضعفه غير واحد .

### باب المبتوتة لا يرجع إليها زوجها حتى تنكح غيره [ ٢ : ٢٦٣ ]

٢٢١٣ - عن الأسود عن عائشة : قالت « سُئِلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طَلَّقَ امرأته ، [ يعنى ثلاثاً ] <sup>(١)</sup> فزوجت زوجاً غيره ، فدخل بها ، ثم طلقها قبل أن يواقعها ، أَتَحِلُّ لزوجها الأول ؟ قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تحل للأول حتى تَدْوَقَ عُسَيْلَةَ الآخر ، ويدوق عُسَيْلَتَهَا » .

وأخرجه النسائي . وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عروة عن عائشة .

### باب في تعظيم الزنا [ ٢ : ٢٦٣ ]

٢٢١٤ - عن عبد الله - وهو ابن مسعود - قال : « قلت : يا رسول الله ، أى الذنب أعظم ؟

---

وقال الثوري وأهل الرأي : عدتها ثلاث حيض ، وقاله على وابن مسعود وعطاء والنخعي . وقال مالك والشافعي وأحمد : عدتها حيضة ، وقاله ابن عمر وعروة والقاسم والشعبي والزهرى .

٢٢١٣ - قال الشيخ : « العسيلة » تصغير العسل ، وقيل : إن الهاء إنما ثبتت فيها على نية اللذة . وقيل : إن العسل تؤنث وتذكر .

وقال ابن المنذر : فيه دلالة على أنه إن واقعها وهى نائمة أو مغى عليها لاتحس باللذة ، فإنها لاتحل للزوج الأول ، لأنها لم تذق العسيلة ، وإنما يكون ذوقها بأن تحس باللذة .

---

أبو الخطاب ، وهى رواية منكرة عنه ، قال أبو محمد المقدسى : ولا أظنها صحيحة عنه ، وروى ذلك عن عطاء وطاوس وقاتدة . وقال أبو حنيفة وأصحابه : عدتها ثلاث حيض ، وروى ذلك عن على وابن مسعود ، وهو قول عطاء وإبراهيم النخعي والثوري .

قال : أن تجعل لله ندا ، وهو خلقك قال : قلت : ثم أي ؟ قال : أن تقتل ولدك خشية أن يأكل معك ، قال : قلت : ثم أي ؟ قال : أن تزاني حليلة جارك ، قال : وأنزل الله تعالى تصديق قول النبي صلى الله عليه وسلم : ( ٢٥ : ٦٨ ) والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر ، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ولا يزنون ( الآية <sup>(١)</sup> ) .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٢٢١٥ - وعن جابر بن عبد الله قال : « جاءت مسكينة لبعض الأنصار ، فقالت : إن سيدي يكرهنى على البغاء ، فبذل في ذلك : ( ٢٤ : ٣٣ ) ولا تُكرهوا فتياتكم على البغاء » .

وقد أخرج مسلم في الصحيح من حديث جابر بن عبد الله : « أن جارية لعبد الله بن أبي بن سلول ، يقال لها : مُسَيِّكة ، وأخرى يقال لها : أمية ، فكان يريداهما على الزنى ، فشكنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله عز وجل : ( ولا تُكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً - إلى قوله - غفور رحيم ) » . وحكى بعضهم : أن عبد الله بن أبي كانت له ست جوار يأخذ أجورهن : معاذة ، ومسيكة ، وأروى ، وقتيلة ، وعمرة ، ولقيمة .

وعن سليمان - وهو التيمي - : ( ٢٤ : ٣٣ ) ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ( قال ، قال سعيد بن أبي الحسن : « غفور لهن ، المكراهات » <sup>(٢)</sup> ) .  
وكان الحسن يقول : « لهن ، والله هن ، لا لمُكرِهين » <sup>(٣)</sup> .

### آخر كتاب الطلاق .

(١) رواه محمد بن السند ٣٦١٢ ، ٤١٠٢ ، ٤١٣١ ، ٤١٣٤ ، ٤٤١١ ، ٤٤٢٣ .

(٢) سعيد بن أبي الحسن : هو سعيد بن يسار ، وهو تابعي ثقة معروف . فهذا المروى عنه هنا أثر لا حديث .

(٣) الحسن : هو البصرى . وهذا الأثر ذكره المنذرى ، لم يروه أبو داود .

## أول كتاب الصيام

مبدأ فرض الصيام [ ٢ : ٢٦٤ ]

٢٢١٦ - عن ابن عباس قال : « ( ٢ : ١٨٣ ) يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ) ، وكان الناس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلّوا العَتَمَةَ حَرُمَ عليهم الطعام والشراب والنساء ، وصاموا إلى القابلة ، فاخْتَنَ رجلٌ نفسه ، فحَامَعَ امرأته ، وقد صلى العشاء ولم يُفْطِرْ ، وأراد الله عز وجل أن يجعل ذلك يُسْرًا لمن بقي ، ورخصةً ومنفعةً ، فقال سبحانه : ( ٢ : ١٨٧ ) علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم ) ، وكان هذا مما نفع الله به الناس ، ورخصَ لهم ويسرَ » .

في إسناده على بن حسين بن واقد ، وهو ضعيف .

٢٢١٧ - وعن البراء - وهو ابن عازب - قال : « كان الرجل إذا صام فنام لم يأكل إلى مثلها ، وإن صِرْمَةً بن قيس الأنصاري أتى امرأته ، وكان صائمًا ، فقال : عندك شيء ؟ قالت : لا ، لعل أذهب فأطلب لك شيئًا ، فذهبت ، وغدبته عينه ، فجاءت فقالت : خيبة لك ، فلم ينتصف النهار حتى غشي عليه ، وكان يعمل يومه في أرضه ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فنزلت : ( ٢ : ١٨٧ ) أحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم - قرأ إلى قوله - من الفجر ) » .

وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي .

باب نسخ قوله ( وعلى الذين يطيقونه فدية ) ( ٢ : ٢٦٥ )

٢٢١٨ - عن سَلَمَةَ بن الأَكْوَع قال : « لما نزلت هذه الآية ( ٢ : ١٨٣ ) وعلى الذين يطيقونه

٢٢١٨ - قال الشيخ شمس الدين : اختلف السلف في هذه الآية على أربعة أقوال :

أحدها : أنها ليست بمنسوخة ، قاله ابن عباس

الثاني : أنها منسوخة ، كما قاله سلمة والجمهور .

فدية طعام مسكين ) كان من أراد ممّا أن يُفطر ويفتدى فعل ، حتى نزلت الآية التي بعدها ، فنسختها .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٢٢١٩ - وعن ابن عباس : « ( ٢ : ١٨٤ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ) ، فكان من شاء منهم أن يفترق بطعام مسكين افتدى ، وتمّ له صومه ، فقال : ( ٢ : ١٨٤ فمن تطوع خيراً فهو خير له ، وأن تصوموا خير لكم ) ، وقال : ( ٢ : ١٨٥ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، ومن كان مريضاً أو على سفر فعِدَّة من أيام أخر ) .  
وفيه على بن الحسين بن واقد ، وفيه مقال .

باب من قال : هى مثبتة للشيخ والحلبى [ ٢ : ٢٦٥ ]

٢٢٢٠ - عن ابن عباس قال : « أثبتت للحلبى والمرضع » .

٢٢٢١ - وعنه : « ( ٢ : ١٨٤ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ) ، قال : « كانت رخصة

٢٢٢١ - قلت : مذهب ابن عباس فى هذا : أن الرخصة مثبتة للحلبى والمرضع ، وقد نسخت فى الشيخ الذى يطيق الصوم ، فليس له أن يفطر ويُفدى ، إلا أن الحامل والمرضع ، وإن كانت الرخصة قائمة لهما ، فإنه يلزمها القضاء مع الإطعام ، وإنما لزمها الإطعام مع القضاء لأنهما يفطران من أجل غيرهما ، شقة على الولد وإبقاء عليه ، وإذا كان الشيخ يجب عليه الإطعام وهو إنما رُخص له فى الإفطار من أجل نفسه ، فقد عُقل أن من ترخص فيه من أجل غيره أولى بالإطعام ، وهذا على مذهب الشافعى وأحمد ، وقد روى ذلك أيضاً عن مجاهد .

فأما الشيخ الكبير الذى لا يطيق الصوم ، فإنه يطعم ، ولا قضاء عليه لعجزه ، وقد روى ذلك عن أنس ، وكان يفعل ذلك بعدما أَسَنَّ وكبر ، وهو قول أصحاب رأى ، ومذهب

والثالث : أنها مخصوصة ، خص منها القادر الذى لا عذر له ، وبقيت متناولة للمرضع والحامل .

الرابع : أن بعضها منسوخ ، وبعضها محكم .

لشيخ الكبير والمرأة الكبيرة، وهما يُطيقان الصيام، أن يُفطرا، ويُطعما مكان كل يوم مسكيناً، والحلبى والمرضع، إذا خافتا .  
قال أبو داود: يعنى على أولادهما .

### باب الشهر يكون تسعاً وعشرين [ ٢ : ٢٦٦ ]

٢٢٢٢ - عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ ، لَانْكُتُبُ وَلَا نَحْسِبُ ، الشَّهْرُ هَكَذَا ، وَهَكَذَا ، وَهَكَذَا ، وَخَنَسَ سَلِيَانٌ - يَعْنِي ابْنَ حَرْبٍ - إَصْبَعَهُ فِي الثَّلَاثَةِ ، يَعْنِي تِسْعًا وَعَشْرِينَ ، وَثَلَاثِينَ » .  
وأخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه .

الشافعى والأوزاعى . وقال الأوزاعى والثورى وأصحاب الرأى ، فى الحلبى والمرضع : تقضيان ولا تطعمان ، كالمريض ، وكذلك روى عن الحسن وعطاء والنخعى والزهرى . وقال مالك بن أنس فى الحلبى : هى كالمريض ، تقضى ولا تطعم ، والمرضع تقضى وتطعم .

٢٢٢٣ - قوله « أُمِّيَّةٌ » إنما قيل لمن لا يكتب ولا يقرأ « أُمى » لأنه منسوب إلى أمة العرب ، وكانوا لا يكتبون ولا يقرؤون ، ويقال : إنما قيل له أُمى ، على معنى أنه باق على الحال التى ولدته أمه ، لم يتعلم قراءة ولا كتاباً .

وقوله « خَنَسَ إَصْبَعَهُ » أى أضجعها ، فأخراها عن مقام أخواتها ، ويقال للرجل إذا كان مع أصحابه فى مسير أو سفر فتخلف عنهم : قد خنس عن أصحابه .

وقوله « الشَّهْرُ هَكَذَا » يريد أن الشهر قد يكون هكذا ، أى تسعاً وعشرين ، وليس يريد أن كل شهر تسعة وعشرون ، وإنما احتاج إلى بيان ما كان موهوماً أن يخفى عليهم ، لأن الشهر فى العرف وغالب العادة ثلاثون ، فوجب أن يكون البيان فيه مصدقاً إلى النادر دون المعروف منه ، فلو أن رجلاً حلف أو نذر أن يصوم شهراً بعينه فصامه ، فكان تسعاً وعشرين ، كان باراً فى يمينه ونذره ، ولو حلف ليصوم شهراً لا بعينه ، فعليه إتمام العدة ثلاثين يوماً .

٢٢٢٣ - وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نال شهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تزوه ، ولا تطروا حتى تزوه ، فإن غم عليكم فأقدروا له . قال : وكان ابن عمر إذا كان شعبان تسعاً وعشرين نظره ، فإن رؤى فذاك ، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتره أصبح مفطراً ، وإن حال دون منظره سحاب أو قتره أصبح صائماً ، قال : وكان ابن عمر يفطر مع الناس ، ولا يأخذ بهذا الحساب . »

وفي الحديث : مستدل لمن رأى الحكم بالإشارة ، وإعمال دلالة الإيحاء ، كمن قال : امرأتى طاق ، وأشار بأصابعه الثلاث ، فإنه يلزمه ثلاث تطبيقات على الظاهر من الحال ..

٢٢٢٣ - قوله « غم عليكم » من قولك « غمت الشيء » إذا غطيته ، فهو مغموم . وقوله « فأقدروا له » معناه التقدير له بإكمال العدد ثلاثين ، يقال : قدرت الشيء أقدره قدرًا : بمعنى قدرته تقديرًا ، ومنه قوله تعالى ( ٧٧ : ٢٣ ) فقدرنا ، فنعم القادرون .

وكان بعض أهل العلم يذهب في ذلك غير هذا المذهب ، ويتأوله على التقدير له بحساب سير القمر في المنازل . والقول الأول أشبه . ألا تراه يقول في رواية أخرى « فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوماً » ؟ حدثناه جعفر بن نصير الخالدي حدثنا الحرث بن أبي أسامة حدثنا سليمان بن داود حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه ففطروا ، فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوماً » .

وقد روى ذلك أيضاً من طريق ابن عمر : أخبرناه محمد بن هاشم حدثنا الدبري عن عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله جعل الأهلة مواقيت للناس ، فصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم ففدوا له ثلاثين يوماً » .

قلت : وعلى هذا قول عامة أهل العلم ، ويؤكد ذلك نهيه صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الشك . وكان أحمد يقول : إذا لم ير الهلال لتسع وعشرين من شعبان لعلة في السماء صام الناس ، وإن كان محوًا لم يصوموا ، اتباعاً لمذهب ابن عمر .

وأخرج مسلم منه المسند فقط .

٢٢٢٤ - وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل البصرة : « بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نحو حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، زاد : وإنَّ أَحْسَنَ مَا يُقَدَّرُ لَهُ إِذَا رَأَيْنَا هَلَالَ شَعْبَانَ لِكَذَا وَكَذَا ، فَالْصَّوْمُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِكَذَا وَكَذَا ، إِلَّا أَنْ يَرَوْا الْهَلَالَ قَبْلَ ذَلِكَ » .

وهذا الذى قاله عمر بن عبد العزيز قضت به الروايات الثابتة عن رسول صلى الله عليه وسلم .

٢٢٢٥ - وعن ابن مسعود قال : « لَمَّا صُومْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرُ مَا صُمْنَا مَعَهُ ثَلَاثِينَ » .  
وأخرجه الترمذى <sup>(١)</sup> .

٢٢٢٦ - وعن عبد الرحمن بن أبى بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

وقوله « وكان ابن عمر يفطر مع الناس ، ولا يأخذ بهذا الحساب » يريد أنه كان يفعل هذا الصنيع فى شهر شعبان ، احتياطاً للصوم ، ولا يأخذ بهذا الحساب فى شهر رمضان ، ولا يفطر إلا مع الناس .

« وَالْقَتَرَةُ » العبرة فى الهواء ، الحائلة بين الأبصار وبين رؤية الهلال .

٢٢٢٦ .. قلت : اختلف الناس فى تأويله على وجوه : فقال بعضهم : معناه أنهما لا يكونان ناقصين فى الحكم ، وإن وجدا ناقصين فى عدد الحساب .

٢٢٢٦ - قال الشيخ شمس الدين رحمه الله : وفى معناه أقوال :

حدها : لا يجتمع نقصهما معاً فى سنة واحدة ، وهذا منصوص الإمام أحمد .

والثانى : أن هذا خرج على الغالب ، والغالب أنهما لا يجتمعان فى النقص ، وإن وقع نادراً .

والثالث : أن المراد بهذا تلك السنة وحدها ، ذكره جماعة .

(١) هو فى الترمذى ( ٢ : ٣٤ ) من شرح المباركفورى . ورواه أحمد فى المسند ٣٧٧٦ ، ٣٨٤٠ .

« شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ : رَمَضَانُ ، وَذُو الْحِجَّةِ » .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجة .

وقال بعضهم : معناه أنهما لا يكادان يوجدان في سنة واحدة مجتمعين في النقصان ، فإن كان أحدهما تسعاً وعشرين كان الآخر ثلاثين على الكمال .

قلت : وهذا القول لا يعتمد ، لأن دلالاته تتخلف ، إلا أن يحمل الأمر في ذلك على الغالب الأكثر . وقال بعضهم : إنما أراد بهذا تفضيل العمل في العشر من ذى الحجة ، وأنه لا ينقص في الأجر والثواب عن شهر رمضان .

الرابع : أنها لا ينقصان في الأجر والثواب ، وإن كان رمضان تسعاً وعشرين فهو كامل في الأجر .

الخامس : أن المراد بهذا تفضيل العمل في عشر ذى الحجة ، وأنه لا ينقص أجره وثوابه عن ثواب شهر رمضان .

وقد اختلف في أيام العشر من ذى الحجة والعشر الأخير من رمضان ، أيهما أفضل ؟ قال شيخنا : وفصل الخطاب : أن ليالى العشر الأخير من رمضان أفضل من ليالى عشر ذى الحجة ، فإن فيها ليلة القدر ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهد في تلك الليالى ما لا يجتهد في غيرها من الليالى ، وأيام عشر ذى الحجة أفضل من أيام العشر الآخر من رمضان ، لحديث ابن عباس ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أعظم الأيام عند الله يوم النحر » ، وما جاء في يوم عرفة .  
السادس : أن الناس كان يكثر اختلافهم في هذين الشهرين لأجل صومهم وحجهم ، فأعلمهم صلى الله عليه وسلم أن الشهرين ، وإن نقصت أعدادهما ، فحكم عبادتهما على التمام والكمال ، ولما كان هذان الشهران هما أفضل شهور العام ، وكان العمل فيهما أحب إلى الله من سائر الشهور ، رغب النبي صلى الله عليه وسلم في العمل ، وأخبر أنه لا ينقص ثوابه وإن نقص الشهران . والله أعلم .

قالوا : ويشهد لهذا التفسير ما رواه الطبرانى في معجمه من حديث عبد الله بن أبي بكرة عن أبيه يرفعه : « كل شهر حرام لا ينقص ، ثلاثين يوماً ، وثلاثين ليلة » ، ورجال إسناده ثقات . وهذا لا يمكن حمله إلا على الثواب ، أى للعامل فيها ثواب ثلاثين يوماً وليلة ، وإن نقص عدده . والله أعلم .



## باب إذا أخطأ القوم الهلال [ ٢ : ٢٦٩ ]

٢٢٢٧ - عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة ، ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه ، قال : « وَفِطْرُكُمْ يَوْمَ تَفْطَرُونَ ، وَأَضْحَاكُمْ يَوْمَ تُضْحَوْنَ ، وَكُلُّ عَرَفَةٍ مَوْقِفٌ ، وَكُلُّ مِثْيٍ مَنَحَرٌ . وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةٌ مَنَحَرٌ ، وَكُلُّ جَمْعٍ مَوْقِفٌ » .  
وأخرجه الترمذى من حديث سعيد بن أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة ، وقال : حسن غريب (١) .

٢٢٢٧ - معنى الحديث : أن الخطأ موضوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد . فلو أن قوماً اجتهدوا فلم يروا الهلال إلا بعد الثلاثين ، فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ، ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعاً وعشرين ، فإن صومهم وفطرهم ماضٍ ، فلا شيء عليهم من وزر أو عنت . وكذلك هذا في الحج ، إذا أخطؤا يوم عرفة ، فإنه ليس عليهم إعادته ، ويحزيهم أخطاؤهم كذلك ، وإنما هذا تخفيف من الله سبحانه ورفق بعباده . ولو كفوا ، إذا أخطؤا العدد ، أن يعيدوا ، لم يأمروا أن يخطؤوا ثانياً ، وأن لا يسلّموا من الخطأ ثالثاً ورابعاً ، فإن ما كان سبيله الاجتهاد كان الخطأ غير مأمون فيه .

٢٢٢٧ - قال ابن القيم : وأما حديث أبي داود ، فقال يحيى بن معين : محمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة . قال الترمذى : وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث ، فقال : إنما معنى هذا الصوم والفطر مع الجماعة وعظم الناس . وقال الخطابى فى معنى الحديث : إن الخطأ مرفوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد ، فلو أن قوماً اجتهدوا ، فلم يروا الهلال إلا بعد الثلاثين ، فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ، ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعاً وعشرين ، فإن صومهم وفطرهم ماضٍ ، لا شيء عليهم من وزر أو عنت ، وكذلك فى الحج إذا أخطؤا يوم عرفة ، ليس عليهم إعادة . وقال غيره : فيه الإشارة إلى أن يوم الشك لا يصام احتياطاً ، وإنما يصام يوم يصوم الناس .

وقيل : فيه الرد على من يقول إن من عرف طلوع القمر بتقدير حساب النازل جاز له أن يصوم ويفطر ، دون من لم يعلم .

(١) ورواه ابن ماجه (١ : ٢٦٤) من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة . وهذا إسناد صحيح جداً على شرط الشيخين .  
أحمد محمد شاكر

## باب إذا أُغْمِيَ الشهرُ [ ٢ : ٢١٩ ]

٢٢٢٨ - عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَتَحَفَّظُ من شعبان ما لا يَتَحَفَّظُ من غيره ، ثم يصوم لرؤية رمضان ، فإن غَمَّ عليه عَدَّةٌ ثلاثين يوماً ، ثم صام » .

قال الدارقطني : هذا إسناد صحيح . هذا آخر كلامه . ورجال إسناده كلهم محتج بهم في الصحيحين ، على الاتفاق والافراد ، ومعاوية بن صالح الحضرمي الحِمَصى قاضي الأندلس ، وإن كان قد تكلم فيه بعضهم ، فقد احتج به مسلم في صحيحه ، وقال البخاري : قال علي - يعني ابن المديني - : كان عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - يوثقه ، ويقول : نزل الأندلس ، وقال أحمد بن حنبل : كان ثقة ، وقال أبو زرعة الرازي : ثقة .

٢٢٢٩ - وعن حذيفة - وهو ابن اليمان - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تُقَدِّمُوا الشهرَ حتى تَرَوْا الهلالَ ، أو تَكَلَّمُوا العدةَ ، ثم صوموا حتى تروا الهلالَ ، أو تَكَلَّمُوا العدةَ » .

وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً ، وقال : لا أعلم أحداً من أصحاب منصور قال في هذا الحديث « عن حذيفة » غير جرير - يعني ابن عبد الحميد - وقال البيهقي : وصله جرير عن منصور ، فذكر حذيفة فيه ، وهو ثقة حجة . ورواه الثوري وجماعة عن منصور عن رِيعِي عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

وقيل : إن الشاهد الواحد إذا رأى الهلال ولم يحكم القاضي بشهادته ، أنه لا يكون هذا له صوماً ، كما لم يكن للناس . هذا آخر كلامه .

وفيه دليل على أن للتفرد بالرؤية لا يلزمه حكمها ، لا في الصوم ولا في الفطر ، ولا في التعريف .

٢٢٢٩ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : هذا الحديث وصله صحيح ، فإن الدين وصلوه أوثق وأكثر من الدين أرسلوه ، والذي أرسله هو الحاج بن أروطة عن منصور ، وقول النسائي : لا أعلم أحداً قال في هذا الحديث « عن حذيفة » غير جرير ، إنما عن تسمية الصحابي ، وإلا فقد رواه الثوري وغيره عن ربي عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا موصول ، ولا يضره عدم تسمية الصحابي ، ولا يهلل بذلك .

باب من قال : فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين [ ٢ : ٢٦٩ ]

٢٢٣٠ - عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تُقَدِّمُوا الشَّهْرَ بصيام يوم ولا يومين ، إلا أن يكون شيء يصومه أحدكم ، لا تصوموا حتى تروء ، ثم صوموا حتى تروء ، فإن حال دونه نعمة فائتموا العِدَّة ثلاثين ، ثم أفطروا ، والشهر تسع وعشرون » .

وأخرجه الترمذى والنسائى بنحوه . وقال الترمذى : حسن صحيح . وأخرجه مسلم فى صحيحه ، والنسائى وابن ماجه فى سننهما ، من حديث سعيد بن المسيب عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (\*) « إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فافطروا ،

٢٢٣٠ - قال الشيخ : ولفظ النسائى فيه : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن حال بينكم وبينه سحاب فكلوا العدة ، ولا تستقبلوا الشهر استقبلاً » ، وفى لفظ للنسائى أيضاً : « فأكلوا العدة عدة شعبان » ، رواد من حديث أبى يونس (١) عن سالم عن عكرمة عنه . قال الدارقطنى : ولم يقل فى حديث ابن عباس « فأكلوا عدة شعبان » غير آدم . قال : حدثنا شعبة حدثنى عمرو بن مرة قال سمعت أبا البختري الطائى يقول : « أهل هلال رمضان ، ونحن بذات الشقوق ، فشككنا فى الهلال ، فبعثنا رجلاً إلى ابن عباس فسأله ؟ فقال ابن عباس : إن الله أمده (٢) لرؤيته . فإن غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين » قال الدارقطنى : صحيح عن شعبة ، ورواه حصين وأبو خالد الدلائى عن عمرو بن مرة ، ولم يقل فيه « عدة شعبان » غير آدم ، وهو ثقة .

(\*) قال الشيخ شمس الدين : حديث أبى هريرة هذا قد روى فى الصحيح بثلاثة ألفاظ : أحدها : هذا اللفظ ، الثانى : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكلوا العدة » ، وفى رواية : « فعدوا ثلاثين » ، اللفظ الثالث : « فإن غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين » .

وهذا اللفظ الأخير للبخارى وحده ، وقد علل بهلوتين :

(١) أبى يونس : هو حاتم بن أبى صغيرة ، وحديثه فى سنن النسائى ( ١ : ٣٠٢ ) ، وهو فى المسند أيضاً ١٩٨٥ .

(٢) قوله « أمده » لعله يعنى مد الشهر وأبقاه حتى يرى هلال الشهر التالى .

فإن غمَّ عليكم فصوموا ثلاثين يوماً» <sup>(١)</sup> .

إحداها : أنه من رواية محمد بن زياد عنه ، وقد خالفه فيه سعيد بن المسيب ، فقال فيه :  
« فصوموا ثلاثين » .

قالوا : وروايته أولى ، لإمامته ، واشتهار عدالته وثقته ، ولاختصاصه بأبي هريرة وصهره منه ،  
ولموافقة روايته لرأى أبي هريرة ومذهبه ، فإن مذهب أبي هريرة وعمر بن الخطاب وابنه  
عبد الله وعمر بن العاص وأنس ومعاوية وعائشة وأسماء : صيام يوم القيم .

قالوا : فكيف يكون عند أبي هريرة قول النبي صلى الله عليه وسلم « فأكلوا عدة شعبان »  
ثم يخالفه ؟ <sup>(٢)</sup>

العلة الثانية : ما ذكر الإسماعيلي قال : وقد رويناه هذا الحديث عن غندر وابن مهدي  
وابن علية وعيسى بن يونس وشبابة وعاصم بن علي والنضر بن شميل ويزيد بن هرون  
وأبي داود ، كلهم عن شعبة لم يذكر أحد منهم « فأكلوا عدة شعبان ثلاثين » ، فيجوز أن  
يكون آدم قال ذلك من عنده ، على وجه التفسير للخبر ، وإلا فليس لانفراد البخاري عنه بهذا .  
من بين من رواه عنه وجه . هذا آخر كلامه .

وقد رواه الدارقطني فقال فيه : « فعدوا ثلاثين يعني عدوا شعبان ثلاثين » ، ثم قال :  
أخرجه البخاري عن آدم ، فقال فيه : « فعدوا شعبان ثلاثين » ، ولم يقل « يعني » ، وهذا  
يدل على أن قوله « يعني » من بعض الرواة ، والظاهر أنه آدم ، وأنه قوله . وقد تقدم  
حديث ابن عباس في ذلك ، وتفرد آدم أيضاً فيه بقوله « فأكلوا عدة شعبان ثلاثين » ،  
وسائر الرواة إنما قالوا « فأكلوا العدة » ، كما رواه حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن  
ابن عباس ، وسفيان عن عمرو بن محمد بن حنين عن ابن عباس ، وحاتم بن أبي صغيرة عن  
سماك عن عكرمة عن ابن عباس <sup>(١)</sup> ، وأبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس ،  
وحصين عن عمرو بن مرة عن أبي البختري ، وأبو خالد الدالاني عن عمرو بن أبي البختري ،  
كلهم قال في حديثه : « فأكلوا العدة » ، ومنهم من قال : « فأكلوا ثلاثين » ، وقال آدم  
من بينهم : « عدة شعبان » ، فهذه الزيادة من آدم في حديث ابن عباس كهي في حديث

(١) في رواية الإمام أحمد لحديث ابن عباس ١٩٨٥ من طريق حاتم بن أبي صغيرة : « فكلوا العدة  
ثلاثين » ، وقال في آخره : « قال حاتم : يعني عدة شعبان » .. أحمد محمد شاكر

(٢) قلنا ورجعنا ، وقال العلماء ورجعوا : أن الحجة في رواية الصحابي لا في رأيي إذا خالف روايته  
وكثيراً ما ثبت عن الصحابي رأى ثابت الإسناد يعارض حديثاً صحيحاً ثابتاً عنه أيضاً . وقد أمرنا أن ننبع  
ما روى ، لا ما رأى . أحمد محمد شاكر

## باب في التقدم [ ٢ : ٢٧٠ ]

٢٢٣١ - عن عمران بن حصين : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل : هل

٢٢٣١ - قلت : هذان الحديثان متعارضان في الظاهر<sup>(١)</sup> . ووجه الجمع بينهما : أن يكون الأول

أبي هريرة ، وسائر الرواة على خلافه فيه . قال بعض الحفاظ : وهذا يدل على أن هذا تفسير منه في الحديثين .

ومدار هذا الباب على حديث ابن عباس ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وعائشة ، وحذيفة ، ورافع بن خديج ، وطلق بن علي ، وسعد بن أبي وقاص ، وعمار بن ياسر . فهذه عشرة أحاديث :

فأما حديث ابن عباس وأبي هريرة فقد ذكرناهما .

وأما حديث ابن عمر وعائشة وحذيفة فقد تقدمت .

وأما حديث رافع بن خديج : فرواه الدارقطني من حديث الزهري عن حنظلة بن علي الأسدي عن رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أحصوا عدة شعبان لرمضان ، ولا تقدموا الشهر بصوم ، فإذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين يوماً ثم أفطروا . فإن الشهر هكذا وهكذا وهكذا ، وخس إبهامه في الثالثة » ، وفيه الواقدي ، وهو - وإن كان ضعيفاً - فليس العمدة على مجرد حديثه .

وأما حديث طلق : فرواه الدارقطني أيضاً من حديث أبي يونس عن محمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « جعل الله الأهلة مواقيت للناس ، فإذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا . فإن غم عليكم فأتموا العدة ثلاثين » ، قال محمد بن جابر : سمعت هذا منه وحديثين آخرين . ومحمد بن جابر - وإن كان ليس بالقوى - فالعمدة على ما تقدم .

وأما حديث سعد : فرواه النسائي عن محمد بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الشهر هكذا ، وهكذا ، يعني تسعة وعشرين » ، وفي رواية : « ثم قبض في الثالثة الإبهام في اليسرى » .

وأما حديث عمار بن ياسر ، فسيأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى .

(١) يشير الخطابي إلى هذا الحديث والحديث الذي قبله ٢٢٣٠ فإنه لم يذكره من قبل ، وإنما رواه في هذا الباب مختصراً بعد الحديث ٢٢٣١ وتحدث عنهما معاً . أحمد محمد شاكر

صُمَّتْ مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ شَيْئًا؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمًا .

وفي رواية : « يومين » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٢٢٣٢ - وعن المغيرة بن قُرَّة قَالَ : « قام معاوية في الناس بذيَّيرٍ مُسْحَلٍ ، الذى على باب حِمْصَ ، فقال : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّا قَدْ رَأَيْنَا الْهَلَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا ، وَأَنَا مُتَقَدِّمٌ بِالصَّيَامِ ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْعَلَهُ فَلْيَفْعَلْهُ ، قَالَ : فَنَامَ إِلَيْهِ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ السَّبْيِيُّ <sup>(١)</sup> فَقَالَ : يَا مُعَاوِيَةَ ،

إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ كَانَ الرَّجُلُ قَدْ أَوْجِبَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِنَذْرِهِ ، فَأَمَرَهُ بِالْوَفَاءِ بِهِ ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ عَادَةً قَدْ اعْتَادَهَا فِي صِيَامِ أَوَاخِرِ الشُّهُورِ ، فَتَرَكَهُ لِمُاسْتِقْبَالِ الشُّهُرِ ، فَاسْتَحَبَّ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْضِيَهُ .

وَأَمَّا الْمُنْهَى عَنْهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : فَهُوَ أَنْ يَتَنَدَّى الْمَرْءُ مُتَبَرِّعًا بِهِ مِنْ غَيْرِ إِجْبَابٍ نَذْرٍ ، وَلَا عَادَةٍ قَدْ كَانَ تَعَوَّدُهَا فِيمَا مَضَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَسَرَرِ الشُّهُرِ : آخِرُهُ . وَفِيهِ لَفْتَانٌ ، يُقَالُ : سَرَرِ الشُّهُرَ وَسِرَّارَهُ .

٢٢٣٣ - قُلْتُ : أَنَا أَنْكَرُ هَذَا التَّفْسِيرَ ، وَأَرَاهُ غُلْطًا فِي النُّقْلِ ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا فِي اللُّغَةِ <sup>(٢)</sup> .

٢٢٣٤ - قَالَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الْقِيَمِ : وَقَدْ أَشْكَلَ هَذَا عَلَى النَّاسِ : فُجِئَهُ طَائِفَةٌ عَلَى الْإِحْتِيَاطِ لِدُخُولِ رَمَضَانَ ، قَالُوا : وَسَرَرِ الشُّهُرَ وَسِرَّارَهُ - بِكُسْرِ السَّيْنِ وَفَتْحِهَا ، ثَلَاثُ لَفَاتٍ - وَهُوَ

(١) . مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ : لَهُ صَحْبَةٌ ، كُنِيَّتُهُ أَبُو سَعِيدٍ ، وَقِيلَ أَبُو سُلَيْمَانَ ، سَكَنَ مِصْرَ . وَيُقَالُ : إِنَّهُ شَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ ، وَيَعْدُ فِي الْمُحَصِّنِينَ لِأَنَّهُ وَلَّى حِمصَ لِمُعَاوِيَةَ . مِنْ هَامِشِ الْمُنْذَرِ .

(٢) . الَّذِى يَنْكَرُهُ الْخَطَّابِيُّ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُنْذَرِ فِي اخْتِصَارِهِ . وَإِنَّمَا هُوَ فِي السَّنَنِ : « حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ قَالَ : قَالَ الْوَلِيدُ : سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو ، يَعْنِي الْأَوْزَاعِيَّ ، يَقُولُ : سَرَهُ : أَوَّلُهُ » . فَهَذَا الَّذِى أَثَرْتَهُ الْخَطَّابِيُّ فِي رِوَايَتِهِ مِنَ السَّنَنِ ، ثُمَّ أَنْكَرَهُ . وَبَعْدَهُ فِي السَّنَنِ أَيْضًا : « حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا أَبُو مَسِيرٍ قَالَ : كَانَتْ سَعِيدٌ ، يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، يَقُولُ : سَرَهُ : أَوَّلُهُ » . فَهَذَا يُوَافِقُ مَا اخْتَارَ الْخَطَّابِيُّ وَرَجَّحَ . وَبَعْدَهُ فِي بَعْضِ نَسَخِ السَّنَنِ : « قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَقَالَ بَعْضُهُمْ : سَرَهُ : وَسَطُهُ ، وَقَالُوا : آخِرُهُ » . وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ ٦ : ٢١ : « أَمَى أَوَّلُهُ ، وَقِيلَ : مُسْتَهْلُهُ ، وَقِيلَ : وَسَطُهُ » . وَفِي السَّرَرِ وَالسَّرَارِ لَفْتَانٌ : فَتَحَ السَّيْنِ وَكُسِرَ هَا مَعَ فَتْحِ الرَّاءِ . . . أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ

أشئ؟ سَمِعْتَهُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أم شيء من رأيك ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : صُومُوا الشَّهْرَ وَسِرَّهُ .

والصحيح أن سِرَّهُ آخره . هكذا حدثناه أصحابنا عن إسحق بن إبراهيم بن إسماعيل حدثنا محمود بن خالد الدمشقي عن الوليد عن الأوزاعي قال : سره : آخره ، وهذا هو الصواب . وفيه لغات ، يقال : سِرُّ الشهر ، وسَرَرُ الشهر ، وسَراره . وسمى آخر الشهر سرّاً لاستسرار القمر فيه .

وأما قوله « صوموا الشهر » فإن العرب تسمي الهلال الشهر ، تقول : رأيت الشهر ، أى الهلال ، وأنشد ابن الأعرابي :

أَبْدَأَنْ من نَجْدٍ على مَهَلٍ      والشهر مثل قُلَامَةِ الظَّفِيرِ

آخره وقت استسرار هلاله ، فأمره إذا أفطر أن يصوم يوماً أو يومين ، عوض ما فاته من صيام سرره احتياطاً .

وقالت طائفة ، منهم الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز : سرره أوله ، وسراره أيضاً : فأخبره أنه لم يصم من أوله ، فأمره بقضاء ما أفطر منه . ذكره أبو داود عن الأوزاعي وسعيد . وأنكر جماعة هذا التفسير فראوه غلطاً ، قالوا : فإن سرار الشهر آخره ، سمي بذلك لاستسرار القمر فيه .

وقالت طائفة : سرره هنا وسطه ، وسر كل شيء جوفه ، وقال البيهقي : فعلى هذا أراد أيام البيض . هذا آخر كلامه . ورجح هذا بأن في بعض الروايات فيه « أصمت من سره هذا الشهر ؟ » ، وسرته : وسطه ، كسرة الآدمي .

وقالت طائفة : هذا على سبيل استفهام الإنكار ، والمقصود منه الزجر . قال ابن حبان في صحيحه : وقوله صلى الله عليه وسلم « أصمت من سرر هذا الشهر ؟ » لفظة استخبار عن فعل مرادها الإعلام بنفي جواز استعمال ذلك الفعل منه ، كالنكر عليه لو فعله ، وهذا كقوله لعائشة : « أنستين الجدار ؟ » ، وأراد به الإنكار عليها بلفظ الاستخبار .

وأمره صلى الله عليه وسلم يصوم يومين من شوال أراد به انتهاء السرار ، وذلك أن الشهر إذا كان تسعاً وعشرين يستسر القمر يوماً واحداً ، وإذا كان الشهر ثلاثين يستسر القمر يومين ،

قال الأوزاعي : سِرُّهُ : أوَّلُهُ . وقال سعيد بن عبد العزيز أيضاً : سره : أوله .

### باب إذا رُؤِيَ الهلال في بلد قبل الآخرين بلبلة [ ٢٧١ : ٢ ]

٢٢٣٣ - ع كُريِب : « أن أمَّ الفضل ابنة الحرث بعثته إلى معاوية بالشَّام ، قال : قدِّمتُ الشَّامَ ، فقضيتُ حاجتها ، فاستَمَرَّ لَرمضانُ وأنا بالشَّامُ <sup>(١)</sup> ، فرأينا الهلال ليلة الجمعة ، ثم قدِّمتُ المدينةَ في آخر الشهر ، فسألني ابنُ عباس ، ثم ذكر الهلال ، فقال : متى رأيتمُ الهلالَ ؟ قلت : رأيته ليلة الجمعة ، قال : أنت رأيته ؟ قلت : نعم ، ورآه الناس ، وصاموا ، وصام معاوية ، قال : لَكِنَّما رأيناه ليلة السبت ، فلا نزال نصومه حتى نُكَمِّلَ الثلاثين ، أو نراه ، فقلت : أفلا نكتفي برؤية معاوية وصيامه ؟ قال : لا ، هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

أى لِهلال ، ولذا كان أول الشهر مأموراً بصيامه في قوله « صوموا الشهر » ، فقد علم أن الأمر بصيام سره غير أوله .

٢٢٣٣ - قلت : اختلف الناس في الهلال يستهله أهل بلد في ليلة ، ثم يستهله أهل بلد آخر في ليلة قبلها أو بعدها : فذهب إلى ظاهر حديث ابن عباس : القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر وعكرمة ، وهو مذهب إسحق ، وقالوا : لكل قوم رؤيتهم .

وقال ابن المنذر : قال أكثر الفقهاء : إذا ثبت بخبر الناس أن أهل بلد من البلدان قد رأوه قبلهم ، فعليهم قضاء ما أفطروه ، وهو قول أصحاب الرأي ومالك ، وإليه ذهب الشافعي وأحمد .

والوقت الذي خاطب فيه النبي صلى الله عليه وسلم هذا الخطاب يشبه أن يكون عدد شعبان كان ثلاثين ، فمن أجله أمر بصوم يومين من شوال . آخر كلامه .

وقالت طائفة : لعل صوم سرر هذا الشهر كان الرجل قد أوجبه على نفسه بنذر ، فأمره بالوفاء .

(١) استهل الهلال : يجوز فيها البناء للفاعل والبناء لما لم يسم فاعله .



وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى<sup>(١)</sup>.

### باب كراهية صوم يوم الشك [ ٢ : ٢٧٢ ]

٢٢٣٤ - عن صِلَةَ - وهو ابن زُفَرٍ - قال : « كُنَّا عند عَمَّارٍ في اليوم الذى يُشَكُّ فيه ، فاتى بشاةٍ ، فَتَنَحَّى بعضُ القومِ ، فقال عمار : من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » .

٢٢٣٤ - قلت : اختلف الناس فى معنى النهى عن صيام يوم الشك : فقال قوم : إنما نهى عن صيامه إذا نوى به أن يكون عن رمضان ، فأما من نوى به صوم يوم من شعبان فهو جائز ، هذا قول مالك بن أنس والأوزاعى وأصحاب الرأى ، ورخص فيه على هذا الوجه أحمد وإسحق .

وقالت طائفة : لا يصام ذلك اليوم عن فرض ولا تطوع ، للنهى فيه ، وليقع الفصل بذلك بين شعبان ورمضان ، هكذا قال عكرمة ، وروى معناه عن أبي هريرة وابن عباس . وكانت عائشة وأسماء ابنتا أبى بكر رضى الله عنهم تصومان ذلك اليوم ، وكانت عائشة تقول : « لأن أصوم يوماً من شعبان أحبُّ إلىَّ من أن أفطر يوماً من رمضان » ، وكان مذهب

وقالت طائفة : لعل ذلك الرجل كان قد اعتداده صيام آخر الشهر ، فترك آخر شعبان لظنه أن صومه يكون استقبالا لرمضان ، فيكون منها عنه ، فاستحب له النبي صلى الله عليه وسلم أن يقضيه ، ورجح هذا بقوله : « إلا صوم كان يصومه أحدكم فليصمه » ، والنهى عن التقدم لمن لا عادة له . فيتفق الحديثان . والله أعلم .

٢٢٣٤ - قال ابن القيم : وذكر جماعة أنه موقوف ، ونظير هذا : قول أبي هريرة « من لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله » ، والحكم على الحديث بأنه مرفوع بمجرد هذا اللفظ لا يصح ، وإنما هو لفظ الصحابى قطعاً ، ولعله فهم من قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تقدموا رمضان يوم ولا يومين » : أن صيام يوم الشك تقدم ، فهو معصية ، كما فهم أبو هريرة من قوله صلى الله عليه وسلم « إذا دعا أحدكم أخاه فليجبه » : أن ترك الإجابة معصية لله ورسوله ، ولا يجوز أن

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة . وقال الترمذى : حسن صحيح . وذكر أبو القاسم الجوهري فى حديث أبي هريرة « فقد عصى الله ورسوله » موقوف . وذكر أبو عمر بن عبد البر أن هذا مسند عندهم ، ولا يختلفون ، يعنى فى ذلك .

باب فيمن يصل شعبان برمضان [ ٢ : ٢٧٢ ]

٢٢٣٥ - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تَقْدَمُوا صَوْمَ رمضان يوم ولا يومين ، إلا أن يكون صوم<sup>(١)</sup> يصومه رجل ، فليصم ذلك الصوم » . وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

٢٢٣٦ - وعن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان ، يصله رمضان » .

عبد الله بن عمر بن الخطاب صوم يوم الشك ، إذا كان من ليلة فى السماء سحب أو قتر ، فإن كان محمواً ولم ير الناس الهلال أظفر مع الناس ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل .

وقال الشافعى : إن وافق يوم الشك يوماً كان يصومه صامه ، وإلا لم يصمه ، وهو أن يكون من عادته أن يصوم صوم داود ، فإن وافق يوم صومه صامه ، وإن وافق يوم فطره لم يصمه .

٢٢٣٥ - قلت : معناه أن يكون قد اعتاد صوم الاثنين والخميس ، فيوافق صوم اليوم المعتاد فيصومه ، ولا يتعمد صومه إن لم تكن له عادة . وهذا قريب من معنى الحديث الأول .

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله ، والصحابي إنما يقول ذلك استناداً منه إلى دليل . فهم منه أن مخالفة مقتضاة معصية ، ولعله لو ذكر ذلك الدليل لكان له محمل غير ما ظنه . فقد كان الصحابة يخالف بعضهم بعضاً فى كثير من وجوه دلالة النصوص (٢) .

(١) عند الخطابي « صوماً » .

(٢) الراجح عند علماء الحديث : أن قول الصحابي « من فعل كذا فقد عصى أبا القاسم » ونحوه ، مرفوع ، وهو الذى رجحه ابن عبد البر والزرقي وغيرهما . وهو الذى أذهب إليه وأرجحه . وانظر تدريب الراوى ص ٦٣ — ٦٤ .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن .

### باب فى كراهية ذلك [ ٢ : ٢٧٢ ]

٢٢٣٧ - عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » .

٢٢٣٧ - قلت : هذا حديث كان يذكره عبد الرحمن بن مهدي من حديث العلاء . وروى أم سلمة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم شعبان كله ، ويصلى برمضان ، ولم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً غيره » .

حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن محمد قال : قدم عباد بن كثير المدينة ، فمال إلى مجلس العلاء ، فأخذ بيده ، فأقامه ، ثم قال : اللهم إن هذا يحدث عن أبيه عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » ، فقال العلاء : اللهم إن أبى حدثنى عن أبى هريرة .

٢٢٣٧ - قال الشيخ شمس الدين : الذين ردوا هذا الحديث لهم مأخذان : أحدهما : أنه لم يتابع العلاء عليه أحد ، بل انقرد به عن الناس ، وكيف لا يكون هذا معروفاً عند أصحاب أبى هريرة ، مع أنه أمر تعم به البلوى ، ويتصل به العمل ؟ (١) والمأخذ الثانى : أنهم ظنوه معارضاً لحديث عائشة وأم سلمة فى صيام النبى صلى الله عليه وسلم شعبان كله ، أو قليلا منه ، وقوله « إلا أن يكون لأحدكم صوم فليصمه » ، وسؤاله للرجل عن صوم سرر شعبان .

قالوا : وهذه الأحاديث أصح منه .

وربما ظن بعضهم أن هذا الحديث لم يسمعه العلاء من أبيه . وأما المصححون له فأجابوا عن هذا بأنه ليس فيه ما يقدح فى صحته ، وهو حديث على شرط مسلم ، فإن مسلماً أخرج فى صحيحه عدة أحاديث عن العلاء عن أبيه عن أبى هريرة ، وتفرد به تفرد ثقة بحديث مستقل ، وله عدة نظائر فى الصحيح .

(١) ليس ابن القيم ممن يشبه عليه هذا ، فأدري كيف فت عليه ؟ ! فإن مثل هذا مما يقوله أهل الرأى فى رد السنن الصحيحة بالتعليل .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة . وقال الترمذى : حسن صحيح . حكى أبو داود عن الإمام أحمد أنه قال : هذا حديث منكرو . قال : وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث به . ويحتمل أن يكون الإمام أحمد إنما أنكره من جهة العلاء بن عبد الرحمن ، فإن فيه مقالاً لأئمة هذا الشأن ، وقد نفرد بهذا الحديث . ومن قال : إن النهى عن الصيام بعد النصف من شعبان إنما كان لأجل التقوى على صيام رمضان والاستجمام له ، فقد أبعد ، فإن نصف شعبان إذا أضعف عن رمضان كان شعبان كله أحرى أن يضعف . وقد جَوَّز العلماء صيام جميع شعبان .

والعلاء بن عبد الرحمن ، وإن كان فيه مقال ، فقد حدث عنه الإمام مالك ، مع شدة انتقاده للرجال وتَحَرُّيه في ذلك . وقد احتجَّ به مسلم في صحيحه ، وذكر له أحاديث كثيرة ،

ويشبه أن يكون حديث العلاء أثبت ، على معنى كراهة صوم يوم الشك ، ليكون في ذلك اليوم مفطراً ، أو يكون استحب إجمام الصائم في بقية شعبان ، ليتقوى بذلك على صيام القرض في شهر رمضان ، كما كره للحاج الصوم بعرفة ، ليتقوى بالإفطار على الدعاء .

قالوا : والتفرد الذى يعلل به هو تفرد الرجل عن الناس بوصل ما أرسلوه ، أو رفع ما وقفوه ، أو زيادة لفظة لم يذكرها . وأما الثقة العدل إذا روى حديثاً وتفرد به لم يكن تفرده علة ، فكيف قد تفرد الثقات بسنن عن النبي صلى الله عليه وسلم عملت بها الأمة ؟ .

قالوا : وأما ظن معارضته بالأحاديث الدالة على صيام شعبان ، فلا معارضة بينهما ، وإن تلك الأحاديث تدل على صوم نصفه مع ما قبله ، وعلى الصوم المعتاد في النصف الثانى ، وحديث العلاء يدل على المنع من تعمد الصوم بعد النصف ، لا لعادة ، ولا مضافاً إلى ما قبله ، ويشهد له حديث التقديم .

وأما كون العلاء لم يسمعه من أبيه ، فهذا لم نعلم أن أحداً علل به الحديث ، فإن العلاء قد ثبت سماعه من أبيه . وفي صحيح مسلم عن العلاء عن أبيه بالنعنة غير حديث . وقد قال (١) « لقيت العلاء بن عبد الرحمن وهو يطوف ، فقلت له : رب هذا البيت ،

(١) يياض بالأصل ، ولعل مكانه « عباد بن كثير » ، كما قد يدل على ذلك رواية الخطابي عن قتيبة عن عبد العزيز بن محمد عن عباد .

فهو على شرطه . ويجوز أن يكون تركه لأجل تفرده به ، وإن كان قد خرج في الصحيح أحاديث انفرد بها رواؤها ، وكذلك فعل البخاري أيضاً <sup>(١)</sup> . وللحفاظ في الرجال مذاهب ، فعلى كل واحد منهم ما أدى إليه اجتهاده من القبول والرد .

### باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال [ ٢ : ٢٤٣ ]

٢٢٣٨ - عن حسين بن الحرث الجذلي ، جديلة قيس ، أن أمير مكة خطب ثم قال : « عَهِدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَنْسُكَ لِلرُّؤْيَا ، فَإِنْ لَمْ نَرَهُ ، وَشَهِدَ شَاهِدًا »

٢٢٣٨ - قلت : لأعلم اختلافا في أن شهادة الرجلين المعدلين مقبولة في رؤية هلال شوال .

حدثك أبوك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا انتصف شعبان فلا تصوموا ؟ فقال : ورب هذا البيت سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . فذكره .

(١) هكذا قل المنذري عن أبي داود أنه حكى عن الإمام أحمد أنه قال : « هذا حديث منكر » ، وما أدري من أين جاء به ، فليس هو في السنن ، وليس في كتاب مسائل أبي داود . ونص كلام أبي داود في بعض نسخ السنن عقب هذا الحديث : « قال أبو داود : ورواه الثوري وشبل بن العلاء وأبو عميس وزهير بن محمد عن العلاء . قال أبو داود : وكان عبد الرحمن لا يحدث به . قلت لأحمد [ يعني ابن حنبل ] : لم ؟ قال : لأنه كان عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل شعبان برمضان ، وقال عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه . قال أبو داود : وهذا ليس عندي خلافه . ولم يجيء به غير العلاء عن أبيه » .

وأما العلاء بن عبد الرحمن فإنه ثقة ، احتج به مسلم ، وروى عنه مالك وتكلم فيه ابن مهدي وابن معين بما لا يجرحه . وروى ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ( ج ٣ ق ١ ص ٣٥٧ ) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : « قال أبي : العلاء بن عبد الرحمن ثقة ، لم نسمع أحداً ذكر العلاء بسوء » . وروي أيضاً عن حرب بن إسماعيل قال : « قال أحمد بن حنبل : العلاء بن عبد الرحمن عندي فوق سهيل وفوق محمد بن عمرو » . وفي المسند عقب الحديث ٧٢١١ : « قال أبو عبد الرحمن [ هو عبد الله بن أحمد ] : سألت أبي عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وسهيل عن أبيه ؟ قال : لم أسمع أحداً ذكر العلاء إلا بخير ، وقدم أبا صالح على العلاء » .

فهذا يدل على أن العلاء ليس محل الطعن ، وأن عبد الرحمن بن مهدي إنما ترك التحديث بهذا الحديث بأنه رأي أنه معارض للحديث الآخر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصل شعبان برمضان » ، كما قل عنه الإمام أحمد . وأن الحديثين غير متعارضين ، كما قال أبو داود : « وليس هذا عندي خلافه » ، أي إن هذا لا يعارض ذلك ، والله أعلم .

أحمد محمد شاكر

عَدْلٌ ، نَسَكْنَا بِشَهَادَتِهِمَا ، فَسَأَلْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ الْحُرْثِ : مَنْ أَمِيرُ مَكَّةَ ؟ قَالَ : [ لَا أُحْدِثُ ، ثُمَّ لَقِيتُنِي بَعْدُ فَقَالَ : هُوَ ] <sup>(١)</sup> الْحُرْثُ بْنُ حَاطِبٍ ، أَخُو مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ ، ثُمَّ قَالَ الْأَمِيرُ : إِنْ فِيكُمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مِنِّي ، وَشَهِدَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى رَجُلٍ ، قَالَ الْحُسَيْنُ : قَتَلْتُ لَشَيْخٍ إِلَى جَنْبِي : مَنْ هَذَا الَّذِي أَوْمَأَ إِلَيْهِ الْأَمِيرُ ؟ قَالَ : هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ ، وَصَدَقَ ، كَانَ أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنْهُ ، فَقَالَ : بِذَلِكَ أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قال الدارقطني : هذا إسناد متصل صحيح .

٢٢٣٩ - وعن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اختلف الناس في آخر يوم من رمضان ، قَدَّمَ أَعْرَابِيَانِ ، فَشَهِدَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّهِ : لَا هَلَالَ الْهَلَالِ <sup>(٢)</sup> أَمْسَ عَشِيَّةً ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ أَنْ يَفْطَرُوا ، وَأَنْ يَغْذَوْا إِلَى مُصَلَّاهُمْ » .

وإنما اختلفوا في شهادة رجل واحد : فقال أكثر العلماء : لا يقبل فيه أقل من شاهدين عدلين .

وقد روي عن عمر بن الخطاب من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى « أنه أجاز شهادة رجل واحد في أخفى أو فطر » . ومال إلى هذا القول بعض أهل الحديث ، وزعم أن باب رؤية الهلال باب الأخبار ، فلا يجري مجرى الشهادات ، ألا ترى أن شهادة الواحد مقبولة في رؤية هلال شهر رمضان ؟ فكذلك يجب أن تكون مقبولة في هلال شهر شوال .

قلت : لو كان ذلك من باب الأخبار لجاز فيه أن يقول : أخبرني فلان أنه رأى الهلال ، فلما لم يجر ذلك على الحكاية عن غيره علم أنه ليس من باب الأخبار . والمدايل على صحة ذلك : أنه يقول : أشهد أني رأيت الهلال ، كما يقول ذلك في سائر الشهادات . ولكن بعض الفقهاء

(١) الزيادة من السنن .

(٢) أهلا الهلال ، أي رأياه . « الهلال » منصوب . وفي المنذرى « لأهل الهلال » بالرفع مع إفراد الفعل ، يريد : ظهر الهلال ، وهو جائز على بعض أقوال اللغويين . وما أئبنا عن السنن أعلى وأفصح . أحمد محمد شاكر

قال البيهقي : وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ثقات ، سواء سُموا أو لم يُسموا .

### باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان [ ٢ : ٢٧٤ ]

٢٢٤٠ - عن عكرمة عن ابن عباس قال : « جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني رأيتُ الهلال ، قال الحسن - وهو الخولاني - في حديثه : يعني رمضان ، فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : يا بلالُ ، أذِّنْ في الناسِ أن يصوموا » <sup>(١)</sup> .

ذهب إلى أن رؤية هلال رمضان خصوصاً من باب الأخبار ، وذلك لأن الواحد العدل فيه كاف عند جماعة من العلماء ، واحتج بخبر ابن عمر أنه قال : « أخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال ، فأمر الناس بالصيام » .  
قلت : ومن ذهب إلى هذا الوجه أجاز فيه المرأة والعبد .

٢٢٤٠ - قلت : وهذا يدل على مثل ما دل عليه خبر ابن عمر <sup>(٢)</sup> ، وفيه حجة لمن أجرى الأمر في رؤية هلال شهر رمضان بحرى الأخبار ، ولم يحملها على أحكام الشهادات .

٢٢٤٠ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقد روى البيهقي في سننه من حديث محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت حسين : « أن رجلاً شهد عند علي على رؤية هلال شهر رمضان فقام ، وأحسبه قال : وأمر الناس أن يصوموا ، وقال : لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان » . وفي سنن الدارقطني من حديث أبي إسماعيل حفص بن عمر الأيلي عن مسعر بن كدام وأبي عوانة عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابن عمر وابن عباس قالا : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة رجل واحد على رؤية هلال شهر رمضان ، وقالا : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيز شهادة الإفطار إلا برجلين » . وأبو إسماعيل هذا ضعيف جداً ، وأبو حاتم يرميه بالكذب .

(١) في السنن : « أذن في الناس فليصوموا غداً » .

(٢) حديث ابن عمر مقدم عند الخطابي على حديث ابن عباس .

٢٢٤١ - وعن عكرمة : « أنهم شَكُّوا في هلال رمضان مرَّةً ، فأرادوا أن لا يقوموا ولا يصوموا ، فجاء أعرابي من الحرَّة ، فشهد أنه رأى الهلال ، فأثبَّت به النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله ؟ قال : نعم ، وشهد أنه رأى الهلال ، فأمر بلالاً فنادى في الناس أن يقوموا وأن يصوموا » .

قال أبو داود : رواه جماعة عن سمالك عن عكرمة مرسلًا ، ولم يذكر القيام أحد إلا حماد بن سلمة .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة مسنداً ومرسلًا . وقال الترمذى : فيه اختلاف . وذكر النسائى أن المرسل أولى بالصواب ، وأن سمالكًا إذا انفرد بأصل لم يكن حجة ، لأنه كان يُتَّقَن فَيُتَّقَن .

٢٢٤٢ - وعن ابن عمر قال : « تَرَأَى الناسُ الهلالَ ، فأخبرتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى رأيته ، فصامه ، وأمر الناس بصيامه » .

وفيه أيضًا حجة لمن رأى الأصل في المسلمين العدالة ، وذلك أنه لم يطلب أن يعلم من الأعرابي غير الإسلام فقط ، ولم يبحث بعد عن عدالته وصدق لهجته .

٢٢٤٣ - قلت : فيه بيان أن شهادة الواحد العدل في رؤية هلال شهر رمضان مقبولة ، وإليه ذهب الشافعى في أحد قوليهِ ، وهو قول أحمد بن حنبل .

وكان أبو حنيفة وأبو يوسف يميزان على هلال شهر رمضان شهادة الرجل الواحد العدل وإن كان عبدًا ، وكذلك المرأة الواحدة ، وإن كانت أمة ، ولا يميزان في هلال القطر إلا رجلين ، أو رجلًا وامرأتين . وكان الشافعى لا يميز في ذلك شهادة النساء . وكان مالك والأوزاعى وإسحق بن راهويه يقولون : لا يقبل على هلال شهر رمضان ولا على هلال القطر أقل من شاهدين عدلين .

وفى قول ابن عمر « ترايا الناس الهلال ، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى رأيته » ، وقبوله في ذلك قوله وحده ، دليل على وجوب قبول أخبار الآحاد ، وأنه لا فرق



قال الدارقطني : تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب ، وهو ثقة .

### باب في توكيد السَّحُور [ ٢ : ٢٧٤ ]

٢٢٤٣ - عن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ فَضْلَ مَا بَيْنَ

صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكْثَلُ السَّحَرِ » .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

بين أن يكون الخبز بذلك منفرداً عن الناس وحده ، وبين أن يكون مع جماعة من الناس ، فلا يشاركه أصحابه في ذلك .

وقال بعض أهل العراق : إذا تراءى الناس الهلال وكان صحواً ، فقال واحد منهم : قد رأيته ، لم أقبله ، قال : وهذا مثل أن يكون جماعة قد حضروا الإمام يوم الجمعة فأخبر واحد منهم أنه خطب مولياً وجهه عن القبلة ، ولم يصدق على ذلك الجماعة الحضور ، فإنه لا يقبل . قلت : وهذا مخالف لما شبهوه به ، لأن مثل تلك الحال لا يخفى على ذى بصر . والحادّ البصر والكيل يستويان في ذلك ، وأما الهلال فقد يزل عن بعض أبصار الناس لدقته وضوؤه شخصه ، ويتجلى لمن كان أحداً بصرأ وأجود استدراكاً ، ولو أن جماعة حضروا في محفل فشهد عدلان منهم على رجل من جماعتهم أنه قام فيهم فطلق امرأته ، وأنكره الباقون ، كان القول قولها ، دون قول من أنكر ، وإن كانوا كلهم ذوى آذان سمیعة ، وإحساس سليمة ، فكذلك هذا ، لا فرق بين الأمرين .

٢٢٤٣ - قلت : معنى هذا الكلام الحث على التسحر ، وفيه الإعلام بأن هذا الدين يسر لا عسرفيه . وكان أهل الكتاب إذا ناموا بعد الإفطار لم يحل لهم معاودة الأكل والشرب ، وعلى مثل ذلك كان الأمر في أول الإسلام ، ثم نسخ الله عز وجل ذلك ، ورخص في الطعام والشراب إلى وقت الفجر ، بقوله ( ٢ : ١٨٧ ) كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ) .

باب من سمي السَّحُورَ الغَداء [ ٢ : ٢٧٥ ]

٢٢٤٤ - عن أبي رُهْمٍ عن العِرْبَاضِ بن سارية قال : « دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السَّحُورِ <sup>(١)</sup> في رمضان ، فقال : هَلُمَّ إلى الغَدَاءِ المُبَارَكِ » .  
وأخرجه النسائي . وفي إسناده الحرث بن زياد ، قال أبو عمر النمرى : ضعيف مجهول ، يروى عن أبي رُهْمٍ السَّمْعِيُّ ، حديثه منكر <sup>(٢)</sup> .

[ باب ] وقت السحور [ ٢ : ٢٧٥ ]

٢٢٤٥ - عن عبد الله بن سَوَادَةَ القُشَيْرِي عن أبيه قال : سمعت سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ يخطب وهو يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَمْنَعَنَّ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ ، وَلَا بَيَاضُ الْأَفْقِ الَّذِي هَكَذَا ، حَتَّى يَسْتَطِيرَ <sup>(٣)</sup> » .

٢٢٤٤ - قلت : إنما سماه غداء لأن الصائم يتقوى به على صيام النهار ، فكأنه قد تغدى ، والعرب تقول : غدا فلان لحاجته ، إذا بكر فيها ، وذلك من لَدُنْ وقت السحر إلى طلوع الشمس ، قال <sup>(٤)</sup> :

أَمِنْ آلٍ نَعِمَ أَنْتَ غَايَ قَمْبِكِرْ ؟

٢٢٤٥ - قوله « يستطير » معناه يعترض في الأفق ، وينشر ضوءه هناك ، قال الشاعر :

(١) السحور - بفتح السين - اسم ما يؤكل في وقت السحر ، والفتلور كذلك ما يفطر به . والسحور - بالضم - اسم الفعل . وأجاز بعضهم أن يكون اسم الفعل بالوجهين . من هاشم المنذرى .

(٢) الحرث بن زياد لم يقل أحد إنه مجهول إلا ابن عبد البر أبا عمر النمرى ، وقال ذلك الذهبي في الميزان ، وتعبه الحافظ في التهذيب بأنه « لا يطلق هذه اللفظة إلا إذا كان أبو حاتم الرازي قالها ، والذي قال أبو حاتم : إنه مجهول ، آخر غيره فيما يظهر لى » . ونقل الحافظ أن الحرث هذا ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . أبو رهم السمعى : لاسمه « أخزاب بن أسيد » بفتح الهمة وكسر السين . و « السمعى » قال ابن الأثير في اللباب : « بكسر السين وفتح الميم ، وقيل بسكونها ، وفي آخرها العين المهملة ، وقيل معتحل السين والميم . وهو السمع بن مالك بن زيد بن سهل بن عمرو بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس » . أحمد محمد شاكر

(٣) انذى في أصل المنذرى « فلا يبيض الأفق هنا حتى يستطير » .

(٤) هو عمر بن أبى ربيعة . وقصيدته في السكامل للبرد بتحقيقنا ٦١٣ - ٦١٨ .

أحمد محمد شاكر

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

٢٢٤٦ - عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ ، فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ ، قَالَ : أَوْ يُنَادِي ، لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ ، وَيَنْتَبِهَ نَائِمُكُمْ ، وَلَيْسَ الْفَجْرُ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا ، وَجَمْعٌ يَحْيَى - يَعْنِي الْقَطَان - كَفِيهِ ، حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا ، وَمَدَّ يَحْيَى بِأَصْبَعِيهِ السَّابِتَيْنِ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه <sup>(١)</sup> .

٢٢٤٧ - وعن قيس بن طلق عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كُلُوا وَاشْرَبُوا ، وَلَا يَمْهِدَنَّكُمْ السَّاطِعُ الْمُصْعِدُ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَعْتَرِضَ لَكُمْ الْآخِرُ » .  
وأخرجه الترمذى وقال : حسن غريب من هذا الوجه . هذا آخر كلامه .  
وقيس - هذا - قد تكلم فيه غير واحد من الأئمة <sup>(٢)</sup> .

لَهَا عَلَى سَرَاةٍ بَنَى لُؤْيٍ حَرِيقٌ بِالْبُورَةِ مُسْتَطِيرٌ <sup>(٣)</sup>

٢٢٤٧ - قوله « لا يمهّدنكم » معناه لا يمنعنكم الأكل ، وأصل الهيد : الزجر ، يقال : هَيدَ الرجل أهيدته هيداً ، إذا زجرته ، ويقال فى زجر الدواب : هَيدَ هَيدَ .  
« والساطع » : المرتفع ، وسطوعها ارتفاعها مصعداً قبل أن يعترض . ومعنى الآخر ههنا : أن يستبطن البياض المعترض أوائل حمرة ، وذلك أن البياض إذا تنامَّ طلوعه ظهرت أوائل

(١) رواه أيضاً أحمد فى المسند ٣٦٥٤ ، ٧ ، ٣٧ ، ٤١٤٧ . أحمد محمد شاكر

(٢) ليس كل من تكلم فيه ضعيفاً ، وقد تضطرب الروابات عن الأئمة فى كلامهم فى الراوى . فهذا قيس : قل فى التهذيب عن عثمان الدارمى : « سألت ابن معين ، قلت : عبد الله بن النعمان عن قيس بن حلق ؟ قال : شيوع يمانية ثقات » ، ثم قل عن ابن معين قال : « لقد أكثر الناس فى قيس ، وإنه لا يحتاج بحديثه » ! فهذا عجب ! فقد روى ابن أبى حاتم فى المرح والتعديل ( ج ٣ ق ٢ ص ١٠٠ - ١٠١ ) عن عثمان بن سعيد عن ابن معين مثل ما فى التهذيب . ثم إن البخارى ترجم قيساً هذا فى التاريخ الكبير ( ج ٤ ق ١ ص ١٥١ ) فلم يذكر فيه جرحاً . وقال المعلى : « يعانى تابعى ثقة ، وأبوه صحابى » ، وذكره ابن حبان فى الثقات . ثم لم يذكره البخارى ولا النسائى فى الضعفاء . فهذا هو الثبت .

أحمد محمد شاكر

(٣) البورَة : من أرض بني النضير . يشير إلى تحريق النبي صلى الله عليه وسلم نخيل بني النضير

٢٢٤٨ - وعن عَدِيَّ بن حاتم قال : « لما نزلت هذه الآية (٢: ١٨٧) حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ( ) قال : أَخَذْتُ عِقَالًا أبيض وَعِقَالًا أسود ، فوضعتُهما تحتِ وَسَادَتِي ، فَنَظَرْتُ فَلَمْ أَتَبَيَّنْ ! فذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَضَحِكَ قَال : إِنَّ وَسَادَكَ [إِذْن] <sup>(١)</sup> كَعَرِيضٍ طَوِيلٍ ! إِنَّمَا هُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ، وَقَالَ عُثْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ - : إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ .  
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ .

الحرمة ، والعرب تشبه الصبح بالبلق في الخليل ، لما فيه من بياض وحررة ، وقد جعله عمر بن أبي ربيعة شُقرَةً فقال <sup>(٢)</sup> :

فَلَمَّا تَقَضَّى اللَّيْلُ إِلَّا أَقْلَهُ وَكَادَتْ تَوَالِي نَجْمُهُ تَتَفَوَّرُ  
فَمَا رَاعَنِي إِلَّا مَنَادَى : تَحْمَلُوا وَقَدْ لَاحَ مَعْرُوفٌ مِنَ الصَّبْحِ أَشْفَرُ

٢٢٤٨ - قوله « إن وسادك إذن لعريض » فيه قولان :

أحدهما : يريد إن نومك إذن لكثير ، وكنى بالوساد عن النوم ، إذ كان النائم يتوسده ، أو يكون أراد : إن ليلك إذن لطويل ، إذ كنت لا تملك عن الأكل والشرب حتى يتبين لك سواد العقال من بياضه .

والقول الآخر : أنه كنى بالوساد عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوساد إذا نام ، والعرب تقول : فلان عريض القفا ، إذا كانت فيه غباوة وغفلة .  
وقد روى في هذا الحديث من طريق آخر أنه قال : « إنك عريض القفا » .

والعرب تسمى بياض الصبح أول ما يبدو خيطاً ، قال النابغة :

فَلَمَّا تَبَدَّتْ لَنَا سُدُفَةٌ وَلَاحَ مِنَ الصَّبْحِ خَيْطُ أَنَارَا <sup>(٣)</sup>

(١) الزيادة من السنن ، وهي ثابتة عند الخطابي أيضاً .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة ، من قصيدته التي أشرنا إليها في الصفحة الماضية . أحمد محمد شاكر ،

(٣) السدفة ، بضم السين وفتحها مع سكون الدال : الظلمة ، في لغة نجد ، وفي لغة غيرهم الضوء ، وهو من الأضداد ، قاله الأصمعي ، كما في اللسان . والمراد هنا الضوء ، كما هو ظاهر .

## باب الرجل يسمع النداء والإناء على يده [ ٢ : ٢٧٦ ]

٢٢٤٩ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا سمع أحدكم النداء والإناء على يده ، فلا يضعه حتى يقضى حاجته منه » .

٢٢٤٩ - قلت : هذا على قوله « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » . أو يكون معناه : أن يسمع الأذان وهو يشك في الصباح ، مثل أن تكون السماء ممتعة ، فلا يقع له العلم بأذانه أن الفجر قد طلع ، لعله أن دلائل الفجر معه معدومة ، ولو ظهرت للمؤذن ظهرت له أيضاً ، فأما إذا علم انفجار الصباح فلا حاجة به إلى أذان الصارخ ، لأنه مأمور بأن يمسك عن الطعام والشراب إذا تبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر .

٢٢٤٩ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله : هذا الحديث أعله ابن القطان بأنه مشكوك في اتصاله ، قال : لأن أبا داود قال : أنبأنا عبد الأعلى بن حماد ، أظنه عن حماد <sup>(١)</sup> ، عن محمد بن عمرو عن أبي هريرة - فذكره . وقد روى النسائي عن زر قال : « قلنا لحذيفة : أي ساعة تسحرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو النهار ، إلا أن الشمس لم تطلع » . وقد اختلف في هذه المسألة : فروى إسحق بن راهويه عن وكيع أنه سمع الأعشى يقول : « لولا الشهرة لصليت الغداة ثم تسحرت » ، ثم ذكر إسحق عن أبي بكر الصديق وعلى وحذيفة نحوه هذا ، ثم قال : وهؤلاء لم يروا فرقاً بين الأكل وبين الصلاة المكتوبة . هذا آخر كلام إسحق .

(١) لست أدري من أين جاء ابن القطان بهذا ؟ والذي في سنن أبي داود : « حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا حماد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة » . فهو إسناد متصل بالسباع صحيح . ثم قدرواه أحمد في المسند ٩٤٦٨ : « حدثنا غسان حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو » به . وغسان : هو ابن الزبيع ، وهو ثقة من شيوخ أحمد . ثم رواه أيضاً ١٠٦٣٧ : « حدثنا روح حدثنا حماد عن محمد بن عمرو » به . ثم رواه ثالثاً ١٠٦٣٨ : « حدثنا روح حدثنا حماد عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة ، مثله ، وزاد فيه : وكان المؤذن يؤذن إذا بزغ الفجر » . فهذه أسانيد ثلاثة متصلة صحيحة ، وإسناد الثالث من وجه آخر يؤيد سابقه ، فلم ينفرده محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة . وهذا الأخير يبطل تأويل الخطابي كله ، ويدل على أنه لا يضع الإناء حتى يقضى منه حاجته إذا سمع الأذان بعد بزوغ الفجر . وهذا تيسير من الله ورسوله . والسلامة في الاتباع والأخذ بالسنة الصحيحة . أحمد محمد شاكر

## وقت فطر الصائم [ ٢ : ٢٧٧ ]

٢٢٥٠ - عن عاصم بن عمر عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا جاء الليل من ههنا ، وذهب النهار من ههنا - زاد مسدد : وغابت الشمس - فقد أفطر الصائم » . وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٢٢٥٠ - قوله « فقد أفطر الصائم » معناه أنه قد صار فى حكم المفطر ، وإن لم يأكل . وقيل : معناه أنه قد دخل فى وقت الفطر ، وحان له أن يفطر ، كما قيل : أصبح الرجل ، إذا دخل فى وقت الصباح ، وأمسى وأظهر ، كذلك .  
وفيه دليل على بطلان الوصال .

وقد حكى ذلك عن ابن مسعود أيضاً .  
وذهب الجمهور إلى امتناع السحور بطولوع الفجر ، وهو قول الأئمة الأربعة ، وعامة فقهاء الأئمة ، وروى معناه عن عمر وابن عباس .  
واحتج الأولون بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، ولم يكن يؤذن إلا بعد طلوع الفجر » كذا فى البخارى ، وفى بعض الروايات : « وكان رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يقال له : أصبحت أصبحت » .  
قالوا : وإن النهار إنما هو من طلوع الشمس .

واحتج الجمهور بقوله تعالى ( ١٨٧ : ٢ ) « فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر » ، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ، ويقول : « الفجر فجران » ، فأما الأول فإنه لا يحرم الطعام ولا يحل الصلاة ، وأما الثانى فإنه يحرم الطعام ويحل الصلاة » ، رواه البيهقى فى سننه .

قالوا : وأما حديث حذيفة فمعلول ، وعلته الوقف ، وأن زراً هو القدى تسحر مع حذيفة ، ذكره النسائى (١) .

(١) كل هذه تعلات ومحاولات ، والنصوص بينة صريحة . وانظر فتح البارى ( ٤ : ١١٧ )

أحمد محمد شاكر

٢٢٥١ - وعن عبد الله بن أبي أوفى قال : « سِرْنَا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو صائم ، فلما غَرَبَت الشمس قال : يا بلال ، انْزِلْ فَاجِدَحْ لَنَا ، قال : يا رسول الله ، لو أَمْسَيْتَ ، قال : انْزِلْ فَاجِدَحْ لَنَا ، قال : يا رسول الله ، إِنَّ عَلَيْكَ نَهَاراً ، قال : انْزِلْ فَاجِدَحْ لَنَا ، فنَزَلْ فَاجِدَحَ ، فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : إذا رأيتم الليل قد أَقْبَلَ من ههنا ففد أظفر الصائم - وأشار بإصبعه قِبَلَ المشرق » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

[ باب ] ما يستحب من تعجيل الفطر [ ٢ : ٢٧٧ ]

٢٢٥٢ - عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا يَزَالُ الدِّينُ ظَاهِراً مَا تَحَجَّلَ النَّاسُ الْفِطْرَ ، لأن اليهود والنصارى يُؤَخِّرُونَ » .

وأخرجه النسائى وابن ماجه . وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه من حديث سهل بن سعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بنحوه .

٢٢٥٣ - وعن أبي عطية - وهو مالك بن عامر - قال : « دخلت على عائشة رضى الله عنها أنا ومَسْرُوق ، قلنا : يا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، رجلان من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، أحدهما يُعَجِّلُ الإفطار ويعجل الصلاة ، والآخر يُؤَخِّرُ الإفطار ويُؤَخِّرُ الصلاة <sup>(١)</sup> ؟ قالت : أيهما يُعَجِّلُ الإفطار ويعجل الصلاة ؟ قلنا : عبدالله ، قالت : كذلك كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

٢٢٥٤ - قوله « اجدح لنا » ، الْجَدَحُ : أن يخاض السويق بالماء ، ويحرك حتى يستوى . وكذلك اللبن ونحوه . والمَجْدَحُ : العود المجتَّح الرأس الذى يخاض به الأشربة لترقى وتستوى .

(١) الرجلان : هما عبد الله بن مسعود وأبو موسى الأشعرى .

باب ما يفطر عليه [ ٢ : ٢٧٨ ]

٢٢٥٤ - عن سلمان بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر ، فإن لم يجد التمر فعلى الماء ، فإن الماء طهور » .  
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة . وقال الترمذى : حسن صحيح .

٢٢٥٥ - وعن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصلّى ، فإن لم تكن [ رطبات ] فعلى تمرات ، فإن لم تكن حساً حسوات من ماء » .

وأخرجه الترمذى ، وقال : حسن غريب . وقال أبو بكر البزار : وهذا الحديث لا نعلم رواه عن ثابت عن أنس إلا جعفر بن سليمان . وذكر ابن عدي أيضاً : أنه في أفراد جعفر عن ثابت .

باب القول عند الإفطار [ ٢ : ٢٧٨ ]

٢٢٥٦ - عن مروان - يعنى ابن سالم الملقب - قال : « رأيت ابن عمر يقبض على لحيته ، فيقطع ما زادت على الكف ، وقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أفطر قال : ذَهَبَ الظَّمْأُ ، وَابْتَلَّتِ العُرُوقُ ، وَتَبَّتِ الأَجْرُ ، إِنْ شَاءَ الله » .  
وأخرجه النسائى .

٢٢٥٧ - وعن معاذ بن زهرة : « أنه بلغه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا فطر قال : اللهم لك صُمتُ ، وعلى رزقك أفطرت » .  
هذا مرسل .

[ باب ] الفطر قبل غروب الشمس <sup>(١)</sup> [ ٢ : ٢٧٩ ]

٢٢٥٨ - عن أسماء بنت أبى بكر قالت : « أفطرنَا يوماً فى رمضان فى غيم ، فى عهد

٢٢٥٨ - قلت : اختلف فى وجوب القضاء فى مثل هذا : فقال أكثر أهل العلم : القضاء

٢٢٥٨ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله : واختلف الناس ، هل يجب القضاء فى هذه

(١) مؤخر عند الخطابى عن باب الصائم يحتجم .



رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم طلعت الشمس - قال أبو أسامة ، وهو حماد بن أسامة : قلت لهشام - وهو ابن عروة : أمرُوا بالقضاء ؟ قال : وبُدُّ من ذلك ! » .

واجب عليه . وقال إسحق بن راهويه وأهل الظاهر : لاقضاء عليه ، ويمسك بقية النهار عن الأكل حتى تغرب الشمس ، وروى ذلك عن الحسن البصري ، وشبهوه بمن أكل ناسياً في الصوم .

الصورة ؟ فقال الأكثرون : يجب ، وذهب إسحق بن راهويه وأهل الظاهر إلى أنه لا قضاء عليهم ، وحكمهم حكم من أكل ناسياً ، وحكى ذلك عن الحسن ومجاهد ، واختلف فيه على عمر ، فروى زيد بن وهب قال : « كنت جالساً في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان في زمن عمر ، فأتينا بكأس فيها شراب من بيت حفصة ، فشربنا ونحن نرى أنه من الليل ، ثم انكشف السحاب ، فإذا الشمس طالعة ، قال : فجعل الناس يقولون : تقضى يوماً مكانه ، فسمع بذلك عمر ، فقال : والله لا نقضيه ، وما تجافنا لإثم » ، رواه البيهقي وغيره . وقد روى مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم : « أن عمر بن الخطاب أفطر ذات يوم في رمضان في يوم ذي غيم ، ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس ، فجاءه رجل فقال له : يا أمير المؤمنين ، قد طاعت الشمس ، فقال عمر : الخطب يسير ، وقد اجتهدنا » ، قال مالك : يريد بقوله « الخطب يسير » القضاء فيما نرى . والله أعلم . وكذلك قال الشافعي . وهذا لا ينافي الأثر المتقدم .

وقوله « وقد اجتهدنا » . مؤذن بعدم القضاء . وقوله « الخطب يسير » ، إنما هو تهوين لما فعلوه وتيسير لأمره . ولكن قد رواه الأثرم والبيهقي عن عمر ، وفيه : « من كان أفطر فليصم يوماً مكانه » ، وقدّم البيهقي هذه الرواية على رواية زيد بن وهب ، وجعلها خطأ ، وقال : تظاهرت الروايات بالقضاء ، قال : وكان يعقوب بن سفيان القارسي يجعل على زيد بن وهب بهذه الرواية المخالفة للروايات المتقدمة ، قال : وزيد ثقة ، إلا أن الخطأ عليه غير مأمون .

وفيما قاله نظر ، فإن الرواية لم تظاهر عن عمر بالقضاء ، وإنما جاءت من رواية علي بن حنظلة عن أبيه ، وكان أبوه صديقاً لعمر ، فذكر القصة ، وقال فيها : « من كان أفطر فليصم يوماً مكانه » ، ولم أر الأمر بالقضاء صريحاً إلا في هذه الرواية ، وأما رواية مالك فليس فيها ذكر للقضاء ، ولعدمه ، فتعارضت رواية حنظلة ورواية زيد بن وهب ، وتفضلها رواية زيد بن وهب . بقدر ما بين حنظلة وبينه من الفضل . وقد روى البيهقي بإسناد فيه نظر عن صهيب : أنه أمر أصحابه بالقضاء في قصة جرت لهم مثل هذه . فلو قدر تعارض الآثار عن عمر لسكان القياس

وأخرجه البخارى والترمذى وابن ماجه . وقال البخارى : قال معمر : سمعت هشاماً يقول : لا أدرى ، أقضوا أم لا ؟

قلت : الناسى لا يمكنه أن يحترز من الأكل ناسياً ، وهذا يمكنه أن يكثر فلا يأكل حتى يتيقن عيوبه الشمس ، فالنسيان خطأ فى النسي ، وهذا خطأ فى الوقت والزمان ، والاحتراز منه ممكن .

يقتضى سقوط القضاء ، لأن الجهل ببقاء اليوم كنيان نفس الصوم ، ولو أكل ناسياً لصومه لم يجب عليه قضاءه ، والشرعية لم تفرق بين الجاهل والناسى ، فإن كل واحد منهما قد فعل ما يعتد جوازه ، وأخطأ فى فعله ، وقد استويا فى أكثر الأحكام ، وفى رفع الآثام ، فما الموجب للفرق بينهما فى هذا الموضع ؟ وقد جعل أصحاب الشافعى وغيرهم الجاهل الخطيئ أولى بالعدر من الناسى فى مواضع متعددة .

وقد يقال : إنه فى صورة الصوم أعذر منه ، فإنه مأمور بتعجيل الفطر استحباباً ، فقد بادر إلى أداء ما أمر به واستجبه له الشارع ، فكيف يفسد صومه ؟ وفساد صوم الناسى أولى منه ، لأن فعله غير مأذون له فيه ، بل غاية أنه عفو ، فهو دون الخطيئ الجاهل فى العذر .

وبالجملة : فلم يفرق بينهما فى الحج ، ولا فى مفسدات الصلاة ، كحمل النجاسة وغير ذلك ، وما قيل من الفرق بينهما بأن الناسى غير مكلف ، والجاهل مكلف ، إن أريد به التكليف بالقضاء ، فغير صحيح ، لأن هذا هو المتنازع فيه ، وإن أريد به أن فعل الناسى لا ينتهز سبباً للإثم ، ولا يتناول الخطاب الشرعى ، فكذلك فعل الخطيئ ، وإن أريد أن الخطيئ ذاكراً لصومه ، مقدم على قطعه ، ففعله داخل تحت التكليف ، بخلاف الناسى ، فلا يصح أيضاً ، لأنه يستدخروج زمن الصوم ، وأنه مأمور بالفطر ، فهو مقدم على فعل ما يعتد جازئاً ، وخطؤه فى بقاء اليوم كنيان الآكل فى اليوم ، فالفعلان سواء ، فكيف يتعلق التكليف بأحدهما دون الآخر ؟ !

وأجود ما فرق به بين المسألتين : أن الخطيئ كان متمكناً من إتمام صومه ، بأن يؤخر الفطر حتى يتيقن الغروب ، بخلاف الناسى ، فإنه لا يضاف إليه الفعل ، ولم يكن يمكنه الاحتراز ، وهذا — وإن كان فرقاً فى الظاهر — فهو غير مؤثر فى وجوب القضاء ، كما لم يؤثر فى الإثم اتفاقاً ، ولو كان منسوباً إلى تفريط للحق الإثم ، فلما اتفقوا على أن الإثم موضوع عنه دل على أن فعله غير منسوب فيه إلى تفريط ، لا سيما وهو مأمور بالإبادة إلى الفطر ، والسبب

[ باب ] في الوصال [ ٢ : ٢٧٩ ]

٢٢٥٩ - عن ابن عمر : « أن رسول الله نهى عن الوصال ، قالوا : فإنك تواصلُ يا رسول الله ، قال : إني لست كهيئتكم ، إني أطعمُ وأسقي » <sup>(١)</sup> وأخرجه البخارى ومسلم .

٢٢٦٠ - وعن أبى سعيد الخدرى أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تُواصلوا ، فأئكم أراد أن يُواصلَ فليواصلِ حتى السَّحَر ، قالوا : فإنك تواصل ؟ قال : إني لست كهيئتكم ، إني لى مُطعمًا يطعمنى ، وساقياً يسقئنى » . وأخرجه البخارى ومسلم .

٢٢٥٩ - قلت : الوصال من خصائص ما يبيع لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو محظور على أمته . ويشبه أن يكون المعنى فى ذلك ما يتخوف على الصائم من الضعف وسقوط القوة ، فيعجزوا عن الصيام المفروض وعن سائر الطاعات ، أو يملوها إذا نالهم المشقة ، فيكون سبباً لتترك الفريضة .

قوله « إني لست كهيئتكم ، إني أطعم وأسقي » يحتمل معنيين : أحدهما : إني أعان على الصيام وأقوى عليه ، فيكون ذلك بمنزلة الطعام والشراب لكم ، ويحتمل أن يكون قد يؤتى على الحقيقة بطعام وشراب يطعمهما ، فيكون ذلك خصيصاً كرامة ، لا يشركه فيها أحد من أصحابه <sup>(٢)</sup> والله أعلم .

الذى دعاه إلى الفطر غير منسوب إليه فى صورتين ، وهو النسيان فى مسألة الناس ، وظهور الظلمة وخفاء النهار فى صورة الخطيئة ، فهذا أطعمه الله وسقاه بالنسيان ، وهذا أطعمه الله وسقاه بإخفاء النهار ، ولهذا قال صهيب : « هى طعمة الله » ، ولكن هذا أولى ، فإنها طعمة الله إذناً وإباحة ، وإطعام الناس طعمته عفواً ورفع حرج ، فهذا مقتضى الدليل .

(١) هو فى السند ٤٧٢١ .

(٢) أولاً لأنه صلى الله عليه وسلم كان أعرفهم بربه وأغفاه له وأشدهم حباله ، وأوتقهم اتصالاً به . والعرف أن الحبيب يشغل بحبيبه عن نفسه . وقد شرح هذا المعنى الامام ابن القيم فى زاد المعاد فراجع .

[ باب ] الغيبة للصائم [ ٢ : ٢٧٩ ]

٢٢٦١ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشِرَابَهُ » .  
وأخرجه البخارى والترمذى <sup>(١)</sup> والنسائى وابن ماجه .

٢٢٦٢ - وعن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَجْهَلْ ، فَإِنْ أَمْرُوهُ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيَقْلُ : إِنْ صَائِمٌ ، إِنْ صَائِمٌ » .

وأخرجه مسلم والنسائى . وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث أبي صالح السَّمان عن أبي هريرة .

باب السواك للصائم [ ٢ : ٢٨٠ ]

٢٢٦٣ - عن عبد الله بن عامر <sup>(٢)</sup> بن ربيعة عن أبيه قال : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

٢٢٦٢ - قوله « لَا يَرْفُثْ » يريد لَا يَفْحَشْ ، وَالرَّفَثُ : الْخُلَا وَالْفَحْشُ .

وقوله « فَلْيَقْلُ : إِنْ صَائِمٌ » يُتَأَوَّلُ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أحدهما : فَلْيَقْلُ ذَلِكَ لَصَاحِبِهِ ، نَطْقًا بِاللَّسَانِ ، يَرُدُّهُ بِذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ .

والوجه الآخر : أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ ، أَيْ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ صَائِمٌ ، فَلَا يَخْوُضُ مَعَهُ ، وَلَا يَكْفُتُهُ عَلَى شَتَمِهِ ، لِئَلَّا يَفْسُدَ صَوْمُهُ ، وَلَا يَحْبُطَ أَجْرُ عَمَلِهِ .

٢٢٦٣ - قلت : السواك مستحب للصائم والفطر ، إِلَّا أَنْ قَوْمًا مِنَ الْعُلَمَاءِ كَرَهُوا لِلصَّائِمِ أَنْ

٢٢٦٣ - قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) فِي عَوْنِ الْمَعْبُودِ قَلًّا عَنِ الْمُنْذَرِ : « وَمُسْلِمٌ » ، بَدَلَ « وَالتِّرْمِذِيُّ » . وَهُوَ خَطَأٌ أَوْ سَهْوٌ ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ لَمْ أَجِدْهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا نَسَبَهُ إِلَيْهِ . وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَافِظَ فِي الْفَتْحِ ذَكَرَهُ فِيمَا اقْتَرَفَ بِهِ الْبُخَارِيُّ عَنْ مُسْلِمٍ ، فِي خَتَامِ شَرْحِ كِتَابِ الصِّيَامِ ، ( ٤ : ٣١٦ — ٢١٧ ) كَعَادَتِهِ فِي خَتَامِ كُلِّ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ .  
أحمد محمد شاكر

(٢) فِي السَّنَنِ « عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ » . وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِغِينَ .

عليه وسلم يَسْتَاكُ وهو صائم ، ما لا أُعَدُّ ولا أُحصى .

وأخرجه الترمذى ، وقال : حسن . هذا آخر كلامه . وفي إسناده عاصم بن عبيد الله ، وقد تكلم فيه غير واحد <sup>(١)</sup> . وذكر البخارى فى صحيحه هذا الحديث معلقاً فى الترجمة ، فقال : ويذكر عن عامر بن ربيعة .

باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ فى الاستنشاق [ ٢ : ٢٨٠ ]

٢٢٦٤ - عن أبى بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم قال : « رأيت النبى صلى الله عليه وسلم أمر الناس فى سفره عام الفتح بالفطر ، وقال : تَقَوُّوا لَعَدُوَّكُمْ ، وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال أبو بكر : قال الذى حدثنى : لقد رأيت

يستاك آخر النهار ، استبقاء لخلوف فيه ، وإلى هذا ذهب الشافعى . وهو قول الأوزاعى ، وروى ذلك عن ابن عمر ، وإليه ذهب عطاء ومجاهد .

وسلم قال : « من خير خصال الصائم السواك » ، قال البخارى : وقال ابن عمر : « يستاك أول النهار وآخره » ، وقال زياد بن جدير : « مارأيت أحداً أدأب سواكاً وهو صائم من عمر رضى الله عنه ، أراه قال : يعود قد ذوى » رواه البيهقى . ولو احتج عليه بعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ، لكانت حجة ، وبقوله صلى الله عليه وسلم : « السواك مطهرة للفم مرضاة للرب » ، وسائر الأحاديث المرغبة فى السواك من غير تفصيل . ولم يحىء فى منع الصائم منه حديث صحيح . قال البيهقى : وقد روى عن على بإسناد ضعيف : « إذا صمت فاستاكوا بالعداء ، ولا تستاكوا بالعشى » ، فإنه ليس من صائم تيس شفته بالعشى إلا كانت نوراً بين عينيه يوم القيامة » ، وروى عمرو بن قيس عن عطاء عن أبى هريرة قال : « لك السواك إلى العصر ، فإذا صليت العصر فألقه ، فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لخلوف فم انصائم أطيب عند الله من ريح المسك » ، وهذا - لو صح عن أبى هريرة - فالثابت عن عمر وابن عمر يخالفه ، والدين يكرهونه بخالفونه أيضاً ، فإنهم يكرهونه من بعد الزوال ، وأكثر أهل العلم لا يكرهونه . والله أعلم .

(١) هو عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وهو ضعيف ، قال البخارى : « مشكر الحديث » .

رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعَرَجِ يَضْبُ على رأسه الماء ، وهو صائم من العطش ، أو من الحرِّ .

وأخرجه النسائي مختصراً .

٢٢٦٥ - وعن قتيبة بن صبر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بالغ في الاستنشاق ، إلا أن تكون صائماً » .

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، مختصراً ومطولاً . وقال الترمذي : حسن صحيح .

### [ باب ] في الصائم يحتجم [ ٢ : ٢٨٠ ]

٢٢٦٦ - عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

٢٢٦٥ - فيه من الفقه أن وصول الماء إلى موضع الدماغ يفطر الصائم ، إذا كان بفعله ، وعلى قياس ذلك كل ما وصل إلى جوفه بفعله ، من حفنة وغيرها ، سواء كان ذلك في موضع الطعام والغذاء ، أو في غيره من حشو جوفه ، وقد يستدل بذلك من يوجب الاستنشاق في الطهارة ، قالوا : ولولا وجوبه لكان يطرحه عن الصائم أصلاً ، احتياطاً على صومه ، فلما لم يفعل ذلك دل على أنه واجب ، لا يجوز تركه ، وإلى هذا ذهب إسحق بن راهويه .

٢٢٦٦ - قلت : اختلف الناس في تأويل هذا الحديث :

فذهبت طائفة من أهل العلم إلى أن الحجامه تفطر الصائم ، قولاً بظاهر الحديث ، هذا قول أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وقالوا : عليها القضاء ، وليست عليهما الكفارة ، وعن عطاء قال : على من احتجم وهو صائم في شهر رمضان القضاء والكفارة .  
وروى عن جماعة من الصحابة أنهم كانوا يحتجمون ليلاً ، منهم ابن عمر وأبو موسى الأشعري وأنس بن مالك .

وكان مسروق والحسن وابن سيرين لا يرون للصائم أن يحتجم ، وكان الأوزاعي يكره ذلك .

وقال ابن المسيب والشعبي والنخعي : إنما كرهت الحجامه للصائم من أجل الضعف .

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وسئل الإمام أحمد بن حنبل : أيُّما حديث أصح عندك في «أفطر الحاجم والمحجوم» ؟ فقال : حديث ثوبان : حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان .

٢٢٦٧ - وعن شداد بن أوس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى على رجل بالبيع

ومن كان لا يرى بأساً بالحجامة للصائم سفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي ، وهو قول أصحاب الرأي .

وتأول بعضهم الحديث ، فقال : معنى « أفطر الحاجم والمحجوم » أى تعرضا للإفطار ، أما المحجوم فللضعف الذى يلحقه من ذلك ، فيؤديه إلى أن يعجز عن الصوم ، وأما الحاجم فلأنه لا يؤمن أن يصل إلى جوفه من طعم الدم ، أو من بعض جراحه ، إذا ضم شفتيه على قصب الملازم ، وهذا كما يقال للرجل يتعرض للمهالك : قد هلك فلان ، وإن كان باقياً سالماً ، وإنما يراد به أنه قد أشرف على الهلاك ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين » يريد أنه قد تعرض للذبح .

وقيل فيه وجه آخر ، وهو أنه مر بهما مساء ، فقال « أفطر الحاجم والمحجوم » ، كأنه عذرها بهذا القول ، إذ كانا قد أمسيا ودخلا في وقت الإفطار ، كما يقال : أصبح الرجل وأمسى وأظهر ، إذا دخل في هذه الأوقات ، وأحسبه قد روى في بعض الحديث .

وقال بعضهم : هذا على التغليظ لهما والدعاء عليهما ، كقوله فيمن صام الدهر : « لا صام ولا أفطر » ، فمعنى قوله « أفطر الحاجم والمحجوم » على هذا التأويل ، أى بطل صيامهما ، فكأنهما صارا مفطرين غير صائمين

وقيل أيضاً : معناه حان لهما أن يفطرا ، كقولك : حصد الزرع ، إذا حان أن يحصد ، وأركب المهر ، إذا حان له أن يركب .

٢٢٦٧ - قال ابن القيم رحمه الله : ولفظ النسائي فيه عن شداد بن أوس قال : « كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه وسلم عام فتح مكة ، لثمان عشرة أو سبع عشرة ، مضت من رمضان .

وهو محتجم ، وهو آخذ بيدي ، لثَمَانِ عَشْرَةَ خَلْتُ مِنْ رَمَضَانَ ، فقال : أفطر الحاجم والمحتجم .

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقال إسحق : حديث شداد إسناده صحيح تقوم به

فمر برجل محتجم ، فقال : أفطر الحاجم والمحتجم ، قال : وروى ابن ماجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفطر الحاجم والمحتجم » ، ورواه أحمد في مسنده وروى أحمد أيضاً عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أفطر الحاجم والمحتجم » ، وروى أحمد أيضاً عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أفطر الحاجم والمحتجم » ، وروى الحسن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفطر الحاجم والمحتجم » رواه النسائي ، وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفطر الحاجم والمحتجم » ، رواه النسائي ، وأعله بالوقف ، وعن معقل بن سنان الأشجعي أنه قال : « مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أحتجم في ثمان عشرة ليلة خلت من رمضان ، فقال : أفطر الحاجم والمحتجم » ، رواه أحمد والنسائي عن الحسن بن معقل (١) . ورواه النسائي أيضاً عن الحسن بن معقل بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الحسن عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفطر الحاجم والمحتجم » رواه النسائي ، وعن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفطر الحاجم والمحتجم » رواه النسائي . قال المنذرى : قال أحمد : أحاديث « أفطر الحاجم والمحتجم » و « لا نكاح إلا بولي »

يشد بعضها بعضاً ، وأنا أذهب إليها . وقال ابن القيم : وقال أبو زرعة : حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً « أفطر الحاجم والمحتجم » حديث حسن ، ذكره الترمذي عنه . وقال علي بن المديني أيضاً في رواية عنه : لا أعلم في « أفطر الحاجم » حديثاً أصح من حديث رافع بن خديج . وقال في حديث شداد : لا أرى الحديثين إلا صحيحين ، وقد يمكن أن يكون أبو أسامة سمعه منهما . وقال عثمان بن سعيد الدارمي : صح عندي حديث « أفطر الحاجم والمحتجم » من حديث ثوبان وشداد بن أوس ، وأقول به ، وسمعت أحمد بن حنبل يقول به . وذكر أنه صح عنده

(١) قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الخبير (ص ١٩٠) - وقد أشار إلى طرق حديث « أفطر الحاجم » الخ : « وأما حديث معقل بن يسار ، أو ابن سنان فرواه النسائي وذكر الاختلاف فيه ، وكذا حديث بلال وحديث علي . وقال علي بن المديني : اختلف فيه علي الحسن ، فقال عطاء بن السائب عنه : عن معقل بن سنان . وقيل : ابن يسار ، وقال أشعث عنه : عن أسامة ، وقال يونس نخوع ، وقال بعضهم عنه : عن علي . وبعضهم عنه : عن أبي هريرة وهو أبو حرة . »



الحجة . وذكر أبوداود بعد هذا حديث ثوبان من طريقين ، الطريق المتقدم أجود منهما .  
وقال الإمام أحمد رحمه الله : أحاديث « أفطر الحاجم والمحجوم » و « لانكاح إلا بولي »  
يُشدُّ بعضها بعضاً ، وأنا أذهب إليها .

### الرخصة في ذلك [ ٢ : ٢٨١ ]

٢٢٦٨ - عن عكرمة عن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم » .

حديث ثوبان وشداد . وقال إرهمي الحربي في حديث شداد هذا : إسناد صحيح تقوم به  
الحجة ، قال : وهذا الحديث صحيح بأسانيد ، وبه تقول .

وعن قتادة عن شهر عن بلال قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفطر الحاجم  
والمحجوم » رواه النسائي . وقال الترمذي في كتاب العلل : سألت البخاري ؟ فقال :  
ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس ، فقلت : وما فيه من الاضطراب ؟  
فقال : كلاهما عندي صحيح ، لأن يحيى بن سعيد روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن  
ثوبان ، وعن أبي الأشعث عن شداد ، الحديثين جميعاً . فقد حكم البخاري بصحة حديث  
ثوبان وشداد .

٢٢٦٨ - قال الشيخ شمس الدين رحمه الله : وروى الدارقطني في سننه عن أنس قال :  
« أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم ، فر به النبي  
صلى الله عليه وسلم ، فقال : أفطر هذان ، ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجامة  
للصائم ، وكان أنس يحتجم وهو صائم » ، قال الدارقطني : كلهم ثقات ، ولا أعلم له علة .  
وعن أبي سعيد الخدري قال : « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبلة للصائم ،  
ورخص في الحجامة » رواه النسائي .

فذهب إلى هذه الأحاديث جماعة من العلماء ، ويروى ذلك عن سعد بن أبي وقاص  
وابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن عمر والحسين بن علي وزيد بن أرقم وعائشة  
وأم سلمة وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة ، وهو مذهب عروة بن الزبير وسعيد بن جبير  
وغيرهما ، وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة .

وذهب إلى أحاديث الفطر بها جماعة ، منهم علي بن أبي طالب وأبو موسى الأشعري

وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى . ولفظ الترمذى : « احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم صائم » .

وروى العتمر عن أبيه عن الحسن عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : « أفطر الحاجم والمحجوم » ذكره النسائى .

وأما أبو هريرة فروى عنه أبو صالح : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، ذكره النسائى . وروى عنه شقيق بن ثور عن أبيه أنه قال : « لو احتجم ما باليت » ، ذكره عبد الرزاق والنسائى أيضاً .

وأما عائشة فروى عطاء وعياض بن عروة <sup>(١)</sup> عنها : « أفطر الحاجم والمحجوم » ذكره النسائى . وقال البيهقي : رويت الرخصة عنها .

وذهب إلى الفطر من التابعين عطاء بن أبي رباح والحسن وابن سيرين ، وذهب إلى ذلك عبد الرحمن بن مهدي والأوزاعي والإمام أحمد وإسحق بن راهويه وأبو بكر بن المنذر ومحمد بن إسحق بن خزيمة .

وأجاب المرخصون عن أحاديث الفطر بأجوبة :

أحدها : القدح فيها وتعليلها .

الثانى : دعوى النسخ فيها .

الثالث : أن الفطر فيها لم يكن لأجل الحجامة ، بل لأجل الغيبة ، وذكر الحاجم والمحجوم للتعريف لا للتعليل .

الرابع : تأويلها على معنى أنه قد تعرض لأن يفطر ، لما يلحقه من الضعف ، فـ « أفطر » بمعنى يفطر .

الخامس : أنه على حقيقته ، وأنهما قد أفطرا حقيقة ، ومرور النبي صلى الله عليه وسلم بهما كان مساء فى وقت الفطر ، فأخبر صلى الله عليه وسلم أنهما قد أفطرا ، ودخلا فى وقت الفطر ، يعنى فليصنعا ما أحبا .

السادس : أن هذا تغليظ ودعاء عليهما ، لا أنه خبر عن حكم شرعى بفطرهما .

(١) أما عطاء فهو ابن أبي رباح . وأما « عياض بن عروة » فيقال أنه « عروة بن عياض بن عمرو بن عبد القارى » وهو تابعى معروف ، ويقال أنه غيره ، وأنه مجهول . انظر التهذيب ٧ : ١٨٦ — ١٨٧ و ٨ : ٢٠١ .

٢٢٦٩ - وعن مِقْسَمٍ عن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائمٌ مُحَرَّمٌ » <sup>(١)</sup>.

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة . وقال الترمذى : حسن صحيح .

---

٢٢٦٩ - قلت : وهذا يؤكد قول من رخص فى الحجامة للصائم ، ورأى أن الحجامة لا تفسد الصوم .

وفيه دليل على أن الحجامة لا تضر المحرم ، ما لم يقطع شعراً ، وقد تأول حديث ابن عباس من ذهب إلى أن الحجامة تفطر الصائم ، فقال : إنما احتجم النبي صلى الله عليه وسلم صائماً محرماً وهو مسافر ، لأننا لانعلمه كان محرماً وهو مقيم ، والمسافر أن يفطر على ما شاء ، من طعام وجماع وحجامة وغيرها .

قلت : وهذا التأويل غير صحيح ، لأنه قد أثبتته حين احتجمت صائماً ، ولو كان يفسد صومه بالحجامة لكان يقال إنه أفطر بالحجامة ، كما يقال أفطر الصائم بشرب الماء وبأكل التمر ، وما أشبههما ، ولا يقال شرب ماء صائماً ، ولا أكل تمرأ وهو صائم .

---

السابع : أن إفطارها بمعنى إبطال ثواب صومهما ، كما جاء : « خمس يفطرن الصائم : الكذب ، والغيبة ، والنميمة ، والنظرة السوء ، واليمين الكاذبة » ، وكما جاء : « الحدث حدثان : حدث اللسان ، وهو أشدها » .

الثامن : أنه لو قدر تعارض الأخبار جملة لكان الأخذ بأحاديث الرخصة أولى ، لتأييدها بالقياس ، وشواهد أصول الشريعة لها ، إذ الفطر إنما قياسه أن يكون بما يدخل الجوف لا بالخارج منه ، كالفساد والتشريط ونحوه .

قال المفطرون : ليس فى هذه الأجوبة شئ يصح .

أما جواب المعلقين فباطل ، وإن الأئمة المأرفين بهذا الشأن قد تظاهرت أقوالهم بتصحيح بعضها ، كما تقدم .

والباقي : إما حسن يصلح للاحتجاج به وحده ، وإما ضعيف ، فهو يصلح للشواهد

---

(١) رواية الخطائى : « احتجمت صائماً محرماً » .

٢٢٧٠ - وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحجامه والمواصلة ، ولم يُحرّمهما ، إبقاء على أصحابه ، فقليل له : يا رسول الله ، إنك تواصل إلى السحر ؟ فقال : إني أوصل إلى السحر ، ورقي يطعني ويسقيني » .

والتابعات ، وليس العمدة عليه ، ومن صحح ذلك أحمد وإسحق وعلى بن المديني وإبراهيم الحربي وعثمان بن سعيد الدارمي والبخاري وابن النذر . وكل من له علم بالحديث يشهد بأن هذا الأصل محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لتعدد طرقه ، وثقة رواته ، واشتهارهم بالعدالة .

قالوا : والعجب ممن يذهب إلى أحاديث الجهر بالبسملة ، وهي دون هذه الأحاديث في الشهرة والصحة ، ويترك هذه الأحاديث ، وكذلك أحاديث الفطر بالقيء مع ضعفها وقلتها !! وأين تقع من أحاديث الفطر بالحجامه ؟ وكذلك أحاديث الإمام في السفر ، وأحاديث أقل الحيف وأكثره ، وأحاديث تقدير المهر بعشرة دراهم ، وأحاديث الوضوء بنبذ التمر ، وأحاديث الشهادة في النكاح ، وأحاديث التيمم ضربتان ، وأحاديث النع من فسخ الحج إلى التمتع ، وأحاديث تحريم القراءة على الجنب والحائض ، وأحاديث تقدير الماء الذي يعمل النجاسة بالقلتين . قالوا : وأحاديث الفطر بالحجامه أقوى وأشهر ، وأعرف من هذا ، بل ليست دون أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر .

وأما قول بعض أهل الحديث : لا يصح في الفطر بالحجامه حديث ، فجازفة باطلة ، أنكرها أئمة الحديث ، كالإمام أحمد ، لما حكى له قول ابن معين أنكره عليه . ثم في هذه الحكاية عنه : أنه لا يصح في مس الذكر حديث ، ولا في النكاح بلا ولي ، ولم يلتفت القائلون بذلك إلى قوله .

وأما تطرق التعليل إليها ، فمن نظر في عللها واختلاف طرقها ، أفاده ذلك علماً لا يشك فيه بأن الحديث محفوظ ، وعلى قول جمهور الفقهاء والأصوليين لا يلتفت إلى شيء من تلك العلل ، وأنها ما بين تعليل بوقف بعض الرواة ، وقد رفعها آخرون ، أو إرسالها ، وقد وصلها آخرون ، وهم ثقات ، والزيادة من الثقة مقبولة .

قالوا : فعلى قول منازعتنا هذه العلل باطلة ، لا يلتفت إلى شيء منها . وقد ذكرت عللها والأجوبة عنها في مصنف مفرد في المسألة .

قالوا : وأما دعوى النسخ فلا سييل إلى صحتها .

ونحن نذكر ما احتجوا به على النسخ . ثم نبين ما فيه :

٢٢٧١- وعن ثابت قال : قال أنس : « ما كنا ندع الحجابة للصائم إلا كراهية الجهد » .  
وأخرجه البخارى ، وقال : وزاد شعبة قال : حدثنا شعبة « على عهد النبي صلى الله عليه وسلم » .

قالوا : قد صح عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم » .  
قال الشافعى : وسامع ابن عباس من النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح ، ولم يكن يومئذ محرماً ،  
ولم يصحبه محرماً قبل حجة الإسلام . فذكر ابن عباس حجابة النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة  
الإسلام سنة عشر ، وحديث « أفطر الحاجم والمحجوم » سنة ثمان ، فإن كانا ثابتين لحديث  
ابن عباس ناسخ .

قالوا : ويدل على النسخ حديث أنس فى قصة جعفر - وقد تقدم .  
قالوا : ويدل عليه حديث أبى سعيد فى الرخصة فيها ، والرخصة لا تكون إلا بعد  
تقدم المنع .

قال المفطرون : الثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم ، وأما قوله :  
« وهو صائم » فإن الإمام أحمد قال : لا تصح هذه اللفظة ، وبين أنها وهم ، ووافقه غيره على  
ذلك . وقالوا : الصواب « احتجم وهو محرم » ، ومن ذكر ذلك عنه الحلال فى كتاب العلل .  
وقد روى هذا الحديث على أربعة أوجه :

أحدها : « احتجم وهو محرم » فقط . وهذا فى الصحيحين .

الثانى : « احتجم وهو محرم ، واحتجم وهو صائم » . انفرد به البخارى .

الثالث : « احتجم وهو محرم صائم » ذكره الترمذى ، وصححه ، والنسائى وابن ماجه .

الرابع : « احتجم وهو صائم » فقط . ذكره أبو داود .

وأما حديث « احتجم وهو صائم » فهو مختصر من حديث ابن عباس فى البخارى  
« احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ، واحتجم وهو صائم » .

وأما حديث « احتجم وهو محرم صائم » فهذا هو الذى تمسك به من ادعى النسخ .

وأما لفظ « احتجم وهو صائم » فلا يدل على النسخ ، ولا تصح المعارضة به لوجوه :

أحدها : أنه لا يعلم تاريخه ، ودعوى النسخ لا تثبت بمجرد الاحتمال .

الثانى : أنه ليس فيه أن الصوم كان فرضاً . ولعله كان صوم نقل خرج منه .

الثالث : حتى لو ثبت أنه صوم فرض ، فالظاهر أن الحجامة إنما تكون للعذر ، ويجوز الخروج من صوم الفرض بعذر المرض . والواقعة حكاية فعل ، لا عموم لها .

ولا يقال قوله « وهو صائم » جملة حال مقارنة للعامل فيها ، فدل على مقارنة الصوم للحجامة - : لأن الراوى لم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إني باق على صومي ، وإنما رآه محتجماً وهو صائم ، فأخبره بما شاهده ورآه ، ولا علم له بنية النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا بما فعل بعد الحجامة ، مع أن قوله : « وهو صائم » حال من الشروع في الحجامة وابتدائها ، فكان ابتداءها مع الصوم ، وكأنه قال احتجماً في اليوم الذي كان صائماً فيه ، ولا يدل ذلك على استمرار الصوم أصلاً .

ولهذا نظائر منها : حديث الذى وقع على امرأته وهو صائم ، وقوله فى الصحيحين « وقعت على امرأتى وأنا صائم » والفقهاء وغيرهم يقولون : وإن جامع وهو محرم وإن جامع وهو صائم ، ولا يكون ذلك فاسداً من الكلام ، فلا تعطل نصوص الفطر بالحجامة بهذا اللفظ المحتمل .

وأما قوله « احتجماً وهو محرم صائم » فلو ثبتت هذه اللفظة لم يكن فيها حجة لما ذكرناه ، ولا دليل فيها أيضاً على أن ذلك كان بعد قوله : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، فإن هذا القول منه كان فى رمضان سنة ثمان من الهجرة عام الفتح ، كما جاء فى حديث شداد ، والنبي صلى الله عليه وسلم أحرم بعمره الحديبية سنة ست ، وأحرم من العام القابل بعمره القضية ، وكلا العمرتين قبل ذلك ، ثم دخل مكة عام الفتح ولم يكن محرماً ، ثم حج حجة الوداع ، فاحتجامة وهو صائم محرم لم يبين فى أى إحراماته كان ، وإنما تمكن دعوى النسخ إذا كان ذلك قد وقع فى حجة الوداع ، أو فى عمرة الجعرانة ، حتى يتأخر ذلك عن عام الفتح الذى قال فيه : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، ولا سبيل إلى بيان ذلك .

وأما رواية ابن عباس له ، وهو ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح ، فلا تثير ظناً ، فضلاً عن النسخ به ، فإن ابن عباس لم يقل شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا رأيت فعل ذلك ، وإنما روى ذلك رواية مطلقة ، ومن المعلوم أن أكثر روايات ابن عباس إنما أخذها من الصحابة ، والذى فيه سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم لا يبلغ عشرين قصة ، كما قاله غير واحد من الحفاظ ، فمن أين لكم أن ابن عباس لم يرو هذا عن صحابي آخر ، كأكثر رواياته ؟ وقد روى ابن عباس أحاديث كثيرة مقطوع بأنه لم يسمعها من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا شهدا ، ونحن نقول إنها حجة ، لكن لا تثبت بذلك تأخيرها ونسخها لغيرها ، ما لم يعلم التاريخ .

وبالجملة ، فدعوى النسخ إنما تثبت بشرطين : أحدهما : تعارض المفسر ، والثانى : العلم

بتأخر أحدهما . وقد تبين أنه لا سبيل إلى واحد منهما في مسألتنا ، بل من المقطوع به أن هذه القصة لم تكن في رمضان ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم في رمضان ، فإن عزمه كلها كانت في ذى القعدة ، وفتح مكة كان في رمضان ، ولم يكن محرماً ، فغايتها في صوم تطوع في السفر ، وقد كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر في السفر ، ولما خرج من المدينة عام الفتح صام حتى بلغ الكديد ، ثم أفطر ، والناس ينظرون إليه ، ثم لم يحفظ عنه أنه صام بعد هذا في سفر قط ، ولما شك الصحابة في صيامه يوم عرفة أرسلوا أم الفضل إليه بقدر فشربه ، فعلوا أنه لم يكن صائماً ، قصة الاحتجام وهو صائم محرم إما غلط ، كما قال الإمام أحمد وغيره ، وإما قبل الفتح قطعاً ، وعلى التقديرين فلا يعارض بها قوله عام الفتح « أفطر الحاجم والمحجوم » .

وعلى هذا لحديث ابن عباس إما يدل على أن الحجامة لا تفطر أو لا يدل . فإن لم يدل لم يصلح للنسخ . وإن دل فهو منسوخ بما ذكرنا من حديث شداد ، فإنه مؤرخ بعام الفتح ، فهو متأخر عن إحرام النبي صلى الله عليه وسلم صائماً ، وتقريره ما تقدم . وهذا القلب في دعوى كونه منسوخاً أظهر من ثبوت النسخ به . وعياداً بالله من شر مقلد عصبي ، يرى العلم جهلاً ، والإنصاف ظلاماً ، وترجيح الراجح على الرجوح عدواناً . وهذه المضايق لا يصيب السالك فيها إلا من صدقت في العلم نيته ، وعلت همته . وأما من أدخل إلى أرض التقليد ، واستوعر طريق الترجيح ، فيقال له : ماهذا عشك فادرجى .

قالوا : وأما حديث أنس في قصة جعفر ، فجوابنا عنه من وجوه :

أحدها : أنه من رواية خالد بن مخلد عن ابن المثنى ، قال الإمام أحمد : خالد بن مخلد له مناكير .

قالوا : وما يدل على أن هذا الحديث من مناكيره أنه لم يروه أحد من أهل الكتب المعتمدة ، لا أصحاب الصحيح ، ولا أحد من أهل السنن ، مع شهرة إسناده ، وكونه في الظاهر على شرط البخاري ، ولا احتج به الشافعي ، مع حاجته إلى إثبات النسخ ، حتى سلك ذلك المسلك في حديث ابن عباس ، فلو كان هذا صحيحاً لكان أظهر دلالة وأبين في حصول النسخ .

قالوا : وأيضاً لجعفر إنما قدم من الحبشة عام خير ، أو آخر سنة ست وأول سنة سبع ، وقيل عام مؤتة قبل الفتح ، ولم يشهد الفتح ، فصام مع النبي صلى الله عليه وسلم رمضاناً واحداً سنة سبع ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « أفطر الحاجم والمحجوم » بعد ذلك في الفتح سنة ثمان ، فإن كان حديث أنس محفوظاً ، فليس فيه أن الترخيص وقع بعد عام الفتح ، وإنما فيه أن الترخيص وقع بعد قصة جعفر ، وعلى هذا فقد وقع الشك في الترخيص ، وقوله في

الفتح » أفطر الحاجم والمحجوم » - : أيهما هو المتأخر ؟ ولو كان حديث أنس قد ذكر فيه الترخيص بعد الفتح ، لكان حجة ، ومع وقوع الشك في التاريخ لا يثبت النسخ

قالوا : وأيضاً : فالذي يبين أن هذا لا يصح عن أنس ، ماراؤه البخارى في صحيحه عن ثابت قال : « سئل أنس : أكنتم تكرهون الحجامة للصائم ؟ قال : لا ، إلا من أجل الضعف » ، وفي رواية « على عهد النبي صلى الله عليه وسلم » ، فهذا يدل على أن أنساً لم تكن عنده رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فطر بها ، ولا أنه رخص فيها ، بل الذي عنده كراهتها من أجل الضعف ، ولو علم أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد الفطر بها ، لم يحتج أن يجيب بهذا من رأيه ، ولم يكره شيئاً رخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأيضاً : فمن المعلوم أن أهل البصرة أشد الناس في التفطير بها ، وذكر الإمام أحمد وغيره أن أهل البصرة كانوا إذا دخل شهر رمضان يغلقون حوانيت الحجامين ، وقد تقدم مذهب الحسن وابن سيرين إمامي البصرة أنها كانا يفطران بالحجامة ، مع أن فتاوى أنس نصب أعينهم ، وأنس آخر من مات بالبصرة من الصحابة ، فكيف يكون عند أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في الحجامة للصائم بعد نهيها عنها ، والبصريون يأخذون عنه ، وهم على خلاف ذلك ؟

وعلى القول بالفطر بها ، لا سيما وحديث أنس فيه أن ثابتاً سمعه منه ، وثابت من أكبر مشايخ أهل البصرة ، ومن أخص أصحاب الحسن ، فكيف تشتهر بين أهل البصرة السنة للنسوخة ، ولا يعلمون الناسخة ، ولا يعملون بها ، ولا تعرف بينهم ، ولا يتناقلونها ، بل هم على خلافها ؟ ! هذا محال .

قالوا : وأيضاً : فأبو قلابة من أخص أصحاب أنس ، وهو الذي يروى قوله : « أفطر الحاجم والمحجوم » من طريق أبي أسباء عن ثوبان ، ومن طريق أبي الأشعث عن شداد . وعلى حديثه اعتمده أئمة الحديث ومحققوه ، وشهدوا أنه أصح أحاديث الباب . فلو كان عند أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة تنسخ ذلك ، لكان أصحابه أعلم بها ، وأحرص على روايتها من أحاديث الفطر بها . والله أعلم .

قالوا : وأما حديث أبي سعيد فجوابه من وجوه : أحدها : أنه حديث قد اختلف فيه عليه ، فرواه أبو التوكل عنه ، واختلف عليه ، فرفعه للعترة عن حميد عن أبي التوكل ، ووقفه بشر وإسماعيل وابن أبي عدي عن حميد ، ووقفه أبو نضرة عن أبي سعيد وأبو نضرة من أنروى الناس عنه وأعلمهم بحديثه ، ووقفه قتادة عن أبي التوكل ، فالواقفون له أكثر وأشهر ، فالحكم لهم عند المحدثين .



الثاني : أن ذكر الحجامة فيه : ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن خزيمة : الصحيح أن ذكر الحجامة فيه من كلام أبي سعيد ، ولكن بعض الرواة أدرجه فيه .

الثالث : أنه ليس فيه بيان للتاريخ ، ولا يدل على أن هذا الترخيص كان بعد الفتح . وقولكم « إن الرخصة لا تكون إلا بعد النهي » باطل بنفس الحديث ، فإن فيه : « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبلة للصائم » ولم يتقدم منه نهى عنها . ولا قال أحد : إن هذا الترخيص فيها ناسخ لمنع تقدم . وفي الحديث : « إن الماء من الماء . كانت رخصة في أول الإسلام » ، فسمى الحكم للنسوخ رخصة ، مع أنه لم يتقدم حظره ، بل المنع منه متأخر ، وبالجملة ، فهذه المآخذ لا تعيد مقاومة لأحاديث الفطر ، ولا تأخرت عنها ، فكيف تنسخ بها ؟

قلوا : وأما جوابكم الثالث بأن الفطر فيها لم يكن للحجامة ، وذكر الحاجم للتعريف المحض ، كزيد وعمر - في غاية البطلان من وجوه :

أحدها : أن ذلك يتضمن الإيهام والتلبيس ، بأن يذكر وصفاً يرتب عليه الحكم ، ولا يكون له فيه تأثير البتة .

الثاني : أن هذا يبطل عامة أحكام الشرع التي رتبها على الأوصاف ، إذا تطرق إليها هذا الخيال والوهم الفاسد ، كقوله تعالى ( ٢٤ : ٢ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ) ( ٥ : ٣٨ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) ( ٤ : ١٥ واللاتي يأتين الفاحشة ) ، ومعلوم أنه ليس بأيدينا إلا أوصاف رقت عليها الأحكام ، فإن جاز أن تكون تلك الأوصاف للتعريف لا للتعليل ، بطلت الأحكام .

الثالث : أنه لا يفهم قط أحد ، لا من الخاصة والعامة من قول القائل « القاتل لا يرث » و « العبد لا يرث » و « الكافر لا يرث » و « القاذف لا تقبل شهادته » و « المحدث لا تصح صلاته » ، وأمثال ذلك ، إلا تعلق الأحكام بتلك الأوصاف ، ولهذا لا يحسن ذكر وصف لا تأثير له في الحكم ، كما لو قال : أفطر الحياض والمحيط له ، وأفطر الحامل والمحمول له ، وأفطر الشاهد والمشهد له !! ومن قال هذا عد كلامه سخفاً ، وتعجب الناس من قوله ، فكيف يضاف ذلك إلى الشارع ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم .

الرابع : أن هذا قدح في أفهام الصحابة ، الذين هم أعرف الناس وأفهم الناس بمراد نبيهم صلى الله عليه وسلم ، وبمقصوده من كلامه ، وقد قال أبو موسى لرجل قال له : ألا تحجتم نهراً ؟ « أنا أمرني أن أهرق دمي وأنا صائم ؟ وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أفطر الحاجم والمحجوم ؟ » والذين فطروا بذلك من الصحابة كعلي وأبي موسى وغيرهم إنما يحتجون

بالحديث ، وكان جماعة من الصحابة لا يجتمعون في الصيام إلا ليلاً ، منهم عبد الله بن عمر وابن عباس وأبو موسى وأنس ، ومجتبون بالحديث .

الخامس : أن هذا يتضمن تعليق الحكم - وهو الفطر - بوصف لا ذكر له في الحديث أصلاً ، وإبطال تعليقه بالوصف الذي علقه به الشارع ، وهذا من أبطل الباطل .

السادس : أنه لو صح ذلك - وحاشا لله - في قوله : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، فكيف يصح ذلك في حديث أنس الذي جعلتموه عمدتكم في الباب ، وهو قوله لجعفر - وقد مر به وهو محتج - « أفطر هذان ، ثم رخص في الحجامة بعد » ؟ وفي قوله « نهى عن الحجامة ولم يحرمها » . السابع : أنه كيف يتفق بضعة عشر صحابياً على رواية أحاديث كلها متفقة بلفظ واحد ، ويكون النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر الحجامة فيها ، ولا تأثير لها في الفطر ، وكلهم يقول : « أفطر الحاجم والمحجوم » ؟ !

الثامن : أنه كيف يجوز للصحابة أن يفتوا بذلك ، ويقولوا « أفطر الحاجم والمحجوم » ؟ أقترى استمرار التعريف بذلك دائماً ؟ ! ودفع الأحاديث متى وصل إلى هذا الحد سوء وقبح جداً !! التاسع : أنا نقول : نعم ، هو للتعريف بلا شك ، فإن أحكام الشارع إنما تعرف بالأوصاف وترتبط بها ، وتعم الأمة لأجلها ، فالوصف في الحديث المذكور لتعريف حكمه ، وأنه مرتبط بهذا الوصف منوط به .

العاشر : أن صاحب القصة التي جرت له قال : « مر على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أحتجم ، فقال : أفطر الحاجم والمحجوم » فلو كان فطره بغير ذلك لبينه له الشارع حاجته إليه ، ولم يخف على الصحابي ذلك ، ولم يكن له ذكره الحجامة معنى ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، فكيف يترك الشارع بيان الوصف المفطر ، فلا يبينه للكلف ، ويذكر له وصفاً لا يفطر به ؟ !

وأما قولهم « إن الفطر بالنية » ، فهذا باطل من وجوه : أحدها : أن ذلك لا يثبت ، وإنما جاء في حديث واحد من تلك الأحاديث : « وهما يفتانان الناس » ، مع أنها زيادة باطلة .

الثاني : أنه لو ثبت لكان الأخذ لعموم اللفظ الذي علق به الحكم ، دون النية ، التي لم يعلق بها الحكم .

الثالث : أنه لو كان ما ذكره صحيحاً لكان موجب البيان أن يقول : أفطر الفتانان ، على عادته وعرفه من ذكر الأوصاف المؤثرة دون غيرها ، فكيف يعدل عن النية المؤثرة إلى الحجامة المهدرة ؟ !

الرابع : أن هذا يتضمن حمل الحديث على خلاف الإجماع وتعطيله ، فإن النازع لا يقول بأن الغيبة تفطر ، فكيف نحمل الحديث على ما نفتقد بطلانه ؟ !

الخامس : أن سياق الأحاديث يبطل هذا التأويل ، كما تقدم .

السادس : أن معقل بن سنان قال : « مر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أحتجم ، فقال : أفطر الحاجم والمحجوم » ، ولم يكن يغتاب أحداً ، ولا جرى للغيبة ذكر أصلاً .

قالوا : وأما الجواب الواقع بأن « أفطر » بمعنى سيفطر ، ففساد أيضاً ، لتضمنه الإيهام بخلاف المراد ، ولفهم الصحابة خلافه ، ولاضطراب هذا اللفظ دون مجيئه بالمعنى الذي ذكروه ، ولشدة مخالفته للوضع ، ولذكر المحجوم ، فإنه ، وإن تعرض المحجوم للفطر بالضعف ، فأى ضعف لحق الحاجم ؟ وكون الحاجم متعرضاً لابتلاع الدم ، والمحجوم متعرضاً للضعف ، هذا التعليل لا يبطل الفطر بالحجامة ، بل هو مقرر للفطر بها ، وإلا فلا يجوز استنباط وصف من النص يعود عليه بالإبطال ، بل هذا الوصف إن كان له تأثير في الفطر ، وإلا فالتعليل به باطل .

قالوا : وأما الجواب الخامس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بهما مساء . فقال ذلك - : فما لا يجوز أن يحمل الحديث عليه ، وأى تأثير للحجامة ؟ بل كل الناس قد أفطروا أيضاً ! فهذا كذب ، فإنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك أصلاً ، فقاتله مخبر بالكذب .

وأيضاً : فأى حاجة إلى قول أنس « ثم رخص بعد في الحجامة » ؟ !

وأيضاً : فأى حاجة بالصحابة أن يؤخروا احتجامهم إلى الليل ؟ وكيف يفتون الأمة بفطرهم بأمر قد فعل مساء ، لا تأثم له في الفطر ؟ ؟ والحمد لله على المعافاة من رد الأحاديث بمثل هذه الحيلالات !!

وأما جوابكم السادس ، أن هذا تقييد ودعاء عليهما ، لا أنه حكم شرعى - : فالجيب به كالمتجبر من الرضاء بالنار ، فأنهما لم يفعلوا محرماً عندكم ولا مفطراً ، بل فعلا ما أباحه لهما الشارع عندكم ، فكيف يغفل عليهما ويدعو عليهما ؟ ! ومتى عهد في عرف الشارع الدعاء على المكلف بالفطر وفساد العبادة ؟ ! وسائر الوجوه المتقدمة تبطل هذا أيضاً .

وأما جوابكم السابع ، بأن المراد إبطال أجر صومهما - : فكذلك أيضاً ، فإنكم لا تبطلون أجرهما بذلك ، ولا تحرمون الحجامة ، ثم لو كان المراد إبطال الأجر لكان ذلك مقررراً لفساد الصوم لا لصحته ، فإنه قد أخبر عن أمر يتضمن بطلان أجرهما لزوماً واستنباطاً ، وبطلان صومهما صريحاً ونصاً ، فكيف يعطل ما دل عليه صريحه ويعتبر ما استنبطه منه مع أنه لا منافاة بينه وبين الصريح ؟ ! بل اللعينان حق ، قد بطل صومهما وأجرهما إذا كانت الحجامة لغیر مرض .

وأما جوابكم الثامن ، أن الأحاديث لو قدر تعارضها لكان الأخذ بأحاديث الرخصة أولى لموافقتها القياس :- جوابه :

أولاً : أن الأحاديث - بحمد الله - ليست متعارضة ، وقد بينا أنه لا معارض لأحاديث المنع .  
ويقال ثانياً : لو قدر تعارضها فالأخذ بأحاديث الفطر متعين ، لأنها ناقله عن الأصل ،  
وأحاديث الإباحة موافقة لما كان الأمر عليه قبل جعلها ، نظراً ، والناقل مقدم على المبق .  
ويقال ثالثاً : ليس في أحاديث الرخصة لفظ صريح ، وإنما غايته أن تكون فعلاً محتملاً  
للوجوه التي تقدمت ، فكيف تقدم على القول الصريح ؟ !

ويقال رابعاً : أحاديث الفطر صريحة صحيحة متعددة الطرق ، رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم أربعة عشر نفساً ، وساق الإمام أحمد أحاديثهم كلها ، وهم : رافع بن خديج وثوبان  
وشداد بن أوس وأبوهريرة وعائشة وبلال وأسامة بن زيد ومقل بن سنان وعلي بن أبي طالب  
وسعد بن أبي وقاص وأبو زيد الأنصاري وأبوموسى الأشعري وابن عباس وابن عمر ، فكيف  
يقدم عليها أحاديث هي بين أمرين : صحيح لأدلة فيه ، أو ما فيه دلالة ولكن هو غير  
صحيح ؟ ! وقد تقدم ذكر ذلك في الكلام على الأحاديث ، وبيننا أنه ليس فيها حديث واحد  
يصلح للمعارضة .

وعلى هذا فالقياس الذي أشرتم إليه فاسد الاعتبار .

ثم نقول : بل القياس من جانبنا ، لأن الشارع علق الفطر بإدخال ما فيه قوام البدن من  
الطعام والشراب ، وإخراجه ، من القي واستفراغ للئى ، وجعل الحيض مانعاً من الصوم ، لما فيه  
من خروج الدم المضعف للبدن .

قالوا : فالشارع قد نعى الصائم عن أخذ ما يعينه ، وعن إخراج ما يضعفه ، وكلاهما  
مقصود له ، لأن الشارع أمر بالاقتصاد في العبادات ، ولا سيما في الصوم ، ولهذا أمر بتعجيل  
الفتور وتأخير السحور ، فله قصد في حفظ قوة الصائم عليه ، كما له قصد في منعه من إدخال  
المفطرات ، وشاهده الفطر بالقي والحيض والاستمنا ، فالحجامة كذلك أو أولى ، وليس  
معنا في القي ما يماثل أحاديث الحجامة ، فكيف يفطر به دون الحجامة ، مع أن الفطر بها أولى  
منه نصاً وقياساً واعتباراً ؟ !

قالوا : ولهذا فرق بين الغالب منهما والمستدعى ، فلا يفطر إذا ذرعه القي ، كما لا يفطر  
بالرافع ، وخروج الدم من الدم والجرح ، وكما يفطر بالاستقاء عمداً ، كذلك يفطر بإخراج  
الدم عمداً بالحجامة .

قالوا : وشاهده أن دم الحيض لما كان يجري في وقت ويتقطع في وقت جعل الشارع صومها

في وقت الظهر مغنياً عن صومها وقت الدم ، ولما كان دم الاستحاضة لا ضابط له ، ولعله أن يستمر ، جوز لها الصوم مع جريانه ، كصاحب الرعاف ونحوه ، فليس القياس إلا مع النصوص ، يدور معها حيث دارت .

وأما قياسكم ذلك على الفصاد ونحوه ، فنقول :  
القائلون بأن الحجامة تفطر لهم فيها أربعة أقوال :

أحدها : أن المحتجم يفطر وحده ، دون الحاجم ، وهذا ظاهر كلام الحرقي ، فإنه قال في المفطرات : لو احتجم ، ولم يقل أو حجم .  
الثاني : — وهو منصوص الإمام أحمد — أنه يفطر كل منهما ، وهذا قول جمهور أصحابه المتقدمين والتأخرين .

ثم اختلف هؤلاء في التشريط والفصاد على ثلاثة أقوال :  
أحدها : أنه لا يفطر بهما .

الثاني : يفطر بهما .

الثالث : يفطر بالتشريط دون الفصاد ، لأن التشريط عندهم كالحجامة .

واختلفوا في التشريط والفصاد ، أيهما أولى بالفطر ؟ والصواب الفطر بالحجامة والفصاد والتشريط ، وهو اختيار شيخنا أبي العباس بن تيمية ، واختيار صاحب الإنصاح ، لأن المعنى الموجود في الحجامة موجود في الفصاد طبعاً وشرعاً ، وكذلك في التشريط ، وقد بينا أن الفطر بالحجامة هو مقتضى القياس ، ولا فرق في ذلك بين الفصاد والتشريط ، فبأي وجه أخرج الدم أفطر به ، كما يفطر بالإستقاء ، بأي وجه استقاء ، إما بإدخال يده في فيه ، أو بشمه ما يقيشه ، أو بوضع يده على بطنه وتطامنه ، وغير ذلك ، فالعبرة بخروج الدم عمداً لا بكيفية الإخراج ، كما استوى خروج الدم بذلك في إفساد الصلاة ونقض الطهارة عند القائلين به .  
وبهذا يتبين توافق النصوص والقياس ، وشهادة أصول الشرع وقواعده ، وتصديق بعضها بعضاً .

فإن قيل : فهب أن هذا يتأتى لكم في المحجوم ، فما الوجوب لفطر الحاجم ؟

قلنا : لما كان الحاجم يجتذب الهواء الذي في القارورة بامتصاصه ، والهواء يجتذب ما فيها من الدم ، فربما صعد مع الهواء شيء من الدم ، ودخل في حلقه وهو لا يشعر ، والحكمة إذا كانت خفية علق الحكم بمظنتها ، كما أن النائم لما كان قد يخرج منه الريح ولا يشعر بها ، علق الحكم بالمظنة ، وهو النوم ، وإن لم يخرج منه ريح .

## في الصائم يحتلم نهاراً في رمضان<sup>(١)</sup> [٢ : ٢٨٢]

٢٢٧٢ - عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ ، ولا مَنْ أُحْتَلِمَ ، ولا مَنْ أُحْتَجِمَ » .

هذا لا يثبت . وقد روى من وجه آخر ، ولا يثبت أيضاً .

وأخرجه الدارقطني من حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لا يُفْطِرُنَ

٢٢٧٣ - قلت : هذا — إن ثبت — فعناه من قاء غير عامد ، ولكن في إسناده رجل لا يعرف . وقد رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أن عبد الرحمن ضعفه أهل الحديث .

فإن قيل : فطرد هذا أن لا يفطر الشارط .

قلنا : نعم ، ولا الحاجم الذي يشرط ولا يمص ، أو يمسه مفطر غيره ، وليس في هذا عاقبة للنص ، فإن كلام النبي صلى الله عليه وسلم خرج على الحاجم المعتاد ، وهو الذي يمص الدم ، وكلامه إنما يعم المعتاد ، فاستعمال اللفظ فيه بقصره على الحاجم المعتاد لا يكون تعطيلاً للنص ، والله أعلم .

٢٢٧٤ - قال الشيخ شمس الدين رحمه الله : هذا الحديث قد اختلف في إسناده ووصله وإرساله ، واختلف في مته :

فرواه هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن ابن عباس ، وقال : « القيء والرافع والاحتلام » ، ذكره ابن عدى ، ورواه الدارقطني من حديث هشام بن زيد بن أسلم عن عطاء بن أبي سعيد ، وذكر فيه « الاحتجام » بدل « الرافع » ، ورواه الترمذي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد ، وذكر

(١) هذا الباب مؤخر عند الخطابي .

الصائم : القيء ، والحجامة ، والاحتلام » . وهشام بن سعد - وإن كان قد تكلم فيه غير واحد - فقد احتج به مسلم ، واستشهد به البخاري . وقد رواه غير واحد عن زيد بن أسلم مرسلًا . وأخرجه الترمذي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه ، وقال : إنه غير محفوظ ، وذكر أن عبد الرحمن بن زيد يُضعف في الحديث .

### باب في السكحل عند النوم للصائم [ ٢ : ٢٨٢ ]

٢٢٧٣ - عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هُوَذَة عن أبيه عن جده <sup>(١)</sup> عن النبي

وقال أبو عيسى : أخطأ فيه عبد الرحمن ، ورواه غير واحد عن زيد بن أسلم مرسلًا ، وعبد الرحمن ذاهب الحديث .

قلت : حدثني محمد بن الحسين الزعفراني حدثنا ابن أبي خيثمة قال : سمعت يحيى بن معين يقول : حديث بني زيد بن أسلم ثلاثهم ليس بشيء .

فيه « الاحتجام » بدل « الرعاف » ، ورواه الترمذي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد فقال « الحجامة والقيء والاحتلام » ، قال الترمذي : حديث أبي سعيد غير محفوظ ، وقد روى عبد الله بن زيد بن أسلم وعبد العزيز بن محمد وغير واحد هذا الحديث عن زيد بن أسلم مرسلًا ، لم يذكروا فيه « عن أبي سعيد » ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم يضعف في الحديث ، سمعت أبا داود السجزي يقول : سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ؟ فقال : أخوه عبد الله بن زيد لا بأس به <sup>(٢)</sup> ، قال : وسمعت محمدًا يذكر عن علي بن عبد الله قال : عبد الله بن زيد بن أسلم ثقة ، وعبد الرحمن بن زيد ضعيف ، قال محمد : ولا أروى عنه شيئًا .

(١) جده : معبد بن هُوَذَة : له حجة . وقد أخرج الترمذي من حديث أبي عاتكة طريف عن أنس بن مالك قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : اشتكت عيني ، أفأكتحل وأنا صائم ؟ قال : نعم » ، وقال الترمذي : ليس بالقوي ، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء . أبو عاتكة يضعف . هذا آخر كلامه . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال الرازي : ذاهب الحديث .

صلى الله عليه وسلم : « أنه أمر بالإِئْتِدَاءِ المَرْوَحَ عند النوم ، وقال : لَيْتَقَه الصَّائِمُ » .  
قال أبو داود : قال لي يحيى بن معين : هو حديث منكّر ، يعنى حديث الكحل .  
وعبد الرحمن - قال يحيى بن معين : ضعيف . وقال أبو حاتم الرازى : صدوق .  
٢٢٧٤ - وعن أنس بن مالك : « أنه كان يكتحل وهو صائم » .  
عن الأعمش قال : « ما رأيت أحداً من أصحابنا يكره الكحل للصائم ، وكان  
إبراهيم يُرخص أن يكتحل الصائم بالصَّبرِ » .

### باب الصائم يستقيء عامداً [ ٢ : ٢٨٣ ]

٢٢٧٥ - عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« مَنْ ذَرَعَهُ قَيْءٌ ، وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ ، وَإِنْ أَسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ » .  
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن غريب ، لا نعرفه من  
حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا من حديث

٢٢٧٥ - قلت : يريد أن الحديث غير محفوظ . قال أبو عيسى الترمذى : سألت محمد بن إسماعيل  
البخارى عنه ؟ فلم يعرفه إلا من طريق عيسى بن يونس . وقال : ما أراه محفوظاً ، قال :  
وروى يحيى بن أبى كثير عن عمرو بن الحكم : أن أبا هريرة كان لا يرى النقي يفطر الصائم .  
قلت : وذكر أبو داود أن حفص بن غياث رواه عن هشام ، كما رواه عيسى بن  
يونس <sup>(١)</sup> .

٢٢٧٥ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : هذا الحديث له علة ، ولعلته علة . أما علته فوقفه على  
أبى هريرة ، وقفه عطاء وغيره . وأما علة هذه العلة فقد روى البخارى فى صحيحه بإسناده عن  
أبى هريرة أنه قال : « إذا قاء فلا يفطر ، إنما يخرج ولا يؤجل » ، قال : ويذكر عن أبى هريرة  
« أنه يفطر » ، والأول أصح .

(١) رواية حفص بن غياث عند ابن ماجه ١ : ٢٦٤ والحاكم ١ : ٢٦٤ . وانظر المحلى لأبى حزم  
أحمد محمد شاكر . ١٧٥ : ١٧٧ .



عيسى بن يونس . وقال محمد - يعنى البخارى - لا أراه محفوظاً ، قال أبو عيسى : وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يصح إسناده . وقال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل قال : ليس من ذا شيء . قال الخطابى : يزيد أن الحديث غير محفوظ .

٢٢٧٦ - وعن معدان بن طلحة أن أبا الدرداء حدثه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر ، فليقت ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد دمشق ، صلت : إن أبا الدرداء حدثني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر ؟ قال : صدق ، وأنا صبيت له وضوءه » .

قلت : لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في أن من ذرعه التى فإنه لا قضاء عليه ، ولا في أن من استقاء عامداً أن عليه القضاء ، ولكن اختلفوا في الكفارة ، فقال عامة أهل العلم ، ليس عليه غير القضاء ، وقال عطاء : عليه القضاء والكفارة . وحكى ذلك عن الأوزاعى . وهو قول أبي ثور .

قلت : وفي إسقاط أكثر العلماء الكفارة عن المستقى عامداً دليل على أن لا كفارة على من أكل عامداً في نهار رمضان ، لأن المستقى عامداً مشبه بالآكل متعمداً ، ومن ذرعه التى مشيه بالآكل ناسياً .

قلت : ويدخل في معنى من ذرعه التى كل ما غلب عليه الإنسان من دخول الذباب حلقه ، ودخول الماء جوفه ، إذا وقع في ماء غمر ، وما أشبه ذلك ، فإنه لا يفسد صومه شيء من ذلك .

٢٢٧٦ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد روى البيهقي من حديث فضالة بن عبيد قال : « صح رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً قاء فأفطر ، فسئل عن ذلك ؟ فقال : بأني قئت » . وروى أيضاً عن ابن عمر موقوفاً عليه : « من ذرعه التى فلا قضاء عليه ، ومن استقاء فعليه القضاء » . قال : وعن أبي هريرة مثله ، وروى مرفوعاً ، والحفاظ لا يروونه محفوظاً .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : وقد جَوَّدَ حسين المعلمُ هذا الحديث ،  
وخديث حسين أصح شيء فى هذا الباب . وقال الإمام أحمد بن حنبل : حسين المعلم يُجَوِّدُه .

### باب القبلة للصائم [ ٢ : ٢٨٤ ]

٢٢٧٧ - عن الأسود وعلقمة عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقَبِّلُ وهو صائم ، وَيُبَاشِرُ وهو صائم ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أُمْلَكَ لِإِرْبِهِ » .  
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى ، جمعاً وإفراداً . وأخرجه ابن ماجه من حديث  
القاسم بن محمد عن عائشة .

٢٢٧٨ - وعنها قالت : « كان النبى صلى الله عليه وسلم يُقَبِّلُ فى شهر الصوم » .  
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٢٢٧٧ - قلت : هذا يروى على وجهين : « أرب » مفتوحة الألف والراء ، « وإرب »  
مكسورة الألف ساكنة الراء ، ومعناها واحد ، وهو حاجة النفس ووطرها ، يقال : لقلان  
عند فلان أرب ، وإرب ، وإربة ، ومأربة ، أى حاجة . والأرب أيضاً : العضو .  
واختلف الناس فى جواز القبلة للصائم : فكرهتها طائفة ، نهى عنها ابن عمر ،  
ويروى عن ابن مسعود أنه قال : « من فعل ذلك بقضى يوماً مكانه » ، وعن ابن المسيب  
مثل ذلك . وقال ابن عباس : « يكره ذلك للشباب ، ويرخص فيه للشيخ » ، وإلى هذا  
ذهب مالك بن أنس .

ورخص فيها عمر بن الخطاب وأبو هريرة وعائشة وعطاء والشعبي والحسن ، وقال  
الشافعى : لا بأس بها إذا لم يحرك منه شهوة ، وكذلك قال أحمد بن حنبل وإسحق بن  
راهويه ، وقال الثورى : لا تقطره ، والتنزه أحب إلى .

٢٢٧٨ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد أخرجنا فى الصحيحين من حديث أم سلمة وحفصة : « أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُقَبِّلُ وهو صائم » . وفى صحيح مسلم عن عمر بن أبى سلمة :

٢٢٧٩ - وعنهما قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقبلني وهو صائم ، وأنا صائمة » .

وأخرجه النسائي .

٢٢٨٠ - وعن جابر بن عبد الله قال : قال عمر بن الخطاب : « هَشَشْتُ <sup>(١)</sup> ، فَقَبَّلْتُ وأنا صائم ، فقلت : يا رسول الله ، صنعتُ اليومُ أمراً عظيماً ، قَبَّلْتُ وأنا صائم ! قال : أَرَأَيْتَ لو مَضُمْتُ من الماء وأنت صائم ؟ قلت : لا بأس ، قال : قَمَهُ ؟ ! » .

وأخرجه النسائي . وهذا حديث منكر . قال أبو بكر البزار : هذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه <sup>(٢)</sup> .

### باب الصائم يبلع الريق [ ٢ : ٢٨٥ ]

٢٢٨١ - عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُقبِّلُها وهو صائم ويمصُّ

٢٢٨٠ - قلت : في هذا إثبات القياس والجمع بين الشيئين في الحكم الواحد لاجتماعهما في الشبه . وذلك أن المضمضة بالماء ذريعة لنزوله إلى الخلق ، ووصوله إلى الجوف ، فيكون به فساد

« أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيقبل الصائم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سل هذه ، لأمر سلامة ، فأخبرته . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك ، فقال : يا رسول الله ، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني لأتقاكم لله ، وأخشاكم له » .

٢٢٨١ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقال عبد الحق : لاتصح هذه الزيادة في مص اللسان ،

(١) الهشاشة والهشاش ، يفتح الهاء فيهما : الارتياح والحفة والنشاط ، وفعله من بابي « تعب » و « ضرب » .

(٢) الحديث رواه أحمد في المسند ١٣٨ ، ٣٧٢ . ورواه الحكم في المستدرک ١ : ٤٣١ وصححه على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ، وفي نيل الأوطار ٤ : ٢٨٧ أنه صححه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان . قلت هناك في شرحي على المسند : « وما أدري وجه النكارة فيه ؟ ولذلك نقل الذهبي في الميزان ٢ : ١٤٩ كلام النسائي ، ثم قال : رواه بكير بن الأشج ، وهو مأمون ، عن عبد الملك ، وقد روى عنه غير واحد ، فلا أدري من هذا ؟ ! » .

لسانها<sup>(١)</sup> .

في إسناده محمد بن دينار الطاحي البصري ، قال يحيى بن معين : ضعيف ، وفي رواية : ليس به بأس . ولم يكن له كتاب ، وقال غيره : صدوق ، وقال ابن عدى الجرجاني : قوله « ويمص لسانها » في المتن : لا يقوله إلا محمد بن دينار ، وهو الذي رواه . وفي إسناده أيضاً سعد بن أوس ، قال ابن معين : بصرى ضعيف

### كراهيته للشاب [ ٢ : ٢٨٥ ]

٢٢٨٢ - عن أبي هريرة : « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للصائم ؟ فرخص له ، وأناه آخر فنهاه ، فإذا الذي رخص له شيخ ، والذي نهاه شاب » .

الصوم ، كما أن القبلة ذريعة إلى الجماع الفسد للصوم . يقول : فإذا كان أحد الأمرين منها غير مفطر للصائم ، فالآخر بمثابته .

لأنها من حديث محمد بن دينار عن سعد بن أوس ، ولا يحتج بهما . وقد قال ابن الأعرابي : بلغني عن أبي داود أنه قال : هذا الحديث ليس بصحيح .

٢٨٢٢ - قال الشيخ شمس الدين : قال ابن حزم : فيه أبو العنيس عن الأغر وأبو العنيس - هذا - مجهول . قال عبد الحق : ولم أجد أحداً ذكره ولا سماه . وروى البيهقي عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ، ونهى عنها الشاب ، وقال : الشيخ يملكه إربه ، والشاب تفسد صومه » . وأرخص فيها ابن عباس للشيخ ، وكرهها للشاب . « وسأل فقي عبد الله بن عمر عن القبلة وهو صائم ؟ فقال : لا ، فقال شيخ عنده : لم يخرج الناس ويضيق عليهم ؟ والله ما بذلك بأس ، فقال ابن عمر : أما أنت فقبل ، فليس عندك خير » ! وروى إباحة القبلة عن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس .

وأما ما روى عن ابن مسعود : « أنه كان يقول في القبلة قولاً شديداً - يعني يصوم مكانه - » ،

(١) يمص - بفتح الميم . يقال : مصصت الشيء - بالكسر - أمصه مصاً . والمصصة : مثل المضضة إلا أنها بطرف اللسان ، والمضضة بالقلم كاه .

## مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ [ ٢ : ٢٨٥ ]

٢٢٨٣ - عن عائشة وأم سلمة زَوْجَي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُمَا قَالَا: « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْبِحُ جُنْبًا ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ الْأَزْهَرِيُّ فِي حَدِيثِهِ : فِي رَمَضَانَ ، مِنْ جَمَاعٍ ، غَيْرِ احْتِلَامٍ ، ثُمَّ يَصُومُ » .

٢٢٨٣ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ الْأَزْهَرِيُّ فِي حَدِيثِهِ : « فِي رَمَضَانَ مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ ثُمَّ يَصُومُ » . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : مَا أَقْلَ مِنْ يَقُولُ هَذِهِ السَّكَلَةُ ، يَعْنِي « يَصْبِحُ جُنْبًا فِي رَمَضَانَ » ، وَإِنَّمَا الْحَدِيثُ : « أَنَّهُ كَانَ يَصْبِحُ جُنْبًا وَهُوَ صَائِمٌ » .

قلت : قد أجمع عامة العلماء على أنه إذا أصبح جنبًا في رمضان فإنه يتم صومه ويحزّنه ، غير أن إبراهيم النخعي فرق بين أن يكون ذلك منه في الفرض ، وبين أن يكون في التطوع ، فقال : يحزّنه في التطوع ، ويقضى في الفريضة . وهذه اللفظة التي زادها الأزهرى - إن ثبتت - فهي حجة عليه من جهة النص ، وإلا فسائر الأخبار حجة عليه من جهة العموم .

فقال البيهقي : هذا محمول على ما إذا أنزل ، وهذا التفسير من بعض الرواة لا من ابن مسعود . والله أعلم .

٢٢٨٣ - قال الشيخ شمس الدين : اختلف الملف في هذه المسألة :

فذهب بعضهم إلى إبطال صومه . إذا أصبح جنبًا ، واحتجوا بما في صحيح مسلم عن أبي هريرة أنه كان يقول في قصصه : « من أدركه الفجر جنبًا فلا يصوم » واختلفت الرواية عن أبي هريرة : فالشهور عنه أنه لا يصح صومه ، وعنه رواية ثانية : أنه إن علم بجنبته ثم نام حتى يصبح فهو مفطر ، وإن لم يعلم حتى أصبح فهو صائم ، وروى هذا المذهب عن طاوس وعروة بن الزبير .

وذهبت طائفة إلى أن الصوم إن كان فرضًا لم يصح ، وإن كان تفلًا صح . وروى هذا عن إبراهيم النخعي والحسن البصري . وعن أبي هريرة رواية ثالثة : أنه رجع عن فتياه إلى قول الجماعة .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى مختصراً ومطولاً .

وقال أبو داود : وما أقل من يقول هذه الكلمة ، يعنى « يصبح جنباً فى رمضان » ، وإنما الحديث : « [ أن النبي صلى الله عليه وسلم ] <sup>(١)</sup> كان يصبح جنباً وهو صائم » .

وكان أبو هريرة يفتى بأن من أصبح جنباً فلا صوم له ، وكان يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما بلغه حديث عائشة وأم سلمة قال : « هما أعلم بذلك ، إنما أخبرنيہ الفضل بن العباس عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

فتكلم الناس فى معنى ذلك فأحسن ما سمعت فى تأويل مارواه أبو هريرة فى هذا أن يكون ذلك محمولاً على النسخ ، وذلك أن الجماع كان فى أول الإسلام محرماً على الصائم فى الليل بعد النوم ، كالطعام والشراب ، فلما أباح الله الجماع إلى طلوع الفجر ، جاز للجنب إذا أصبح قبل أن يغتسل ، أن يصوم ذلك اليوم ، لارتفاع الحظر المتقدم ، فيكون تأويل قوله « من أصبح جنباً فلا يصوم » أى من جامع فى الصوم بعد النوم فلا يجزئه صوم غده ، لأنه لا يصبح جنباً إلا وله أن يطأ قبل الفجر بطرفة عين ، فكان أبو هريرة يفتى بما سمعه من الفضل بن العباس على الأمر الأول ، ولم يعلم بالنسخ ، فلما سمع خبر عائشة وأم سلمة صار إليه .

وذهب الجمهور إلى صحة صومه مطلقاً فى الفرض والنفل ، وقالوا : حديث أبى هريرة منسوخ .

واستشكلت طائفة ثبوت النسخ ، وقالت : شرط الناسخ أن يعلم تأخره بنقل ، أو بأن تجمع الأمة على ترك الخبر المعارض له ، فيعلم أنه منسوخ ، وكلا الأمرين منتف ههنا ، فمن أين لكم أن خبر أبى هريرة متقدم على خبر عائشة ؟ !

والجواب عن هذا : أنه لا يصح أن يكون آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم لإبطال الصوم بذلك ، لأن أزواجه أعلم الأمة بهذا الحكم ، وقد أخبرن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم « أنه كان يصبح جنباً ويصوم » ، ولو كان هذا هو للتقدم لكان المعروف عند أزواجه مثل حديث أبى هريرة ، ولم يحتج أزواجه بفعله الذى كان يفعله ثم نسخ ، ومحال أن ينفى هذا

هذا آخر كلامه . وقد وقعت هذه الكلمة في صحيح مسلم ، وفي كتاب النسائي .

وقد روى عن ابن المسيب أنه قال : رجع أبو هريرة عن فتياه فيمن أصبح جنباً أنه لا يصوم .

قلت : وقد يتأول ذلك أيضاً على وجه آخر من حيث لا يقع فيه النسخ ، وهو أن يكون معناه من أصبح مجامعاً فلا صوم له ، والشئ قد يسمى باسم غيره ، إذا كان مآله في العاقبة إليه .

عليهن ، فإنه كان يقسم بينهن إلى أن مات في الصوم والقطر . هذا مع أن الحديث في مسلم غير مرفوع ، وإنما فيه : « كان أبو هريرة يقول في قصصه حسب » ، وفي الحديث « أن أبا هريرة لما حوِّق على ذلك رده إلى الفضل بن عباس ، فقال : سمعت ذلك من الفضل ، ولم أسمع من النبي صلى الله عليه وسلم » ، هذا الذي في مسلم ، وفي لفظ : « حدثني الفضل بن عباس » قال البخاري : وقال همام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالفطر » والأول أسند<sup>(١)</sup> . ولكن رفعه صحيح ، رواه سفيان عن عمرو بن يحيى بن جعدة قال : سمعت عبد الله بن عبد القاري قال : سمعت أبا هريرة يقول : « لا ، ورب هذا البيت ما أنا قلته : من أدركه الصبح وهو جنب فلا يصم ، محمد على الله عليه وسلم قاله » ، ومع هذا فقد روى النسائي من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام قال : « كنت مع عبد الرحمن عند مروان فذكروا أن أبا هريرة يقول : من احتلم وعلم باحتلامه ، ولم يغتسل حتى يصبح ، فلا يصم ذلك اليوم » ، قال : اذهب فسل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فذهب ، وذهبت معه . فذكر الحديث . وقال : فأتيت مروان فأخبرته قولهما - يعني أم سلمة وعائشة - فاشتد عليه اختلافهم ، تخوفاً أن يكون أبو هريرة يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم . فقال مروان لعبد الرحمن : عزمت عليك لما أتيت ، فحدثته : أعن رسول الله صلى الله عليه وسلم تروى هذا ؟ قال : لا ، إنما حدثني فلان وفلان . ولا ريب أن أبا هريرة لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال مرة : « أخبرني الفضل بن عباس » ، ومرة قال : « أخبرني أسامة بن زيد » ، وفي رواية عنه : « أخبرني فلان وفلان » ، وفي رواية : « أخبرني رجل » ، وفي رواية : « أخبرني مخبر » وفي رواية « هكذا كنت أحسب »<sup>(٢)</sup> .

(١) إلى هذا تمام كلام البخاري ، انظر الفتح ٤ : ١٢٥ - ١٢٦ .

(٢) في حاشية الأصل ثم بعد أن كتب الشيخ هذا بخطه ذكره بعد كلام الحافظ النذري . وهو مطول في حاشية النذري حكى فيه كلام الشافعي والخطابي انتهى

٢٢٨٤ - وعن أبي يونس مولى عائشة ، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : « أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو واقف على الباب : يا رسول الله ، إني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام ، فأَغْتَسِلُ وَأَصُومُ ، فقال الرجل : يا رسول الله ، إنك لست مثلنا ، قد غَفَرَ الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله ، وأعلمكم بما أتبع . »  
وأخرجه مسلم والنسائي .

[ باب ] كفارة من أتى أهله في رمضان [ ٢ : ٢٨٦ ]

٢٢٨٥ - عن أبي هريرة قال : « أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكتُ ، فقال : ما شأنك ؟ قال : وقعتُ على امرأتِي في رمضان ، قال : فهل تجدُ ما تعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصومَ شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تطعمَ

٢٢٨٥ - قلت : في هذا الحديث من الفقه أن على الجامع متعمداً في نهار شهر رمضان القضاء والكفارة . وهو قول عوام أهل العلم ، غير سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وقتادة ، فإنهم قالوا : عليه القضاء ، ولا كفارة ، ويشبه أن يكون حديث أبي هريرة لم يبلغهم .

٢٢٨٥ - ثم ذكر الشيخ ابن القيم حديث « هلكت وأهلكت » ثم استبعد المنزوي هذه اللفظة <sup>(١)</sup> ، ثم قال : قال البيهقي : قوله « وأهلكت » ليس بمحفوظ ، وضعفها شيخنا أبو عبد الله الحافظ ، وحملها على أنها أدخلت على محمد بن السيب الأرياني ، قال : فإن أبا علي الحافظ رواه عن محمد بن السيب فلم يذكرها ، والعباس بن الوليد رواه عن عقبة بن علقمة دونها ، ودحم وغيره ورواه عن الوليد بن مسلم دونها ، وكافة أصحاب الأوزاعي ورواه عنه دونها ، ولم يذكرها أحد عن أصحاب الزهري عن الزهري ، إلا ما روي عن أبي ثور عن معلى بن منصور عن سفيان بن عيينة عن الزهري ، قال : وكان أبو عبد الله أيضاً يستدل على كونها في تلك الرواية خطأ بأنه نظر في كتاب الصوم تصنيف معلى بن منصور

(١) لم يتعرض المنزوي لهذه اللفظة « وأهلكت » وإنما التي تعرض لها ونهاها هو الخطابي ، كما ترى .



ستين مسكيناً؟ قال: لا، قال: اجلس، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بمرق فيه تمر، فقال: تصدق به، فقال: يارسول الله، ما بين لا بتيها أهل بيت أقر منا، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت ثناياه، قال: فأطعمه إياهم.»

وفيه أنه من قدر على عتق الرقبة لم يجزئه الصيام ولا الإطعام، لأن البيان خرج فيه مرتباً فقدم العتق، ثم نسق عليه الصيام، ثم الإطعام، كما رأيت ذلك في كفارة الظهار، وهو قول أكثر العلماء، إلا أن مالك بن أنس زعم أنه يخير بين عتق الرقبة وصوم شهرين والإطعام، وحكى عنه أنه قال: الإطعام أحب إلى من العتق.

وفيه دلالة من جهة الظاهر أن كفارة الإطعام مد واحد لكل مسكين، لأن خمسة عشر صاعاً إذا قسمت بين ستين لم يخص كل واحد منهم أكثر من مد. وإلى هذا ذهب مالك والشافعي.

وقال أصحاب الرأي: يطعم كل مسكين نصف صاع.

وفي قوله «وصم يوماً واستغفر الله» بيان أن صوم ذلك اليوم - الذي هو القضاء - لا يدخل في صيام الشهرين، الذي هو الكفارة. وهو مذهب عامة أهل العلم، غير الأوزاعي، فإنه قال: يدخل صوم ذلك اليوم في صيام الشهرين، قال: فإن كفر بالعتق أو بالإطعام صام يوماً مكانه.

بخط مشهور، فوجد فيه هذا الحديث دون هذه اللفظة، وبأن كافة أصحاب سفيان رووه عنه دونها.

قال الشيخ شمس الدين: وقد روى مالك هذا الحديث في الموطأ عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة: «أن رجلاً أفطر في رمضان، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً» ثم ذكر الحديث. وحسبك بهذا الإسناد. وفيه أمران:

أحدهما: وجوب الكفارة بأي مفطر كان.

والثاني: أنها على التخير.

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة ، بنحوه .

قلت : وفى أمره الرجل بالكفارة لما كان منه من الجنابة ، دليل على أن على المرأة كفارة مثلها ، لأن الشريعة قد سَوّت بين الناس فى الأحكام ، إلا فى مواضع قام عليها دليل التخصيص ، وإذا لزمها القضاء — لأنها أفطرت بمجموع ويعمد كما وجب على الرجل — وجبت عليها الكفارة لهذه العلة ، كالرجل سواء ، وهذا مذهب أكثر العلماء .

وقال الشافعى : يجزئها كفارة واحدة ، وهى على الرجل دونها ، وكذلك قال الأوزاعى ، إلا أنه قال : إن كانت الكفارة بالصيام كان على كل واحد منها صوم شهرين .

واحتجوا لهذا القول بأن قول الرجل « أصبت أهلى » سؤال عن حكمه وحكمها ، لأن الإصابة معناها أنه واقعها وجامعها ، وإذا كان هذا الفعل قد حصل منه ومنها معاً ثم أجاب النبى صلى الله عليه وسلم عن المسألة ، فأوجب فيها كفارة واحدة على الرجل ولم يعرض لها بذكر ، دلّ أنه لاشئ عليها ، وأنها مجزئة فى الأمرين معاً ، ألا ترى أنه بعث أنيساً إلى المرأة التى رُميت بالزنا ، وقال « إن اعترفت فأرجعها » ، فلم يهمل حكمها لغيتها عن حضرته ، فدل هذا على أنه لو رأى عليها كفارة لألزمها ذلك ولم يسكت عنها .

وهو مذهب مالك فى المسألتين . قال البيهقى : ورواية الجماعة عن الزهرى مقيدة بالوطء ، نافلة للفظ صاحب الشرع ، فهى أولى بالقبول ، لزيادة حفظهم ، وأدائهم الحديث على وجهه ، واتفقت رواياتهم على أن فطره كان بجماع ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم أمره بالكفارة على اللفظ الذى يقتضى الترتيب . وقال أبو الحسن الدارقطنى : الذين رووا الكفارة فى جماع رمضان على التخيير : مالك فى الموطأ ويحيى بن سعيد الأنصارى وابن جريج وعبد الله بن أبى بكرة وأبو أويس وفليح بن سليمان وعمر بن عثمان الخزومى ونذير بن عياض <sup>(١)</sup> وشبل بن عباد والليث بن سعد من رواية أشهب بن عبد العزيز عنه وعبيد الله بن أبى زياد ، إلا أنه أرسل عن الزهرى . كل هؤلاء رووه عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن أنى هريرة ، « أن رجلاً أفطر فى رمضان » ، وجعلوا كفارته على التخيير . قال : وخالفهم أكثر عدداً

وفي رواية زاد الزهري: « وإنما كان هذا رخصة له خاصة ، فلأن رجلاً فعل ذلك اليوم لم يكن له بد من التكفير » . وذكر أبو داود أن الأوزاعي زاد فيه : « واستغفر الله » .

قلت : وهذا غير لازم ، وذلك أن هذا حكاية حال لاعموم لها ، وقد يمكن أن تكون المرأة مفطرة بعذر من مرض أو سفر ، أو تكون مكرهة ، أو ناسية لصومها ، أو نحو ذلك من الأمور ، وإذا كان كذلك لم يكن ما ذكره حجة يلزم الحكم بها <sup>(١)</sup> .

واحتجوا أيضاً في هذا بحرف لا أزال أسمعهم يروونه في هذا الحديث ، وهو قوله « هلك وأهلك » ، قالوا : فدل قوله « وأهلك » على مشاركة المرأة إياه في الجناية ، لأن الإهلاك يقتضي الملاك ضرورة ، كما القطع يقتضي الانقطاع .

قلت : وهذه اللفظة غير موجودة في شيء من رواية هذا الحديث ، وأصحاب سفيان لم يرووها عنه ، وإنما ذكروا قوله « هلك » حسب ، غير أن بعض أصحابنا حدثني أن العلي بن منصور روى هذا الحديث عن سفيان . فذكر هذا الحرف فيه ، وهو غير محفوظ ، والعلي ليس بذلك في الحفظ والإيقان .

وفي هذه القصة من رواية عائشة لفظة تدل على صحة ما ذهبنا إليه ، وقد ذكرها أبو داود في هذا الباب .

منهم ، فرووه عن الزهري بهذا الإسناد ، أن إفطار الرجل كان لجماع ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يكفر بعق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ، منهم عراك بن مالك وعبيد الله بن عمر وإسماعيل بن أمية ومحمد بن أبي عتيق وموسي بن عقبة ومعمرو بن وهب وعقيل وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر والأوزاعي وسعيد بن أبي حمزة ومنصور بن المعتمر وسفيان بن عيينة وإبراهيم بن سعد والليث بن سعد ، وعبد الله بن عيسى ومحمد بن إسحق والنعمان بن راشد وحجاج بن أرطاة وصالح بن

(١) هذه مغالطة وتشويق للأقوال ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، والصحاح يروي لحادث والفتيا فيه ، فلم يحذف شيئاً ويذكر شيئاً ويذكر شيئاً ؟ أحمد محمد شاكر

أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة وعبد الجبار بن عمر وإسحق بن يحيى الموصي<sup>(١)</sup> ، وهار بن عقيل<sup>(٢)</sup> وثابت بن ثوبان ومرة بن عبد الرحمن وزمعة بن صالح وبجر بن كثير أبو الوليد السقاء والوليد بن محمد وشعيب بن خالد ونوح بن أبي مريم وغيرهم . آخر كلامه .

ولا ريب أن الزهري حدث به هكذا وهكذا على الوجهين ، وكلاهما محفوظ عنه بلا ريب ، وإذا كان هكذا فرواية الترتيب المصرحة بذكر الجماع أولى أن يؤخذ بها لوجوه :

أحدها : أن روايتها أكثر ، وإذا قدر التعارض رجحنا برواية الأكثر اتفاقاً ، وفي الشهادة بخلاف معروف .

الثاني : أن روايتها حكوا القصة ، وساقوا ذكر المفطر وأنه الجماع ، وحكوا لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأما رواية التخيير فلم يفسروا بماذا أفطر ؟ ولا حكوا أن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا من لفظ صاحب القصة ، ولا حكمه أيضاً لفظ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الكفارة ، فكيف تقدم روايتهم على رواية من ذكر لفظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الترتيب ، ولفظ الراوى في خبره عن نفسه ، بقوله : « وقعت على أهلى في رمضان » ١٢

الثالث : أن هذا صريح ، وقوله « أفطر » مجمل لم يذكر فيه بماذا أفطر ، وقد فسرتة الرواية الأخرى بأن فطره كان بجماع ، فتعين الأخذ به .

الرابع : أن حرف « أو » وإن كان ظاهراً في التخيير ، فليس بنص فيه ، وقوله « هل تستطيع كذا ؟ هل تستطيع كذا ؟ » صريح في الترتيب ، فإنه لم يجوز له الانتقال إلى الثاني إلا بعد إخباره بعجزه عما قبله ، مع أنه صريح لفظ صاحب الشرع . وقوله : « فأمره أن يعتق رقبة ، أو يصوم » لم يحك فيه لفظه .

الخامس : أن الأخذ بحديث الترتيب متضمن العمل بالحديث الآخر ، لأنه يفسره ويبين المراد منه ، والعمل بحديث التخيير لا يتضمن العمل بحديث الترتيب ، ولا ريب أن العمل بالنصين أولى .

السادس : أننا قد رأينا صاحب الشرع جعل نظير هذه الكفارة . سواء على الترتيب ، وهي كفارة الظهار ، وحكم النظير حكم نظيره . ولا ريب أن إلحاق كفارة الجماع في رمضان بكفارة الظهار وكفارة القتل ، أولى وأشبه من إلحاقها بكفارة البين .

(١) الموصي : بفتح العين المهملة وسكون الواو ، نسبة إلى « عوس » .

(٢) وكذلك هذا ، محرف لم أصل إلى محته .

٢٢٨٦- وعنه : « أن رجلاً أفطر في رمضان ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتق رقبة ، أو يصوم شهرين متتابعين ، أو يطعم ستين مسكيناً ، قال : لأجد ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجلس ، فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق تمر ، فقال : خذ هذا فتصدق به ، فقال : يا رسول الله ما أحد أحوج مني ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ! وقال له : كُلْهُ » .

٢٢٨٧- وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم أفطر في رمضان — بهذا الحديث — قال : فأتي بعرق فيه تمر ، قَدَرُ خمسة عشر صاعاً — وقال فيه : كله أنت وأهل بيتك ، وصم يوماً واستغفر الله » .

٢٢٨٧- قال الحافظ شمس الدين : هذه الزيادة ، وهي الأمر بالصوم ، قد طعن فيها غير واحد من الحفاظ ، قال عبد الحق : وطريق حديث مسلم أصح وأشهر ، وليس فيها « صم يوماً » ولا تكيله التمر ، ولا الاستغفار ، وإنما يصح حديث القضاء مراسلاً ، وكذلك ذكره مالك في اللوطا ، وهو من مراسيل سعيد بن السيب ، رواه مالك عن عطاء بن عبد الله الحراساني عن سعيد بالقصة ، وقال : « كله ، وصم يوماً مكان ما أصبت » . والذي أنكره الحفاظ ذكر هذه اللفظة في حديث الزهري ، فإن أصحابه الأثبات الثقات ، كيونس وعقيل ومالك والليث بن سعد وشعيب ومعمر وعبد الرحمن بن خالد ، لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة ، وإنما ذكرها الضعفاء عنه ، كهشام بن سعد وصالح بن أبي الأخضر وأصراهما . وقال الدارقطني : رواها ثقات ، رواه ابن أبي أويس عن الزهري ، وتابعه عبد الجبار بن عمر عنه ، وتابعه أيضاً هشام بن سعد عنه ، قال : وكلهم ثقات . وهذا لا يفيد صحة هذه اللفظة ، فإن هؤلاء إنما هم أربعة ، وقد خالفهم من هو أوثق منهم وأكثر عدداً ، وهم أربعون نفساً ، لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة ، ولا ريب أن التعليل بدون هذا مؤثر في صحتها ، ولو انفراد بهذه اللفظة من هو أحفظ منهم وأوثق ، وخالفهم هذا العدد الكثير ، لوجب التوقف فيها ، وثقة الراوي شرط في صحة الحديث لا موجبة ، بل لا بد من اشتاف العلة والشذوذ ، وهما غير متفيين في هذه اللفظة (١) .

وقد اختلف الفقهاء في وجوب القضاء عليه : فذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة والشافعي في أظهر أقواله ، يجب عليه القضاء ، وللشافعي قول آخر : أنه لا يجب عليه القضاء إذا كفر ، وله قول ثالث : أنه إن كفر بالصيام فلا قضاء عليه ، وإن كفر بالعتق أو بالإطعام قضى ، وهذا قول الأوزاعي .

(١) وأين ما انفقوا عليه أو رجحوا : أن زيادة الثقة مقبولة ؟ !

٢٢٨٨ - وعن عائشة قالت : « أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد في رمضان ، فقال : يا رسول الله ، احترقت ؟ ! فسأله النبي صلى الله عليه وسلم : ما شأنه ؟ قال : أصبتُ أهلي ، قال : تصدَّقْ ، قال : والله مالى شيء ، ولا أقدر عليه ، قال : اجلس ، فجلس ،

٢٢٨٨ - قلت : قوله « احترقتُ » يدل على أنه المحترق بالجناية دون غيره ، وهذا بإزاء قوله « هلكت » في حديث أبي هريرة .

وقد اختلف الناس في تأويل قوله « كله وأطعمه أهلك » :

فقال الزهري : هذا خاص لذلك الرجل ، ولو أن رجلاً فعل ذلك اليوم لم يكن له بُدٌّ من التكبير .

قلت : وهذا من الزهري دعوى لم يُحضر عليها برهاناً ، ولا ذكر فيها شاهداً .

وقال غيره : هذا منسوخ ، ولم يذكر في نسخه خبراً يعلم به صحة قوله .

وأحسن ما سمعت فيه : قول أبي يعقوب البُوَيْطِيُّ ، وذلك أنه قال : هذا رجل وجبت عليه الرقبة ، فلم يكن عنده ما يشتري به رقبة ، ففعل له : صم ، فلم يطق الصوم ، ففعل له : أطعم ستين مسكيناً ، فلم يجد ما يطعم ، فأمر له النبي صلى الله عليه وسلم بطعام ليتصدق به ، فأخبر أنه ليس بالمدينة أحوَجُ منه ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » ، فلم يرَ له أن يتصدق على غيره ، ويترك نفسه وعياله ، فلما نقص من ذلك بقدر ما أطعم أهله لقوت يومهم صار طعاماً لا يكفي ستين مسكيناً ، فسقطت عنه الكفارة في ذلك الوقت ، فكانت في ذمته إلى أن يجدها ، وصار كالفلس يمهل ويؤجل ، وليس في الحديث أنه قال له : لا كفارة عليك .

وقد ذهب بعضهم إلى أن الكفارة لا تلزم الفقير ، واحتج بظاهر الحديث .

وأما العرق : فهو المِكتَل ، أصله السَّفِيفَةُ تنسج من الخوص قبل أن يجعل منها زنبيل ، فسمى الزنبيل عَرَقاً لذلك ، قاله أبو عبيد وغيره .

وقوله « ما بين لابتها » يريد حرَّتى المدينة ، واحده : لابة . وجمعها : لُوبٌ .

فبينما هو على ذلك أقبلَ رجلٌ يسوق حمراً عليه طعام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
أَيُّنَ الْمُحْتَرَقُ آفِئاً ؟ فقال الرجل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تَصَدَّقْ بِهَذَا ، فقال :  
يا رسول الله ، أعلى غيرنا ؟ فوالله إنا لجياع ، ما لنا شيء ! قال : كلوه .

٢٢٨٩ - وفي رواية : « فَأَتَى بَعْرَقٍ فِيهِ عَشْرُونَ صَاعاً » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى بنحوه . وليس فيه قدر الصاع . وفي لفظ لمسلم  
« وَطِئْتُ امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ نَهَاراً » .

### باب التغليظ فيمن أفطر عمداً [ ٢ : ٢٨٨ ]

٢٢٩٠ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أفطر يوماً من  
رمضان في غير رُخْصَةٍ رَخَّصَهَا اللَّهُ لَهُ ، لم يقض عنه صِيَامُ الدَّهْرِ » .

قلت : وظاهر هذا الحديث يدل على أن قدر خمسة عشر صاعاً كاف للكَفَّارَةِ عن  
شخص واحد لكل مسكين مُدٍّ ، وقد جعله الشافعى أصلاً لمذهبه في أكثر المواضع التي يجب  
فيها الإطعام ، إلا أنه قد روى في خبر سلمة بن صَخْرٍ وَأَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ في كَفَّارَةِ الظَّهَارِ  
أنه قال في أحدهما : « أَطْعَمَ سَتِينَ مَسْكِيناً وَسَقَا ، وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعاً » ، وفي الخبر  
الآخر : « أَنَّهُ أَتَى بَعْرَقَ » وفسره محمد بن إسحق بن يسار في روايته « ثَلَاثِينَ صَاعاً » ،  
وإسناد الحديثين لا بأس به ، وإن كان حديث أبي هريرة أشهر رجالاً .

فلا احتياط أن لا يقتصر على المد الواحد ، لأن من الجائز أن يكون العرق الذي أتى به  
النبي صلى الله عليه وسلم المقدّر بخمسة عشر صاعاً قاصراً في الحكم عن مبلغ تمام الواجب  
عليه ، مع أمره بإياه أن يتصدق به ، ويكون تمام الكفارة باقياً عليه إلى أن يؤديه عند اتساعه  
لوجوده ، كمن يكون عليه لرجل ستون درهماً ، فيأتيه بخمسة عشر درهماً ، فيقال لصاحب  
الحق : خذه ، ولا يكون في ذلك إسقاط ما وراءه من حقه ، ولا براءة ذمته منه .

٢٢٩٠ - قال ابن القيم : وقال الدارقطنى : ليس في روايته مجروح ، وهذه العبارة لاتبنى أن يكون  
فيهم مجهول ، لا يعرف بيجرح ولا عدالة

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وذكره البخارى تعليقا ، قال : ويُذكر عن أبي هريرة رفعه : « من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر ولا مرض ، لم يقضه صيام الدهر ، وإن صامه » . وقال الترمذى : لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وسمعت محمداً — يعنى البخارى — يقول : أبو المطوس : اسمه يزيد بن المطوس ، ولا أعرف له غير هذا الحديث . وقال البخارى أيضاً : تفرد أبو المطوس بهذا الحديث ، ولا يعرف له غيره ، ولا أدرى سمع أبوه من أبي هريرة أم لا <sup>(١)</sup> ؟ وقال أبو الحسن على بن خلف القرطبي : وهو حديث ضعيف ، لا يحتج بمثله ، وقد صحت الكفارة بأسانيد صحاح ، ولا تُعارض بمثل هذا الحديث . وقال الإمام الشافعى : قال ربيعة : من أفطر من رمضان قضى اثني عشر يوماً ، لأن الله — جل ذكره — اختار شهراً من اثني عشر شهراً ، فعليه أن يقضى بدلاً من كل يوم اثني عشر يوماً ! قال الشافعى : يلزمه أن يقول : من ترك الصلاة ليلة القدر فعليه أن يقضى تلك الصلاة ألف شهر !! لأن الله عز وجل يقول : ( ليلة القدر خير من ألف شهر ) . هذا آخر كلامه .

ورأى هذا الحديث عن أبي هريرة يقال فيه أبو المطوس ، والمطوس ، وابن المطوس . وقال أبو حاتم بن حبان : لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من الروايات .

### باب من أكل ناسياً [ ٢ : ٢٨٨ ]

٢٢٩١ - عن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ،

٢٢٩١ - قوله « الله أطعمكم وسقاكم » : فيه دليل على أن لا قضاء على المقطر ناسياً ، وذلك أن

ويقال في هذا ثلاثة أقوال : أبو المطوس ، وابن للمطوس ، والمطوس <sup>(٢)</sup> تفرد بهذا الحديث . قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من الروايات .

٢٢٩١ - قال الشيخ القيم رحمه الله : في الصحيحين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله

(١) لم أجد هذا الكلام في تاريخى البخارى ، الكبير والصغير ، ولا في كتابه في السكتى ، والظاهر أنه مما سمعه من الترمذى منه لقضه من غير تأليفه . أحمد محمد شاكر

(٢) في الخلاصة : أبو المطوس ، اسمه يزيد ، روى عن أبيه ، وعنه جيب بن أبى ثابت ، وثقه ابن معين .



إني أكلتُ وشربتُ ناسياً وأنا صائمٌ ؟ فقال : الله أطعمك وسقاك .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

---

النسيان من باب الضرورة ، والضروروات من فعل الله سبحانه ، ليست من فعل العباد ،  
ولذلك أضاف الفعل فى ذلك إلى الله سبحانه وتعالى .

وإلى إسقاط القضاء والكفارة عن الناسى ذهب عامة أهل العلم ، غير مالك بن أنس  
وربيعة بن أبى عبد الرحمن .

فأما إذا وطئ زوجته ناسياً فى نهار الصوم ، فقد اختلف العلماء فى ذلك :  
فقال الثورى وأصحاب رأى والشافعى وإسحق مثل قولهم ، فيمن أكل أو شرب  
ناسياً ، وإليه ذهب الحسن ومجاهد .

وقال عطاء والأوزاعى ومالك والليث بن سعد : عليه القضاء .  
وقال أحمد : عليه القضاء والكفارة ، واحتج بأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يسأل الذى  
وقع على أهله : أنسيت ، أم عمدت ؟

قلت : معناه فى هذا : اقتضاء العموم من الفعل ، والعموم إنما يُقتضى من القول دون  
الفعل ، وإنما جاء الحديث بذكر حال ، وحكاية فعل ، فلا يجوز وقوعه على العمد والنسيان  
معاً ، فبطل أن يكون له عموم . ومن مذهب أبى عبد الله أنه إذا أكل ناسياً لم يفسد صومه ،  
لأن الأكل لم يحصل منه على وجه المعصية ، فكذلك إذا جامع ناسياً ، فأما المتعمد لذلك  
فقد حصل منه الفعل على وجه المعصية ، فإذ ذلك وجبت عليه الكفارة .

---

صلى الله عليه وسلم : « من نسي وهو صائمٌ فأكل أو شرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله  
وسقاه » ، وعند البخارى : « فأكل وشرب » . وروى الدارقطنى عن أبى هريرة عن النبى  
صلى الله عليه وسلم : « إذا أكل الصائم ناسياً ، أو شرب ناسياً ، فإنما هو رزق الله ساقه الله  
إليه ، ولا قضاء عليه » ، وقال : هذا إسناد صحيح ، وكلهم ثقات . وفى طريق أخرى :  
« لا قضاء عليه ولا كفارة » ، قال : وهذا صحيح أيضاً .

## تأخير قضاء رمضان [ ٢ : ٢٨٩ ]

٢٢٩٢ - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سمع عائشة قالت : « إن كان لَيْكُونُ عَلَى الصَّوْمِ من رمضان ، فما أستطيع أن أقضيه حتى يأتي شعبان » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه . وأخرجه الترمذى من حديث عبد الله

٢٢٩٢ - قولها « فما أستطيع أن أقضيه » : إنما هو لاستغالتها بقضاء حق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتوفير الحظ في عشرته .

وفيه دلالة على أن من أخر القضاء إلى أن يدخل شهر رمضان من قابل ، وهو مستطيع له غير عاجز عنه ، فإن عليه الكفارة ، ولولا ذلك لم يكن في ذكرها شعبان وحصرها موضع القضاء فيه فائدة من بين سائر الشهور .

ومن ذهب إلى إيجاب الكفارة على من أخر القضاء إلى أن يدركه شهر رمضان من قابل : أبو هريرة وابن عباس ، وهو قول عطاء والقاسم بن محمد والزهرى ، وإليه ذهب مالك وسفيان الثورى والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه .

٢٢٩٢ - قال ابن القيم : قال اللندرى : واختلف فيما لو أخره عن رمضان آخر : فقال جماعة من الصحابة والتابعين : يقضى ويطعم كل يوم مكيناً ، <sup>(١)</sup> قال ابن القيم رحمه الله : وهذا قول ابن عباس وابن عمر وأبى هريرة ومجاهد وسعيد بن جبير والثورى والأوزاعى والإمام أحمد والشافعى ومالك وإسحق . وقال جماعة : يقضى ولا فدية عليه ، وهذا يروى عن الحسن وإبراهيم والنخعى ، وهو مذهب أبى حنيفة . وقالت طائفة ، منهم قتادة : يطعم ولا يقضى .

ووقع في الصحيحين في هذا الحديث : « الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو من رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، ولكن هذه اللفظة مدرجة في الحديث من كلام يحيى بن سعيد ، قد بين ذلك البخارى في صحيحه ، قال : وقال يحيى « الشغل من النبى أو بالنبى صلى الله عليه وسلم » ، وفى لفظ : « قال يحيى : فظننت أن ذلك لمكانها من رسول الله صلى الله عليه

الْبَيْهَتِي عَنْ عَائِشَةَ . وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي الصَّحِيحِينَ : « الشَّغْلُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ، أَوْ « مَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » - : مِنْ كَلَامِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ .

### باب فِي مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ [ ٢ : ٢٨٩ ]

٢٢٩٣ - عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ حَسَامٌ عَنْهُ وَلَيْشُهُ » .

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

وَقَالَ الْحَسَنُ وَالنَّخَعِيُّ : يَقْضَى ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ .

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَقَتَادَةُ : يَطْعَمُ وَلَا يَقْضَى .

٢٢٩٣ - قُلْتُ : هَذَا فِيمَنْ لَزِمَهُ فَرَضُ الصَّوْمِ ، إِمَّا نَذْرًا ، وَإِمَّا قِضَاءً عَنْ رَمَضَانَ فَائْتِ ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ مَسَافِرًا فَيَقْدَمُ ، وَأَمَّا كُنْهُ الْقِضَاءِ ، فَمَقْرُطٌ فِيهِ حَتَّى مَاتَ ، أَوْ يَكُونُ مَرِيضًا ، فَيَبْرَأُ وَلَا يَقْضَى .

وَإِلَى ظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ ، وَقَالَا : يَصُومُ عَنْهُ وَلِيَهُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ .

وَسَلَّمَ . وَفِي الصَّحِيحِينَ عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا قَالَتْ : « إِنْ كَانَتْ إِحْدَانَا لَتَفْطُرَ فِي رَمَضَانَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَا تَقْدِرُ أَنْ تَقْضِيَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ » .

٢٢٩٣ - قَالَ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الْقَيْمِ : وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « إِذَا مَرَضَ الرَّجُلُ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَصِحْ ، أَطْعَمَ عَنْهُ ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قِضَاءٌ . وَإِنْ نَذَرَ قِضَاءً عَنْهُ وَلِيَهُ » وَفِي الصَّحِيحِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذَرَ ، أَفَصُومُ عَنْهَا ؟ فَقَالَ : أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ ، أَمْ كَانَ يُؤَدَّى ذَلِكَ عَنْهَا ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ » هَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ . وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ وَفِي الصَّحِيحِينَ عَنْهُ أَيْضًا « أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَخْتِي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ » وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ بَرِيدَةَ قَالَ « كُنْتُ جَالِسًا

٢٢٩٤ - وعن ابن عباس قال « إذا مرض الرجل في رمضان، ثم مات ولم يَصْحُ أطعم عنه ولم يكن عليه قضاء ، وإن نذر قضى عنه وليه » .

وتأوله بعض أهل العلم ، فقال : معناه أن يطعم عنه وليه ، فإذا فعل ذلك فكأنه قد صام عنه . وسمى الإطعام صياماً على سبيل الحجاز والالتساع . إذ كان الطعام قد ينوب عنه ، وقد قال سبحانه ( ٥ : ٩٥ أو عدل ذلك صياماً ) فدل على أنهما يقتنابان .

وذهب مالك والشافعي إلى أنه لا يجوز صيام أحد عن أحد . وهو قول أصحاب الرأي . وقاسوه على الصلاة ونظائرهما من أعمال البدن التي لا تدخل للمال فيها

واتفق عامة أهل العلم على أنه إذا أفطر في المرض أو السفر ، ثم لم يفرط في القضاء حتى مات . فإنه لا شيء عليه . ولا يجب الإطعام عنه ، غير قتادة ، فإنه قال : يطعم عنه . وقد حكى ذلك أيضاً عن طاوس .

عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتته امرأة ، فقالت : إني تصدقت على أُمى تجارية ، وإنها ماتت . قال : وجب أجرك ، وردها عليك الميراث . قالت : يا رسول الله ، إنه كان عليها صوم شهر . أفأصوم عنها ؟ قال : صومي عنها . قالت : يا رسول الله ، إنها لم تحج ، أفأحج عنها ؟ قال : حجي عنها » وقال البيهقي : فثبت بهذه الأحاديث جواز الصوم عن الميت . وقال الشافعي في القديم : قد ورد في الصوم عن الميت شيء ، فإن كان ثابتاً صم عنه ، كما يحج عنه . وقال في الجديد : فإن قيل : فهل روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحداً أن يصوم عن أحد ؟ قيل : نعم ، روى عن ابن عباس . فإن قيل : لم لا تأخذ به ؟ قيل : حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « نذر نذراً » ولم يسمه ، مع حفظ الزهري ، وطول محالة عبيد الله لابن عباس ، فلما جاء غيره : عن رجل عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله أشبه أن لا يكون محفوظاً .

وأراد الشافعي ما روى مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله « أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن أُمى ماتت وعليها نذر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اقضه عنها » وهذا حديث متفق عليه من حديث مالك وغيره عن الزهري ، إلا أن في رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن امرأة سألت » وكذلك رواه الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل عن مجاهد عن ابن عباس ، وفي رواية عن مجاهد وعطاء وسعيد بن جبير عن

ابن عباس « أن امرأة سألت » ورواه عكرمة عن ابن عباس . ثم رواه بريدة بن حصيب عن النبي صلى الله عليه وسلم . فالأشبه أن تكون هذه القصة التي وقع فيها السؤال نصاً غير قصة سعد بن عباد التي وقع السؤال فيها عن النذر مطلقاً ، كيف ؟ وقد روى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح : النص على جواز الصوم عن الميت ، قال : وقد رأيت بعض أصحابنا يضعف حديث ابن عباس ، لما روى عن يزيد بن زريع عن حجاج الأحول عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس أنه قال « لا يصوم أحد عن أحد ، ويطعم عنه » وما روى عنه في الإطعام عن مات وعليه صيام شهر رمضان ، وصيام شهر النذر . وضعف حديث عائشة بما روى عنها في امرأة ماتت وعليها الصوم . قالت « يطعم عنها » وفي رواية عنها « لاتصوموا عن موتاكم ، وأطعموا عنهم » قال : وليس فيما ذكرُوا ما يوجد للحديث ضعفاً . فمن يجوز الصيام عن الميت يجوز الإطعام عنه .

وفيما روى عنها في النهي عن الصوم عن الميت نظر ، والأحاديث المرفوعة أصح إسناداً ، وأشهر رجالاً . وقد أودعها صاحبها الصحيح كتابهما ، ولو وقف الشافعي على جميع طرقها وتظاهرها ، لم يخالفها إن شاء الله .

ومن رأى جواز الصيام عن الميت : طائوس والحسن البصري والزهري وقتادة . آخر كلام البيهقي .

وقد اختلف أهل العلم فيمن مات وعليه صوم هل يقضى عنه ؟ على ثلاثة أقوال : أحدها : لا يقضى عنه بحال ، لا في النذر ولا في الواجب الأصلي . وهذا ظاهر مذهب الشافعي ، ومذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابه .

الثاني : أنه يصام عنه فيهما . وهذا قول أبي ثور ، وأحد قولي الشافعي . الثالث : يصام عنه النذر دون الفرض الأصلي . وهذا مذهب أحمد المنصوص عنه ، وقوله أبي عبيد والليث بن سعد ، وهو المنصوص عن ابن عباس . روى الأثرم عنه أنه « سئل عن رجل مات وعليه نذر صوم شهر ، وعليه صوم رمضان ؟ قال : أما رمضان فليطعم عنه ، وأما النذر فيصام » وهذا أعدل الأقوال . وعليه يدل كلام الصحابة ، وبهذا يزول الإشكال .

وتعليل حديث ابن عباس أنه قال : « لا يصوم أحد عن أحد ، ويطعم عنه » ، فإن هذا إنما هو في الفرض الأصلي ، وأما النذر فيصام عنه ، كما صرح به ابن عباس ، ولا معارضة بين فتواه وروايته . وهذا هو المروي عنه في قصة من مات وعليه صوم رمضان وصوم النذر ، فرق بينهما ، فأفتى بالإطعام في رمضان ، وبالصوم عنه في النذر ، فأى شيء في هذا مما يوجب تعليل حديثه ؟ وما روى عن عائشة من إفتائها في التي ماتت وعليها الصوم : أنه يطعم

## باب الصوم في السفر [ ٢ : ٢٩٠ ]

٢٢٩٥ - عن عائشة « أن حمزة الأحمسيّ سأل النبيّ صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله

٢٢٩٥ - قلت : هذا نص في إثبات الخيار للمسافر بين الصوم والإفطار .

وفيه بيان جواز صوم الغرض للمسافر إذا صامه ، وهو قول عامة أهل العلم ، إلا ما روى عن ابن عمر أنه قال « إن صام في السفر قضى في الحضر » وقد روى عن ابن عباس أنه قال « لا يجزئه » وذهب إلى هذا من المتأخرين داود بن علي .

عنها ، إنما هو في الغرض لا في النذر ، لأن الثابت عن عائشة فيمن مات وعليه صيام رمضان « أنه يطعم عنه في قضاء رمضان ، ولا يصام » ، فالمنقول عنها كالمقول عن ابن عباس سواء ، فلا تعارض بين رأيها وروايتها . وبهذا يظهر اتفاق الروايات في هذا الباب ، وموافقة فتاوى الصحابة لها ، وهو مقتضى الدليل والقياس ، لأن النذر ليس واجباً بأصل الشرع ، وإنما أوجب العبد على نفسه ، فصار بمنزلة الدين الذي استدانه ، ولهذا شبهه النبي صلى الله عليه وسلم بالدين في حديث ابن عباس . والمسئول عنه فيه : أنه كان صوم نذر ، والدين تدخله النيابة . وأما الصوم الذي فرضه الله عليه ابتداء فهو أحد أركان الإسلام . فلا يدخله النيابة بحال ، كما لا يدخل الصلاة والشهادتين . فإن المقصود منها طاعة العبد بنفسه ، وقيامه بحق العبودية التي خلق لها وأمر بها . وهذا أمر لا يؤديه عنه غيره ، كما لا يسلم عنه غيره ، ولا يصلى عنه غيره . وهكذا من ترك الحج عمداً مع القدرة عليه حتى مات ، أو ترك الزكاة فلم يخرجها حتى مات . فإن مقتضى الدليل وقواعد الشرع : أن فعلهما عنه بعد الموت لا يرى ، ذمته . ولا يقبل منه . والحق أحق أن يتبع .

وسر الفرق : أن النذر التزام المكلف لما شغل به ذمته ، لا أن الشارع ألزمه به ابتداء ، فهو أخف حكماً مما جعله الشارع حقاً له عليه ، شاء أم أبى ، والذمة تسع المقدور عليه والمعجوز عنه . ولهذا تقبل أن يشغلها المكلف بما لا قدرة له عليه ، بخلاف واجبات الشرع . فإنها على قدر طاقة البدن ، لا تجب على عاجز . فواجب الذمة أوسع من واجب الشرع الأقصى ، لأن المكلف متمكن من إيجاب واجبات كثيرة على نفسه لم يوجبها عليه الشارع ، والذمة واسعة ، وطريق أداء واجبها أوسع من طريق أداء واجب الشرع . فلا يلزم من دخول النيابة في واجبها بعد الموت دخولها في واجب الشرع . وهذا يبين أن الصحابة أفتوا الخلق ، وأعمتهم علماء ، وأعرفهم بأسرار الشرع ومقاصده وحكمه . وبالله التوفيق .

إني رجل أَسْرَدُ الصَّوْمَ ، أَفْصُومُ فِي السَّفَرِ ؟ قَالَ : صُمَّ إِنْ شِئْتَ ، وَأَفْطِرْ إِنْ شِئْتَ .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

٢٢٩٦ - وعن حمزة بن محمد بن حمزة الأسلمى عن أبيه عن جده قال : « قلت : يا رسول الله إني صاحب ظهر أعالجه : أسافر عليه ، وأكرهه ، وإنه ربما صادفني هذا الشهر - يعنى رمضان - وأنا أجد القوة ، وأنا شاب ، فأجد أن أصوم يا رسول الله أهونُ عَلَىَّ من أن أُؤْخِرَه فيكونَ دينًا ، أَفْصُومُ يا رسول الله أعظم لأجرى ، أو أفطر ؟ قال : أى ذلك شئت يا حمزة » .

وأخرجه مسلم والنسائى من حديث أبى مراوح عن حمزة بن عمرو بنحوه .

٢٢٩٧ - وعن ابن عباس قال : « خرج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة حتى بلغ عُسْفَانَ ، ثم دعا بآباءه ، فرفعه إلى فيه ، ليريه الناس ، وذلك فى رمضان ، فكان ابن عباس يقول : قد صام النبي صلى الله عليه وسلم وأفطر ، فمن شاء صام ، ومن شاء أفطر » .  
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

عسفان — بضم العين وسكون السين المهملتين . وبعد السين فاء وألف ونون — قرية جامعها بها منبر ، على ستة وثلاثين ميلا من مكة سميت عسفان : لتعسف السيول فيها .

ثم اختلف أهل العلم بعد هذا فى أفضل الأمرين منهما .

فقال طائفة : أفضل الأمرين : الفطر ، وإليه ذهب ابن السيب والشعبي والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهوية . وقال أنس بن مالك وعثمان بن أبى العاص : أفضل الأمرين : الصوم فى السفر ، وبه قال النخعي ، وسعيد بن جبير . وهو قول مالك ، والثوري والشافعي ، وأصحاب الرأي .

وقالت فرقة ثالثة : أفضل الأمرين : أيسرها على المرء ، لقوله عز وجل ( ٢ : ١٨٥ ) يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) فإن كان الصوم عليه أيسر صامه ، وإن كان الفطر أيسر فليفطر . وإليه ذهب مجاهد ، وعمر بن عبد العزيز ، وقتادة .

٢٢٩٨ - وعن أنس، قال : « سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ، فصام بعضهم وأفطر بعضنا ، فلم يعيب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم » .  
وأخرجه البخارى ومسلم .

٢٢٩٩ - وعن قَزَعَةَ — وهو ابن يحيى — قال « أتيت أبا سعيد الخدرى ، وهو يفتى الناس ، وهم مكبؤون عليه ، فانتظرت خَلْوَتَهُ ، فلما خلا سأله عن صيام رمضان في السفر؟ فقال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان ، عام الفتح ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ، حتى بلغ منزلاً من المنازل ، فقال : إنكم قد دنوتم من عدوكم ، والفطر أقوى لكم . فأصبحنا منا الصائم ، ومنا المفطر ، قال : ثم سرنا فنزلنا منزلاً ، فقال : إنكم تُصَبِّحُونَ عدوكم ، والفطر أقوى لكم ، فأفطروا . فكانت عزيمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال أبو سعيد : ثم لقد رأيتني أصوم مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك وبعد ذلك » .  
وأخرجه مسلم .

### باب اختيار الفطر [ ٢ : ٢٩١ ]

٢٣٠٠ - عن جابر بن عبد الله : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رأى رجلاً يُظَلِّلُ عليه ، والزحام عليه . فقال : ليس من البرِّ الصيامُ في السفر » .

٢٢٩٩ - قلت : وزعم بعض أهل العلم أنه إذا أنشأ السفر ، في رمضان ، لم يجز له أن يفطر واحتج بقوله تعالى ( ٢ : ١٨٥ ) فمن شهد منكم الشهر فليصمه ) .  
وفي هذا الحديث دلالة على غلط هذا القائل ، ومعنى الآية : شهود الشهر كله . ومن شهد بعضه ولم يشهد كله . فإنه لم يشهد الشهر .

٢٣٠٠ - قلت : هذا كلام خرج على سبب . فهو مقصور على من كان في مثل حاله . كأنه

٢٣٠٠ - قال الشيخ شمس الدين : وقد احتج به من يوجب الفطر في السفر . واحتجوا بأن الفطر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر الرسول صلى الله عليه وسلم .



وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى ، فإن قال من يميل إلى قول أهل الظاهر : بأن هذا يدل على أن صوم رمضان فى السفر لا يجزئ . قيل له : هذا الحديث خرج لفظه على شخص معين رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ظلل عليه ، كما ذكر ههنا . وفى رواية : « فاجهده الصوم » فقال هذا القول ، أى ليس البر أن يبلغ الإنسان من نفسه ذلك .

قال : ليس من البر أن يصوم المسافر ، إذ كان الصوم يؤديه إلى مثل هذه الحال . بدليل صيام النبى صلى الله عليه وسلم فى سفره عام الفتح . وبدليل خبر حمزة الأسلمى ، وتخييره بين بين الصوم والإفطار ، ولو لم يكن الصوم براً لم يخيره فيه . والله أعلم .

. واحتجوا أيضاً بحديث دحية بن خليفة الكلبي « أنه لما سافر من قريته فى رمضان ، وذلك ثلاثة أميال أفطر ، فأفطر معه الناس ، وكره ذلك آخرون ، فلما رجع إلى قريته قال : والله لقد رأيت امرأة ما كنت أظن أنى أراه ، إن قوماً رغبوا عن هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، يقول ذلك للذين صاموا . ثم قال عند ذلك : اللهم اقبضنى إليك » . رواه أبو داود وغيره .

واحتجوا أيضاً بأن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بقبول رخصة القطر . فروى النسائى من حديث جابر ، يرفعه « ليس من البر أن تصوموا فى السفر ، وعليكم برخصة الله التى رخص لكم فاقبلوها » .

واحتجوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم فى الدين صاموا « أولئك العصاة » رواه النسائى فى قصة فطره عام الفتح .

واحتجوا أيضاً بقول عبد الرحمن بن عوف « الصائم فى السفر كالفطر فى الحضر » . رواه النسائى . ولا يصح رفعه ، وإنما هو موقوف .

واحتجوا أيضاً بأن الله تعالى إنما أمر المسافر بالعدة من أيام آخر ، فعلى فرضه الذى أمر به ، فلا يجوز غيره . وحكى ذلك عن غير واحد من الصحابة .

. وأجاب الأكثر عن هذا بأنه ليس فيه ما يدل على تحريم الصوم فى السفر على الإطلاق ، وقد أخبر أبو سعيد « أنه صام مع النبى صلى الله عليه وسلم بعد الفتح فى السفر » .

قالوا : وأما قوله « ليس من البر الصيام فى السفر » ، فهذا خرج على شخص معين ، رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ظلل عليه ، وجهده الصوم ، فقال هذا القول ، أى ليس البر

والله قد رخص له في الفطر . ويدل على صحة هذا التأويل : صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر ، ولو كان الصوم في السفر إنما لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبعد الناس منه : ويحتمل قوله : صلى الله عليه وسلم « ليس البر » أى ليس هو أبر البر . لأنه

أن يجهد الإنسان نفسه حتى يبلغ بها هذا المبلغ ، وقد فسح الله له في الفطر . فالأخذ إنما يكون بعموم اللفظ الذى يدل سياق الكلام على إرادته ، فليس من البر هذا النوع من الصيام المشار إليه في السفر .

وأيضاً فقوله : « ليس من البر » ، أى ليس هو أبر البر ، لأنه قد يكون الإفطار أبر منه إذا كان في حج أو جهاد يتقوى عليه . وقد يكون الفطر في السفر المباح برآ ، لأن الله تعالى أباحه ورخص فيه ، وهو سبحانه يحب أن يؤخذ برخصه ، وما يحبه الله فهو بر ، فلم ينحصر البر في الصيام في السفر . وتكون « من » على هذا زائدة ، ويكون كقوله تعالى ( ٢ : ١٧٧ ) ليس البر أن تولوا وجوهكم - الآية ) وكقولك : ما جاءني من أحد ، وفي هذا نظر . وأحسن منه أن يقال : إنها ليست بزائدة ، بل هي على حالها . والمعنى : أن الصوم في السفر ليس من البر الذى تظنونه وتتنافسون عليه . فإنهم ظنوا أن الصوم هو الذى يحبه الله ولا يجب سواه ، وأنه وحده البر الذى لا أبر منه ، فأخبرهم أن الصوم في السفر ليس من هذا النوع الذى تظنونه ، فإنه قد يكون الفطر أحب إلى الله منه ، فيكون هو البر .

قالوا : وأما كون الفطر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالمراد به واقعة معينة ، وهي غزاة الفتح ، فإنه صام حتى بلغ الكديد ، ثم أفطر ، فكان فطره آخر أمره ، لا أنه حرم الصوم ، ونظير هذا قول جابر : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسته النار » إنما هو في واقعة معينة ، دعى لطعام فأكل منه ، ثم توضأ وقام إلى الصلاة ، ثم أكل منه وضئ ولم يتوضأ ، فكان آخر الأمرين من : ترك الوضوء مما مست النار . وجابر هو الذى روى هذا وهذا ، فاختصر بعض الرواة ، واقتصر منه على آخره . ولم يذكر جابر لفظاً عن النبي صلى الله عليه وسلم : إن هذا آخر الأمرين منى ، وكذلك قصة الصيام ، وإنما حكوا ما شاهدوه أنه فعل هذا وهذا ، وآخرهما منه الفطر ، وترك الوضوء ، وإعطاء الأدلة حجة يزيل الاشتباه والاختلاف عنها .

وأما قصة دحية بن خليفة الكلبي ، فإنما أنكر فيها على من صام رغبة عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وظنا أنه لا يسوغ الفطر . ولاريب أن مثل هذا قد ارتكب منكرآ ، وهو عاص بصومه . والذين أمرهم الصحابة بالقضاء وأخبروا أن صومهم لا يجزئهم هم هؤلاء ، فإنهم

قد يكون الإفطار أبرّ منه إذا كان في حج أو جهاد . لِيَتَوَيَّ عليه . وقد يكون الفطر في السفر المباح برا . لأن الله تبارك وتعالى أباحه . : وقوله : « ليس من البر » هو كقوله :

صاموا صوماً لم يشرعه الله ، وهو أنهم ظنوا أنه حتم عليهم كالقيم . ولا ريب أن هذا حكم لم يشرعه الله ، فلم يمتثلوا ما أمروا به من الصوم ، فأمرهم الصحابة بالقضاء .

هذا أحسن ما حمل عليه قول من أفتى بذلك من الصحابة ، وعليه يحمل قول من قال منهم « الصائم في السفر كالفطر في الحضر » وهذا من كمال فقههم ، ودقة نظرهم رضى الله عنهم . قالوا : وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم « عليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها » فهذا يدل على أن قبول المكلف لرخصة الله واجب ، وهذا حق ، فإنه متى لم يقبل الرخصة ردّها ولم يرها رخصة ، وهذا عدوان منه ومعصية ، ولكن إذا قبلها ، فإن شاء أخذ بها ، وإن شاء أخذ بالزمعة . وهذا مع أن سياق الحديث يدل على أن الأمر بالرخصة لمن جهده الصوم وخاف على نفسه ، ومثل هذا يؤمر بالفطر . فعن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل في ظل شجرة يرش عليه الماء . قال : ما بال صاحبكم هذا ؟ قالوا : يا رسول الله صائم . قال : إنه ليس من البر أن تصوموا في السفر ، وعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها » رواه النسائي .

قالوا : وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم « أولئك العصاة » فذلك في واقعة معينة ، أراد منهم الفطر خالفه بعضهم ، فقال هذا . ففي النسائي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة عام الفتح في رمضان ، فصام حتى بلغ كراع الغميم ، فصام الناس معه ، فبلغه أن الناس شق عليهم الصيام ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب ، والناس ينظرون ، فأفطر بعض الناس وصام بعض . فبلغه أن ناساً صاموا . فقال : أولئك العصاة » فالتبى صلى الله عليه وسلم إنما أفطر بعد العصر ليقصدوا به ، فلما لم يقتد به بعضهم قال « أولئك العصاة » ، ولم يرد بذلك تحريم الصيام مطلقاً على المسافر . والدليل عليه : ما روى النسائي أيضاً عن أبي هريرة قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بمر الظهران ، فقال لأبي بكر وعمر : ادنيا ، فكلّا . فقالا : إنا صائمان . فقال : ارحلوا لصاحبكم ، اعملوا لصاحبكم » ، وأعله بالإرسال . ومر الظهران : أدنى إلى مكة من كراع الغميم ، فإن كراع الغميم بين يدى عسفان بنحو ثمانية أميال ، وبين مكة وعسفان ستة وثلاثون ميلاً .

قالوا : وأما احتجاجكم بالآية ، وأن الله أمر للمسافر بعدة من أيام أخر ، فعلى فرضه الذي لا يجوز غيره ، فاستدلال باطل قطعاً . فإن الذي أنزلت عليه هذه الآية ، وهو أعلم الخلق بمعناها والمراحمها ، قد صام بعد تزولها بأعوام في السفر ، ومحال أن يكون المراد منها ما ذكرتم ،

(ليس البر) . و « من » قد تكون زائدة . كقولهم : ماجاءني من أحد . وأبى ذلك سيبويه . ورأى أن : « من » في قوله : ماجاءني من أحد . تأكيداً للاستغراق وعموم النفي .  
٢٣٠١ - وعن أنس بن مالك . رجل من بنى عبد الله بن كعب ، إخوة بنى قُشَيْر - قال : « أغارت خيلُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنهيت ، فانطلقت ، إلى رسول الله

٢٣٠١ - قلت : قد يجمع نظم الكلام أشياء ذات عدد ، منسوقة في الذكر ، مفترقة في الحکم وذلك أن الشَّطر الموضوع من الصلاة يسقط لا إلى قضاء ، والصوم يسقط في السفر ترخيصاً

ولا يعتقده مسلم ، فلم أن المراد بها غير ما ذكرتم . فإما أن يكون المعنى : فأفطر ، فعدة من أيام أخر ، كما قال الأكثرون ، أو يكون المعنى : فعدة من أيام أخر تجزى عنه ، وتقبل منه ، ونحو ذلك . فما الذي أوجب تعيين التقدير بأن عليه عدة من أيام أخر ، أو فقرضه ، ونحو ذلك ؟

وبالجملة : ففعل من أنزلت عليه تفسيرها ، وتبيين المراد منها ، وبالله التوفيق .  
وهذا موضع يغلط فيه كثير من قاصري العلم ، يحتاجون بعموم نص على حكم ، ويفعلون عن عمل صاحب الشريعة وعمل أصحابه الذي يبين مراده ، ومن تدبر هذا علم به مراد النصوص ، وفهم معانيها .

وكان يدور بيني وبين للكئين كلام في الاعتبار من مكة في رمضات وغيره ، فأقول لهم : كثرة الطواف أفضل منها ، فيذكرون قوله صلى الله عليه وسلم : « عمرة في رمضان تعدل حجة » ، فقلت لهم في أثناء ذلك : محال أن يكون مراد صاحب الشرع العمرة التي يخرج إليها من مكة إلى أدنى الحل ، وأنها تعدل حجة ، ثم لا يفعلها هو مدة مقامه بمكة أصلاً ، لا قبل الفتح ولا بعده ، ولا أحد من أصحابه ، مع أنهم كانوا أحرص الأمة على الخير ، وأعلمهم بمراد الرسول ، وأقدرهم على العمل به . ثم مع ذلك يرغبون عن هذا العمل اليسير والأجر العظيم ؟ يقدر أن يحج أحدهم في رمضان ثلاثين حجة أو أكثر ، ثم لا يأتي منها بحجة واحدة ، وتختصون أتم عنهم بهذا الفضل والثواب ، حتى يحصل لأحدهم ستون حجة أو أكثر ؟ هذا ما لا يظنه من له مسكة عقل . وإنما خرج كلام النبي صلى الله عليه وسلم على العمرة المعتادة التي فعلها هو وأصحابه ، وهي التي أنشأوا السفر لها من أوطانهم ، وبها أمر أم معقل ، وقال لها : « عمرة في رمضان تعدل حجة » ولم يقل لأهل مكة : اخرجوا إلى أدنى الحل فأكثروا من الاعتبار ، فإن عمرة في رمضان تعدل حجة . ولا فهم هذا أحد منهم . وبالله التوفيق .

صلى الله عليه وسلم ، وهو يأكل ، فقال : اجلس فأصِبْ من طعامنا . فقلت : إني صائم ، فقال : اجلس ، أَخَذْتُكَ عن الصلاة وعن الصيام ، إن الله تعالى وَضَعَ شَطْرَ الصلاة ، أو نِصْفَ الصلاة . والصَّوْمَ : عن المسافر ، وعن المرضع ، أو الحبلَى . والله لقد قالها جميعاً ، أو أحدها ، قال : فتلَهَّيْتُ نفسي أن لا أكون أَكَلْتُ من طعام رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن . ولا يعرف لأنس بن مالك هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث الواحد . هذا آخر كلامه . وفي الرواة : أنس بن مالك خمسة : اثنان صحابيان ، هذا ، وأبو حمزة أنس بن مالك الأنصارى ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأنس بن مالك ، والد الإمام مالك بن أنس ، روى عنه حديث ، في إسناده نظر ، والرابع : شيخ حمصى ، حدث ، والخامس : كوفى حدث عن حماد بن أبى سليمان والأعمش وغيرها .

### باب فيمن اختار الصيام [ ٢ : ٢٩٢ ]

٢٣٠٢ - عن أبى الدرداء ، قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض

للمسافر ، ثم يلزمه القضاء إذا أقام . والحامل والمرضع تطهران بإبقاء على الولد ، ثم تقضيان وتطعمان ، من أجل أن إفطارها كان من أجل غير أنفسهما .

ومن أوجب على الحامل والمرضع مع القضاء الإطعام : مجاهد والشافعى وأحمد . وقال مالك : الحبلَى تقضى ولا تكفّر . لأنها بمنزلة المريض . والمرضع تقضى وتكفر . وقال الحسن وعطاء : تقضيان ولا تطعمان ، كالمريض ، وهو قول الأوزاعى والثورى . وإليه ذهب أصحاب الرأى .

٢٣٠٣ - قال الشيخ الحافظ شمس الدين : واختلف أهل العلم فى الأفضل من الصوم والقطر . فذهب عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وسعيد بن السيب والشعبى والأوزاعى وإسحق

من أول هذه المزمرة لم يشترك أخونا المحقق : الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر فى التصحيح ، لأنه سافر إلى الريانس ، رده الله سالماً .

غَزَوَاتِهِ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ ، حَتَّى إِنَّ أَحَدَنَا لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ ، أَوْ كَفَّهُ عَلَى رَأْسِهِ ، مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ، مَا فِينَا صَائِمٌ ، إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ .  
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ .

٢٣٠٣ - وَعَنْ سَنَانِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْحَبَّاقِ الْهَذَلِيِّ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ كَانَتْ لَهُ حُمُولَةٌ تَأْوِي إِلَى شَيْعٍ فَلْيَصُمْ رَمَضَانَ ، حَيْثُ أَدْرَكَهُ » .  
فِي إِسْنَادِهِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنُ حَبِيبٍ الْأَزْدِيُّ الْقَوْدِيُّ الْبَصْرِيُّ . قَالَ ابْنُ مَعِينٍ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ : يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ، وَلَيْسَ بِالْمَتْرُوكِ . وَقَالَ : يُحْوَلُ مِنْ كِتَابِ الضَّعْفَاءِ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : لَيْسَ الْحَدِيثُ ، ضَعْفُهُ أَحَدٌ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا : عَبْدِ الصَّمَدِ بْنُ حَبِيبٍ مِنْكَرُ الْحَدِيثِ ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ . وَلَمْ يَعُدَّ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ شَيْئًا . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ : لَيْسَ الْحَدِيثُ ، ضَعْفُهُ أَحَدٌ . وَذَكَرَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْعُقَيْلِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَقَالَ : لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَعْرِفُ إِلَّا بِهِ .

باب مَتَى يَفْطُرُ الْمَسَافِرُ إِذَا خَرَجَ ؟ [ ٢ : ٢٩٢ ]

٢٣٠٤ - عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جَبْرِ ، قَالَ : « كُنْتُ مَعَ أَبِي بَقْرَةَ الْغِفَارِيِّ <sup>(١)</sup> - صَاحِبِ النَّبِيِّ

٢٣٠٤ - قُلْتُ : فِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ رَأَى لِلْمَقِيمِ الصَّائِمِ إِذَا سَافَرَ مِنْ يَوْمِهِ أَنْ يَفْطُرَ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ .

وَأَحْمَدُ إِلَى أَنَّ الْفِطْرَ أَفْضَلُ . وَذَهَبَ أَنَسُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ إِلَى أَنَّ الصَّوْمَ أَفْضَلُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ . وَذَهَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَعِمَّادُ الْقَادِي إِلَى أَنَّ أَفْضَلَ الْأَمْرَيْنِ : أَيْسَرُهُمَا . لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( ٢ : ١٨٥ ) يَرْيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُزِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ) . وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهُمَا سَوَاءٌ ، لَا يَرْجَحُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ . وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ : إِلَى تَحْرِيمِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ ، وَأَنَّهُ لَا يُجْزَى . وَقد عَلِمْتُ أَدْلَةً كُلِّ فَرِيقٍ مِمَّا تَقَدَّمَ .

٢٣٠٤ - قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَبْدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ « أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي رَمَضَانَ ، وَهُوَ يَرْيدُ سَفَرًا . وَقَدْ رَحَلَتْ لَهُ رَاحِلَتُهُ ، وَلَبَسَ ثِيَابَ السَّفَرِ . فَدَعَا بَطْعَامَ

صلى الله عليه وسلم - في سفينة من القُسطاط ، في رمضان ، فرُفِع ، ثم قُربَ عَدَاه - قال : جعفر - وهو ابن مُساهر - في حديثه : فلم يحاوز البيوت حتى دعا بالسفرة ، قال : اقترب ، قلتُ : أَلَسْتَ ترى البيوت ؟ قال أبو بَصْرَة : أترغبُ عن سُنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال جعفر في حديثه : فأكل .

وجبر : بفتح الجيم ، وسكون الباء الموحدة ، و بعدها راء مهمله . وعبيد - هذا - قبضى من تابعى أهل مصر . والسفينة : فعيلة بمعنى فاعلة ، كأنها تسفين الماء . أى تقشره . وفى القُسطاط : ست لغات : قُسطاط ، وفستاط ، وفسَّاط ، وكسر الفاء لغة فيهن . والقُسط ،

وعن الحسن أنه قال : يفطر إن شاء في بيته يوم يريد أن يخرج .

وقال إسحق بن راهوية : إذا وضع رجله في الرَّحْلَ فله أن يفطر ، وحكاة عن أنس ابن مالك ، وشبهوه بمن أصبح صائماً ثم مرض في يومه . فإن له أن يفطر من أجل المرض . قالوا : وكذلك من أصبح صائماً ثم سافر . لأن كل واحد من الأمرين سبب للرخصة حدث بعد مضي شيء من النهار .

قلت : السفر لا يشبه المرض . لأن السفر من فعله . وهو الذى ينشئه باختياره . والمرض شيء يحدث عليه ، لا باختياره . فهو يعذر فيه ، ولا يصذر في السفر الذى هو فعل نفسه . ولو كان في الصلاة فرض كان له أن يصلي قاعداً . ولو سافر وهو مبطل لم يكن له أن يقصر . وقال أصحاب الرأى : لا يفطر إذا سافر يومه ذلك . وهو قول مالك والأوزاعى والشافعى وروى ذلك عن النخعى ومكحول والزهرى .

فأكل . فقلت له : سنة ؟ فقال : سنة . ثم ركب « قال الترمذى : هذا حديث حسن . وفيه حجة لمن جوز للمسافر الفطر في يوم سافر في أثنائه . وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد ، وقول عمرو بن شرحبيل والشعبي وإسحق . وحكاة عن أنس ، وهو قول داود وابن المنذر . وقال مالك والشافعى وأبو حنيفة : لا يفطر . وهو قول الزهرى والأوزاعى ومكحول . وفى للسألة قول شاذ جداً ، لا يلتفت إليه . وهو أنه إن دخل عليه الشهر وهو مقيم ، ثم سافر في أثنائه ، لم يجز له الفطر . ولا يفطر حتى يدخل عليه رمضان مسافراً . وهذا قول عبيدة

ههنا : فسطاط مصر . والفُسطاط أيضاً : مجتمع أهل الكوفة حول جامعها . وأصله : عمود الخباء الذى يقوم عليه . ويقال للبصرة أيضاً : الفسطاط <sup>(١)</sup> .

### باب مسيرة ما يفطر فيه [ ٢ : ٢٩٣ ]

٢٣٠٥ - عن منصور الكلبي « أن دحية بن خليفة خرج من قرية من دِمَشقُ مرةً إلى قدر [ قرية <sup>(٢)</sup> ] عَقَبَة من الفسطاط ، وذلك ثلاثة أميال ، في رمضان ، ثم إنه أفطر ، وأفطر معه ناس ، وكره آخرون أن يفطروا ، فلما رجع إلى قومه <sup>(٣)</sup> قال : والله لقد رأيت اليوم أصماً ما كنت أظن أني أراه ، إن قوماً رغبوا عن هَذِي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، يقول ذلك للذين صاموا ، ثم قال عند ذلك : اللهم اقضني إليك » .

قلت : وهذا أحوط الأسرين . والإقامة إذا اختلط حكمها بحكم السفر غلب حكم المقام .

٢٣٠٥ - قلت : في هذا حجة لمن لم يَحُدِّ السفر الذى يترخص فيه الإفطار بِحَدِّ معلوم ، ولكن يراعى الاسم ويعتمد الظاهر . وأحسبه قول داود وأهل الظاهر .

فأما الفقهاء فإنهم لا يرون الإفطار إلا في السفر الذى يجوز فيه القصر . وهو عند أهل العراق : ثلاثة أيام . وعند أهل الحجاز : ليلتان أو نحوهما . وليس الحديث بالقوي .

السلاني وأبي مجاز وسويد بن غفلة . وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « خرج إلى الفتح في رمضان . فصام ، وأفطر »

٢٣٠٥ - قال الشيخ شمس الدين : قال المجوزون للفطر في مطلق السفر : هب أن حديث دحية لم يثبت . فقد أطلق الله تعالى السفر ، ولم يقده بحد ، كما أطلقه في آية التيمم . فلا يجوز حده إلا بنص من الشارع ، أو إجماع من الأمة ، وكلاهما بما لا سبيل إليه . كيف وقد قصر أهل مكة مع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة ، ولا تأثير للنسك في القصر بحال ؟ فإن الشارع

(١) قال الشوكاني : والحديث سكت عنه أبو داود والمندري والحافظ في التلخيص ، ورجال إسناده ثقات ، وأخرج البيهقي عن أبي إسحق عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل « أنه كان يسافر وهو صائم ، فيفطر من يومه » .

(٢) الزيادة من السنن .

(٣) في السنن « قرينته » .



قال الخطابي : وليس الحديث بالقوى . وفي إسناده رجل ليس بالمشهور ، وهو يشير إلى منصور الكلبي ، فإن رجال الإسناد جميعهم ثقات ، محتج بهم في الصحيح سواء . وهو مصرى ، روى عنه أبو الخير مرثد بن عبد الله الزنى . ولم أجد من روى عنه سواء ، فيكون مجهولاً ، كما ذكره الخطابي . ولم يزد فيه البخارى على : منصور الكلبي . وقال ابن يونس في تاريخ المصريين : منصور بن سعيد بن الأصبع الكلبي . وقال البيهقي : والذي روينا عن دحية الكلبي — إن صح ذلك — فكأنه ذهب فيه إلى ظاهر الآية في الرخصة في السفر . وأراد بقوله : « رغبوا عن هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه » في قبول الرخصة ، لافي تقدير السفر الذي أفطر فيه . والله أعلم .

وفي إسناده رجل ليس بالمشهور ، ثم إن دحية لم يذكر فيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفطر في قصر السفر ، إنما قال : « إن قوماً رغبوا عن هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولعلمهم إنما رغبوا عن قبول الرخصة في الإفطار أصلاً .

إنما علل القصر بالسفر ، فهو الوصف المؤثر فيه . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه معنى مسيرة البريد سغراً ، في قوله : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر بريداً إلا مع ذي محرم » وقال تعالى ( ٥ : ٦ ) وإن كنتم مرضى أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا ) وهذا يدخل فيه كل سفر ، طويل أو قصير . وقال صلى الله عليه وسلم « إذا سافرت في الحصب فأعطوا الإبل حقها من الأرض . وإذا سافرت في الجذب فبادروا بها تقبها » وهذا يعم كل سفر ، ولم يفهم منه أحد اختصاصه باليومين فما زاد . ونهى « أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو » ونهى « أن يسافر الرجل وحده » وأخبر « أن دعوة المسافر مستجابة » وكان « يتعوذ من وعشاء السفر » وكان « إذا أراد سغراً أقرع بين نسائه » .

ومعلوم أن شيئاً من هذه الأسفار لا يختص بالطويل . ولا أنه لو سافر دون اليومين لم يقرع بين نسائه ، ولم يقض للقيات . فما الذي أوجب تخصيص اسم السفر بالطويل بالنسبة إلى القصر والفطر دون غيرها ؟

قالوا : وأين معنا في الشريعة تقسيم الشارع السفر إلى طويل وقصير ، واختصاص أحدهما بأحكام لا يشاركه فيها الآخر ؟ .

٢٣٠٦ - وعن ابن عمر « أنه كان يخرج إلى الغابة <sup>(١)</sup> ، فلا يفطر ولا يقصر » .

باب من يقول : صمت رمضان كله [ ٢ : ٢٩٤ ]

٢٣٠٧ - عن أبي بكره ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ : إِنِّي صمت رمضان كله . فلا أدرى ، أكره الزكية ، أو قال : لا بد من نومة أو رقدة ؟ » . وأخرجه النسائي .

باب في صوم العيدين [ ٢ : ٢٩٥ ]

٢٣٠٨ - عن أبي عبيد قال : « شهدت العيد مع عمر ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام هذين اليومين : أما يوم الأضحي ، فتأكلون من لحم نُسِكِكُمْ ، وأما يوم الفطر ، ففطركم من صيامكم » .

وقد يحتمل أن يكون دحية إنما صار في ذلك إلى ظاهر اسم السفر ، وقد خالفه غير واحد من الصحابة . فكان ابن عمر وابن عباس لا يريان القصر والإفطار في أقل من أربعة بُرْدٍ . وهما أفقة من دحية وأعلم بالسنة .

٣٢٠٨ - قوله « أما يوم الفطر ففطركم من صيامكم » يدل على أنه من نذر صوم ذلك اليوم لم يلزمه صيامه ولا قضاؤه ، لأن هذا كالتعليل لوجوب الإفطار فيه ، وقد وُسم هذا اليوم بيوم الفطر . والفطر مضاد للصوم . ففي إجازة صومه إبطال لمعنى اسمه .

وقد ذهب عامة أهل العلم إلى أن الصيام لا يجوز في هذين اليومين ، غير أن أهل العراق ذهبوا إلى أنه لو نذر صومهما لزمه قضاؤه . والنذر إنما يلزم في الطاعة دون المعصية . وصيام

ومعلوم أن إطلاق السفر لا يدل على اختصاصه بالطويل ، ولم يبين النبي صلى الله عليه وسلم مقداره . وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع ، فسكوته عن تحديده من أظهر الأدلة على أنه غير محدود شرعاً .

قالوا : والذين حددوه — مع كثرة اختلافهم وانتشار أقوالهم — ليس معهم نص بذلك ، وليس حد بأولى من حد ، ولا إجماع في المسألة ، فلا وجه للتحديد . وبالله التوفيق .

(١) الغابة : موضع من عوال المدينة ، من ناحية الشام ، على بريد منها . فيه أموال لأهل المدينة ، من طرفائه صنع منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة بمعناه أتم منه .

٢٣٠٩ - وعن أبى سعيد الخدرى قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين : يوم الفطر ، ويوم الأضحى ، وعن لبستين : الصماء ، وأن يحتبى الرجل فى الثوب الواحد . وعن الصلاة فى ساعتين : بعد الصبح ، وبعد العصر » .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى . وقد تقدم الكلام على الصماء والاحتباء والصلاة .

### باب صيام أيام التشريق [ ٢ : ٢٩٥ ]

٢٣١٠ - عن أبى مرة ، مولى أم هانئ « أنه دخل مع عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو بن العاص ، فقرَّب إليهما طعاماً ، فقال : كُلْ ، قال : إني صائم ، فقال عمرو : كل ، فهذه الأيام التى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بإفطارها ، وينهى عن صيامها ، قال مالك : وهى أيام التشريق » .

٢٣١١ - وعن عتبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يوم عرفة ويوم النحر ، وأيام التشريق : عيدنا أهل الإسلام ، وهى أيام أكل وشرب » .

وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى : حسن صحيح . وقد أخرج مسلم هذا الحديث فى صحيحه من حديث كعب بن مالك الأنصارى . وأخرجه أيضاً من حديث نبيشة الخير ،

هذين اليومين معصية ، نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه . فالنذر لا يتعمد فيهما ، ولا يصح ، كما لا يصح من الحائض ، لو نذرت أن تصوم أيام حيضها .

٢٣١١ - قلت : وهذا أيضاً كالتعليل فى وجوب الافطار فيها ، وأما مستحقة لهذا المعنى . فلا يجوز صيامها ابتداءً تطوعاً ، ولا نذراً ، ولا عن صوم المتع ، إذا لم يكن المتع صام الثلاثة الأيام فى العشر . وهو قول على رضى الله عنه ، والحسن ، وعطاء ، وغالب مذهب الشافعى .

وقال مالك والأوزاعى وإسحق : يصوم المتمتع أيام التشريق ، إذا فاتته الثلاث فى العشر . وروى ذلك عن ابن عمر ، وعائشة ، وعروة بن الزبير رضى الله عنهم .

وهو نبیة الهذلى . وفيه « وذكر الله » وقد روى هذا الحديث أيضاً من رواية بشر بن سحيم وله محبة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن رواية بشر بن سحيم عن علي بن أبي طالب . وروى أيضاً من حديث أبي هريرة ، ومن حديث عبد الله بن حذافة ، ومنها ما هو مقصور على الأكل والشرب . ومنها ما فيه معهما « وذكر الله » ومنها ما فيه « وذكر » ومنها ما فيه « وصلاة » وقد وقع في بعض طرق حديث على رضي الله عنه « إنها أيام أكل وشرب ونساء وبعال ، وذكر لله » وقد خرج حديث علي جماعة من طرق ، ليس في شيء منها ذكر النساء والبعال ، وحديث عقبة بن عامر وكعب بن مالك ونبیة و بشر بن سحيم وأبي هريرة وعبد الله بن حذافة . مع كثرة طرقها . ليس في شيء منها ذكر النساء والبعال ، وهو لفظ غريب . والله عز وجل أعلم .

### النهى أن يخص يوم الجمعة بصوم [ ٢ : ٢٩٥ ]

٢٣١٢ - عن أبي هريرة ؟ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يَصُومُ أحدكم يوم الجمعة ، إلا أن يصوم قبله يوم ، أو بعده » .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٢٣١٢ - قال الشيخ شمس الدين : وقد أخرجا في الصحيحين عن محمد بن عباد بن جعفر قال : « سألت جابرًا : أنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم » وروى البخارى في صحيحه عن جويرية بنت الحارث « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة ، وهى صائمة ، فقال : أصمت أمس ؟ قالت : لا . قال : تريد أن تصومى غدًا ؟ قالت : لا . قال : فأطرى » وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالى ، ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام ، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » وروى الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « يوم الجمعة يوم عيد . فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صياكم ، إلا أن تصوموا قبله أو بعده » وعدد النسائى عن عبد الله بن عمرو القارى قال : سمعت أبا هريرة يقول : « ما أنا نهيت عن صيام يوم الجمعة ، عهد صلى الله عليه وسلم ، ورب البيت ، نهى عنه » وروى النسائى أيضاً عن محمد بن سيرين عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ياأبا الدرداء ، لا تخص يوم الجمعة بصيام دون الأيام ، ولا تخص ليلة الجمعة بقيام دون الليالى »

اختلف العلماء في صيام يوم الجمعة . فنهت طائفة عن صومه ، إلا أن يصوم قبله أو بعده ، على ما جاء في الأحاديث الصحيحة . روى ذلك عن أبي هريرة وسلمان . وهو مذهب الشافعي وقال مالك : لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقهاء ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة ، وصيامه حسن . وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه . وأراه كان يتحرّاه . وقد قيل : إن هذا الرجل هو محمد بن المنكدر . وقال الداودي : لم يبلغ مالكا هذا الحديث . ولو بلغه لم يخالفه .

واختلفوا في النهي عن صومه . فقال قوم : لأنه يوم عيد . روى عن علي بن أبي طالب وأبي ذرٍّ أنهما قالا « إنه يوم عيد ، وطعام وشراب ، فلا ينبغي صيامه » . وبه قال أحمد وإسحق . وأورد الطحاوي في ذلك حديثاً مسنداً ، غير أن في إسناده مقالا ، وقال بعضهم : ليقوى على الصلاة في ذلك اليوم . وقيل : خشية أن يستمر ، فيفرض ، أو خشية أن يلتزم الناس من تعظيمه ما التزمه اليهود والنصارى في سبتهم وأحدهم ، من التعظيم وترك العمل .

النهي أن يخص يوم السبت بصوم [ ٢ : ٢٩٧ ]

٢٣١٣ - عن عبد الله بن بسر السلمي ، عن أخته الصماء ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

فذهب طائفة من أهل العلم إلى القول بهذه الأحاديث . منهم : أبو هريرة وسلمان . وقال به أحمد والشافعي . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يكره . وفي الموطأ : قال مالك : لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقهاء ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة . وصيامه حسن . وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه . وأراه كان يتحرّاه . قال الداودي : لم يبلغ مالكا هذا الحديث . ولو بلغه لم يخالفه . وقد روى النسائي عن زر بن حبیش عن ابن مسعود « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وقلما رأيت يفطر يوم الجمعة » وإسناده صحيح . ولا معارضة بينه وبين أحاديث النهي . إذ ليس فيه : أنه كان يفرد بالصوم . والنهي إنما هو عن الأفراد ، فمضى وصله بغيره زال النهي .

٢٣١٣ - قال الشيخ شمس الدين : حديث عبد الله بن بسر — هذا — رواه جماعة عن خاله بن معدان عن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء . ورواه النسائي عن عبد الله بن بسر عن النبي صلى الله عليه وسلم . ورواه أيضاً عن الصماء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم . فهذه ثلاثة أوجه .

وقد أشكل هذا الحديث على الناس قديماً وحديثاً . فقال أبو بكر الأثرم : سمعت أبا عبد الله

« لا تصوموا يوم السبت ، إلا فيما افترض عليكم ، وإن لم يجد أحدكم إلا لِحَاءً <sup>(١)</sup> عِنب أو عودَ شجرة ، فَلْيَمِصْهُ » .

يسأل عن صيام يوم السبت يفرد به ؟ فقال : أما صيام يوم السبت يفرد به : فقد جاء فيه ذلك الحديث ، حديث الصاء ، يعنى حديث ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر عن أخيه الصاء عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم » قال أبو عبد الله : يحيى بن سعيد ينفه ، أبى أن يحدثني به . وقد كان سمعه من ثور . قال : فسمعتة من أبى عاصم . قال الأثرم : حجة أبى عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت : أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر . منها : حديث أم سلمة ، حين سئلت : « أى الأيام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر صياماً لها ؟ » فقالت : السبت والأحد » ومنها حديث جويرية : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها يوم الجمعة : أصمت أمس ؟ قالت : لا . قال : أتريدن أن تصومي غداً ؟ » فالغد : هو يوم السبت . وحديث أبى هريرة « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة ، إلا مقرونا بيوم قبله ، أو يوم بعده » فالיום الذى بعده : هو يوم السبت . وقال : « من صام رمضان وأتبعه بست من شوال » وقد يكون فيها السبت . وأمر بصيام الأيام البيض ، وقد يكون فيها السبت ، ومثل هذا كثير . فقد فهم الأثرم من كلام أبى عبد الله أنه توقف عن الأخذ بالحديث ، وأنه رخص في صومه ، حيث ذكر الحديث الذى يحتج به في الكراهة . وذكر أن الإمام علل حديث يحيى بن سعيد ، وكان ينفه ، وأبى أن يحدث به ، فهذا تضعيف للحديث .

واحتج الأثرم بما ذكر في النصوص المتواترة على صوم يوم السبت ، يعنى أن يقال : يمكن حمل النصوص الدالة على صومه على ما إذا صامه مع غيره . وحديث النهى على صومه وحده . وعلى هذا تنفق النصوص .

وهذه طريقة جيدة ، لولا أن قوله في الحديث « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم » دليل على المنع من صومه في غير الفرض مفرداً أو مضافاً ، لأن الاستثناء دليل التناول ، وهو يقتضى أن النهى عنه يتناول كل صور صومه ، إلا صورة الفرض . ولو كان إنما يتناول صورة الإفراء ، لقال : لا تصوموا يوم السبت إلا أن تصوموا يوماً قبله أو يوماً بعده ، كما قال في الجمعة . فلما خص الصورة للمأذون في صومها بالفرضية علم تناول النهى لما قبلها . وقد ثبت صوم يوم السبت مع غيره بما تقدم من الأحاديث وغيرها . كقوله في يوم الجمعة « إلا أن تصوموا يوماً قبله ، أو يوماً بعده » فدل على أن الحديث غير محفوظ ، وأنه شاذ . وقد قال

قال أبو داود : وهذا الحديث منسوخ .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن . هذا آخر كلامه . وقيل : إن الصماء أخت بسر .

أبو داود : قال مالك : هذا كذب . وذكر بإسناده عن الزهرى : أنه كان إذا ذكر له النهى عن صيام يوم السبت ، يقول : هذا حديث حمصى . وعن الأوزاعى قال : ما زلت كاتماً له حتى رأيت انتشاره ، يعنى حديث ابن بسر هذا .

وقالت طائفة ، منهم أبو داود : هذا حديث منسوخ .

وقالت طائفة ، وهم أكثر أصحاب أحمد : حكم ، وأخذوا به فى كراهية إفراذه بالصوم ، وأخذوا بسائر الأحاديث فى صومه مع ما يليه .

قالوا : وجواب أحمد يدل على هذا التفصيل ، فإنه سئل فى رواية الأثرم عنه ؟ فأجاب بالحديث . وقاعدة مذهبه : أنه إذا سئل عن حكم فأجاب فيه بنص يدل على أن جوابه بالنص دليل على أنه قائل به ، لأنه ذكره فى معرض الجواب ، فهو متضمن للجواب والاستدلال معاً . قالوا : وأما ما ذكره عن يحيى بن سعيد : فإنما هو بيان لما وقع من الشبهة فى الحديث .

قالوا : وإسناده صحيح . ورواته غير مجروحين ولا متهمين ، وذلك يوجب العمل به . وسائر الأحاديث ليس فيها ما يعارضه ، لأنها تدل على صومه مضافاً ، فيحمل النهى على صومه مفرداً ، كما ثبت فى يوم الجمعة .

ونظير هذا الحكم أيضاً : كراهية إفراذ رجب بالصوم ، وعدم كراهيته موصولاً بما قبله أو بعده .

ونظيره أيضاً : ما حمل الإمام أحمد عليه حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فى النهى عن الصوم بعد انتصاف شعبان : أنه النهى عن ابتداء الصوم فيه . وأما صومه مع ما قبله من نصفه الأول ، فلا يكره .

قالوا : وقد جاء هذا مصرحاً به فى صوم يوم السبت . فى مسند الإمام أحمد من حديث ابن لهيعة : حدثنا موسى بن وردان عن عبيد الأعرج حدثنى جدتى ، يعنى الصماء « أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السبت ، وهو يتعدى . فقال : تعالى تغدى . فقالت : إني صائمة . فقال لها : أصمت أمس ؟ قالت : لا . قال : كلى ، فإن صيام يوم السبت لا لك ، ولا عليك » وهذا - وإن كان فى إسناده من لا يحتج به إذا انفرد - لكن يدل عليه ما تقدم من الأحاديث . وعلى هذا : فيكون معنى قوله صلى الله عليه وسلم « لا تصوموا يوم السبت » أى لا تقصدوا صومه بعينه إلا فى الفرض ، فإن الرجل يقصد صومه بعينه ، بحيث لو لم يجب

وروى هذا الحديث من حديث عبد الله بن بسر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
ومن حديث الصاء عن عائشة زوج النى صلى الله عليه وسلم عن النى صلى الله عليه وسلم .  
وقال النسائى : هذه أحاديث مضطربة .

عليه إلا صوم يوم السبت ، كمن أسلم ولم يبق من الشهر إلا يوم السبت ، فإنه يصومه وحده .  
وأيضاً فقصده بعينه فى الفرض لا يكره ، بخلاف قصده بعينه فى النفل ، فإنه يكره .  
ولا تزول الكراهة إلا بضم غيره إليه ، أو موافقته عادة . فالنزول للكراهة فى الفرض مجرد  
كونه فرضاً ، لا المقارنة بينه وبين غيره . وأما فى النفل فالنزول للكراهة ضم غيره إليه ،  
أو موافقته عادة ، ونحو ذلك .

قالوا : وأما قولكم : إن الاستثناء دليل التناول — إلى آخره — فلا ريب أن الاستثناء  
أخرج صورة الفرض من عموم النهى . فصورة الاقتران بما قبله أو بما بعده أخرجت بالدليل  
الذى تقدم ، فكلا الصورتين مخرج . أما الفرض : فبالخرج للتصل . وأما صومه مضافاً :  
فبالخرج للفصل ، فبقيت صورة الأفراد ، واللفظ متناول لها ، ولا يخرج لها من عمومها ، فيتعين  
حمله عليها .

ثم اختلف هؤلاء فى تعليل الكراهة ، فعلمها ابن عقيل : بأنه يوم يمك فى اليهود ،  
ويخصونه بالإمساك ، وهو ترك العمل فيه ، والصائم فى مظنة ترك العمل ، فيصير صومه تشبهاً  
بهم ، وهذه العلة متفية فى الأحد .

ولا يقال : فهذه العلة موجودة إذا صامه مع غيره ، ومع هذا فإنه لا يكره ، لأنه إذا  
صامه مع غيره لم يكن قاصداً تخصيصه للمقتضى للتشبه ، وشاهده : استحباب صوم يوم قبل  
عاشوراء وبعده إليه ، لتتنفى صورة الموافقة .

وعليه طائفة أخرى : بأنه يوم عيد لأهل الكتاب يعظمونه ، فقصده بالصوم دون غيره  
يكون تعظيماً له ، فكره ذلك ، كما كره أفراد يوم عاشوراء بالتعظيم ، لما عظمه أهل الكتاب ،  
وأفراد رجب أيضاً لما عظمه المشركون . وهذا التعليل قد تعارض بيوم الأحد ، فإنه يوم عيد  
للنصارى ، كما قال النى صلى الله عليه وسلم : « اليوم لنا ، وعداً لليهود ، وبعد غد للنصارى »  
ومع ذلك فلا يكره صومه .

وأيضاً فإذا كان يوم عيد ، فقد يقال : مخالفتهم فيه يكون بالصوم لا بالفطر ، فالصوم فيه  
تحقيق للمخالفة ، ويدل على ذلك : ما رواه الإمام أحمد والنسائى وغيرهما من حديث كريب مولى  
ابن عباس قال « أرسلنى ابن عباس وناس من أصحاب النى صلى الله عليه وسلم إلى أم سلمة  
أسألهما : أى الأيام كان النى صلى الله عليه وسلم أكثرها صياماً ؟ فقالت : كان يصوم السبت



ويوم الأحد أكثر ما يصوم من الأيام ، ويقول : إنهما يوما عيد للشركين ، فأنا أحب أن أخالفهم » وصححه بعض الحفاظ . فهذا نص في استحباب صوم يوم عيدهم لأجل مخالفتهم ، فكيف نعلل كراهة صومه بكونه عيداً لهم ؟ وفي جامع الترمذى عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت ، والأحد ، والاثنين . ومن الشهر الآخر الثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس » قال الترمذى : حديث حسن . وقد روى ابن مهدي هذا الحديث عن سفيان ، ولم يرفعه .

وهذان الحديثان ليسا بحجة على من كره أفراد السبت بالصوم .

وعليه طائفة : بأنهم يتركون العمل فيه ، والصوم مظنة ذلك ، فإنه إذا ضم إليه الأحد يزال الأفراد المكروه ، وحصلت المخالفة بصوم يوم فطرهم ، وزال عنها صورة التعظيم المكروه بعدم التخصيص المؤذن بالتعظيم ، فاتفقت بحمد الله الأحاديث ، وزال عنها الاضطراب والاختلاف ، وتبين تصديق بعضها بعضاً .

فإن قيل : فما تقولون في صوم يوم النيروز والمهرجان ونحوها من أعياد الشركين ؟

قيل : قد كرهه كثير من العلماء ، وأكثر أصحاب أحمد على الكراهة . قال أحمد ، في رواية ابنه عبد الله : حدثنا وكيع عن سفيان عن رجل عن أنس والحسن : أنها كرها صوم يوم النيروز والمهرجان ، قال عبد الله : قال أبي : الرجل : أبان بن أبي عياش .

فما أجاب أحمد بهذا الجواب لمن سأله عن صيام هذين اليومين ، دل ذلك على أنه اختاره . وهذه إحدى الطريقتين لأصحابه في مثل ذلك .

وقيل : لا يكون هذا اختياراً له ، ولا ينسب إليه القول الذي حكاه ، وأكثر الأصحاب على الكراهة ، وعلاوا ذلك بأنهما يومان يعظمهما الكفار ، فيكون تخصيصهما بالصيام دون غيرها موافقة لهم في تعظيمهما ، فكره كيوم السبت . قال صاحب المغنى : وعلى قياس هذا : كل عيد للكفار ، أو يوم يفرّدونه بالتعظيم .

قال شيخنا أبو العباس ابن تيمية ، قدس الله روحه : وقد يقال : يكره صوم يوم النيروز والمهرجان ونحوها من الأيام التي لا تعرف بحساب العرب ، بخلاف ما جاء في الحديث من يوم السبت والأحد ، لأنه إذا قصد صوم مثل هذه الأيام العجمية أو الجاهلية ، كان ذريعة إلى إقامة شعار هذه الأيام وإحياء أمرها ، وإظهار حالها ، بخلاف السبت والأحد ، فإنهما من حساب المسلمين ، فليس في صومهما مفسدة . فيكون استحباب صوم أعيادهم المعروفة بالحساب العربي الإسلامي ، مع كراهة الأعياد المعروفة بالحساب الجاهلي العجمي ، توفيقاً بين الآثار . والله أعلم .

### الرخصة في ذلك [ ٢ : ٢٩٦ ]

٢٣١٤ - عن جويرية بنت الحرث « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة ، وهي صائمة ، فقال . صُمْتِ أَمْسِ ؟ قالت : لا ، قال : تريدن أن تصومي غداً ؟ قالت : لا . قال : فأفطري »

وأخرجه البخارى والنسائى . وأخرجه مسلم من حديث أبى هريرة عن النبي صلى الله قال « لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالى ، ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام ، إلا أن يكون فى صوم يصومه أحدكم » وأخرجه أيضاً النسائى . وعن ابن شهاب ، أنه كان إذا ذكر له « أنه نُهي عن صيام يوم السبت » يقول ابن شهاب : هذا حديث رخصى .

وقال الأوزاعي : ما زلت له كاتماً ، حتى رأيتهُ انتشر — يعنى حديث ابن بسر هذا فى صوم يوم السبت — قال أبو داود : قال مالك : هذا كذب .

### باب فى صوم الدهر [ ٢ : ٢٩٧ ]

٢٣١٥ - عن أبى قتادة « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، كيف

٢٣١٥ - قلت : يشبه أن يكون غضب النبي صلى الله عليه وسلم من مسألتِهِ لِماهِ عن صومه . كراهة أن يقتدى به السائل فى صومه ، فيتكفنه ، ثم يعجز عنه فعلاً ، أو يسأله ويمكّه بقلبه .

٢٣١٤ - قال ابن القيم : قال عبد الحق : ولعل مالكاً إنما جعله كذباً من أجل رواية ثور بن يزيد الكلاعى ، فإنه كان يرمى بالقدر ، ولكنه كان ثقة فياً يروي . قاله يحيى وغيره . وزوى عنه الجلة ، مثل يحيى بن سعيد القطان وابن المبارك والثورى وغيرهم . وقيل فى هذا الحديث : عن عبد الله بن بسر عن عمته الصماء ، وهو أصح ، واسمها بهيمة ، وقيل : بهيمة . آخر كلامه . ٢٣١٥ - قال الشيخ شمس الدين : وهو نص فى أن صوم يوم وفطر يوم أفضل من سرد الصيام ، ولو كان سرد الصيام مشروعاً أو مستحباً لكان أكثر عملاً ، فيكون أفضل ، إذ العبادة لا تكون إلا راجحة ، فلو كان عبادة لم يكن مرجوحاً .

تصوم ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله ، فلما رأى ذلك عمر ، قال : رضينا بالله رباً ، وبالأسلام ديناً . وبمحمد نبياً ، نعوذ بالله من غضب الله ، وغضب رسوله ، فلم يزل عمر يرددّها ، حتى سكن من غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر كله ؟ قال : لا صام ولا أفطر — قال مسدد — لم يصم ولم يفطر ، أو ما صام ولا أفطر — شك غيلان — قال : يا رسول الله ، كيف بمن يصوم يومين ويفطر يوماً ؟ قال : أو يطيق ذلك أحد ؟ قال : يا رسول الله ، فكيف بمن يصوم يوماً ويفطر

فيكون صياماً عن غير نيّة وإخلاص . وقد كان صلى الله عليه وسلم يواصل ، وهو محرّم على أمته . وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك بعض النوافل ، خوفاً من أن يُفرض على أمته ، إذا فعلوه اقتداء به ، كما ترك القيام في شهر رمضان ، بعد أن قام بهم ليلة أو ليلتين ، ثم لم يخرج إليهم ، وقال لهم : « إنه لم يخف على مكانكم ، ولكني خِفْتُ أن يُكتب عليكم ، ثم لا تقومون » أو كما قال .

وقوله « لا صام ولا أفطر » معناه : لم يصم ولم يفطر ، وقد توضع « لا » بمعنى « لم » كقوله تعالى ( ٧٥ : ٣١ فلا صدق ولا صلى ) أى لم يصدق ولم يصل . وقد يحتمل أن يكون معناه الدعاء عليه ، كراهة لصنيعه ، وزجراً له عن ذلك . ويشبه أن يكون الذى نهى عنه من

وقد تأول قوم هذا على أن المعنى : لا أفضل من ذلك للمخاطب وحده ، لما علم من حاله ومنتهى قوته ، وأن ماهو أكثر من ذلك يضعفه عن فرائضه ، ويقطعه عن القيام بما عليه من الحقوق ، وهذا تأويل باطل من وجوه :

أحدها : أن سياق الحديث يردّه ، فإنه إنما كان عن المطيع ، فإنه قال : « فإني أطيق أفضل من ذلك » فسبب الحديث في المطيع ، فأخبره أنه لا أفضل من ذلك للمطيع ، الذى سأل . ولو أن رجلاً سأل من يفضل السرد : قال . إني أطيق أفضل من صوم يوم وفطر يوم ؟ لقال له : السرد أفضل .

الثاني : أنه أخبر عنه بثلاث جمل : إحداها : أنه أعدل الصيام . والثانية : أنه صوم داود . والثالثة : أنه لا أفضل منه . وهذه الأخبار تمنع تخصيصه بالسائل .

يوماً؟ قال : ذلك صوم داود ، قال : يا رسول الله ، فكيف بمن يصوم يوماً ويفطر يومين ؟ قال : وددتُ أني طَوَّقْتُ ذلك - ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثَلَاثٌ من كل شهر ، ورمضان إلى رمضان . فهذا صيام الدهر كله ، وصيامُ عرفة : إني أحْتَسِبُ على الله أن يكفِّرَ السنَّةَ التي قبله ، والسنَّةَ التي بعده ، وصَهْمُ يومِ عاشوراء : إني أحْتَسِبُ على الله أن يكفِّرَ السنَّةَ التي قبله . »

صوم الدهر : هو أن يسرد الصيام أيام السنَّة كلها ، لا يفطر فيها الأيام للثهي عن صيامها . وقد سَرَدَ الصوم دَهْرَهُ أبو طلحة الأنصاري ، وكان لا يفطر في سفر ولا حضر . فلم يعبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا نهاء عن ذلك <sup>(١)</sup> .

وقوله « وددتُ أني أطقت ذلك » يحتمل أن يكون إنما خاف العجز عن ذلك للحقوق التي تلزمه لنسائه . لأن ذلك يحل بحظوظهم منه ، لالضعف جِئَلَّتْهُ عن احتمال الصيام ، أو قلة صبره عن الطعام في هذه المدة . والله أعلم .

الثالث : أن في بعض ألفاظ مسلم فيه : « فإني أقوى . قال : فلم يزل يرفعي ، حتى قال : صم يوماً وأفطر يوماً ، فإنه أفضل الصيام ، وهو صوم أخى داود » ، فعلم ذلك بكونه أفضل الصيام ، وأنه صوم داود ، مع إخباره له بقوته ، ولم يقل له : فإن قويت فالسرد أفضل .

الرابع : أن هذا موافق لقوله ، فيمن صام الأبد : « لا صام ولا أفطر » ومعلوم أن السائل لم يسأله عن الصوم المحرم الذي قد استقر تحريمه عندهم ، ولو قدر أنه سأله عنه لم يكن يجيب عنه بقوله : « لا صام ولا أفطر » بل كان يجيب عنه بصرح النهي . والسياق يدل على أنه إنما سأله عن الصوم المأذون فيه ، لا الممنوع منه ، ولا يعبر عن صيام الأيام الخمسة ، وعن المنع منها بقوله : « لا صام من صام الأبد » ، ولا هذه العبارة مطابقة للمقصود ، بل هي بعيدة منه جداً .

الخامس : أنه صلى الله عليه وسلم أخبر « أن أحب الصيام إلى الله : صيام داود ، وأحب

(١) وهل ثبت هذا عن أبي طلحة من رواية يوثق بها ؟ وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أقره عليه ؟ ولئن ثبت فلا بد أن يكون لأمر خاص بأبي طلحة ، لا يشاركه فيه غيره . والحكم عام مطلق ، لا يخص بالحواص الفردية . والله أعلم .  
وكتبه محمد حامد الفقي

٢٣١٦ - وفي رواية : قال : « يارسول الله ، أرأيتَ صوم يوم الاثنين والخميس ؟ قال : فيه وُلدْتُ ، وفيه أُنزلَ عليَّ القرآن » .

وأخرجه مسلم ، وقال : وفي هذا الحديث من رواية شعبة : « وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس ؟ فسكتنا عن ذكر الخميس ، لما نراه وهما » ، وأخرجه الترمذی والنسائي وابن ماجة مختصراً مفروقاً .

٢٣١٧ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : « لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ألم أُحَدِّثْ أنك تقول : لا قُومَنَّ الليل ، ولا صُومَنَّ النهار ؟ قال : أحسبه قال : نعم ، يارسول الله ، قد قلت ذلك ، قال : قُمْ ، وَهَمَّ ، وَصُمْ ، وَأَفْطِرْ ، وصم من كل شهر ثلاثة أيام ، وذلك مثلُ صيام الدهر ، قال : قلت يارسول الله ، إني أطيعُ أفضلَ من ذلك ، قال : قَصِّمْ يوماً وأفطر يومين ، قال : فقلت : إني أطيعُ أفضلَ من ذلك ، قال : فصم يوماً وأفطر يوماً ، وهو أعدلُ الصيام ، وهو صيام داود ، قلت : إني أطيعُ أفضلَ من ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا أفضلَ من ذلك » .  
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

### في صوم أشهر الحُرَم [ ٢ : ٢٩٧ ]

٢٣١٨ - عن حُجَيْبَةَ الباهلية ، عن أبيها ، أو عنها « أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم انطلق ، فأتاه بعد سنة ، وقد تغيَّرت حاله وهيئته ، فقال : يارسول الله ، أما تعرفني ؟ قال : من أنت ؟ قال : أنا الباهلي الذي جئتكَ عامَ الأول ، قال : فما غيَّرَكَ ، وقد كنت

٢٣١٨ - قلت : شهر الصبر هو شهر رمضان ، وأصل الصبر : الحبس . فسمى الصيام صبراً لما

القيام إلى الله قيام داود » ، وأخيرهما معاً . ثم فسره بقوله : « كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه ، وكان يصوم يوماً ، ويفطر يوماً » رواه البخاري ومسلم . وهذا صريح في أنه إنما كان أحب إلى الله لأجل هذا الوصف ، وهو ما يتخلل الصيام والقيام من الراحة التي تجم بها نفسه ، ويستعين بها على القيام بالحقوق . وبالله التوفيق .

حَسَنَ الْهَيْئَةِ ؟ قَالَ : مَا أَكَلْتُ طَعَامًا مِثْلَ فَارَقَتِكَ ، إِلَّا لَبِيلٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لِمَ عَذَّبْتَ نَفْسَكَ ؟ نِمَّ قَالَ : صُمُّ شَهْرَ الصَّبْرِ وَيَوْمًا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، قَالَ : زِدْنِي ، فَإِنْ بِي قُوَّةٌ ، قَالَ : صُمُّ يَوْمَيْنِ ، قَالَ زِدْنِي ، قَالَ : صُمُّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، قَالَ زِدْنِي ، قَالَ : صُمُّ مِنَ الْحُرْمِ ، وَاتْرَكَ ، صُمُّ مِنَ الْحُرْمِ وَاتْرَكَ ، قَالَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثَةَ - قَضَمَهَا ثُمَّ أَرْسَلَهَا .

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ ، إِلَّا أَنَّ النَّسَائِيَّ قَالَ فِيهِ : عَنْ مَجِيئَةِ الْبَاهِلِيِّ عَنْ عَمِّهِ . وَقَالَ ابْنُ مَاجَةَ : عَنْ أَبِي مَجِيئَةِ الْبَاهِلِيِّ عَنْ أَبِيهِ ، أَوْ عَمِّهِ . وَذَكَرَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ ، وَقَالَ فِيهِ : عَنْ مَجِيئَةٍ - يَعْنِي الْبَاهِلِيَّةَ - قَالَتْ : حَدَّثَنِي أَبِي أَوْ عَمِّي . وَسَمِيَ أَبَاهَا : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَرِثِ ، وَقَالَ : سَكَنَ الْبَصْرَةَ ، رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : أَبُو مَجِيئَةِ الْبَاهِلِيَّةُ ، أَوْ عَمُّهَا : سَكَنَ الْبَصْرَةَ . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ يُسَمِّهِ ، وَذَكَرَهُ هَذَا الْحَدِيثُ . وَذَكَرَهُ ابْنُ قَانَعٍ فِي مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ ، وَقَالَ فِيهِ : عَنْ مَجِيئَةٍ عَنْ أَبِيهَا ، أَوْ عَمِّهَا ، وَسَمَاهُ أَيْضًا : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَرِثِ . هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ .

وَقَدْ وَقَعَ فِيهِ هَذَا الْاِخْتِلَافُ ، كَمَا تَرَاهُ . وَأَشَارَ بَعْضُ شَيْوَحُنَا إِلَى تَضَعِيفِهِ لَذَلِكَ . وَهُوَ

فِيهِ مِنْ حَبْسِ النَّفْسِ عَنِ الطَّعَامِ ، وَمَنْعِهَا عَنْ وَطْءِ النِّسَاءِ ، وَغَشْيَانِهِنَّ فِي نَهَارِ الشَّهْرِ <sup>(١)</sup> وَقَوْلُهُ ، «مِنْ الْحَرَمِ» فَإِنَّ الْحَرَمَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ ( ٩ : ٣٦ ) إِنْ عِدَّةُ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، فِي كِتَابِ اللَّهِ ، يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ) وَهِيَ شَهْرُ رَجَبٍ ، وَذِي الْقَعْدَةِ ، وَذِي الْحِجَّةِ ، وَالْحَرَمِ ، وَقِيلَ لِلْأَعْرَابِيِّ يَتَّفَقُهُ : كَمْ الْأَشْهُرُ الْحَرَمُ ؟ قَالَ أَرْبَعَةٌ ، ثَلَاثَةٌ مُتَرَدِّدٌ ، وَوَاحِدٌ مُفْرَدٌ .

(١) بَلْ لَعَلَّه سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ فِيهِ مِنْ صَبْرِ النَّفْسِ وَحَبْسِهَا مَعَ اللَّهِ تَعَبُّدًا ، مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ طُولَ شَهْرِ رَمَضَانَ : كَمَا قَالَ اللَّهُ ( ١٨ : ٢٨ ) وَاصْبِرْ هَكَذَا مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْفَدَاءِ وَالنَّعْيِ يَرُدُّونَ وَجْهَهُ ) فَكُلُّهَا حَاوَلَتْ النَّفْسُ التَّرَوُّعَ إِلَى مَا تَنْظِلُهُ حَيَوَانِيَّتُهَا ، وَجَدَتْ مِنَ الْمَعْيَةِ مَعَ رَبِّهَا وَتَحِبُّوهُمُ الْأَعْظَامُ مَا يَشغُلُهَا عَنْ ذَلِكَ . فَيُعْطِيهَا إِيمَانًا جَدِيدًا وَقُوَّةَ عَزِيمَةٍ ، وَصَدَقَ حَزْمُ ، وَكَرَّمَ خَلْقُ ، وَعُلُوُّ آدَبُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

متوجه . و « مجيبة » — بضم الميم وكسر الجيم ، وسكون الياء آخر الحروف ، وبعدها باء موحدة مفتوحة ، وتاء تأنيث .

### باب في صوم المحرم [ ٢ : ٢٩٨ ]

٢٣١٩ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أفضلُ الصيام ، بعدَ شهر رمضانَ : شهرُ الله المحرم ، وإن أفضل الصلاة بعد المفروضة : صلاة من الليل » لم يقل قتيبة « شهر » قال « رمضان » .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

٢٣٢٠ - وعن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم ، حتى نقول : لا يُفطر ، ويفطر حتى نقول : لا يصوم » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

### باب في صوم شعبان [ ٢ : ٢٩٩ ]

٢٣٢١ - عن عبد الله بن أبي قيس ، سمع عائشة تقول « كان أحبَّ الشهورِ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصومه : شعبانُ ، ثم يصِله برمضان » وأخرجه النسائي .

### [ باب في صوم شوال <sup>(١)</sup> ] [ ٢ : ٢٩٩ ]

٢٣٢٢ - عن عبيد الله بن مسلم القرشي ، عن أبيه ، قال : « سألتُ - أو سُئِلَ - النبي

٢٣١٩ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقد رواه شعبة عن أبي بشر عن حميد بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، فاختلف فيه شعبة وأبو عوانة ، فقال أبو عوانة : عن أبي بشر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . وقال شعبة : عن أبي بشر عن حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورجح الدارقطني إرساله .

صلى الله عليه وسلم : عن صيام الدهر ؟ فقال : إِنَّ لِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، صُمْ رمضان والذي يليه ، وكلَّ أربعاء وخميس ، فإذا أنتَ قد صمتَ الدهرَ .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حديث غريب . وروى بعضهم عن هرون بن سلمان عن مسلم بن عبيد الله عن أبيه . وقد أخرج النسائى الروایتين ، الرواية الأولى والثانية ، التى أشار إليها الترمذى .

### فى فضل ستة أيام من شوال [ ٢ : ٢٩٩ ]

٢٣٢٣ - عن أبي أيوب — صاحبِ النبى صلى الله عليه وسلم — عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ يَوْمًا مِنْ شَوَالٍ ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ » .  
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . وقيل : معناه : إن الحسنه لما كانت بعشر أمثالها كان مبلغ ما حصل له من الحسنات فى صوم الشهر والأيام الستة : ثلاثمائة وستين حسنة عدد أيام السنة . فكأنه صام سنة كاملة ، وهذا قد جاء مفسراً فى حديث ثوبان ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صيام شهر رمضان بعشرة أشهر ، وصيام ستة أيام بشهرين . فذلك صوم سنة » وفى لفظ « جعل الله عز وجل الحسنه بعشر — فذكره » أخرجه النسائى . وإسناده حسن . وأخذ به جماعة من العلماء .

٢٣٢٣ - قال الحافظ شمس الدين : هذا الحديث قد اختلف فيه ، فأورده مسلم فى صحيحه . وضعفه غيره ، وقال : هو من رواية سعد بن سعيد أخى يحيى بن سعيد ، قال النسائى فى سننه : سعد بن سعيد ضعيف ، كذلك قال أحمد بن حنبل : يحيى بن سعيد : الثقة المأمون ، أحد الأئمة ، وعبدربه بن سعيد لأبأس به ، وسعد بن سعيد ثالثهم ضعيف . وذكر عبد الله بن الزبير الحميدى هذا الحديث فى مسنده . وقال : الصحيح موقوفاً . وقد روى الإخوة الثلاثة هذا الحديث عن عمر بن ثابت .

فمسلم أورده من رواية سعد بن سعيد . ورواه النسائى من حديثه مرفوعاً ، ومن حديث عبد ربه بن سعيد موقوفاً . ورواه أيضاً من حديث يحيى بن سعيد مرفوعاً . وقد رواه أيضاً ثوبان عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « صيام شهر رمضان بعشرة أشهر ، وصيام ستة أيام بشهرين ، فذلك صيام سنة » رواه النسائى ، وفى لفظ له أيضاً : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه



وروى عن مالك وغيره كراهية ذلك . وقال بعضهم : لعل الحديث لم يبلغه ، أو لم يثبت عنده . لما وجد العمل بخلافه . والحديث تقوم به الحجة . وقد أشار مالك في الموطأ إلى أنه : لئلا يلحق برمضان ما ليس منه أهل الجاهلية والخلفاء . وقد روى مطرف عن مالك : أنه كان يصرفها في خاصة نفسه ، قال مطرف : إنما كره صيامها لئلا يلحق أهل الجاهلية ذلك برمضان . فأما من رغب في ذلك لما جاء فيه ، فلم ينهه .

وسلم يقول « جعل الله الحسنة بعشرة ، فشر بعشرة أشهر ، وستة أيام بعد الفطر تمام السنة » قال الترمذي : وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وثوبان ، وقد أعل حديث أبي أيوب من جهة طريقه كلها . أما رواية مسلم فن سعد بن سعيد ، وأما رواية أخيه عبد ربه ، فقال النسائي : فيه عتة ، ليس بالقوى ، يعنى راويه عن عبد الملك بن أبي بكر عن يحيى . وأما حديث عبد ربه ، فإنما رواه موقوفاً .

وهذه العلل — وإن منته أن يكون في أعلى درجات الصحيح — فإنها لا توجب وهنه ، وقد تابع سعداً ويحيى وعبد ربه عن عمر بن ثابت : عثمان بن عمرو الخزازي عن عمر ، لكن قال : عن عمر عن محمد بن النكدر عن أبي أيوب . ورواه أيضاً صفوان بن سليم عن عمر بن ثابت . ذكره ابن حبان في صحيحه وأبو داود والنسائي ، فهؤلاء خمسة : يحيى ، وسعيد ، وعبد ربه ، بنو سعيد ، وصفوان بن سليم ، وعثمان بن عمرو الخزازي ، كلهم رَوَوْه عن عمرو . فالحديث صحيح .

وأما حديث ثوبان : فقد رواه ابن حبان في صحيحه . ولفظه « من صام رمضان وستاً من شوال فقد صام السنة » ورواه ابن ماجه . ولفظه « من صام رمضان وستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة ، من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » .

وأما حديث جابر : فرواه أحمد في مسنده عن أبي عبد الرحمن المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب عن عمرو بن جابر الحضرمي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعمرو بن جابر ضعيف ، ولكن قال أبو حاتم الرازي : هو صالح ، له نحو عشرين حديثاً . وقال أبو نعيم الأصبهاني : روى عن عمرو بن دينار ومجاهد عن جابر مثله .

وأما حديث أبي هريرة : فرواه أبو نعيم من حديث ليث بن أبي سليم عن مجاهد عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ورواه من حديث عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال أبو نعيم : ورواه عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن أبي هريرة عن أبيه ، ورواه اسمعيل بن رافع عن أبي صالح عن أبي هريرة . وهذه الطرق تصلح للاعتبار والاعتضاد . وقد احتج أصحاب السنن الأربعة بليث ، وقد روى

حديث شداد بن أوس ، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم ، في كتاب العلل : سمعت أبي ، وذكر حديثاً رواه سويد بن عبد العزيز عن يحيى بن الحرث عن أبي الأشعث الصنعاني عن أبي أسماء عن ثوبان مرفوعاً « من صام رمضان وأتبعه بست من شوال » قال أبي : هذا وهم من سويد . قد جمع يحيى بن الحرث هذا الحديث من أبي أسماء ، إنما أراد سويد : ما حدثنا صفوان بن صالح أخبرنا مروان الطاطري عن يحيى بن حمزة عن يحيى بن الحرث عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من صام رمضان - الحديث » . وهذا إسناد ثقات كلهم ، ثم قال ابن أبي حاتم بعد ذلك : سئل أبي عن حديث رواه مروان الطاطري عن يحيى بن حمزة ؟ - وذكر هذا الحديث حديث - : شداد بن أوس قال : سمعت أبي يقول : الناس يروون عن يحيى بن الحرث عن أبي أسماء عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت لأبي : أهما الصحيح ؟ قال : جميعاً صحيح . وقال الدارقطني : حدثنا إبراهيم بن محمد الرقي أخبرنا أبو همام أخبرنا يحيى بن حمزة عن إسحق بن عبد الله قال : حدثني سعد بن سعيد عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من صام ستة أيام بعد الفطر فكأنما صام الدهر كله » ويحيى بن حمزة قاضي دمشق صدوق ، وأبو همام الوليد بن شجاع السكوني أخرج له مسلم ، وهذا غريب ، إله اشتبه على بعض رواة عمر بن ثابت بعدى بن ثابت وتأكد الوهم فجعله عن البراء بن عازب ، لكثرة رواية عدي بن ثابت عنه . وقد اختلف أهل العلم في القول بموجب هذه الأحاديث . فذهب أكثرهم إلى القول باستحباب صومها . منهم : الشافعي وأحمد وابن المبارك وغيرهم . وكرها آخرون . منهم : مالك . وقال مطرف : كان مالك يصومها في خاصة نفسه . قال : وإنما كره صومها لئلا يلحق أهل الجاهلية ذلك بـرمضان . فأما من رغب في ذلك لما جاء فيه فلم ينه . وقد اعترض بعض الناس على هذه الأحاديث باعتراضات ، نذكرها ، ونذكر الجواب عنها إن شاء الله تعالى .

الاعتراض الأول : تضعيفها . قالوا : وأشهرها : حديث أبي أيوب ، ومداره على سعد بن سعيد ، وهو ضعيف جداً ، تركه مالك ؛ وأنكر عليه هذا الحديث ، وقد ضعفه أحمد ، وقال الترمذي : تركوهما فيه من قبل حفظه . وقال النسائي : ليس بالقول . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج بحديث سعد بن سعيد . وجواب هذا الاعتراض : أن الحديث قد صححه مسلم وغيره .

وأما قولكم : يدور على سعد بن سعيد ، فليس كذلك ، بل قد رواه صفوان بن سليم ويحيى بن سعيد ، أخو سعد المذكور ؛ وعبد ربه بن سعيد ، وعثمان بن عمر الخزامي . أما حديث صفوان : فأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان .

وأما حديث يحيى بن سعيد: فرواه النسائي عن هشام بن عمار عن صدقة بن خالد ، متفق عليهما ، عن عتبة بن أبي حكيم . وثقه الرازيان وابن معين وابن حبان ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام ، وعبد الملك بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم وإسماعيل بن إبراهيم الصائغ ، ثلاثهم عن يحيى بن سعيد عن عمر به .

فإن قيل : فقد رواه حفص بن غياث ، وهو أثبت ممن ذكرت ، عن يحيى بن سعيد عن أخيه سعد بن سعيد عن عمرو بن ثابت ، فدل علي أن يحيى بن سعيد لم يروه عن عمر بن ثابت وإلا لما رواه عن أخيه عنه ، ورواه اسحق بن أبي فروة عن يحيى بن سعيد عن عدى بن ثابت عن البراء ، فقد اختلف فيه .

قيل : رواية عبد الملك ومن معه عن يحيى بن سعيد ، أرجح من رواية حفص بن غياث ، لأنهم أتقن وأكثر ، وأبعد عن الغلط ، ويحتمل أن يكون يحيى سمعه من أخيه ، فرواه كذلك ، ثم سمعه من عمر ، ولهذا نظائر كثيرة ، وقد رواه عبد الله بن طه عن عبد ربه بن سعيد عن أخيه يحيى بن سعيد عن عمر ، فإن كان يحيى إنما سمعه من أخيه سعد فقد اتفقت فيه رواية الإخوة الثلاثة له ، بعضهم عن بعض .

وأما حديث عبد ربه بن سعيد فذكره البيهقي ، وكذلك حديث عثمان بن عمرو الخزاعي . وبالجملة : فلم ينفرد به سعد ، سلمنا انفرد به ، لكنه ثقة صدوق ، روى له مسلم ، وروى عنه شعبة وسفيان الثوري وابن عينة وابن جريج وسليمان بن بلال ، وهؤلاء أئمة هذا الشأن . وقال أحمد : كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن ، قال عبد الله : يعني في الرجال وبصره بالحديث ، وتنبه ، وتنقته للرجال . وقال محمد بن سعد : شعبة أول من فتن عن أمر المحدثين ، وجانب الضعفاء والمتروكين ، وصار علماً يقتدى به ، وتبعه عليه بعده أهل العراق .

وأما ما ذكرتم من تضعيف أحمد والترمذي والنسائي فصحيح .

وأما ما نقلتم عن ابن حبان : فإنما قاله في سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، وليس في كتابه غيره ، وأما سعد بن سعيد الأنصاري المدني : فإنما ذكره في كتاب الثقات ، وقد قال أبو حاتم الرازي عن ابن معين : سعد بن سعيد صالح ، وقال محمد بن سعد : ثقة ، قليل الحديث ، وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : كان سعد بن سعيد مؤدباً ، يعني أنه كان يحفظ ويؤدى ما سمع . وقال ابن عدى : له أحاديث صالحة ، تقرب من الاستقامة ، ولا أرى بحديثه بأساً مقدار ما يرويه ، ومثل هذا إنما ينفي ما ينفرد به ، أو يخالف به الثقات ، فأما إذا لم ينفرد وروى ما رواه الناس فلا يطرح حديثه .

سلمنا ضعفه ، لكن مسلم إنما احتج بحديثه لأنه ظهر له أنه لم يخطئ فيه بقرائن ومتابعات

ولشواهد دلته على ذلك ، وإن كان قد عرف خطؤه في غيره ، فكون الرجل يخطئ في شيء لا يمنع الاحتجاج به فيما ظهر أنه لم يخطئ فيه ، وهكذا حكم كثير من الأحاديث التي خرجها ، وفي إسناده من تكلم فيه من جهة حفظه ، فإنهما لم يخرجها إلا وقد وجدا لها متابعاً .

وهنا دقيقة ينبغي التفتن لها ، وهي أن الحديث الذي رواه أو أحدهما واحتج به برجاله أقوى من حديث احتج به برجاله ، ولم يخرجاه ، فتصحيح الحديث أقوى من تصحيح السند .

فإن قيل : فلم لا أخرجه البخاري ؟

قيل : هذا لا يانم ، لأنه رحمه الله لم يستوعب التصحيح ، وليس سعد بن سعيد من شرطه ، على أنه قد استشهد به في صحيحه ، فقال في كتاب الزكاة : وقال سليمان عن سعد بن سعيد عن عمارة بن غزيرة عن ابن عباس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم « أحد جيله يحبنا ونحبه » .

الاعتراض الثاني : أن هذا الحديث قد اختلف في سنده على عمر بن ثابت . فرواه أبو عبد الرحمن المقرئ عن سعيد عن عبد ربه بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب موقوفاً ذكره النسائي ، وأخرجه أيضاً من حديث عثمان بن عمرو بن ساج عن عمر بن ثابت عن محمد بن المنكدر عن أبي أيوب ، وهذا يدل على أن طريق سعد بن سعيد غير متصلة ، حيث لم يذكر محمد بن المنكدر بين عمر بن ثابت وأبي أيوب ، وقد رواه إسماعيل بن عياش عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر عن أبي أيوب . فدل على أن لرواية محمد بن المنكدر له عن أبي أيوب أصلاً . ورواه أبو دوداد الطيالسي عن ورقاء بن عمر البشكري عن سعد بن سعيد عن يحيى بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب . وهذا الاختلاف يوجب ضعفه .

والجواب : أن هذا لا يسقط الاحتجاج به ، أما رواية عبد ربه بن سعيد له موقوفاً ، فلما أن يقال : الرفع زيادة . وإما أن يقال : هو مخالفة ، وعلى التقديرين : فالترجيح حاصل بالكثرة والحفظ ، فإن صفوان بن سليم ويحيى بن سعيد - وهما إمامان جليلان - وسعد بن سعيد - وهو ثقة محتج به في الصحيح - اتفقوا على رفعه ، وهم أكثر وأحفظ ، على أن المقرئ لم يتفق عنه على وقفه ، بل قد رواه أحمد بن يوسف السلمي شيخ مسلم ، وعقيل بن يحيى جميعاً عنه عن شعبة عن عبد ربه بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب مرفوعاً وذكره ابن منده ، وهو إسناده صحيح موافق لرواية الجماعة ، وموقوف لحديث صفوان بن سليم وسعد بن سعيد .

وأيضاً فقد رواه محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن ورقاء عن سعد بن سعيد مرفوعاً ، كرواية الجماعة ، وغندر أصح الناس حديثاً في شعبة ، حتى قال علي بن المديني : هو أحب إلي

من عبد الرحمن بن مهدي في شعبة ، فمن يكون مقدماً على عبد الرحمن بن مهدي في حديث شعبة يكون قوله أولى من المقبرى .

وأما حديث عثمان بن عمرو بن ساج : فقال أبو القاسم بن عساكر في أطرافه ، عقب روايته : هذا خطأ ، والصواب : عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب ، من غير ذكر عهد النكدر ، وقد قال أبو حاتم الرازي : عثمان والوليد ابنا عمرو بن ساج ، يكتب حديثهما ولا يحتج به ، وقال النسائي : رأيت عنده كتباً في غير هذا . فإذا أحاديث شبه أحاديث عهد بن أبي حميد ، فلا أدري : أكان سماعه من محمد أم من أولئك للشيخة ؟ فان كانت تلك الأحاديث أحاديثه عن أولئك للشيخة ولم يكن سمعه من عهد فهو ضعيف .

وأما رواية اسمعيل بن عياش له عن عهد بن حميد : فإسمعيل بن عياش ضعيف في الحجازيين وعهد بن حميد متفق على ضعفه ونكارة حديثه ، وكأن ابن ساج سرق هذه الرواية من عهد بن حميد ، والتلط في زيادة محمد بن النكدر منه . والله أعلم ،

وأما رواية أبي داود الطيالسي : فمن رواية عبد الله بن عمران الأصبهاني عنه ، قال ابن حبان : كان يغرب ، وخالفه يونس بن حبيب ، فرواه عن أبي داود عن ورقاء بن عمر عن سعد بن سعيد عن عمر بن ثابت ، موافقة لرواية الجماعة .

فإن قيل : فالحديث — بعد هذا كله — مداره على عمر بن ثابت الأنصاري ، لم يروه عن أبي أيوب غيره ، فهو شاذ ، فلا يحتج به ؟ .

قيل : ليس هذا من الشاذ الذي لا يحتج به ، وكثير من أحاديث الصحيحين بهذه المثابة . كحديث «الأعمال بالنيات» تفرد علقمة بن وقاص به ، وتفرد محمد بن إبراهيم التيمي به عنه ، وتفرد يحيى بن سعيد به عن التيمي . وقال يونس بن عبد الأعلى : قال لي الشافعي : ليس الشاذ أن يروي الثقة مالا يروي غيره ، إنما الشاذ : أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما يروي الناس .

وأيضاً فليس هذا الأصل مما تفرد به عمر بن ثابت ، لرواية ثوبان وغيره له عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ترجم ابن حبان على ذلك في صحيحه ، فقال — بعد إخراجه حديث عمر بن ثابت — : ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به عمر بن ثابت عن أبي أيوب ، وذكر حديث ثوبان من رواية هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن يحيى بن الحرث الذمباري عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان ، ورواه ابن ماجه .

ولكن لهذا الحديث علة ، وهي أن أسد بن موسى رواه عن الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن يحيى بن الحرث به . والوليد مدلس ، وقد عتقه ، قلعله وصله مرة ، ودلسه أخرى . وقد رواه النسائي من حديث يحيى بن حمزة ومحمد بن شعيب بن سابور ، وكلاهما عن يحيى بن

الحديث الثماني به . ورواه أحمد في المسند عن أبي الهيثم عن إسماعيل بن عياش ، عن يحيى بن الحرث به ، وقد صحح الحديث أبو حاتم الرازي ، وإسماعيل إذا روى عن الشاميين حديثه صحيح ، وهذا إسناد شامى .

الاعتراض الثالث : أن هذا الحديث غير معمول به عند أهل العلم . قال مالك في الموطأ : ولم أر أحداً من أهل العلم والفقهاء يصومها ، ولم يبلغنى ذلك عن أحد من السلف ، وإن أهل العلم يكرهون ذلك ، ويخافون بدعته ، وأن يلحق برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجهلاء ، لو رأوا في ذلك رخصة عن أهل العلم ، ورأوهم يعملون ذلك ، ثم كلامه ، قال الحافظ أبو محمد المنذرى : والذى خشي منه مالك قد وقع بالعجم ، فصاروا يتركون السحرة على عادتهم والنواقيس وشعائر رمضان إلى آخر الستة الأيام ، فينتدظظرون شعائر العيد . ويؤيد هذا ما رواه أبو داود في قصة الرجل الذى دخل المسجد وصلى الفرض ، ثم قام يتنفل ، فقام إليه عمر ، وقال له « اجلس حتى تفصل بين فرضك وتفلك ، فهذا هلك من كان قبلنا ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أصاب الله بك يا ابن الخطاب » .

قالوا : فمقصود عمر : أن اتصال الفرض بالنفل إذا حصل معه التماضى وطال الزمن ظن الجهال أن ذلك من الفرض ، كما قد شاع عند كثير من العامة : أن صبح يوم الجمعة خمس سجودات ولا بد ، فإذا تركوا قراءة (الم تنزيل) قرأوا غيرها من سور السجودات ، بل نعى عن الصوم بعد انتصاف شعبان حماية لرمضان أن يخلط به صوم غيره ، فكيف بما يضاف إليه بعده ؟

فيقال : الكلام هنا فى مقامين :

أحدهما : فى صوم ستة من شوال ، من حيث الجملة . والثانى : فى وصلها به .

أما الأول فقولكم : إن الحديث غير معمول به : فباطل ، وكون أهل المدينة فى زمن مالك لم يعملوا به لا يوجب ترك الأمة كلهم له ، وقد عمل به أحمد والشافعى وابن المبارك وغيرهم . قال ابن عبد البر : لم يبلغ مالكا حديث أبى أيوب ، على أنه حديث مدنى ، والإحاطة بعلم الخاصة لا سبيل إليه ، والذى كرهه مالك قد بينه وأوضحه : خشية أن يضاف إلى فرض رمضان ، وأن يسبق ذلك إلى العامة ، وكان متحفظاً كثير الاحتياط للدين ، وأما صوم الستة الأيام على طلب الفضل ، وعلى التأويل الذى جاء به ثوبان ، فإن مالكا لا يكره ذلك إن شاء الله ، لأن الصوم جنة ، وفضله معلوم : يدع طعامه وشرا به لله ، وهو عمل بر وخير ، وقد قال تعالى ( ٢٢ : ٥٧ ) واضلوا الخير لعلكم تفلحون ) ومالك لا يجعل شيئاً من هذا ، ولم يكره من ذلك إلا ما خافه على أهل الجهالة والجهلاء إذا استمر ذلك ، وخشى أن يعد من فرائض الصيام ، مضافاً إلى رمضان ، وما أظن مالكا جهل الحديث ، لأنه حديث مدنى انفرد به عمر

بن ثابت ، وأظن عمر بن ثابت لم يكن عنده ممن يعتمد عليه ، وقد ترك مالك الاحتجاج ببعض ما رواه عمر بن ثابت . وقيل : إنه روى عنه ، ولولا علمه به ما أنكر بعض شيوخه ، إذ لم يثق بحفظه لبعض ما روي ، وقد يمكن أن يكون جهل الحديث ، ولو علم لقال به ، هذا كلامه .

وقال القاضي عياض : أخذ بهذا الحديث جماعة من العلماء . وروى عن مالك وغيره كراهية ذلك ، ولعل مالكاً إنما كره صومها على ما قال في الموطأ : أن يعتقد من يصومه أنه فرض ، وأما على الوجه الذي أراده النبي صلى الله عليه وسلم فخاثر .

وأما المقام الثاني : فلا ريب أنه متى كان في وصلها بـرمضان مثل هذا المحذور كره أشد الكراهة ، وحى الفرض أن يخلط به ما ليس منه ، ويصومها في وسط الشهر أو آخره ، وما ذكره من المحذور فدفعه والتحرز منه واجب ، وهو من قواعد الإسلام .

فإن قيل : الزيادة في الصوم إنما يخاف منها لو لم يفصل بين ذلك بفطر يوم العيد ، فأما وقد تخلل فطر يوم العيد فلا محذور . وهذا جواب أبي حامد الاسفراييني وغيره .

قيل : فطر العيد لا يؤثر عند الجهلة في دفع هذه الفسدة . لأنه لما كان واجباً فقد يرويه كفطر يوم الحيف ، لا يقطع التابع واتصال الصوم ، فبكل حال ينبغي تجنب صومها عقب رمضان إذا لم تؤمن معه هذا الفسدة . والله أعلم .

## فصل

فإن قيل : لم قال « ست » والأيام مذكورة ، فالأصل أن يقال « ستة » كما قال الله تعالى ( ٦٩ : ٧ ) سبع ليال وثمانية أيام ) وهل لشوال بخصوصه مزية على غيره في ذلك ، أم لا ؟ وهل لست خصوصية على مادونها وأكثر منها ، أم لا ؟ وكيف شبه من فعل ذلك بصيام الدهر ، فيكون العمل اليسير مشبهاً بالعمل الكثير ومن جنسه ؟ ومعلوم أن من عمل عملاً وعمل الآخر بقدره مرتين لا يستويان ، فكيف يكون بقدره عشر مرات ؟ وهل فرق بين قوله « فكأنما صام الدهر » وبين أن يقال : فكأنه قد صام الدهر ؟ وهل يدل الحديث على استحباب صيام الدهر ، لأجل هذا التشبيه ، أم لا ؟

فالجواب : أما قوله « ست » ولم يقل « ستة » فالعرب إذا عدت الليالي والأيام فأنها تغلب الليالي إذا لم تصف العدد إلى الأيام ، فمضى أروادوا عد الأيام عدوا الليالي ، ومرادهم الأيام . قال تعالى ( ٢ : ٢٣٤ ) والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ) قال الزمخشري : ولو قيل « وعشرة » لكان خطأ . وقال تعالى ( ٢٠ : ١٠٣ )

يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا عشراً ) فهذه أيام ، بدليل قوله تعالى بعدها ( إذ يقول أمثلهم طريقة : إن لبثتم إلا يوماً ) فدل الكلام الأخير على أن المدة الأول أيام ، وأما قوله تعالى ( سبع ليل وثمانية أيام ) فلا تغليب هناك ، لذكر النوعين وإضافة كل عدد إلى نوعه .

وأما السؤال الثاني ، وهو اختصاص شوال : ففيه طريقان .

أحدهما : أن المراد به الرفق بالمكلف ، لأنه حديث عهد بالصوم ، فيكون أسهل عليه ، ففي ذكر شوال تنبيه على أن صومها في غيره أفضل ، هذا الذي حكاه إفرافى من المالكية ، وهو غريب عجيب .

الطريق الثاني : أن للقصود به المبادرة بالعمل ، وابتهاز الفرصة ، خشية القوات . قال تعالى ( ٢ : ١٤٨ ) فاستبقوا الخيرات ) وقال ( ٣ : ١٣٣ ) وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ) وهذا تعليل طائفة من الشافعية وغيرهم .

قالوا : ولا يترام أن يعطى هذا الفضل لمن صامها في غيره ، لقوات مصلحة المبادرة والسرعة المحبوبة لله .

قالوا : وظاهر الحديث مع هذا القول . ومن ساعده الظاهر فقوله أولى . ولا ريب أنه لا يمكن إلغاء خصوصية شوال ، وإلا لم يكن لذكره فائدة .

وقال آخرون : لما كان صوم رمضان لا بد أن يقع فيه نوع تقصير وتفريط ، وهضم من حقه وواجبه ندب إلى صوم ستة أيام من شوال ، جارية له ، ومسددة لخلل ما عساه أن يقع فيه . فجرت هذه الأيام مجرى سنن الصلوات التي يتنفل بها بعدها جارية ومكاملة ، وعلى هذا : تظهر فائدة اختصاصها بشوال ، والله أعلم .

فهذه ثلاث مآخذ .

وسوى هذا جواب السؤال الثالث : وهو إختصاصها بهذا العدد ، دون ما هو أقل وأكثر فقد أشار في الحديث إلى حكمته ، فقال في حديث أبي هريرة « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فلتأتين بثلاثمائة ، وستة وستين ، وقد صام السنة » وكذلك في حديث ثوبان ولفظه « من صام ستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة ، من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » لفظ ابن ماجه . وأخرجه صاحب المختارة . ولفظ النسائي فيه « صيام رمضان بعشرة أشهر ، وصيام ستة أيام بشهرين . فذلك صيام سنة » يعنى صيام رمضان وستة أيام بعده ، فهذه هي الحكمة في كونها ستة .

وأما ما ذكره بعضهم من أن الستة عدد تام ، فإنها إذا جمعت أجزاؤها قام منها عدد السنة . فإن أجزائها النصف والثلث والسدس ، ويكمل بها ، بخلاف الأربعة والإثنى عشر وغيرها ، فهذا لا يحسن ، ولا يليق أن يذكر في أحكام الله ورسوله . وينبغي أن يصان الدين عن التعليل بأمثاله .



وأما السؤال الرابع : وهو تشبيه هذا الصيام بصيام الدهر ، مع كونه بقدره عشر مرات : فقد أشكل هذا على كثير من الناس .

وقيل في جوابه : المعنى : أن من صام رمضان وستة من شوال من هذه الأمة فهو كمن صام السنة من الأمم المتقدمة .

قالوا : لأن تضعيف الحسنات إلى عشر أمثالها من خصائص هذه الأمة .

وأحسن من هذا أن يقال : العمل له بالنسبة إلى الجزاء اعتباران : اعتبار المقابلة والمساواة وهو الواحد بمثله ، واعتبار الزيادة والفضل ، وهو المضاعفة إلى العشر ، فالتشبيه وقع بين العمل المضاعف ثوابه ، وبين العمل الذي يستحق به مثله ، ونظير هذا : قوله صلى الله عليه وسلم « من صلى عشاء الآخرة في جماعة فكأنما قام نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة فكأنما قام ليلة » .

أما السؤال الخامس ، وهو الفرق بين أن يقول « فكأنما قد صام الدهر » وبين قوله « فكأنما صام الدهر » : هو أن المقصود تشبيه الصيام بالصيام . ولو قال : فكأنه قد صام الدهر ، لكان بعيداً عن المقصود ، فإنه حينئذ يكون تشبيهاً للصائم بالصائم . فعمل التشبيه هو الصوم ، لا الصائم ، وبمعنى الفاعل لزوماً ، ولو شبه الصائم لكان هو محل التشبيه ، ويكون معنى الصوم لزوماً ، وإنما كان قصد تشبيه الصوم أبلغ وأحسن لتضمنه تنبيه السامع على قدر الفعل وعظمه وكثرة ثوابه ، فتوفّر رغبته فيه .

وأما السؤال السادس — وهو الاستدلال به على استحباب صيام الدهر — فقد استدل به طائفة ممن يرى ذلك .

قالوا : ولو كان صوم الدهر مكروهاً لما وقع التشبيه به ، بل هذا يدل على أنه أفضل الصيام . وهذا الاستدلال فاسد جداً من وجوه .

أحدها : أن في الحديث نفسه : أن وجه التشبيه : هو أن الحنة بعشر أمثالها ، فسته وثلاثون يوماً بسنة كاملة ، ومعلوم قطعاً أن صوم السنة الكاملة حرام بلا ريب . والتشبيه لا يتم إلا بدخول العيدين وأيام التشريق في السنة ، وصومها حرام ، فلم يكن التشبيه المذكور لا يدل على جواز وقوع المشبه به ، فضلاً عن استحبابه ، فضلاً عن أن يكون أفضل من غيره . ونظير هذا : قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن عمل يعدل الجهاد؟ فقال « لا تستطيعه . هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تقوم فلا تفتر ، وتصوم فلا تفطر ؟ قال : لا . قال : فذلك مثل المجاهد » ومعلوم أن هذا المشبه به غير مقدور ولا مشروع .

فإن قيل : يحمل قوله « فكأنما صام الدهر » على ما عدا الأيام المنهي عن صومها .

كيف كان يصوم النبي صلى الله عليه وسلم ؟ ( ٢ : ٣٠٠ )

٢٣٢٤ - عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : أنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ، حتى تقول : لا يفطر ، ويفطر حتى تقول : لا يصوم ، وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط ، إلا رمضان ، وما رأيته في شهر أكثر صياماً منه في شعبان » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

قيل : كان يكثر الصيام في شعبان لأنه صلى الله عليه وسلم كان يلتزم صوم ثلاثة أيام من كل شهر . فربما شغل عن الصيام أشهراً ، فيجمع ذلك كله في شعبان ، ايدركه قبل

قيل : تعليقه صلى الله عليه وسلم حكمة هذه المقابلة ، وذكره الحسنة بعشر أمثالها ، وتوزيع الستة والثلاثين يوماً على أيام السنة : يبطل هذا الحمل .

الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن صام الدهر ، فقال « لا صام ولا أفطر » وفي لفظ « لا صام من صام الأبد » فإذا كان هذا حال صيام الدهر فكيف يكون أفضل الصيام ؟

الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه في الصحيحين أنه قال « أفضل الصيام صيام دواد » وفي لفظ « لا أفضل من صوم دواد : كان يصوم يوماً ويفطر يوماً » فهذا النص الصحيح الصريح الراجح لكل إشكال ، يبين أن صوم يوم وفطر يوم أفضل من سبب الصوم . مع أنه أكثر عملاً . وهذا يدل على أنه مكروه ، لأنه إذا كان الفطر أفضل منه لم يمكن أن يقال بإباحته واستواء طرفيه . فإن العبارة لا تكون مستوية الطرفين ، ولا يمكن أن يقال : هو أفضل من الفطر ، بشهادة النص له بالإبطال ، فتعين أن يكون مرجوحاً . وهذا بين لكل منصف . والله الحمد .

٢٣٢٤ - قال الحافظ شمس الدين : وفي صومه صلى الله عليه وسلم شعبان أكثر من غيره ثلاث معان :

أحدها : أنه كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، فربما شغل عن الصيام أشهراً ، فجمع ذلك في شعبان ، ليدركه قبل صيام القرض .

الثاني : أنه فعل ذلك تعظيماً لرمضان ، وهذا الصوم يشبه سنة فرض الصلاة قبلها تعظيماً لحقها

الثالث : أنه شهر ترفع فيه الأعمال ، فأحب صلى الله عليه وسلم أن يرفع عمله وهو صائم .

صيام الفرض . وقيل : فعل ذلك لفضل رمضان وتعظيمه . وقيل : بل لما جاء « أنه ترفع فيه الأعمال » وقد قال صلى الله عليه وسلم « فأحب أن يرفع عني وأنا صائم » .

٢٣٢٥ - وعن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بمعناه ، زاد « كان يصومه إلا قليلا ، بل كان يصومه كله » .

وهذه الزيادة : أخرجها مسلم في صحيحه . وفي البخاري أيضاً « وكان يصوم شعبان كله » وهذه الزيادة أخرجها مسلم في صحيحه .

وقوله « كان يصومه إلا قليلا ، بل كان يصومه كله » قيل : معناه أكله مرة ، ومرة لم يكله . فقيل : يصومه كله ، أى يصوم في أوله ووسطه وآخره ، لا يخص شيئاً منه ولا يعمه بصيامه .

وقيل : ليس على ظاهره . وإنما المراد : أكثره لاجمعه . وعبر بالكل عن الغالب والأكثر .

### في صوم الاثنين والخميس [ ٢ : ٣٠٠ ]

٢٣٢٦ - عن مولى قدامة بن مظعون ، عن مولى أسامة بن زيد ، « أنه انطلق مع أسامة إلى وادي القرى في طلب مالٍ له ، فكان يصوم الاثنين والخميس ، فقال له مولاه : لم تصوم يوم الاثنين ويوم الخميس ، وأنت شيخ كبير ؟ فقال : إن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم يوم الاثنين ، ويوم الخميس ، وسئل عن ذلك ؟ فقال : إن أعمال العباد تُعرض يوم الاثنين ويوم الخميس » .

٢٣٢٦ - قال الشيخ ابن القيم : وأخرج النسائي من حديث المسيب بن رافع عن سواد الخزاعي عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم الإثنين والخميس » وأخرج عن المسيب عن حفصة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم الإثنين والخميس » وفي صحيح مسلم من حديث أبي قتادة قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام الإثنين ؟ فقال : ذاك يوم ولدت فيه ، ويوم بعثت ، أو أنزل علي فيه » وفيه من رواية شعبة « وسئل عن صوم الإثنين والخميس ؟ » قال مسلم : فسكتنا عن ذكر الخميس لما نراه وهما .

وأخرجه النسائي . وفي إسناده : رجلان مجهولان . وقد أخرج النسائي من حديث أبي سعيد كيسان القبري . قال : حدثني أسامة بن زيد قال : « قلت : يا رسول الله ، إنك تصوم ، حتى لا تكاد تنظر ، وتفطر ، حتى لا تكاد تصوم ، إلا يومين إن دخلا في صيامك ، وإلا صيتهما ؟ قال : وأى يومين ؟ قلت : يوم الاثنين ويوم الخميس . قال : ذاك يومان تعرض فيهما الأعمال على رب العالمين ، فأحب أن يعرض علي وأنا صائم » . وهو حديث حسن .

وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث ربيعة الجزاشي . عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرى صوم الاثنين والخميس » وقال الترمذي : حديث عائشة حديث حسن غريب من هذا الوجه .

### في صوم العشر [ ٢ : ٣٠٠ ]

٢٣٢٧ - عن هنيذة بن خالد ، عن امرأته ، عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم . قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم تسع ذي الحجة ، ويوم عاشوراء ، وثلاثة أيام من كل شهر : أول اثنين من الشهر ، والخميس » . وأخرجه النسائي .

واختلف على هنيذة بن خالد في إسناده . فروى عنه ، كما أوردناه . وروى عنه عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عنه عن أمه عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم مختصراً .

٢٣٢٨ - وعن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مامن أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام . يعني أيام العشر ، قالوا : يا رسول الله ،

٢٣٢٧ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وفي مسند أحمد وسنن النسائي عن حفصة قالت « أربع لم يكن يدعهن رسول الله صلى الله عليه وسلم : صيام عاشوراء ، والعشر ، وثلاثة أيام من كل شهر ، ولركعتين قبل العداة » وفي مسند أحمد أيضاً : عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مامن أيام أعظم عند الله ، ولا أحب إليه العمل فيهن ، من هذه الأيام العشر ، فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير والتحميد » .

ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال : ولا الجهاد في سبيل الله ، إلا رجلٌ خرج بنفسه وماله ، فلم يرجع من ذلك بشيء . »

وأخرجه البخارى والترمذى وابن ماجه .

### في فطر العشر [ ٣٠١ : ٢ ]

٢٣٢٩ - عن عائشة قالت : « مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً العشر قط » .  
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

### في صوم عرفة بعرفة [ ٣٠١ : ٢ ]

٢٣٣٠ - عن عكرمة - وهو مولى عبد الله بن عباس - قال : كنا عند أبى هريرة في بيته ، فحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة » .  
وأخرجه النسائى وابن ماجه ، وفي إسناده مهدي الهجرى . قال يحيى بن معين : لا أعرفه . وقال الخطابى : هذا نهى استحباب ، لا نهى إيجاب .

٢٣٣١ - قلت : هذا نهى استحباب ، لا نهى إيجاب ، وإنما نهى المحرم عن ذلك خوفاً عليه أن يضعف عن الدعاء ، والابتهاال في ذلك اللقاه ، فأما من وجد قوة ولا يخاف معها ضعفاً ، فصوم ذلك اليوم أفضل له إن شاء الله . وقد قال صلى الله عليه وسلم « صيام يوم عرفة يكفر سنتين : سنة قبلها ، وسنة بعدها » .

وقد اختلف الناس في صيام الحاج يوم عرفة ، فروى عن عثمان بن أبى العاص وابن الزبير : أنهما كانا يصومانه ، وقال أحمد بن حنبل : إن قدر على أن يصوم صام ، وإن أفطر فذلك يوم يحتاج فيه إلى قوة ، وكان إسحاق يستحب صومه للحاج . وكان عطاء يقول : أصوم في الشتاء ، ولا أصوم في الصيف . وكان مالك وسفيان يختاران الإفطار للحاج . وكذلك الشافعى . وروى عن ابن عمر أنه قال « لم يصمه النبى صلى الله عليه وسلم ، ولا أبو بكر ، ولا عمر ولا عثمان ، ولا أصومه أنا » .

٢٣٣١ - وعن أم الفضل بنت الحرث : « أن ناساً تَمَارَوْا عندها ، يوم عرفة ، في صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال بعضهم : هو صائم ، وقال بعضهم : ليس بصائم ، فأرسلت إليه بقدح لبن ، وهو واقف على بعيره بعرفة ، فشرب » .  
وأخرجه البخارى ومسلم .

### باب في صوم يوم عاشوراء [ ٣٠٢ : ٢ ]

٢٣٣٢ - عن عائشة رضى الله عنها . قالت : « كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في

٢٣٣١ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد ورد في النهي عن صيام يوم عرفة بعرفة آثار . منها : ما رواه النسائي عن عمرو بن دينار عن عطاء عن عبيد بن عمير قال « كان عمر ينهى عن صوم يوم عرفة بعرفة » ومنها ما رواه أيضاً عن أبي السوار قال « سألت ابن عمر عن صوم يوم عرفة ؟ فنهاني » والمراد بذلك بعرفة . بدليل ما روى نافع قال « سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة بعرفة ؟ فقال : لم يصمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أبو بكر ، ولا عمر ، ولا عثمان » وعن عطاء : قال « دعا عبدالله بن عباس الفضل بن عباس يوم عرفة إلى الطعام ، فقال : إني صائم . فقال عبدالله : لا تصم ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب إليه حلاب فيه لبن يوم عرفة ، فشرب منه ، فلا تصم . فإن الناس يستنون بك » رواها النسائي ، ثم قال : وقد أخرجنا في الصحيحين من حديث كريب عن ميمونة بنت الحرث أنها قالت « إن الناس شكوا في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة ، فأرسلت إليه - يعنى ميمونة - بحلاب لبن ، وهو واقف في الموقف فشرب منه ، والناس ينظرون » فقيل : يحتمل أن تكون ميمونة أرسلت ، وأم الفضل أرسلت ، كل منهما بقدح ، ويحتمل أن يكونا مجتمعتين ، فإنها أختها ، فاتفقتا على الإرسال بقدح واحد ، فينسب إلى هذه وإلى هذه ، فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه أفطر بعرفة » وضح عنه « أن صيامه يكفر سنتين » فلصواب أن الأفضل لأهل الآفاق صومه ، ولأهل عرفة فطره . لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك لنفسه ، وعمل خلفائه بعده بالفطر ، وفيه قوة على الدعاء الذى هو أفضل دعاء العبد ، وفيه أن يوم عرفة عيد لأهل عرفة ، فلا يستحب لهم صيامه . وبعض الناس يختار الصوم ، وبعضهم يختار الفطر ، وبعضهم يفرق بين من يضعفه ومن لا يضعفه . وهو اختيار قتادة ، وانصام اختيار ابن الزبير وعائشة ، وقال عطاء : أصومه في الشتاء ، ولا أصومه في الصيف . وكان بعض السلف لا يأمر به ولا ينهى عنه : ويقول : من شاء صام ومن شاء أفطر .

الجاهلية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه ، وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان كان هو الفريضة .  
وترك عاشوراء ، فمن شاء صامه ، ومن شاء تركه » .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٢٣٣٣ - وعن ابن عمر . قال : « كان عاشوراء يوماً نصومه في الجاهلية ، فلما نزل رمضان . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا يومٌ من أيام الله ، فمن شاء صامه ، ومن شاء تركه » .  
وأخرجه البخارى ومسلم .

٢٣٣٤ - وعن ابن عباس . قال : « لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وجد اليهود يصومون عاشوراء ، فستلوا عن ذلك ؟ فقالوا : هو اليوم الذى أظهر الله فيه موسى على فرعون ، ونحن نصومه تعظيماً له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نَحْنُ أَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ ، وأمر بصيامه » .  
وأخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه .

ماروى أن عاشوراء اليوم التاسع [ ٣٠٣ : ٢ ]

٢٣٣٥ - عن ابن عباس قال : « حين صام النبي صلى الله عليه وسلم ، يوم عاشوراء ،

٢٣٣٥ - قلت : هذا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون أراد بذلك مخالفة اليهود . وقد روى ذلك في بعض الحديث .

والوجه الآخر : أن يكون قد أثبت عاشوراء على ما كانوا يثبتونه من الوقت . ووصله

٢٣٣٥ - قال الشيخ الحافظ ابن القيم رحمه الله : والصحيح : أن المراد صوم التاسع مع العاشر لا نقل اليوم ، لما روى أحمد في مسنده من حديث ابن عباس ، يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال « خالفوا اليهود ، صوموا يوماً قبله ، أو يوماً بعده » وقال عطاء عن ابن عباس :

وأمرنا بصيامه ، قالوا : يا رسول الله ، إنه يومٌ تُعَظِّمُهُ اليهود والنصارى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فإذا كان العامُ المقبلِ صمنا يومَ التاسع ، فلم يأتِ العامُ المقبل حتى تَوَفَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وأخرجه مسلم .

يوم قبله . كأنه كره أن يصوم يوماً فرداً . لا يوصل بصيام قبله ولا بعده ، كما نهى أن يصام يوم الجمعة ، لا يوصل بالخميس ولا بالسبت .

وفيه وجه آخر : وهو أن بعض أهل اللغة زعم أن اسم عاشوراء مأخوذ من أعشار أو راد الإبل . والعشر عندهم : تسعة أيام . وذلك أنهم كانوا يحسبون في الإطعام يوم الورد . فإذا وردوا يوماً ، وأقاموا في الرعى يومين ، ثم أوردوا اليوم الثالث . قالوا : وردنا أربعاً . وإنما هو اليوم الثالث في الإطعام . وإذا أقاموا في الرعى ثلاثاً ووردوا اليوم الرابع ، قالوا : وردنا خمساً ، وعلى هذا الحساب ، فعاشوراء على هذا القياس : إنما هو اليوم التاسع . وكان ابن عباس يقول « يوم عاشوراء هو اليوم التاسع » حدثناه ابن السكك حدثنا إبراهيم بن الوليد الحشاش حدثنا أبو سلمة حدثنا حماد عن علي بن زيد عن عمار بن أبي عمار عن ابن عباس .

« صوموا التاسع والعاشر ، وخالفوا اليهود » ذكره البيهقي . وهو يبين أن قول ابن عباس « إذا رأيت هلال المحرم فاعدد ، فإذا كان يوم التاسع فأصبح صائماً » أنه ليس المراد به : أن عاشوراء هو التاسع ، بل أمره أن يصوم اليوم التاسع قبل عاشوراء .

فإن قيل : ففي آخر الحديث « قيل : كذلك كان يصومه محمد صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم » فدل على أن المراد به نقل الصوم ، لا صوم يوم قبله .

قيل : قد صرح ابن عباس بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع » فدل على أن الذي كان يصومه هو العاشر ، وابن عباس راوى الحديثين معاً ، فقوله « هكذا كان يصومه محمد » أراد به — والله أعلم — قوله « لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع » عزم عليه ، وأخبر أنه يصومه إن بقي . قال ابن عباس « هكذا كان يصومه » وصدق رضى الله عنه ، هكذا كان يصومه لو بقي ، فتوافقت الروايات عن ابن عباس ، وعلم أن المخالفة المشار إليها بترك إفراده ، بل يصام يوم قبله أو يوم بعده ، ويدل عليه : أن في رواية الإمام أحمد قال



٣٣٣٦ - وعن الحكم بن الأعرج ، قال : « أتيت ابن عباس ، وهو متوسّد رداءه في المسجد الحرام ، فسألته عن صوم يوم عاشوراء ؟ فقال : إذا رأيت هلال الحُرْم فاعُدْ ، فإذا كان يومُ التاسع فأصبح صائماً ، فقلت : كذا كان محمد صلى الله عليه وسلم يصوم ؟ قال : كذلك كان محمد صلى الله عليه وسلم يصوم » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى ، معناه : كان يصوم لوعاش ، جمعاً بينه وبين قوله : « فإذا كان العام المقبل صمنا يوم التاسع » .

### باب في فضل صومه [ ٤ : ٣٠٤ ]

٢٣٣٧ - عن عبد الرحمن بن مسleme ، عن عمه « أن أسلم أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : صُمتُ يومكم هذا ؟ قالوا : لا ، قال : فأتّموا بقية يومكم ، واقضوه » .

٢٣٣٧ - قلت : هذا منه صلى الله عليه وسلم استحباب ، وليس بإيجاب . وذلك أن لأوقات الطاعات أزمانه ، ترقى ولا تهمل . فأحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يرشدكم إلى ما فيه الفضل والحظ لئلا يُغفلوه عند مصادفتهم وقته ، وقد صار هذا أصلاً في مذاهب العلماء في مواضع مخصوصة .

قال أصحاب الرأى : إذا قدم المسافر في بعض نهار الصوم أمسك عن الأكل بقية يومه .

رسول الله صلى الله عليه وسلم « لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع - يعنى لصوم عاشوراء - وخالفوا اليهود فصوموا قبله يوماً وبعده يوماً » فذكر هذا عقب قوله « لأصومن التاسع » يبين مراده . وبالله التوفيق .

٢٣٣٧ - قال الشيخ شمس الدين : قال عبد الحق : ولا يصح هذا الحديث في القضاء ، قال : ولفظة « اقضوه » تفرد بها أبو داود ، ولم يذكرها النسائى .

قال : واختلف الناس في يوم عاشوراء ، هل كان صومه واجباً ، أو تطوعاً ؟ فقالت طائفة : كان واجباً . وهذا قول أبي خنيفة ، وروى عن أحمد ، وقال أصحاب الشافعى : لم يكن واجباً ، وإنما كان تطوعاً ، واختاره القاضى أبو يعلى . وقال : هو قياس المذهب ، واحتج هؤلاء بثلاث حجج .

وأخرجه النسائي ، وذكر البيهقي عبد الرحمن - هذا - فقال : وهو مجهول ، ومختلف في اسم أبيه . ولا يدري : من عمه ؟ هذا آخر كلامه . وقد قيل فيه : عبد الرحمن بن مسلة ، كما ذكره أبو داود . وقيل : عبد الرحمن بن سلة . وقيل : ابن المنهال بن مسلة .

---

وقال الشافعي : فيمن لا يجد ماء ولا تراباً ، أو كان محبوساً في حُشٍّ ، أو مصلوباً على خشبة : إنه يصلي على حسب ما يمكنه . مراعاةً لحُرمة الوقت . وعليه الإعادة ، إذا قدر على الطهارة والصلاة .

قلت : وقد يحتاج أصحاب الرأي بهذا الحديث في جواز تأخير نية صيام القرض عن أول وقته ، إلا أن قوله صلى الله عليه وسلم « واقضوه » يفسد هذا الاستدلال .

---

إحداها : ما أخرجه في الصحيحين عن حميد بن عبد الرحمن « أنه سمع معاوية بن أبي سفيان خطيباً بادية - يعني في قدمة قدمها - خطبهم يوم عاشوراء ، فقال : أين علماؤكم ، يا أهل المدينة ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم : هذا يوم عاشوراء ، ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم ، فمن أحب منكم أن يصوم فليصم ، ومن أحب منكم أن يفطر فليفطر » .

الحجة الثانية : ما في الصحيحين أيضاً عن سلة بن الأكرع قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أسلم يوم عاشوراء ، فأمره أن يؤذن في الناس : من كان لم يصم فليصم » قالوا : فهذا أمر بإنشاء الصيام أثناء النهار . وهذا لا يجوز إلا في التطوع . وأما الصيام الواجب فلا يصح إلا بنية قبل الفجر .

الحجة الثالثة : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر للفطرين فيه إذ ذاك بالقضاء .

واحتج الأولون بحجج .

إحداها : ما أخرجه في الصحيحين عن عائشة قالت « كانت قرش تصوم عاشوراء في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه . فلما هاجر إلى المدينة صامه ، وأمر بصيامه . فلما فرض شهر رمضان قال : من شاء صامه ، ومن شاء تركه » وفي صحيح البخاري عن ابن عمر قال « صام النبي صلى الله عليه وسلم عاشوراء وأمر بصيامه ؛ فلما فرض رمضان تركه » .

قالوا : ومعلوم أن الذي ترك هو وجوب صومه لا استحبابه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرغب فيه ، ونخب أن صيامه كفارة سنة . وقد أخبر ابن عباس « أن النبي صلى الله كان

يصومه إلى حين وفاته » وأنه عزم قبل وفاته بعام على صيام التاسع ، فلو كان المتروك مشروعيته لم يكن لقصد المخالفة بضم التاسع إليه معنى ، فعمل أن المتروك هو وجوبه .

الحجة الثانية : أن في الصحيحين « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من كان أكل بأن يمسك بقية يومه » وهذا صريح في الوجوب ، فإن صوم التطوع لا يتصور فيه إمساك بعد الفطر الحجة الثالثة : مافي الصحيحين أيضاً عن عائشة قالت « كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية — فذكرت الحديث إلى أن قالت — : فلما فرض رمضان كان هو الفريضة » الحديث . وهذا اللفظ من سياق البهقي . فقولها « كان هو الفريضة » دل على أن عاشوراء كان واجباً ، وأن رمضان صار هو الفرض لا عاشوراء ، وإلا لم يكن لقولها « كان هو الفريضة » معنى .

قال اللوجون : وأما حديث معاوية فعناه : ليس مكتوبا عليكم الآن ، أو لم يكتبه بعد نزول رمضان ، أو إنما نفي الكتب ، وهو الفرض المؤكد الثابت بالقرآن ، ووجوب عاشوراء إنما كان بالسنة ، ولا يلزم من نفي كتبه وفرضه نفي كونه واجباً ، فإن المكتوب أخص من مطلق الواجب . وهذا جار على أصل من يفرق بين الفرض والواجب . وقد نص أحمد في إحدى الروايتين عنه : على أنه لا يقال : فرض ، إلا لما ثبت بالقرآن ، وأما ما ثبت بالسنة فإنه يسميه واجباً .

قالوا : وأما تصحيحه بنية من النهار . فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن هذا حجة لمن يقول بجواز صوم الفرض بنية من النهار .

قالوا : وهو عمدتنا في المسألة ، فليس لكم أن تنفوا وجوبه ، بناءً على بطلان هذا القول فإنه دور ممتنع ، ومصادرة باطلة ، وهذا جواب أصحاب أبي حنيفة .

قال منازعوهم : إذا قلتم : إنه كان واجباً فقد ثبت نسخه اتفاقاً ، وأنتم إنما جوزتم الصوم للفروض بنية من النهار بطريق الاستنباط منه ، وأن ذلك من متعلقاته ولوازمه ، والحكم إذا نسخ نسخاً لوازمه ومتعلقاته ومفهومه ، وما ثبت بالقياس عليه ، لأنها فرع الثبوت على الأصل ، فإذا ارتفع الأصل امتنع بقاء الفرع بعده .

قال الحنفية : الحديث دل على شيئين . أحدهما : إجزاء الصوم الواجب بنية من النهار . والثاني : تعيين الصوم الواجب بأنه يوم عاشوراء ، فنسخ تعيين الواجب بربضان ، وبقي الحكم الآخر لامعارض له ، فلا يصح دعوي نسخه ، إذ الناسخ إنما هو تعيين الصوم ، وإبداله بغيره ، لا إجزاؤه بنية من النهار .

الجواب الثاني : أن ذلك الصوم إنما صح بنية من النهار ، لأن الوجوب إنما ثبت في حق المكلفين من النهار ؛ حين أمر النبي صلى الله عليه وسلم النادى أن ينادى بالأمر بصومه ، فحينئذ

تحدد الوجوب ، فقارنت النية وقت وجوبه ، وقبل هذا لم يكن واجبا ، فلم تكن نية التبييت واجبة قالوا : وهذا نظير الكافر يسلم في أثناء النهار ، أو الصبي يبلغ ، فانه يسك من حين يثبت الوجوب في ذمته ، ولا قضاء عليه ، كما قاله مالك وأبو ثور وابن المنذر وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، ونظيره أيضاً : إذا أثبتنا الصوم تطوعاً بنية من النهار ثم نذر إتمامه ، فإنه يحجزه بنيته عند مقارنة الوجوب .

قالوا : ولا يرد علينا : ما إذا قامت البينة برؤية هلال رمضان في أثناء النهار ، حيث يلزم القضاء لمن لم يكن قد بيت الصوم . لأن الوجوب هنا كان ثابتاً ، وإعما خفي على بعض الناس ، وتساوى المسكفين في العلم بالوجوب لا يشترط ، بخلاف ابتداء الأمر بصيام عاشوراء ، فانه حينئذ ابتداء وجوبه . فالفرق إنما هو بين ابتداء الوجوب والشروع في الإمساك عقبه ، وبين خفاء ما تقدم وحوته ثم تجدد سبب العلم بوجوبه . فإن صح هذا الفرق ، وإلا فالصواب التسوية بين صورتين ، وعدم وجوب القضاء . والله أعلم .

وذكر الشافعي هذه الأحاديث في كتاب مختلف الحديث ؛ ثم قال : وليس من هذه الأحاديث شيء مختلف عندنا . والله أعلم ، إلا شيئاً ذكر في حديث عائشة ، وهو مما وصفت من الأحاديث التي يأتي بها المحدث ببعض دون بعض ؛ فحديث ابن أبي ذئب عن عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم عاشوراء ، ويأمرنا بصيامه » لو انفرد كان ظاهره : أن عاشوراء كان فرضاً ، فذكر هشام عن أبيه عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم صامه في الجاهلية ؛ وأمر بصيامه ، فلما نزل رمضان كان الفريضة ، وترك عاشوراء » قال الشافعي : لا يحتمل قول عائشة « ترك عاشوراء » معنى يصح إلا ترك إيجاب صومه ، إذ علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه ، وأبان لهم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو ترك استحباب صومه ، وهو أولى الأمور عندنا . لأن حديث ابن عمر ومعاوية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله لم يكتب صوم يوم عاشوراء على الناس » ولعل عائشة ، إن كانت ذهبت إليه : أنه كان واجباً ثم نسخ ، قاله لأنه يحتمل أن تكون رأت النبي صلى الله عليه وسلم لما صامه وأمر بصومه كان صومه فرضاً ، ثم نسخه ترك أمره من شاء أن يدع صومه . ولا أحسبها ذهبت إلى هذا ، ولا ذهبت إلا إلى المذهب الأول ، لأن الأول هو الموافق للقرآن : أن الله فرض الصوم ، فأبان أنه شهر رمضان ، ودل حديث ابن عمر ومعاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم على مثل معنى القرآن ، بأن لا فرض في الصوم إلا رمضان ، وكذلك قول ابن عباس « ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام يوماً يتحرى فضله على الأيام إلا هذا اليوم ، يعني يوم عاشوراء » كأنه يذهب بتحرى فضله إلى التطوع بصومه . آخر كلامه .

قالوا : وأما حجتكم الثالثة : بأنه لم يأمرهم بالقضاء ، فجوابها من وجهين :

### في صوم يوم وفطر يوم [ ٢ : ٣٠٣ ]

٢٣٣٨- عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، « أحب الصيام إلى الله تعالى : صيامُ داود ، وأحبُّ الصلاة إلى الله تعالى : صلاة داود : كان ينام نصفه ويقوم ثلثه ، وينامُ سُدُسُه ، وكان يفطر يوماً ، ويصوم يوماً » .  
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه . وقوله « أحب الصيام » : أى أكثره ثواباً ، وأعظمه أجراً .

### باب في صوم الثلاث من كل شهر [ ٢ : ٣٠٣ ]

٢٣٣٩- عن ابن ملحان القيسى عن أبيه ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يأمرنا أن نصومَ البيضَ : ثلاثَ عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة ، قال : وقال : هُنَّ كهيئة الدهر » .

وأخرجه النسائى وابن ماجه ، واختلف في ابن ملحان هذا . فقيل : هو قتادة بن ملحان القيسى . وله حجة . والحديث من مسنده . وقيل : هو ملحان بن شبل ، والد عبد الملك بن ملحان ، والحديث من مسنده ، وقال يحيى بن معين : وهو الصواب ، وقيل : إنه منهال بن ملحان القيسى ، والد عبد الملك ، قال ابن معين : وهو خطأ ، وقال أبو عمر النرى ، وحديث هام أيضاً خطأ ، والصواب : ما قاله شعبة . وليس هام عن يعارض به شعبة . وذكر خلاف هذا في موضع آخر ، فقال : يقال : إن شعبة أخطأ في اسمه ، إذ قال

أحدهما : أنا قد ذكرنا حديث أبى داود « أنهم أمروا بالقضاء » وقد اختلف في هذا الحديث ، فإن كان ثابتاً فهو دليل على الوجوب ، وإن لم يكن ثابتاً فإنما لم يؤمروا بالقضاء لعدم تقدم الوجوب ، إذ الوجوب إنما ثبت عند أمره ، فاكتفى منهم بإمساك ما بقى ، كالصبي يبلغ ، والكافر يسلم ، والله أعلم .

٢٣٣٩- قال ابن القيم رحمه الله : وقد روى الإمام أحمد والترمذى والنسائى عن أبى ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا أبا ذر ، إذا صمت من الشهر ، فصم ثلاثة عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة » وفي صحيح مسلم عن أبى قتادة يرفعه « ثلاث من كل شهر ، ورمضان إلى رمضان ، فهذا صيام الدهر كله » وروى النسائى عن جرير بن عبد الله عن النبى

فيه : منهال بن ملحان ، قال : وقال البخارى : حديث هام أصح من حديث شعبة ، قال : ومنهال بن ملحان لا يُعرف في الصحابة ، والصواب : قتادة بن ملحان القيسى ، تفرد بالرواية عنه ابنه عبد الملك بن قتادة ، يُعَدُّ في أهل البصرة . وقال أبو القاسم البغوى في معجم الصحابة : المنهال ، أبو عبد الملك بن المنهال : رجل من بنى قيس بن ثعلبة ، نزل البصرة وذكر عنه هذا الحديث . وقال في حرف القاف : قتادة بن ملحان القيسى ، سكن البصرة ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً ، وذكر له هذا الحديث ، فظاهر هذا : أنهما عنده اثنان ، غير أنه ذكر بعد هذا : أن شعبة خالف هماماً ، فقال فيه : عبد الملك بن منهال القيسى عن أبيه ، وقال بعضهم : لعل أبا داود أسقط اسمه لأجل هذا الاضطراب .

٢٣٤٠ - وعن عبد الله - وهو ابن مسعود - قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ، يعنى من غُرَّة كل شهر ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » .

وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى : حسن غريب . وفي حديث الترمذى : « وَقَلَّمَا كَانَ يُفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » وفي حديث النسائى « وَقَلَّمَا رَأَيْتُهُ يَفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

### باب من قال : الاثني عشر والخميس [ ٢ : ٣٠٤ ]

٢٣٤١ - عن حفصة ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يصوم ثلاثة أيام من الشهر : الاثنين ، والخميس ، والاثني عشر من الجمعة الأخرى » .  
وأخرجه النسائى .

٢٣٤٢ - وعن هُنَيْدَةَ الْخَزَاعِى ، عن أمه ، قالت : « دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ . فَسَأَلْتُهَا عَنْ

صلى الله عليه وسلم قال « صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صِيَامُ الدَّهْرِ : أَيَّامُ الْبَيْضِ ، صَبِيحَةُ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ ، وَأَرْبَعِ عَشْرَةٍ ، وَخَمْسِ عَشْرَةٍ » وروى أيضاً عن أبي هريرة قال « جَاءَ أَعرَابِي إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِأَرْبَعِ شَوَاهِدٍ ، فَوَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَأَمْسَكَ فَلَمْ يَأْكُلْ ، وَأَمَرَ الْقَوْمَ أَنْ يَأْكُلُوا ، وَأَمْسَكَ الْأَعْرَابِي ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم : مَامْنَعُكَ أَنْ تَأْكُلَ ؟ قَالَ : إِنِّى أَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ . قَالَ : إِنْ كُنْتَ صَائِماً فَصِمِ الْعَدَّ » .

الصيام ؟ فقالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني أن أصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، أولها الاثنين والخميس . والخميس . وأخرجه النسائي .

من قال : لا يبالي من أى الشهر ؟ [ ٢ : ٣٠٤ ]

٢٣٤٣ - عن معاذا ، قالت : قلت لعائشة : « أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ؟ قالت : نعم ، قلت : من أى شهر كان يصوم ؟ قالت : ما كان يبالي : من أى أيام الشهر كان يصوم » . وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

النية في الصيام [ ٢ : ٣٠٥ ]

٢٣٤٤ - عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصَّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ » .

٢٣٤٤ - قلت : معنى الإجماع : إحكام النية والعزيمة ، يقال : أجمعت الرأي ، وأزمعت ، بمعنى واحد .

وفيه بيان أن من تأخرت نيته للصوم عن أول وقته ، فإن صومه فاسد .

٢٣٤٣ - قال الحافظ شمس الدين : وقد روى صيامها على صفة أخرى ، فعن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد والإثنين ، ومن الشهر الآخر : الثلاثاء والأربعاء والخميس » رواه الترمذي وقال : حديث حسن .

وقد روى فيه صفة أخرى : فعن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر : يوم الإثنين من أول الشهر ، ثم الخميس الذي يليه ، ثم الخميس الذي يليه » رواه النسائي .

وقد جاء على صفة أخرى ، فعن هندية الخزاعي عن أم سلمة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بصيام ثلاثة أيام : أول خميس ، والإثنين ، والإثنين » رواه النسائي .

٢٣٤٤ - قال الشيخ الحافظ شمس الدين : قال النسائي : الصواب عندنا موقوف ، ولم يصح رفعه ومدار رفعه على ابن جريج وعبد الله بن أبي بكر . فأما حديث عبد الله بن أبي بكر : فمن رواية

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه .

وقال أبو داود : رواه الليث وإسحق بن حازم أيضاً ، جميعاً عن عبد الله بن أبي بكر مثله — يعنى مرفوعاً — ووقفه على حفصة مَعْمَرُ والزَّيْدِيُّ وابن عُيَيْنَةَ ويونس الأَنْبَلِيُّ ، كلهم عن الزهري .

وقال الترمذى : لا نعرفه مرفوعاً . إلا من هذا الوجه ، وقد روى عن نافع ، عن ابنه عمر ، قوله ، وهو أصح . وقال الدارقطنى : رفعه عبد الله بن أبي بكر عن الزهري . وهو من الثقات الرفاء . وقال الخطابى : عبد الله بن أبي بكر بن عمرو قد أسنده ، وزيادات الثقات مقبولة ، وقال البيهقى : وعبد الله بن أبي بكر أقام إسناداه ، ورفع . وهو من الثقات الأتبات . هذا آخر كلامه . وقد روى من حديث عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من لم يُبَيِّت الصيام قبل طلوع الفجر ، فلا صيام له » . أخرجه

وفيه دليل على أن تقديم نية الشهر كله فى أول ليلة منه لا يجزئه عن الشهر كله . لأن صيام كل يوم من الشهر صيام منفرد بنفسه ، متميز عن غيره . فإذا لم ينوهُ فى الثمانى قبل فجره ، وفى الثالث كذلك ، حصل صيام ذلك اليوم صياماً لم يُجمع له قبل فجره ، فبطل . وهو قول عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر ، وإليه ذهب الحسن البصرى . وبه قال الشافعى وأحمد بن حنبل .

وقال أصحاب الرأى : إذا نوى القرض قبل زوال الشمس أجزأه ، وقالوا فى صوم النذر والكفارة والقضاء : إن عليه تقديم النية قبل الفجر . وقال إسحق : إذا قَدَّمَ للشهر النية أول ليلة أجزأه للشهر كله . وإن لم يحدد النية كل ليلة . وقد زعم بعضهم أن هذا الحديث غير مسند . لأن سفيان ومعمراً قد وقفاه على حفصة .

يعني بن أيوب عنه ، قال النسائى : ويعني بن أيوب ليس بالقوى . وحديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ . وقال البيهقى : عبد الله بن أبي بكر أقام إسناداه ورفع ، وهو من الثقات الأتبات . آخر كلامه .

وقد روى من حديث عمرة عن عائشة ، واختلف عليها فى وقفه ورفع ، فرواه الدارقطنى عنها مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم « من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له »



الدارقطني ، وقال : تفرد به عبد الله بن عباد عن المفضل ، يعني ابن فضالة - بهذا الإسناد .  
وكلمهم ثقات .

### باب في الرخصة فيه [ ٢ : ٣٠٥ ]

٢٣٤٥ - عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل علىَّ قال : هل عندكم طعام ؟ فإذا قلنا : لا ، قال إني صائم - زاد وكيع - فدخل علينا يوماً آخر ، فقلنا : يا رسول الله ، أهدي لنا حيسٌ ، فخبسناه لك ، فقال : أذنيه : فأصبح صائماً ، وأفطر » .

قلت : وهذا لا يضر . لأن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم قد أسنده . وزيادات الثقات مقبولة .

٢٣٤٥ - قلت : فيه نوعان من القحه :

أحدهما : جواز تأخير نية الصوم عن أول النهار ، إذا كان تطوعاً .

والآخر : جواز إفطار الصائم قبل الليل إذا كان متطوعاً به . ولم يذكر في الحديث إيجاب القضاء ، وكان غير واحد من الصحابة يفعل ذلك ، منهم ابن مسعود وحذيفة وأبو الدرداء وأبو أيوب الأنصاري . وبه قال الشافعي وأحمد .

قال الدارقطني : تفرد به عبد الله بن عباد عن المفضل ، يعني ابن فضالة ، بهذا الإسناد ، وكلمهم ثقات ، وغيره يرويه موقوفاً على عائشة ، قاله عبد الحق .

٢٣٤٥ - قال الحافظ شمس الدين : زاد النسائي « فأكل » ، وقال : ولكن أصوم يوماً مكانه . ثم قال : هذا خطأ ، قال عبد الحق : قد روى الحديث جماعة عن طلحة ، فلم يذكر أحد منهم « ولكن أصوم يوماً مكانه » وهذه الزيادة هي من رواية سفيان بن عيينة عن طلحة ، ولفظ النسائي فيه عن مجاهد عن عائشة قالت « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً : فقال : هل عندكم شيء ؟ فقلت : لا . فقال : فإني صائم » ثم مر بي بعد ذلك اليوم ، وقد أهدي لنا حيس فخبأت له منه ، وكان يحب الحيس . قالت : يا رسول الله ، إنه أهدي لنا حيس ، فخبأت لك منه قال : أذنيه ، أما إني قد أصبحت وأنا صائم ، فأكل منه ، ثم قال : إنما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة ، فإن شاء أمضاه ، وإن شاء حبسها ، وفي لفظ للنسائي « يا عائشة إنما منزلة من صام في غير رمضان ، أو في غير قضاء رمضان ، أو في التطوع ، بمنزلة رجل أخرج صدقة من ماله ، فإدامها بما شاء فأمضاه ، وبخل بما بقي فأمسكه » وفي لفظ له عن عائشة بنت طلحة

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى . وفى رواية لمسلم « فإني إذا صائم » وأخرجه البيهقى ، وفيه قال « إني إذا أصوم » وقال : هذا إسناد صحيح .

٢٣٤٦ - وعن أم هانئ قالت « لما كان يومُ الفتح - فتح مكة - جاءت فاطمةُ ، فجلست على يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأم هانئ عن يمينه ، قالت : فجاءت الوليدةُ ياناء فيه شراب ، فناولته ، فشرب منه ، ثم ناوله أم هانئ : فشربت منه ، فقالت : يا رسول الله لقد أفطرتُ ، وكنت صائمةً ، فقال لها : أ كنتِ تقضين شيئاً ؟ قالت : لا ، قال : فلا يضرك . إن كان تطوعاً » .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وفى إسناده مقال ، ولا يثبت . وفى إسناده اختلاف كثير أشار إليه النسائى . وقال الترمذى : فى إسناده مقال

وكان ابن عمر لا يصوم تطوعاً حتى يُجمع من الليل ، وقال جابر بن زيد : لا يجزئه فى التطوع حتى يُبَيَّتِ النية . وقال مالك فى صوم النافلة : لأحب أن يصوم أحد إلا أن يكون قد نوى الصيام من الليل .

٢٣٤٦ - قلت : فى هذا بيان أن القضاء غير واجب عليه ، إذا أفطر فى تطوع . وهو قول ابن عباس . وإليه ذهب الشافعى وأحمد وإسحق . وقال أصحاب الرأى : يلزمه القضاء إذا أفطر . وقال مالك بن أنس : إذا أفطر من غير علة يلزمه القضاء .

عن عائشة أم المؤمنين قالت « جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فقال : هل عندكم من طعام ؟ قلت : لا . قال : إني إذن أصوم . قالت : ثم دخل مرة أخرى . فقلت : قد أهدى لنا حيس . فقال : إذن أفطر ، وقد فرضت الصوم » .

وفيه حجة على المسألتين : جواز إنشاء صوم التطوع بنية من النهار ، وجوز الخروج منه بعد الدخول فيه . وأما زيادة النسائى تمثله بالصدقة يخرجها الرجل ، فهذا اللفظ قد رواه مسلم فى صحيحه من قول مجاهد ، قال طلحة بن يحيى : تحدث مجاهداً بهذا الحديث ، فقال « ذاك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله ، فإن شاء أمضاها ، وإن شاء أمسكها » .

## باب من رأى عليه القضاء [ ٣٠٥ : ٢ ]

٢٣٤٧ - عن عائشة قالت : « أَهْدَيْ لِي وَلِخَفْصَةَ طَعَامٌ ، وَكُنَّا صَائِمَتَيْنِ ، فَأَفْطَرْنَا ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْنَا لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا أَهْدَيْتَ لَنَا هَدِيَّةً ، فَاشْتَيْنَاهَا ، فَأَفْطَرْنَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا عَلَيْكُمَا ، صُومًا مَكَانَهُ يَوْمًا آخَرَ . »

وأخرجه النسائي . وقال البخاري : لا نعرف لزُميل سماعاً من عروة ، ولا ليزيد من زُميل ، ولا تقوم به الحجة . وأخرجه مسلم . وقال الخطابي : إسناده ضعيف . وزُميل : مجهول ، وقال : ولو ثبت ، احتمل أن يكون إنما أمرها بذلك استحباباً .

٢٣٤٧ - قلت : قد جاء في هذا الحديث إيجاب القضاء ، إلا أن الحديث إسناده ضعيف وزميل مجهول ، والمشهور من هذا الحديث : رواية ابن جريج عن الزهري عن عروة ، قال ابن جريج : قلت للزهري : أسمعته من عروة ؟ قال : لا . إنما أخبرني رجل بباب عبد الملك ابن مروان . فيشبه أن يكون ذلك الرجل هو زميل . هذا ، ولو ثبت الحديث أشبه أن يكون إنما أمرها بذلك استحباباً . لأن بدل الشيء في أكثر أحكام الأصول يحل محل أصله . وهو في الأصل بخير ، فكذلك في البديل .

٢٣٤٧ - قال ابن القيم : وقد روى النسائي حديث الأمر بالقضاء من حديث جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتابعه الفرج بن فضالة عن يحيى . قال الدارقطني : وهم فيه جرير وفرج ، وخالفهما حماد بن زيد وعباد بن العوام ويحيى بن أبوب ، فرووه عن يحيى بن سعيد عن الزهري مرسلًا ، وقد رواه النسائي أيضاً من حديث جعفر بن برقان ، أخبرنا الزهري عن عروة عن عائشة به . وقال « اقضيا يوماً لغد » ومن حديث سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة به ، وفيه « فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصوماً يوماً مكانه » وذكر النسائي أنه أيضاً من رواية إسماعيل بن عتبة وصالح بن كيسان . فتدبري زميل من عهدته التفرد به ، وتابعهم أيضاً يحيى بن سعيد عن ابن شهاب . فهو لا سفيان وجعفر بن برقان وصالح بن كيسان وإسماعيل بن عتبة ويحيى بن سعيد ، على اختلاف عنه ، عن ابن شهاب الزهري وصلاً وإرسالاً ، كلهم يذكر الأمر بالقضاء زيادة على رواية زميل وجرير

## باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها [ ٣٠٦ : ٢ ]

٢٣٤٨- عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تصوم امرأة ، وبعلها شاهد ، إلا بإذنه ، غير رمضان ، ولا تأذن في بيته وهو شاهد ، إلا بإذنه » .

وأخرجه مسلم . وأخرج البخاري فصل الصوم خاصة . وليس في حديثهما « غير رمضان » .

٢٣٤٩- وعن أبي سعيد - وهو الخدرى - قال : « جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ونحن عنده ، فقالت : يا رسول الله ، إن زوجي صفوان بن المعطل السلمي يضربني إذا صليت ، ويفطرنى إذا صمت ، ولا يصلى صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ، قال :

٢٣٤٩- قلت : في هذا الحديث من الفقه : أن منافع المتعة والعشرة من الزوجة مملوكة للزوج في عامة الأحوال ، وأن حقها في نفسها : محصور في وقت دون وقت .

وفيه أن للزوج أن يضربها ضرباً غير مُبرِّح ، إذا امتنعت عليه من إيفاء الحق ، وإجمال العشرة .

وفيه دليل على أنها لو أحرمت بالحج كان له منعها وحصرها ، لأن حقه عليها مُعَجَّل ، وحق الحج مترأخ .

وإلى هذا ذهب عطاء بن أبي رباح . ولم يختلف العلماء في أن له منعها من حج التطوع .

ابن حازم وفرج بن فضالة ، عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ، فالتى يغلب على الظن أن اللفظة محفوظة في الحديث ، وتعليقها بما ذكر قد تبين ضعفه . ولكن قد يقال : الأمر بالقضاء أمر ندب لا أمر إيجاب . وبالله التوفيق .

٢٣٤٩- قال ابن القيم رحمه الله : وقال غير المنذرى : ويدل على أن الحديث وهم لا أصل له : أن في حديث الإفك التفق على صحته قالت عائشة « وإن الرجل الذى قيل له ما قيل ليقول : سبحان الله ! فوالذى نفسى بيده ما كشفت عن كتف أنثى قط ، قال : ثم قتل بعد ذلك في سبيل الله شهيداً » وفى هذا نظر <sup>(١)</sup> . فلعلة تزوج بعد ذلك . والله أعلم .

(١) رقد ذكر الحفاظ في الإصابة ( ج ٣ ص ٢٥٠ ) أن البخاري علل حديث أبي سعيد بمثل هذا ثم أجاب عنه بمثل جواب ابن القيم .

وصفوان عنده ، قال : فسأله عما قالت ؟ فقال : يا رسول الله ، أمّا قولها ؛ يضر بني إذا صليت ، فإنها تقرأ بسورتين ، وقد نهيتُها ، قال : فقال : لو كانت سورة واحدة لكفت الناس . وأمّا قولها : يضرني ، فإنها تنطلق فتصوم ، وأنا رجل شاب فلا أصبر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ : لا تصوم امرأة إلا بإذن زوجها . وأمّا قولها : إني لا أصلي حتى تطلع الشمس ، فإننا أهل بيت قد عُرف لنا ذلك ، لا نكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس ، قال : فإذا استيقظت فصلّ <sup>(١)</sup> .

في الصائم يُدعى إلى وليمة [ ٣٠٧ : ٢ ]

٢٣٥٠ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دُعِيَ أحدكم فليجِبْ ، فإن كان مُفطِراً فليطعم ، وإن كان صائماً فليصَلِّ » .

وقوله « فإذا استيقظت فصلِّ » ثم ترّكهُ التعنيف له في ذلك ، أمر عجيب من لطف الله سبحانه بعباده ، ومن لطف نبيه ، وورقه بأتمته .

ويشبه أن يكون ذلك منه على معنى مأكلة الطبع واستيلاء العادة ، فصار كالشيء المعجوز عنه ، وكان صاحبه في ذلك بمنزلة من يُغَمَى عليه ، فعذر فيه ، ولم يُؤَنَّب عليه . ويحتمل أن يكون ذلك إنما كان يصيبه في بعض الأوقات دون بعض ، وذلك إذا لم يكن بحضرته مَنْ يوقظه ويبعثه من المنام ، فيمادى به النوم حتى تطلع الشمس ، دون أن يكون ذلك منه في عامة الأوقات ، فإنه يبعد أن يبقى الإنسان على هذا في دائم الأوقات وليس بحضرته أحد لا يصلح هذا القدر من شأنه ، ولا يراعي مثل هذا من حاله ، ولا يجوز أن يُظَنَّ به الامتناع من الصلاة في وقتها ذلك ، مع زوال العذر بوقوع التنبيه والإيقاظ بمن يحضره ويشاهده . والله أعلم .

(١) ليس في النسخة الخطية عن المنذرى كلام في هذا الحديث ، ولكن قال في عون المعبود : قال المنذرى : قال أبو بكر البرزاري : هذا الحديث كلامه منكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : ولو ثبت احتمل أن يكون إنما أمرها بذلك استجباً ، وكان صفوان من خيار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما أتت نكرة هذا الحديث أن الأعمش لم يقل حدثنا أبو صالح ، فأحسب أنه أخذه عن رجل غير ثقة ، وأمسك عن ذكر الرجل ، فصار الحديث ظاهر إسناده حسن ، وكلامه منكر لما فيه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمدح هذا الرجل ، ويذكره بخير ، وليس للحديث عندي أصل . ١٠ وكذا بهاش نسخة المنذرى قول البرزاري فقط .

قال هشام - وهو ابن حسان - : والصلاة البعاء .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى . وأخرج البخارى ومسلم من حديث نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيَأْتِهَا » ، وفى لفظ : « فليُجِب » .

٢٣٥١ - وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَلْيَقُلْ : إِنِّى صَائِمٌ » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

### [ ٢ : ٣٠٧ ] الاعتكاف

٢٣٥٢ - عن عائشة : « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، حتى قبضه الله ، ثم اعتكف أزواجه من بعده » .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٢٣٥٣ - وعن أبي بن كعب : « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى قبضه الله ، فلم يعتكف عاماً ، فلما كان فى العام المقبل اعتكف عشرين ليلة » .

٢٣٥٤ - قلت : فيه من الققه أن النوافل المعتادة تقضى إذا فاتت ، كما تقضى الفرائض ، ومن هذا قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر الركعتين اللتين فاتتاه ، لقدوم الوفد عليه ، واشتغاله بهن .

وفيه مستدل لمن أجاز الاعتكاف بغير صوم ينشئه له ، وذلك أن صومه فى شهر رمضان إنما كان للشهر ، لأن الوقت مستحق له .

٢٣٥٥ - قال ابن القيم : وروى النسائى فى سننه عن أبي بن كعب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، فسافر عاماً فلم يعتكف ، فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين » ، وفى رواية « ليلة » ، وهذا أولى من الاحتمال المذكور .

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٢٣٥٤ - وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل مُعْتَكِفُهُ ، قالت : وإنه أراد مرة أن يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، قالت : فأمرَ يَنَائِهِ فُضِرَبَ ، فلما رأيتُ ذلك أمرتُ يَنَائِي فُضِرَبَ ، قالت : وأمرَ غَيْرِي من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يَنَائِهِ <sup>(١)</sup> فُضِرَبَ ، فلما صلى الفجرَ نظر

وقد اختلف الناس في هذا : فقال الحسن البصري : إن اعتكف من غير صيام أجزاءه ، وإليه ذهب الشافعي ، وروى عن علي وابن مسعود أنها قالتا : « إن شاء صام ، وإن شاء أفطر » . وقال الأوزاعي ومالك : لا إعتكاف إلا بصوم ، وهو مذهب أصحاب الرأي ، وروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعائشة ، وهو قول سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والزهري .

٢٣٥٤ - قالت : فيه من الفقه أن المعتكف يبتدئ اعتكافه أولَ النهار ، ويدخل في معتكفه بعد أن يصلي الفجر ، وإليه ذهب الأوزاعي ، وبه قال أبو ثور .

وقال مالك والشافعي وأحمد : يدخل في الاعتكاف قبل غروب الشمس ، إذا أراد اعتكاف شهر بعينه ، وهو مذهب أصحاب الرأي .

وقال بعضهم : يحتمل أن يكون هذان العشران المذكوران في حديث أبي داود هي العشر الذي كان يعتكفه ، والعشر الذي تركه من أجل أزواجه ، ثم اعتكف من شوال عشرين ليلة ، وهذا فاسد ، فإن الحديث حديث أبي بن كعب ، وقد أخبر أنه إنما تركه لسفره . والله التوفيق .

٢٣٥٤ - قال ابن القيم : وقد احتج به من لا يرى الصوم شرطاً في الاعتكاف لدخول يوم العيد في اعتكافه ، وهذا لا يدل ، فإن الحديث رواه البخاري وقال : « حق اعتكف عشرين من شوال » ، لم يذكر غيره . وفي صحيح مسلم : « اعتكف في العشر الأول من شوال » ،

(١) في متن نسخ السنن « يَنَائِهَا » ، والحديث رواه ابن حزم في المحلى ٥ : ١٨٦ - ١٨٧ من سنن أبي داود ، وفيه « يَنَائِهن » ، ولعله أجود . أحمد محمد شاكر

إلى الأبنية ، فقال : ماهذه ؟ آلبرَّ تُردن ؟ قالت : فأمر بينائه فقَوَّض ، وأمر أزواجه بأنيتهن فقوضت<sup>(١)</sup> ، ثم أحرَّ الاعتكاف إلى العشر الأول ، يعني من شوال .

---

وفيه دليل على أن الاعتكاف إذا لم يكن نذراً كان للمعتكف أن يخرج منه أي وقت شاء .

وفيه إباحة ترك عمل البر إذا كان نافلة ، لآفة يخاف معها حُبوب الأجر .

قلت : وفي الحديث دليل على جواز اعتكاف النساء ، وعلى أنه ليس للمرأة أن تعتكف إلا بإذن زوجها ، وعلى أن للزوج أن يمنعها من ذلك بعد الإذن فيه .

وقال مالك : ليس له ذلك . وقال الشافعي : له أن يمنعها من ذلك بعد الإذن .

وفيه كالدلالة على أن اعتكاف المرأة في بيتها جائز ، وقد حكى جوازه عن أبي حنيفة .

فأما الرجل فلم يختلفوا أن اعتكافه في بيته غير جائز ، وإنما شرع الاعتكاف في المساجد ، وكان حذيفة بن اليمان يقول : « لا يكون الاعتكاف إلا في المساجد الثلاثة : مسجد مكة ، والمدينة ، وبيت المقدس » .

وقال عطاء : لا يعتكف إلا في مسجد مكة والمدينة ، وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : « لا يجوز أن يعتكف إلا في الجامع » ، وكذلك قال الزهري والحكم وحاد .

وقال سعيد بن جبير وأبو قلابة والنخعي : يعتكف في مساجد القبائل ، وهو قول أصحاب الرأي ، وإليه ذهب مالك والشافعي .

---

وهذا لا يقتضي دخول يوم العيد فيه ، كما يصح أن يقال : صام في العشر الأول من شوال ، وفي لفظ له : « حتى اعتكف في آخر العشر من شوال » ، وعدم الدلالة في هذا ظاهرة . وقولها : « اعتكف العشر الأول من شوال » ، ليس بنص في دخول يوم العيد في اعتكافه ، بل الظاهر أنه لم يدخله في اعتكافه ، لاشتغاله فيه بالخروج إلى المصلى ، وصلاة العيد وخطبته ، وزجوجه إلى منزله لفطره ، وفي ذلك ذهب بعض اليوم ، فلا يقوم بقية اليوم مقام جميعه .



٢٣٥٥ - وفي رواية « عشرين من شوال » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

باب أين يكون الاعتكاف ؟ ( ٢ : ٣٠٨ )

٢٣٥٦ - عن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر

من رمضان ، قال نافع : وقد أراى عبد الله المكان الذى كان يعتكف فيه رسول الله رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسجد » .

وأخرجه البخارى ومسلم . وليس فى حديث البخارى قول نافع .

٢٣٥٧ - وعن أبى هريرة قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف كل رمضان

عشرة أيام ، فلما كان العام الذى قبض فيه اعتكف عشرين يوماً » .

وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجه .

المعتكف يدخل البيت لحاجته [ ٢ : ٣٠٩ ]

٢٣٥٨ - عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يذنى إلى

رأسه فا رجلاه ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان » .

٢٣٥٩ - قلت : فيه بيان أن المعتكف لا يدخل بيته إلا لغائط أو بول ، فإن دخله لغيرهما من

طعام وشراب فسد اعتكافه .

وقد اختلف الناس فى ذلك : فقال أبو ثور : لا يخرج إلا لحاجة الوضوء الذى لا بد له منه .

وقال إسحق بن راهويه : لا يخرج إلا لغائط أو بول ، غير أنه فرق بين الواجب من

الاعتكاف والتطوع ، فقال فى الواجب : لا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، وفى التطوع :

يشترط ذلك حين يبتدىء . وقال الأوزاعى : لا يكون فى الاعتكاف شرط . وقال أصحاب

الرأى : ليس ينبغى للمعتكف أن يخرج من المسجد لحاجة ، ما خلا الجمعة والغائط والبول ،

فأما ما سوى ذلك من عيادة مريض وشهود جنازة ، فلا يخرج له .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٢٣٥٩ - وعنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون معتكفاً في المسجد ، فيناولني رأسه من خَلَلِ الحِجْرَةِ ، فأغسلُ رأسه - وقال مسدد : فأرَّجَلَه - وأنا حائض » .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٢٣٦٠ - وعن صفية - وهى ابنة حُصَيٍّ - قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم معتكفاً ، فأتيته أزوره ليلاً ، فحدثته ، ثم قُتُ فاقبلتُ ، فقام معي لِيَقْلِبَنِي ، وكان مَسْكَنُها في دار أسامة بن زيد ، فرَّ رجلان من الأنصار <sup>(١)</sup> ، فلما رأيا النبي صلى الله عليه وسلم أسرعَا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : على رِسْلِكُمَا ، إنها صفية بنت جحى ، قالا : سبحان الله يا رسول الله ! قال : إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم ، فخشيتُ أن يَقْدَفَ في قلوبكما شيئاً - أو قال - شراً » .

وقال مالك والشافعى : لا يخرج المعتكف في عيادة مريض ، ولا شهود جنازة ، وهو قول عطاء ومجاهد . وقالت طائفة : للمعتكف أن يشهد الجمعة ، ويعود المريض ، ويشهد الجنازة ، روى ذلك عن على رضى الله عنه ، وهو قول سعيد بن جبير والحسن البصرى والنخعى .

٢٣٥٩ - قلت : فيه من القحة : أن المعتكف ممنوع من الخروج من المسجد ، إلا لغائط أو بول وفيه : أن ترجيل الشعر يجوز للمعتكف ، وفي معناه حلق الرأس وتقليم الأظفار ، وتنظيف البدن من الشعث والدَّرَن .

وفيه أن بدن الحائض طاهر غير نجس . وفيه أن من حلف لا يدخل بيتاً فأدخل رأسه فيه وسأثر بدنه خارج ، لم يحث .

٢٣٦٠ - قلت : حكى لنا عن الشافعى أنه قال : كان ذلك منه صلى الله عليه وسلم شفقة عليهما ، لأنها لو ظنا به ظنَّ سوءَ كفرا ، فبادر إلى إعلامها ذلك لتلايهلكا .

قلت : وفيه أنه خرج من المسجد معها ليلتها منزلها ، وفي هذا حجة لمن رأى أن الاعتكاف لا يفسد إذا خرج في واجب ، وأنه لا يمنع المعتكف من إتيان معروف .

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح : زعم ابن العطار في شرح البيرة أنها أسيد بن الحضير ، وعباد بن بصر ، ولم يذكر لذلك مستنداً .

٢٣٦١ - وفي رواية قالت : « حتى إذا كان عند باب المسجد الذي عند باب أم سلمة مرَّ بهما رجلان » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

### المعتكف يعود المريض [٢ : ٣٠١]

٢٣٦٢ - عن عائشة ، قال النُفيلي : قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يمرُّ بالمريض وهو معتكف ، فيمرُّ كما هو ، ولا يُعْرِجُ ، يسأل عنه - وقال ابن عيسى : قالت : إن كان النبي صلى الله عليه وسلم ليعود المريض وهو معتكف » .

في إسناده ليث بن أبي سليم ، وفيه مقال .

٢٣٦٣ - وعنها أنها قالت : « السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ، ولا يشهد

٢٣٦٢، ٢٣٦٣ - قلت : قولها « السنة » إن كانت أرادت بذلك إضافة هذه الأمور إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً ، فهي نصوص لا يجوز خلافها ، وإن كانت أرادت به الفتيا على معاني ما عقلت من السنة ، فقد خالفها بعض الصحابة في بعض هذه الأمور ، والصحابة إذا اختلفوا في مسألة كان سبيلها النظر .

على أن أبا داود قد ذكر على إثر هذا الحديث « أن غير عبد الرحمن بن إسحق لا يقول فيه : إنها قالت : السنة » ، فدل ذلك على احتمال أن يكون ما قالته فتوى منها ، وليس برواية عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ويشبه أن تكون أرادت بقولها « لا يعود مريضاً » أي لا يخرج من معتكفه قاصداً عيادته ، وأنه لا يَضِيقُ عليه أن يمر به فيسأله غير معرج عليه ، كما ذكرته عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث القاسم بن محمد .

وقولها « لا يمس امرأة » تريد الجماع ، وهذا لا خلاف فيه ، أنه إذا جامع امرأته فقد بطل اعتكافه .

٢٣٦٣ - قال ابن القيم : قلت : عبد الرحمن - هذا - قال فيه أبو حاتم : لا يحتاج به ، وقال

جنازة ، ولا يمسّ امرأة ، ولا يباشرها ، ولا يخرج لحاجة ، إلا لما لا بدّ منه ، ولا اعتكافَ  
إلا بصوم ، ولا اعتكافَ إلا في مسجد جامع .

قال أبو داود : غيرُ عبد الرحمن بن إسحق لا يقول [ فيه <sup>(١)</sup> ] « قالت : السنة .  
وأخرجه النسائي من حديث يونس بن يزيد ، وليس فيه « قالت : السنة » . وأخرجه  
من حديث مالك ، وليس فيه أيضاً ذلك .

وأما المباشرة فقد اختلف الناس فيها : فقال عطاء والشافعي : إن باشر أو قبل لم يفسد  
اعتكافه وإن أنزل . وقال مالك : يفسده ، وكذلك قال أصحاب الرأي .  
وقولها « لا اعتكاف إلا بصوم » قد ذكرنا الاختلاف في ذلك .

البخاري : ليس ممن يعتمد على حفظه ، وقال الدارقطني : ضعيف ، يرمى بالقدر .  
وأيضاً فإن الحديث مختصر ، وسياقه يدل على أنه ليس مجزوماً برفعه ، وقال الليث : حدثني  
عقيل عن الزهري عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من  
رمضان ، حتى توفاه الله ، ثم اعتكف أزواجه من بعده ، والسنة في المعتكف أن لا يخرج إلا لحاجته  
التي لا بد منها ، ولا يعود مريضاً ، ولا يمس امرأته ولا يباشرها ، ولا اعتكاف إلا في مسجد  
جامع ، والسنة فيمن اعتكف أن يصوم » . قال الدارقطني : قوله « والسنة في المعتكف » إلى  
آخره ، ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو من قول الزهري ، ومن أدرجه  
في الحديث ففسد وهم ، ولهذا — والله أعلم — ذكر صاحب الصحيح أوله ، وأعرض عن هضم  
الزيادة ، وقد رواه سويد بن عبد العزيز عن سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن  
عائشة برفعه : « لا اعتكاف إلا بصيام » ، وسويد قال فيه أحمد : متروك ، وقال ابن معين :  
ليس بشيء . وقال النسائي وغيره : ضعيف ، وسفيان بن حسين في الزهري ضعيف .

قال الشيخ شمس الدين : اختلف أهل العلم في اشتراط الصوم في الاعتكاف ، فأوجبه  
أكثر أهل العلم ، منهم عائشة أم المؤمنين وابن عباس وابن عمر ، وهو قول مالك  
وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، وذهب الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة عنه أن  
الصوم فيه مستحب غير واجب . قال ابن المنذر : وهو مروى عن علي وابن مسعود ، واحتج

وعبد الرحمن بن إسحق - هذا - هو القرشي المديني ، يقال له : عَبَّاد ، وقد أخرج له مسلم في صحيحه ، ووثقه يحيى بن معين ، وأثنى عليه غيره ، وتكلم فيه بعضهم .

وقولها « لا اعتكاف إلا في مسجد جامع » فقد يحتمل أن يكون معناه نفى الفضيلة والكمال ، وإنما يكره الاعتكاف في غير الجامع لمن نذر اعتكافاً أكثر من جمعة ، لثلاث تقوته صلاة الجمعة ، فأما من كان اعتكافه دون ذلك فلا بأس به ، والجامع وغيره سواء في ذلك . والله أعلم .

هؤلاء بما في الصحيحين عن عمر : « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إني نذرت أن أعتكف ليلة في الجاهلية ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أوف بنذرك » ، قالوا : والليل ليس يحل للصيام ، وقد جوز الاعتكاف فيه .

واحتجوا أيضاً بما رواه الحاكم في مستدركه من حديث أبي سهيل <sup>(١)</sup> عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس على المعتكف صيام ، إلا أن يجعله على نفسه » ، وقال : صحيح الإسناد .

واحتجوا أيضاً بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ، ثم دخل معتكفه ، وإنه أمر بخبائه فضرب ، وإنه أراد مرة الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان ، فأمرت زينب بخبائها فضرب ، وأمر غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بخبائه فضرب ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر نظر فإذا الأخية ، فقال : آلبر تردن ؟ فأمر بخبائه فقوق ، وترك الاعتكاف في شهر رمضان ، حتى اعتكف العشر الأول من شوال » ، ويوم العيد داخل في جملة العشر ، وليس محلاً للصوم .

واحتجوا أيضاً بأن الاعتكاف عبادة مستقلة بنفسها ، فلم يكن الصوم شرطاً فيها ، كسائر العبادات ، من الحج والصلاة والجهاد والرباط ، وبأنه لزوم مكان معين لطاعة الله تعالى ، فلم يكن الصوم شرطاً فيه ، كالرباط ، وبأنه قرينة بنفسه ، فلا يشترط فيه الصوم ، كالحج .

قال الموجبون : الكلام معكم في مقامين :

أحدهما : ذكر ضعف أدلتكم ، والثاني : ذكر الأدلة على اشتراط الصوم .

(١) أبو سهيل ، بالتصغير : هو ابن مالك بن أبي عامر الأصبحي . ووقع في المستدرک ١ : ٤٣٦ في هذا الحديث « عن أبي سهيل بن مالك » ، وهو خطأ مطبعي . أحمد محمد شاكر

فأما المقام الأول ، فنقول : لا دلالة في شيء مما ذكرتم ، أما حديث ابن عمر عن أبيه فقد اتفق على صحته ، لكن اختلف في لفظه كثيراً ، فرواه مسدد وزهير ويعقوب النورقي عن يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فقالوا : « ليلة » ، وكذلك رواه ابن المبارك وسليمان بن بلال عن عبيد الله ، وهكذا رواه إسحاق بن راهويه عن حفص بن غياث عن عبيد الله ، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث ، فأبهم النذر ، فقال : « إني نذرت أن أعتكف عند المسجد الحرام ؟ فقال : أوف بنذرك » ، وكذلك رواه أبو أسامة عن عبيد الله مبهماً ، ورواه شعبة عن عبيد الله بن عمر فقال : « إني نذرت أن أعتكف يوماً » ، وكذلك اختلف فيه على أيوب السختياني ، فرواه حماد بن زيد عنه عن نافع قال : « ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجعرانة » ، فقال : لم يعتمر منها ، وكان على عمر نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأمره أن يني به ، فدخل المسجد تلك الليلة ، فلما أصبح إذا السبي يسعون ، يقولون : أعتقنا رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه ، وكذلك رواه ابن عيينة عن أيوب ، وخالفهما معمر وجري ، فقالا : « يوماً » ، وكلاهما في الصحيحين بهذين اللفظين .

قال النفاة : يجوز أن يكون عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اعتكاف ليلة وحدها ، فأمره به ، وسأله مرة أخرى عن اعتكاف يوم ، فأمره به .

قال الموجبون : هذا مما لا يشك عالم في بطلانه ، فان القصة واحدة ، وعمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح سؤالاً واحداً ، وهذه الطريقة يسلكها كثير ممن لا تحقيق عنده ، وهي احتمال التكرار في كل حديث اختلفت ألفاظه بحسب اختلافها ، وهو مما يقطع ببطلانه في أكثر المواضع ، كالقطع ببطلان التعدد في اشتراء البعير من جابر مراراً في أسفار ، والقطع ببطلان التعدد في نكاح الواهبة نفسها ، بلفظ الإنكاح مرة ، والتزويج مرة ، والإملاك مرة ، والقطع ببطلان الإسراء مراراً ، كل مرة يفرض عليه فيها خمسون صلاة ، ثم يرجع إلى موسى فيرده إلى ربه ، حتى يصير خمساً ، فيقول تعالى : « لا يبدل القول لدى » ، هي خمس ، وهي خمسون في الأجر » ، ثم يفرضها في الإسراء الثاني خمسين ، فهذا مما يحزم ببطلانه ، ونظائره كثيرة ، كقول بعضهم في حديث عمران بن حصين : « كان الله ولا شيء قبله » و« كان ولا شيء غيره » و« كان ولا شيء معه » - : إنه يجوز أن تكون وقائع متعددة ، وهذا القائل لو تأمل سياق الحديث لاستحيا من هذا القول ، فان سياقه : « أنه أناع راحلته بباب المسجد . ثم تفلت فذهب يطلبها ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث » ، فقال بعد ذلك :

وابم الله وددت لو آتني قعدت وتركتها (١) « فياسبحان الله !! أفى كل مرة يتفق له هذا ١٢

وبالجملة ، فهذه طريقة من لا تحقيق له . وإذا كان عمر إنما سأل النبي صلى الله عليه وسلم مرة واحدة ، فإن كان يوماً فلا دلالة فيه ، وإن كان ليلة ، فالإيالي قد تطلق ويراد بها الأيام ، استعمالاً فاشياً في اللغة لا ينكر ، كيف وقد روى سعيد بن بشير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : « أن عمر نذر أن يعتكف في الشرك ويصوم ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : أوف بنذرک » ، وسعيد بن بشير — هذا — وإن كان قد ضعفه ابن للدينى ويحيى بن معين والنسائى ، فقد قال فيه شعبة : كان صدوق اللسان ، وقال سفيان بن عيينة : كان حافظاً ، وقال دحيم : هو ثقة ، وقال : كان مشيختنا يوثقونه ، وقال البخارى : يتكلمون في حفظه ، وهو يحتمل ، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سمعت أبي ينكر على من أدخله في كتاب الضعفاء ، وقال : محله الصدق ، وقال ابن عدي : الغالب على حديثه الاستقامة . وقد روى عبد الله بن يزيد عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن عمر هذا الحديث ، وفيه : « فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتكف ويصوم » ، ولكن تفرد به ابن بديل ، وضعفه الدارقطنى ، وقال ابن عدى : له أحاديث مما ينكر عليه الزيادة في مثته أو إسناده ، وقال أبو بكر النيسابورى : هذا حديث منكر ، لأن الثقات من أصحاب عمرو بن دينار لم يذكروه ، منهم : ابن جريج وابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة ، وابن بديل ضعيف الحديث ، فهذا مما لا حاجة بنا إلى الاستدلال به (٢) . وحديث سعيد بن بشير أجود منه .

وأما حديث ابن عباس الذى رواه الحاكم ، فله علتان :

إحداهما : أنه من رواية عبد الله بن محمد الرملى ، وليس بالحافظ حتى يقبل منه تفردة بحثل هذا .

العللة الثانية : أن الحميدى وعمرو بن زرارة روياه عن الدراوردي عن أبي سهيل عن طاوس عن ابن عباس موقوفاً عليه ، وهذا هو الصواب ، وهو الثابت عن ابن عباس .

(١) سياق الحديث من لفظ البخارى في أول كتاب بدء الخلق من الصحيح (٦ : ٢٠٥ — ٢٠٧ من فتح البارى) قال عمران : « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعقلت ناقتي بالباب ، فأتاه ناس من بني تميم ، فقال : اقبلوا البشرى يا بني تميم ، قالوا : قد بشرتنا فأعطنا !! مرتين ، ثم دخل عليه ناس من النين ، فقال : اقبلوا البشرى يا أهل النين ، أن لم يقبلها بنو تميم ، قالوا : قبلنا يا رسول الله ، قالوا : جئنا نسألك عن هذا الأمر ؟ قال : كان الله ولم يكن شيء غيره ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء ، وخلق السموات والأرض ، فنادى مناد : ذهب ناقتك يا ابن الحصى ، فانطلقت ، فإذا هي قطع دونها السراب ، فوالله لو ددت أنى كنت تركتها » . أحمد محمد شاكر

(٢) سياأتى بعد قليل ردنا على من ضعف عبد الله بن بديل . أحمد محمد شاكر

وأما حديث عائشة وقصة اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم العشر الأول من شوال ، فهذا قد اختلف فيه لفظ الصحيح . وفيه ثلاثة ألفاظ : أحدها «عشر آ من شوال» ، والثاني : « في العشر الأول من شوال» ، والثالث : «العشر الأول» ، ولا ريب أن هذا ليس بصريح في اعتكاف يوم العيد ، ولو كان الثابت هو قوله «العشر الأول من شوال» لأنه يصح أن يقال : اعتكف العشر الأول ، وإن كان قد أخل يوم منه ، كما يقال : قام ليلى العشر الأخير ، وإن كان قد أخل بالقيام في جزء من الليل . ويقال : قام ليلة القدر ، وإن أخل بقيامه في بعضها .  
وأما الأنيسة التي ذكرتموها ، فمعارضة بأمثالها ، أو بما هو من جنسها ، فلا حاجة إلى التطويل بذكرها .

وأما المقام الثاني : وهو الاستدلال على اشتراط الصوم فأمر :  
أحدها : أنه لم يعرف مشروعية الاعتكاف إلا بصوم ، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من أصحابه ، أنهم اعتكفوا بغير صوم ، ولو كان هذا معروفاً عندهم لكانت شهرته تغني عن تكلفكم الاستدلال باعتكافه صلى الله عليه وسلم العشر الأول من شوال .  
الثاني : حديث عائشة الذي ذكره أبو داود في الباب . وقولها : « السنة - كذا وكذا - ولا اعتكاف إلا بصوم » .

قال النفاة : الجواب عن هذا من وجوه :  
أحدها : أن راويه عبد الرحمن بن إسحق ، قال فيه أبو حاتم : لا يحتج به ، وقال البخاري : ليس ممن يعتمد على حفظه ، وقال الدارقطني : يرى بالقدر .  
الثاني : أن هذا الكلام من قول الزهري ، لا من قول عائشة ، كما ذكره أبو داود وغيره ، قال الليث عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، حتى توفاه الله ، ثم اعتكف أزواجه من بعده » ، فالسنة في المعتكف - إلى آخره ، ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو من قول الزهري . ومن أدرجه في الحديث فقد وهم .

الثالث : أن غايته الدلالة على استحباب الصوم في الاعتكاف ، فإن قوله « السنة » إنما يفيد الاستحباب . وقوله « لا اعتكاف إلا بصوم » نفي للكمال .

قال الموجبون : الجواب عما ذكرتم :

أما تضعيف عبد الرحمن بن إسحق ، فقد روى له مسلم في صحيحه ، ووثقه يحيى بن معين وغيره .

وأما قولكم : إنه من قول الزهري ، ومن أدرجه فقد وهم ، لجوابه من وجهين :  
أحدهما : أننا لو تركنا هذا لكان ما ذكرتم قاذواً ، ولكن قد روى الثوري عن حبيب



٢٣٦٤ - وعن ابن عمر : « أن عمر رضى الله عنه جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية

٢٣٦٤ - قلت : فيه من الفقه أن نذر الجاهلية إذا كان على وفاق حكم الإسلام كان معمولاً به .

وفيه دليل على أن من حلف في كفره ، ثم أسلم ، فحُث ، أن الكفارة واجبة عليه ، وهذا على مذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا تلزمه الكفارة ، لأن الإسلام قد جَبَّ ما قبله .

بن أبي ثابت عن عطاء عن عائشة قالت : « من اعتكف فعليه الصوم » فهذا يقوى حديث الزهري .

الثاني : أنه ولو ثبت أنه من كلام الزهري فهو يدل على أن السنة المعروفة التي استمر عليها العمل أنه لا اعتكاف إلا بصوم ، فهل عارض هذه السنة سنة غيرها ، حتى تقابل به (١) ؟ وأما قولكم : إن هذا إنما يدل على الاستحباب ، فليس المراد بالسنة هاهنا مجرد الاستحباب ، وإنما المراد طريقة الاعتكاف ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المستمرة فيه . وقوله « ولا اعتكاف إلا بصوم » يبين ذلك .

وقولكم : إنه أُلنفي الكمال صحيح ، ولكن لنفي كمال الواجب ، أو المستحب ؟ الأول : مسلم ، والثاني : ممنوع . والحل عليه بعيد جداً ، إذ لا يصلح النفي المطلق عند نفي بعض المستحبات ، وإلا صح النفي عن كل عبادة ترك بعض مستحباتها ، ولا يصح ذلك لغة ولا عرفاً ولا شرعاً ، ولا يعهد في الشريعة نفي العبادة إلا بترك واجب فيها . وقال الدارقطني : يقال : إن قوله « والسنة على المعتكف » إلى آخره : من كلام الزهري ، ومن أدرجه في الحديث فقد وهم فيه .

٢٣٦٤ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد روي الدارقطني هذا الحديث في سننه عن نافع عن ابن عمر : « أن عمر نذر أن يعتكف في الشرك ويصوم ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك بعد إسلامه ؟ فقال : أوف بنذرك » ، قال : هذا إسناد حسن ، تفرد بهذا اللفظ سعيد بن بشير ، وروي الدارقطني أيضاً عن عائشة ترفعه : « لا اعتكاف إلا بصيام » ، وقال : تفرد به سويد بن عبد العزيز عن سفیان بن حسين عن الزهري .

(١) أهذا استدلال مستقيم ، يتفق وأصول الحديث والفقه ؟ الزهري من صفار التابعين ، فإذا قال : « السنة كذا » كان أكثر أمره أن يكون حديثاً مرسلًا لا تقوم به الحجة ، إذا فیمناه على أنه يريد به رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو يكون رأياً له واجتهداً ، كما هو الظاهر ، فلا يكون حجة بحال . وما كان الحفاظ شمس القیم بن یحیی عليه هذا ، واسكتنا لا نرى أحداً من خطأ ، حاشا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أحمد محمد شاكر

ليلة ، أو يوماً ، عند الكعبة ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : اعتكف وصم .  
وأخرجه النسائي .

٢٣٦٥ - وفي رواية لأبي داود : قال : « فينما هو معتكف ، إذ كبر الناس ، فقال : ما هذا يا عبد الله ؟ قال : سبى هوازن ، أعظمهم النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : وتلك الجارية فأرسلها معهم » .

في إسناده عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي المكي ، وقال ابن عدى : ولا أعلم ذكر في هذا الإسناد ذكر الصوم مع الاعتكاف ، إلا من رواية عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار ، وهو ضعيف . وقال الدارقطني : تفرد به ابن بديل عن عمرو ، وهو ضعيف الحديث . وقال الدارقطني أيضاً : سمعت أبا بكر النيسابوري يقول : هذا حديث منكر ، لأن الثقات من أصحاب عمرو لم يذكروه - يعنى « الصوم » - منهم ابن جريج وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وغيرهم ، وابن بديل ضعيف الحديث ، هذا آخر كلامه <sup>(١)</sup> .

وبديل : بضم الباء الموحدة ، وفتح الدال المهملة ، وسكون الياء ، آخر الحروف ، ولام . وقد أخرج هذا الحديث البخارى ومسلم فى صحيحهما ، وليس فيه « وصم » .

### باب المستحاضة تعتكف [ ٣١١ : ٢ ] .

٢٣٦٦ - عن عائشة رضى الله عنها قالت : « اعتكف مع النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه ، فكانت ترى الصفرة والحمرة ، فربما وضعنا الطست تحتها ، وهى تصلى » .  
وأخرجه البخارى والنسائي وابن ماجه .

### آخر كتاب الصيام

قلت : إذا جاز إيلاؤه فى حال الكفر وما كان مأخوذاً بحكمه فى الإسلام فكذلك سائر أيمانه . .

وفيه أيضاً دليل على وقوع ظهار الذمى ، ووجوب الكفارة عليه . والله أعلم .

(١) ليس عبد الله بن بديل من الضعف بالمرلة التى يصورها كلام المنذرى ، فى التهذيب : « قال ابن معين : صالح . وقال ابن عدى : له ما ينكر عليه الزيادة فى متن أو إسناده . وذكره ابن حبان فى الثقات » . ولم يذكره البخارى ولا النسائي فى الضعفاء . فهذا أقل حاله أن يكون حديثه حسناً ، وقيل زيادته . أحمد محمد شاكر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## أول كتاب الجهاد

باب ما جاء في الهجرة [٢ : ٣١١]

٢٣٦٧ - عن أبي سعيد الخدري : « أن أعرابياً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الهجرة ؟ فقال : وَيَحْكُ ، إن شأَنَ الهجرة شديد ، فهل لك من إبل ؟ قال : نعم ، قال : فهل تؤدِّي صدقتها ؟ قال : نعم ، قال : فاعمل من وراء البحار ، فإن الله لن يترك من عملك شيئاً » . وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٢٣٦٨ - وعن المقدام بن شريح عن أبيه قال : « سألت عائشة رضي الله عنها عن البداوة ؟ فقالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدو إلى هذه التللاع ، وإنه أراد البداوة ، فأرسل إلى ناقة محرمة من إبل الصدقة ، فقال لي : يا عائشة ارفقي ، فإن الرفق لم يكن قط في شيء إلا زانه ، ولا تُزع من شيء قط إلا شانه » . وأخرجه مسلم بمعناه .

٢٣٦٧ - وقوله « لن يترك » معناه لن ينقصك . ومن هذا قوله تعالى : ( ٤٧ : ٣٥ ) ولن يترككم أعمالكم ) ، والمعنى أنك قد تترك بالنية أجر المهاجر ، وإن أفت من وراء البحار ، وسكنت أقصى الأرض .

٢٣٦٨ - « البداوة » الخروج إلى البدو ، والمقام به . وفيه لغتان : البداوة ، بفتح الباء ، والبداوة ، بكسرها .

والناقة المحرمة هي التي لم تركب ولم تذلل ، فهي غير وطيئة ، ويقال : أعرابي محرّم إذا كان جلفاً ، لم يخاطب أهل الحضر .

والتللاع : جمع تلعة ، وهي ما ارتفع من الأرض وغلظ وكان ماسفل منها مسيلاً لمائها .

## باب في الهجرة هل انقطعت ؟ [ ٢ : ٣١٢ ]

٢٣٦٩ - عن معاوية - وهو ابن أبي سفيان - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها » .

وأخرجه النسائي ، وقال الخطابي : إسناده حديث معاوية فيه مقال .

٢٣٧٠ - وعن ابن عباس قل : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - يوم الفتح ، فتح

٢٣٧٠، ٢٣٦٩ - قلت : كانت الهجرة في أول الإسلام مندوباً إليها غير مفروضة ، وذلك قوله تعالى : ( ٤ : ١٠٠ ) ومن يهاجر في سبيل الله يَحِثْ في الأرض مِرْاعاً كثيراً وَسَعَةً ) ، نزل حين اشتد أذى المشركين على المسلمين ، عند انتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وأمروا بالانتقال إلى حضرته ، ليكونوا معه ، فيتعاونوا ويتظاهروا إن حَزَبَهُمْ أمر ، وليتعلموا منه أمر دينهم ، ويتفقهوا فيه . وكان عَظْمُ الخوف في ذلك الزمان من قريش ، وهم أهل مكة ، فلما فتحت مكة ، وَنَفَعَت بالطاعة ، زال ذلك المعنى ، وارتفع وجوب الهجرة ، وعاد الأمر فيها إلى الندب والاستحباب . فهما هجرتان : فالمنقطعة منهما هي الفرض . والباقية هي الندب .

فهذا وجه الجمع بين الحديثين ، على أن بين الإسنادين ما بينهما ، إسناده حديث ابن عباس متصل صحيح ، وإسناده حديث معاوية فيه مقال .

وقوله « إذا استنفرتم فأنفروا » ، فيه إيجاب النفير والخروج إلى العدو ، إذا وقعت الدعوة . وهذا إذا كان فيمن بإزاء العدو كفاية ، فإن لم يكن فيهم كفاية فهو فرض على المقيمين المطيعين للجهاد ، والاختيار للمطيع له ، مع وقوع الكفاية بغيره ، أن لا يتعد عن الجهاد ، قال الله تعالى : ( ٤ : ٩٥ ) لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم . فَضَّلَ المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة . وَكَلَّأَ وعد الله الحسنی ) .

مكة : « لَاهِجْرَةً ، ولكن جهادٌ ونِيَّةٌ ، وإن استنْفِرْتُمْ فأنفِرُوا » <sup>(١)</sup> .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٢٣٧١ — وعن عامر - وهو الشَّعْبَى : أتى رجل عبد الله بن عمرو وعنده القوم ، حتى جلس عنده ، فقال : أخبرنى بشئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هَجَرَ ما نهى الله عنه » .  
وأخرجه البخارى والنسائى .

### باب فى سكنى الشام [ ٢ : ٣١٢ ]

٢٣٧٢ — عن شهر بن حَوْشَب عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ستكون هجرةٌ بعد هجرة ، فخيرُ أهل الأرض أَلزُمُهُم مُّهاجِرَ إِبْرَاهِيمَ ،

وقد روى عن ابن عباس أنه قال : ( ٩ : ٤١ ) انفروا خِفَافًا وثِقَالًا ) : نسخه قوله ( ٩ : ١٢٢ ) وما كان المؤمنون لينفروا كافةً ) - الآية .  
٢٣٧٢ - قوله « ستكون هجرة بعد هجرة » ، معنى الهجرة الثانية الهجرة إلى الشام ، يرغِب فى المقام بها ، وهى مهاجر إبراهيم صلوات الله عليه .  
وقوله « تقذرم نفس الله » ، تأويله : أن الله يكره خروجهم إليها ومقامهم بها ، فلا يوقمهم لذلك ، فصاروا بالرد وترك القبول فى معنى الشئ الذى تقذره نفس الإنسان ، فلا تقبله .

٢٣٧٢ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد رواه ابن حبان فى صحيحه . وروى الوليد بن مسلم عن عقبة بن عثمان أنه سمع سليم بن عامر يحدث عن أبى أمامة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « رأيت عمود الكتاب انترع من تحت وسادتي ، فأتبعت بصري ، فإذا هو نور ساطع ، حتى ظننت أنه قد هوى به ، فعمد به إلى الشام ، وإني أولت ذلك أن الفتن إذا وقعت أن الإيمان

(١) رواه أحمد فى المسند ١٩٩١ ، ٢٣٩٦ . ورواه أيضاً مطولاً ٢٨٩٨ . أحمد محمد شاكر

ويبقى في الأرض شرارُ أهلها تَأْفِظُهُمْ أَرْضُهُمْ ، تَقْدَرُهُمْ نَفْسُ اللَّهِ ، وتحشرون النار مع القِرْدَةِ والخنازير .»

وذَكَرَ النفس هاهنا مجازاً<sup>(١)</sup> واتساع في الكلام . وهذا شبيه بمعنى قوله ( ٩ : ٤٦ )  
ولكن كره الله أنبئائهم فَشَبَّطَهُمْ ، وقيل : أقعدوا مع القاعدين ) .

بالشام » ، رواه أحمد في مسنده . وروى شعبة عن معاوية بن قرة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم ، لا تزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة » ، رواه الترمذی . وقال : قال محمد بن إسماعيل : قال علي بن المديني : هم أصحاب الحديث ، وهذا حديث حسن صحيح . وروى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت « يا رسول الله ، أين تأمرني ؟ قال : ههنا ، ونحاييده نحو الشام » قال الترمذی : هذا حديث حسن صحيح . وقال الإمام أحمد : حدثنا حسن أخبرنا ابن لهيعة أخبرنا يزيد بن أبي حبيب عن ابن شماس عن زيد بن ثابت قال : « بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ قال : طوبى للشام ، طوبى للشام ، طوبى للشام . قلت : ما بال الشام ؟ قال : الملائكة باسطوا أجنحتها على الشام » ، ورواه أحمد أيضاً عن يحيى بن إسحق السيلحي أخبرنا يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب . ورواه ابن وهب : أخبرني عمرو عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شماس حدثه أنه سمع زيد بن ثابت - فذكره . قال أبو عبد الله القدسي : وهذا الإسناد عندي على شرط مسلم . وفي صحيح البخاري : عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم بارك لنا في شامنا ، اللهم بارك لنا في يمننا »<sup>(٢)</sup> ، فقالها مراراً ، فلما كان في

(١) ذلك على طريقة أبي سليمان في تأويل نصوص الصفات . والحق الذي ارتضاه أئمة السلف أن كل ما ثبت عن الله ورسوله الله صلى الله عليه وسلم من أسماء الله وصفاته . هو على الحقيقة الالائية بالله سبحانه . فحال أن يصل العقل الانساني إلى معرفة حقيقة صفات الله تعالى وكنهه اتصافه بها بالصفة التي جاء الخبر الصادق بها . وما علينا إلا أن نفهمها كما يكمل آيات القرآن العربي المبين . ونؤمن بها بإيماننا بالانجيل كله . والله أعلم .

(٢) الإضافة إلى ضمير المتكلم تدل على أن مقصود الرسول صلى الله عليه وسلم : الجهة التي تكون من المدينة شاماً ومعناً ، لا الشام الذي هو القطر . فإنه لم يكن وقت ذلك قد فتح بالإسلام . ولقد ذهبت المصيبة بالناس إلى تفضيل كل صاحب قطر لقطره ، والإيزاء بقطر غيره ، وبالأخص حين شاعت المصيبات المذهبية والسياسية ، فذهب كل يتبعول وينسقط ما يحتاج به لرأيه مثلاً به عن الجادة والصواب ، فإن أعياهم الأمر في تأويل النصوص الثابتة لم يعيهم الضعيفات والواهبات من الأخبار والآثار يستكثرون منها ، والأرض لا تقدر أحد . وإنما الإيمان والعمل الصالح والاستقامة : هو الذي يقدر الله به صاحبه . والأرض كلها لله . قال الله : « ورحمتي وسعت كل شيء ، فأكتبها للذين يتقون - الآية » . وكتبه محمد حماد الفقي

شهر بن حوشب قد تكلم فيه غير واحد .

٢٣٧٣ — وعن ابن حوالة — وهو عبد الله — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

الثالثة ، أو الرابعة قالوا : يا رسول الله ، وفي عراقنا ؟ قال : بها الزلازل والفتن ، وبها يطلع قرن الشيطان . وفي مسند الإمام أحمد من حديث محمد بن عبيد عن الأعمش عن عبد الله بن ضرار الأسدي عن أبيه عن عبد الله قال : « قسم الله الخير ، فجعله عشرة ، فجعل تسعة أعشاره في الشام ، وبقية في سائر الأرض <sup>(١)</sup> » . وروى الإمام أحمد في مسنده من حديث الوليد بن عبد الرحمن عن جبير بن نفير عن سلمة بن قهيل أنه أخبرهم : « أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني سمعت الحليل ، وألقيت السلاح ، ووضعت الحرب أوزارها ، [قلت : لا قتال <sup>(٢)</sup>] » ، قال : فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : الآن جاء القتال ، لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الناس ، يرفع الله قلوب أقوام فيقاتلونهم ، ويرزقهم الله منهم ، حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك ، ألا إن عقد دار المؤمنين الشام ، والحليل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة » . ورواه النسائي . وفي المسند والترمذي من حديث أبي قلابة عن سالم عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ستخرج نار من حضرموت ، أو بحضرموت ، قبل يوم القيامة ، تحشر الناس ، قلنا : يا رسول الله ، فما تأمرنا ؟ قال : عليكم بالشام » ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر . وفي المسند والترمذي والنسائي من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : « قلت : يا رسول الله ، أين تأمرني ؟ قال : ههنا — ونحاذي يدي نحو الشام » ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . ومن حديث الخليل : أخبرنا يحيى

(١) رحم الله ابن القيم ، أخطأ خطأ غريباً في نسبة هذا الحديث ، فإنه لم يروه أحمد في المسند قطعاً ، وبالتنبيه والاستعراء التامين . وليس لعبد الله بن ضرار الأسدي ولا لأبيه ترجمة في التهذيب ولا في التعجيل . إلا أن في التعجيل ترجمة « ضرار بن الأزور الأسدي » ، وهو صحابي مشهور من الشعراء الأبطال ، وهو الذي قتل مالك بن نويرة ، وأبوه « الأزور » اسمه « مالك بن أوس » . وأما هذا الأثر فإنه في مجمع الزوائد ١٠ : ٦٠ « عن عبد الله بن ضرار بن عمرو الأسدي عن أبيه عن عبد الله ، يعني ابن مسعود » . وقال صاحب المجمع : « رواه الطبراني موقوفاً ، وعبد الله بن ضرار : ضعيف » . وضرار بن عمرو هذا لم يترجمه البخاري في الكبير أيضاً . وأرى أن الحافظ الهيثمي وهم في جعل الحديث من رواية « عبد الله بن ضرار بن عمرو » ، فقد ترجم الحافظ ابن حجر في اللسان لعبد الله بن ضرار ٣ : ٣٠٢ وقال « عن أبيه ضرار بن عمرو » ثم ذكر الكلام في تضعيفه ، وأن ابن حبان ذكره في الثقات ، ولم يذكر أنه « أسدي » ، ثم ترجم عقبه ٣ : ٣٠٣ « عبد الله بن ضرار الأسدي عن ابن مسعود ، قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، روى عنه ابنه سعيد ، وقال ابن معين : هو ابن ضرار بن الأزور ، انتهى . وذكره ابن حبان في الثقات ، لكن لم يذكر اسم جده » . فأنت ترى أنه فرق بينهما ، ورجح قول ابن معين أنه « عبد الله بن ضرار بن الأزور » .

أحمد محمد شاكر

أحمد محمد شاكر

(٢) الزيادة من السند ج ٤ ص ١٠٤ من طبعة الحلبي .

« سيصير الأمر أن تكونوا أجنادا<sup>(١)</sup> مُجَنَّدَةً : جند بالشام ، وجند باليمن ، وجند بالعراق - قال ابن حوالة : خر لي يا رسول الله ، إن أدركت ذلك ، فقال : عليك بالشام ، فإنها خيرة الله في أرضه<sup>(٢)</sup> ، يَجْتَبِي إليها خيرته من عباده ، فأما إذ أيتيم فعليكم بيمينكم ، واسقوا من عُذْرِكُمْ ، فإن الله توكل لي بالشام وأهله »<sup>(٣)</sup>.

بن صاعد أخبرنا محمد بن إسماعيل السلمي أخبرنا أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن أخبرنا بشر بن عون القرشي أبو عون أنبأنا بكار بن تميم عن مكحول عن وائلة قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لحذيفة بن اليمان ، ومعاذ بن جبل ، وهما يستشيرانه في المنزل ؟ فأوماً إلى الشام ، ثم سألاه ؟ فأوماً إلى الشام ، ثم سألاه ؟ فأوماً إلى الشام ، ثم قال : عليكم بالشام ، فإنها صفوة بلاد الله ، يسكنها خيرته من عباده ، فمن أبي فليحق يمينه ، ويستقي من غدرة ، فإن الله عز وجل تكفل لي بالشام وأهله » ، ورواه الطبراني في المعجم عن سليمان به . وذكر الطبراني من حديث الوليد بن مسلم عن محمد بن أيوب بن ميسرة بن حيش عن أبيه عن خريم بن فاتك الأسدي أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أهل الشام سوط الله في أرضه ، ينتقم بهم ممن يشاء من عباده ، وحرام على منافقيهم أن يظهروا على مؤمنهم ، ولا يموتون إلا غما وهما » ، رواه الإمام أحمد في مسنده موقوفاً<sup>(٤)</sup> . وكذلك أبو يعلى الموصلي . وقال أحمد في مسنده : حدثنا عبد الصمد أنبأنا حماد عن الجريري عن أبي المشاء - وهو لقيط بن المشاء - عن أبي أمامة قال : « لا تقوم الساعة حتى يتحول خيار أهل العراق إلى الشام ، ويتحول شرار أهل الشام إلى العراق » ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عليكم بالشام » ، كذا رواه أحمد ، أوله موقوفاً وآخره مرفوعاً . وروى الطبراني في معجمه من حديث<sup>(٥)</sup> .

(١) في السنن « سيصير الأمر إلى أن تكونوا جنوداً » .

(٢) في السنن « من أرضه » .

(٣) بهاءش المذرى : وقد روى هذا الحديث من حديث وائلة بن الأسقع ، ومن حديث أبي الدرداء ، والعرباض بن سارية ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وغيرهم . والمحفوظ حديث عبد الله بن حوالة . وقال سعيد بن عبد العزيز : وكان ابن حوالة رجلاً من الأزديين ، وكان مسكنه الأردن . وقيل : سكن دمشق ، كنيته أبو محمد . وقيل : كنيته أبو حوالة . وهو بفتح الحاء المهملة والواو المفتوحة وبعد الألف لام مفتوحة وتاء تأنيث ، في اسمه وكنيته . والعذر ، بضم الفين العجمة وضم الدال المهملة : جمع غدير ، وهي القضة من الماء ينادرها السيل ، وهو فعل بمعنى فاعل ، لأنه يفدر بأهله ، أى ينقنع عند شدة حاجتهم إليه .

(٤) المسند رقم ١٦١٣٣ .

(٥) هنا يباس بالأصل .



### باب في دوام الجهاد [ ٢ : ٣١٣ ]

٢٣٧٤ — عن عمران بن حصين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تزال طائفة من أمتي يُقاتلون على الحق ، ظاهرين على من نأواهم ، حتى يُقاتل آخرهم المسيح الدجال » .

### باب في ثواب الجهاد [ ٢ : ٣١٣ ]

٢٣٧٥ — عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه سئل : أي المؤمنين أكمل إيماناً ؟ قال : رجلٌ يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله ، ورجلٌ يَعْبُدُ الله في رِشْبٍ من الشَّعَابِ ، قد كفى الناس شرَّه » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة .

### باب النهي عن السياحة [ ٢ : ٣١٤ ]

٢٣٧٦ — عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة : « أن رجلاً قال : يا رسول الله ، ائذن لي بالسياحة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله عز وجل » .

القاسم — هذا — تكلم فيه غير واحد <sup>(١)</sup> .

٢٣٧٤ — قلت : فيه بيان أن الجهاد لا ينقطع أبداً . وإذا كان معقولاً أن الأئمة كلهم لا يتفق أن يكونوا عدلاً ، فقد دل هذا على أن جهاد الكفار مع أئمة الجور واجب ، كهو مع أهل العدل ، وأن جورهم لا يُسقط طاعتهم في الجهاد ، وفيما أشبه ذلك من المعروف . وقوله « نأواهم » يريد ناهضهم للقتال ، وأصله من « ناء ينوء » إذا نهض ، والمناوأة مهموزة مفاعلة منه .

(١) ما هكذا يكون التعليل ، وما بأس في أن يتكلم فيه غير واحد ؟ ! القاسم هنا : هو ابن عبد الرحمن الشامي ، وكنيته أبو عبد الرحمن ، وهو ثقة ، وثقه ابن معين وغيره ، ومن تكلم فيه لبعض رواياته فالراجح أن الملة في الرواة عنه . ولذلك ترجمه البخاري في الكبير ج ٤ ق ١ ص ١٥٩ ولم يذكر فيه جرحاً .  
أحمد محمد شاكر

باب في فضل القفل في الغزو [ ٣١٤ : ٢ ]

٢٣٧٧ - عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قَفْلَةٌ كَفَرُوزَةٌ » .

باب فضل قتال الروم على غيرهم من الأمم [ ٣١٤ : ٢ ]

٢٣٧٨ - عن عبد الخبير بن ثابت بن قيس بن شماس عن أبيه عن جده قال : « جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، يقال لها أم خَلَاد ، وهى مُتَنَقِّبَةٌ ، تسأل عن ابنها ، وهو مقتول ؟ فقال لها بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : جِئْتِ تسألين عن ابنك وأنت مُتَنَقِّبَةٌ ؟ فقالت : إِنْ أُرْزَأَ ابْنِي فَلَنْ أُرْزَأَ حَيَّائِي ، فقال رسول الله صلى الله عليه

٢٣٧٧ - قلت : هذا يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون أراد به القفول عن الغزو ، والرجوع إلى الوطن ، يقول : إن أجز المجاهد في انصرافه إلى أهله كأجره في إقباله إلى الجهاد ، وذلك لأن تجهيز الغازي يضر بأهله ، وفي قفوله إليهم إزالة الضرر عنهم ، واستجماع للنفس ، واستعداد بالقوة للعود .

والوجه الآخر : أن يكون أراد بذلك التعقيب ، وهو رجوعه ثانياً في الوجه الذي جاء منه منصرفاً ، وإن لم يلق عدواً ، ولم يشهد قتالاً ، وقد يفعل ذلك الجيش إذا انصرفوا من مغزاتهم ، وذلك لأحد أمرين :

أحدهما : أن العدو إذا رأوهم قد انصرفوا عن ساحتهم آمنوهم ، فخرجوا من مكائهم ، فإذا قفل الجيش إلى دار العدو نالوا الفرصة منهم ، فأغاروا عليهم .

والوجه الآخر : أنهم إذا انصرفوا من مغزاتهم ظاهرين لم يأمنوا أن يقفوا العدو أثرهم ، فيوقعوا بهم وهم غارون ، وربما استظهر الجيش أو بعضهم بالرجوع على أدرأجهم بفضون الطريق ، فإن كان من العدو طلب كانوا مستعدين للقائهم ، وإلا فقد ساموا ، وأحرزوا ما معهم من الغنيمة .

وسلم : ابنك شهيد<sup>(١)</sup> ، قالت : ولم ذاك يا رسول الله ؟ قال : لأنه قتله أهل الكتاب .  
 كذا قال . وجدَّ عبد الخبير : هو ثابت بن قيس بن شماس ، لا قيس بن شماس ،  
 قال البخاري : عبد الخبير عن أبيه عن جده ثابت بن قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم ،  
 بروى عنه فرج بن فضالة ، حديثه ليس بالقائم ، فرج عنده منا كبير . وقال أبو حاتم  
 الرازي : عبد الخبير حديثه ليس بالقائم ، منكر الحديث . وقال ابن عدي : وعبد الخبير  
 ليس بالمعروف .

### باب في ركوب البحر [٣١٤ : ٢]

٢٣٧٩ - عن بشير بن مسلم عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « لا يركب البحر إلا حاج ، أو معتمر ، أو غازٍ في سبيل الله ، فإنَّ تحت البحر ناراً  
 وتحت النار بحراً » .

في هذا الحديث اضطراب . روى عن بشير هكذا . وروى عنه : أنه بلغه عن عبد الله  
 بن عمرو . وروى عنه عن رجل عن عبد الله بن عمرو . وقيل غير ذلك . وذكره البخاري  
 في تاريخه . وذكر له هذا الحديث ، وذكر اضطرابه ، وقال : لم يصح حديثه<sup>(٢)</sup> .  
 وقال الخطابي : وقد ضعفوا إسناد هذا الحديث .

٢٣٧٩ - قلت : في هذا دليل على أن من لم يجد طريقاً إلى الحج غير البحر ، فإن عليه أن  
 يركبه ، وقال غير واحد من العلماء : إن عليه ركوب البحر إذا لم يكن له طريق غيره .  
 وقال الشافعي : لا يتبين لي أن ذلك يلزمه ، وقد ضعفوا إسناد هذا الحديث .

وقوله « إن تحت البحر ناراً ، وتحت النار بحراً » تأويله تفخيم أمر البحر ، وتهويل  
 شأنه ، وذلك لأن الآفة تسرع إلى راحته ، ولا يؤمن الهلاك في ملاسة النار ومداخلتها  
 والدنو منها .

(١) في السنن « له أجر شهيد » .

(٢) التاريخ الكبير ج ١ ص ٢ ق ١٠٤ - ١٠٥ .

٢٣٨٠ - وعن أنس بن مالك قال : « حدثتني أم حرام بنت ملحان أخت أم سليم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قَالَ عِنْدَهُمْ ، فَاسْتَيْقِظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا أَضْحَكُكَ ؟ قَالَ : رَأَيْتُ قَوْمًا مِّنْ يَّرْكَبُ ظَهْرَ هَذَا الْبَحْرِ كَالْمَلُوكِ عَلَى الْأَسِنَّةِ ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ ، قَالَ : فَإِنَّكَ مِنْهُمْ ، قَالَتْ : ثُمَّ نَامَ فَاسْتَيْقِظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا أَضْحَكُكَ ؟ فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ ، قَالَ : أَنْتَ مِنَ الْأَوَّلِينَ ، قَالَ : فَتَزَوَّجَهَا عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ ، فَفَزَا فِي الْبَحْرِ ، فَحَمَلَهَا مَعَهُ ، فَلَمَّا رَجَعَ قَرَّبَتْ لَهَا بَغْلَةً لَّتَرْكَبَهَا ، فَصَرَعَتْهَا ، فَأَنْدَقَتْ عُنُقَهَا ، فَمَاتَتْ . »

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ملجة .

٢٣٨١ - وعن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب إلى قُبَاءَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامَ بِنْتِ مِلْحَانَ ، وَكَانَتْ تَحْتَ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا ، فَأَطْعَمَتْهُ ، وَجَلَسَتْ تَقْلِي رَأْسَهُ » وساق هذا الحديث .

وأخرجه الترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حسن صحيح .

٢٣٨٢ - وعن عطاء بن يسار عن أخت أم سليم الرُّمَيْصَاءِ قَالَتْ : « نَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَاسْتَيْقِظَ ، وَكَانَتْ تَغْسِلُ رَأْسَهَا ، فَاسْتَيْقِظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَضْحَكُ مِنْ رَأْسِي ؟ قَالَ : لَا » وساق هذا الخبر ، يزيد وينقص .

وهو طرف من الحديث المتقدم .

٢٣٨٣ - وعن يعلى بن شداد عن أم حرام عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الْمَائِدُ فِي الْبَحْرِ ، الَّذِي يَصِيْبُهُ النَّعْيُ ، لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ ، وَالْفَرِّقُ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ » .

٢٣٨٣ - المائد : هو الذي يُدَارُ بِرَأْسِهِ مِنْ رِيحِ الْبَحْرِ . واضطراب السفينة بالأمواج ، يقال : مَادَ الرَّجُلُ يَمِيدًا ، إِذَا مَالَ ، وَغَضِنَ مَيَّادًا ، إِذَا كَانَ يَتَنَبَّأُ وَيَتَأَوَّدُ مِنْ لَيْنِهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ سَبَحَانَهُ ( ١٦ : ١٥ ) وَأَلْتَنِي فِي الْأَرْضِ رَوَاسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ) .

في إسناده هلال بن ميمون الرملي ، قال ابن معين : ثقة . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بالقوي ، يكتب حديثه .

٢٣٨٤ - وعن أبي أمانة الباهلي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «ثَلَاثَةٌ كُلُّهُمْ ضَامِنٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : رَجُلٌ خَرَجَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى اللَّهِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُ ، فَيَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ ، أَوْ يَرُدَّهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ ، وَرَجُلٌ رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى اللَّهِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُ ، فَيَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ ، أَوْ يَرُدَّهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ ، وَرَجُلٌ دَخَلَ بَيْتَهُ بِسَلَامٍ ، فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .  
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٢٣٨٤ - قلت : قوله «ضامن على الله» معناه مضمون ، فاعل بمعنى مفعول ، كقوله سبحانه ( ٢١:٦٩ في عيشة راضية ) ، أى مرضية ، وقوله عز وجل ( ٨٦ : ٦ من ماء دافق ) ، أى مدفوق ، ومثله في الكلام كثير .

وقوله «ثلاثة كلهم ضامن» يريد به كل واحد منهم ، وأنشدني أبو عمر عن أبي العباس في «كل» بمعنى الواحد :

فكلهم ، لا بارك الله فيهمُ إذا جاء ألقى خَدَّه فتسما  
يريد كل واحد منهم .

وقوله «ورجل دخل بيته بسلام» يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يسلم إذا دخل منزله ، كما قال تعالى ( ٩١:٢٤ ) فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة ) .

والوجه الآخر : أن يكون أراد بدخول بيته بسلام ، أى لزوم البيت طلب السلامة من القتل ، يُرَغَّبُ بذلك في العزلة ، ويأمره بالإقلال من الخلطة .

### باب في فضل من قتل كافرا [ ٣١٦ : ٢ ]

٢٣٨٥ - عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يجتمع في النار كافر وقاتله أبداً » .  
وأخرجه مسلم .

### باب في حرمة نساء المجاهدين [ ٣١٦ : ٢ ]

٢٣٨٦ - عن ابن بريدة - وهو سليمان - عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفُ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ إِلَّا نُصِبَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَقِيلَ : قَدْ خَلَفَكَ فِي أَهْلِكَ ، فَخَذَ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا شِئْتَ ، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا ظَنُّكُمْ ؟ » .  
وأخرجه مسلم والنسائي .

قوله « فما ظنكم » يعنى : ما ترون في رعيته في أخذ حسناته ، والاستكثار منها في ذلك المقام ، أى إنه لا يبقى له شيئاً منها ، إن أمكنه ذلك وأيسح له .

### باب في السَّرِّيَّةِ تُخْفِقُ [ ٣١٦ : ٢ ]

٢٣٨٧ - عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَيَصِيبُونَ غَنِيمَةً ، إِلَّا تَعَجَّلُوا ثَلَاثَ أَجُورِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ ، وَيَبْقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ ، فَإِنْ لَمْ يَصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ » .  
وأخرجه مسلم والنسائي .

### باب في تضعيف الذكر في سبيل الله عز وجل [ ٣١٦ : ٢ ]

٢٣٨٨ - عن سهل بن معاذ عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ

« الصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ وَالذِّكْرُ يُضَاعَفُ عَلَى النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِسَبْعَائَةِ ضِعْفٍ » .

عليه وسلم سئل : أى العبادة أفضل درجة عند الله يوم القيامة ؟ قال : الذاكرين الله كثيراً ، قال : قلت : يا رسول الله ، ومن الغازين في سبيل الله ؟ قال : لو ضرب بسيفه في الكفار والمشركين حتى يتكسر ويختضب دماً ، لكان الذاكرون الله أفضل منه درجة » ، ولكن هو من حديث دراج ، وقد ضعف ، وقال الإمام أحمد : الشأن في دراج (١) . ولكن روى الترمذى والحاكم في المستدرک عن أبى الدرداء قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أَلَا أُنبِئُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ ، وَأَزْكَاهَا عِنْدَ مَلِكِكُمْ ، وَأَرْفَعُهَا فِي دَرَجَاتِكُمْ ، وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ إِنْفَاقِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ ، وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَيَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : ذَكَرَ اللَّهُ » . وقد رواه مالك في الموطأ موقوفاً على أبى الدرداء ، قوله . قال الترمذى : ورواه بعضهم فأرسله .

والتحقيق في ذلك أن المراتب ثلاثة :

المرتبة الأولى : ذكر وجهاد ، وهى أعلى المراتب ، قال تعالى ( ٨ : ٤٦ ) يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا ، واذكروا الله لعلكم تفلحون ) .  
المرتبة الثانية : ذكر بلا جهاد ، فهذه دون الأولى .  
المرتبة الثالثة : جهاد بلا ذكر ، فهى دونهما ، والذاكر أفضل من هذا (٢) .

(١) يريد إنكار حديث في إسناده دراج ، أى إن الشأن في إنكاره أنه من رواية دراج ، يوضحه نص التهذيب ٣ : ٢٠٨ : « قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : حديثه منكسر . وقال أبو داود لما سئل عنه : سمعت أحمد يقول : الشأن في دراج » . ويحتمل أن تكون الكلمة محرفة ، وأن صوابها « الشين في دراج » ، أى العيب . وليس دراج أبو السمح ضعيفاً ، وإن ضعفه أحمد وغيره ، فقد وثقه ابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وخرج حديثه في صحيحه ، وصححه له الترمذى حديثاً ٢ : ٩٦ ، وكذلك صحيح له الحاكم في المستدرک ٤ : ٢٩٣ ووافقه الذهبي ، وترجمه البخارى في الكبير ج ٢ ق ١ ص ٢٣٤ فلم يذكر فيه جرحاً .

(٢) أخطأ أكثر الناس فهم حقيقة الذكر . وبالأخص حين غلبت الصوفية ، إذ أضلت العقول والأفهام ، عن مقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فظنوا الذكر هو تحريك اللسان بالأسماء والصفات بدون تدبر لمعانيها ، وحرس على العمل بما تقتضيه هذه المعانى لصفات الرب سبحانه من العلم والحكمة والعدل والرحمة ، وغيرها ، فاتخذوا له لذلك طقوساً ورسوماً وهيئات وأعداداً وصغفاً ما لهم عليها من سلطان ، ولم يقف بهم الهوى حتى لم يقنعوا بما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أذكار الصباح والمساء وأدبار الصلوات ونحوها ، وذهب بهم الضلال إلى شر البع الداهية . فكانوا أشد الغافلين عن الله وآياته وسننه وشرائعه وعبادته . وحقيقة الذكر : أنه ضد النسيان والنسيان نعم الله وآياته وحكته ورحمته . ولذلك كان الجهاد ملازماً لذكر الله . لأن الجهاد هو بذل الجهد في استخدام نعم الله في النفس والمال ابتغاء مرضاة الله في كل حال ووقت بحسبه . والله أعلم .

في إسناده زبَّان بن فائد ، وسهل بن معاذ ، وهما ضعيفان . وأبوه : هو معاذ بن أنس الجهني ، له حجة ، كان بمصر وبالشام ، وله ذكر في أهل مصر وأهل الشام .

### باب فيمن مات غازياً [ ٢ : ٣١٧ ]

٢٣٨٩ - عن أبي مالك الأشعري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ فَصَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَاتَ أَوْ قُتِلَ ، فَهُوَ شَهِيدٌ ، أَوْ وَقَصَهُ فَرَسُهُ أَوْ بَعِيرُهُ ، أَوْ لَدَغَتْهُ هَامَةٌ ، أَوْ مَاتَ عَلَى فَرَاشِهِ ، وَبَأَى حَتَفٌ <sup>(١)</sup> شَاءَ اللَّهُ ، فَإِنَّهُ شَهِيدٌ ، وَإِنْ لَهُ الْجَنَّةُ » .  
في إسناده بقية بن الوليد ، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ، وهما ضعيفان .

### باب في فضل الرباط [ ٢ : ٣١٧ ]

٢٣٩٠ - عن فضالة بن عبيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كُلُّ الْمَيِّتِ يُخْتَمُ

٢٣٨٩ - قوله « فصل » معناه : خرج . وقوله « وَقَصَهُ فَرَسُهُ » معناه : صرعه فذق عنقه .  
والوقص : الدق والكسر ونحوهما .

و « الهامة » : إحدى الهوام ، وهي ذوات السموم القاتلة كالحية والعقرب ونحوهما .

وإنما وضع الجهاد لأجل ذكر الله ، فالمقصود من الجهاد أن يذكر الله ويعبد وحده ، فتوحيده وذكره وعبادته هو غاية الخلق التي خلقوا لها . وتبويب أبي داود إنما هو على المرتبة الأولى .

والحديث إنما يدل على أن الذكر أفضل من الإنفاق في سبيل الله <sup>(٢)</sup> ، فهو كحديث أبي الدرداء .

وقد يحتمل الحديث أن يكون معناه أن الذكر والصلاة في سبيل الله تضاعف على النفقة في سبيل الله ، فيكون الظرف متعلقاً بالجميع . والله أعلم .

(١) في المتن « أو بأى حنف » .

(٢) وهل يكون الإنفاق في سبيل الله ومرضاته إلا إذا ذكر المؤمن نعم ربه عليه فقدرها قدرها ، وأمن بما يجب فيها من الحقوق فأداها طيبة بها نفسه ، ذاكراً وعد ربه ، في غير غفلة ولا لسان ؟  
وكتبه محمد حامد الفقى



على عمله ، إلا المرابط ، فإنه ينمو له عمله إلى يوم القيامة ، ويؤمن من فتان القبر .  
وأخرجه الترمذى . وقال : حسن صحيح .

### باب في فضل الحرس في سبيل الله [ ٢ : ٣١٧ ]

٢٣٩١ - عن سهل بن الحنفلية <sup>(١)</sup> : « أنهم ساروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين ، فأطنبوا السير ، حتى كانت عشيّة ، فحضرت صلاة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل فارس ، فقال : يا رسول الله ، إني انطلقت بين أيديكم حتى طلعت جبل كذا وكذا ، فإذا أنا بهوازن على بكرّة آبائهم ، بطنهم ونعمهم وشأهم ، اجتمعوا إلى حنين ، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : تلك غنيمة المسلمين غداً إن شاء الله ، ثم قال : من يحرسنا الليلة ؟ قال أنس بن أبى مرثد الغنوي : أنا يا رسول الله ، قال : فاركب ، فركب فرساً له ، فجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : استقبل هذا الشعب ، حتى تكون في أعلاه ، ولا نفرن من قبلك الليلة ، فلما أصبحنا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى صلاة ، فركع ركعتين ، ثم قال : هل أحسنتم فارسكم ؟ قالوا : يا رسول الله ، ما أحسننا ، فثوب بالصلاة ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ، وهو يلتفت إلى الشعب ، حتى إذا قضى صلاته وسلم قال : أبشروا ، فقد جاءكم فارسكم ، فجعلنا ننظر إلى خلال الشجر في الشعب ، فإذا هو قد جاء ، حتى وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسلم ، فقال : إني انطلقت ، حتى كنت في أعلى هذا الشعب ، حيث أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما أصبحت اطلعت الشعبين كليهما ، فنظرت فلم أر أحداً ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : [ هل نزلت الليلة ؟

٢٣٩٢ - قوله « على بكرة أبيهم » : كلمة للعرب يريدون بها الكثرة ، والوفور في العدد .  
« والظعن » : النساء ، واحدها ظعينة ، وأصل الظعينة : الراحلة التي تظعن وترحل ، قليل

(١) هو سهل بن الربيع ، والحنفلية : أمه . وكانت غزوة حنين في السنة الثامنة ، بعد فتح مكة . وحينئذ : تصرف وتعت من الصرف . وهو واد ناحية الطائف .

قال: لا، إلا مصليةً، أو قاضيةً حاجة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم [ (١) ] :  
قَدْ أُوجِبَتْ، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْمَلْ بِعُدهَا .  
وأخرجه النسائي .

### باب كراهية ترك الغزو [ ٣١٨ : ٢ ]

٢٣٩٢ - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ  
يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِغَزْوٍ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ » .

وأخرجه مسلم والنسائي . وفي مسلم : قال عبد الله بن المبارك : فَنَرَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى  
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢) .

٢٣٩٣ - وعن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
« مَنْ لَمْ يَغْزُ أَوْ يُجَهِّزْ غَازِيًا ، أَوْ يَخْلُفْ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ ، أَصَابَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ  
بِقَارِعَةٍ - قال يزيد بن عبد ربه في حديثه : قبل يوم القيامة » .  
وأخرجه ابن ماجه . والقاسم فيه مقال .

٢٣٩٤ - وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « جَاهِدُوا لِلشَّرْكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ  
وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ » .

وأخرجه النسائي . ويحتمل أن يريد بقوله « وَأَلْسِنَتِكُمْ » الهجاء . ويؤيده قوله صلى الله

للرَّاءة ظعينة ، إذ كانت تظعن مع الزوج حيثما ظعن ، أو لأنها تحمل على الرحلة إذا ظعنت ،  
وهذا من باب تسمية الشيء باسم سببه ، كما سموا المطر سماء ، إذ كان نزوله من السماء ، وكما  
سموا حافر الدابة أرضاً ، لوقوعه على الأرض ، ومثل هذا كثير .

(١) زيادة من السنن .

(٢) ومن أين يأتي هذا التخصيص ؟ والحديث عام . والغزو والجهاد لدفع صولة الباطل ، وإقامة  
عماد الحق : واجب إلى يوم القيامة ، ما بقي المؤمنون يحاربون الشيطان الذي يدعو حزبه إلى محاربة الله  
ورسوله . وكتبه محمد حامد الفقي

عليه وسلم لعمر بن الخطاب ، لما أنكر على عبد الله بن رواحة إنشاده بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء شعره في قريش ، فقال صلى الله عليه وسلم : « خَلِّ عَنْهُ يَا عُمَرُ ، فَلَهِيَ أَمْرٌ فِيهِمْ مِنْ نَضْحِ النَّبْلِ » .

### باب في نسخ نفي العامة بالخاصة [ ٣١٨ : ٢ ]

٢٣٩٥ - عن ابن عباس قال ( ٩ : ٣٩ ) إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ( ٩ : ٩٢ ) وما كان لأهل المدينة - إلى قوله - يعملون : نسخها الآية التي تليها : ( وما كان المؤمنون لينفروا كافة ) .

في إسناده على بن الحسين بن واقد المروزي ، وهو ضعيف . وروى من وجه آخر عن ابن عباس ، وهو أضعف من هذا . وقال غيره : الآيتان محكمتان . لأن قوله جل وعز ( إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ) معناه : إذا احتيج إليكم واستنفرتم ، فهذا مما لا ينسخ ، لأنه خبر ووعيد ، وقوله جل وعز ( وما كان المؤمنون لينفروا كافة ) مُحْكَمٌ ، لأنه لا بد أن يبقى بعض المؤمنين ، لئلا تخلو دار الإسلام من المؤمنين ، فيلحقهم مكيدة .

٢٣٩٦ - وعن نَجْدَةَ بن نُفَيْع قال : سألت ابن عباس عن هذه الآية ( إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ) ؟ قال : فَأَمْسَكَ عَنْهُمْ الْمَطَرُ ، وَكَانَ عَذَابُهُمْ .

### باب في الرخصة في القعود من العذر [ ٣١٩ : ٢ ]

٢٣٩٧ - عن زيد بن ثابت قال : « كُنْتُ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَغَشِيَتْهُ السَّكِينَةُ ، فَوَقَعْتُ فَخِذُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى فَخْذِي ، فَمَا وَجَدْتُ ثِقَلًا شَيْءًا أَثْقَلَ مِنْ فَخْذِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ ، فَقَالَ : أَوْ كُتِبَ ، فَكُتِبَتْ فِي كَيْفٍ : ( ٤ : ٩٥ ) لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ <sup>(١)</sup> وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ( إلى آخر الآية ، فقام ابن أم مكتوم ، وكان رجلاً أعمى ، لما سمع فضيلة المجاهدين ،

(١) ساق ناسخ المنذرى الآية كاملة ، فذكر هنا ( غير أولى الضرر منكم ) ، وليست في المتن ، وسباق الحديث يقتضي حذفها في هذا الموضع .

فقال : يا رسول الله ، فكيف بمن لا يستطيع الجهاد من المؤمنين ؟ فلما قضى كلامه غَشِيَتْ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم السَّكِينَةُ ، فوَقَعَتْ فخذَهُ على فخذِي ، ووجدتُ من ثقلها في المرة الثانية كما وجدت في المرة الأولى ، ثم سُرِّيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : اقرأ يا زيد ، فقرأت ( لا يستوى القاعدون من المؤمنين ) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( غيرُ أولى الضرر ) الآية كلها ، قال زيد : فأنزله الله عز وجل وَحَدَّهَا . فَأَلْحَقْتُهَا . والذي نفسى بيده ، لَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى مُلْحَقِهَا عِنْدَ صَدْعٍ فِي كَتِفِي . »

في إسناده عبد الرحمن بن أبي الزناد ، وقد تكلم فيه غير واحد ، ووثقه الإمام مالك ، واستشهد به البخارى . وقد أشار مسلم إلى حديث زين بن ثابت هذا في المتابعة .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى من حديث أبى إسحق السبعى عن البراء بن عازب بنحوه .

٢٣٩٨ - وعن موسى بن أنس [ بن مالك ] عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَقَدْ تَرَكْتُمُ الْمَدِينَةَ أَقْوَامًا ، مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا ، وَلَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ ، وَلَا قَطَعْتُمْ مِنْ وَادٍ ، إِلَّا وَهُمْ مَعَكُمْ فِيهِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَيْفَ يَكُونُونَ مَعَنَا وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ ؟ قَالَ : حَبَسَهُمُ الْعُدْرُ . »

وأخرجه البخارى تعليقًا . وأخرجه مسلم وابن ماجه من حديث أبى سفيان طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله بنحوه .

### باب ما يُجْزَى مِنَ الْغَزْوِ [ ٣١٩ : ٢ ]

٢٣٩٩ - عن زيد بن خالد الجُهَنِي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال « مَنْ جَهَّزَ غَارِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا ، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بَخِيرٌ فَقَدْ غَزَا . »

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٢٤٠٠ - وعن أبى سعيد الخدرى : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى بنى لَحْيَانَ ،

وقال : لِيُخْرِجَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلًا ، ثُمَّ قَالَ لِلْقَاعِدِ : أَيُّكُمْ خَلَفَ الْخَارِجَ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ بِخَيْرٍ كَانَ لَهُ مِثْلُ [ نَصَفِ ] <sup>(١)</sup> أَجْرِ الْخَارِجِ .  
وأخرجه مسلم .

### باب فِي الْجُرْأَةِ وَالْجَبَنِ [ ٣٢٠ : ٢ ]

٢٤٠١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « شَرُّ مَا فِي رَجُلٍ : شُحٌّ هَالِعٌ ، وَجُبْنٌ خَالِعٌ » .

قال محمد بن طاهر : وهو إسناد متصل ، وقد احتج مسلم بموسى بن علي عن أبيه عن جماعة من الصحابة <sup>(٢)</sup> .

### باب فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَلَا تَقْوُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) [ ٣٢٠ : ٢ ]

٢٤٠٢ - عَنْ أَسْمَ أَبِي عِمْرَانَ قَالَ : « غَزَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ نَرِيدُ الْقُسْطَ نَطِينَةً ، وَعَلَى الْجَمَاعَةِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ، وَالرُّومُ مُلْصِقُو ظُهُورِهِمْ بِحَايِطِ الْمَدِينَةِ ، فَحَمَلَ رَجُلٌ عَلَى الْعَدُوِّ . فَقَالَ النَّاسُ : مَهْ ، مَهْ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، يُلْقَى بِيَدَيْهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ :

٢٤٠١ - أصل « الهلع » : الجزع ، و « الهالع » ههنا : ذو الهلع ، كقول النابغة :

\* كَلْبِي لِيَهَمَّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبٌ \*

أى ذو نصب ، ويقال : إن الشح أشد من البخل . ومعناه : البخل الذى يمنعه من إخراج الحق الواجب عليه ، فإذا استخرج منه هلع وجزع منه .  
و « الجبن الخالع » : هو الشديد الذى يخلع قواده من شدته .

(١) زيادة من المتن .

(٢) هو موسى بن علي بن رباح اللخمي المصري ، وهو ثقة . وأبوه « علي » بضم العين مصفرا على الراجح ، وهو مصرى تابعى ثقة .

إنما نزلت هذه الآية فيما معشر الأنصار ، لما نصر الله نبيه ، وأظهر الإسلام ، قلنا : هَلُمُّ نَقِمْ فِي أَمْوَالِنَا وَنُصَاحِبِهَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ( ٢ : ١٩٥ ) وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) ، وَالْإِلْقَاءُ <sup>(١)</sup> بِأَيْدِينَا إِلَى التَّهْلُكَةِ : أَنْ تُقِيمَ فِي أَمْوَالِنَا وَنُصَاحِبِهَا ، وَنَدْعَ الْجِهَادَ ، قَالَ أَبُو عِمْرَانَ : فَلَمْ يَزَلْ أَبُو أَيُّوبَ يَجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، حَتَّى دُفِنَ بِالْقُسْطَنْطِينِيَّةِ .

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ : فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ ، بَدَلَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ .

### باب فِي الرَّمَى [ ٢ : ٣٢٠ ]

٢٤٠٣ - عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَدْخُلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ ثَمَرَاتِ الْجَنَّةِ : صَانِعُهُ ، يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ ، وَالرَّامِيَ بِهِ ، وَمُتَبِلُهُ ، وَارْمُوا وَارْكَبُوا ، وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا ، لَيْسَ مِنَ اللَّهِوَ إِلَّا ثَلَاثٌ : تَأْدِيبُ الرَّجُلِ قَرَسَهُ ، وَمَلَاعِبَتُهُ أَهْلَهُ ، وَرَمْيُهُ بِقَوْسِهِ وَنَبْلِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ الرَّمْيَ بَعْدَ مَا عَلِمَهُ ، رَغْبَةً عَنْهُ ، فَإِنَّهَا نِعْمَةٌ تَرَكَهَا ، أَوْ قَالَ : كَفَرَهَا . »

٢٤٠٣ - قَوْلُهُ « مُتَبِلُهُ » : هُوَ الَّذِي يَنْأُولُ الرَّامِيَ النَّبْلَ ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى ذَلِكَ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَقُومَ مَعَ الرَّامِيَ بِجَنْبِهِ أَوْ خَلْفَهُ ، وَمَعَهُ عِدَّةٌ مِنَ النَّبْلِ ، فَيَنْأُولُهُ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : أَنْ يَرِدَ عَلَيْهِ النَّبْلُ الْمَرْمَى بِهِ .

وَقَدْ رَوَى مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ « وَالْمُمِدُّ بِهِ » . وَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ فَعَلُ فَهُوَ مَدُّ بِهِ .

و « النَّبْلُ » : السَّهْمُ الْعَرَبِيَّةُ ، وَهِيَ لَطَافٌ لَيْسَتْ بِطَوَالٍ ، كَسَهْمِ النَّشَابِ ، وَالْحُسْبَانِ : أَصْغَرُ مِنَ النَّبْلِ ، وَهِيَ الَّتِي يَرْمِي بِهَا عَلَى الْقَسَى الْكِبَارِ فِي مَجَارٍ مِنْ خَشَبٍ ،

وأخرجه النسائي . وأخرج مسلم في صحيحه من حديث عبد الرحمن بن شماس<sup>(١)</sup> عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من علم الرمي ثم تركه فليس منّا ، أو قد عصى » .

٢٤٠٤ - وعنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول : « ( ٨ : ٦٠ )

واحدتها : حُسبانة . ويقال : أنبلت الرجل ، إذا أعطيته نبلاً ، ورجل نابل ، إذا كان سلاحه النبل ، كما يقال : رامح ، إذا كان ذا رمح .

وقوله « ليس من اللهو إلا ثلاث » : يريد ليس من اللهو المباح إلا ثلاث ، وقد جاء معنى ذلك مفسراً في هذا الحديث من رواية أخرى .

قلت : وفي هذا بيان أن جميع أنواع اللهو محظورة ، وإنما استثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الخلال من جملة ما حرم منها ، لأن كل واحدة منها إذا تأملتها وجدتها معينة على حق ، أو ذريعة إليه . ويدخل في معناها ما كان من المشاققة بالسلاح والشدة على الأقدام ونحوها ، مما يرتاض به الإنسان ، فيتوقع بذلك بدنه ، ويتقوى به على مجادلة العدو .

فأما سائر ما يتلهى به البطالون من أنواع اللهو ، كالنرد ، والشطرنج ، والمزاجلة بالحمام ، وسائر ضروب اللعب ، مما لا يستعان به في حق ، ولا يُستَجَمُّ به لدرك واجب ، فمحظور كله .

وقد رخص بعض العلماء في اللعب بالشطرنج ، وزعم أنه قد يتبصر به في أمر الحرب ومكيدة العدو ، فأما من قامر به فهو فاسق ، ومن لعب به على غير قمار ، وحمله الولوع بذلك على تأخير الصلاة عن وقتها ، أو جرى على لسانه الخنا والفحش إذا عاجل شيئاً منه ، فهو ساقط المروءة مردود الشهادة .

(١) اختلف في ضبط هذا الاسم ، فضبطه الحافظ في التريب بكسر الشين المعجمة ، وضبطه صاحب الفاموس بضمها ، وقال : « ويفتح » ، وهو تخفيف الميم في كل الروايات . أحمد محمد شاكر

وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرِّمَى ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرِّمَى .

وأخرجه مسلم وابن ماجه .

باب فيمن يغزو يلتمس الدنيا [ ٢ : ٣٢١ ]

٢٤٠٥ - عن معاذ بن جبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الْغَزْوُ غَزْوَانٍ : فَأَمَّا مَنْ ابْتَنَى وَجَهَ اللَّهِ ، وَأَطَاعَ الْإِمَامَ ، وَأَتَقَى الْكَرِيمَةَ ، وَيَأْسَرَ الشَّرِيكَ ، وَاجْتَنَبَ لِلْفَسَادِ ، فَإِنْ نَوَمَهُ وَنَبِيَهُ أَجَرَ كُلُّهُ ، وَأَمَّا مَنْ غَزَا فَخْرًا وَرِيَاءَ وَسُمْعَةً ، وَعَصَى الْإِمَامَ ، وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ بِالْكَفَّافِ » .

وأخرجه النسائي . وفي إسناده بقية بن الوليد ، وفيه مقال .

٢٤٠٦ - وعن ابن مَكْرَزٍ ، رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « أَنْ رَجُلًا قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، رَجُلٌ يُرِيدُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَهُوَ يَبْتَغِي عَرَضًا مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا أَجْرَ لَهُ ، فَأَعْظَمَ ذَلِكَ النَّاسُ ، وَقَالُوا لِلرَّجُلِ : عُدْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَكَ لَمْ تُفْهِمَهُ ، فَقَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، رَجُلٌ يُرِيدُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَهُوَ يَبْتَغِي عَرَضًا مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا ؟ قَالَ : لَا أَجْرَ لَهُ ، فَقَالُوا لِلرَّجُلِ : عُدْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُ الثَّلَاثَةُ ، فَقَالَ لَهُ : لَا أَجْرَ لَهُ » .

ابن مَكْرَزٍ : لَمْ يَذْكُرْ بَأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا ، وَهُوَ مَجْهُولٌ .

٢٤٠٧ - وعن أبي موسى - وَهُوَ الْأَشْعَرِيُّ : « أَنْ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنْ الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذِّكْرِ ، وَيُقَاتِلُ لِيُحْمَدَ ، وَيُقَاتِلُ لِيُغْنَمَ ، وَيُقَاتِلُ

٢٤٠٥ - قوله « يَأْسَرَ الشَّرِيكَ » معناه : الْأَخْذُ بِالْيَسْرِ فِي الْأَمْرِ ، وَالسَّهُولَةُ فِيهِ ، مَعَ الشَّرِيكَ وَالصَّاحِبِ ، وَالْمُعَاوَنَةُ لَهُمَا ، يُقَالُ : رَجُلٌ يَسِرُّ ، إِذَا كَانَ سَهْلَ الْخَلْقِ ، وَقَوْمٌ أَيْسَارٌ .



لِيَرَى مَكَانَهُ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ مِىْ أَعْلَى، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٢٤٠٨ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: « يارسول الله، أخبرني عن الجهاد والغزو؟ فقال: يَاعْبُدَ اللَّهُ بِنِ عَمْرُو، إِنْ قَاتَلْتَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا بِعَثْكَ اللَّهُ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَإِنْ قَاتَلْتَ مُرَائِيًا مَكَاثِرًا، بِعَثْكَ اللَّهُ مَرَائِيًا مَكَاثِرًا، يَاعْبُدَ اللَّهُ بِنِ عَمْرُو، عَلَى أَىِّ حَالٍ قَاتَلْتَ، أَوْ قَتِلْتَ، بِعَثْكَ اللَّهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ .

### باب في فضل الشهادة [ ٢ : ٢٢٢ ]

٢٤٠٩ - عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأَحَدٍ جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خَضِرٍ، تَرِدُ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ، تَأْكُلُ مِنْ ثَمَرِهَا، وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلٍ مِنْ ذَهَبٍ، مُعَلَّقَةٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طَيْرًا طَيِّبًا مَا كَلَّمَهُمْ

٢٤٠٩ - قال الشيخ شمس الدين رحمه الله: فروى مسروق قال: « سألنا عبد الله عن هذه الآية (٣: ١٦٩) ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون (١) . فقال: أما إنا قد سألنا عن ذلك؟ فقال: إن أرواحهم في جوف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح في الجنة حيث شاءت، ثم تأوى إلى تلك القناديل، فاطلع إليهم ربهم بطلاعة، فقال: هل تشتهون شيئاً؟ فقالوا: أى شيء نشتهي، ونحن نسرح في الجنة حيث شئنا؟ ففعل ذلك بهم ثلاث مرات، فلما رأوا أنهم لم يتركوا من أن يسألوا، قالوا: يارب، نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا، حتى تقتل في سبيلك مرة أخرى، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا .

(١) أنزل ربنا سبحانه هذه الآية بشري للمؤمنين الصادقين الذين باعوا أنفسهم وأموالهم لله، فأحيى الله الحياة الطيبة في الدنيا والآخرة، وهى خرى المنافقين الذين حكى عنهم في الآية قبلها (٣: ١٦٨) الذين قالوا لإخوانهم - وقعدوا - لو أطاعونا ما قتلوا . قل فادعوا عن أنفسكم الموت إن كنتم صادقين . وحياة الشهداء حياة برزخية، لا تشبه الحياة الدنيا إلا بالاسم فقط . وعلم حقيقتها عند ربى وحده كما يعلم الغيب، يؤمن بما ورد الخبر الصادق به عن الله ورسوله، ولا تقيس عليه، فان الحواس المؤدية إلى العقل متنوعة عن إدراكه .

وَمَشَرَبَهُمْ وَمَقِيلِهِمْ قَالُوا : مَنْ يُبَلِّغُ إِخْوَانَنَا عَنَّا أَنَا أَحْيَاءُ فِي الْجَنَّةِ نُرْزَقُ ، لَثَلَا يَزْهَدُوا فِي الْجِهَادِ ، وَلَا يَتَكَلَّمُوا عِنْدَ الْحَرْبِ ؟ فَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : أَنَا أُبَلِّغُهُمْ عَنْكُمْ ، قَالَ : فَأَنْزَلَ اللَّهُ ( ٣ : ١٦٩ ) وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ( إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ) .

وأخرجه الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في صحيحه . وذكر الدارقطني أن عبد الله بن إدريس تفرد به عن محمد بن إسحق ، وغيره يرويه عن ابن إسحق ، لا يذكر فيه سعيد بن جبير <sup>(١)</sup> . وقد أخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسعود معناه .

٢٤١٠ - وعن حَسَنَاءَ بِنْتِ مَعَاوِيَةَ الضَّرِيمِيَّةِ قَالَتْ : حَدَّثَنَا عُمَى قَالَ : قُلْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

٢٤١٠ - قُلْتُ : « الْمَوْلُودُ » هُوَ الطِّفْلُ الصَّغِيرُ وَالسَّقَطُ ، وَمَنْ لَمْ يَدْرِكْ الْحِنْثَ .

والظاهر — والله أعلم — أن السؤال عن هذه الآية الذي أشار إليه ابن مسعود : هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحذفه لظهور العلم به ، وأن الوهم لا يذهب إلى سواء ، وقد كان ابن مسعود يشتد عليه أن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان إذا سماه أرعد ، وتغير لونه ، وكان كثيراً ما يقول ألفاظ الحديث موقوفة ، وإذا رفع منها شيئاً تحرى فيه ، وقال : « أو شبه هذا ، أو قريباً من هذا » فكأنه — والله أعلم — جرى على عادته في هذا الحديث ، وخاف أن لا يؤديه بلفظه ، فلم يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم . والصحابة إنما كانوا يسألون عن معاني القرآن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) الحديث رواه أحمد ٢٣٨٩ عن عثمان بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس عن محمد بن إسحق عن إسماعيل بن أُمَيَّةَ عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وهو الإسناد الذي رواه به أبو داود هنا ، فإنه رواه عن عثمان بن أبي شيبة ، وكذلك رواه الحاكم ٢ : ٨٨ من طريق عثمان بن أبي شيبة ، وقال : « صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه » . والطريق الآخر الذي أشار إليه الدارقطني أنه عن أبي الزبير عن ابن عباس ، دون ذكر « سعيد بن جبير » بينهما ، رواه أحمد أيضاً ٢٣٨٨ عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، والطبري في التفسير ٤ : ١١٣ من طريق سلمة ومن طريق إسماعيل بن عيسى ، ثلاثتهم عن ابن إسحق . ورجح ابن كثير في التفسير ٢ : ٢١٠ الطريق الأول بزيادة « سعيد بن جبير » . وقلت في شرحي على المسند : « ولعل أبا الزبير سمع الحديث من ابن عباس وسعيد بن جبير ، فرواه على الوجهين ، وكلامه صحيح » . ولا أزال أرجح هذا ، صحة الإسنادين ، فمثل هذا كثير في الروايات الصحيحة . والحديث في الدر المنثور ٢ : ٩٥ ونسب أيضاً ، زيادة على ما قلنا ، لهناد وعبد بن حميد وابن المنذر والبيهقي في الدلائل ، دون أن ينحس أحد الاسنادين .

أحمد محمد شاكر

عليه وسلم : « من في الجنة ؟ قال : النبي في الجنة ، والشهيد في الجنة ، والمولود ، والوئيد » .  
عمّ حسناء : هو أسلم بن سليم <sup>(١)</sup> ، وهم ثلاثة إخوة : الحرث بن سليم ، ومعاوية بن  
سليم ، وأسلم بن سليم . وحسناء - بفتح الحاء وسكون السين المهملتين وبعدها نون  
مفتوحة وهي ممدودة <sup>(٢)</sup> .

### باب في الشهيد يُشَفِّعُ [ ٢ : ٣٢٢ ]

٢٤١١ - عن مروان بن عتبة الدِّمَارِيُّ قال : « دخلنا على أم الدرداء ، ونحن أيتام ، فقالت :  
أبشروا ، فإنني سمعت أبا الدرداء يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَشَفِّعُ الشَّهِيدُ فِي  
سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ » .

مروان بن عتبة - هذا - قد قيل فيه : نمران بن عتبة ، وذكر ابن مندة أنه دمشق .  
وقد جاء في بعض طرقه أنه قال : « دخلنا على أم الدرداء - ونحن أيتام صغار - فمسحت  
رؤوسنا ، وقالت : أبشروا بَنِيَّ ، فإنني أرجو أن تكونوا في شفاعتي أَيْيَكُم ، فإنني سمعت  
أبا الدرداء » فذكره .

وأم الدرداء هذه - هي هجيمة ، ويقال : هُجِيمَةٌ - الأنصارية ، وهي  
أم الدرداء الصغرى . وأخرجه أبو بكر البزار في مسنده بهذا اللفظ الثاني . وقال

« والوئيد » هو المولود ، أي المدفون في الأرض حيًّا ، وكانوا يثدنون البنات ، ومنهم  
من كان يثد البنين أيضاً عند المجاعة والضيق يصيبهم ، ومن هذا قوله سبحانه ( ٨١ : ٩٨ )  
وإذا الموءودة سئلت . بأيِّ ذنب قتلت ؟ ) .

(١) هكذا جزم المنذرى باسمه ، وفي الإصابة ١ : ٣٧ : « سماه ابن مندة . وقال أبو نعيم : لا يصح  
ذلك ، يعني وإنما يروى عن خنساء عن عمها غير مسمى » . أحمد محمد شاكر

(٢) ويقال في اسمها « خنساء » أيضاً ، بالحاء المعجمة وتقدم النون على السين ، كما في التهذيب  
أحمد محمد شاكر ٤٠٩ : ١٣ .

فيه أيضاً « نمران بن عتبة »<sup>(١)</sup> .

باب في النور يرى عند قبور الشهداء<sup>(٢)</sup> [ ٣٢٢ : ٢ ]

٢٤١٢ - عن عائشة قالت : « لما مات النجاشي كُنَّا نتحدث أنه لا يزال [ يرى ] »<sup>(٣)</sup>  
على قبره نور .

هذا موقوف . وفي إسناده محمد بن إسحق ، وقد تقدم الكلام عليه . وفيه أيضاً سلامة بن الفضل ، ولا يحتاج بحديثه<sup>(٤)</sup> .

٢٤١٣ - وعن عبيد بن خالد السلمي قال : « آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين رجلين ، فقتل أحدهما ، ومات الآخر بعده بجمعة أو نحوها ، فصلينا عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَا قُلْتُمْ ؟ فقلنا : دعونا له ، وقلنا : اللهم اغفر له ، وألحقه بصاحبه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فَأَيْنَ صَلَاتُهُ بعد صَلَاتِهِ ، وصَوْمُهُ بعد صَوْمِهِ ؟ - شك شعبة في صومه - وعمله بعد عمله ؟ إن بينهما كما بين السماء والأرض » .  
وأخرجه النسائي<sup>(٥)</sup> .

باب في الجمائل في الغزو [ ٣٢٣ : ٢ ]

٢٤١٤ - عن أبي أيوب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « سَقَفَتْحَ عَلَيْكُمْ

٢٤١٤ - قلت : فيه دلالة على كراهة الجمائل .

(١) هكذا أثبت النذري اسم التابعي أنه « مروان بن عتبة » مفهوماً أنه كذلك في السنن . والذي في السنن « نمران بن عتبة » ، لا خلاف في نسخها فيه . وكذلك ذكر في التهذيب في اسم « نمران » ، ولم يذكر قولاً آخر أنه مروان ، فلا أدري من أين جاء النذري بهذا ؟ ونمران - هذا - ذكره ابن حبان في الثقات ، وأخرج حديثه في صحيحه ، كما في التهذيب .  
أحمد محمد شاكر

(٢) في السنن : « عند قبر الشهيد » .

(٣) زيادة من السنن .

(٤) كلا ، بل سلامة بن الفضل ثقة ، وثقه ابن معين وأبو داود وابن سعد ، وقال جرير : « ليس من لدن بغداد إلى أن يبلغ خراسان أثبت في ابن إسحق من سلامة » . ولم أجد لمن ضعفه حجة .

(٥) ورد نحو هذه القصة من حديث سعد بن أبي وقاص بإسناد صحيح ، في المسند ١٥٣٤ ، ومن حديث طلحة بن عبيد الله بأسانيد ثالثها صحيح ، في المسند ١٣٨٩ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٣ .  
أحمد محمد شاكر

الأمصار، وستكون جنوداً مجتدة، تقطع عليكم فيها بُعوثٌ، فيكره الرجلُ منكم البعثَ فيها، فيتخلص من قومه، ثم يتصفح القبائل، يعرض نفسه عليهم، يقول: مَنْ أَكْفَه بُعْثُ كَذَا؟ مَنْ أَكْفَه بُعْثُ كَذَا؟ أَلَا وَذَلِكَ الْأَجِيرُ إِلَى آخِرِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهِ». فيه دلالة على كراهية الجمائل. وراوى هذا الحديث عن أبي أيوب هو ابن أخيه أبو سورة، وهو بفتح السين المهملة. وسكون الواو، وبعدها راء مهملة وتاء تأنيث.

### باب الرخصة في أخذ الجمائل [ ٢ : ٣٢٣ ]

٢٤١٥ - عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لِلْغَازِي أَجْرُهُ ، وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ وَأَجْرُ الْغَازِي » .

قيل : فيه ترغيب للجاعل ورخصة للمجعول له . وقد رخص في ذلك بعضهم ، وكرهه

وفيه دليل على أن عقد الإجارة على الجهاد غير جائز .

وقد اختلف الناس في الأجير يحضر الواقعة ، هل يُسَمُّ له ؟ فقال الأوزاعي : المستأجر على خدمة القوم لا سهم له ، وكذلك قال إسحق بن راهويه . وقال سفيان الثوري : يسهم له إذا غزا وقاتل . وقال مالك وأحمد : يسهم له إذا شهد ، وكان مع الناس عند القتال .

قلت : يشبه أن يكون معناه في ذلك أن الإجارة إذا عُقِدَتْ على أن يجاهد عن المستأجر ، فإنه إذا صار جهاده لحضور الواقعة فرضاً عن نفسه ، بطل معنى الإجارة ، وصار الأجير واحداً من جملة من حضر الواقعة ، فإنه يعطى سهمه ، إلا أن حصّة الأجرة لتلك المدة ساقطة عن المستأجر .

٢٤١٥ - قلت : في هذا ترغيب للجاعل ، ورخصة للمجعول له .

واختلف العلماء في ذلك : فرخص فيه الزهري ومالك بن أنس . وقال أصحاب الرأي : لا بأس به . وكرهه قوم . وروى عن ابن عمر أنه قال : « أرى الغازی يبيع غزوه ، وأرى

بعضهم . وروى عن عبد الله بن عمر أنه قال : « أرى الغازي يبيع غزوه ، وأرى هذا يفرّ من غزوه » .

### باب في الرجل يغزو بأجر الخدمة [ ٢ : ٣٢٣ ]

٢٤١٦ - عن يعلى بن أمية<sup>(١)</sup> قال : « أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغزو ، وأنا شيخ كبير ، ليس لي خادم ، فالتستُ أجيراً يكفيني ، وأجرى له سهمه ، فوجدت رجلاً ، فلما دنا الرحيلُ أتاني ، فقال : ما أدري ما السهمان ، وما يبلغ سهمي ؟ فسَمَّ لي شيئاً ، كان السهمُ أو لم يكن ، فسَمَّيتُ له ثلاثة دنانير ، فلما حضرت غنيمته أردتُ أن أجرى له سهمه ، فذكرتُ الدنانير ، فحُتُّ النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرتُ له أمره ، فقال : ما أجِدُ له في غزوتِهِ هذه في الدنيا والآخرة إلا دنانيره التي سَمَّيَ » .

### باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان [ ٢ : ٣٢٤ ]

٢٤١٧ - عن عبد الله بن عمرو قال : « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : جئتُ أباً يعلِّك على الهجرة ، وتركْتُ أبويَّ يبيكان ، فقال : ارجِعْ إليهما ، فأضحكُهما ، كما أبكيتهما » .

هذا يفرّ من عدوه . وكرهه علقمة . وقال الشافعي : لا يجوز أن يغزو بجعل ، فلو أخذه فعليه رده . وعن النخعي أنه قال : لا بأس بإعطائه ، وأكره أخذه للأجر .

٢٤١٧ - قلت : الجهاد إذا كان الخارج فيه متطوعاً ، فإن ذلك لا يجوز إلا بإذن الوالدين . فأما إذا تعين عليه فرض الجهاد ، فلا حاجة به إلى إذنهما ، وإن منعه من الخروج عصاهما ، وخرج في الجهاد ، وهذا إذا كانا مسلمين ، فإن كانا كافرين فلا سبيل لهما إلى منعه من الجهاد ، فرضاً كان أو نفلًا ، وطاعتهما حينئذٍ معصية لله ، ومعونة للكفار ، وإنما عليه أن يبرِّهما ويطيعهما فيما ليس بمعصية .

(١) في نسخة « منية » بضم الميم وسكون النون وتاء تأنيث ، وهي أمه . وأمّية أبوه .

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٢٤١٨ - وعنه قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، أجاهد ؟ فقال : لك أبوان ؟ قال : نعم ، قال : فقيهما فجاهد » .  
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

٢٤١٩ - وعن أبي سعيد الخدري : « أن رجلاً هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن ، فقال : هل لك أحدٌ باليمن ؟ فقال : أبواى : فقال : أذِنَا لَكَ ؟ قال : لا ، قال : ارجع إليهما فاستأذنهما ، فإن أذِنَا لَكَ فِجَاهِدْ ، وإِلَّا فَبِرَّهُمَا » .  
في إسناده درّاج أبو السمع المصري ، وهو ضعيف <sup>(١)</sup> .

#### باب في النساء يغزون [ ٢ : ٣٢٤ ]

٢٤٢٠ - عن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بأم سلمٍ ونسوةٍ من الأنصار ، لِيَسْقِينَ المَاء ، وَيُدَاوِينَ الجُرْحَى » .

قلت : ولا يخرج إلى الغزو إلا بإذن الغرماء ، إذا كان عليه لهم دين عاجل ، كما لا يخرج إلى الحج إلا بإذنهم . فإن تعين عليه فرض الجهاد لم يُعَرِّج على الإذن .  
٢٤٢٠ - قلت : في هذا الحديث دلالة على جواز الخروج بهن في الغزو ، لنوع من الترفق والخدمة .

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في غير هذا الحديث : « أن نسوة خرجن معه ، فأمر بردهن » .

٢٤١٩ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : أخرجه الحاكم في المستدرک ، وليس مما يستدرک على الشيخين ، فإن فيه دراجاً أبا السمع ، وهو ضعيف <sup>(١)</sup> .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

### باب فى الغزو مع أئمة الجور [ ٢ : ٣٢٤ ]

٢٤٢١ - عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاث من أصل الإيمان : الكَفُّ عَمَّنْ قال لا إله إلا الله ، ولا نكفره بدين ، ولا نُخرجه من الإسلام بعمل ، والجهاد ماضٍ منذُ بعثنى الله إلى أن يقَاتِلَ آخرُ أمتي الدَّجَالُ ، لا يُبطله جُورُ جائِرٍ ، ولا عَدْلُ عادِلٍ ، والإيمان بالأقدار » .

والزاوى عن أنس يزيد بن أبى نُشْبَةَ ، وهو فى معنى المجهول . وقد تقدم غير حديث يدل على الجهاد مع أئمة الجور .

ونُشْبَةُ : بضم النون وسكون الشين المعجمة ، وبعدها باء بواحدة مفتوحة وتاء تأنيث .

٢٤٢٢ - وعن مكحول عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الجهاد واجبٌ عليكم مع كل أمير ، برًّا كان أو فاجرًا ، والصلاة واجبة عليكم خائف كل مسلم ، برًّا كان أو فاجرًا . وإن عملَ الكبائر ، والصلاة واجبة على كل مسلم ، برًّا كان أو فاجرًا ، وإن عملَ الكبائر » .

هذا منقطع ، مكحول لم يسمع من أبى هريرة .

قلت : يشبه أن يكون رده إياهن لأحد معنيين : إما أن يكون فى حال ليس بالمستظهر بالقوة والغلبة على العدو ، خائف عليهن ، فردهن ، أو يكون الخارجات معه من حداثة السن والجمال بالموضع الذى يخاف فتنتهن .

وقد اختلف الناس فى النساء : هل يسهم لهن من الغنيمة ؟ فقال عامة أهل العلم : لا يُسهم لهن كسهم الرجال ، وقال ابن عباس : يُرضخُ لهن ، وإليه ذهب سفيان الثورى وأصحاب الرأى ، وكذلك قال الشافعى . وقال مالك : لا يسهم لهن ، ولا يُرضخن بشئ .



### باب الرجل يتحمل بمال غيره يغزو [ ٣٢٥ : ٢ ]

٢٤٢٣ - عن جابر بن عبد الله ، حَدَّثَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه أراد أن يغزو ، قال : يامعشر المهاجرين والأنصار ، إن من إخوانكم قومًا ليس لهم مال ولا عشيرة . فَلْيَصُصْ أَحَدُكُمْ إِلَيْهِ الرجلين والثلاثة . فما لأحدنا من ظَهَرٍ يحمله إلا عُقْبَةُ كَعْقَبَةِ - يعني أَحَدِهِمْ - قال : فَصَمَمْتُ إِلَى اثْنَيْنِ أو ثَلَاثَةٍ ، فَإِنْ مَالِي إِلَّا عُقْبَةُ كَعْقَبَةِ أَحَدِهِمْ من جَلِي » .

### باب في الرجل يلمس الأجر والغنيمة [ ٣٢٥ : ٢ ]

٢٤٢٤ - عن ابن زُغَبِ الأيادي قَالَ : « نَزَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوَالَةَ الْأَزْدِيِّ ، فَقَالَ لِي : بَشَّنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنَغْنَمَ عَلَى أَقْدَامِنَا ، فَرَجَعْنَا ، فَلَمْ نَغْنَمْ شَيْئًا ، وَعَرَفَ الْجُهْدَ فِي وَجُوهِنَا ، فَقَامَ فِينَا فَقَالَ : اللَّهُمَّ لَا تَكِلْهُمْ إِلَيَّ ، فَأَضَعَفَ عَنْهُمْ ، وَلَا تَكِلْهُمْ إِلَى أَنْفُسِهِمْ ، فَيُعْجِزُوا عَنْهَا ، وَلَا تَكِلْهُمْ إِلَى النَّاسِ ، فَيَسْتَأْثِرُوا عَلَيْهِمْ ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِي ، أَوْ : عَلَى هَامَتِي ، ثُمَّ قَالَ : يَا ابْنَ حَوَالَةَ ، إِذَا رَأَيْتَ الْخِلَافَةَ قَدْ نَزَلَتْ أَرْضَ الْمَقْدَسَةِ فَقَدْ دَنَتْ الزَّلَازِلُ وَالْبَلَابِلُ وَالْأُمُورُ الْعِظَامُ ، وَالسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنَ النَّاسِ مِنْ يَدِي هَذِهِ مِنْ رَأْسِيكَ » .

ابن زغب : بضم الزاي وسكون الغين للمعجمة ، وبعدها باء بواحدة ، ذكر الأمير أبو نصر بن مأكولا أن له حبة ، وحكى عن أبي زُرعة الدمشقي أن اسمه عبد الله . هذا آخر كلامه . وعبد الله بن حوالة — هذا — أزدي له حبة ، كنيته أبو حوالة ، وقيل أبو محمد ، نزل الأزدي ، وقيل : إنه سكن دمشق وقدم مصر مع مروان بن الحكم . وحوالة في اسم أبيه وكنيته : بفتح الحاء المهملة وبعدها واو مفتوحة ، وألف ولام مفتوحة ، وتاء تأنيث .

---

٢٤٢٤ - «البلايل» : الهوموم والأحزان ، وبليلة الصدر : وسواس الهوموم ، واضطرابها فيه . وإن ما أنذر به صلى الله عليه وسلم أيام بني أمية ، وماحدث من القتن في زمانهم ، والله أعلم .

## باب في الرجل يَشْرِى نفسه [ ٢ : ٣٢٦ ]

٢٤٢٥ - عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عَجِبَ رُبُّنَا عز وجل من رجل غَرَا في سبيل الله فانهزم ، يعنى أَصْحَابَهُ ، فَعَلِمَ ما عليه ، فرجع حتى أَهْرَيْقَ دَمُهُ ، فيقول الله تعالى للملائكة : انظروا إلى عَبْدِي ، رَجَعَ رَغْبَةً فَمَا عِنْدِي ، وَشَفَقَةً مِمَّا عِنْدِي ، حتى أَهْرَيْقَ دَمَهُ » .

في إسناده عطاء بن السائب ، وقد أخرج له البخارى حديثاً مقروناً بأبى بشر ، وقال أيوب السختياني : هو ثقة ، وقال ابن معين : لا يحتج بحديثه ، وقال الإمام أحمد : من سمع منه قديماً فهو صحيح ، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء . وواقفه على هذه التفرقة يحى بن معين أيضاً <sup>(١)</sup> .

## باب فيمن يسلم ويقتل مكانه في سبيل الله تعالى [ ٢ : ٣٢٦ ]

٢٤٢٦ - عن أبي هريرة : « أن عمرو بن أُمَيْسٍ كان له رِبَا في الجاهلية ، فكره أن يسلم حتى يأخذه ، فجاء يومٌ أُحِدٍ ، فقال : أين بنو عَمِّي ؟ قالوا : بأحد ، قال : أين فلان ؟ قالوا : بأحد ، قال : أين فلان ، قالوا : بأحد ، فَلَبِسَ لَأَمَتَهُ وَرَكِبَ فَرَسَهُ ، ثم تَوَجَّهَ قِبَلَهُمْ ، فلما رآه المسلمون قالوا : إليك عَنَّا ياعمرُو ، قال : إني قد آمَنت ، فقاتلَ حتى جُرِحَ ، فَحُمِلَ إلى أهله جريحاً ، فجاءه سعدُ بن مُعَاذٍ ، فقال لأخته : سليه : حَمِيَّةَ لقومك ، أو غضباً لهم ، أم غضباً لله ؟ فقال : بل غضباً لله ورسوله ، فمات ، فدخل الجنة ، ما صلى لله صلاةً » .

وذكر الدارقطني أن حماد بن سلمة تفرد به <sup>(٢)</sup> .

(١) الحديث رواه أحمد مطولاً ٣٩٤٩ . وهو عنده وعند أبي داود من رواية حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب ، وحماد سمع من عطاء قبل تغيره ، فالحديث صحيح ، أحمد بن محمد شاكر

(٢) أخطأ الدارقطني ، فالحديث رواه بمعناه ابن إسحق عن الحسين بن عبد الرحمن عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة ، انظر سيرة ابن هشام ٥٧٩ - ٥٨٠ من طبعة أوربة ، وقوله الحافظ في الإصابة ٤ : ٢٨٧ عن السيرة ، وقال : « لإسناد حسن ، رواه جماعة عن طريق ابن إسحق » . وأما طريق حماد بن سلمة ، التي رواها أبو داود ، ففسدها الحافظ للحاكم أيضاً . أحمد بن محمد شاكر

باب في الرجل يموت بسلاحه [ ٣٢٦ : ٢ ]

٢٤٢٧ - عن سلمة بن الأكوع قال : « لما كان يومُ خيبر قاتل أخى قتلاً شديداً ، فارتدَّ عليه سيفه فقتله ، فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وشكوا فيه : رجلٌ مات بسلاحه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مات جاهداً مجاهداً - قل ابن شهاب : ثم سألت ابناً لسلمة بن الأكوع ؟ فحدثني عن أبيه بمثل ذلك ، غير أنه قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذبوا ، مات جاهداً مجاهداً ، فله أجره مرتين . »

وأخرجه مسلم والنسائي أتم منه . وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما : أن عامراً بن الأكوع - عم سلمة بن عمرو بن الأكوع - جرى له ذلك ، من رجوع سيفه فقتله ، وقال الناس فيه ما قالوا . وردّه صلى الله عليه وسلم بما ردَّ .

فالظاهر أنها قضيتان ، وأن المنكرين على الثاني منها غير الأولين ، إذ لا يقول أحد من الأولين ذلك بعد ما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم جوابه الأول .

وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام أن لسلمة بن الأكوع أخوين ، أحدهما عامر ، والآخر أهبان . وذكر أبو القاسم البغوي أن عامراً أخا سلمة صحب النبي صلى الله عليه وسلم . وحكى محمد بن سعد في الطبقات الكبرى أن أهبان بن الأكوع أسلم ، وصحب النبي صلى الله عليه وسلم .

٢٤٢٨ - وعن أبي سلام - وهو الحبشي <sup>(١)</sup> - عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أغرنا على حَيٍّ من جهينة ، فطلب رجلٌ من المسلمين رجلاً منهم ، فضربه ، فأخطاه ، وأصاب نفسه بالسيف ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخوكم يا معشر المسلمين ، فابتدره الناس ، فوجدوه قد مات ، فلقوه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثيابه ودمائه وصلى عليه ، ودفنه ، فقالوا : يا رسول الله ، أشهيدٌ هو ؟ قال : نعم ، وأنا له شهيدٌ . »

(١) قيل : اسمه ممتور . والحبشي : نسبة إلى حبش - بفتح الحاء وضمة - بطن من حمير .

باب الدعاء عند اللقاء [ ٣٢٦ : ٢ ]

٢٤٢٩ - عن سهل بن سعد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رُتْنَانِ لَا تُرْدَانِ ، أَوْ قَلَمَا تُرْدَانِ : الدعاء عند النداء ، وعند البأس حين يُلْحِمَ بعضهم بعضاً » .  
٢٤٣٠ - وفي رواية عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وَوَقْتُ الْمَطَرِ » .

في إسناده موسى بن يعقوب الزمعي ، قال النسائي : ليس بالقوي ، وقال يحيى بن معين : ثقة ، وقال أبو داود السجستاني : صالح ، وله مشايخ مجهولون <sup>(١)</sup> .

باب من سأل الله تعالى الشهادة [ ٣٢٧ : ٢ ]

٢٤٣١ - عن معاذ بن جبل أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُؤَادًا نَاقَةً فَقَدْ وُجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ، وَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ الْقَتْلَ مِنْ نَفْسِهِ صَادِقًا ، ثُمَّ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ، فَإِنْ لَهُ أَجْرٌ شَهِيدٍ — زاد ابن المصنف من هنا — وَمَنْ جُرِحَ جَرْحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ نَكِبَ نَكْبَةً ، فَإِنَّهَا تَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَغْزَرٍ مَا كَانَتْ ، لَوْهَا لَوْنُ الزَّعْفَرَانِ ، وَرِيحُهَا رِيحُ الْمِسْكِ ، وَمَنْ خَرَجَ بِهِ خُرَاجٌ <sup>(٢)</sup> فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَإِنْ عَلَيْهِ طَائِعَ الشَّهَادَةِ » .

٢٤٢٩ - قوله : « يلحم » ، معناه حين يشتبك الحرب ، ويلزم بعضهم بعضاً ، ويقال : لحت الرجل إذا قتله ، ومن هذا قولهم : كانت بين القوم مآحمة ، أى مقتلة .  
٢٤٣١ - « الفواق <sup>(٣)</sup> » ما بين الحلبتين ، وقيل : هو ما بين الشُخبين ، والشُخبان : ما يخرج من اللبن .

(١) الإسناد صحيح ، وموسى بن يعقوب الزمعي ، يسكن الميم : ثقة ، وثقه أيضاً ابن القطان وغيره ، وترجمه البخاري في الكبير ج ٤ ق ١ ص ٢٩٨ فلم يذكر فيه جرحاً .  
أحمد محمد شاكر  
(٢) الحراج : بضم الحاء وتخفيف الراء ، والناس يلحنون فيشددون الراء ، وهو الورم المعروف .  
أحمد محمد شاكر

(٣) بفتح الفاء وضماً مع تخفيف الواو .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : صحيح . وحديث الترمذى وابن ماجه مختصر .

### باب فى كراهية جزّ نواصى الخليل وأذناها [ ٣٢٧ : ٢ ]

٢٤٣٢ - عن عُثْمَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا تَقْصُوا نَوَاصِيَ الْخَلِيلِ ، وَلَا مَعَارِفَهَا ، وَلَا أَذْنَهَا ، فَإِنْ أَذْنَاهَا مَذَابُهَا ، وَمَعَارِفُهَا دِفَاؤُهَا ، وَنَوَاصِيهَا مَعْقُودٌ فِيهَا الْخَيْرُ » .  
فى إسناده رجل مجهول .

### باب فيما يستحب من ألوان الخليل [ ٣٢٨ : ٢ ]

٢٤٣٣ - عن أَبِي وَهَبٍ الْجُشَمِيِّ ، وَكَانَتْ لَهُ حَبَّةٌ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عَلَيْكُمْ بِكُلِّ كُمَيْتٍ أَعْرَأَ مُحَجَّلٍ ، أَوْ أَشْقَرَ أَعْرَأَ مُحَجَّلٍ ، أَوْ أَدْهَمَ أَعْرَأَ مُحَجَّلٍ » .  
وأخرجه النسائى .

٢٤٣٤ - وفى رواية لأَبِي دَاوُدَ : « عَلَيْكُمْ بِكُلِّ أَشْقَرَ أَعْرَأَ مُحَجَّلٍ ، أَوْ أَدْهَمَ أَعْرَأَ <sup>(١)</sup> » ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ . قَالَ مُحَمَّدٌ ، يَعْنِي ابْنَ مُهَاجِرٍ : سَأَلْتُهُ : لِمَ فَضَّلَ الْأَشْقَرَ ؟ قَالَ : لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ سَرِيَّةً ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ جَاءَ بِالْفَتْحِ صَاحِبُ أَشْقَرَ .

أَبُو وَهَبٍ الْجُشَمِيُّ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ اسْمَهُ . وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ : أَبُو وَهَبٍ الْجُشَمِيُّ سَكَنَ الشَّامَ ، وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ . وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْكِرَايَسِيُّ : أَبُو وَهَبٍ الْجُشَمِيُّ لَهُ حَبَّةٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَدِيثُهُ فِي أَهْلِ الْيَمَامَةِ . ذَكَرَهُ فِي الَّذِينَ عَرَفَهُمْ بِكُنَاهُمْ وَلَمْ يَقِفْ عَلَى أَسْمَائِهِمْ .

٢٤٣٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يُمْنُ الْخَلِيلِ فِي شَقْرِهَا » .

(١) فى المتن « أو كيت » مكان « أدم » .

وأخرجه الترمذى ، وقال : حسن غريب ، لانعرفه إلا من هذا الوجه من حديث شيبان ،  
يعنى ابن عبد الرحمن <sup>(١)</sup> .

[ باب : هل تسمى الأنثى من الخيل فرساً ؟ ] [ ٣٢٨ : ٢ ]

٢٤٣٦ - عن أبى هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُسَمَّى الأنثى من  
الخيال فرساً » .

باب ما يكره من الخيل [ ٣٢٨ : ٢ ]

٢٤٣٧ - عن أبى هريرة قال : « كان النبى صلى الله عليه وسلم يكره الشَّكَالَ من  
الخيال ، والشَّكَالُ : [ أن ] <sup>(٢)</sup> يكون الفرسُ فى رجله اليمنى بياضاً ، وفى يده اليسرى ، أو  
فى يده اليمنى ، وفى رجله اليسرى » .  
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم [ ٣٢٨ : ٢ ]

٢٤٣٨ - عن سهل بن الحنظلية قال : « مرَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ببيعير قد لحق  
ظهره بيطنه ، قال : اتقوا الله فى هذه البهائم المعجزة ، فاركبوها صاخة ، وكلُّوها  
صاخة » .

٢٤٣٩ - وعن عبد الله بن جعفر قال : « أرَدَفَنى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم خلفه ذات

٢٤٣٧ - قلت : هكذا جاء فى التفسير من هذا الوجه . وقد يفسر الشكال بأن يكون يدُ الفرس  
وإحدى رجله مُحَجَّلَةً ، والزَّجْلُ الأخرى مُطْلَقَةً ، ولعله سقط من الحديث حرف . والله أعلم .  
٢٤٣٩ - قلت : « الهدف » كل ما كان له شخص مرتفع ، من بناء وغيره ، وقد استهدف  
لك الشيء ، إذا قام وانتصب لك .

يوم ، فأُسرَّ إلى حديثاً ، لا أحدث به أحداً من الناس ، وكان أحبُّ ما استتر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاجته هدفاً ، أو حائش نخل ، قال : فدخل حائطاً لرجل من الأنصار ، فإذا جمل ، فلكمأ رأى النبي صلى الله عليه وسلم حنَّ ، وذرفت عيناه ، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم ، فمسح ذفرأه ، فسكت ، فقال : مَنْ رَبُّ هذا الجمل ؟ لمن هذا الجمل ؟ فجاء فتى من الأنصار فقال : لى ، يا رسول الله ، قال : أفلا تتقى الله فى هذه البهيمة التى مَلَكَكَ اللهُ إِيَّاهَا ؟ فإنه شكى إلى أنك تُجمِعه وتُدبِّيه <sup>(١)</sup> .

وأخرجه مسلم وابن ماجه ، وليس فى حديثهما قصة الجمل .

٢٤٤٠- وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « بينما رجل يمشى بطريق ، فاشتدَّ عليه العطش ، فوجدَ بئراً ، فنزل فيها فشرب ، ثم خرج ، فإذا كلبٌ يلهثُ ، يأكل الترى من العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلبُ من العطش مثْلُ الذى كان بلغنى ، فنزل البئر ، فלא خُفَّه ، فأمسكه بفيه ، حتى رقا <sup>(٢)</sup> ، فسقى الكلب ، فشكر الله له ، فغفر له ، قالوا : يا رسول الله ، وإنَّ لنا فى البهائم لأجرأ ؟ قال : فى كل ذاتٍ كريمٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ » .

وأخرجه البخارى ومسلم .

و « الحائش » جماعة النخل الصغار ، لا واحد له من لفظه .

« والذفرى » من البعير : مؤخر رأسه ، وهو الموضع الذى يفرق من قنأه .  
وقوله « تدبِّيه » يريد : تُكَلِّدُه وتُتَبِّعه .

(١) رواه أحمد ١٧٤٠ ورواه أيضاً بأطول من هذا ١٧٥٤ . أحمد محمد شاكر

(٢) بهامش المنذرى : المشهور « رقى » بكسر القاف ، إذا كان من الصعود غير مهموز . وفتح القاف مع الهمزة لنة طي .

[ باب في نزول المنازل <sup>(١)</sup> ] [ ٢ : ٣٢٩ ]

٢٤٤١ - عن أنس بن مالك قال : « كنا إذا نزلنا منزلاً لا نُسَبِّحُ حتى نَحْلَلَ الرِّحَالَ » .

باب في تقليد الخيل الأوتار [ ٢ : ٣٢٩ ]

٢٤٤٢ - عن أبي بشير الأنصاري : « أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره ، قال : فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولاً - قال عبد الله بن أبي بكر : حسبته أنه قال : والناس في مَيتهم : - لَا يَبْقَيْنَ في رَقَبَةٍ بِعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَرَرٍ وَلَا قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ ، قال مالك : أرى ذلك من أجل العين » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

[ باب إكرام الخيل وارتباطها والمسح على أكفها <sup>(٢)</sup> ] [ ٢ : ٣٢٩ ]

٢٤٤٣ - عن أبي وهب الجُشَمي ، وكانت له صحبة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه

٢٤٤١ - يريد : لا نصلي سُبْحَةَ الضُّحَى حتى تُحَطَّ الرِّحَالُ وَيُجَمَّ المَطِيُّ .

وكان بعض العلماء يستحب أن لا يطعم الراكب إذا نزل المنزل حتى يعلف الدابة ، وأنشدني بعضهم فيما يشبه هذا المعنى :

حق المطية أن يُبدا بحاجتها لا أطمع الضيف حتى أعلف الفرسا

٢٤٤٣، ٢٤٤٣ - قلت : أمره صلى الله عليه وسلم بقطع قلائد الخيل يُتَأَوَّل على وجوه : قال مالك بن أنس : أرى أن ذلك من أجل العين ، وقال غيره : إنما أمر بقطعها لأنهم كانوا يعلقون فيها الأجراس . وقال بعضهم : إنما نهى عن تقليدها الأوتار لئلا تختنق بها عند شدة الرِّكْض .

(١) العنوان زيادة من بعض نسخ المتن .

(٢) العنوان زيادة من بعض نسخ المتن ، وإبانه أجود .



وسلم : « ارْتَبَطُوا الْخَيْلَ ، وامسحوا بنواصيها وأعجازها ، أو قال : أكفأها ، وقلدوها ، ولا تقلدوها الأوتار » .

وأخرجه النسائي . وقد تقدم الكلام على الأوتار :

### باب في تعليق الأجراس [ ٣٣٠ : ٢ ]

٢٤٤٤ - عن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُقَّةً فِيهَا جَرَسٌ » .

وأخرجه النسائي . أم حبيبة : اسمها رَمْلَةٌ ، وقيل : هند ، والأول : هو المشهور ، وهي بنت أبي سفيان صَخْرُ بْنُ جَرَبَ ، وأخت معاوية .

٢٤٤٥ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُقَّةً فِيهَا كَلْبٌ أَوْ جَرَسٌ » .

وأخرجه مسلم والترمذي .

٢٤٤٦ - وعنه : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الْجَرَسِ : مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ » .

وأخرجه مسلم والنسائي .

### باب في ركوب الجلالة [ ٣٣٠ : ٢ ]

٢٤٤٧ - عن ابن عمر قال : « نُهِيَ عَنْ رُكُوبِ الْجَلَالَةِ » .

وقوله « لَا تَقْلُدُوهَا الْأَوْتَارَ » : يحتمل أن يكون أراد عين الوتر خاصة ، دون غيره من السيور والخيوط وغيرها . وقيل : معناه لَا تَقْلُبُوا عَلَيْهَا الْأَوْتَارَ وَالذَّحُولَ <sup>(١)</sup> ، ولا تركضوها في درك الثَّأَرِ ، على ما كان من عاداتهم في الجاهلية .

٢٤٤٧ - « الْجَلَالَةُ » : الإبل التي تأكل العذرة ، والجلَّة : البعر . كره صلى الله عليه وسلم

(١) الأوتار : جمع وتر - يفتح الواو وسكون التاء - وهو الثَّأَرُ . والذحول : جمع ذحل - يفتح الذال وسكون الحاء - وهو الثَّأَرُ أيضاً ، أو طلب مكافأة بجنابة .

٢٤٤٨ - وعنه قال : « نَحَى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة في الإبل أن يُرْكَبَ عليها » .

باب في الرجل يسمى دابته [ ٢ : ٣٣٠ ]

٢٤٤٩ - عن معاذ - وهو ابن جبل - قال : « كنت رَدَفَ النبي صلى الله عليه وسلم على حمار يقال له عُفَيْرٌ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى مطولاً ومختصراً .

وعفیر - بضم العين المهملة وفتح الفاء - تصغيرُ أَعْفَر ، فحذفوا الألف ، كما قالوا في تصغير أسود : سويد ، والقياس : أَعْفِير ، كاحييم .

وفي الحديث الآخر : « خرج على حمارة يعفور » ، يقال : أعفر ، ويعفور ، كما يقال : أخضر ويخضور ، وأصفر ويصفور ، وأحمر ويحمر . وقيل سُمي للونه . والعُفْرَة : عُفْرَة في خُصرة ، وقيل : حرّة يخالطها بياض ، وقيل سُمي به تشبيهاً في عَدْوِهِ بِالْعُفُورِ ، وهو الظبي ، وقيل : الخِشْف .

ركوبها ، كما نهى عن أكل لحومها ، ويقال : إن الإبل إذا اجتَلَّتْ أُنْتَن روائحها إذا عرقت ، كما تنتن لحومها .

٢٤٤٩ - قلت : عفیر تصغيرُ أَعْفَر ، يحذفون الألف في تصغيره ، كما حذفوه في تصغير أسود ، فقالوا : سويد ، وكما قالوا : عوير ، من أعور . وكان القياس : أن يقال في تصغير أَعْفَر : أعفیر ، كما قالوا : أحيمر من أحمر ، وأصيفر من أصفر .

وفيه أن الإرداف مباح إذا كانت الدابة تقوى على ذلك ، ولا يُضَرُّ بها الضرر البين . وتسمية الدواب شكل من أشكال العرب ، وعادة من عاداتها ، وكذلك تسمية السلاح وأداة الحرب . وكان سيفه صلى الله عليه وسلم يسمى ذا الفقار ، ورايته العُقاب ، ودورعه ذات الفضول ، وبغلته دُلْدُل ، وبعض أفراسه السَّكَب ، وبعضها البَحْر .

باب في النداء عند النفير : يا خيل الله ، اركبي [ ٣٣٠ : ٢ ]

٢٤٥٠ - عن سُمرة بن جندب قال : « أما بعد ، فإنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم سَمَّى خَيْلَنَا خَيْلَ اللَّهِ ، إِذَا فَرَعْنَا ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَأْمُرُنَا إِذَا فَرَعْنَا بِالْجَمَاعَةِ وَالْعَتَبِ ، وَالسَّكِينَةِ ، وَإِذَا قَاتَلْنَا » .

باب النهي عن لعن البهيمة [ ٣٣١ : ٢ ]

٢٤٥١ - عن عمران بن حصين : « أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ فِي سَفَرٍ ، فَسَمِعَ لَعْنَةً ، فَقَالَ : مَا هَذِهِ ؟ قَالُوا : هَذِهِ فَلَانَةٌ ، لَعَنْتُ رَاحِلَتَهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم : ضَعُوهَا عَنْهَا ، فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ ، فَوَضَعُوهَا عَنْهَا ، قَالَ عِمْرَانُ : فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهَا نَاقَةً وَرَقَاءً » .  
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

باب في التحريش بين البهائم [ ٣٣١ : ٢ ]

٢٤٥٢ - عن ابن عباس قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ » .

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مَرْفُوعًا وَمُرْسَلًا ، وَحَكَى أَنَّ الْمُرْسَلَ أَصَحُّ .

٢٤٥١ - قلت : زعم بعض أهل العلم أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم إِنَّمَا أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ فِيهَا ، لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَجِيبَ لَهَا الدُّعَاءُ عَلَيْهَا بِاللَّعْنِ ، وَاسْتَدْلَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ « فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ » .  
وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ عَقُوبَةً لِّصَاحِبَتِهَا ، لِثَلَا تَعُودُ إِلَى مِثْلِ قَوْلِهَا .  
وَمَعْنَى « ضَعُوهَا عَنْهَا » أَيَّ ضَعُوهَا رَاحِلَهَا وَأَعْرَوْهَا ، لِثَلَا تُرَكَّبَ .

٢٤٥١ - قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَالصَّوَابُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ عَقُوبَةً لِّهَا ، لِثَلَا تَعُودُ إِلَى مِثْلِ قَوْلِهَا ، وَتَلْعَنُ مَا لَا يَسْتَحِقُّ اللَّعْنَ ، وَالْعَقُوبَةُ فِي الْمَالِ لِمَصْلُحَةٍ مَشْرُوعَةٍ بِالِاتِّفَاقِ . وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا : هَلْ نَسَخَتْ بَعْدَ مَشْرُوعِيَّتِهَا ، أَوْ لَمْ يَأْتِ عَلَى نَسْخِهَا حُجَّةٌ ؟ وَقَدْ حَكَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَامِدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ أَنَّهُ مِنْ لَعْنِ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِهِ زَالَ مَلِكُهُ عَنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

باب في وسم الدواب [ ٢ : ٣٣١ ]

٢٤٥٣ - عن أنس بن مالك قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بأخ لي ، حين وُلِدَ ، لِيُحَنِّكَه . فإذا هو في مِرْيَدٍ يَسِمُ غَنَمًا ، أحسبه قال : في آذانها .  
وأخرجه البخارى ومسلم .

٢٤٥٤ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مُرَّ عليه بحمار وقد وُسمَ في وجهه ، فقال : أما بَلَّغْتُكُمْ أُنَى لَعْنَتُ مَنْ وُسمَ البهيمة في وجهها ، أو ضَرَبَهَا في وجهها ؟ نَهَى عن ذلك » (١) .  
وأخرجه مسلم والترمذى بمعناه .

باب في كراهية الحر تُنَزَّى على الخيل [ ٢ : ٣٣١ ]

٢٤٥٥ - عن علي بن أبي طالب قال : « أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بغلةً ، فركبها ، فقال عليٌّ : لو حَمَلْنَا الحِمِيرَ على الخيل ، فكأنت لنا مثل هذه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون » (٢) .

٢٤٥٣ - قلت : في هذا دلالة على أن الأذن ليس من الوجه ، لأنه قد نهى صلى الله عليه وسلم عن وسم الوجه وضربه .

٢٤٥٥ - قلت : يشبه أن يكون المعنى في ذلك - والله أعلم - أن الحر إذا مُحِلَّت على الخيل تعطلت منافع الخيل ، وقلَّ عددها ، وانقطع نماؤها ، والخيل يُحتاج إليها للركوب والركض

(١) في السنن « فنهى عن ذلك » .

(٢) لم يخرج المنذري هذا الحديث ، وقد رواه أبو داود عن قتبة عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن زبیر - بالتصغير - العافى عن علي بن أبي طالب . وهذا إسناد صحيح . وكذلك رواه أحمد في المسند ٧٨٥ عن هاشم عن الليث ، بهذا الاسناد ورواه أيضاً ١٣٥٨ عن أبي سعيد عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب ، بإسناده . وهو إسناد صحيح أيضاً ، على الرغم من كلامهم في ابن لهيعة كلاماً لا يخرج عن أنه ثقة . ورواه قبل ذلك من وجه آخر ٧٦٦ عن يحيى بن آدم عن شريك عن عثمان بن أبي زرقة عن سالم بن أبي الجعد عن علي بن علقمة عن علي بن أبي طالب . وهذا إسناد ثاك صحيح ، بينا صحته في كلامنا عليه في المسند .  
أحمد محمد شاكر

باب في ركوب ثلاثة على دابة [ ٢ : ٣٣٢ ]

٢٤٥٦ - عن عبد الله بن جعفر قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قَدِمَ من سفر استقبل ، فأئنا استقبل أولاً جعله أمامه ، فاستقبلني ، فحملني أمامه ، ثم استقبل بحسن أو حسين ، فجعله خلفه ، فدخلنا المدينة وإننا لكذلك » <sup>(١)</sup> .

والطلب ، وعليها يجاهد العدو ، وبها تُحرزُ الغنائم ، ولحما مأكول ، ويُسمَّهم للفرس كما يسهم للفراس ، وليس للبغل شيء من هذه الفضائل ، فأحبَّ صلى الله عليه وسلم أن ينمو عدد الخيل ، ويكثر نسلها ، لما فيها من النفع والصالح . ولكن قد يحتمل أن يكون حمل الخيل على الجر جائزاً ، لأن الكراهة في هذا الحديث إنما جاءت في حمل الجر على الخيل ، لئلا تُسفل أرحامها بنجل الجر ، فيقطعها ذلك عن نسل الخيل ، فإذا كانت الفحولة خيلاً والأمهات حُمراً ، فقد يحتمل أن لا يكون داخلًا في النهي ، إلا أن يتأول متأول أن المراد بالحديث صيانة الخيل من مزاجعة الجر ، وكراهة اختلاط مائها بمائها ، لئلا يضيع طَرَفُها ، ولئلا يكون منه الحيوان للمركب من نوعين مختلفين ، فإن أكثر المركبات المتولدة بين جنسين من الحيوان أخبث طبعاً من أصولها التي تتولد منها ، وأشدَّ شراسة ، كالسبع والعسبار <sup>(٢)</sup> ونحوهما ، وكذلك البغل ، لما يعتريه من الشَّاس والحِران والعِضاض ، في نحوها من العيوب والآفات ، ثم هو حيوان عقيم ليس له نسل ولا نماء ، ولا يُذكر ولا يُزكى . قلت : وما أرى هذا الرأي طائلاً ، فإن الله سبحانه قال ( ١٦ : ٨ ) والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ) فذكر البغال وامتنَّ علينا بها ، كما امتنَّه بالخيل والحمير ، وأفرد ذكرها بالاسم الخاص الموضوع لها ، ونَبَّهَ على ما فيها من الأرب والنفعة ، والمكروه من الأشياء مذموم ، لا يستحق المدح ، ولا يقع به الامتنان ، وقد استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم البغل واقتناه ، وركبه حَصَراً وسفراً ، وكان يوم حُنين على بغلته حين رمى المشركين بالحصباء ، وقال : « شأته الوجوه » فانهزموا ، ولو كان مكروهاً لم يقتنه ، ولم يستعمله . والله أعلم .

(١) رواه أحمد في المسند ١٧٤٣ ، وهو في صحيح مسلم ٢ : ٢٤٣ . أحمد محمد شاكر  
(٢) السبع ، بكسر السين وسكون الليم : ولد الذئب من الضبع . والعسبار : ولد الضبع من الذئب .

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

فيه جواز الارتداف ، وجواز ركوب ثلاثة على دابة ، إذا كان ذلك لا يضر بها .

### باب في الوقوف على الدابة [ ٢ : ٣٣٢ ]

٢٤٥٧ - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِيَّائِيَ أَنْ تَتَخَذُوا ظَهْرَ دَوَائِيكُمْ مَتَابِرَ ، فَإِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُبَلِّغَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ ، وَجَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ، فَعَلَيْهَا فَاقْضُوا حَاجَاتِكُمْ » .

في إسناده إسماعيل بن عياش ، وفيه مقال <sup>(١)</sup> . قال الخطابي : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خطب على راحلته واقفاً عليها ، فدل ذلك على أن الوقوف على ظهورها إذا

٢٤٥٧ - قلت : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خطب على راحلته واقفاً عليها ، فدل ذلك على أن الوقوف على ظهورها إذا كان لأرب ، أو بلوغ وطَّر لا يُدْرِك مع النزول

٢٤٥٧ - قال الشيخ شمس الدين رحمه الله : وأما وقوف النبي صلى الله عليه وسلم على راحلته في حجة الوداع وخطبته عليها ، فذاك غير ما نهى عنه ، فإن هذا عارض لمصلحة عامة في وقت ما ، لا يكون دائماً ، ولا يلحق الدابة منه من التعب والكلال ما يلحقها من اعتياد ذلك لا لمصلحة ، بل يستوطنها ويتخذها مقعداً يناجى عليها الرجل ، ولا ينزل إلى الأرض ، فإن ذلك يتكرر ويطول ، بخلاف خطبته صلى الله عليه وسلم على راحلته لیسع الناس ، ويعلمهم أمور الإسلام وأحكام النسك ، فإن هذا لا يتكرر ولا يطول ، ومصلحته عامة .

(١) لإجمالات المنذرى في تخرج الرجال ما هي بالجيدة . إسماعيل بن عياش إنما تكلم في حديثه عن غير الشاميين ، أما الشاميون فلا ، قال أحمد : « ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم » ، وقال ابن الدبقي : « رجلان هما صاحبنا حديث بلدهما : إسماعيل بن عياش وعبد الله بن لهيعة » ، وقال يعقوب بن سفيان : « تكلم قوم في إسماعيل بن عياش ، وإسماعيل ثقة عدل ، أعلم الناس بحديث الشام ، وأكثر ما قالوا : ينرب عن ثقات المدنيين والمكيين » ، وهذا العدل فيه ، وقال البخاري في الكبير ج ١ ق ١ ص ٣٦٩ — ٣٧٠ : « ما روى عن الشاميين فهو أصح » . وهذا الحديث رواه إسماعيل بن عياش عن شامى ، وهو يحيى بن أبي عمر السيباني — بالسین المهمله — الحمصي ، فبطل ما قال المنذرى .

كان لأَرْب ، أو بلوغ وطَّر لا يدرك مع النزول إلى الأرض ، مباح ، وأشار إلى أن النهى إنما ينصرف إلى استيطانها ، ويتخذها مقعداً ، فيتعبها ، ويضُرُّ بها من غير طائل . والله أعلم .

### باب في الجنائب [ ٢ : ٣٣٢ ]

٢٤٥٨ - عن سعيد بن أبي هند عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ستكون <sup>(١)</sup> إبل للشياطين ، وبيوت للشياطين ، فأما إبل الشياطين فقد رأيتها ، يخرج أحدكم بنجيات معه قد أسَمَّها ، فلا يعلو بعيراً منها ، ويمر بأخيه قد انقطع فلا يحمله ، وأما بيوت الشياطين فلم أراها - وكان سعيد يقول : لا أراها إلا هذه الأقباس التي يستر الناس بالديباج <sup>(٢)</sup> » .

قال أبو حاتم الرازي : سعيد بن أبي هند لم يلق أبا هريرة . وفي كلام البخاري ما يدل على ذلك <sup>(٣)</sup> .

### باب في سرعة السير [ ٢ : ٣٣٣ ]

٢٤٥٩ - عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سافرت في الخِصْبِ

إلى الأرض ، مباح جائز ، وأن النهى إنما انصرف في ذلك إلى الوقوف عليها لا لمعنى يوجبها ، لكن بأن يستوطنه الإنسان ، ويتخذها مقعداً ، فيتعب الدابة ، ويضُرُّ بها من غير طائل .

(١) في المتن « تكون » .

(٢) سياق الكلام في الإبل المعطلة عن الانتفاع ، تتخذ للثبام ، يدل على أن تلك البيوت ، هي ما يتخذها الناس من القصور الفخمة والدور الواسعة تريد عن حاجاتهم في السكن ، فتبقى معطاة ، لا هم سكنوها ، ولا هم أسكنوها المحتاجين ، ولا هم أنفقوا أموالها فيما يعود على المجتمع بما يسد حاجته ، ومثلها الأقباس التي ذكرها سعيد .

(٣) أما كلام أبي حاتم فهو في المراسيل تصنيف ابنه عبد الرحمن ، ص ٢٨ . وأما كلام البخاري فإنه لا يدل على ذلك ، قال في الكبير ج ٢ ق ١ ص ٤٧٥ : « سمع ابن عباس ، وعن أبي هريرة ، وعن علي » ، ولو كان عنده أنه لم يسمع منه لصرح بذلك إن شاء الله ، وعن ذلك أرى أن التهذيب لم يرض كلام أبي حاتم فلم ينقله في ترجمة سعيد بن أبي هند . أحمد محمد شاكر

فَاعْطُوا الْإِبِلَ حَقَّهَا ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْجَدْبِ فَأَسْرِعُوا السَّيْرَ ، فَإِذَا أَرَدْتُمْ التَّعْرِيسَ فَتَكَبَّوْا عَنِ الطَّرِيقِ » .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ .

٢٤٦٠ - وَعَنِ الْحَسَنِ - وَهُوَ الْبَصْرِيُّ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، نَحْوَ هَذَا ، قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ « حَقَّهَا » : « وَلَا تَعْدُوا الْمَنَازِلَ » <sup>(١)</sup> .

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

وَذَكَرَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .

٢٤٦١ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عَلَيْكُمْ بِالذُّجَةِ ، فَإِنَّ الْأَرْضَ تُطَوَّى بِالْهَيْلِ » .

فِي إِسْنَادِهِ أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ ، وَاسْمُهُ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَاهَانَ ، وَقَدْ وَثَّقَهُ بَعْضُهُمْ ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ .

### بَابُ رَبِّ الدَّابَّةِ أَحَقُّ بِصَدْرِهَا [ ٢ : ٣٣٣ ]

٢٤٦٢ - عَنْ بُرَيْدَةَ - وَهُوَ ابْنُ الْحُصَيْبِ - قَالَ : « بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي جَاءَ رَجُلٌ وَمَعَهُ حِمَارٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ارْكَبْ ، وَتَأَخَّرَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا ، أَنْتَ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِكَ مِنِّي ، إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ لِي ، قَالَ : فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتَهُ لَكَ ، فَرَكِبَ » .

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَسَنٌ غَرِيبٌ . هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ . وَفِي إِسْنَادِهِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، وَفِيهِ مَقَالٌ .

(١) أَيْ لَا تَجْأَوْزُوا الْمَنَازِلَ الْمُتَعَارِفَ إِلَى آخِرِ اسْتِسْرَاعٍ ، لِأَنَّ فِيهِ إِمْتَابَ الْأَنْفُسِ وَالْبَهَائِمِ : قَالَهُ فِي عَوْنِ الْمَبْرُودِ .



## باب الدابة تُعَرَّب في الحرب [ ٣٣٣ : ٢ ]

٢٤٦٣ - عن عَبَّاد بن عبد الله بن الزبير قال : حدثني أبي الذي أَرْضَعَنِي ، وهو أحد بني مُرَّة بن عَوْف<sup>(١)</sup> ، وكان في تلك الغزاة ، غَزَاة مُؤَتَّة ، قال : « وَاللَّهِ لَسَاكِنِي أَنْظَرُ إِلَى جَعْفَرٍ حِينَ اقْتَحَمَ عَنْ فَرَسٍ لَهُ شِقْرَاءُ ، فَعَقَرَهَا ، ثُمَّ قَاتَلَ الْقَوْمَ حَتَّى قُتِلَ » .  
قال أبو داود : هذا الحديث ليس بالقوى<sup>(٢)</sup> .

٢٤٦٣ - قلت : هذا يفعله الفارس في الحرب إذا أَزْهَقَ ، وأيقن أنه مغلوب ، فيُنْزِلُ وَيُجَالِدُ العدو راجلاً ، وإنما يَعْقِرُ فَرَسَهُ لئلا يَظْفَرَ به العدو ، فيَقْوَى به على قتال المسلمين .  
وقد اختلف الناس في الفرس يقف على صاحبه فيعقره ، لئلا يظفر به العدو : فرخص فيه مالك بن أنس .

وعن أبي حنيفة أنه قال : إذا ظفر المسلمون بدوابِّ ومواشٍ فمَجَزُوا عَنْ حَمَلِهَا ذُبُحُوهَا وَحَرَقُوا لَحْمَهَا . وكره ذلك الأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل .  
واحتج الشافعي بحديث النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا فَمَا فَوْقَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ سَأَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قَتْلِهِ » ، واحتج بنبيه عن قتل الحيوان إلا لما كَلَهُ .  
قال : وأما أن يعقر بالفارس من المشركين فله ذلك ، لأن ذلك أمر يَجِدُ به السبيل إلى قتل من أمر بقتله .  
وضعف أبو داود إسناد حديث جعفر ، وكره أيضاً عقر الدابة .

---

(١) في المنذرى « وهو من بني قرة بن عوف » ، وهو خطأ ، وأثبتنا ما في السنن ، وهو الموافق لما في سيرة ابن هشام وما قلناه ابن كثير عن سيرة ابن إسحق .

(٢) هكذا قال أبو داود ، ولا أدري لماذا هو ليس بالقوى ؟! الحديث رواه أبو داود من طريق محمد بن إسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عباد بن عبد الله ، وصرح ابن إسحق بسماعه من يحيى بن عباد ، وهو كذلك في سيرة ابن هشام عن ابن إسحق ، وكذلك قلناه الحافظ ابن كثير في التاريخ ٤ : ٢٤٤ عن السيرة لابن إسحق ، ولم يذكر له علته ، فإذا بعد ذلك ؟! والإسناد صحيح لا علة فيه .  
أحمد محمد شاكر

باب في السَّبَق [ ٢ : ٣٣٤ ]

٢٤٦٤ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفِيٍّ أَوْ حَافِيٍّ ، أَوْ نَصْلٍ » .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حديث حسن .

٢٤٦٥ - وعن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سَابَقَ بين الخيل التي قد أُضْمِرَتْ من الخَفِيَاءِ <sup>(١)</sup> ، وكان أَمْدُهَا ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ ، وسابق بين الخيل التي لم تُضْمَرْ من الثَّنِيَّةِ إلى مسجد بنى زُرَيْقٍ ، وأن عبد الله ممن سابق بها » .  
وأخرجه البخارى ، ومسلم ، والترمذى والنسائى <sup>(٢)</sup> .

٢٤٦٤ - « السبق » بفتح الباء : هو ما يجعل للسابق على سبقه من جُعل أو نوال . فأما السبق ، بسكون الباء : فهو مصدر سبقت الرجل أسبقه سبقاً ، والرواية الصحيحة في هذا الحديث « السَّبَقُ » مفتوحة الباء ، يريد أن الجعل والعطاء لا يستحق إلا في سباق الخيل والإبل وما في معناهما ، وفي النصل ، وهو الرمي . وذلك لأن هذه الأمور عُدَّةٌ في قتال العدو ، وفي بذل الجعل عليها ترغيب في الجهاد ، وتحريض عليه ، ويدخل في معنى الخيل ، البغال والخمير ، لأنها كلها ذوات حوافر ، وقد يُحتاج إلى سرعة سيرها ونجائها ، لأنها تحمل أثقال العساكر ، وتكون معها في المغازى .

وأما السباق بالطير ، والزجل بالحمام ، وما يدخل في معناه ، مما ليس من عُدَّة الحرب ، ولا من باب القوة على الجهاد ، فأخذ السَّبَقُ عليه قرار محظور لا يجوز .

٢٤٦٥ - « الأمد » الغاية ، قال الثايبى :

سَبَقَ الجواد إذا استولى على الأمد

يريد : أنه جعل غاية المضامير أبعد من غاية ما لم يُضْمَر منها .

(١) الخفاء - بفتح الخاء المهملة وسكون الفاء وفتح الباء ، وتمد وتقصر : موضع خارج المدينة ، بينها وبين ثنية الوداع خمسة أو ستة أميال ، وبين الثنية ومسجد بنى زريق ميل ، كما في رواية عند مسلم .  
(٢) رواه أبو داود من طريق مالك عن نافع . ورواه أحمد ٤٤٨٧ من طريق أيوب عن نافع ، ورواه مختصراً ٤٥١٤ من طريق إسماعيل بن أمية عن نافع . أحمد محمد شاكر

٢٤٦٦ - وعنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُصَمِّرُ الخليل ، يسابق بها » .  
وأخرجه ابن ماجه .

٢٤٦٧ - وعنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم سَبَقَ بين الخليل ، وَفَضَلَ القُرَحَ في الغاية » .

« القرَح » بضم القاف وتشديد الراء المهملة وفتحها : وحاء مهملة . جمع قارح ، والقارح من الخليل : هو الذي دخل في السنة الخامسة .

### باب في السبق على الرجل [ ٢ : ٣٣٤ ]

٢٤٦٨ - عن عائشة : « أنها كانت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر [ قالت ] <sup>(١)</sup> : فسَابَقْتُهُ ، فَسَبَقْتُهُ على رجلٍ ، فلما حملت اللحم سَابَقْتُهُ <sup>(٢)</sup> فسبقتني ، فقال : هذه بتلك السَّبَقَةِ » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

فيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من كرم الأخلاق وحسن المعاشرة مع الأهل وتطبيب قلوبهن .

٢٤٦٦ - قلت : تضمير الخليل : أن تُلَفَّ الحبَّ والقَضِيم حتى تَسْمَن وتَقْوَى ، ثم تُغَشَّى بالجلال ، وتترك حتى تَحْمَى فيتعرق ، ولا تُلَفَّ إلا قوتاً حتى تضم ، ويذهب رَهْلُهَا فيخف ، فإذا فعل ذلك بها فهي مضَمَّرَة . ومن العرب من يطعمها اللحم واللبن في أيام للتضمير .

(١) الزيادة من السن .

(٢) في المنذرى « وسابقتها » وأثبتنا ما في السن .

## باب في المحلل [ ٢ : ٣٣٤ ]

٢٤٦٩ - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ ، يَعْنِي ، وَهُوَ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يُسْبَقَ ، فَلَيْسَ بِقَارٍ ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَقَدْ آمَنَ أَنْ يُسْبَقَ فَهُوَ قَارٍ »  
وأخرجه ابن ماجه .

يشترط في المحلل أن يكون على فرس كُفء لفرسيهما ، بحيث يجوز أن يسبقهما ، ويجوز أن يسبقاه . واختلف في ثمره دخوله ، : فالأكثر على أن دخول المحلل لتحليل السبق لكل واحد من المتسابقين إلى المحلل ، وقيل : فأنه أن يحلل السبق لنفسه ، دون المتسابقين سواء ، والحديث حجة عليه .

٢٤٦٩ - قالت : الفرس الثالث الذي يدخل بينهما يسمى المحلل ، ومعناه : أنه يحلل للسابق ما يأخذه من السبق ، فيخرج به عقد التراهن عن معنى القمار الذي إنما هو مواضعة بين اثنين على مال يدور بينهما في الشقين ، فيكون كل واحد منهما إما غائماً أو غارماً . ومعنى المحلل ودخوله بين الفرسين المتسابقين هو لأن يكون أمانة لقصدها إلى الجرى والركض لا إلى المال ، فيشبه حينئذ القمار . وإذا كان فرس المحلل كُفئاً لفرسيهما يخافان أن يسبقهما فيُحرز السبق ، اجتهدا في الركض وارتاضا به ، ومَرَّنا عليه ، وإذا كان المحلل بليداً أو كؤوداً ، مأموناً أن يسبق ، غير مخوف أن يتقدم فيحرز السبق ، لم يحصل به معنى التحليل ،

٢٤٦٩ - قال ابن القيم رحمه الله : قال أبو داود : ورواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهري عن رجال من أهل العلم ، قال أبو داود : وهذا أصح عندنا . وهذا الحديث معروف بسفيان بن حسين عن الزهري ، وهو ثقة ، لكن جمهور أئمة الحديث والحفاظ يضعفونه في الزهري ، ولا يرونه فيه حجة ، وقد تابعه مثله عن الزهري ، وهو سعيد بن بشير ، وهو ضعيف أيضاً . وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب اللعل له : سألت أبي عن حديث سفيان بن حسين ؟ فقال : خطأ ، لم يعمل سفيان شيئاً ، لا يشبه أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحسن أحواله أن يكون قول سعيد ، فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب . قوله وفي

فأما إذا جعل الأمير للسابق منهما جُعلاً ، أو قال رجل لصاحبه : إن سبقت فلاناً فلك عشرة دراهم ، فهذا جائز من غير محلل ، وإن كانت المسابقة بين اثنين ، فيعمدان إلى فرس ثالث كفء لفرسيهما ، يدخلانه بينهما ، ويتواضعا على شئ معلوم يكون للسابق منهما ، فمن سبق أحرز سبقه ، وأخذ سبق صاحبه ، ولم يكن على المحلل شئ ، وإن سبقهما المحلل أحرز السبقين معاً .

وصار إدخاله بينهما لغواً لا معنى له ، وحصل الأمر على رهان بين فرسين لا محلل معهما ، وهو عين القمار المحرم .

وصورة الرهان والمسابقة في الخيل : أن يتسابق الرجلان بفرسيهما ، فيعمدا إلى فرس ثالث كفء لفرسيهما يدخلانه بينهما ، ويتواضعا على مال معلوم يكون للسابق منهما ، فمن سبق أحرز سبقه ، وأخذ سبق صاحبه ، ولم يكن على المحلل شئ ، فإن سبقهما المحلل أحرز السبقين معاً . وإنما يحتاج إلى المحلل فيما كان الرهن فيه دائراً بين اثنين ، فأما إذا سبق الأمير الخيل وجعل للسابق منهما جُعلاً ، أو قال الرجل لصاحبه : إن سبقت فلاناً فلك عشرة دراهم ، فهذا جائز من غير محلل . والله أعلم .

وفي الحديث دليل على أن التوصل إلى المباح بالذرائع جائز ، وأن ذلك ليس من باب الحيلة والتأجئة المسكروهتين .

تاريخ ابن أبي خيثمة قال : سألت يحيى بن معين عن حديث سفيان هذا ؟ سقط على أبي هريرة وقال الدارقطني في كتاب العلل : يرويه سعيد بن بشير ، واختلف عنه ، فرواه عبيد بن شريك عن هشام بن عمار عن الوليد عنه عن قتادة عن سعيد عن أبي هريرة ، ووهم في قوله قتادة ، فغيره يرويه عن هشام ، فيقول : عن الزهري ، بدل قتادة ، وكذلك رواه محمود بن خالد وغيره عن الوليد . وكذلك رواه سفيان بن حسين عن الزهري ، وهو المحفوظ ، قيل له : فإن الحسين بن السمينع رواه عن موسى بن أيوب عن الوليد عن سعيد بن عبد العزيز عن الزهري ؟ فقال : غلط ، بل هو ابن بشير . وقال ابن معين : حديث سفيان في الزهري ليس بذلك ، إنما سمع منه بالموسم . وقال ابن حبان : لا يحتج به عن الزهري ، وهو مثل ابن إسحاق وسليمان بن كثير ، فلا تقدم رواية سفيان بن حسين على رواية الأئمة الأثبات من أصحاب

## باب الجَلَبِ عَلَى الْخَيْلِ فِي السِّبَاقِ [ ٢ : ٣٣٥ ]

٢٤٧٠ - عن الحسن - وهو البصري - عن عمران بن حصين ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا جَلَبَ وَلَا جَنْبَ - زاد يحيى في حديثه - فِي الرَّهَانِ » .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح . هذا آخر كلامه .  
وقد ذكر أبو حاتم الرازى وغيره من الأئمة أن الحسن البصرى ليس يصح له سماع من عمران بن حصين .

٢٤٧٠ - قلت : هذا يفسر على أن الفرس لا يُجَلَبُ عليه في السباق ، ولا يزجر الزجر الذى يزيد معه في شأوه ، وإنما يجب أن يركضا فرسيهما بتحريك اللجام ، وتعريكهما العنان ، والاستحثاث بالسوط والمهماز وما فى معناهما ، من غير إجلاب بالصوت .

الزهري ، وهم أعلم بحديثه (١) . وقد روى أبو حاتم بن حبان فى صحيحه من حديث ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل ، وجعل بينها سبقاً ، وجعل بينها محملاً ، وقال : لا سبق إلا فى نصل أو خف أو حافر » ، ولكن أنكر عليه إدخاله هذا الحديث فى صحيحه من رواية عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر ، وهو ضعيف لا يحتاج به ، وضعفه غير واحد من الأئمة . وذكره هو فى كتابه الضعفاء . وقد ذكر أبو أحمد بن عدى هذا الحديث فى كتابه مما أنكر على عاصم بن عمر ، وضعفه عبد الحق وغيره .

(١) ليس هذا التعليل بديد ، فإن سفيان بن حسين الواسطى ثقة لا يدفع عن الصدق ، وإنما أخذوا عليه خطأه فى بعض حديثه عن الزهري ، قال ابن معين : « ثقة فى غير الزهري لا يدفع ، وحديثه عن الزهري ليس بذلك ، إنما سمع منه بالموسم » . وأما البخارى فإنه ترجمه فى الكبير ج ٢ ق ٢ ص ٩٠ فلم يذكر فيه جرحاً أصلاً ، فهو عنده ثقة . وسعيد بن بشر الأزدى وصفه شعبة بالصدق ، ووصفه ابن عينة بالحفظ ، ووثقه بعض الأئمة ، ومن تكلم فيه فإما تكلم فى حفظه ، أو فى رأيه بأنه كان قديراً ، والبخارى ترجمه فى الكبير ج ٢ ق ١ ص ٤٢١ فلم يجرحه إلا بأنهم « يتكلمون فى حفظه » ، ولم يقل فيه غير ذلك فى كتاب الضعفاء أيضاً ص ١٥ . فهذا راويان صدوقان ثقتان ، فى حفظهما شيء ، اتفقا على رواية واحدة فيها زيادة على ما روى غيرها ، وتابع كل منهما صاحبه على ما زاد ، فزيادتهما مقبولة ، لارتفاع شبهة الخطأ من سوء الحفظ . وهذا شيء واضح ، لا يكاد يكابر فيه أحد .

وذكر أبو داود عن قتادة قال : « الْجَلْبُ وَالْجَنْبُ فِي الرِّهَانِ » هذا آخر كلامه .  
وقد ذكر غيره أن ذلك في الزكاة ، وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الزكاة <sup>(١)</sup> .

### باب السيف يُحَلَّى [ ٢ : ٣٣٥ ]

٢٤٧١ - عن أنس قال : « كَانَتْ قَبِيْعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِضَّةً »

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حديث حسن غريب ، وهكذا روى عن همام عن قتادة عن أنس ، وقد روى بعضهم عن قتادة عن سعيد بن أبى الحسن قال : « كَانَتْ قَبِيْعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ مِنْ فِضَّةٍ » . وقال النسائى : هذا حديث منكر ، والصواب قتادة عن سعيد .

٢٤٧٢ - وعن قتادة عن سعيد بن أبى الحسن قال : « كَانَتْ قَبِيْعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِضَّةً » قال قتادة : وما علمت أحداً تابعه على ذلك .  
وأخرجه النسائى . وقد أشار إليه الترمذى .

وقد قيل : إن معناه أن يجتمع قوم ، فيصطفوا وقوفاً من الجانبين ، ويحلبوا ، فهوا عن ذلك .

وأما الجنب ، فيقال : إنهم كانوا يجنبون الفرس ، حتى إذا قاربوا الأمد تحولوا عن المركوب الذى قد كدّه الركوب إلى الفرس الذى لم يُركب ، فنهى عن ذلك .  
٢٤٧١ - « قَبِيْعَةُ السَّيْفِ » هِيَ الثُّومَةُ الَّتِي فَوْقَ الْمَقْبِضِ <sup>(٢)</sup> .

ويستدل به على جواز تحمية اللجام باليسير من الفضة ، وسقوط الزكاة عنه ، على مذهب من يسقط الزكاة عن الحلى .

وقد قيل : إنه لا يجوز ذلك ، لأنه من زينة الدابة ، وإنما جاز ذلك فى السيف لأنه من زينة الرجل وآلته ، فيقاس عليه المنطقه ونحوها من أداة الفارس ، دون أداة الفرس .

(١) مضى برقم ١٥٢٨ .

(٢) الثومة ، بضم التاء الشنائة : اللؤلؤة والدرة ونحوهما ، أو مثل ذلك يصنع من الفضة .

٢٤٧٣ - وعن عثمان بن سعد عن أنس بن مالك قال : « كانت » ، فذكر مثله <sup>(١)</sup> .

عثمان : هو أبو بكر التميمي البصري الكاتب . تكلم فيه غير واحد .

باب في النبيل يدخل في المسجد [ ٣٣٦ : ٢ ]

٢٤٧٤ - عن جابر - وهو ابن عبد الله - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه أمر

رَجُلًا كَانَ يَتَصَدَّقُ بِالنَّبِيلِ فِي الْمَسْجِدِ [ أَنْ ] <sup>(٢)</sup> لَا يَمْرِبُهَا إِلَّا وَهُوَ آخِذٌ بِنُصُولِهَا » .

وأخرجه مسلم .

٢٤٧٥ - وعن أبي موسى - وهو الأشعري - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا مرَّ

أحدكم في مسجدنا ، أو في سوقنا ، ومعه نبيلٌ ، فَلْيُمْسِكْ عَلَى نِصَالِهَا - أو قال : فليقبض

كفه ، أو قال : فليقبض بكفه - أن تصيب أحداً من المسلمين » .

وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه .

٢٤٧٣ - قال الشيخ شمس الدين رحمه الله : هذا الحديث قد أسنده عمرو بن عاصم عن هام ،

وجرير عن قتادة عن أنس ، ذكره النسائي . وقال الدارقطني : الصواب عن قتادة عن سعيد

بن أبي الحسن ، مرسلًا . وروى النسائي في سننه عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال :

« كانت قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة » . وفي الترمذي عن مزينة

العصري <sup>(٣)</sup> قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة »

وقال : هذا حديث حسن غريب . والصواب أن حديث قتادة عن أنس محفوظ من رواية

الثقات الضابطين للتثبتين ، جرير بن حازم وهام ، عن قتادة عن أنس . والذي رواه عن قتادة

عن سعيد بن أبي الحسن مرسلًا هو هشام الدستوائي ، وهشام ، وإن كان مقدماً في أصحاب

قتادة ، فليس هام وجرير إذا اتفقا ، بدونه . والله أعلم .

(١) هنا زيادة في بعض نسخ السنن نصها : « قال أبو داود : أقوى هذه الأحاديث حديث سعيد بن

أبي الحسن ، والباقية ضاف » .

(٢) الزيادة من السنن .

(٣) مزينة : بفتح الميم وكسر الزاء ، هو ابن جابر المصري ، بفتح العين والصاد ، العبدى .



باب في النهي أن يتعاطى السيف مسلواً [ ٣٣٦ : ٢ ]

٢٤٧٦ - عن جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتعاطى السيف مسلواً » .  
وأخرجه الترمذى ، وقال : حسن غريب .

[ باب النهي أن يُقَدَّ السير بين إصبعين <sup>(١)</sup> ] [ ٣٣٦ : ٢ ]

٢٤٧٧ - عن الحسن - وهو البصرى - عن سمرّة بن جندب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يُقَدَّ السَّيْرُ بين إصبعين » .  
وقد اختلف في سماع الحسن من سمرّة .

باب في لبس الدروع [ ٣٣٦ : ٢ ]

٢٤٧٨ - عن السائب بن يزيد عن رجل قد سمّاه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهر يوم أحد بين درعين ، أو ليس درعين » .  
لم يحزم سفيان الثوري بسماعه فيه ، إنما قال : حسبت أنى سمعت يزيد بن خُصيفة <sup>(٢)</sup> يذكر عن السائب بن يزيد .

باب في الرايات والألوية [ ٣٣٧ : ٢ ]

٢٤٧٩ - عن يونس بن عبيد ، مولى محمد بن القاسم ، قال : « بعثنى محمد بن القاسم إلى البراء بن عازب ، يسأله عن راية رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما كانت ؟ فقال : كانت سوداء مرابعة ، من تمرّة » .  
وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن غريب ، لا نعرفه إلا من

---

٢٤٧٧ - قلت : إنما نهى عن ذلك لئلا يعقر يده الحديد الذي يُقَدُّ السير به ، وهو شبيه بمعنى النهي عن تعاطى السيف مسلواً .

---

(١) العنوان زيادة في بعض نسخ السنن .

(٢) هو يزيد بن عبد الله بن خُصيفة ، ضم الحاء المعجمة وفتح الصاد المهملة .

حديث ابن أبي زائدة . وأبو يعقوب الثقفي : اسمه إسحق بن إبراهيم . هذا آخر كلامه .  
وأبو يعقوب الثقفي - هذا - قال ابن عدى الجرجاني : روى عن الثقات مالا يتابع عليه ،  
وقال أيضاً : أحاديثه غير محفوظة .

٢٤٨٠ - وعن جابر ، يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان لواؤه يوم دخل مكة أبيض » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث غريب ، لا نعرفه  
إلا من حديث يحيى بن آدم عن شريك ، قال : وسألت محمداً - يعنى البخارى - عن هذا  
الحديث ؟ فلم يعرفه إلا من حديث يحيى بن آدم عن شريك ، وقال : حدثنا غير واحد  
عن شريك عن عمار عن أبي الزبير عن جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة  
وعليه عمامة سوداء ، » قال محمد - وهو البخارى - : والحديث هو هذا .

٢٤٨١ - وعن سماك - وهو ابن حرب - عن رجل من قومه ، عن آخر منهم ، قال :  
« رأيت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم صفراء » .

في إسناده رجل مجهول . وأخرج الترمذى وابن ماجه من حديث أبي مجلز عن ابن  
عباس قال : « كانت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم سوداء ، ولواؤه أبيض » وفي إسناده  
يزيد بن حيان ، أخو مقاتل بن حيان ، قال البخارى : عنده غلط كثير . وأخرج البخارى  
هذا الحديث في تاريخه الكبير من رواية يزيد - هذا - مقتصراً على الراية <sup>(١)</sup> . وأخرج  
النسائى من حديث قتادة عن أنس : « أن ابن أم مكتوم كانت معه راية سوداء في بعض  
مشاهد النبي صلى الله عليه وسلم ، » وهو حديث حسن . وروى عن مجاهد أنه قال : « كان  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم لواء أغبر » وهذا مرسل . وقد روى أن الراية السوداء كانت  
من مرطٍ مرجل لعائشة .

### باب في الانتصار برُذُل الخيل والضعفة [ ٢ : ٣٣٧ ]

٢٤٨٢ - عن أبي الدرداء قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أبغوى  
الضعفاء ، فإنما ترزقون وتنفرون بضغائنكم » .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن صحيح . وقد أخرج البخارى من حديث سعد بن أبى وقاص عن النبى صلى الله عليه وسلم بنحوه . وفى حديث النسائى زيادة تبين معنى الحديث : قال نبى الله صلى الله عليه وسلم « إنما ينصر الله هذه الأمة بضعفتها ، بدعوتهم ، وصلاتهم ، وإخلاصهم » ، ومعناه أن عبادة الضعفاء ودعائهم أشد إخلاصاً ، نخلو قلوبهم من التعلق بزُخرف الدنيا ، وجعلوا همَّهم واحداً ، فأجيب دعاؤهم ، وربحت أعمالهم .

### باب فى الرجل ينادى بالشعار [ ٣٣٧ : ٢ ]

٢٤٨٣ - عن الحسن عن سُمرة بن جُنْدَب قال : « كان شعار المهاجرين : عبد الله ، وشعار الأنصار : عبد الرحمن » .

فى إسناده الحجاج بن أرطاة ، ولا يحتج بحديثه <sup>(١)</sup> .

٢٤٨٤ - وعن إياس بن سلمة عن أبيه قال : « غزونا مع أبى بكر ، رضى الله عنه ، زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، فكان شعارنا : أَمِتْ ، أَمِتْ » .  
وأخرجه النسائى .

٢٤٨٥ - وعن المهلب بن أبى صُفْرة قال : أخبرنى من سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « إِنْ بُيِّتُمْ فَلْيَكُنْ شِعَارُكُمْ : حَمٌّ ، لَا يُنْصَرُونَ » .

٢٤٨٥ - قلت : بلغنى عن ابن كيسان النحوى أنه سأل أبا العباس أحمد بن يحيى عنه ؟ فقال : معناه الخبر ، ولو كان بمعنى الدعاء لكان مجزوماً ، أى « لا ينصروا » وإتما هو إخبار كأنه قال : والله لا ينصرون . وقد روى عن ابن عباس أنه قال « حَمٌّ : اسم من أسماء الله عز وجل » ، فكانه حلف بالله أنهم لا ينصرون .

(١) الحجاج بن أرطاة ثقة ، كما قلنا فى شرح المسند مداراً ، ولكنه يدلس فى بعض أخبانه ، ونظى .  
فى بعض ، فيحتج بحديثه إذا لم يتبين خطؤه أو تدليسه ، وانظر ترجمته فى التهذيب ، وفى الكبير للبخارى ج ١ فى ٢ ص ٣٧٥ .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وذكر الترمذى أنه روى عن المهلب عن النبى صلى الله عليه وسلم مراسلاً ، ووقع عند غيرها : « يا منصور ، أَمِتْ ، أَمِتْ » قيل : هو أمر بالموت ، والمراد به التفاؤل بالنصر ، بعد الأمر بالإماتة ، مع حصول الغرض بالشعار ، فإنهم جعلوا هذه الكلمة علامة بينهم يتعارفون بها ، لأجل ظلمة الليل ، فيعرف بها الرجل رفاقه .

### باب ما يقول الرجل إذا سافر [ ٣ : ٣٣٨ ]

٢٤٨٦ - عن أبى هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر قال : اللهم أنت صاحبُ فى السفر ، والخليفةُ فى الأهل ، اللهم إني أعوذ بك من وَعْثاء السفر ، وكآبة المُنْقَلَبِ ، وسوء المنظر فى الأهل والمال ، اللهم اطو لنا الأرض ، وهَوِّن علينا السفر » .

وأخرجه النسائى . وقد أخرجه مسلم فى صحيحه أتم منه ، من حديث عبد الله بن عمر . وأخرج أيضاً من حديث عبد الله بن سَرْجِس طرْقاً منه .

٢٤٨٧ - وعن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر كَبَّرَ ثلاثاً ، ثم قال : ( ٤٣ : ١٤ ) سبحان الذى سَخَّرَ لنا هذا ، وما كُنَّا له مُقَرَّنِينَ ، وإِنَّا إلى رَبِّنا لَمُنْقَلِبُونَ ) اللهم إني أسألك فى سَفَرنا هذا البر والتقوى ، ومن العمل ما ترضى اللهم هَوِّنْ علينا سفرنا هذا ، اللهم اطو لنا البُعد ، اللهم أنت صاحبُ فى السفر ، والخليفةُ فى الأهل والمال . وإذا رجع قالهن ، وزاد فيهن : آيئون ، تائبون ، عابدون ، لربنا حامدون ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم وجيوشه إذا علَوْا الثَّنَايا كبروا ، وإذا هَبَطُوا سَبَّحُوا ، فَوُضِعَت الصلاة على ذلك » <sup>(١)</sup> .

٢٤٨٦ - قوله « وعْثاء السفر » معناه المشقة والشدة ، وأصله : من الوَعْث ، وهو أرض فيها رمل تسوخ فيها الأرجل .

(١) سيأتى فى السنن ( ٣ : ٤٣ ) من عون المعبود ) حديث آخر لابن عمر فى مثل هذا ، من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر .  
أحمد محمد شاكر

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى ، وآخر حديثهم « حامدون » .

### باب فى الدعاء عند الوداع [ ٣٣٩ : ٢ ]

٢٤٨٨ - عن قَزَعَةَ - وهو ابن يحيى البصرى - قال : قال لى ابنُ عمر : « هَلَمْ أَوْدَعَكَ كَمَا وَدَّعَنِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ وخواتمَ عَمَلِكَ » <sup>(١)</sup> .  
وأخرجه النسائى .

٢٤٨٩ - وعن عبد الله الخطمى قال : « كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يستودع الجيش قال : أستودعُ الله دينكم وأمانتكم وخواتمَ أعمالكم » .  
وأخرجه النسائى . وعبد الله الخطمى : هو عبد الله بن يزيد الأنصارى الخطمى <sup>(٢)</sup> ، له صحبة ، سكن الكوفة ، وكان أميراً بها ، كنيته أبو الغادية بفتح الغين المعجمة ، وبعد الألف دال مهملة مكسورة وياء آخر الحروف مفتوحة وتاء تأنث ، وهو مولى لبنى أمية ، اتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج بحديثه .

ومعنى « كآبة القلب » أن ينقلب من سفره إلى أهله كثيراً حزينا ، غير مَقْضَى الحاجة ، أو منكوباً ذهب ماله ، أو أصابته آفة فى سفره ، أو أن يرد على أهله فيجدهم مرضى ، أو يفقد بعضهم ، وما أشبه ذلك من المبكره .  
٢٤٨٨ - قلت : الأمانة ههنا أهله ، ومن يَحْلُفُهُ منهم ، وماله الذى يودعه ويستحفظه أمينه ووكيله ومن فى معناها . وجرى ذكر الدين مع الودائع ، لأن السفر موضع خوف وخطر ، وقد تصيبه فيه المسقة والتعب ، فيكون سبباً لإهمال بعض الأمور المتعلقة بالدين ، فدعاه بالمعونة والتوفيق .

(١) فى إسناده هذا الحديث بحث دقيق ، أطلنا القول فيه فى شرح الحديث ٤٩٥٧ من السند ، ورجعنا أنه صحيح متصل .

(٢) الخطمى : يفتح الحاء المعجمة وسكون الطاء المهملة ، نسبة إلى « بنى خطمة بن جشم بن مالك بن الأوس » ، وهم بضن من الأنصار .

أحمد محمد شاكر

أحمد محمد شاكر

## باب ما يقول الرجل إذا ركب [ ٣٣٩ : ٢ ]

٢٤٩٠ - عن علي بن ربيعة قال : « شهدت علياً أتى بدابةً ليركبها ، فلما وضع رجله في الركاب قال : بسم الله ، فلما استوى على ظهرها قال : الحمد لله ، ثم قال : ( سبحان الذي سخر لنا هذا . وما كنا له مقرنين . وإنا إلى ربنا لمنقلبون ) ، ثم قال : الحمد لله - ثلاث مرات - ثم قال : الله أكبر - ثلاث مرات - ثم قال : سبحانك ، إني ظلمت نفسي ، فاغفر لي ؟ إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، ثم ضحك ، فقيل : يا أمير المؤمنين ، من أي شيء ضحكت ؟ قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت ثم ضحك ، قلت : يا رسول الله ، من أي شيء ضحكت ؟ قال : إن ربك يعجب من عبده إذا قال : اغفر لي ذنوبي ، يعلم أنه لا يغفر الذنوب غيري » <sup>(١)</sup> .  
وأخرجه الترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حسن صحيح .

## باب ما يقول الرجل إذا نزل المنزل [ ٣٣٩ : ٢ ]

٢٤٩١ - عن عبد الله بن عمر <sup>(٢)</sup> قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر فأقبل الليل قال : يا أرض ، ربّي وربك الله ، أعوذ بالله من شترِك ، وشر ما فيك ، وشر

٢٤٩١ - قوله « ساكن البلد » يريد به الجن الذين هم سكان الأرض . والبلد من الأرض : ما كان مأوى للحيوان ، وإن لم يكن فيه بناء ومنازل .  
ويحتمل أن يكون أراد بالوالد : إبليس ، وما ولد : الشياطين .

(١) رواه أحمد في المسند مطولاً ومختصراً ٧٥٣ ، ٩٣٠ ، ١٠٥٦ . أحمد محمد شاكر

(٢) في نسخ السنن « عبد الله بن عمرو » ؟ وهو خطأ وما هنا في المنذرى « عبد الله بن عمر » هو الصواب ، فإن الحديث رواه أحمد في مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب ٦١٦١ ورواه مرة أخرى بالإسناد نفسه في أثناء مسند أنس بن مالك ١٢٢٧٦ وصرح فيه بأنه « عبد الله بن عمر بن الخطاب » . ورواه عن عبد الله بن عمر هو « الزبير بن الوليد » ؟ واقتصر في التهذيب على أنه يروى « عن ابن عمر » ، وذكر أن له حديثاً واحداً في أبي داود والنسائي ، وأنه هو هذا الحديث ، وكذلك ترجمه البخاري في الكبير ج ٢ ق ١ ص ٣٧٤ وذكر أنه يروى عن ابن عمر . وهذا كله قاطع في صواب ما في المنذرى .

ما خُلِقَ فيكَ ، وشَرَّ ما يَدْبُ عليك ، وأعوذُ بالله من أَسَدٍ وَأَسَدٍ ، ومن الحية والعقرب ، ومن ساكن البلد ، ومن والدٍ وما وَلَدَ » .

وأخرجه النسائي . وفي إسناده بقية بن الوليد ، وفيه مقال <sup>(١)</sup> .

### باب في كراهية السير أول الليل [ ٣٣٩ : ٢ ]

٢٤٩٢ - عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تُرْسِلُوا فَوَاشِيَكُمْ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ ، حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ الْعِشَاءِ ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَعِيثُ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ الْعِشَاءِ » <sup>(٢)</sup> .

وأخرجه مسلم . و « الفواشي » جمع فاشية ، وهي الماشية التي تنتشر من المال ، كالإبل والبقر والغنم السائمة والصبيان وغيرهم ، لأنها تفشو ، أي تنتشر . و « فحمة العشاء » هو إقباله وأول سواده ، وهو أشد الليل سواداً . قال أبو عبيد : المحدثون يسكنون حاءه ، والصواب فتحها . وقال غيره : يقال : فَحْمَةٌ ، وَفَحْمَةٌ . وقال ابن الأعرابي : يقال للظلمة التي بين الصلاتين : الفحمة ، وللظلمة التي بين العتمة والغداة : القسعة .

٢٤٩٣ - قال أبو داود : الفواشي : ما يفشون من كل شيء .

قلت « الفواشي » جمع الفاشية ، وهي ما يرسل من الدواب في المرعى ونحوه ، فينتشر ويفشو .

« وفحمة العشاء » إقبال ظلمته ، شبه سواده بالقحم <sup>(٣)</sup> .

(١) تعليل غير سديد ، فإن بقية ثقة ، وقد صرح بالسماع ، فانفتت تهمة التدليس التي تنسب إليه . ثم هو لم ينفرد برواية هذا الحديث عن صفوان بن عمرو السككي ، فإن أحمد رواه في المسند . كما أشرنا سابقاً ، عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الحولاني عن صفوان بن عمرو ، ولا خلاف في أن أبا المغيرة ثقة من شيوخ أحمد والبخاري .

(٢) رواه أحمد ١٤٣٩٣ ، ١٤٩٠٦ ، ١٥١٩٨ ، ١٥٣١٩ مطولاً ومختصراً . أحمد محمد شاكر

(٣) في الخطابي الملبوع « بالفجر » ؛ وهو خطأ واضح .

باب في أى يوم يستحب السفر ؟ [ ٢ : ٣٤٠ ]

٢٤٩٣ - عن كعب بن مالك قال : « قَلَّمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ فِي سَفَرٍ إِلَّا يَوْمَ الْخَمِيسِ »  
وأخرجه النسائي .

باب في الابتكار في السفر [ ٢ : ٣٤٠ ]

٢٤٩٤ - عن عمارة بن حديد ، عن صخر الغامدي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
« اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمْتِي فِي بُكُورِهَا ، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا بَعْثَهُمْ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ، وَكَانَ صَخْرٌ رَجُلًا تَاجِرًا ، وَكَانَ يَبْعَثُ تِجَارَتَهُ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ، فَأَثَرِي ، وَكَثْرَ مَالِهِ » .

وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث صخر الغامدي .  
حديث حسن ، ولا نعرف لصخر الغامدي عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث .  
هذا آخر كلامه <sup>(١)</sup> .

وعمارة بن حديد : بجلى ، سُئِلَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي ؟ فَقَالَ : مَجْهُولٌ . وَسُئِلَ عَنْهُ  
أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي ؟ فَقَالَ : لَا يَعْرِفُ .

وقال أبو القاسم البغوي : لَا أَعْلَمُ رَوَى صَخْرَ الْغَامِدِيِّ غَيْرَ هَذَا . وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ  
السَّكَنِ : أَنَّهُ أَزْدِي غَامِدِي ، سَكَنَ الطَّائِفَ ، وَيَعُدُّ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَقَالَ : رَوَى عَنْهُ  
عمارَة بن حديد وحده حديثاً واحداً ، وعمارَة مجهول ، لم يرو عنه غير يعلى بن عطاء الطائفي ،  
وذكر أنه روى من حديث مالك مرسلاً .

وقال النَّمَرِيُّ : صَخْرُ بْنُ وَدَاعَةَ الْغَامِدِيُّ - وَغَامِدِي الْأَزْدُ - سَكَنَ الطَّائِفَ ، وَهُوَ

(١) هو في أبي داود من طريق هشيم عن يعلى بن عطاء . ورواه أحمد في المسند ١٥٥٠٩ ،  
١٥٦٢١ عن هشيم ، ورواه أيضاً ١٥٥٠٥ من طريق شعبة عن يعلى ، وكذلك رواه البخاري في  
الكبير ج ٣ ق ٢ ص ٣١١ من طريق شعبة .  
أحمد محمد شاكر



معدود في أهل الحجاز ، روى عنه عمارة بن حديد ، وهو مجهول ، لم يرو عنه غير يعلى الطائفي ، ولا أعلم لصخر غير حديث « يورك لأمتي في بكورها » وهو لفظ رواه جماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم . هذا آخر كلامه .  
وذكر بعضهم أنه روى حديثاً آخر ، وهو قوله : « لَا تَسْبُوا الْأَمْوَاتَ فَتُؤْذُوا الْأَحْيَاءَ » .

وحديد : بحاء مهملة مفتوحة ودالين مهملتين الأولى مكسورة وبينهما ياء آخر الحروف ساكنة .

### باب في الرجل يسافر وحده [ ٢ : ٣٤٠ ]

٢٤٩٥ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ ، والرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ ، والثَّلَاثَةُ رَكْبٌ »  
وأخرجه النسائي .

٢٤٩٥ - قلت : معناه - والله أعلم - أن التفرد والذهاب وحده في الأرض من فعل الشيطان ، أو هو شيء يحمله عليه الشيطان ، ويدعوه إليه . فقليل على هذا : إن فاعله شيطان .  
ويقال : إن اسم الشيطان مشتق من الشُّطُون ، وهو البعد والنَّزوح ، يقال : بثر شَطُون : إذا كانت بعيدة المَهْوَى .

فيحتمل على هذا أن يكون المراد أن الْمُتَعِنَ في الأرض وحده مضاهناً للشيطان في فعله ، وشبه اسمه . وكذلك الاثنان ليس معهما ثالث ، فإذا صاروا ثلاثة فهم رَكْبٌ ، أي جماعة وصَحْبٌ .

وروى عن عمر بن الخطاب أنه قال في رجل سافر وحده « أَرَأَيْتُمْ إِنْ مَاتَ ؟ مَنْ أَسْأَلَ عَنْهُ ؟ » .

قلت : التفرد وحده في السفر إن مات لم يكن بحضرته من يقوم بغسله ودفنه وتجهيزه ، ولا عنده من يُوصِي إليه في ماله ، ويحمل تركته إلى أهله ، ويورد خبره عليهم ، ولا معه في سفره من يعينه على الحمول . فإذا كانوا ثلاثة تعاونوا ، وتناوبوا المهنة والحراسة ، وصلوا الجماعة ، وأحرزوا الحفظَ منها .

باب في القوم يسافرون يؤثرون أحدهم [ ٣٤٠ : ٢ ]

٢٤٩٦ - عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤْمِرُوا أَحَدَهُمْ » .

٢٤٩٧ - وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤْمِرُوا أَحَدَهُمْ ، قَالَ نَافِعٌ <sup>(١)</sup> : فَقَلْنَا لِأَبِي سَلَمَةَ : فَأَنْتَ أَمِيرُنَا » .

باب في المصحف يسافر به إلى أرض العدو [ ٣٤٠ : ٢ ]

٢٤٩٨ - عن عبد الله بن عمر قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ » .

قال مالك : أَرَاهُ خِيفَةً أَنْ يَنْتَاهِ الْعَدُوُّ .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه . هكذا ذكر ههنا : أن قوله « خِيفَةً أَنْ يَنْتَاهِ الْعَدُوُّ » من قول مالك .

وأخرجه من رواية القَعْنَبِيِّ عَنْهُ . ووافق القَعْنَبِيُّ عَلَى ذَلِكَ كَأَبِي مَصْعَبٍ ، أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الزَّهْرِيُّ ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى الْأَنْدَلُسِيُّ ، وَيَحْيَى بْنُ بَكْرٍ .

ورواه بعضهم من حديث عبد الرحمن بن مهدي والقَعْنَبِيِّ عَنْ مَالِكٍ ، فَأَدْرَجَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي الْحَدِيثِ .

فقد اختلف على القَعْنَبِيِّ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ ، فَفَرَعَ بَيْنَ أَنَّهَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَمَرَّةً يَدْرَجُوهَا فِي الْحَدِيثِ .

٢٤٩٩ - قلت : إِنَّمَا أَمْرٌ بِذَلِكَ لِيَكُونَ أَمْرُهُمْ جَمِيعًا ، وَلَا يَتَفَرَّقُ بِهِمُ الرَّأْيُ ، وَلَا يَقَعُ بَيْنَهُمْ خِلَافٌ ، فُيُعْتَمَدُ .

وفيه دليل على أن الرجلين إذا حكمًا رجلًا بينهما في قضية فقصي بالحق، فقد نفذ حكمه .

(١) نافع : هو أبو عبد الله ، مولى عمر بن الخطاب . وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف .  
والحديث في السنن من رواية نافع عن أبي سلمة عن أبي هريرة

ورواه يحيى بن يحيى النيسابورى عن مالك ، فلم يذكر الزيادة البتة .  
وقد رفع هذه الكلمات أيوب السختياني والليث بن سعد والضحاك بن عثمان  
الحِزَامِي ، عن نافع عن ابن عمر <sup>(١)</sup> .  
وقال بعضهم : يحتمل أن مالكا شك ، هل هي من قول النبي صلى الله عليه وسلم ؟  
فجعل - لتحرّيه - هذه الزيادة من كلامه على التفسير ، وإلا فهي صحيحة من قول النبي  
صلى الله عليه وسلم من رواية الثقات .  
والمراد بالقرآن ههنا المصحف ، وكذا جاء مفسراً في بعض الحديث . ونيل العدوله  
استخفافه به وامتنانه إياه ، فإذا أمنت العلة في الجيوش الكثيرة <sup>(٢)</sup>  
وقد قيل : ارتفع النهى ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وغيره من العلماء . وأشار إليه  
البخارى ، وحملوا النهى على الخصوص .  
ولم يفرق مالك بين العسكر الكبير والصغير في النهى عن ذلك .  
وحكى عن بعضهم جواز السفر به مطلقاً .  
وقيل : إن مهبه صلى الله عليه وسلم فيه ليس على وجه التحريم والقرض ، وإنما هو  
على معنى التدب والإكرام للقرآن .

#### باب فيما يستحب من الجيوش والرفقاء والسرايا [ ٢ : ٤٣١ ]

٢٤٩٩ - عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « خير الصَّحَابَةِ أربعة ،  
وخيرُ السرايا أربعائة ، وخيرُ الجيوش أربعة آلاف ، وإن يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ ألفاً  
من قِلَّةٍ » .

وأخرجه الترمذى ، وقال : حسن غريب ، لا يُسنده كبير أحدٍ ، وذكر أنه روى عن  
الزهرى عن النبي صلى الله عليه وسلم رسلاً .

(١) رواه أحمد ٤٥٠٧ ، ٥٧٦ من طريق أيوب مرفوعاً كله ؛ بلفظ : « لانسافروا بالقرآن ؛  
فإنى أخاف أن يناله العدو » ، وهذا اللفظ لا يحتمل التأويلات التي جاءت من شك مالك ؛ ورواه أيضاً  
٥٢٥ من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك مرفوعاً .  
أحمد محمد شاكر  
(٢) بياض بالأصل ، والمراد ظاهر : أنه جائز أو نحو ذلك ، ولعل الخبر حذف عن عمد ، للعلم به ،  
ومثل هذا كثير في العربية .  
أحمد محمد شاكر

وقال البيهقي : تفرد به جرير بن حازم موصولاً .  
وقال أبو داود : أسنده جرير بن حازم <sup>(١)</sup> وهو خطأ .

### باب في دعاء المشركين [ ٢ : ٣٤١ ]

٢٥٠٠ - عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث أميراً على سرية أو جيش ، أوصاهُ بتقوى الله في خاصّة نفسه ، وبمن معه من المسلمين خيراً ، وقال : إذا لقيت عدوّك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال ، أو خلال ، فأيّتها أجابوك إليها فاقبل منهم ، وكفّ عنهم : ادعهم إلى الإسلام ، فإن أجابوا فاقبل منهم ، وكفّ عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، وأعلمهم أنهم

٢٥٠٠ - قلت : في هذا الحديث عدة أحكام :

منها : دعاء المشركين قبل القتال ، وظاهر الحديث يدل على أن لا يُقاتلوا إلا بعد الدعاء .

وقد اختلف العلماء في ذلك :

فقال مالك بن أنس : لا يقاتلون حتى يدعوا ، أو يؤذّنوا .

وقال الحسن البصري : يجوز أن يقاتلوا قبل أن يدعوا ، قد بلغتهم الدعوة .

وكذلك قال الثوري وأصحاب الرأي ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق . واحتج الشافعي في ذلك بقتل ابن أبي الحقيق .

(١) لفظ أبي داود في السنن : « قال أبو داود : والصحيح أنه مرسل » ، فلعل المنذري نقل عن كتاب آخر لأبي داود : وهذا تعليل ضعيف ، فإنه رواه من طريق وهب بن جرير عن أبيه ؛ وأبو وهب جرير بن حازم ثقة حافظ ؛ روى البخاري في الكبير ج ١ ق ٢ ص ٢١٣ بإسناده عن شعبة قال : « ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين : من هشام الدستوائي وجرير بن حازم » . ووثقه ابن معين وغيره . وتكلم بعضهم فيه من أجل أنه تغير في آخر حياته ، وهذا غير قاطع . فقد قال عبد الرحمن بن مهدي : « جرير بن حازم اختلط ، وكان له أولاد أصحاب حديث ، فلما أحسوا ذلك منه حجّوه ؛ فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئاً » ؛ وهذا من أوثق ما يكون في الاحتياط لصحة الرواية . والحديث رواه أحمد ٢٦٨٢ عن وهب بن جرير عن أبيه ، والحاكم ١ : ٤٤٣ من طريق وهب أيضاً ؛ وقال : « إسناده صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » . ووثقه الذهبي . أحمد محمد شاكر

إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ ، وَأَنْ عَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ ، فَإِنْ أَبَوْا ، وَاخْتَارُوا دَارَهُمْ ، فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ : يُجْرَى عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يُجْرَى عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي النَّيِّ وَالْغَنِيمَةِ نَصِيبٌ ، إِلَّا أَنْ يَجَاهِدُوا فِي الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَأَدْعُهُمْ إِلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَجَابُوا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكَفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ تَعَالَى وَقَاتِلْهُمْ . وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حَكْمِ اللَّهِ . فَلَا تُنْزِلْهُمْ ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ مَا يَحْكُمُ اللَّهُ فِيهِمْ ، وَلَكِنْ أَنْزِلُوهُمْ عَلَى حُكْمِكُمْ ، ثُمَّ اقْضُوا فِيهِمْ بَعْدَ مَا شِئْتُمْ .

قال سفيان بن عيينة : قال علقمة : فذكرتُ هذا الحديث لمقاتل بن حَيَّان ، فقال : حدثني مسلم - هو ابن هَيْصَم - عن النعمان بن مُقَرَّرٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مثل حديث سليمان بن بريدة .

فأما من لم تبلغه الدعوة ، ممن بَعُدَتْ دَارُهُ ، وَنَاضَى مَحَلَّهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَقَاتِلُ حَتَّى يُدْعَى ، فَإِنْ قُتِلَ مِنْهُمْ أَحَدٌ قَبْلَ الدَّعْوَةِ وَجِبَتْ فِيهِ الْكَفَّارَةُ وَالْدِّيَّةُ .

وفي وجوب الدية اختلاف بين أهل العلم .

وأما قوله « فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ » فَإِنَّ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا أَقْوَامًا مِنْ قِبَالٍ مُخْتَلِفَةٍ ، تَرَكَوا أَوطَانَهُمْ ، وَهَجَرُوا فِي اللَّهِ ، وَاخْتَارُوا الْمَدِينَةَ دَارًا وَوُطْنًا ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ ، أَوْلَا كَثَرَهُمْ ، بِهَا زَرْعٌ وَلَا ضَرْعٌ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفَفِّقُ عَلَيْهِمْ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْأَعْرَابِ وَسْكَانِ الْبَدُوِّ فِي ذَلِكَ حِظٌّ ، إِلَّا مَنْ قَاتَلَ مِنْهُمْ ، فَإِنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ أَخَذَ سَهْمَهُ ، وَانصَرَفَ إِلَى أَهْلِهِ فَكَانَ فِيهِمْ .

وقوله « وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ » أَيْ مِنَ الْجِهَادِ وَالنَّفِيرِ ، أَيْ وَقْتُ دُعَاؤِهِمْ لَا يَتَخَفُّونَ .

والأعراب : من أجاب منهم وقَاتَلَ أَخَذَ سَهْمَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ فِي الْبَعْثِ فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ النَّيِّ ، وَلَا عَتَبَ عَلَيْهِ ، مَا دَامَ فِي أَهْلِ الْجِهَادِ كِفَايَةً .

وقوله « إِنْ أَبَوْا فَادْعُهُمْ إِلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ » فَظَاهِرُهُ يَوْجِبُ قَبُولَ الْجِزْيَةِ مِنْ كُلِّ مُشْرِكٍ ، كِتَابِيٍّ ، أَوْ غَيْرِ كِتَابِيٍّ ، مِنْ عَبْدَةِ الشَّمْسِ ، وَالنِّيرَانِ ، وَالْأَوْثَانِ ، إِذَا أَدْعَاوُهَا وَأَعْطَوْهَا . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ . وَمَذْهَبُ مَالِكٍ : قَرِيبٌ مِنْهُ .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . وحديث النعمان بن مقرن أخرجه ابن ماجه أيضاً .

٢٥٠١ - وعن سليمان بن بريدة ، عن أبيه ، أن النبی صلی الله علیه وسلم قال : « اغزُوا باسمِ الله ، وفى سبيلِ الله ، وقَاتِلُوا من كفر بالله ، اغزُوا ، ولا تَغْدُرُوا ، ولا تَغْلُوا ولا تَمْتَلُوا ، ولا تَقْتُلُوا وَلِيداً » .

وهو طرف من الذی قبله .

٢٥٠٢ - وعن خالد بن الفِزْرِ قال : حدثنى أنس بن مالك ، أن رسول الله صلی الله علیه وسلم قال : « انْطَلِقُوا باسمِ الله ، وبالله ، وعلى مِلةِ رسولِ الله ، لا تَقْتُلُوا شَيْخاً فانياً ، ولا طفلاً ، ولا صغيراً ، ولا امرأة ، ولا تَغْلُوا ، وَضُمُوا غنائكم ، وأصلحوا ، وأحسنوا (إن الله يحب المحسنين) » .

وحكى عنه أنه قال : تقبل من كل مشرك إلا المرتد .

وقال الشافعى : لا تقبل الجزية إلا من أهل الكتاب ، سواء كانوا عرباً أو عجماء ، وتقبل من الجوس . ولا تقبل من مشرك غيرهم .

وقال أبو حنيفة : تقبل من كل مشرك من العجم ، ولا تقبل من مشركى العرب .

قلت : لم يثبت عن النبی صلی الله علیه وسلم أنه حارب أعجمياً قط ، ولا بعث إليهم جيشاً ، وإنما كانت عامة حروبه مع العرب ، وكذلك بعثه وسراياه ، فلا يجوز أن يصرف هذا الخطاب عن العرب إلى غيرهم .

٢٥٠٣ - قلت : نهى عن قتل النساء والصبيان يُتَأَوَّل على وجهين :

أحدهما : أن يكون ذلك بعد الإِسار ، نهى عن قتلهم لأنهم غنيمة للمسلمين .

والوجه الآخر : أن يكون ذلك عامّاً قبل الإِسار وبعده ، نهى أن يقصدوا بالقتل ، وهم متميزون عن المقاتلة . فأما وهم مختلطون بهم لا يُوصَل إليهم إلا بقتلهم ، فإنهم لا يُتَحَاشَوْنَ .

والمرأة إنما لا تقتل إذا لم تكن تقاتل . فإن قاتلت قتلت . وعلى هذا مذهب أكثر الفقهاء .

قال يحيى بن معين : خالد بن القرز : ليس بذلك . هذا آخر كلامه . وهيصم : بفتح الهاء وسكون الياء آخر الحروف ، وبعدها صاد مهملة مفتوحة وميم .  
ومقرن : بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء المهملة وكسرهما ونون .  
والقرز : بكسر القاء وسكون الزاي وبعدها راء مهملة .

### باب في الحرق في بلاد العدو [ ٣٤٢ : ٢ ]

٢٥٠٣ - عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ ، وَهِيَ الْبُورَةُ <sup>(١)</sup> . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ( ٥٩ : ٥ ) مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْثَةٍ » .  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .  
٢٥٠٤ - وعن أسامة - وهو ابن زيد - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كَانَ عَهْدَ إِلَيْهِ قَالٌ : أَغَزِ عَلَى ابْنِي ، صَبَاحًا ، وَحَرِّقْ » .  
وأخرجه ابن ماجة . وحكى أبو داود أن أبا مُسْهِرٍ قِيلَ لَهُ : ابْنِي ، قَالَ : نَحْنُ أَعْلَمُ ، هِيَ يُبْنَى فِلَسْطِينَ <sup>(٢)</sup> .

وقال الشافعى : الصبي الذى يقاتل يجوز قتله ، وكذلك قال الأوزاعى وأحمد .  
واختلفوا فى الرهبان . فقال مالك وأهل رأى : لا يجوز قتلهم .  
وقال الشافعى : يقتلون ، إلا أن يسلموا ، أو يؤدوا الجزية .  
وقال أصحاب رأى : لا يقتل شيخ ولا زَمَن ولا أعمى .  
وقال الشافعى : هؤلاء كلهم يقتلون .

٢٥٠٣ - اختلف العلماء فى تأويل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك .  
فقال بعضهم : إنما أمر بقطع النخيل . لأنه كان مقابل القوم ، فأمر بقطعها لينتفع المكان له ، وكره هذا القائل قطع الشجر . واحتج بنهى أبى بكر عن ذلك . وإلى هذا المعنى ذهب الأوزاعى .

(١) البورة - مصفرا - موضع من بلاد بنى النضير . والبورة أيضاً : موضع بحوف مصر . كان بها وقعة . والبورة أيضاً : قرية أو بئر دون أجا .  
(٢) « أبى » بضم الهمزة وسكون الباء الموحدة بعدها نون وآخره ألف مقصورة : موضع من بلاد فلسطين بين عسقلان والرملة . وتنطق اليوم « يبنى » بالياء كما قال أبو مسهر

## باب في بَعَثَ الْعُمُون [ ٢ : ٣٤٣ ]

٢٥٠٥ - عن أنس قال : « بعث - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم - بِسَبَسَةِ عَيْنًا يَنْظُرُ ما صنعت عَيْرُ أَبِي سَفِيَان .  
وأخرجه مسلم .

« سبسة » بفتح الباء الموحدة ، وبعدها سين مهملة ساكنة ، وبعدها باء بواحدة مفتوحة وسين مهملة مفتوحة . وتاء تأنيث . ويقال : بسبس ، ليس فيه هاء تأنيث . وقيل فيه أيضاً : بُسَيْسَة ، بضم الباء الموحدة ، وياء آخر الحروف ساكنة ، بين السنين وتاء تأنيث . وهو بسبسة بن عمرو ، ويقال : ابن بشر .

باب في ابن السبيل يأكل من التمر ويشرب من اللبن إذا مرَّ به [ ٢ : ٣٤٣ ]  
٢٥٠٦ - عن الحسن ، عن سَمُرَةَ بن جُنْدَب ، أن نبيَّ الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا

وقال الأوزاعي : لا بأس بقطع الشجر وتحريقها في بلاد المشركين ، وبهدم دورهم . وكذلك قال مالك .

وقال أصحاب الرأي : لا بأس به ، وكذلك قال إسحق .  
وكره أحد تخريب العمر ، إلا من حاجة إلى ذلك .  
قال الشافعي : ولعل أبا بكر إنما أمرهم أن يكفوا عن أن يقطعوا شجراً مشمراً . لأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام تفتح على المسلمين ، فأراد بقاءها عليهم .  
٢٥٠٦ - قلت : هذا في المضطر الذي لا يجد طعاماً ، وهو يخاف على نفسه التلف . فإذا كان كذلك جاز له أن يفعل هذا الصنيع .

٢٥٠٦ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد روى البيهقي من حديث يزيد بن هرون عن سعيد الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قل « إذا أتى أحدكم على راع فيناد : يا راعي الإبل - ثلاثاً - فإن أجابه وإلا فليحلب وليشرب ، ولا يحملن . وإذا أتى أحدكم على حائض فيناد - ثلاثاً - يا صاحب الحائط . فإن أجابه وإلا فليأكل ، ولا يحملن » وهذا الإسناد على شرط مسلم . وإنما أعلاه البيهقي بأن سعيداً الجريري تفرد به ،



أَنْ أَحَدَكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فَلْيَمْسَحْ بِهَا وَلْيَشْرَبْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا فَلْيَصُوتْ ثَلَاثًا ، فَإِنْ أَجَابَهُ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ ، وَإِلَّا فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ ، وَلَا يَحْمِلْ . »

وذهب بعض أصحاب الحديث إلى أن هذا شيء قد ملكه النبي صلى الله عليه وسلم إياه ، فهو له مباح ، لا يلزمه له قيمة .

وذهب أكثر الفقهاء إلى أن قيمته لازمة له ، يؤديها إليه إذا قدر عليها . لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبه نفس منه » .

وكان قد اختلط في آخر عمره ، وسمع يزيد بن هرون منه في حال اختلاطه . وأعل حديث سمرة بالاختلاف في سماع الحسن منه .

وهاتان العلتان — بعد صحتهما — لا يخرجان الحديثين عن درجة الحسن المحتج به في الأحكام عند جمهور الأمة .

وقد ذهب إلى القول بهذين الحديثين الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه . وقال الشافعي : وقد قيل : من مر بحائط فليأكل ، ولا يتخذ خبنة . وروى فيه حديث لو كان ثبت عندنا لم نخالفه . والكتاب والحديث الثابت : أنه لا يجوز أكل مال أحد إلا بإذنه .

والحديث الذي أشار إليه الشافعي : رواه الترمذي من حديث يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من دخل حائطاً فليأكل ولا يتخذ خبنة <sup>(١)</sup> » قال الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سليم أخبرنا قتيبة أخبرنا الليث عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق ؟ فقال : من أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه » ثم قال : هذا حديث حسن .

فاختلف الفقهاء في القول بموجب هذه الأحاديث .

فذهب طائفة منهم إلى أنها محكمة ، وأنه يسوغ الأكل من الثمار ، وشرب اللبن لضرورة وغيرها . ولا ضمان عليه . وهذا [ للشهور عن أحمد ] <sup>(٢)</sup>

(١) الجنة — بضم الحاء وسكون الباء الواحدة ونون مفتوحة — ما تحمله الإنسان في حضنك . مأخوذ من خبن الثوب إذا طواه .

(٢) ما بين المربعين كان يباح بالأصل .

وأخرجه الترمذى ، وقال : حسن صحيح غريب . وذكر أن علي بن المدينى قال : سماع الحسن من سمرة صحيح ، وقال : وقد تكلم بعض أهل الحديث فى رواية الحسن عن سمرة .

وقالت طائفة : لا يجوز له شئ من ذلك إلا لضرورة مع ثبوت العوض فى ذمته . وهذا للثقل عن مالك والشافعى وأبى حنيفة ، واحتج لهذا القول بحجج :  
إحداها : قوله تعالى ( ٤ : ٢٩ ) يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) والراضى متف فى هذه الصورة .  
الثانية : الحائط والماشية لو كانا ليتيم ، فأكل منهما ، كان قد أكل مال اليتيم ظلماً ، فيدخل تحت الوعيد .

الثالثة : ما أخرجه فى الصحيحين من حديث أبى بكره : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى خطبته فى حجة الوداع « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، فى بلدكم هذا ، فى شهركم هذا » ومثله فى صحيح مسلم عن جابر .  
الرابعة : ما فى الصحيح عن أبى هريرة : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « كل المسلم على المسلم حرام : دمه ، وماله ، وعرضه » .

الخامسة : ما رواه البيهقى بإسناد صحيح من حديث ابن عباس « أن النبى صلى الله عليه وسلم خطب فى حجة الوداع — فذكر الحديث ، وفيه — : ولا يجبل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس » .

السادسة : ما رواه مسلم فى صحيحه : عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم « أنه قام ، فقال : لا يجلبن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه ، أئجب أحدكم أن تؤتى مشربته ، فيكسر باب خزانته ؟ — الحديث » .

السابعة : أن هذا مال من أموال المسلم ، فكان محترماً كسائر أمواله .  
قال الأولون : ليس فى شئ مما ذكرتم ما يعارض أحاديث الجواز ، إلا حديث ابن عمر ، فإنه فى الظاهر مخالف لحديث سمرة . وسيأتى بيان الجمع بينهما إن شاء الله .  
أما قوله تعالى ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) فلا يتناول محل النزاع . فإن هذا أكل بإباحة الشارع ، فكيف يكون باطلاً ؟

وليس هذا من باب تخصيص العام فى شئ ، بل هذه الصورة لم تدخل فى الآية ، كما لم يدخل فيها أكل الوالد مال ولده .

وأيضاً : فلائنه إما يدل على تحريم الأكل بالباطل الذى لم يأذن فيه الشارع ولا المالك ، فإذا وجد الإذن الشرعى ، أو الإذن من المالك ، لم يكن باطلاً . ومعلوم أن إذن الشرع أقوى من إذن المالك . فما أذن فيه الشرع أحل مما أذن فيه المالك . ولهذا كانت الغنائم من أحل

المكاسب وأطبها ، ومال الولد بالنسبة إلى الأب من أطيب المكاسب ، وإن لم يأذن له الولد .  
وأيضاً فإنه من المستحيل أن يأذن النبي صلى الله عليه وسلم فيما حرمه الله ومنع منه . فعلم  
أن الآية لا تتناول محل النزاع أصلاً .

وبهذا خرج الجواب عن الدليل الثاني ، وهو كونه مثل مال اليتيم ، مع أن قوله تعالى (٤١: ١٠)  
إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ( الآية ) يدل على أنه إنما يستحق الوعيد من أكلها  
أكلاً غير مأذون فيه شرعاً ، فأما ما أذن فيه الشارع منها فلا يتناوله الوعيد . ولهذا كان للفقير أن  
يأكل منها أقل الأمرين من حاجته ، أو قدر عمله ، ولم يكن ذلك ظلماً ، لإذن الشارع فيه .  
وهذا هو بعينه الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام »  
فإن التحريم يتناول ما يقع فيه الإذن من الشارع ولا من المالك ، وأما ما أذن فيه منهما ، أو من  
أحدهما ، فليس بحرام . ولهذا يتنزع منه الشقص المشفوع فيه بغير رضاه ، لإذن الشارع ، ويتنزع  
منه ما تدعو إليه ضرورة من طعام أو شراب ، إما مجاناً ، على أحد القولين ، أو بالمعاوضة ،  
على القول الآخر . ويكره على إخراج ماله لأداء ما عليه من الحقوق وغير ذلك . وهذه الصور  
وأمثالها ليست مستثناة من هذه النصوص ، بل النصوص لم تتناولها ، ولا أريدت بها قطعاً .  
وأما حديث ابن عمر : « لا يخلبن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه » لحديث صحيح متفق  
على صحته . وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في جواز احتلاب الماشية للشراب . ولا خلاف  
في مذهبه : أنه لا يجوز احتلابها لغيره ، وهو كالخبنة في الثمار ، فمنعه في إحدى الروايتين ، أخذاً  
بحديث ابن عمر ، وجوزه في الأخرى ، أخذاً بحديث سمرة .

ومن رجع المنع قال : حديث ابن عمر أصح . فإن حديث سمرة من رواية الحسن عنه ،  
وهو مختلف في سماعه منه . وأما حديث ابن عمر : فمن رواية الليث وغيره عن نافع عنه .  
ولا ريب في صحته .

قالوا : والفرق بينه وبين الثمرة : أن اللبن مخزون في الضرع ، تكثر الأموال في خزائنها  
ولهذا شبهها النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وأخبر أن استخراجها من الضروع كاستخراج  
الأموال من الخزائن بكسرهما . وهذا بخلاف الثمرة ، فإنها ظاهرة بادية في الشجرة غير مخزونة .  
فإذا صارت إلى الخزانة حرم الأكل منها إلا بإذن المالك .

قالوا : وأيضاً فالشهوة تشتد إلى الثمار عند طبها . لأن العيون تراها ، والنفوس شديدة  
لليل إليها . ولهذا جوز النبي صلى الله عليه وسلم فيها الزبابة في خمسة أوسق أو دونها في انغرايا  
لما شكوا إليه شهوتهم إليها ، وأنه لا ثمن بأيديهم ، بخلاف اللبن ، فإنه لا يرى ولا تشتد الشهوة  
إليه ، كاشتدادها إلى الثمار .

قالوا : وأيضاً ، فالثمار لا صنع فيها للأدنى بحال ، بل هي خلق الله سبحانه ، لم تتولد من  
كسب أدنى ولا فعله ، بخلاف اللبن . فإنه يتولد من عين مال المالك ، وهو العلف . وإن

كانت سائمة ، فلا بد من قيامه عليها ورعيه إياها ، ولا بد من إعائه لها كل وقت . وهذا - وإن كان في الثمار - إلا أنه بالنسبة إلى الماشية قليل جداً . فإنه لا يحتاج أن يقوم على الشجر كل يوم ، فمؤنتها أقل من مؤنة الماشية بكثير . فهي بالمباحات أشبه من ألبان المواشى ، إلا أن اختصاص أربابها بأرضها وشجرها أخرجها عن حكم المباحات المشتركة التي يسوغ أكلها ونقلها ، فعمل الشبه في الأكل الذي لا يحجب بالمالك دون النقل المضر له .

فهذه الفروق - إن صحت - بطل إلحاق الثمار بها في المنع . وكان المصير إلى حديث المنع في اللبن أولى ، وإن كانت غير مؤثرة ، ولا فرق بين البابين ، كانت الإباحة شاملة لهما . وحينئذ فيكون حديث النهي متناولاً للمحتلب غير الشارب ، بل محتلبه كالتخذ خبنة من الثمار . وحديث الإباحة متناول للمحتلب الشارب فقط ، دون غيره .

ويدل على هذا التفريق : قوله صلى الله عليه وسلم في حديث سمرة : « فليحتلب وليشرب ولا يحمل » فلو احتلب للحمل كان حراماً عليه . فهذا هو الاحتلاب المنهى عنه في حديث ابن عمر . والله أعلم .

ويدل عليه أيضاً : أن في حديث المنع ما يشعر بأن النهي إنما هو عن نقل اللبن ، دون شربه . فإنه قال : « أئحب أحدكم أن تؤثى مشربته فيكسر باب خزائنه فينشل طعامه ؟ » ومما يدل على الجواز : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق ؟ فقال : من أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبنة ، فلا شيء عليه » وهو من رواية محمد بن عجلان عن عمرو ، ومحمد بن عجلان احتج به مسلم . والحديث حسن ، أخرجه أهل السنن .

فإن قيل : فهذا دليل على جواز أكل المحتاج ، ونحن نقول : له أن يأكل عند الضرورة وعليه القيمة ، وقوله : « لا شيء عليه » هو نفى للعقوبة لا للعدم . فالجواب : أن هذا الحديث روي بوجهين : أحدهما : « وإن أكل بفيه ، ولم يأخذ فيتخذ خبنة ، فليس عليه شيء » .

وهذا صريح في أن الأكل لا شيء عليه ، وإنما يجب الضمان على من اتخذ خبنة . ولهذا جعلها قسمين .

واللفظ الثاني قوله : « ومن أصاب بفيه من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه . ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة » .

وهذا صريح في أن الأكل منه لحاجة لا شيء عليه ، وأن الضمان إنما يجب على المخرج منه غير ما أكله . والمنازعون لا يفرقون ، بل يوجبون الضمان على الأكل والمخرج معاً ، ولا يفرقون فيه بين المحتاج وغيره .

وهذا جمع بين ما فرق الرسول بينه ، والنص صريح في إبطاله . فالحديث حجة على اللفظين معاً .

فإن قيل : فالجوزون لا يخصص الإباحة بحال الحاجة ، بل يجوزون الأكل للحاجة وغيره فقد جمعوا بين ما فرق الشارع بينه ؟

قيل : الحاجة المسوغة للأكل أهم من الضرورة ، والحكم معلق بها ، ولا ذكر للضرورة فيه ، وإنما الجواز دائر مع الحاجة ، وهو نظير تعليق بيع العرايا بالحاجة ، فإنها الحاجة إلى أكل الرطب ، ولا تعتبر الضرورة اتفاقاً ، فكذلك هنا .

وعلى هذا : فاللفظ قد خرج مخرج الغالب . وما كان كذلك فلا مفهوم له اتفاقاً . وما يدل على الجواز أيضاً : حديث رافع بن عمرو الذي ذكره أبو داود في الكتاب ، وقد صححه الترمذى . ولا يصح حمله على المضطر لثلاثة أوجه .

أحدها : أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق له الأكل ، ولم يقل : كل إذا اضطرت ، وارتك عند زوال الضرورة ، كما قال تعالى في الميتة ، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم للذي سأله عن ركوب هديه : « اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً » .

الثاني : أنه لو كانت الإباحة إنما هي لأجل الضرورة فقط لثبت البديل في ذمته ، كسائر الأموال ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره ببذل ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع .

الثالث : أن لفظ الحديث في كتاب أبي داود ليس فيه للضرورة ذكر ، فإنه قال : « يا غلام لم ترمي النخل ؟ قال : آكل . فقال : لا ترم النخل ، وكل ما سقط » فأخبره أنه يرميها للأكل لا للحمل ، فأباح له الساقط ، ومنعه من الرمي ، لما فيه من كثرة الأذى . ورواه الترمذى ، ولفظه قال : « يا رافع لم ترمي نخلهم ؟ قال قلت : يا رسول الله الجوع . قال : لا ترم ، وكل ما وقع ، أشبعك الله » فهذا اللفظ ليس معارضاً للأول . وكلاهما يدل على إباحة الأكل ، وأن الإباحة عند الجوع أولى .

وما يدل على الجواز أيضاً : حديث عباد بن شرحبيل ، وقد ذكره أبو داود في الباب ، وهو صحيح الإسناد ، والاستدلال به في غاية الظهور . وقد تكلف بعض الناس رده بأنه لم يحدث به عن أبي بشر إلا جعفر بن إياس ، وهذا تكلف بارد . فإن أبا بشر هذا من الحفاظ الثقات الذين لم تعمز قناتهم .

وتكلف آخرون ما هو أبعد من هذا . فقالوا : الحديث رواه ابن ماجة والنسائي . ولفظه : « فأقره النبي صلى الله عليه وسلم ، فرد إليه ثوبه ، وأمر له يوسق من طعام » .

قالوا : فالأمور له بالوسق هو الأنصاري صاحب الحائط ، وكان هذا تعويضاً من النبي صلى الله عليه وسلم له عن سنبله ، وهذا خطأ بين . فإن للأمور له بالوسق إنما هو آكل السنبل عباد بن شرحبيل ، والسياق لا يدل إلا عليه . والنبي صلى الله عليه وسلم رد إليه ثوبه ،

٢٥٠٧ - وعن عباد بن شرحبيل ، قال « أصابتني سنةٌ . فدخلتُ حائطاً من حيطانِ

٢٥٠٧ - « السنة » الجماعة تصيب الناس . و « السائب » الجائع .

وأطعمه وسقاً . ولفظ أبي داود صريح في ذلك ، فإنه قال : « فرد على ثوبى وأعطاني وسقاً »  
وتما يدل على الجواز أيضاً : ما رواه الترمذي : حدثنا ابن أبي الشوارب حدثنا يحيى بن  
سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من  
دخل حائطاً فليأكل ، ولا يتخذ خبنة » وهذا الحديث - وإن كان معلولاً - قال الترمذي في  
كتاب العلل الكبير له : سألت مجاهداً عن هذا الحديث ؟ فقال يحيى بن سليم يروى أحاديث عن  
عبيد الله بهم فيها . ثم كلامه . وقال يحيى بن معين : هذا الحديث غلط . وقال أبو حاتم الرازي :  
يحيى بن سليم هذا محله الصدق وليس بالحافظ ولا يحتج به . وقال النسائي : ليس به بأس وهو  
منكر الحديث عن عبيد الله بن عمرو - ولكن لو حاكنا منازعنا من الفقهاء إلى أصولهم ،  
لكان هذا الحديث حجة على قولهم . لأن يحيى بن سليم من رجال الصحيحين ، وهو لو انفرد  
بلفظة أو رفع أو اتصال وخالفه غيره فيه لحكموا له ، ولم يلتفتوا إلى من خالفه ، ولو كان  
أوثق وأكثر ، فكيف إذا روى ما لم يخالف فيه ؟ بل له أصول ونظائر . ولگنا لا نرضى  
بهذه الطريقة ، فالحديث عندنا معلول ، وإنما سقناه اعتباراً لا اعتياداً . والله أعلم .

فإن قيل : فما تصنعون بالحديث الذي رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في الغريب عن ابن  
جريح عن عطاء قال : « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للجائع المضطر إذا مر بالحائط  
أن يأكل منه ، ولا يتخذ خبنة » وهذا التقييد يبين المراد من سائر الأحاديث .

قيل : هذا من الراميل التي لا يحتج بها ، فضلاً عن أن يعارض بها المسندات الصحيحة .  
ثم ولو كان حجة فهو لا يخالف ما ذكرنا من الأحاديث ، بل منطوقه يوافقنا ، ومفهومه يدل  
على أن غير المضطر يخالف المضطر في ذلك ، وهذا حق ، والمفهوم لاعموم له ، بل فيه تفصيل  
وما يدل على الجواز أيضاً : حديث أبي سعيد ، وقد تقدم ، وإسناده على شرط مسلم .  
ورواه ابن حبان في صحيحه . وأما تعليل البيهقي له بأن سعيداً الجري ينفرد به ، وكان قد اختلط  
في آخر عمره ، والذي رواه عنه يزيد بن هرون ، وإنما روى عنه بعد الاختلاط - فجوابه  
من وجهين .

أحدهما : أن حماد بن سلمة قد تابع يزيد بن هرون على روايته . ذكره البيهقي أيضاً .  
وسماع حماد منه قديم .

الثاني : أن هذا إنما يكون علة إذا كان الراوى ممن لا يميز حديث الشيخ صحيحه من  
سقيم . وأما يزيد بن هرون وأمثاله إذا رووا عن رجل قد وقع في حديثه بعض الاختلاط

المدينة، ففَرَكَتْ سُنْبِلًا، فَأَكَلَتْ، وَحَمَلَتْ فِي ثَوْبِي، فَجَاءَ صَاحِبُهُ فَضَرَبَنِي، وَأَخَذَ ثَوْبِي، فَأَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ: مَا عَلِمْتَ إِذْ كَانَ جَاهِلًا، وَلَا أَطَعَمْتَ إِذْ كَانَ جَائِعًا، أَوْ قَالَ: سَاقِبَا، وَأَمْرٌ، فَرَدَّ عَلَيَّ ثَوْبِي، وَأَعْطَانِي وَسَقَا، أَوْ نِصْفَ وَسْقٍ، مِنْ طَعَامٍ».

وأخرجه النسائي وابن ماجه. وقد قيل: إنه ليس لعباد بن شرحبيل الشكري الغبري سوى هذا الحديث، وذكر أبو القاسم البغوي: أنه سكن البصرة. وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثًا، لم يحدث به غير أبي بشر - جعفر بن إياس - وذكر هذا الحديث. ٢٥٠٨ - وعن رافع بن عمرو الغفاري، قال: «كنت غلامًا أرمى نَجْلَ الأنصار، فَأُتِيَ بِي النبي صلى الله عليه وسلم. فقال: يَا غَلَامُ، لِمَ تَرْمِي النخل؟ قال: آكُلُ، قال: فَلَا تَرْمِ الذَّخْلَ، وَكُلْ مَا يَسْقُطُ مِنْ أَسْفَلِهَا، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَشْبِعْ بَطْنَهُ».

وأخرجه الترمذي وابن ماجه. وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

### باب فيمن قال: لا يحلب [٢: ٣٤٤]

٢٥٠٩ - عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَيْ يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرُبَتُهُ فَنُكْسِرُ خِرَازِنَتَهُ فَيَنْتَبِلَ طَعَامَهُ؟ فَإِنَّمَا تَحْزِنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتَهُمْ، فَلَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

وفيه: أنه صلى الله عليه وسلم عذره بالجهل، حين حمل الطعام فلام صاحب الحائط أن لم يطعمه، إذ كان جائعًا.

٢٥٠٩ - «المشربة» كالغرفة يرفع فيها المتاع والشيء.

وقوله «ينتبل» معناه: يستخرج، ويقال لما يخرج من تراب البئر إذا حُفرت: نَبْلٌ. ومن هذا قولهم: نَبَلَ الرجلُ كِنَانَتَهُ: إِذَا صَبَهَا عَلَى الْأَرْضِ، فَأَخْرَجَ مَا فِيهَا مِنَ النَّبْلِ. وفي هذا إثبات القياس، والحكم للشيء بحكم نظيره.

فإنهم يميزون حديثه وينتقونه. هذا مع أن حديثه موافق لأحاديث الباب، كأحاديث سمرة ورافع بن عمرو وعبد الله بن عمرو وعباد بن شرحبيل. وهذا يدل على أنه محفوظ، وأن له أصلاً. ولهذا صححه ابن حبان وغيره.

وأخرجه البخارى ومسلم .

### باب فى الطاعة [ ٢ : ٣٤٤ ]

٢٥١٠ - عن ابن جريج قال : ( ٤ : ٥٩ : يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ) عبد الله بن قيس بن عدي ، بعثه النبي صلى الله عليه وسلم فى سرية ، أخبرني يعلَى ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٢٥١١ - وعن على : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشاً ، وأمر عليهم رجلاً <sup>(١)</sup> وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا ، فأجج ناراً ، وأمرهم أن يقتحموا فيها ، فأبى

وفيه دليل على أن الشاة المبيعة إذا كان لها لبن مقدور على حلبه فإن اللبن حصه من الثمن وهذا يؤيد خبر المصراة . ويثبت حكمها فى تقويم اللبن .

وفيه دليل على أن السارق إذا سرق من الطعام ما يبلغ قيمته ربع دينار قطع . واللبن وغيره من رطب الطعام ويابسها فى ذلك سواء ، إذا أخذه من حرز .

٢٥١١ - قلت : هذه القصة ، وما ذكر فيها من شأن النار والوقوع فيها : يدل على أن المراد به طاعة الولاة ، وأنها لا تجب إلا فى المعروف ، كالتروج فى البعث إذا أمر به الولاة ،

٢٥١١ - قال الشيخ شمس الدين رحمه الله : وقد استشكل قوله صلى الله عليه وسلم « ما خرجوا منها أبداً ، ولم يزالوا فيها » مع كونهم لو فعلوا ذلك لم يفعلوه إلا ظناً منهم أنه من الطاعة الواجبة عليهم ، وكانوا متأولين .

والجواب عن هذا : أن دخولهم إياها معصية فى نفس الأمر . وكان الواجب عليهم أن لا

(١) هذا الرجل أمير الجيش : هو أبو حذافة ، عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي الفرشى . وهو المذكور فى الحديث الذى قبل هذا . وقال فيه : عبد الله بن قيس ، نسب إلى جده . أسلم قديماً : وهاجر إلى الحبشة وبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كبرى ، وشهد فتح معر ومات بها . وقبر فى مقبرتها فى خلافة عثمان ا هـ . من هامش المنبرى .



قَوْمٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : لَوْ دَخَلُوهَا ، أَوْ دَخَلُوا فِيهَا ، لَمْ يَزَالُوا فِيهَا ، وَقَالَ : لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ »  
وأُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

٢٥١٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ - وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ قَالَ : « السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ » .

وأُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

٢٥١٣ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ « بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً فَسَلَّحَتْ رَجُلًا

وَالْفُؤُودَ لَهُمْ فِي الْأُمُورِ الَّتِي هِيَ طَاعَاتٌ ، وَمَعَاوَنٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَمَصَالِحٌ لَهُمْ . فَأَمَّا مَا كَانَ فِيهَا مَعْصِيَةً ، كَقَتْلِ النَّفْسِ الْحَمِيَّةِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، فَلَا طَاعَةَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ .

وَقَدْ يَفْسِرُ قَوْلَهُ « لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ » تَفْسِيرًا آخَرَ : وَهُوَ أَنَّ الطَّاعَةَ لَا تُسَلَّمُ لِصَاحِبِهَا ، وَلَا تُخْلَصُ إِذَا كَانَتْ مَشُوبَةً بِالْمَعْصِيَةِ ، وَإِنَّمَا تَصَحُّ الطَّاعَاتُ مَعَ اجْتِنَابِ الْمَعَاصِي .

يُبَادِرُوا وَأَنْ يَتَّبِعُوا حَتَّى يَعْلَمُوا : هَلْ ذَلِكَ طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَمْ لَا ؟ فَأَقْدَمُوا عَلَى الْهَجُومِ وَالِاقْتِحَامِ مِنْ غَيْرِ تَثَبُّتٍ وَلَا نَظَرٍ ، فَكَانَتْ عَقُوبَتُهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا فِيهَا ..

وَقَوْلُهُ : « أَبَدًا » لَا يُعْطَى خُلُودُهُمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، فَإِنَّ الْإِخْبَارَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ نَارِ الدُّنْيَا . وَالْأَبَدُ كَثِيرٌ مَا يُرَادُ بِهِ أَبَدُ الدُّنْيَا . قَالَ تَعَالَى فِي حَقِّ الْيَهُودِ (٢: ٩٥) وَلَنْ يَتِمَّنُوهُ أَبَدًا) وَقَدْ أَخْبَرَ عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ يَتِمُّونَ لِلْمَوْتِ فِي النَّارِ وَيَسْأَلُونَ رَبَّهُمْ أَنْ يَقْضَى عَلَيْهِمْ بِالْمَوْتِ . وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ « أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَانَ مَازِحًا » وَكَانَ مَعْرُوفًا بِكَثْرَةِ الْمَزَاحِ . وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُمْ أَغْضَبُوهُ ، حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ .

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ أَنَّ عَلَى مَنْ أَطَاعَ وَلَاةَ الْأَمْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ كَانَ عَاصِيًا ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَمُهِدُ لَهُ عِذْرًا عِنْدَ اللَّهِ ، بَلْ إِنَّمَا الْمَعْصِيَةُ لَا حَقَّ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ لَوْلَا الْأَمْرُ لَمْ يَرْتَكِبْهَا . وَعَلَى هَذَا يُدَلُّ هَذَا الْحَدِيثُ ، وَهُوَ وَجْهُهُ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

منهم سيفاً ، فلما رجع قال : لو رأيتُ ما لآمَنَّا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : أعجزتم إذ بَعَثْتُ رجلاً ، فلم يمضِ لأمرى : أن تجعلوا مكانه من يمضى لأمرى ؟ »  
ذكر أبو عمر النعمري وغيره : أن عقبة - هذا - روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً واحداً .

### باب ما يؤمر من انضمام العسكر وسعته [ ٢ : ٣٤٥ ]

٢٥١٤ - عن أبي ثعلبة الخشني قال « كان الناس إذا نزلوا منزلاً - قال عمرو : كان الناس إذا نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلاً - تفرقوا في الشَّعَاب والأودية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّ تَفَرَّقَكُمْ فِي الشَّعَاب والأودية إِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ . فلم ينزل بعد ذلك منزلاً إلا انضمَّ بعضهم إلى بعض ، حتى يقال : لو بُسِطَ عليهم ثوب لَعَمَّهُمْ » .

وأخرجه النسائي .

٢٥١٥ - وعن سهل بن معاذ بن أنس الجهني ، عن أبيه ، قال « غزوتُ مع نبي الله صلى الله عليه وسلم غزوةً كذا وكذا ، فَضَيَّقَ النَّاسُ الْمَنَازِلَ ، وقطعوا الطريق ، فبعث نبي الله صل الله عليه وسلم مُنَادِيَا ينادي في الناس : مَنْ ضَيَّقَ مَنْزِلًا ، أو قطع طريقًا ، فلا جهادَ له » .

سهل بن معاذ : ضعيف . وفيه أيضاً : إسماعيل بن عياش ، وفيه مقال

### باب في كراهية تمنى لقاء العدو [ ٢ : ٣٤٦ ]

٢٥١٦ - عن سالم أبي النضر قال « كتب إليه عبدُ الله بن أبي أوفى ، حين خرجَ إلى الجُرُورِيَّةَ : أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم - في بعض أيامه التي لقي فيها العدو - قال : يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ ، وَسَلُّوْا اللَّهَ تَعَالَى الْعَافِيَةَ ، فَإِذَا لَقِيتَهُمْ فَاصْبِرُوا ، وَاعْلَمُوا

٢٥١٦ - قلت : معنى « ظلال السيوف » الدنو من القِرْنِ حتى يَعْلَوْهُ ظِلُّ سَيْفِهِ ، لا يُولَّى

أن الجنة تحت ظلال السيوف . ثم قال : اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ ، مُجْرِيَ السَّحَابِ ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ ، اهْزِمْنَاهُمْ ، وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ .

وأخرجه البخارى ومسلم .

### باب ما يُدعى عند اللقاء [ ٢ : ٣٤٦ ]

٢٥١٧ - عن أنس بن مالك ، قال « كان رسولُ الله صل الله عليه وسلم إذا غَزَا قال : اللَّهُمَّ أَنْتَ عَصْدِي وَنَصِيرِي ، بِكَ أَحُولُ ، وَبِكَ أَصُولُ ، وَبِكَ أَقَاتِلُ . »

وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى : حسن غريب .

### باب فى دعاء المشركين [ ٢ : ٣٤٦ ]

٢٥١٨ - عن ابن عون ، قال « كتبتُ إلى نافع أسأله عن دعاء المشركين عند القتال ؟ فكتب إلى : أن ذلك كان فى أول الإسلام ، وقد أغارَ نَبِيُّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم على بنى المُصْطَلِقِ ، وهم غَارُونُ ، وأنعامهم تُسقى على الماء ، فقتلَ مَقَاتِلَتَهُمْ وَسَبَى سَبْيَهُمْ ، وأصاب يومئذَ جَوَيزِيَّةَ بنت الحارث ، حدثنى بذلك عبد الله ، وكان فى ذلك الجيش . »

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

عنه ولا يَفِرُّ منه . وكل شيء ذنا منك فقد أظْلَكَ . كقول الشاعر :

ورنقتُ المنيةَ ، فهى ظِلٌّ على الأقران ، دانيةُ الجناح

٢٥١٧ - قوله « أحول » معناه : أحتال . قال ابن الأنبارى : الحَوْلُ معناه فى كلام العرب : الحيلة ، يقال : ما للرجل حَوْلٌ ، وماله حِمَالَةٌ ، قال : ومنه قولك « لا حول ولا قوة إلا بالله » أى لا حيلة فى دفع سوء ، ولا قوة فى درك خير إلا بالله .

وفيه وجه آخر : وهو أن يكون معناه : المنع والدفع ، من قولك : حال بين الشئين : إذا منع أحدهما عن الآخر . يقول : لا أمتع ، ولا أدفع إلا بك .

٢٥١٩- وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُغير عند صلاة الصبح ، وكان يَسْتَمِعُ . فإذا سمع أذاناً أَمَسَكَ ، وإلا أغار » .

وأخرجه مسلم والترمذى .

قال الشافعى فى هذا الحديث : إنما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغير حتى يصبح : ليس لتحريم الإغارة ليلاً أو نهاراً ، ولا غارِين ، وفى كل حال ، ولكنه على أن يكون يُبَصِّرُ مَنْ معه كيف يغيرون ؟ احتياطاً أن يؤثّروا من كَمَيْن ، ومن حيث لا يشعرون . وقد تختلط الحرب ، إذا أغاروا ليلاً ، فيقتل بعض المسلمين بعضاً .

٢٥٢٠- وعن عِصَامِ المِزْنِى ، عن أبيه ، قال « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سرية فقال : إذا رأيتم مسجداً ، أو سمعتم مؤذناً فلا تقتلوا أحداً » .  
وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن غريب .

٢٥١٩- قلت : فيه من الفقه : أن إظهار شعار الإسلام فى القتال ، وعند شَنِّ الغارة ، يُحَقِّنُ به الدم . وليس كذلك حال السلامة والطأئنة التى يتسع فيها معرفة الأمور على حقائقها ، واستيفاء الشروط اللازمة فيها .

وفيه دليل على أن قتال الكفار من غير إحداث الدعوة جائز .

وقد ذكرنا اختلاف أهل العلم فى ذلك فى باب قبل هذا .

وقال الشافعى فى هذا الحديث : إنما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يُغير حتى يصبح ، ليس لتحريم الغارة ليلاً أو نهاراً ، ولا غارِين وفى كل حال ، ولكنه على أن يكون يبصر من معه كيف يغيرون ؟ احتياطاً أن يؤثّروا من كَمَيْن ، ومن حيث لا يشعرون . وقد يختلط أهل الحرب إذا أغاروا ليلاً ، فيقتل بعض المسلمين بعضاً .

قلت : وقد أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنى المُصْطَلِقِ وهم غَارُونَ ، وأنعامهم على الماء تُسْقَى ، وقد ذكره أبو داود فى هذا الباب . وقال لأسامة « أغر على أُنْبَى صباحاً ، وحرّق » فدل على إباحة البيات والإيقاع بهم وهم غَارُونَ . وقال سلمة ابن الأكوع « أمر علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضى الله عنه ، ففزعونا ناساً من المشركين ، فبيّتناهم فقتلهم ، وكان شعارنا تلك الليلة : أَمِتْ أَمِتْ » .

## باب المكر في الحرب [٢ : ٣٤٧]

٢٥٢١ - عن جابر - وهو ابن عبد الله - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحرب خُذعة » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٢٥٢٢ - وعن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد غزوة ورى بغيرها ، وكان يقول : الحرب خُذعة » .

## باب في البيات [٢ : ٢٤٧]

٢٥٢٣ - عن إياس بن سلمة ، عن أبيه ، قال « أُمّر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضى الله عنه ، ففَزَوْنا ناساً من المشركين ، فَبَيَّعْتَنَاهُمْ فقتلناهم ، وكان شعارنا تلك الليلة : أَمِتْ ، أَمِتْ ، قال سلمة : فقتلتُ يدي تلك الليلة سبعة أهل أبيات من المشركين » وأخرجه النسائى وابن ماجه .

٢٥٢٢ - قوله « ورى بغيرها » معنى التورية : أن يريد الإنسان الشئ ، فيظهر غيره .

وقوله « الحرب خُذعة » معناه : إياحة الخداع في الحرب ، وإن كان محظوراً في غيرها من الأمور .

وهذا الحرف يروى على ثلاثة أوجه « خُذعة » بفتح الخاء وسكون الدال ، و « خُذعة » بضم الخاء وسكون الدال ، و « خُذعة » بضم الخاء ومضمومة والدال مفتوحة وأصوبها « خُذعة » بفتح الخاء . أخبرنى أبو رجاء الغنوى عن أبى العباس أحمد بن يحيى ، قال : « خُذعة » بفتح الخاء : بلغنا أنها لغة النبي صلى الله عليه وسلم .

قلت : معنى الخُذعة : أنها هي مرة واحدة ، أى إذا خُذع المقاتل مرة واحدة لم يكن له إقالة ، ومن قال « خُذعة » أراد الاسم ، كما يقال : هذه لُعبة ، ومن قال « خُذعة » بفتح الدال - كان معناه : أنها تتخذ الرجال وتُمنِّيهم ، ثم لا تنى لهم ، كما يقال : رجل لُعبة : إذا كان كثير التلعب بالاشياء .

باب فى لزوم الساقاة [ ٣٤٧ : ٢ ]

٢٥٢٤ - عن جابر بن عبد الله قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَتَخَلَّفُ فى المسير ، فَيُرْجَى الضَّعِيفُ ، وَيُرْدَفُ ، وَيَدْعُو لَهُمْ » .

باب على ما يقاتل المشركون ؟ [ ٣٤٧ : ٢ ]

٢٥٢٥ - عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا مَنَعُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بَحْثَهَا ، وَحَسَابَهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٢٥٢٦ - وعن أنس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنْ يَسْتَقْبِلُوا قِبَلَتَنَا ، وَأَنْ يَأْكُلُوا ذَيْبِعَتَنَا ، وَأَنْ يَصَلُّوا صَلَاتَنَا ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ حَرَمْتُ عَلَيْنَا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ، إِلَّا بَحْثَهَا : لَهُمْ مَالُ الْمُسْلِمِينَ ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ » .

وأخرجه البخارى تعليقا . وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى : حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

٢٥٢٧ - وفى رواية « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ الْمُشْرِكِينَ » بمعناه .

٢٥٢٨ - وعن أسامة بن زيد ، قال « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم سَرِيَّةً إِلَى الْخُرَقَاتِ ، فَنَذَرُوا بَنَاءً ، فَهَرَبُوا ، فَأَدْرَكْنَا رَجُلًا ، فَلَمَّا غَشَيْنَاهُ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَضَرَبْنَاهُ

٢٥٢٤ - قوله « يَرْجَى » أى يسوق بهم ، يقال : أَرْجَيْتُ الْمَطِيَّةَ إِذَا حَمَلْتُهَا فِي السُّوقِ .

٢٥٢٨ - فيه من الفقه : أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا تَكَلَّمَ بِالشَّهَادَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَصِفِ الْإِيمَانَ ، وَجِبَ الْكَفُّ عَنْهُ ، وَالْوُقُوفُ عَنْ قَتْلِهِ ، سِوَاهُ كَانَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ أَوْ قَلِيلًا .

وفى قوله « هَلَا شَقَقْتُ عَنْ قَبْلِهِ ؟ » دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا يَجْرَى عَلَى الظَّاهِرِ ، وَأَنَّ السَّرَائِرَ مَوْكُولَةٌ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ .

حتى قتلناه ، فذكرته للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : مَنْ لَكَ بِإِلَهِ إِلَّا اللَّهُ يوم القيامة ؟  
فقلت : يا رسول الله ، إنما قالها مخافة السلاح ، قال : أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ ، حتى تعلم :  
مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَالَهَا أَمْ لَا ؟ مَنْ لَكَ بِإِلَهِ إِلَّا اللَّهُ يوم القيامة ؟ فما زال يقولها حتى وددت  
أنى لم أسلم إلا يومئذ .  
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٢٥٢٩ - وعن المقداد بن الأسود ، قال « يا رسول الله ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ  
الْكُفَّارِ ، فَقَاتَلَنِي ، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ ، ثُمَّ لَازَمَنِي بِشَجَرَةٍ ، فَقَالَ : أَسَلَمْتَ لِلَّهِ ،  
أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بَعْدَ أَنْ قَالَهَا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَقْتُلْهُ . فقلت :  
يا رسول الله ، إنه قطع يدي ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَا تَقْتُلْهُ ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ  
بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ » .  
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

وفيه أنه لم يُلزم [ أسامة ] مع إنكاره عليه الدية .  
ويشبه أن يكون المعنى فيه : أن أصل دماء الكفار الإباحة ، وكان عند أسامة : أنه  
إنما تكلم بكلمة التوحيد مستعيداً من القتل ، لامصداً به . فقتله على أنه كافر مباح الدم .  
فلم تلزمه الدية ، إذ كان في الأصل مأموراً بقتاله ، والخطأ عن المجتهد موضوع .  
ويحتمل أن يكون قد تأول فيه قول الله ( ٤٠ : ٨٥ ) فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا  
بِأَسْنَا ) وقوله في قصة فرعون ( ١٠ : ٩١ ) الْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ؟ )  
فلم يُخَيِّصَهُمْ إظهار الأيمان عند الضرورة والإرهاق من نزول العقوبة بساحتهم ووقوع  
بأسه بهم .

٢٥٢٩ - قلت : الخوارج ومن يذهب مذهبهم في التكفير بالكبائر : يتأولونه على أنه  
بمنزلته في الكفر . وهذا تأويل فاسد . وإنما وجهه : أنه جعله بمنزلته في إباحة الدم . لأن  
الكافر قبل أن يسلم مباح الدم بحق الدين . فإذا أسلم فقتله قاتل ، فإن قاتله مباح الدم  
بحق القصاص .

٢٥٣٠ - وعن جرير بن عبد الله ، قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية إلى خثعم ، فاعتصم ناسٌ منهم بالسجود ، فأسرعَ فيهم القتل ، قال : فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر لهم بنصف العَقل ، وقال : أنا بريء من كلِّ مسلم يُقيم بين أظهر المشركين قالوا : يا رسول الله ، لم ؟ قال : لا تراءى ناراُهما » .

٢٥٣٠ - قلت : إنما أمر بنصف العَقل ، ولم يكل لهم الدية - بعد علمه بإسلامهم - لأنهم قد أعانوا على أنفسهم بمقامهم بين ظهرائي الكفار . فكانوا كمن هلك بجناية نفسه وجناية غيره . فسقط حصّة جنايته من الدية .

وأما اعتصامهم بالسجود فإنه لا يُمَحِّصُ الدلالة على قبول الدين . لأن ذلك قد يكون منهم في تعظيم السادة والرؤساء ، فعدّوا لوجود الشبه .

وفيه دليل على أنه إذا كان أسيراً في أيديهم فأمكنه الخلاص والافلات منهم لم يحل له القمام معهم ، وإن حَقَّقوه فحلف لهم أن لا يخرج : كان الواجب أن يخرج ، إلا أنه إن كان مكرها على اليمين لم تلزمه الكفارة ، وإن كان غير مكره كانت عليه الكفارة عن يمينه .

وعلى الوجهين جميعاً : فعليه الاحتياط للخلاص ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير ، وليُكْفِرْ عن يمينه » .

وقوله « لا تراءى ناراها » فيه وجوه .

٢٥٣٠ - قال ابن القيم رحمه الله : قال بعض أهل العلم : إنما أمر لهم بنصف العقل بعد علمه بإسلامهم ، لأنهم قد أعانوا على أنفسهم بمقامهم بين ظهرائي الكفار ، فكانوا كمن هلك بجناية نفسه وجناية غيره . وهذا حسن جداً .

والذي يظهر من معنى الحديث : أن النار هي شعار القوم عند النزول وعلائهم ، وهي تدعو إليهم ، والطارق يأنس بها ، فإذا ألم بها جاور أهلها وسالهم . فنار المشركين تدعو إلى الشيطان وإلى نار الآخرة ، فإنها إنما توقد في معصية الله ، ونار المؤمنين



وأخرجه الترمذى والنسائى . وذكر أبو داود : أن جماعة رَوَوْه مرسلًا . وأخرجه الترمذى أيضاً مرسلًا ، وقال : هذا أصح . وذكر أن أكثر أصحاب إسماعيل - يعنى ابن أبى خالد - لم

أحدها : معناه : لا يستوى حكماهما . قاله بعض أهل العلم .

وقال بعضهم : معناه : أن الله قد فرق بين دارى الإسلام والكفر . فلا يجوز لمسلم أن يساكن الكفار فى بلادهم ، حتى إذا أوقدوا ناراً كان منهم بحيث يراها .  
وفيه دلالة على كراهة دخول المسلم دار الحرب للتجارة والمقام فيها أكثر من مدة أربعة أيام .

وفيه وجه ثالث - ذكره بعض أهل اللغة - قال : معناه لا يَتَّسِم بِسِمَةِ الْمُشْرِكِ ، ولا يتشبه به فى هَذِيهِ وَشَكْلِهِ . والعرب تقول « ما نار بعيرك ؟ » أى ما سِمَتُهُ <sup>(١)</sup> . ومن هذا قولهم « ناراها نجارها » يريدون : أن مِيسَمَهَا يدل على كُومِها وَعُجْمِها <sup>(٢)</sup> . ومنه قول الشاعر :

تدعو إلى الله وإلى طاعته وإعزاز دينه ، فكيف تتفق الناران ، وهذا شأننا ؟ وهذا من أفصح الكلام وأجزله ، المشتمل على المعنى الكثير الجليل بأوجز عبارة . وقد روى النسائى من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال « قلت : يا رسول الله ما أتيتك حتى حلفت أكثر من عدددهن - لأصابع يديه - أن لا آتيتك ، ولا آتيتك ، وإني كنت امرءاً لا أعقل شيئاً إلا ما علمنى الله ورسوله . وإني أسألك بوجه الله : بم بعثك ربنا إلينا ؟ قال : بالإسلام . قلت : وما آيات الإسلام ؟ قال : أن تقول : أسلمت وجهى إلى الله وتخليت ، وتقيم الصلاة ، وتؤتى الزكاة . كل المسلم على المسلم محرم ، أخوان نصيران ، لا يقبل الله من مشرك بعد ما يسلم عملاً ، أو يفارق المشركين إلى المسلمين » . وقد ذكر أبو داود من حديث سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من جامع للمشرك وسكن معه فإنه مثله » وفى المراسيل لأبى داود عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تتركوا التدرية إزاء العدو » .

(١) السمة : العلامة . كانوا يعلمون إبلهم بالسكى بالنار فى موضع تمتاز به عن غيرها مما ترعى معها .  
(٢) جمع كوماه . والكوم : بفتح الكاف والواو - عظم السنام وضخمته . إذا كانت الناقة سمينة والمعلق : - بضم العين والتاء - جمع عتيقة . وهى السرعة الأمل .

يذكروا فيه جريراً . وذكر عن البخارى أنه قال : الصحيح مرسل ، ولم يخرج التسانى إلا مرسلًا .

### باب فى التولى يوم الزحف [ ٣٤٩ : ٢ ]

٢٥٣١ - عن ابن عباس ، قال « نزلت (٨: ٦٩) إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُونَ مَائَتِينَ ) فشقَّ ذلك على المسلمين ، حين فرض الله عليهم أن لا يفرَّ واحدٌ من عشرة ، ثم إنه جاء تخفيف ، فقال ( الآن خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ ) قرأ أبو توبة إلى قوله ( يغلبوا مائتين ) قال : فلما خفف الله تعالى عنهم من العِدَّةِ نقص من الصبر بقدر ما خَفَّفَ عنهم » . وأخرجه البخارى .

٢٥٣٢ - وعن عبد الله بن عمر « أنه كان فى سرية من سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فَحَاصَّ النَّاسُ حَيْصَةً . فكنت فيمن حاص ، قال : فلما برزنا قلنا : كيف نصنع ؟ وقد فررنا من الزَّحْف ، وبؤنا بالفضب ، قتلنا : ندخل المدينة ، فنتشبَّت فيها لنذهب ، ولا يرانا أحد ، قال : فدخَلْنَا ، قتلنا : لو عَرَضْنَا أَنْفُسَنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ؟ فَإِنْ كَانَتْ لَنَا تَوْبَةٌ أَقْنَا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ ذَهَبْنَا ، قال : فجلسنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل صلاة الفجر ، فلما خرج مُنَّا إِلَيْهِ ، قتلنا : نحن الْفَرَّارُونَ ، فأقبل إلينا ، فقال : لا ، بل أنتم الْكَرَّارُونَ <sup>(١)</sup> . قال : فَدَنَوْنَا فَقَبَّلَنَا يَدَهُ ، فقال : أَنَا فِتْنَةُ الْمُسْلِمِينَ » .

حَنِى سَقَوْا آبَاهُمْ بِالنَّارِ وَالنَّارُ قَدْ تَشَقَّى مِنَ الْأَوَارِ

يريد : أنهم يعرفون الكرام منها بسماها ، فيقدمونها فى السقى على اللثام .

٢٥٣٣ - يقال « حاص الرجل » إذا حاد عن طريقه ، أو أنصرف عن وجهه إلى جهة أخرى .

وقوله « أنتم العكارون » يريد : أنتم العائدون إلى القتال ، والعاطفون عليه ، يقال : عَكَرْتُ عَلَى الشَّيْءِ : إذا عطفت عليه ، وانصرفت إليه بعد الذهاب عنه ، وأخبرنى ابن الزبيق حدثنا الكديمى عن الأصمى ، قال : رأيت أعرابياً يُغْلَى ثِيَابَهُ ، فيقتل البرغيث ، ويترك القمل . قلت : لم تصنع هذا ؟ قال : أقتل الفرسان . ثم أعسَّكَ عَلَى الرَّجَالَةِ .

(١) كذا فى المنذرى . وفى السنن « الكارون » وعليها شرح الخطايب .

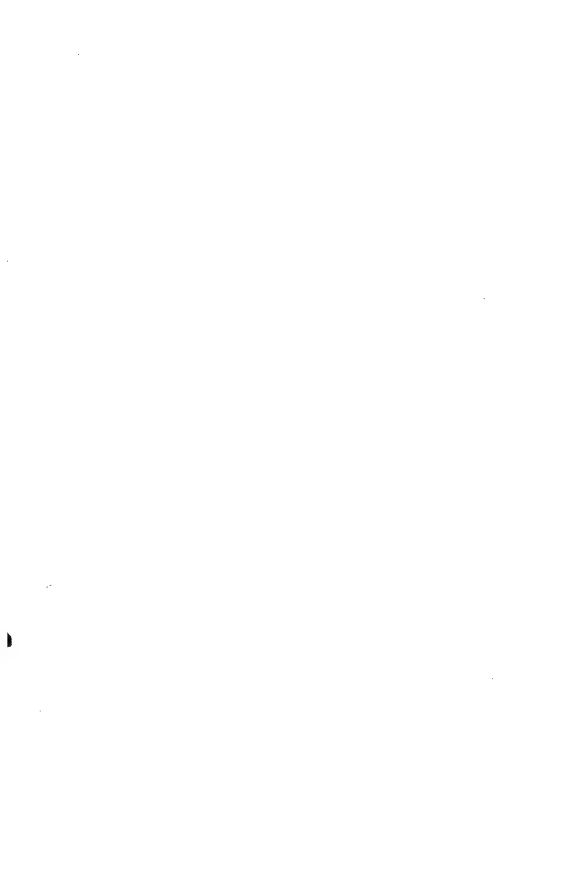
وأخرجه الترمذى وابن ماجة ، وقال الترمذى : حسن ، لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي زياد . هذا آخر كلامه . ويزيد بن أبي زياد : تكلم فيه غير واحد من الأئمة .  
 ٢٥٣٣ - وعن أبي سعيد - وهو الخدرى - قال « نزلت في يوم بذر ( ٨ : ١٦ ) وَمَنْ يُؤَلِّمْ يَوْمئِذٍ دُبُرَهُ .  
 وأخرجه النسائي .



آخر السفر الأول من مختصر السنن ؛ يتلوه في السفر الثاني إن شاء الله : في الأسير يكره على الكفر .  
 نجز تعليقاً على يدى العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن أقش الحراني . عفا الله عز وجل عنها .  
 والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وقوله صلى الله عليه وسلم « أنا فئة المسلمين » يمهّد بذلك عذرهم . وهو تأويل قوله تعالى ( ٨ : ١٦ ) أَوْ مَبْحِثًا إِلَى فِتْنَةٍ )

و إلى هنا تم الجزء الثالث بتوفيق الله تعالى  
 ويتلوه إن شاء الله الجزء الرابع  
 وأوله : باب في الأسير يكره على الكفر  
 والله الموفق والمعين على الإتمام  
 والحمد لله وحده . وصلى الله وسلم على خير عباده وصفوة رسله محمد وآله



# فهرس الجزء الثالث

## من مختصر وشرح سنن أبي داود

للمنذرى والخطابى وابن القيم

٢١	باب فى التحليل	كتاب النكاح	
٢٣	» فى نكاح العبد بغير إذن مواليه	٣	باب التعريض على النكاح
٢٤	» فى كراهية أن يخطب الرجل على خطبة أخيه	٤	» ما يؤمر به من تزويج ذات الدين
٢٥	» الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها	٥	» فى تزويج الأبكار
٢٦	» فى الولي	٥	» النهى عن تزويج من لا تلد من النساء
٣٣	» فى العُضَل	٦	» فى قوله تعالى: (الزاني لا ينكح إلا زانية - الآية)
٣٥	» إذا أنكح الوليتان	٧	» فى الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها
٣٥	» فى قوله تعالى: (لا يحل لكم أن تراثوا النساء كرها ولا تعضلوهن)	٩	» يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب
٣٧	» فى الاستئثار	١٠	» فى لبن الفحل
٤٠	» فى البكر يزوجه أبوها ولا يستأمرها	١٠	» فى رضاغة الكبير
٤٢	» فى الثيب	١١	» من حرم بالرضاع
٤٤	» فى الأكفاء	١٣	» هل يحرم مادون خمس رضعات؟
٤٤	» فى تزويج من لم يولد	١٤	» فى الرضخ للرضع عند التفصال
٤٦	» الصداق	١٤	» ما يكره أن يجمع بينهما من النساء
٤٧	» قلة المهر	١٨	» فى نكاح المتعة
٤٨	» فى التزويج على العمل	٢٠	» فى الشغار

٩١ باب في المرأة تسأل زوجها طلاق  
امرأة له

٩١ » في كراهية الطلاق

٩٢ » في طلاق السنة

١١٢ » الرجل يُراجع ولا يشهد

١١٢ » في سنة طلاق العبد

١١٥ » في الطلاق قبل النكاح

١١٧ » » » على غلط

١١٨ » » » على الهزل

١٢٠ » نسخ المراجعة بعد التطليقات

الثلاث

١٢٩ » فيما عُنِيَ به الطلاق والنيّات

١٣١ » في الخيار

١٣٢ » في أمرك بيدك

١٣٣ » في البتّة

١٣٤ » في الوسوسة بالطلاق

١٣٥ » في الرجل يقول لامرأته :

يا أُختي

١٣٧ » في الظهار

١٤٢ » في الخلع

١٤٦ » في المملوكة تعتق وهي تحت

حُر أو عبد

١٤٨ » من قال : كان حراً

١٤٩ » في المملوكين يُعتقان معاً، هل

تُختَر امرأته ؟

٥١ باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا  
حتى مات

٥٣ » في خطبة النكاح

٥٥ » في تزويج الصغار

٥٦ » في المقام عند البكر

٥٩ » ما يقال للمتزوج

٦٠ » في الرجل يتزوج المرأة فيجدها

حبلى

٦٣ » في القسم بين النساء

٦٥ » في الرجل يشترط لها داراً

٦٦ » في حق الزوج على المرأة

٦٧ » في حق المرأة على زوجها

٦٨ » في ضرب النساء

٧٠ » ما يؤمر به من غضّ البصر

٧٢ » في وطء السبايا

٧٦ » في جامع النكاح

٨١ » في إتيان الحائض ومباشرتها

٨٣ » في كفارة من أتى حائضاً

٨٥ » ما جاء في العزل

٨٨ » ما يكره من ذكر الرجل

ما يكون من إصابته أهله

أول كتاب الطلاق

٩١ باب فيمن خُتِبَ امرأة على  
زوجها

١٩٧ باب نسخ متاع المتوفى عنها بما

فرض لها من الميراث

١٩٧ « إحداد المتوفى عنها زوجها

١٩٨ « في المتوفى عنها تنتقل

١٩٩ « من رأى التحول

٢٠٠ « فيما تجتنبه المعتدة في عدتها

٢٠٢ « في عدة الحامل

٢٠٣ « في عدة أم الولد

٢٠٥ « المتبوتة لا يرجع إليها زوجها حتى

تنكح غيره

٢٠٥ « في تعظيم الزنى

أول كتاب الصيام

٢٠٧ مبدأ فرض الصيام

٢٠٧ باب نسخ قوله (وعلى الذين يطيقونه

فدية )

٢٠٨ « من قال : هي مثبتة للشيخ

والحلي

٢٠٩ « الشهر يكون تسعاً وعشرين

٢١٣ « إذا أخطأ القوم الهلال

٢١٤ « إذا أغنى الشهر

٢١٥ « من قال : فإن غم عايكم فصوموا

ثلاثين

٢١٧ « في التقدم

٢٢٠ « إذا روى الهلال في بلد قبل

الآخرين ببلية

١٤٩ باب إذا أسلم أحد الزوجين

١٥٠ « إلى متى تُرد عليه امرأته إذا

أسلم بعدها ؟

١٥٥ « فيمن أسلم وعنده نساء أكثر

من أربع

١٥٩ « إذا أسلم أحد الأبوين ، مع من

يكون الولد ؟

١٥٩ « في اللعان

١٧١ « إذا شك في الولد

١٧٢ « التغليظ في الانتفاء

١٧٢ « في ادعاء ولد الزنى

١٧٥ « في القافة

١٧٦ « من قال بالقرعة إذا تنازعا

في الولد

١٧٩ « في وجوه النكاح التي كان

يتناكح بها أهل الجاهلية

١٧٩ « الولد للفراس

١٨٥ « من أحق بالولد ؟

١٨٧ « في عدة المطلق

١٨٧ « في نسخ ما استثنى به من عدة

المطلقات

١٨٧ « في المراجعة

١٨٨ « في نفقة المتبوتة

١٩٠ « من أنكر ذلك على فاطمة

١٩٧ « في المتبوتة تخرج بالتمار

٢٥٨ باب في الصائم يحتمل نهائراً في رمضان

٢٥٩ » في الكحل عند النوم

للصائم

٢٦٠ » الصائم يستقي غامداً

٢٦٢ » القبلة للصائم

٢٦٣ » الصائم يبلغ الريق

٢٦٥ » من أصبح جنباً في شهر رمضان

٢٦٨ » كفارة من أتى أهله في رمضان

٢٧٥ » التلغيط فيمن أفطر عمداً

٢٧٦ » من أكل ناسياً

٢٧٨ » تأخير قضاء رمضان

٢٧٩ » فيمن مات وعليه صيام

٢٨٢ » الصوم في السفر

٢٨٤ » اختيار الفطر

٢٨٩ » فيمن اختار الصيام

٢٩٠ » متى يفطر المسافر إذا خرج ؟

٢٩٢ » مسيرة ما يفطر فيه

٢٩٤ » من يقول : صمت رمضان كله

٢٩٤ » في صوم العيد

٢٩٥ » صيام أيام التشريق

٢٩٦ » النهي أن يخص يوم الجمعة

بصوم

٢٩٧ » النهي أن يخص يوم السبت

بصوم

٢٢١ باب كراهية صوم يوم الشك

٢٢٢ » فيمن يصل شعبان برمضان

٢٢٣ » في كراهية ذلك

٢٢٥ » شهادة رجلين على رؤية هلال

شوال

٢٢٧ » في شهادة الواحد على رؤية

هلال رمضان

٢٢٩ » في تأكيد السحور

٢٣٠ » من سمى السحور الغداء

٢٣٠ » وقت السحور

٢٣٣ » الرجل يسمع النداء والإثناء على

يده

٢٣٤ » وقت فطر الصائم

٢٣٥ » ما يستحب من تعجيل الفطر

٢٣٦ » ما يفطر عليه

٢٣٦ » القول عند الإفطار

٢٣٦ » الفطر قبل غروب الشمس

٢٣٩ » في الوصال

٢٤٠ » الغيبة للصائم

٢٤٠ » السواك »

٢٤١ » الصائم يُصب عليه الماء من

العطش، ويبالغ في الاستنشاق

٢٤٢ » في الصائم يحتج

٢٤٥ » الرخصة في ذلك



- ٣٣٥ باب من رأى عليه القضاء  
 ٣٣٦ « المرأة تصوم بغير إذن زوجها  
 ٣٣٧ « في الصائم يُدعى إلى وليمة  
 ٣٣٨ « الاعتكاف  
 ٣٤١ « أين يكون الاعتكاف ؟  
 ٣٤١ « المعتكف يدخل البيت لحاجته  
 ٣٤٣ « يعود المريض  
 ٣٥٠ « المستحاضة تعتكف  
 أول كتاب الجهاد  
 ٣٥١ « ما جاء في الهجرة  
 ٣٥٢ « في الهجرة هل انقطعت ؟  
 ٣٥٣ « سكنى الشام  
 ٣٥٧ « في دوام الجهاد  
 ٣٥٧ « ثواب الجهاد  
 ٣٥٧ « النهى عن السياحة  
 ٣٥٨ « فضل القفل في الغزو  
 ٣٥٨ « فضل قتال الروم على غيرهم من  
 الأمم  
 ٣٥٩ « في ركوب البحر  
 ٣٦٢ « فضل من قتل كافراً  
 ٣٦٢ « حرمة نساء المجاهدين  
 ٣٦٢ « السرية تُحقق  
 ٣٦٢ « تضعيف الذكر في سبيل الله  
 عز وجل

- ٣٠٢ باب الرخصة في ذلك  
 ٣٠٢ « في صوم الدهر  
 ٣٠٥ « « « أشهر الحرم  
 ٣٠٧ « « « المحرم  
 ٣٠٧ « « « شعبان  
 ٣٠٧ « « « شوال  
 ٣٠٨ « في فضل ستة أيام من شوال  
 ٣١٨ « كيف كان يصوم النبي صلى  
 الله عليه وسلم ؟  
 ٣١٩ « في صوم الاثنين والخميس  
 ٣٢٠ « « « القُسر  
 ٣٢١ « « « فطر  
 ٣٢١ « « « صوم عرفة بعرفة  
 ٣٢٢ « « « صوم يوم عاشوراء  
 ٣٢٣ « « « ما روى أن عاشوراء اليوم  
 التاسع  
 ٣٢٥ « « في فضل صومه  
 ٣٢٩ « « في صوم يوم وفطر يوم  
 ٣٢٩ « « في صوم الثلاث من كل  
 شهر  
 ٣٣٠ « « من قال الاثنين والخميس  
 ٣٣١ « « « لا يُبالي من أي  
 الشهر  
 ٣٣١ « « النية في الصيام  
 ٣٣٣ « « في الرخصة فيه

- ٣٨٢ باب في الرجل يَشْرِي نفسه  
 ٣٨٢ » فيمن يَسْلَمُ وَيَقْتُلُ مَكَانَهُ فِي  
 سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى  
 ٣٨٣ » في الرجل يَمُوتُ بِسِلَاحِهِ  
 ٣٨٤ » الدُّعَاءُ عِنْدَ اللِّقَاءِ  
 ٣٨٤ » مَنْ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى الشَّهَادَةَ  
 ٣٨٥ » فِي كِرَاهِيَةِ جَزِّ نَوَاصِي الْخَيْلِ  
 وَأُذْنَائِهَا  
 ٣٨٥ » فِيمَا يَسْتَحِبُّ مِنْ أَلْوَانِ الْخَيْلِ  
 ٣٨٦ » هَلْ تُسَمَّى الْأُنْثَى مِنَ الْخَيْلِ  
 فَرْسًا؟  
 ٣٨٦ » مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ  
 ٣٨٦ » مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الْقِيَامِ عَلَى  
 الدُّوَابِّ وَالْبَهَائِمِ  
 ٣٨٨ » فِي نَزُولِ الْمَنَازِلِ  
 ٣٨٨ » فِي تَقْلِيدِ الْخَيْلِ الْأَوْتَارِ  
 ٣٨٨ » إِكْرَامُ الْخَيْلِ وَارْتِبَاطُهَا وَالْمَسْحُ  
 عَلَى أَكْفَالِهَا  
 ٣٨٩ » فِي تَعْلِيقِ الْأَجْرَاسِ  
 ٣٨٩ » فِي رُكُوبِ الْجَلَالَةِ  
 ٣٩٠ » فِي الرَّجُلِ يُسَمَّى دَابَّتَهُ  
 ٣٩١ » فِي النَّدَاءِ عِنْدَ النَّفِيرِ: يَا خَيْلَ اللَّهِ  
 أَرَكِي

- ٣٩٤ باب فِيمَنْ مَاتَ غَازِيًا  
 ٣٩٤ » فِي فَضْلِ الرِّبَاطِ  
 ٣٩٥ » فِي فَضْلِ الْحَرَسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
 ٣٩٦ » كِرَاهِيَةُ تَرْكِ الْغَزْوِ  
 ٣٩٧ » فِي نَسْخِ نَفِيرِ الْعَامَةِ بِالْخَاصَّةِ  
 ٣٩٧ » » الرِّخْصَةُ فِي الْقُعُودِ مِنَ  
 الْعُدْرِ  
 ٣٩٨ » مَا يَجْزِي مِنَ الْغَزْوِ  
 ٣٩٩ » فِي الْجُرْأَةِ وَالْجَبِينِ  
 ٣٩٩ » » قَوْلُهُ (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ  
 إِلَى التَّهْلُكَةِ)  
 ٤٧٠ » فِي الرَّمْيِ  
 ٣٧٢ » فِيمَنْ يَغْزُو يَلْتَمِسُ الدُّنْيَا  
 ٣٧٣ » فِي فَضْلِ الشَّهَادَةِ  
 ٣٧٥ » فِي الشَّهِيدِ يُشْفَعُ  
 ٣٧٦ » فِي النُّورِ يُرَى عِنْدَ قُبُورِ الشَّهَدَاءِ  
 ٣٧٦ » فِي الْجَعَائِلِ فِي الْغَزْوِ  
 ٣٧٧ » الرِّخْصَةُ فِي اخْتِذِ الْجَعَائِلِ  
 ٣٧٨ » فِي الرَّجُلِ يَغْزُو بِأَجْرِ الْخِدْمَةِ  
 ٣٧٨ » » » وَأَبْوَاهُ كَارِهَانِ  
 ٣٧٩ » فِي النِّسَاءِ يَغْزُونَ  
 ٣٨٠ » فِي الْغَزْوِ مَعَ أَيْمَةِ الْجُورِ  
 ٣٨١ » الرَّجُلُ يَتَحَمَّلُ بِمَالٍ غَيْرِهِ يَغْزُو  
 ٣٨١ » فِي الرَّجُلِ يَلْتَمِسُ الْأَجْرَ  
 وَالنَّفْسِيَّةَ

- ٤٠٦ باب في الانتصار بِرُذُل الخيل  
والضعفة
- ٤٠٧ « في الرجل ينادى بالشعار
- ٤٠٨ « ما يقول الرجل إذا سافر
- ٤٠٩ « في الدعاء عند الوداع
- ٤١٠ « ما يقول الرجل إذا ركب
- ٤١٠ « ما يقول الرجل إذا نزل المنزل
- ٤١١ « في كراهية السير أول الليل
- ٤١٢ « في أيَّ يوم يُستحب السفر ؟
- ٤١٢ « في الابتكار في السفر
- ٤١٣ « في الرجل يسافر وحده
- ٤١٤ « في الوم يسافرون يُؤمَّرون
- أحدهم
- ٤١٤ « في المصحف يسافر به إلى أرض
- العدو
- ٤١٥ « فيما يستحب من الجيوش
- والرفقاء والسرايا
- ٤١٦ « في دعاء المشركين
- ٤١٩ « في الحرق في بلاد العدو
- ٤٢٠ « في بَعَث العيون
- ٤٢٠ « في ابن السبيل يأكل من
- التمر ويشرب من اللبن إذا
- مرَّ به
- ٤٢٧ « فيمن قال : لا يحلب

- ٣٩١ باب النهي عن لعن البهيمة
- ٣٩١ « في التحريش بين البهائم
- ٣٩٢ « في وسم الدواب
- ٣٩٢ « في كراهية الحجر تُنزَى على الخيل
- ٣٩٣ « في ركوب ثلاثة على دابة
- ٣٩٤ « في الوقوف على الدابة
- ٣٩٥ « في الجنائب
- ٣٩٥ « في سرعة السير
- ٣٩٦ « رب الدابة أحق بصدرها
- ٣٩٧ « الدابة تُعزَّب في الحرب
- ٣٩٨ « في السَّبَق
- ٣٩٩ « في السبق على الرجل
- ٤٠٠ « في المحلل
- ٤٠٢ « الجلب على الخيل في السباق
- ٤٠٣ « السيف يُحمَل
- ٤٠٤ « في النبل يدخل به في المسجد
- ٤٠٥ « في النهي أن يُعطى السيف
- مسلولاً
- ٤٠٥ « النهي أن يُقدَّ السير بين
- إصبعين
- ٤٠٥ « في لبس الدروع
- ٤٠٥ « في الرايات والألوية

٤٣١	باب في دعاء المشركين	٤٢٨	باب في الطاعة
٤٣٣	« المسكر في الحرب	٤٣٠	« ما يؤمر من انضمام العسكر
٤٣٣	« في البيات		وسعته
٤٣٤	« في لزوم الساقة	٤٣٠	« في كراهية تمنى لقاء
٤٣٤	« على ما يقاتل المشركون		العدو
٤٣٨	« في التولي يوم الزحف	٤٣١	« ما يدعى عند اللقاء